


الطَريق المَسدود.. تقييم السياسات الاقتصادية للجِنرال عبد الفتاح السيسى

عبد الخالق فاروق




عبـد الخـالق فــاروق

خبير في الشئون الاقتصادية والاستراتيجية


حينما أطل الجِـنرال عبد الفتاح السيسى على الشعب المصرى كوزير للدفاع فى عام 2012، وبعد إقالة الرئيس الإخوانى محمد مرسى للمشير العتيق حسين طنطاوى، وزير الدفاع والقائد العام وزميله الفريق سامى عنان رئيس هيئة الأركان، تناثرت التقديرات والتخمينات حول الرجل ، وعن طبيعة إتجاهاته وتحيزاته ، فذهب البعض إلى أنه ينتمى إلى الدوائر القريبة أو المتعاطفة مع تنظيم الإخوان المسلمين السرى، وعززت الدوائر والخلايا الإخوانية فى ترويج هذه الإشاعة، ظنا منهم أنها تدعم موقفهم فى المؤسسة العسكرية وفى مواجهة خصومهم فى الساحة السياسية المصرية.

بينما ذهب تيار آخر للتأكيد بأن الرجل ذو إتجاهات وطنية ، مستقلة ، دون تحـزُّب سياسى، مقابل من ذهب إلى أن الرجل هو من أنصار الولايات المتحدة ومن تيار الجنرالات المصريين الذين تربوا على " أتفاقية السلام " والتعاون العسكرى الواسع النطاق مع الجيش الأمريكى، ويضاف إلى ذلك من ذهب إلى أن الرجل وبحكم كونه قد جاء من منصب مدير المخابرات الحربية ، فهو قد اعتاد التنسيق الأمنى مع إسرائيل وأجهزة أمنها المختلفة.

على أية حال .. فإن تداعيات الصراع الضارى الذى أشتعل بين تنظيم الإخوان المسلمين وحلفائهم من السلفيين والإرهابيين القدامى (تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية) من جهة وبقية القوى السياسية المدنية بكافة أشكالها وتلاوينها بدءا من الليبراليين مرورا باليساريين والناصريين وغيرهم ، والإندفاع غير الحصيف والأنانى للتيار الأول، وطمعه فى الإنفراد بالسلطة والحكم ، قد أدى لبروز دور العسكر ، والجِنرالات على الساحة السياسية بقوة وسفور هذه المرة

المؤلف،

عبد الخالق فاروق

# الطريق المسدود

## تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال السيسى

## (٢٠١٤-٢٠٢١ )

المحتويات

*************

الإهداء

إلى شهداء ثورات الربيع العربى الأبرار

وإلى جرحاها الأبطال

فى مصر .. وتونس .. واليمن .. والبحرين

الذين لوثت سمعتهم بغير ضمير

وضاعت أحلامعم فى الحرية والعدالة بغير مقتضى

وتواطأ عليهم أما سفاح عديم الرحمة

أو جماعة بلا شرف أو ضمير.

عبد الخالق فاروق

مقدمة ..

حينما أطل الجنرال عبد الفتاح السيسى على الشعب المصرى كوزير للدفاع فى عام ٢٠١٢ ، وبعد إقالة الرئيس الأخوانى محمد مرسى للمشير العتيق حسين طنطاوى وزير الدفاع والقائد العام ، وزميله الفريق سامى عنان رئيس هيئة الأركان ، تناثرت التقديرات والتخمينات حول الرجل ، وعن طبيعة إتجاهاته وتحيزاته ، فذهب البعض إلى أنه ينتمى إلى الدوائر القريبة أو المتعاطفة مع تنظيم الأخوان المسلمين السرى ، وعززت الدوائر والخلايا الأخوانية فى ترويج هذه الإشاعة، ظنا منهم أنها تدعم موقفهم فى المؤسسة العسكرية وفى مواجهة خصومهم فى الساحة السياسية المصرية .

بينما ذهب تيار أخر للتأكيد بأن الرجل ذو إتجاهات وطنية ، مستقلة ، دون تحزب سياسى ، مقابل من ذهب إلى أن الرجل هو من أنصار الولايات المتحدة ومن تيار الجنرالات المصريين الذين تربوا على " أتفاقية السلام " والتعاون العسكرى الواسع النطاق مع الجيش الأمريكى ، ويضاف إلى ذلك من ذهب إلى أن الرجل وبحكم كونه قد جاء من منصب مدير المخابرات الحربية ، فهو قد أعتاد التنسيق الأمنى مع إسرائيل وأجهزة أمنها المختلفة .

على أية حال .. فأن تداعيات الصراع الضارى الذى أشتعل بين تنظيم الأخوان المسلمين وحلفائهم من السلفيين والإرهابيين القدامى ( تنظيمى الجهاد والجماعة الإسلامية ) من جهة ، وبقية القوى السياسية المدنية بكافة أشكالها وتلاوينها بدءا من الليبراليين مرورا باليساريين والناصريين وغيرهم ، والإندفاع غير الحصيف والأنانى للتيار الأول ، وطمعه فى الإنفراد بالسلطة والحكم ، قد أدى لبروز دور العسكر ، والجنرالات على الساحة السياسية بقوة وسفور هذه المرة .

وهنا برز دور وزير الدفاع الجنرال عبد الفتاح السيسى ، فى المشهد السياسى ، مرة بطلب عقد لقاء مع رموز وقيادات جبهة الإنقاذ والقوى المدنية على مائدة أفطار عسكرية فى رمضان ، سرعان ما جرى إلغاءها تحت ضغط الأخوان المسلمين ومندوبهم فى الرئاسة الرئيس محمد مرسى ، بزعم حماية الشرعية وأحترامها ، ومرة أخرى حينما صدرت الإنذارات واحدا بعد الأخر من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى كافة القوى السياسية بضرورة الحوار وحل مشكلات البلاد ، وكان المقصود بتلك الإنذارات حقيقة هو تنظيم الأخوان وحلفائهم .

وفى خضم هذا الصراع تحركت آليات العمل الخفى للمؤسسة العسكرية والأمنية المصرية بالتنسيق مع قوى إقليمية وفى مقدمتها دولة الأمارات المتحدة وأجهزة أمنها ، لتقديم الجنرال السيسى بأعتباره البطل المخلص ، أو القائد المنقذ ، وأنتشرت مئات الآلاف من صور الرجل محاطة بهالة من التقديس والإحترام ، والتماهى مع صور الزعيم جمال عبد الناصر تارة ، والرئيس الأسبق أنور السادات تارة أخرى ، برغم ما بين الرجلين من خلافات عميقة فى السياسات والتوجهات ، ولسوء الحظ والأسف لم ينتبه أحدا من الذين أستغرقوا وغرقوا فى تأييد الجنرال السيسى إلى مغزى هذه المفارقة ودلالتها السياسية الخطيرة .

عموما .. مع زيادة ميل تنظيم الأخوان المسلمين السرى وحلفائهم من الإرهابيين القدامى إلى العنف وإستخدام السلاح فى مواجهة خصومهم السياسيين فى الشوارع والميادين والمحافظات المختلفة ، تعلقت الأمال أكثر ، وشخصت العيون إلى الجنرال السيسى وقوات الجيش وأجهزة الأمن لحمايتهم من العنف الماثل فى الشوارع والميادين ، فكانت بقدر ما هى الغلطة الإستراتيجية القاتلة لتنظيم الأخوان وحلفائهم ، بقدر ما كانت نقطة الإنطلاق ، ومربط الرجاء للجنرال السيسى ومجموعة الجنرالات المحيطون به ، والمشاركون أياه فى الطموح والمشروع .

صحيح أن كثير من الجنرالات المصريين لم يكونوا على علم بحقيقة مطامح ومطامع وزير الدفاع ، وكان تأييدهم له فى تلك اللحظات الفارقة ، مدفوعا بحسن النية ، والدفاع عن الدولة والمجتمع المصرى المعرض لحرب أهلية ومجازر فى الشوارع ، ولذلك لم يستمر هؤلاء شهورا بعد تولى الرجل منصب الرئاسة ، أو حتى قبلها بقليل ، فوجدنا إحالة للتقاعد لكثير من هؤلاء الجنرالات حسنى النية والطوية .

والأن وبعد أن نجحت إنتفاضة الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣ ، وخروج ملايين المصريين للمطالبة بإجراء إستفتاء أو إنتخابات مبكرة لمنصب رئيس الجمهورية ، وما أرتكبته قيادات تنظيم الأخوان وحلفائهم للمرة الثانية من تشدد ورفض للفكرة ، تحت زعم " حماية الشرعية " والتمسك بالشرعية ، جاءت اللحظة فى الثالث من يوليو بعزل الرئيس الأخوانى المفتقر للحكمة والذكاء من منصبه ، فى مشهد ميلودرامى من تلك المشاهد الإغريقية القديمة .

ولم يكن رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلى منصور ، سوى محطة قصيرة ، فتولى الرجل منصب الرئاسة لمدة عام واحد ، ليمهد الطريق إلى الجنرال القادم من المجهول السياسى والمجهول الوطنى ، فالكثير من أسراره وأرتباطاته ، وتحيزاته ، ومستوى مدركاته السياسية والثقافية لم تكن سوى مجاهيل فيثاغورث أمام الشعب المصرى ، الذى أنتظر من خاطبهم يوما بالقول " أن الشعب لم يجد من يحنو عليه " ، ومرة أخرى بالقول " أنتم مش عارفين أنكم نور عينينا وألا أيه " ، ومرة ثالثة بالقول " نموت نحن وتعيشوا أنتم " .

هكذا لعب الرجل على الوتر الحساس لدى شعب عاطفى بطبعه وتاريخه ، فأصبح طوع بنانه ، وتحت أمره ، وإشارته ، وطغت مقولة الأستاذ محمد حسنين هيكل " رئيس الضرورة " على كل ما عداها .

وقبل أن يتولى الرجل المنصب بأسابيع قليلة تسربت شرائط فيديو تتضمن مشاهد من إجتماعات للرجل ، مع بعض صغار ومتوسطى الضباط ، يأتى على لسانه تصريحات تكشف بعض المستور ، وبعض ما يثير القلق والخوف ، لدى بعض المراقبين والمحللين – وللحق والتاريخ كان من أبرزهم المفكر السياسى والأديب الدكتور عمار على حسن وكاتب هذه السطور – فنقلت التخوف والقلق إلى حالة أشبه بالرفض لتولى الرجل هذا المنصب ، ولكن للأسف كانت العجلة قد دارت بقوة ، وجرفت فى حركتها طوفان البشر المؤيدين والراغبين بأن تخرج مصر من أزمتها ، ومن مصيرها الغامض منذ الخامس والعشرين من ينايرعام ٢٠١١ ، أو بمعنى أدق منذ سيطر تنظيم الأخوان على مؤسسات الدولة ( مجلس الشعب – مجلس الشورى – لجنة صياغة الدستور – ثم رئاسة الجمهورية ) عام ٢٠١٢ .

ويوما بعد يوم .. وأسبوعا وراء أسبوع .. وشهرا بعد شهر ، تكشفت الحقيقة عارية .. قاسية .. بلا رحمة .

فنحن إزاء رجل يحكم بالحديد والنار ، ولا يتورع عن إستخدام أقسى وأبعد أشكال العنف ضد خصومه ومنافسيه ، وهو رجل يعانى من حالة من السادية والنرجسية ، وأمراض البارنويا ، فعقد النقص والإضطهاد المصحوبة بعقدة الغرور والنرجسية ، مغلفة بدرجة من العنف اللفظى والعملى لم تشهده مصر فى تاريخها المعاصر ، ولم تعرفه مصر مع أحدا من حكامها السابقين ، سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، أو بعدها بإستثناءات نادرة فى مناصب أمنية أقل مستوى من منصب رئاسة الجمهورية .

وكان من الممكن أن يتحمل الشعب بعض تلك الأخطاء والخطايا ، لو كان اداء الرجل على مستوى الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة المصريين والغالبية الساحقة منهم قد تحققت فى السنوات الأولى لحكمه ، فمقابل أن طلب الرجل من الشعب الصبر عليه وإنتظار نتائجه لمدة عامين ، أتبعها بستة شهور أخرى ، ثم بأعوام متلاحقة ومتتالية، حتى تجاوزت فترة حكمه سبع سنوات دون أن يبدو فى الأفق أيه إشارات للإنجاز ، أو أى علامات لتحسين مستوى المعيشة ، بل على النقيض يزداد الفقر والبؤس والمعاناة مع كل يوم وكل أسبوع وكل شهر يمضيها هذا الرجل فى منصبه .

والأن .. وبعد مرور سبع سنوات من تولى الرجل لهذا المنصب الرفيع ، وما نتج عن سياساته سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو السياسة الداخلية ، أو سياساته الخارجية و علاقاته الدولية ، لم يعد الصمت ممكنا .

صحيح أن كاتب هذه السطور – كما قليلون مثله – لم يصمت ، فقد نشرت سلسلة مقالات فى موقع مصراوى منذ مطلع عام ٢٠١٧ ، ترد بالأرقام على تلك المقولة المغلوطة والجاهلة التى رددها الجنرال السيسى فى كثير من لقاءاته وإجتماعاته وهى ( أن مصر بلد فقير .. وفقيرة قوى كمان ) ، ثم قمت بجمع هذه المقالات فى ضفتى كتاب عنونته " هل مصر بلد فقير حقا .. الرد على الجنرال عبد الفتاح السيسى " ، وشرعت فى نشره فى أكتوبر عام ٢٠١٨ ، ألا أن أجهزة أمن الجنرال ، بمجرد أن أشتمت رائحة حروف الطباعة ، قد سارعت بمداهمة المطبعة ، وصادرت ألف نسخة

من الكتاب ، وأعتقلت صاحب المطبعة الحاج إبراهيم الخطيب ، وأغلقت مطبعته ، ثم شرعت بالبحث عنى لعدة أيام حتى تمكنت أخيرا من إعتقالى ، لمدة عشرة أيام من أسوأ ما عايشت فى حياتى .

صحيح أننا قد تمكنا من نشر الكتاب على الشبكة العنكبوتية بمجرد أن عرفنا بما جرى لصاحب المطبعة ومصادرة الكتاب ، مما أوصل الكتاب إلى مئات الآلاف من القراء والمتابعين ، فحققت بعض ما أرغب وما أريد .

والأن ..وبعد أن أصبحت كل دور النشر محاصرة بقيود لم تحدث فى مصر منذ الأحتلال البريطانى لمصر ، وأصبح اسمى يثير الخوف والذعر لدى أصحاب المطابع ودور النشر ، خوفا من الإغلاق وإنتقام الأجهزة الأمنية ، فقد قررت نشر كتابى الجديد هذا على شبكات التواصل الاجتماعى .. حلقة وراء حلقة ، ومبحث وراء مبحث ، وفصلا خلف فصل .. فلم يعد الصمت ممكنا .

فعلاوة على أن الصمت فوق طاقة الضمير الوطنى على التحمل ، وأن الصمت على ما يجرى من فساد ونهب للموادر والأصول والقدرات الاقتصادية لمصر وشعبها – ناهيك عن القدرات النفسية والعصبية للناس –هى مسئولية سوف يحاسبنا عليها الله وأجيالنا وشعبنا فى الحاضر وفى المستقبل .

ولأننى قد نشرت وطلبت مناظرة هذا الرجل أمام الرأى العام فى مصر حول مخاطر سياساته الاقتصادية على مستقبل مصر ، فلم يستجب لى أحدا ، ولم يقبل حتى أحدا من معاونيه أن يتصدوا لهذه المناظرة .

لكل هذا .. فأننى قد توكلت على الله .. وأعتمدت على ثقة الناس ، وثقة دوائر البحث العلمى والبحث الاقتصادى فى قدراتى وفى نتائج أبحاثى .. وبقدر ما تكون النتائج سوف أنشر تقييمى للسياسات الاقتصادية التى أتبعها هذا الجنرال طوال سبع سنوات منذ تولى منصبه ( ٢٠١٤-٢٠٢١ ) ، ومخاطر هذه السياسات على مصر وشعبها .

والله والوطن من وراء القصد

عبد الخالق فاروق

أكتوبر ٢٠٢١

مدينة الشروق

# الفصل الأول

# أداء الاقتصاد المصرى منذ تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى

تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى منصب رئاسة الدولة فى مصر رسميًا فى الثلاثين من يوليو عام ٢٠١٤، وبعد مرور عام على عزل الرئيس الإخوانى محمد مرسى، فى الثالث من يوليو عام ٢٠١٣، وتنصيب المستشار عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العُليا رئيسًا مؤقتًا للجمهورية، بعد فترة اضطرابات عاصفة مرت بها طوال العام المنصرم، الذى تولت فيه تنظيم جماعة الإخوان المسلمين ومكتب إرشادهم الحكم، بواجهة أحد أبرز قياداتهم وعضو مكتب الإرشاد العام الدكتور محمد مرسى.

وعلى أثر الموجة الثورية العاصفة التى اعتصم فيها ملايين المصريين فى الميادين العامة مطالبين بإجراء استفتاء مبكر على استمرار حكم الرئيس الإخوانى الدكتور محمد مرسى من عدمه، وهو ما قُوبل بالرفض المطلق من جانب جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم من التيار الدينى الرجعى فى المجتمع (السلفيين – الجماعة الإسلامية – جماعة الجهاد وغيرهم).

وبعد أن جرى عزل الرئيس الإخوانى محمد مرسى فى الثالث من يوليو عام ٢٠١٣ ، وتولى رئيس المحكمة الدستورية العُليا المستشار عدلى منصور منصب الرئاسة، حتى يونيه عام ٢٠١٤، ثم انتخاب الجنرال عبد الفتاح السيسى رئيسًا للجمهورية فى يوليو عام ٢٠١٤، توجه الرئيس الجديد بخطاب سياسى من نوع جديد، قائم على مغازلة مشاعر المصريين، واللعب على الوتر العاطفى الحساس والمؤثر لدى الشعب المصرى، وخصوصًا الفقراء منهم وأبناء الطبقة الوسطى، واستمر فى هذا الخطاب طوال السنة الأولى من حكمه، ثم جرى تحول دراماتيكى فى نوع الخطاب ومسار السياسات التى يتبعها الرجل.

على أية حال، فإن أى تقييم موضوعى لسياسات الرجل، ينبغى أن تنطلق من زوايا متعددة، يتداخل فيها ما هو اقتصادى، بما هو سياسى واجتماعى، وما هو داخلى ومحلى بما هو إقليمى ودولى، ولهذا سوف يتحدد فى عدة مسارات هى:

أولاً: نوع الخطاب والوعود التى قطعها الرجل على نفسه أمام الشعب المصرى.

ثانيًا: مسار ونتائج سياساته الاقتصادية.

ثالثًا: سياساته تجاه الحقوق والحريات العامة والمسار الديموقراطى فى البلاد.

رابعًا: سياساته الإقليمية والدولية والتنازل عن جزيرتى تيران وصنافير للملكة السعودية.

خامسا : مواقفه وسياساته من قضية فلسطين والصراع العربى – الإسرائيلى .

لكننا سوف يقتصر تناولنا هنا على المستويين الأولين فقط ، على أن نتناول فى الجزء الثانى المحاور الثلاثة الأخرى.

## المبحث الأول

## نوع الخطاب والوعود التى قطعها الرجل على نفسه أمام الشعب المصرى

سبق تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى لمنصبه الرئاسى فى يوليه عام ٢٠١٤، حملة منظمة ولغة مستخدمة من جانبه موجهة إلى الشعب المصرى، بدأت بالمقولة الشهيرة الواردة فى بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى خضم الصراع ضد الرئيس الإخوانى محمد مرسى بالقول "إن هذا الشعب لم يجد مَنْ يحنو عليه"، ثم عاد وتكرر هذا المعنى فى أكثر من خطاب للرجل، فى خضم هذا الصراع موجهًا حديثه إلى المصريين بتاريخ ٩ / ١١ / ٢٠١٣ حينما قال: "أنتم مش عارفين أنكم نور عينينا ولا أيه".

وهنا داعب الرجل حلم المصريين باستعادة دورهم على المستوى الحضارى دوليًا وإقليميًا، حينما كرر أكثر من مرة بأن "مصر ستعود أم الدنيا..وقد الدنيا".

وقامت الشئون المعنوية للقوات المسلحة وكثير من القنوات الفضائية المملوكة لرجال المال والأعمال، منذ خلع الرئيس الإخوانى فى ٣ يوليه عام ٢٠١٣، بتنظيم حملة دعاية شديدة الذكاء والفاعلية، ترمى إلى نشر صورة إنسانية وذهنية لدى المصريين عن الجنرال السيسى القائد العام للقوات المسلحة، وتوزيع صوره بمئات الآلاف من النسخ فى الميادين والشوارع العامة بكافة المدن المصرية، باعتباره الصنو والوجه الآخر للزعيم جمال عبد الناصر من جهة، وللرئيس الأسبق محمد أنور السادات من جهة أخرى، لمداعبة ومغازلة أنصار ومؤيدى هذا الرئيس أو ذاك، برغم التباين الشاسع بين الرجلين فى التوجهات والانحيازات الاجتماعية والمدركات السياسية .

وفى حديثه ولقائه التليفزيونى الأول – بعد أن أبدى رغبته فى الترشح للمنصب الرئاسى – مع الإعلاميين إبراهيم عيسى ولميس الحديدى، بتاريخ ٥ / ٥ /٢٠١٤، و ٢٠١٤/٥/٦،فى إطار ما يمكن أن يطلق عليه تجاوزًا "الحملة الانتخابية"، لم يقدم الرجل رؤية سياسية أو اقتصادية، بقدر حرصه على أن يبدو الرجل القوى القادر على محاربة

الإرهاب، الذى انطلق من عقاله بعد عزل الرئيس الإخوانى محمد مرسى، سواء فى سيناء أو فى مناطق أخرى من البلاد، كما حرص على أن يقدم للمصريين صورة الرجل العارف عن ظهر قلب بكل مشاكل مصر، ولديه حلول لها.
وبقدر الخوف والرعب الذى شاع بين الفئات الأوسع من المصريين من استمرار الحكم الدينى لتنظيم الإخوان المسلمين، المتحالفين مع المجموعات السلفية الشديدة الرجعية، والميالة للعنف وسفك الدماء مثل تنظيم الجماعة الإسلامية ، وتنظيم الجهاد وغيرهما، طوال عام كامل (يونيه ٢٠١٢- يونيه ٢٠١٣)، بقدر النجاح الذى أحرزه الجنرال عبد الفتاح السيسى بصفته القائد العام للجيش، فى استخدام الخطاب واللغة العاطفية، واللعب على الوتر الحساس لدى الشعب المصرى، خصوصًا فى الفترة التى سبقت ترشحه للرئاسة، والتى استمرت لمدة عام واحد فقط بعد توليه فعلاًالمنصب الأعلى فى الدولة المصرية.
ثم حدث التحول الدرامى فى خطاب الرجل، فانتقل من الخطاب الترويجى لمدة عام كامل إلى الخطاب التبريرى ، فبدا أكثر عصبية، وأكثر غرورًا، حينما خاطب المصريين بشدة قائلاً: "لا تصدقوا ولا تسمعوا كلام أحد غيرى"، ثم بدأ لغة بدت لدى المصريين فيها من المبالغة وعدم الحقيقة بأكثر مما ينبغى، حينما خاطبهم قائلا: "أنا ثلاجتى والله العظيم ظلت عشر سنوات ليس بها سوى الماء"، وانتقل بعدها إلى الكلام والخطاب الخشن حينما ردد أكثر من مرة "أنا أجيب لكم منين" و"أنا – يقصد كدولة – كمان غلبان قوى"، وزاد عليها القول "أيوة أحنا بلد فقير..وفقير قوى كمان"، وهكذا يكاد يكون الرجل قد قطع حبل المودة والتعاطف الشعبى التى كانت له فى الشهور القليلة السابقة، ويضاف إليها أنه قد كشف دون أن يقصد أنه لا يمتلك حلولاً حقيقية للمشكلات والأزمات الاقتصادية، التى تحياها البلاد منذ سنوات طويلة، والتى ادعى فى بواكير ظهوره على المسرح السياسى أنه يمتلك حلولاً جاهزة لها.
وفى غمرة الحديث المتكرر منه ومن وسائل الإعلام التى جرى احتواؤها والسيطرة عليها تمامًا، حول المشروعات العملاقة فنقرأ مثلا فى الصحف (السيسى يتعهد بمشروعات تعوض الشعب)(١) ونقرأ فى يوم آخر (٣٩ مشروعًا جديدًا افتتحها السيسى)(٢) ، فإذا بنا نراجع هذه المشروعات فنجد الكثير منها بلا معنى جوهرى مثل:

- تطوير بوابات تحصيل الرسوم بطريق القاهرة – الإسكندرية.
- إنشاء بوابة لمدينة العلمين.
- إنشاء بوابة لمدينة ٦ أكتوبر.
- رفع كفاءة طريق الإسكندرية مطروح.
- كوبرى العباسة العلوم بمحافظة الشرقية.
- افتتاح تطوير حديقة الأسرة وإنشاء فندق ومجمع مطاعم ، ومركز تجارى شمال الحديقة بالقاهرة الجديدة.
- تطوير مركز شباب الجزيرة بمنطقة الزمالك.
- تطوير وتوسعة طريق القاهرة – السويس الصحراوى من الطريق الدائرى وحتى الطريق الدائرى الإقليمى.

وهكذا فى معظم المشروعات التى أعلن عنها خلال العام الأول من حكمه، وبقية السنوات الثلاثة اللاحقة، رجل يبحث عن مشروعات لافتتاحها حتى لو كانت قليلة الأهمية، ولا تليق بمقام رئيس الجمهورية، أو مشروعات كان يجرى العمل فيها قبل أن يتبوأ منصبه بسنوات!.

وحتى مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة (٣٧ كيلو مترًا)، والتى كانت فى الأصل مشروعًا مخططًا له لدى هيئة قناة السويس، على أن تتم خلال ثلاث سنوات، فإن التكليف الرئاسى بضرورة إنجازها فى سنة واحدة، حتى لو كلف الأمر أن تتضاعف التكاليف ثلاثة اضعاف وتؤثر سلبًا على المتاح من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى، ومن الفائض المحول من حسابات هيئة قناة السويس لصالح الخزانة العامة، فقد كانت مدفوعة بتثبيت دعائم حكمه بإنجاز من نوع ما، حتى لو كانت جدواه الاقتصادية لا تتطلب ذلك.

وإذا تأملنا من جانب آخر مضمون الخطابات الرئيسة للفريق عبد الفتاح السيسى، سواء قبل توليه الرئاسة مباشرة ، أو بعدها بشهور قليلة نكتشف الآتى:

أولاً: لقاؤه التليفزيونى الأول بتاريخ ٥ / ٥ / ٢٠١٤، على قناة سى بى سى مع الإعلاميين إبراهيم عيسى ولميس الحديدى.

خلال هذا اللقاء الذى انتظره المصريون بشوق، وتابعوه بشغف، واستمر لمدة ساعتين تقريبًا، تحددت أفكار الرجل على النحو التالى:

١–فى مجال التعليم تحدث الرجل عن حاجتنا إلى بناء ٢٠ ألف مدرسة وتعيين ٢٠٠ ألف مدرس، بما يحتاج فى المتوسط إلى ٥٠٠ مليار جنيه، ولكنه لم يقدم خطة أو تصورًا لإعادة بناء تلك المنظومة، التى ضاعت وتاهت معها مصر لثلاثة أو أربعة عقود سابقة، فجاء الخطاب بمثابة عذر تعجيزى من ناحية ، وخلوًا من أى تصور لاقتحام تلك المشكلة، التى يتوقف عليها مستقبل البلاد كلها.

٢–وبالمقابل تحدث عن أن الموارد المتاحة لا تسمح بتحسين ظروف المعلم الآن، بما يؤكد مرة ثانية بأن الرجل لا يمتلك رؤية، ولم يطلع على الأفكار والدراسات، التى تناولت وسائل إنقاذ التعليم فى مصر فى ضوء رد الاعتبار لمجانية التعليم وعودة المدرسة العامة لتكون قيادة فى النظام التعليمى بدلاً من تركه نهبًا لمفهوم الربح والتجارة والقطاع الخاص.

٣–لم يقترب الجنرال السيسى من موضوع كيفية تعظيم الموارد وبناء سياسات ضريبية عادلة، بل إنه ناشد فى صيغة مكررة ومبتذلة رجال المال والأعمال بالتبرع بالمال، دون أن يرنو بالبصر إلى تجارب الدول الكبرى فى إعادة بناء نظامها الضريبى ليوازن بين الأرباح الهائلة لفئة من الناس والأعباء الضريبية الكفيلة بإعادة بناء الدولة.

٤–ولم يتطرق الرجل إلى مهمة إعادة بناء قطاعات الإنتاج المهملة مثل قطاع الثروة المعدنية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وكذلك مراجعة نظم العمل والتشغيل فى قطاع البترول والغاز الحافل بالفساد ونهب الموارد العامة (٣).

٥–وبالمثل لم يتطرق أبدًا لموضوع الصناديق والحسابات الخاصة، التى ظلت لسنوات طويلة ركيزة من ركائز دولة الفساد فى عهد حسنى مبارك، بل المصيبة أن الرجل قد بدأ عهده بإنشاء صندوق وحساب خاص تحت مسمى "صندوق تحيا مصر".

٦–لم يتطرق الجنرال السيسى فى هذا اللقاء المهم إلى موضوع استرداد الأموال المنهوبة والمهربة من أركان نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك، ومن أموال أسرة حسنى مبارك.

٧–وصف الرجل الملك السعودى "عبد الله بن عبد العزيز" بأنه "كبير العرب" و "حكيم العرب"، وبصرف النظر عن مضمون ومعنى هذا التبجيل للملك السعودى، وما يعكسه من تقزيم دور مصر، فلم يسبق لرئيس مصرى أن وصف ملكًا سعوديًا أبدًا بأنه "كبير العرب"، فإنه يتجاهل الدور المدمر الذى قام به هذا الملك وبقية أفراد الأسرة المالكة السعودية فى تفتيت وتدمير المنطقة، سواء فى العراق أو سوريا، أو الحرب المدمرة فى اليمن، وتسليح العصابات التكفيرية المجرمة فى هذه البلدان، والجميع يعلم أن الجماعات التكفيرية بدءًا من القاعدة ومن بعدها داعش، والفصائل المرتبطة بهما فى ساحات القتل والترويع وقطع الرؤوس فى سوريا والعراق واليمن هم على صلات وثيقة بالمخابرات السعودية، وهم أدواتها منذ سنوات طويلة فى سياساتها الخارجية الإقليمية والدولية.

٨–عندما تحدث الجنرال السيسى عن آليات السيطرة على الأسعار والأسواق، قال كلامًا ساذجًا لا يصلح فى إدارة دولة، حيث أشار إلى أنه سوف يوفر– بالتعاون مع القوات المسلحة – ألف سيارة تجوب شوارع المدن المصرية لبيع السلع بأسعار أقل من مثيلتها لدى التجار، وبصرف النظر عن تحويل جزء من الجيش إلى تجار فى الأسواق، فإن هذا الحديث يعكس جهلاً فاضحًا بأسس إدارة الاقتصاد، وفى القلب منها السيطرة على الأسواق عبر حزمة من السياسات المتكاملة، تأتى فى مؤخرتها منافذ التوزيع.

٩–أنتقل الرجل للحديث حول إعادة التقسيم الإدارى للمحافظات بشكل أفقى بحيث يكون لكل محافظة منفذ على البحر، وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على هذا لم يتقدم خطوة واحدة فى هذا الاتجاه.

١٠–ثم أنتقل إلى خطته لاستزراع واستصلاح أربعة ملايين فدان – هبط بها بعد عدة شهور إلى ١.٥ مليون فدان فقط – وبرغم أن هذا الهدف مفيد من الناحية الإستراتيجية، إلا أنه يفتقر إلى الأسس العلمية المرتبطة بالمخزون المائى المتاح لدى مصر، خصوصًا بعد شروع أثيوبيا فى بناء سد النهضة ومجموعة سدود أخرى على النيل الأزرق،

مما سيحرم مصر من جريان مائى مناسب، إن لم يحرمها من حصتها المائية فى النهر، يضاف إلى ذلك فقر الدراسات الجادة بشأن المخزون المائى الجوفى. وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات من حكم الرجل لم يتقدم سوى بضعة آلاف من الفدادين فى مناطق واحة الفرافرة ومناطق أخرى لم تزد كلها عن ٥٠ ألفًا إلى ١٠٠ ألف فدان.

١١-وعند حديثه عن الطاقة، أكد على أن الطاقة الشمسية هى الأساس، وعدم اللجوء إلى محطات توليد الكهرباء بالوقود التقليدى، وسوف يعمل على توفير ٤ آلاف ميجاوات مع الاستخدام المكثف للمبات الموفرة.

١٢-والأهم أن الجنرال السيسى لم يأتِ على ذكر وجود خطة لتعبئة الموارد والفوائض المالية المتاحة لدى المصريين فى الداخل والخارج، وإنما اعتمد على المناشدات والرجاء.

ثانيا : الانتقال إلى خطابات التخويف

أما خطاب الجنرال السيسى بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤، وبعد مرور أكثر من ١٩ شهرًا على توليه المنصب الرئاسى فقد اتسم بطابع جديد منها:

١- بدأه بخطاب التخويف والحديث حول التآمر على مصر، وهى نفس اللغة التى سبق واستخدامها سلفه الرئيس أنور السادات بعد زيارته للقدس المحتلة فى نوفمبر عام ١٩٧٧ ، وتزايد المعارضة الداخلية والخارجية لحكمه، بهدف دفع المصريين لتأييده والالتفاف حول سلطته وتبرير إجراءاته القمعية ضد المتظاهرين من الشباب والمعارضين لحكمه، وتعمد الخلط بين المجموعات الإرهابية التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين ، وبقية المجموعات الإرهابية الأخرى، وبين معارضيه من التيارات السياسية المدنية الأخرى.

٢- ثم كرر الحديث الذى سبقه إليه الرئيس المخلوع حسنى مبارك عام ١٩٨٢، بالقول بأن البنية الأساسية لمصر محطمة، وهو يتولى الآن إعادة بنائها، سواء فى مجال الطرق ومحطات الكهرباء وغيرها، وهو كلام مردود عليه.

٣- كرر الرجل الحديث حول أنه يعرف مصر ومشاكلها تمامًا كما يرى مشاهديه، والتنبيه على الشعب بألا يسمع من آخرين، والقول بلغة غير مسبوقة فى الخطاب السياسى لرؤساء مصر من قبل "أنا فاهم باقول أيه".

٤- ثم عاد الرجل بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣ ، وبعناد وكبر غير معهود – إلا فى خطابات الرئيس الأسبق أنور السادات – بالحديث حول تضخم الجهاز الإدارى المصرى ، وشموله على حوالى سبعة ملايين موظف، وأنه يستطيع إدارته بمليون موظف فقط ..!! ، وهذا ما دفعنا للرد عليه فى مقال منشور فى عمود الكاتب الدكتور عمار على حسن بجريدة الوطن بتاريخ / ٦ / ٢٠١٦، وقد جاء فى المقال ما يلى :

ردًا على تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسى الأخيرة بشأن الجهاز الإدارى للدولة

عزيزى الدكتور عمار على حسن

تحياتى

تقديرًا واحترامًا لمنبرك الذى تطل منه على ملايين المصريين والعرب يوميًا، ويتابعك هؤلاء باهتمام واحترام، أتمنى أن تشاركنى همومى وحزنى من تكرار تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسى حول الموظفين والجهاز الإدارى للدولة، تلك التصريحات التى تمس قضايا وجدت أن أشاركك فيها وأن تسمح لى بأن أطل من نافذتك على قرائك على النحوالتالى:

كرر الرئيس عبد الفتاح السيسى تصريحاته بشأن عدد موظفى الدولة البالغ ٧ ملايين موظف وعامل، وقال هل يكفى أن ندير هذا الجهاز بكم شخص؟ مليون أو اثنين ..

ونظرًا أن تكراره لهذا النوع من التصريحات تكشف بجلاء عن ثلاثة أمور فى غاية الخطورة هى:

أولاً: أن الرئيس يجهل تمامًا ماهية الجهاز الإدارى للدولة، أو أن مَنْ حوله يضللونه ويورطونه فى مثل هذا النوع من التصريحات الجهولة ولذلك نذكره ببعض الأرقام:

١- أن أكبر وزارة يعمل بها موظفون فى البلاد هى وزارة التربية والتعليم بعدد يزيد الآن عن مليون و ٨٠٠ ألف شخص، منهم مليون مدرس، ولدينا حوالى ٤٠ ألف مدرسة حكومية بخلاف الجهاز الإدارى للوزارة .. فهل نغلق المدارس ونبيعها للقطاع الخاص حتى نتخفف من أعباء التعليم، أم نعيد بناء منظومة التعليم حتى يتحقق لها الفاعلية؟

٢- ثانى أكبر وزارة للتشغيل والتوظيف فى مصر هى وزارة الداخلية يعمل بها حوالى ٨٣٠ ألف ضابط وأفراد – بخلاف الأمن المركزى طبعًا، الذين يزيدون عن ٢٥٠ ألف فرد لا يحتسبون من موظفى الدولة؛ لأنهم فى خدمة العلم ما عدا ضباطهم – فهل نغلق أقسام الشرطة ومديرياتها ونسرح كل هؤلاء حتى تتخفف الدولة من أعبائهم؟

٣ – أما وزارتا الصحة والأوقاف فيعمل بكل منهما حوالى ٤٢٠ ألف شخص، فهل نغلق المستشفيات الحكومية ويذهب الفقراء للجحيم فوق جحيمهم الراهن، وكذلك نغلق المساجد والأزهر والأوقاف حتى يتخفف الرئيس وحكومته ونظامه من الأعباء المالية؟ وهذه الوزارات الأربعة وحدها يعمل بها أكثر من ٦٥% من السبعة ملايين موظف الذين يتكلم عنهم الرئيس.

٤- أما بقية الوزارات فيعمل بها الجزء الباقى مثل وزارةالشباب والرياضة ووزارة الشئون الاجتماعية أو التموين والتجارة الداخلية وزارة التخطيط وزارة المالية وبقية الجهاز الإدارى بالقاهرة .. فهل يعقل أن يدير الرئيس كل هذه القطاعات الخدمية بمليون شخص.

ثانيًا: أن هذا النوع من الخطابات السياسية علاوة على ما يؤديه من أذى للموظفين وأسرهم باعتبارهم عبئًا ولا ضرورة لهم، فإنه يكشف عن رغبة دفينة لدى الرئيس فى الميل إلى الخصخصة وتسليم كل شىء للقطاع الخاص وإنهاء أى دور للدولة فى معالجة مشكلات الناس.

ثالثًا: أنها تكشف كذلك عن غياب أى منظور للتنمية الحقيقة لدى الرئيس؛ لأن أدوار الحكومات فى التنمية والتخطيط فى الدول النامية كحالتنا أصبحت من المسلمات الفكرية فى علم التنمية الاقتصادية، وما سبب أزمتنا وبلوتنا الاقتصادية الآن سوى نتيجة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى والأدوار التنموية وترك البلاد تحت رحمة السوق وفوضاه ورجال المال والأعمال.

فليقل لنا الرئيس هو مع مَنْ بالضبط.. وإن كنت قد أدركت أنا الآن أين يقف الرئيس.

عبد الخالق فاروق

٥- كما برز فى هذا الحديث استخدامه للغة التهديد لخصومه.

٦- كما تجنب الرجل الحديث أو التطرق على الإطلاق إلى الموضوعات الحيوية فى إدارة الشأن الاقتصادى، بما يعكس نمط تحيزاته واتجاهات مدركاته السياسية ومنها:

أ- تجاهل شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام، وموقفه من إعادة تشغيلها.

ب-لم يتطرق أبدًا إلى ضرورة بناء نظام ضريبى عادل بهدف تعظيم الإيرادات من ضرائب أرباح الشركات ودخول وثروات الأغنياء، والتى يقدرها الخبراء بأكثر من ١٥٠ مليار جنيه إلى ٣٠٠ مليار جنيه إضافية(٤).

ج- لم يتطرق أبدًا إلى قضية استرداد الأموال المنهوبة من مصر من رموز نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك، بما يؤكد أنها ليست فى أولوياته ولا اهتماماته، خصوصًا وأن بعض أقرب المقربين إليه سوف تمسها إجراءات التحقيق، والكشف عن ثرواتها خصوصًا من قيادات الجيش.

د- لم يتطرق أبدًا إلى رؤيته لتفكيك ركائز دولة الفساد المستشرى فى البلاد، وكل ما فعله – هو تمامًا ما فعله من قبله الرئيس المخلوع حسنى مبارك فى مطلع حكمه عام ١٩٨٢ – بالقبض على بعض الفاسدين من شاغلى مناصب وزارية محدودة العدد جدًا.

هـ – لم يتطرق أبدًا لما يُسمى "إستراتيجية مصر ٢٠٣٠" ، التى وضعتها وزارة التخطيط ووزيرها أشرف العربى، كإطار أكاديمى لتوفير مظلة نظرية لنظام الحكم الجديد، دون أن يكون هناك مقومات لنجاحها، نظرًا لغياب النسق السياسى والاختيارات الاجتماعية، التى تحكم أية خطة طويلة المدى، وبالنظر لكونها ليست من بنات أفكاره، ولا تتفق مع قناعاته وتحيزاته الاجتماعية الحقيقية.

و- لم يشتمل حديثه أبدًا – سواء فى هذه المرة أو فى غيرها – على الأبعاد والرؤية الإستراتيجية لسياسة مصر الإقليمية والدولية، مثل تورطنا فى تأييد الحرب العدوانية للسعودية والإمارات على شعب اليمن، ولا الموقف السياسى الواضح من المأساة السورية، ولا الوضع فى العراق، وترك لوزراء الخارجية التصرف وفقًا لما تمليه ظروف اللحظة ووقائعها، دون رؤية إستراتيجية واضحة، مما ورط نظامه فى مواقف فاضحة ومثيرة للشفقة فى مجلس الأمن الدولى . (٥)

ز– وانطلق الخطاب إلى الحديث المغلوط حول الدعم فقال إنه فى عامين ونصف العام استهلكت مصر وقودًا بالأسعار العالمية قدره ٥٣٣ مليار جنيه، وبالأسعار المحلية ٣٨٤ مليار جنيه، وأن أشقاءنا فى الخليج أسهموا معنا ب ١٥١ مليار جنيه (أى ٢٠ مليار دولار بسعر الصرف السائد وقتئذ وقبل تغريق الجنيه المصرى فى ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦). وعلاوة على كون هذا الحديث مغلوطًا اقتصاديًا – وهو ما سنتعرض إليه بعد قليل – فإنه يقدم نفس الخطاب التبريرى الذى كان يقدمه نظام حسنى مبارك ومسئولوه حول موضوع الدعم.

ح – ووعد الرجل ببناء مليون وحدة سكنية تتكلف ١٦٥ مليار جنيه (أى بتكلفة للوحدة قدره ١٦٥ ألف جنيه)، دون أن يحدد مَنْ يستطيع أن يدفع تكاليفها بالتقسيط أو نقدًا.

**********

وفى لقائه بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣، أفصح الرجل عن نمط اهتماماته وأولوياته ، فركز على العاصمة الإدارية الجديدة، مقابل إهمال مقصود لقضية التعليم، حينما أشار إلى أن قضية التعليم تحتاج إلى جهد كبير وثلاثة عشر عامًا ومئات المليارات من الجنيهات لإصلاحها، وبهذا أكد على أنها ليست فى جدول اهتماماته، على الأقل فى الفترة الرئاسية الأولى، وربما ما بعدها.

وبعد ستة شهور من هذا الحديث أطل الرجل مرة أخرى فى حديث مطول بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٣ لصحيفة الأهرام وبقية الصحف الحكومية الثلاثة (أهرام – أخبار – جمهورية) ، فركز فيه على إنجازاته منذ تولى الحكم فى العامين الماضيين فذكر:

١– تطرق إلى إنجاز الطرق فذكر أنها سبعة آلاف كيلو متر، بينما كان أصل المشروع ثلاثة آلاف كيلو متر، وكذلك بناء ٢٠٠ كوبرى ، وتصل قيمة هذه المشروعات ١٠٠ مليار جنيه حتى منتصف يونيه ٢٠١٧. وإذا علمنا أن تكلفة بناء كيلو متر واحد من الطرق يتكلف ١٠ ملايين جنيه ، فنحن فعليًا بصدد ٧٠.٠ مليار جنيه للطرق وحدها.

٢– محطات الكهرباء سوف ينفق عليها ٤٠٠ مليار جنيه (أى ٢٠ مليار دولار بأسعار صرف بعد تغريق الجنيه فى نوفمبر ٢٠١٦).

٣– وفى سابقة فريدة تذكرنا بمقولة الرئيس الأسبق أنور السادات حينما دلل للمذيعة التليفزيونية (همت مصطفى) التى تحدثه عن الرخاء الذى وعد به المصريين عام ١٩٨٠ قال السادات: "نحن فعلا دخلنا الرخاء يا همت يا بنتى .. متر الأرض كان بملاليم والآن أصبح ب ٥٠٠ جنيه وأكثر"، هنا كررها الجنرال السيسى بطريقة مدهشة، حينما ذكر أنه قد أضاف أصولاً جديدة للدولة تصل إلى ١.٢ تريليون جنيه، من خلال العاصمة الإدارية الجديدة المزمع إنشاؤها من خلال احتساب مساحة الأراضى المخصصة لها مضروبة فى سعر بيع المتر المربع (١.٢مليار متر مربع × ألف جنيه للمتر المربع الواحد)، هذا وكأن هذه الأراضى سوف يدخل ريع بيعها إلى الخزانة العامة ، وليس إلى جيوب السماسرة وشركات المقاولات وشركات الجيش التى لا تسدد ضرائب ..!

٤- ثم عاد وكرر مقولة ضرورة تخفيض عدد الموظفين فى الدولة.

٥- وأضاف الرجل فى حديثه أن هناك ألفى شركة بناء وتشييد تعمل فى تلك المشروعات تحت إشراف الجيش، دون أن يذكر أنه مقابل هذا الإشراف تحصل القوات المسلحة وجهاز الخدمة الوطنية ، والإدارة الهندسية فيها على حصة إشراف تصل أحيانًا إلى ٢٠% من قيمة المشروع، مما يحمل هذه المشروعات بتكاليف إضافية يتحملها الاقتصاد المصرى دون مبرر موضوعى، سوى الرغبة فى تحقيق أرباح وإيرادات ضخمة للجيش.

٦- كما ذكر الرجل فى حديثه أن القوات المسلحة تستورد اللحوم وغيرها من السلع دون وسطاء، وبرغم أن هذا هو دور وزارة التموين وهيئة السلع التموينية فيها، فان المفترض أن استيراد هذه السلع دون وسطاء من شأنه تخفيض أسعارها بصورة كبيرة وملحوظة فى السوق المصرية، ولكن ما بدا من التجربة أن ما تطرحه سيارات القوات المسلحة لبيع تلك السلع لا تقل كثيرًا عن تلك الأسعار، التى يبيع بها التجار والمحتكرون فى السوق المصرية، وكأننا نضيف إلى المحتكرين من القطاع الخاص، محتكرًا جديدًا هو الجيش ، دون فائدة حقيقية تعود على المستهلكين المصريين الفقراء ومحدودى الدخل.

٧- وفى محاولة للدفاع عن القوات المسلحة ذكر الرجل أن كل اعتماداتها لا تزيد عن ٢.٥% من الناتج القومى، وهى نسبة ضئيلة، وذلك دون أن يتطرق على الإطلاق إلى الصناديق والحسابات الخاصة التابعة للجيش، والتى لا يعرف أحد عنها شيئًا، سواء من حيث الحجم أو طريقة التصرف فيها، ودون أن تسدد عنها أية مستحقات ضريبية، ودون أن يتقاضى الجنود والضباط العاملون فى قطاعاتها مرتبات تتناسب مع تلك الأرباح الهائلة المتوارية عن الأنظار والأجهزة الرقابية ومجلس النواب ( راجع تصريحات اللواء حسن الروبى عن حسابات الجيش ).

٨- وكوسيلة دفاعية قال الرجل أرقامًا ومعلومات غير صحيحة، فذكر أن دعم الكهرباء رفع فقط على مَنْ يزيد استهلاكه شهريًا عن ألف كيلو وات، كما ذكر أن مَنْ يستهلك ٥٠ كيلو وات شهريًا يحصل على دعم قدره ٢٨ جنيهًا، وبصرف النظر عن الطريقة الخاطئة التى اعتمدها وتعتمدها الحكومات المصرية منذ عام ٢٠٠٥ فى احتساب ما يُسمى دعم المنتجات البترولية عمومًا والكهرباء خصوصًا، فإن الحقيقة المنشورة فى كافة المصادر الرسمية تؤكد أن الكهرباء قد زادت أسعارها منذ أن تولى حتى لحظة كتابة هذه السطور (سبتمبر ٢٠٢١) خمس مرات، بدأت من استهلاك شهرى ٥٠ كيلو وات فأكثر وبصورة كبيرة وملحوظة ومرهقة للأسر المصرية كما سوف نعرض فى الصفحات القادمة ( أنظر الجدول رقم ٢٨ والجدول رقم ٢٩ ) .

رابعا : إستخدام خطاب المغالطات والمعلومات الخاطئة عمدا

فى حديث الجنرال السيسى أمام مؤتمر الشباب السادس المختارين بعناية مساء يوم السبت الموافق ٢٠١٨/٧/٢٨ ، ذكر الرجل مجموعة من المعلومات والأرقام المغلوطة التى قد يكون من المناسب مناقشتها وتفنيدها أمام الرأى العام وهى :

١- أن تكلفة زيادة أجور المدرسين بقيمة ألف جنيه فقط شهريا ، سوف تكلف الخزانة العامة ١٥ مليار جنيه سنويا ، وأننا غير قادرين على ذلك ، برغم رغبتنا فى تحقيقها ، وأحد أسباب ذلك هو أن بقية الفئات الوظيفية سوف تطالب بالزيادة أيضا . والحقيقة أن هذا الكلام يعكس مغالطة وسوء إدارة للموارد معا ، فمن ناحية تعتبر وزارة التربية والتعليم فى مصر هى أكبر مشغل للعاملين حيث يعمل بها حوالى ١.٧ مليون موظف ، منهم ١.٣ مليون مدرس وإدارة مدرسية ، وهؤلاء يحصلون على أدنى الدخول الوظيفية فى البلاد وربما فى العالم أجمع ، حيث يحصلون على مرتبهم الوظيفى والأجور المكملة لا تزيد على ١٢٠٠ جنيه كحد أدنى إلى ٣٥٠٠ جنيه للمدرسين الذين قاربوا على سن الستين ، بالمقابل فأن الجنرال السيسى قد قام بزيادة أجور وحوافز فئات وظيفية أخرى بصورة كبيرة جدا خلال سنوات حكمه مثل ضباط الجيش والشرطة وأفراد الشرطة ، والقضاة والعاملين فى السلك القضائى ، و العاملون فى السلك الدبلوماسى والقنصلى ، واعضاء مجلس النواب والوزراء والعاملين فى اجهزة الاستخبارت بكافة فروعها ، بحيث أن حصة العاملين فى وزارى التربية والتعليم وبقية العاملين فى المحافظات ( وعددهم يزيد على ٣.٥ مليون موظف ) لا يزيد على ٤٠% من كعكعة الأجور والمرتبات الواردة فى الموازنة العامة ، بينما العاملون فى وزارات القوى والجهاز الإدارى ( وعددهم لا يزيد على ١.٣ مليون موظف منهم ٨٣٠ ألف فى الشرطة ) يحصلون على ٥٥% من كعكعة الأجور والمرتبات . وهنا جوهر الخلل فى إدارة الموارد المالية والتحيز لصالح فئات معينة بسبب حاجة النظام والحكم إلى ولاءها وطاعتها مثل القضاء والشرطة والجيش والوزراء وأعضاء مجلس النواب ، على حساب الفئات الوظيفية الأضعف التى ينظر إليها الجنرال السيسى ونظامه بإزدراء وإستهانة كما قال بالنسبة للمدرسين .

٢-وبالنسبة للمدرسين أيضا ، فأن إعادة تنظيم موارد وزارة التربية والتعليم من شأنها زيادة دخلهم الشهرى بحوالى ٧٥٠ جنيها شهريا إلى ١٠٠٠ جنيه شهريا لكل مدرس من خلال إعادة النظر فى طريقة صرف بعض المخصصات المالية مثل مكافآة الامتحانات التى تصرف فى نهاية العام الدراسى ، وبمتوسط ٣٥٠٠ جنيها إلى ٥٠٠٠ جنيه للمدرس أو العامل فى قطاع التربية والتعليم ، بينما يظل المدرس طوال العام يحصل على أدنى المرتبات والدخول ، فإذا أعادنا توزيع المخصص المالى لمكافآت الامتحانات على مدار العام ، يزيد دخل المدرس فى المتوسط بين ٧٥٠ جنيها شهريا إلى ألف جنيه شهريا دون أن تحتاج إلى تعزيزات مالية أضافية ، ومن شأن ذلك تخفيف حدة العوز والحاجة للمدرسين الذى يدفعهم دفعا إلى تعاطى جريمة الدروس الخصوصية .

٣-من شأن وقف الإسراف فى كثير من الجوانب الحكومية مثل مكاتب الوزراء والمسئولين وبناء القصور الفاخرة والإستراحات والمبانى الحكومية فى مدينة العلمين وغيرها ، ووقف الهدر فى بعض أبواب الموازنة العامة للدولة مثل

المجموعة الخامس من الباب السادس ( الاستثمارات ) وخصوصا مخصصات الدراسات المتعلقة بالمشروعات التى يحصل عليها غالبا مكاتب إستشارية لوزراء سابقين ولاحقين وأبناءهم ، وأقرباءهم ومنهم محمود محيى الدين وشريكه زياد بهاء الدين وغيرها من المكاتب الاستشارية والتى تكلف الموازنة العامة ما بين ٨.٠ مليار جنيه إلى ١٣.٠مليار جنيه سنويا ، خصوصا فى السنوات السبع الأخيرة ، وغيرها من النفقات غير الضرورية التى تعرضت لها فى الكثير من كتبى وأبحاثى ، أن توفر جزء من المبلغ المطلوب.

٤–بالنسبة للمغالطات فى موضوع الدعم فقد ذكر الرجل فى هذا المؤتمر السادس وأمام جمع كبير من الشباب المختارين أمنيا ومن خلالهم إلى بقية الشعب المصرى ، أن تكلفة الدعم الوارد فى موازنة هذا العام (٢٠١٨/٢٠١٩) هى ٣٣٠ مليار جنيه ... هكذا وترك الرقم يمرح بين الناس دون توضيح حقيقته ، تماما كما الآية الكريمة " ولا تقربوا الصلاة .. " فلم يستكمل النص القرأنى صحيحا كما ورد فى القرآن .

والحقيقة التى نرغب فى عرضها على الرأى العام هى :

١–أن هذا الرقم (٣٣٠ مليار جنيه ) ، ورد فى باب واسع فى الموازنة العام للدولة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ تحت مسمى " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " ، وهى مكونات أكبر من مجرد مصطلح " الدعم " الذى يتبادر إلى الذهن مباشرة لدى المصريين .

٢–أن مكونات هذا الباب تتوزع على عناصر وبنود كثيرة هى :

(أ)ما يسمى الدعم بقيمة ٢١٣.٧ مليار جنيه ، وهى تشمل بنود متعددة منها ( دعم السلع التموينية – دعم المواد البترولية –دعم تنشيط الصادرات – دعم الكهرباء – دعم التأمين الصحى – دعم المزارعين – دعم فوائد الإسكان والقروض الميسرة – دعم تنمية الصعيد ) ، وهذه الأرقام تحمل مضامين بعضها يمثل تلاعب محاسبى ومالى بدأ منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ كما عرضنا فى عدة مقالات ودراسات وكتب خصوصا ما يسمى دعم المشتقات البترولية والغاز والكهرباء .

(ب)المنح وقدرها ٧.٧ مليار جنيه وتشمل المنح لجهات الحكومة العامة *وللحكومات* الأجنبية ومنح أخرى.

ج)مزايا إجتماعية وقدرها ٩٣.٦ مليار جنيه وهى تشمل معاش الضمان الاجتماعى ( ١٧.٥ مليار جنيه ) ومساهمات فى صناديق المعاشات (٦٩.٠ مليار جنيه ) ، وهى فى الحقيقة مستحقات أصحاب المعاشات الذين إحيلوا للتقاعد بعد خدمتهم لسنوات طويلة ، وبالتالى فهى أموال اصحاب المعاشات التى أستولت عليها الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من خلال تلاعب مالى قامت به حكومة أحمد نظيف ووزير ماليته الهارب يوسف بطرس غالى ، أى أنها فى معظمها ديون مستحقة على الحكومة المصرية ، لم تكن لتدرج فى الموازنة العامة أو تتحملها الموازنة العامة أصلا ، لولا هذا الإستيلاء المسبق للحكومة المصرية على أموال صندوقى التأمينات والمعاشات منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وهو بالتالى ليس دعما بالمعنى العلمى الدقيقة بقدر ما هو تسديد لدين على

الحكومة المصرية ووزارة المالية لصالح صندوقى التأمينات والمعاشات ، وفى المحصلة فهى نتيجة لسوء إدارة الموارد المالية للدولة وتصرفاتها الشاذة .

كما أن هذه المساهمات فى صناديق المعاشات ، تتفاوت بين الفئات الوظيفية المختلفة ، فمعاشات فئات مثل القضاة وضباط الجيش والشرطة ، تلتهم جزءا كبيرا من هذا الباب المالى ، بينما الفئات الوظيفية الضعيفة والكادر العام لا يحصلون من هذه المساهمات على معاشات تليق بالبشر والإنسان المصرى .

د) وهناك مبلغ مالى مدرج تحت مسمى أحتياطيات عامة للدعم والمنح وقدره ١٦.٨ مليار جنيه ، أى انه مجرد أحتياطيات عامة قد لا يصرف أصلا ، وغالبا ما تسترجعة الموازنة العامة للدولة فى ختام السنة المالية ، أللهم ألا حدثت كارثة كبرى كالزلازل والبراكين ، ومصائب القطارات والطرق .. الخ ، وبالتالى فغالبا هذا المبلغ سيرد إلى الخزانة العامة ويصبح رقم هذا الباب ككل أقل كثيرا من ٣٣٠.٠ مليار جنيه بقيمته ، كما ورد فى حديث الجنرال السيسى

أما بالنسبة للدعم الوارد فى موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ والبالغ حجمه ٢١٣.٧ مليار جنيه فهو موزع كالتالى :

١-دعم السلع التموينية وقدره ٨٦.٢ مليار جنيه ، بعد أن كان ٤٧.٥ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، والزيادة طبعا بسبب أحتسابه بسعر صرف الدولار الجديد بعد تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦ ، فقز سعر الدولار من ٨.٩ جنيه للدولار إلى حوالى ١٨.٠ جنيه للدولار حاليا ، أى بسبب سياساته الفاشلة وأتفاقه مع صندوق النقد الدولى وبطانة السماسرة والبورصجية المحيطين به ويديرون السياسة الاقتصادية المدمرة للشعب المصرى ومقدراته .

٢-دعم ما يسمى المواد البترولية وقدره ٨٩.٠ مليار جنيه بعد ان كان فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالى ١١٥.٠ مليار جنيه ، وهذا الرقم يتضمن مغالطة محاسبية كبرى سبق وشرحتها عدة مرات وفى أكثر من وسيلة إعلامية ، فالحقيقة أنهم يرغبون فى بيع المنتجات البترولية بما يماثلها فى السوق الغربية وتحديدا الأمريكية بينما تكاليف إنتاجها محليا تقل بحوالى الثلث عن مثيلتها فى الغرب ، لأن قطاع البترول والطاقة والكهرباء قد أصبح يسيطر عليه منذ مطلع الإلفية الثالثة القطاع الخاص والمستثمرين العرب والأجانب الذين ما فتأوا يضغطون على متخذ القرار فى مصر لزيادة أسعار بيع المنتجات البترولية لتقارب نظيرتها فى الأسواق الغربية .

٣-دعم تنمية الصادرات وقدره ٤.٠ مليار جنيه ، وهى دعم مخصص للمصدرين من رجال المال والأعمال الكبار ، فبدلا من أن يوفر هؤلاء مصدر أضافى للدخل المصرى من العملات الأجنبية ، يحصلون على دعم مالى من الموازنة العامة بحجة تخفيض تكاليف إنتاجهم حتى يتاح لهم مجالا للتنافس الخارجى ، ومن ثم أصبحوا عبئا على الموازنة العامة للدولة وقد زاد هذا الدعم إلى ٧.٠ مليارات جنيه فى موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٤–دعم المزارعين وقدره ١.٠ مليار جنيه فقط ، وقارنوا بين هذا الدعم المخصص غالبا للفلاحين المزارعين للقمح وبعض المحاصيل الزراعية ، وما يمنح كدعم للمصدرين من أمثال جلال الزوربا وأحمد خميس ، وأحمد عرفة ومجدى طلبه زوج وزيرة الاستثمار الحالية سحر نصر ، وغيرهم من كبار رجال المال والأعمال .

٥–دعم الكهرباء وقدره ١٦.٠ مليار جنيه ، وكان فى السنوات السابقة حوالى ٢٣.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وبعدها ٢٨.٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وبعدها ٢٧.٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وبعدها ٣٠.٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وهنا نلاحظ أن خفض قيمة ما يسمى الدعم للكهرباء قد انخفض من ٣٠.٠ مليار إلى ١٦.٠ مليار فى العام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، أى أن المواطنين المصريين الفقراء والطبقة الوسطى غالبا قد تحملوا حوالى ١٤.٠ مليار جنيه هذا العام فى فواتير الكهرباء ، وهناك خلل بنيوى أخر سبق وتعرضت إليه من قبل حول أكذوبة وتحايل أحتساب دعم الكهرباء ، بسبب التلاعب المحاسبى الذى جرى منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، وبناء عليه أصبح إحتساب تكلفة إنتاج الكيلو وات ساعة تتم وفقا لطريقة احتساب مستلزمات تشغيل محطات الكهرباء بالسعر العالمى ( سولار – مازوت – غاز طبيعى ) .

٦–دعم نقل الركاب وقدره ١٨٥٠ مليون جنيه ، وهى نفس القيمة تقريبا التى كانت قائمة منذ خمس سنوات سابقة ، وهى أيضا ناتجة عن تشوهات فى حساب ما يسمى الدعم ، وحساب تكاليف مستلزمات التشغيل لمرافق النقل وفقا للأسعار العالمية لمنتجات الطاقة مثل السولار والكهرباء وغيرها ، وسوف يلاحظ القارىء المصرى المتابع أن كثير من حسابات ومخصصات دعم بعض المرافق الأخرى هى ناتجة عن الخطأ الأصلى فى إحتساب منتجات البترول على أساس الأسعار فى السوق الدولية ، وهى اللعبة المحاسبية التى أشرنا إليها من قبل ومنذ عدة سنوات ، ومن شأن تصحيح الخطأ الأصلى ، أن تعتدل حسابات القطاعات الأخرى .

٧–دعم التأمين الصحى والأدوية وبلغ فى موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ حوالى ٣.٣ مليار جنيه ، بينما كان فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حوالى ٨٤٠ مليون جنيه فقط ، وجزء من هذه الزيادة فى دعم التأمين الصحى ، ليس بسبب الرغبة فى تحسين هذا المرفق الحيوى ، وأنما بسبب الزيادة الهائلة التى جرت فى السنتين الأخيرتين فى أسعار الأدوية ، والسبب أيضا هو ما جرى من سياسة تغريق ( تحرير ) الجنيه المصرى ، مما أدى لهذا الارتفاع الكبير فى المخصصات المالية لدعم التامين الصحى والأدوية .

٨–أما دعم الانتاج الصناعى فهو صفر جنيه ، بينما كان حوالى ١٤٠٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وقبلها كان ٦٤٠ مليون جنيه ، أى أن الجنرال السيسى لا يهتم مطلقا بالقطاع الصناعى ، بل يركز كل قوته على المقاولات والبناء والتشييد والتربح من وراءها ، مما يجعلنا نذهب إلى أن سياسات هذا الرجل تخريبا لمصر واقتصادها .

٩–دعم تنمية الصعيد لم تزد على ٢٠٠ مليون جنيه فقط لا غير ، وقبلها كان ٢٠٠ مليون جنيه أيضا ، وقبلها كان صفرا ، وبالتالى فكل الإدعاء بتنمية الصعيد دعاوى ليست صحيحة على الإطلاق .

١٠–أما دعم إسكان محدودى الدخل فقد بلغت صفر جنيه فى تلك الموازنة ، أكررها مرة أخرى صفر جنيه ، بينما يتشدق فى كل إجتماع أو خطاب بأنه يبنى للفقراء ويدعم الاسكان الاجتماعى لمحدودى الدخل .

١١–أخرى فقد بلغت ١٠.٦ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وهكذا تضاعفت قيمتها عن عام ٢٠١٥/٢٠١٤ التى كانت ٥.١ مليار جنيه ، وهذه الأخرى قد تذهب إلى قطاعات غير معلومة الأن ، أو لبعض مؤسسات القوى فى البلد ( الجيش والشرطة والقضاء والمخابرات بأنواعها ) .

وإذا قارنا ذلك الوضع عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، بما جرى فى مشروع موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، نكتشف إستمرار هذا التلاعب وسياسة تضليل الرأى العام فى مصر ، فعلى سبيل المثال بلغ المبلغ المخصص لما يسمى " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " حوالى ٣٢٦.٣ مليار جنيه (بينما كان فى العام السابق ٣٢٧.٧ مليار جنيه والعام ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالى ٣٢٩.٤ مليار جنيه ) ، فيبدو الأمر لغير المتخصصين ، أن مخصص هذا الباب مازال كبيرا جدا ، بينما فى الحقيقة هناك إنخفاض كبير جدا فى مخصص الدعم الذى يستفيد منه المواطنون محدودى الدخل ، فما يسمى دعم المشتقات البترولية أنخفض من ٥٢.٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢٨.٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وكذلك أنخفض دعم الكهرباء من ٤٠.٠ مليارات جنيه إلى صفر جنيه ، وبالمقابل زاد دعم المصدرين من رجال المال والأعمال من ٣.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٧.٠ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، أما المساهمات فى صناديق المعاشات فقد قفزت من ٤٨.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ١٣٠.٠ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، بسبب زيادة القسط الذى تسدده وزارة المالية لصالح صندوقى التأمينات والمعاشات اللتين أستولت على أموالهما منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ( أنظر البيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ص ٤٥ وص ٤٦ ) .

وسوف نلاحظ أن خطيئة أبليس الأصلية تبدأ من سياسات وقرارات أتخذها الجنرال السيسى والطاقم المعاون له بداية من تغريق الجنيه ، مرورا بزيادة أسعار المنتجات البترولية والطاقة ، إنتهاءا بالتحيز المطلق للأغنياء ورجال المال والأعمال والسماسرة ومنحهم المزيد من المزايا الضريبية والجمركية وتخفيض الضرائب ، على حساب سياسات عادلة فى تحمل أعباء الأزمة ، هذا ناهيك عن سياسات المقاولات التى يتبعها ويحقق هو وبعض من هم وراءه فى مؤسسات

القوى أرباحا هائلة ، وإستنزاف ونهب الأراضى التى أضاعت على الدولة مئات المليارات من الجنيهات مثلما هو الحال فى العاصمة الإدارية الجديدة التى سوف نتناولها بالتفصيل فى الفقرة التالية .

١٢-أما مغالطات الجنرال السيسى فى موضوع العاصمة الإدارية الجديدة

فقد ذكر الجنرال السيسى فى حديثه أمام مؤتمر الشباب ، ومن خلاله إلى الرأى العام ، بأن العاصمة الإدارية لم نأخذ جنيها واحدا من الموازنة العامة للدولة لصالح هذا المشروع ، وأقسم بأغلظ الإيمان ، بأن هذا لا يحدث ، بل على العكس نحن نقدم للخزانة العامة .

والحقيقة ان هذا الكلام يحمل مغالطات بعدد حروفه لعدة أسباب أولها : أن التجهيز اللوجيستى للموقع الذى يزيد مساحته مع تجمع الشيخ محمد بن زايد على ١٦٦٦٤٥ فدانا كما ورد فى القرار الجمهورى بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ ( أى ما يعادل ٧٠٠ مليون متر ) ، تتولاه هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع جهات أخرى سوف نذكرها بعد قليل ، وهذه الهيئة الاقتصادية هى هيئة حكومية ، تعامل مثلها مثل ٥٠ هيئة اقتصادية أخرى منذ عام ١٩٨٠/١٩٨١ بطريقة خاصة ، نظمها القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ ، المعدل لقانون الموازنة العامة للدولة ، بحيث تكون هذه الهيئات بأعتبارها مستقلة عن الموازنة ، وتظل علاقتها بالموازنة العامة ، قائمة على تحويل الفائض المتاح لديها ، أو فى حالة العجز تحصل على تمويل من الموازنة لتغطية هذا العجز ، وقد حدد قانون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته اللاحقة موارد هذه الهيئة فى أربعة مصادر هى :

١-ما يخصص لها من الموازنة العامة للدولة ( وهى عدة مليارات سنوية عادة ).

٢-مصادرها الذاتية وأهمها على الإطلاق مبيعات الأراضى بعد أن أصبحت مهيمنة على معظم الأراضى الصحراوية فى البلاد – عدا تلك الموضوعة تحت سيطرة القوات المسلحة والشرطة والآثار وهى أيضا مبالغ تقدر بالمليارات سنويا، وبصرف النظر عن الفساد الذى ظل ملازما لهذه الهيئة ومعها هيئة التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة ،.

وهذه المبالغ الضخمة لا تدخل إلى الخزانة العامة ، وإنما توضع فى صناديق وحسابات خاصة يديرها الوزير المختص – وزير الإسكان – ومجلس إدارة يعينه هو وفقًا لما يتراءى له.

٣- التبرعات والمنح التى تحصل عليها الهيئة .

٤- غيرها من الموارد .

وبعد أن تحدث رئيس الجمهورية أمام المؤتمرات الشبابية والندوات التثقيفية للقوات المسلحة الكثيرة التى حضرها ( طوال عامى ٢٠١٧ و ٢٠١٨) ، وأقسم بالله ، وكررها عدة مرات بأن الموازنة العامة للدولة لا تدفع جنيها واحدا فى تمويل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة .

ثم ظهر المهندس علاء عبد العزيز نائب وزير الإسكان فى لقاء تليفزيونى مع الإعلامى محمد على خير فى برنامجه (المصرى أفندى ) على شاشة فضائية " القاهرة والناس " يوم الأحد الماضى الموافق ٢٠١٧/١٠/٢٢ ، ليقول بوضوح أن تمويل العاصمة الإدارية الجديدة ليست من الموازنة العامة للدولة ، وأنما من أموال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

وهنا أصبح النقاش أكثر أنضباطا ، ويكشف ما سبق أن أكدنا عليه أكثر من مرة .. فما هى الحقيقة أذن ؟ وهل تعد أموال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من الأموال العامة ومن المصادر الحكومية أو لا ؟

حقيقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

إنشئت هيئة المجتمعات بالعمرانية الجديدة وفقا للقانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ ، كهيئة اقتصادية عامة ، ونصت المادة (٣٣) من قانونها على أن مصادر إيراداتها أربعة التى سبق الإشارة إليها قبل قليل .

وقد حرصت الهيئة منذ ذلك التاريخ، وخصوصًا بعد أن تولى منصب وزير الإسكان الدكتور محمد إبراهيم سليمان عام ١٩٩٣ واستمر فيه حتى منتصف عام ٢٠٠٥، ومن بعده وزراء الإسكان اللاحقين ( أحمد المغربى – إبراهيم محلب – مصطفى مدبولى – ) على التصرف فى أموال هذه الهيئة بعيدًا عن أية رقابة، وبطريقة غير تنموية يشوبها الكثير من الشك والريبة، ويُقدر حجم الفائض المتاح لدى هذه الهيئة بثمانية مليارات من الجنيهات سنويًا، ولم تقدم أية جهة رقابية بيانات تفصيلية حول موجودات هذه الهيئة، وقد أعلن المهندس علاء عبد العزيز نائب وزير الإسكان فى اللقاء المشار إليه أن المرحلة الأولى من العاصمة الإدارية تضم ٤٨٥ فيلا فاخرة، (تتكلف فى المتوسط ١٥٠٠ مليون جنيه)، علاوة على مد المدينة بكافة المرافق من المياه والكهرباء والطرق وغيرها، فمن أين يأتون بالأموال المطلوبة؟

ثانيا : موارد من الموازنة العامة للدولة

إذا توقفنا عن الإعتمادات المالية الواردة فى الباب السادس ( الاستثمارات ) بالموازنة العامة للدولة ، نجدها قد تزايدت خلال السنتين الأخيرتين بصورة ملحوظة على النحو التالى:

جدول رقم ( ١)

**اعتمادات الباب السادس ( استثمارات) من الموازنة العامة للدولة**

**خلال السنوات ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠**

| السنوات | اعتمادات الباب السادس ( الاستثمارات ) بالمليار جنيه |
|---|---|
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٣٩.٥ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٥٢.٩ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٦١.٨ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٦٩.٣ |

| ٢٠١٧/٢٠١٦( فعلى ) | ١٠٩.١ |
|---|---|
| ٢٠١٨/٢٠١٧( فعلى ) | ١٠٩.٧ |
| ٢٠١٩/٢٠١٨(فعلى ) | ١٤٣.٣ |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩( موازنة ) | ٢١١.٢ |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠( مشروع موازنة | ٢٨٠.٧ |
| ٢٠٢٢/٢٠٢١ | ٣٥٨.١ |

**المصدر : البيان التحليلى لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ص ٤٥ ، وكذلك البيان التحليلى لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ص ٤٨ ، والبيان التحليلى لمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ .**

لقد زادت المخصصات الواردة فى الموازنة المصرية من أجل الاستثمارات من ٥٢.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حينما تولى الجنرال السيسى الحكم ، إلى ٦١.٨ مليار جنيه فى العام التالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ثم إلى ٦٩.٣ مليار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ثم إلى ١٠٩.١ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ١٠٩.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم إلى ١٤٣.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ثم إلى ٢١١.٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ . ثم إلى ٢٨٠.٧ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، حتى بلغت ٣٥٨.١ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، وكان من الممكن القول ان زيادة الانفاق الاستثمارى فى أى مجتمع هو عمل مفيد طبعا ، لولا أن هذا الاستثمار قد توزع بصورة ضارة ، وغير مفيدة على المدى القصير والمتوسط والمدى الطويل .. كيف ؟

تعالوا نتأمل توزيعات هذه الأموال أين أنفقت (٧) ؟

أ- الجزء الأكبر منها ذهب إلى التشييدات ( طرق وكبارى ومثيلتها ) ، حيث زادت من ٢٠.١ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، إلى ٢٠.٣ مليار فى العام التالى (٢٠١٥/٢٠١٤) ، ثم إلى ٢٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ثم إلى ٣٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ٤٧.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم إلى ٥٨.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . فهل هذا مفيد للتنمية فى هذه المرحلة الصعبة التى يمر بها الاقتصاد المصرى .

ب-بعدها يأتى المبانى غير السكنية ، حيث زاد المخصص لها من ٥.٣ مليار عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٨.٥ مليار فى العام التالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ثم إلى ١٠.٠ مليار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ثم إلى ١٩.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم غلى ٢١.٠ مليار عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم إلى ٢٥.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .. فأى عقل تخطيطى هذا ؟

ت- ثم تأتى المبانى السكنية ، التى زادت خلال نفس الفترة من ٢.٤ مليار إلى ٥.٣ مليار جنيه ، ثم إلى ٤.٤ مليار جنيه ، ثم إلى ٦١.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ٣٣.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم انخفضت إلى ١٥.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، نريد أن نعرف ما هى هذه المبانى السكنية التى انفق عليها هذه المبالغ

الضخمة ، فى الوقت الذى يرى الجميع أن الوحدات السكنية التى تبنيها بعض المؤسسات الحكومية والأمنية تباع بمبالغ كبيرة جدا تحقق أرباحا ومكاسب لمن أنشأوها ..!!

ث–أما التجهيزات ( ولا نعرف بالضبط نوع هذه التجهيزات ) فقد زادت بدورها من ١.٦ مليار جنيه ، إلى ١.٩ مليار ، ثم إلى ١.٩ مليار فى السنة التالية ، ثم إلى ٢.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ٣.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم إلى ٤.٩ مليار جنيه فى العام ٢٠١٩/٢٠١٨ . أى أكثر من ١٦.٠ مليار جنيه أنفقوا على بند التجهيزات خلال ست سنوات فقط .؟

ج– أما الآلات والمعدات فقد زاد المخصص المالى لها من ٦.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، إلى ٦.٠ مليار فى السنة التالية ، ثم إلى ٧.٢ مليار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ثم إلى ١٢.٣ مليار جنيه فى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ١٧.٧ مليار جنيه فى العام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وأخيرا إلى ١٨.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

ح– والغريب فى الأمر ، هو زيادة مخصص بند يسمى ( أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية ) ، وكان هذا البند قد تزايد فى عهد حسنى مبارك وجماعته ، لأنه كان بمثابة باب السبوبة للمكاتب الاستشارية والهندسية التى يديرها بعض كبار المسئولين وأبنائهم ، والوزراء من أمثال محمد محيى الدين ، ورفعت المحجوب ، وزياد بهاء الدين وعشرات غيرهم ، فإذا بنا يزيد هذا المخصص بعد ثورة يناير من ١.٩ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، إلى بلغ ١٣.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .. طبعا المكاتب الإستشارية نعرفها وحصة بعض الجهات الهندسية التابعة للجيش نعرفها ، وكلها تحمل على تكاليف المشروعات سواء كانت طرق وكبارى أو غيرها ...!!

وتتوزع هذه الاستثمارات بين ، الأصول الثابتة التى تشكل فى المتوسط ما بين ٧٢% إلى ٩٤% من إجمالى الاستثمارات ، وأهمها المبانى السكنية ، والمبانى غير السكنية ، والتشييدات ، والعدد والأدوات . وكذلك الأصول غير المنتجة ، ومنها شراء الأراضى وإستصلاح أراضى ، وتشكل فى المتوسط بين ١.٢% إلى ٤.٧% من إجمالى الاستثمارات فى الموازنة ، وهى أيضا تستخدم فى شراء الأراضى كما أشرنا .

أما النوع الثالث من الاستثمارات فهى الأصول غير المالية ، وتتمثل فى الدفعات المقدمة والبعثات ، والأبحاث والدراسات للمشروعات الاستثمارية ، وقد أنخفض نصيبها فى الاستثمارات من ٢٥% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، إلى أقل من ٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ . وأخطر ما فيها بند ( الأبحاث والدراسات للمشروعات الاستثمارية ) التى تذهب عادة إلى المكاتب الاستشارية التى يملكها وزراء وأبناء مسئولين كبار .

أى أن معظم الاستثمارات الواردة فى الموازنة العامة سوف تذهب مباشرة إلى مشروعات العاصمة الإدارية وغيرها ، هذا بالإضافة إلى ما سيعزز به موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ومن ثم فأن الحديث حول أن هذا المشروع لا يمول من أموال الموازنة العامة للدولة يفتقر إلى الصدق والدقة.

ومن جانب أخر ، فأن قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ ، يعنى نقل أصول من أراضى الدولة المصرية والمجتمع المصرى ككل إلى القوات المسلحة فقط ، قدرها ٦٨.٣ مليار جنيه، كحصة فى رأس المال الشركة المساهمة التى أُنشئت، وتظل مبيعات العقارات فى هذه العاصمة الإدارية هى مكسب صاف للقوات المسلحة، عبر واجهة الشركة المساهمة الجديدة تلك ، والشركات العقارية العاملة فى المشروعات، والتى لا تقل عن تريليون جنيه، لن تدخل منها للخزانة العامة جنيه واحد.

ومن جانب آخر، فإذا قدرنا حجم المساحة التى سوف تقام عليها المبانى من شقق وفيلات وقصور تتراوح بين ١٠% إلى ٢٠% من تلك المساحة الكلية ، أى بين ٧٠ مليون إلى ١٤٠ مليون متر مربع ، فلو كان حصة خزانة الدولة من سعر المتر المربع الواحد بألف جنيه فقط ، يكون لدينا حصيلة قدرها يتراوح بين ٧٠٠٠ مليار إلى ١٤٠٠٠ مليار جنيه ، أما إذا كانت حصة الخزانة العامة من سعر هذه الأراضى هو ألفى جنيه للمتر المربع الواحد يكون حصة الخزانة العامة يتراوح بين ١٤٠ مليار إلى ٢٨٠٠٠ مليار جنيه .

وأخيرا فأن هناك قضية أخرى لا تقل أهمية وخطورة وهى المبالغ الضخمة التى تخصص كل عام فى الموازنة العامة تحت بند " الدراسات للمشروعات الاستثمارية " ، والتى تطورت على النحو التالى :

جدول رقم (٢)

المخصصات المالية فى الموازنة العامة لبند الأبحاث والدراسات للمشروعات خلال الفترة

من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ( بالمليون جنيه )

| السنة المالية | بند الأبحاث والدراسات للمشروعات ( بالمليون جنيه ) |
|---|---|
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ١٧١٣ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠٥٠ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٢٨٨ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ١٢٣٧ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٦٥٥ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٣٠٨٧ |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ١٣٤٢٤ |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٧٥٠٧.٤ |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ٨١٤٤.٦ |

المصدر : البيان التحليلى للموازنة العامة للسنوات محل الدراسة و البيان التحليلى لمشروع موازنة

العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، ص ٤٨ ، والبيان التحليلى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

لمن تذهب أموال بحوث ودراسات واستشارات تلك ؟

وهل تساوى هذه المشروعات ومعظمها في مجال التشييد والمقاولات كل هذه الدراسات والبحوث بهذه المبالغ الضخمة ؟

وهل بعد ذلك نتحدث عن أن مصر بلد فقير ؟

ومنذ ذلك التاريخ تقوم هذه الهيئة بتحويل جزء كبير من مواردها وفوائضها إلى حسابات وصناديق خاصة ، لم تكن تخضع أبدا للرقابة والمحاسبة الجادة والحقيقية ، وخصوصا فى ظل وزراء الإسكان محمد إبراهيم سليمان وأحمد المغربى ، وإبراهيم محلب ، ومصطفى مدبولى ، وهذه الهيئة لديها موارد مالية ولا تحولها إلى الخزانة العامة فتحرم الموازنة العامة من إيرادات وموارد كبيرة ، وبالتالى فقول الجنرال السيسى أنه لا يأخذ مليما واحدا من الموازنة العامة للدولة لمشروعه المسمى العاصمة الإدارية الجديدة هو قول خاطىء ومضلل للرأى العام .

٢-من ناحية أخرى فأن القرار الجمهورى رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ ، قد قضى بعملية تحويل ونهب أموال الدولة من خلال وضع اليد على ٧٠٠ مليون متر ، وضمها إلى هيئة أراضى القوات المسلحة ، على أن تكون هذه الأراضى بعد تقييمها بمثابة حصة هذه الهيئة فى الشركة المساهمة التى أنشئوها – ويتولاها أحد اللواءات – ومعه هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كغطاء للموقف ، وتتولى هذه الشركة عمليات تقسيم الأراضى والبناء للشقق والفيلات والقصور ، وبيعها ، على أن تورد إيراداتها وأرباحها إلى حسابات هذه الشركة ، فإذا قدرنا أن ما سوف يستخدم من هذه المساحة لن يزيد على الربع فقط (٢٥%) ، فأن لدينا حوالى ١٧٥ مليون متر مربع حصلت عليها هذه الشركة الجديدة دون أن تدفع مليما واحدا ثمنا للأرض لحسابات الدولة والخزينة العامة ، وإذا قدرنا أن قيمة المتر المربع هو ألف جنيه فقط لا غير ، فأن هذه الشركة قد حصلت على ما قيمته ١٧٥ مليار جنيه بلا مقابل ، وإذا كانت هذه الشركة تبيع الشقق الأن بسعر ١١ ألف جنيه للمتر المربع ، والفيلات والقصور بسعر للمتر يترواح بين ٢٨ ألف جنيه إلى ٣٥ ألف جنيه ، فلكم أن تتصوروا حجم الأرباح الهائلة التى تحققها هذه الشركة ، دون أن تسدد قيمة الأرض التى حصلت عليها مجانا ..!!! كما أننا لا نعرف على وجه الدقة كيف ستحاسب هذه الشركة ضريبيا ...!!!

٣-وعندما يقول الجنرال السيسى أنه بهذا المشروع قد أضاف للدولة وأقتصادها أصولا بقيمة تريليون جنيه ، فهو قول خادع ومضلل ذلك أن هذه الأصول العقارية تدور رحاها بين الأفراد وشركات المقاولات والسماسرة والمضاربين ، دون أن يدخل منها جنيها واحدا للخزانة العامة للدولة وبالتالى لم يستفد بها الشعب المصرى خصوصا الفقراء والطبقة الوسطى ، الذين يبحثون عن نظام تعليمى جيد ونظام صحى مناسب وبيئة نظافة دون أن يجدوها فى جمهورية الجنرال السيسى .

## ١٣- مغالطات الجنرال السيسى حول الإحتياطى النقدى فى البنك المركزى

يفاخر الجنرال السيسى ووسائل إعلامه منذ العام ( ٢٠١٨) وحتى اليوم بموضوع زيادة الإحتياطى النقدى المتاح لدى البنك المركزى المصرى من أقل من ١٨.٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ ، إلى ٤٤.٠ مليار دولار عام ٢٠١٨

والحقيقة التى ينبغى أن نعرفها ، أن ما ذكره الرجل هو خديعة نقدية واقتصادية أضافية ، ومغالطة من الرجل ، ذلك ان العبرة فى بناء الإحتياطى النقدى للدول ، هو ما تملكه فعلا ، ويكون فى ملكية خاصة للدولة لا يشاركها فيه أحدا ، وإذا تأملنا مكونات الأحتياطى النقدى الذى ذكره الجنرال السيسى فسوف نكتشف أن ٧٠% منه لا تملكه مصر ، وأنما هى ودائع لفترة من الزمن مقابل فوائد كبيرة ، قد يستردها أصحابها فى أى وقت ، هى بهذا المعنى أقرب للديون لأطراف دولية .

ويتوزع الأحتياطى النقدى حتى يونيه ٢٠١٨ على النحو التالى :

١- ودائع خليجية لدى البنك المركزى المصرى قدرها ١٢.٠ مليار دولار مقابل فوائد سنوية.

٢- دين صندوق النقد الدولى وقدره ٨.٠ مليار دولار ، ويبقى ٤.٠ مليار دولار لم تحصل عليها مصر بعد ، وسوف تبدأ فى سدادها على أقساط بداية من عام ٢٠٢٣ .

٣- دين لصالح البنك الدولى قدره ٣.٠ مليار دولار ، وسوف يبدأ السداد بعد عام ٢٠٢٢ .

٤- دين لصالح البنك الأفريقى للتنمية وقدره ١.٥ مليار دولار .

٥- دين لصالح البنك الأوربى لإعادة الإعمار وقدره ١.٥ مليار دولار .

٦- سندات دولية مستحقة على وزارة المالية المصرية قدرها ٦.٠ مليار دولار .

أى أن مجموع الديون والودائع المملوكة لأطراف دولية وعربية تزيد على ٣٠.٠ مليار دولار ، فأين هو الأحتياطى النقدى لمصر ، علما بأن بداية مرحلة السداد سوف تبدأ من عام ٢٠٢٢ ، أما الودائع الخليجية فهى تجعل نظام الجنرال السيسى تحت رحمة المملكة السعودية والإمارات والكويت ، تماما كما كان الحال فى عهد مرسى والأخوان لصالح قطر قبل ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ .

## ثانيا :كتالوج مبارك .. والسيسى

إذا تأملنا من جانب آخر، أداء الرئيس المخلوع حسنى مبارك فى بداية عهده (١٩٨١-١٩٩١) نكتشف تكرارًا يكاد يكون مفزعًا لنفس الأسلوب والممارسات، والتى يمكن أن نطلق عليها "كتالوج مبارك"، الذى يتحدد فى الآتى:

١-فى بداية عهده قام الرئيس حسنى مبارك بعمل قضيتين كبيرتين ضد الفساد أهمها قضية عصمت السادات وأبنائه، ورشاد عثمان حوت الإسكندرية والميناء، وتحدثت الصحف ووسائل الإعلام كما تحدث هو عن طهارة الحكم ومحاربة الفساد، بينما كان الرجل منغمسًا فى عمولات تجارة سلاح منذ عام ١٩٧٢، وفى تشكيل عصابى دولى لتجارة السلاح

غير المشروعة ومعه حسين سالم وشخصيات عسكرية كبيرة وعملاء للمخابرات المركزية الأمريكية، ومنهم " تيودور شيكللى" Theodore J. Shachley و" توماس كلينز" Tomas Clines ، وأدوين ويلسون Edwin Wilson ، و ريتشارد سيكورد Richard Secord، و" ريتشارد بيرسون " و آخرون (٦) .

٢-عندما تولى الرئيس محمد حسنى مبارك الحكم بعد اغتيال سلفه الرئيس أنور السادات فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، قام بمحاربة الإرهاب، الذى كانت تقوم به الجماعات الدينية مثل تنظيمى الجهاد والجماعة الإسلامية بهدف توطيد دعائم حكمه، ودون أن يتبنى إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفكر الدينى المتطرف المنتشر فى المساجد والزوايا، التى يسيطر عليها التيار السلفى.

٣- قام الرئيس الجديد بتدجين وخداع كافة القوى السياسية، بما فيها قادة حزب التجمع اليسارى، وكرر أمامهم أن اتفاقية كامب ديفيد قد ماتت، وأخذ هؤلاء القادة اليساريون والقوميون فى ترديد هذه العبارة فى اجتماعاتهم الحزبية الضيقة وكوادرهم الوسطى، وبعد أقل من ١٠ سنوات كان مبارك قد نجح فى جرجرة كل الحكام العرب تقريبًا إلى حظيرة كامب ديفيد ولقاء الإسرائيليين.

٤- ادعى الرئيس مبارك وقتها أنه سيقوم بدعم شركات القطاع العام، وخدع الجميع بزيارات متكررة تغطيها وسائل الإعلام المصرية للمصانع وشركات القطاع العام، والحقيقة أنه كان يقوم بمعاينة البضاعة قبل البيع لمعرفة حصته وأنجاله والمقربين منه من عمولات الخصخصة وبيع الشركات العامة، وبعد عشر سنوات من حكمه بدأت أكبر عملية نهب منظمة للأصول والممتلكات العامة.

٥- قام الرئيس مبارك بزيارات كثيرة ومتعددة لدول العالم شرقًا وغربًا - بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين - وبعد أقل من ثلاث سنوات كان قد أصبح العمود الفقرى للسياسات الأمريكية فى المنطقة والعالم ، وبعد عشر سنوات أخرى كان قد أصبح الكنز الإستراتيجى لإسرائيل.

٦- كان مبارك حريصًا على أن يأتى بوزرائه ومساعديه، من بين الموظفين والتكنوقراط والسواقط من أساتذة الجامعات، حتى يكونوا مجرد منفذين لأوامره وتعليماته، واستمر على هذا الحال حتى جاء نجله جمال مبارك ليختار من عينة رجال المال والأعمال مَنْ سيدير الدولة معه.

٧-مبارك كان يردد دائمًا مقولة محدودى الدخل وضرورة حمايتهم، وفى الوقت نفسه كان يتحالف بشراسة وفُجر مع طبقة رجال المال والأعمال، ويقدم لهم كافة التنازلات الضريبية والسياسية والتشريعية.

٨- دعا الرئيس الجديد وقتئذ - حسنى مبارك - إلى عقد مؤتمر اقتصادى عام ١٩٨٢ حضرته كل القوى الوطنية - آنذاك - ومنهم أقطاب اليسار مثل الدكتور فؤاد مرسى، دكتور ميلاد حنا، ودكتور إسماعيل صبرى عبد الله وغيرهم، ليبدو وكأنه يعد روشتة وطنية لعلاج آثار الانفتاح...وكله كان أوهامًا، وكسب مزيدٍ من الوقت لتثبيت أركان

حكمه، ثم انطلق بعدها فى تطبيق واستكمال سياسات السوق وآليات العرض والطلب ضاربًا عرض الحائط بكل الرؤى والدراسات، التى قدمها المفكرون وأساتذة التخطيط والتنمية.

٩- قام بزيارات متكررة ودائمة لدول الخليج والسعودية والوعود باكتشافات بترولية ضخمة، وأننا سنكون من الدول البترولية الكبرى.

وهناك الكثير الذى يرسم كتالوج مبارك فى حكم مصر، والذى يسير عليه بالضبط دون أى تغيير أو إبداع الرئيس الجديد..!!

## ثالثا : السياسات الخبيثة فى خصخصة الخدمات الأساسية للشعب المصرى فى عهد الجنرال السيسى

تقوم السياسات الجديدة لبيع الشركات العامة وخصخصة الخدمات الأساسية للشعب المصرى مثل مياة الشرب والكهرباء والصرف الصحى والتعليم والصحة وتطبيقا لمقولة الجنرال السيسى وقت أن كان وزيرا للدفاع ، والتى تسربت وهى مقولة ( واللة لو بيدى لدفعت المصريين ثمن كل خدمة تقدم إليهم ) على النحو التالى :

١- تحويل الهيئات العامة للشرب والصرف الصحى إلى شركات كمرحلة أولى .

٢- قيام تلك الشركات بتعديل أسعار فواتير إستهلاك المياه والصرف الصحى تدريجيا وبصورة سريعة وبمعدلات كبيرة جدا ، حتى تتهيأ تلك الشركات للبيع فى مرحلة لاحقة ، أما بيعا جزئيا أو بيعا كليا .

٣- عندما تتسلم الشركات الخاصة مصرية كانت أو عربية أو أجنبية تلك الخدمات ، لا تصطدم بالجمهور فى مراحلها الأولى ، لأن الأسعار التى فرضت على المستهلكين فى الفترة ما قبل البيع تكون كبيرة ومجزية لأصحاب تلك الشركات الخاصة .

٤- بالنسبة للمدارس ،التوسع فى إنشاء المدارس بمصروفات مثل مدارس مصر ومدارس النيل والمدارس اليابانية ( التى رفضت اليابان تسلمها وفقا لهذه الشروط وطالبت بمجانيتها فجرى إغلاقها برغم بناء الكثير منها فى بعض المحافظات بما فيها تلك التى أفتتحها الجنرال السيسى نفسه فى مدينة الشروق فى أكتوبرعام ٢٠١٧ ) فظلت أصول معطلة ، وفضل أن تكون كذلك بدلا من فتحها لتلاميذ الشروق وفى بقية المحافظات التى تعانى مدارسها من تكدس فظيع ، حتى توصلوا لإتفاق مع الجانب اليابانى وفرضت مصروفات كبيرة تسدد من أوليا الأمور .

٥- وكذلك بالنسبة للجامعات ، فيجرى التوسع فى إنشاء والتصديق على إنشاء جامعات ومعاهد خاصة بمصروفات ، عملا بفكرة الجنرال السيسى التى نطق بها أخيرا ، بأن المصريين لديهم فلوس كتير قوى ، بدلا من مقولة " أحنا بلد فقير .. وفقير قوى كمان "

٦- أما المستشفيات العامة والوحدات الصحية بما فيها مستشفيات التكامل والتى تزيد وفقا لبيانات عام ٢٠١١ ، على ١٣٧٣ مستشفى ووحدة صحية ، فسوف يجرى خصخصة بعضها كلما سمحت الظروف بذلك وخصوصا مستشفيات

التكامل ، مقابل التوسع فى الموافقات على بناء المستشفيات الخاصة والاستثمارية ، وبهذا تتخلص الحكومة ودولة الجنرال من العبء المالى تدريجيا .

رابعا : نتائج الهيمنة العسكرية على قطاعات الانتاج والإدارة

أستندت الهيمنة العسكرية على مؤسسات الدولة المدنية على ما أطلقت عليه " خطيئة المادة ١٥" من دستور عام ١٩٧١ فما هى خطيئة المادة (١٥ ) ؟ (٧)

يعرف فقهاء القانون القواعد القانونية الدستورية أو غير الدستورية بأنها " تلك التى تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع فى فترة تاريخية معينة ووفقًا لموازين القوى أو المصالح السائدة فى تلك الفترة، وهى فى الحالة الدستورية أساس تنظيم العلاقات بين سلطات الدولة وصلاحيات مؤسساتها، بما يحفظ التوازن بينها ويصون المجتمع وأفراده من تغول واستبداد إحدى هذه السلطات على بقية مؤسسات الدولة".

ومن هنا فإن القواعد القانونية التى يأتى بها الدستور ومشرعوه، ليست خارجه عن سياق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل وحتى الثقافية السائدة فى هذا المجتمع أو ذاك، فى تلك اللحظة التاريخية أو تلك.

لذا فإن تغيير أو تعديل هذه النصوص الدستورية هى من ألزم ضروريات الحياة السياسية،التى ينبغى أن تحدث كل فترة صونًا للتوازن واعتبارًا للمصالح المختلفة بين القوى الاجتماعية المكونة لهذا المجتمع فى كل مرحلة تاريخية.

وقد حرص المشرع الدستورى المصرى عام ١٩٧١، على أن يعبر ويعكس حقائق وظروف المجتمع المصرى حينذاك، والتى من أبرزها دور أبناء القوات المسلحة وضباطها فى تحرير الأراضى المصرية، التى احتلتها إسرائيل بعد العدوان الحادث فى الخامس من يونيه من عام ١٩٦٧، لذا جاءت بعض مواد الدستور الصادر فى سبتمبر من عام ١٩٧١، والسارى حتى يومنا، مانحًا بعض الامتيازات لأفراد وضباط هذه المؤسسة، ارتباطًا بالظروف واحترامًا للدور، الذى سيقوم به هؤلاء فى تحرير الأراضى المصرية المحتلة فى معركة التحرير المتوقعة، برغم ما قد يشوب بعض هذه المزايا من تعارض وتناقض مع جوهر الدساتير المدنية الحديثة والمتعلقة بمبدأ "المساواة بين المواطنين" والذى ورد حصرًا فى المادة (٤٠) من ذات الدستور المصرى.

ومن أبرز تلك المزايا والامتيازات التى خلعها دستور عام ١٩٧١ على أفراد القوات المسلحة هو ما جاء فى نص المادة (١٥) حيث نصت على (للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ، ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقًا للقانون).

وكان من المفهوم فى الضمير المصرى العام أن هذا الامتياز الذى جاء مناقضًا تمامًا لنص المادة (٤٠) التى نصت على (المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصلأو اللغة أو الدين أو العقيدة)، ولم يرد المشرع الدستورى من باب أولى أن يأتى بسبب أقل شأنًا فى مجال التمييز بين المواطنين وهو "سبب الوظيفة أو الدور الاجتماعى".

ومن ثم فإن هذا التناقض المكشوف مع أصل من أصول التشريع الدستورى الحديث، لم يتوقف عنده الضمير المصرى العام بالرفض فى ذلك الحين، اعترافًا وإقرارًا بالتضحية الجسيمة، التى قد يقدمها أفراد القوات المسلحة على مختلف رتبهم العسكرية ومواقعهم القتالية حتى لو كان بعضهم مكانهم فى الغرف المكيفة والمحصنة.

وبالتعبير القانونى فإن هذا الاستثناء الدستورى – من أصل مبدأ المساواة – كان مرتبطًا بتوافر شرطين أساسيين هما:

الأول: هو وجود حالة "حرب" وأراض محتلة تستدعى تقديم تضحيات من كافة أبناء المجتمع عمومًا، ومن أفراد القوات المسلحة على وجه الخصوص.

الثاني: ضرورة صدور قانون ينظم هذه الحالة فى حدود الضرورة، ولا يتسع فى أوضاعها بما يخرج بها عن مضمونها.

بيد أنه ومنذ أعلن الرئيس السابق "أنور السادات" فى مطلع عام ١٩٧٤ بأن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، وانقضاء أكثر من ثلاثين عامًا على هذه الحرب، دون مشاركة القوات المصرية فى واجبات وطنية لتحرير الأرض المصرية، بل كانت مشاركتها بطلبات من الولايات المتحدة أو بعض العائلات الحاكمة العربية فى السعودية والخليج، بما يستحيل معه تصور مشاركة أى من شاغلى الرتب الوسطى أو العَليا فى القوات المسلحة المصرية حاليًا – رتب اللواء والعميد ومن دونه – فى حرب أكتوبر، فإن الشرط الأول من شروط النص الدستورى الوارد فى المادة (١٥) لم يعد قائمًا.

ومن ناحية أخرى ، فإن عدم صدور قانون خاص ينظم ترتيب هذا الحق أو الامتياز الدستورى لما يُسمى "المحاربون القدماء" قد أدى عمليًا إلى سوء استغلال المؤسسة العسكرية وقياداتها لنص المادة (١٩) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، والتى حصرتها فى المصابين والشهداء ، ومن ثم انتزاع قرار من لجنة شئون الخدمة المدنية عام ١٩٨٠ – وهى لجنة حكومية يترأسها رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو وزير التنمية الإدارية بحسب الأحوال – بشأن التعيين فى غير أدنى الدرجات الوظيفية طبقًا للمادة (١٢) من قانون العاملين المدنيين المشار إليه.

فماذا أسفرت التجربة العملية طوال العقود الثلاثة الماضية؟

لقد استغلت المؤسسة العسكرية – وأدخلت إليها المؤسسة الأمنية وكبار قيادات وزارة الداخلية – هذا النص الدستورى أسوأ استغلال، فجرى غزو منظم ومستمر لجهاز الخدمة المدنية والمؤسسات المدنية والوظيفية كافة، من وزارات وهيئات ومصالح ومجالس أحياء ومدن ومحافظات ومحافظين وغيرها بصورة بشعة، بحيث جرى عسكرة المراكز القيادية لهذا الجهاز المدنى، وتحول شيئًا فشيئًا إلى ما يشبه الثكنات العسكرية تحت يافطة "الضبط والربط" من ناحية، كما جرى إهدار الكفاءات القيادية الحقيقية المدنية من ناحية أخرى، فانتشرت قيم اللامبالاة، والإحباط وعدم الرغبة فى

الإجادة بين أعداد كبيرة من القيادات المدنية الوسطى، وغلب الشكل دون الجوهر على الأداء الحكومى، وأصبح هناك ثلاث صور من عمليات الغزو العسكرية للجهاز المدنى تتمثل فى:

الأولى: استغلال المادة (١٢) من قانون الخدمة المدنية رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٠، بالتعيين فى غير أدنى الدرجات الوظيفية (أى الوظائف العَّليا).

الثانية: النقل مباشرة أثناء الخدمة على درجة مدنية بعد معادلة رتبته العسكرية بالرتبة المدنية (لواء يعادل وكيل وزارة فيما فوق أو محافظ)، مع احتفاظه بكافة بدلاته العسكرية، التى تزيد عادة بخمسة أضعاف شهريًا عما يحصل عليه أقرانه المدنيون فى ذات الوظيفة.

الثالثة: الاستدعاء للخدمة بعد التسريح ثم يتم نقلهم إلى وظائف مدنية.

وعلاوة على ذلك فإن "صندوق معاشات القوات المسلحة" و "صندوق معاشات ضباط الشرطة " اللذين يمولان من الموازنة العامة للدولة ومن دافعى الضرائب المدنيين وغير المدنيين، يمنح الضابط المتقاعد – من رتبة عقيد فيما أعلى – مبالغ مالية خيالية تبدأ من مائة ألف جنيه، وتتدرج صعودًا لتصل أحيانًا إلى ربع مليون جنيه لقادة الأفرع الرئيسة ومن فى حكمهم.

وهكذا يتحصل هؤلاء على مبالغ ضخمة، ثم يزيد على هذا حصولهم على وظائف قيادية – مديرو عموم ووكلاء ووكلاء أول وزارات ومحافظون ووزراء – فى جهاز الخدمة المدنية والمصالح الحكومية، وأعطيكم مثالاً، فإن ضباط مباحث الأموال العامة المتقاعدين كانوا يتولون مناصب قيادية فى وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية وغيرها!.

وخلال ثلاثين عامًا من هذه السياسة أصبحت صورة الغزو العسكرى للمؤسسات المدنية والمجالس التشريعية والتمثيلية على النحو التالى:

- السيطرة شبه الكاملة على قمم جهاز الخدمة المدنية فى معظم الوزارات والهيئات العامة.
- السيطرة تمامًا على مجالس المدن والأحياء والقرى بالحافظات.
- السيطرة على مناصب المحافظين.
- اختراق المؤسسة التشريعية، وتأملوا أداء النواب فى مجلس الشعب ذوى الأصول العسكرية (شرطة أو جيش).
- اختراق جزء ليس بقليل من المؤسسة القضائية منذ عام ١٩٧٩ وحتى يومنا.
- اختراق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

وهكذا أحكمت المؤسسة العسكرية والأمنية قبضتها على رئات العمل التنفيذى المدنى، والتشريعى الرقابى وبعض المؤسسة القضائية.

وقد أدى ذلك إلى تدهور أداء الجهاز الحكومى التنفيذى بسبب عدم تأهل هؤلاء الضباط / القيادات من ناحية وسيادة مناخ من الإحباط بين بقية أفراد جهاز الخدمة المدنية، الذين نظروا إلى هؤلاء الضباط باعتبارهم مغتصبين لحقوقهم ووظائفهم المنتظرة من ناحية أخرى.

كما أن ما جرى يمثل إهدارًا خطيرًا للدستور ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الوارد فى صلب المادة (٤٠) منه، حيث غالبًا ما يجرى شغل العسكريين لتلك الوظائف دون مسابقة لقياس الكفاءة، أو حتى عمل هذه المسابقة استيفاء للشكل دون الموضوع ودون شفافية، بل يتم الإتيان بهؤلاء هبوطًا" بالبراشوت" كما يقول ويردد المدنيون.

وقد تبين من التجربة الطويلة أن كثيرًا من هؤلاء العسكريين قد تورطوا بعد شغلهم لوظائفهم الجديدة فى جرائم فساد، ونهب للمال العام بسبب من تصوراتهم المسبقة بأنهم خارج دائرة الحساب والرقابة.

لقد آن الأوان لتحرير مصر من هذه المفاهيم المغلوطة، وهذا الاغتصاب للسلطة والنفوذ، ولعل تغيير أو حذف المادة (١٥) من الدستور الراهن أو وضع قيود بشأنها هو أحد مداخل الإصلاح مستقبلاً.

وقد تفشت خلال السنوات السبع من حكم الجنرال عبد الفتاح السيسى هيمنة وتوظيف كبار الجنرالات والعسكريين فى المؤسسات الاقتصادية والإدارة الحكومية ، وقد كان لهذه السياسة نتائج كارثية فى الكثير من القطاعات ، مثلما حدث فى مرفق السكة الحديد ، الذى تكررت فيه الحوادث المأساوية التى ذعب فيها مئات من الضحايا معظمهم من الفقراء ومستخدمى هذا المرفق الحيوى ، وقد أدى ذلك إلى تعقب بعض الدارسين والصحفيين العلاقة الطردية بين سيطرة الجنرالات على هذا المرفق وبين كثرة الحوادث والأضرار الناتج عنها وكان اخرها ما جرى فى محطة رمسيس يوم الأربعاء الموافق ٢٦ فبراير عام ٢٠١٩ وتبين أن قيادات هذا المرفق كما كتب الأستاذ عبد الناصر سلامة رئيس تحرير جريدة الأهرام السابق وأحد الصحفيين البارزين المقال التالى كاشفا عن جوهر الخلل فى إدارة المرافق العامة قائلا :

(السيد رئيس الجمهورية/ عبدالفتاح السيسى، تحية طيبة وبعد،

مقدمه لسيادتكم عبدالناصر سلامة، مواطن مصرى، صحفى، عضوية نقابة الصحفيين رقم ٣١٩١.

أتقدم لسيادتكم بهذه الشكوى تجاوزاً، بدلاً من تقديمها للسيد المستشار النائب العام، أو السيد اللواء رئيس هيئة الرقابة الإدارية، ذلك أنه فى حال تحقيق هذه المعلومات جيداً، قضائياً أو إدارياً، المفترض أن هناك من سيتم حبسه، ومن سيتم فصله، ومن سيتم توقيع عقوبات إدارية عليه، وهو ما لا نرجوه، ذلك أننى كمواطن يأمل فى الاستقرار والتثبيت والابتعاد عن النقد، أدعو إلى تدارك هذا الموضوع دون ضجيج، لأسباب تمس السُمعة والشرف والنزاهة والأمن القومى.

أود الإشارة فى البداية، إلى أن هذه المعلومات المتداولة، كنت أود أن تكون خطأً، ذلك أنها غير قابلة للتصديق، إلا أنه بعد مزيد من البحث والتدقيق توصلت إلى أنها معلومات للأسف صحيحة، ومع ذلك مازلت لا أصدقها، ذلك أن العقل يرفضها جملة وتفصيلاً لسبب وحيد، وهو أنه كما هو واضح، هناك فهم خطأ لطبيعة العمل بوزارة النقل، ذلك أنها تحتاج فى المقام الأول إلى مهندسين متخصصين فى جميع المجالات، نشأوا، وترعرعوا فى كنف الوزارة والعمل على أرض الواقع، وليس كما هو واضح لواءات انتهت مهامهم فى مواقع خدمتهم، فتم تكريمهم بإسناد هذا الوظائف الموضحة أدناه إليهم، وهنا تكمن المشكلة، أو يكمن السر فى تلك المأساة أو الكارثة التى تعيشها مصر، على صعيد الطرق وحوادث الطرق بصفة عامة، ومن بينها القطارات:

١ –اللواء مدحت شوشة.. رئيس هيئة السكك الحديدية، الذى استقال فى أعقاب حادث القطار الأخير.

٢ –اللواء طارق غانم.. رئيس قطاع النقل البحرى.

٣ –اللواء عادل ترك.. رئيس هيئة الطرق والكبارى.

٤ –اللواء أشرف حجاج.. مدير الإدارة العامة للمراسم بالوزارة.

٥ –العميد أحمد سعيد.. مدير الإدارة المركزية لديوان الوزارة.

٦ –اللواء خالد حمدى.. مستشار الوزير للرعاية والتأمين.

٧ –العميد محمد حسن.. مدير مركز الأزمات بالوزارة

٨ –اللواء سامى محمد.. مستشار بمركز الأزمات.

٩ –اللواء محمد قناوى.. مستشار الوزير للتشغيل والموازنات.

١٠ –اللواء محمد الشناوى.. رئيس الإدارة المركزية للشؤون القانونية، مع أنه غير مسجل بنقابة المحامين، ولا يحق له تولى المنصب.

١١ –العميد ممدوح قريش.. رئيس الإدارة المركزية للمنشآت والمحطات.

١٢ –اللواء رفعت حتاتة.. رئيس مجلس إدارة شركة الخدمات المتكاملة والنظافة بالسكة الحديد.

١٤ –اللواء محمد نصر الله.. رئيس شركة عربات النوم.

١٥ –العميد خالد عطية.. رئيس مجلس إدارة شركة تكنولوجيا المعلومات.

١٦ –اللواء طارق جمال الدين.. رئيس الهيئة القومية للأنفاق.

١٧ –اللواء مجدى بدوى.. مدير عام الأمن بالهيئة القومية للأنفاق.

١٨ –اللواء أحمد شكرى.. مدير عام الأمن بالشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الأنفاق.

١٩ –اللواء رضا إسماعيل.. رئيس هيئة النقل النهرى.

٢٠–اللواء فؤاد عثمان.. رئيس هيئة الموانئ البرية.

## خامسا : الحفاظ على ركائز دولة الفساد

لم يكن كبار قيادات المؤسسة العسكرية والأمنية بعيدين تمامًا عن الفساد المنظم والمقنن، الذى استشرى فى البلاد مع بداية تطبيق الرئيس السادات سياساته المسمى "الانفتاح الاقتصادى" عام ١٩٧٤، والذى استمر بسرعات أعلى وعمق أكبر فى عهد الرئيس، الذى خلفه فى منصبه بعد اغتيال السادات فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١.

وقد انخرطت المؤسسة العسكرية وقياداتها العُليا فى ممارسات الفساد عبر مسارين خطط لهما بعناية، سواء من جانب الرئيسين (أنور السادات ومن بعده حسنى مبارك)، أو من جانب قيادات تلك المؤسسات العسكرية والأمنية وهما:

الأول: السيطرة على الإدارة المحلية بمحافظات البلاد المختلفة، حيث ظلت الغالبية الساحقة من مناصب ومواقع الإدارة المحلية فى يد القيادات العسكرية المحالة للتقاعد، بدءًا من منصب المحافظين، مرورا برؤساء المدن، انتهاءً برؤساء الأحياء والمراكز، ويشاركهم بحصة أقل كل من قيادات الشرطة المتقاعدة وبعض القضاة، وقد أستندت المؤسسة العسكرية فى تولى هذه المناصب والمواقع المدنية إلى نص المادة (١٥) من دستور عام ١٩٧١، الذى يمنح الأولوية فى شغل الوظائف المدنية لما يُسمى "المحاربون القدماء"(٨).

الثاني: الأنشطة الاقتصادية التى بدأت بإصدار الرئيس السادات القرار الجمهورى رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٩ بإنشاء ما يُسمى "جهاز الخدمة المدنية" التابع للقيادة العُليا للقوات المسلحة، بزعم المساعدة فى إنجاز بعض المشروعات الاقتصادية، وخصوصًا فى مشروعات البنية الأساسية كالطرق والكبارى وشبكات الاتصالات والسنترالات، ومشروعات الأمن الغذائى وغيرها، ثم توسع هذا النطاق للأعمال ليشمل قطاعات واسعة، دون أن يكون هناك رقابة أو معرفة من أية مؤسسة رقابية أو تشريعية فى الدولة على نشاطات هذا الجهاز ومستوى أرباحه، ومدى قانونية توزيعات الأرباح تلك، خصوصًا وأن مشروعات جهاز الخدمة الوطنية، لا تخضع للأنظمة الضريبية فى الدولة المصرية، كما أن العاملين فيها من المجندين وضباط الاحتياط يكاد لا يحصلون على أجور عادلة ومناسبة لحجم هذه المشروعات، أو معدلات أرباحها، كما أن هذه المؤسسة العسكرية تكاد تضع يديها على أكثر من ثلث الأراضى المترامية الأطراف فى الدولة المصرية بدءًا من السواحل الشمالية والشرقية، انتهاءً بالأراضى الصحراوية وداخل المدن المصرية بحجة مقتضيات الأمن القومى.

وقد أدى ذلك إلى تحول القوات المسلحة وقياداتها العُليا إلى قوة اقتصادية هائلة، تتشابك مصالحها أحيانًا مع بعض الأطراف المحلية أو الدولية ، وتتعارض مع بعض تلك الأطراف فى أحيان أخرى، وهو ما حدا بأحد قيادات هذه المؤسسة فى غمار النقاش الحاد الذى انتشر فى مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، إلى التصريح بحدة وعنف إلى الصحافة المصرية قائلاً: (هذا عو عرق الجيش ولن نسمح لأحد بالاقتراب منه )(٩).

وإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيرًا من أبناء كبار قيادات المؤسسة العسكرية والأمنية كانوا متورطين فى أنشطة اقتصادية ومالية يشوبها الكثير من الفساد وبرعاية نجلى الرئيس المخلوع حسنى مبارك، مثل أبناء المشير طنطاوى (شريف وعمرو وعلاء الألفى) وكثيرين غيرهم، أصبح من المفهوم والمبرر ألا يقترب المجلس العسكرى من ركائز دولة الفساد، وكذلك حكوماته المدنية (عصام شرف – كمال الجنزورى). فلم تجر عمليات تصحيح للعوار القائم فى المنظومة القانونية الاقتصادية، التى تحمى الفساد والفاسدين وتسهل لهم أعمالهم، بل على العكس تعززت تلك الممارسات الفاسدة، وإصدار مراسيم بقوانين للمصالحة مع الفاسدين (مرسوم بقانون رقم (٤)لسنة ٢٠١٢ ، والمرسوم بقانون رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٥).

كما منحت مزيدًا من المزايا لرجال المال والأعمال تمثلت فى إجراء تعديلات قانونية جديدة لقوانين الاستثمار والمناقصات والمزايدات وغيرهما، وكل ما قام به المجلس العسكرى وحكوماته المدنية هو تقديم بعض الرموز الفاضحة للفساد فى عهد الرئيس مبارك من أمثال علاء مبارك وشقيقه جمال مبارك، والمهندس أحمد عز، وزكريا عزمى وصفوت الشريف، وأنس الفقى ورشيد محمد رشيد ويوسف بطرس غالى وآخرين، بهدف احتواء الحالة الثورية الغاضبة فى الشوارع والميادين والمدن المصرية، ولم تسفر تلك المحاكمات عن أحكام تتناسب مع حجم الجرائم، التى ارتكبت فى ذلك العهد.

وسواء أكانت حكومة الدكتور عصام شرف أم الدكتور كمال الجنزورى، وتحت راية المجلس العسكرى الأول (طنطاوى – عنان)، فلم يقدم أيًا منهما على تخليص الاقتصاد المصرى من الأعباء الثقيلة، التى نتجت عن سياسات أربعة عقود من فوضى السوق وفساده، ولعل موقف كل منهما من عودة شركات القطاع العام التى حكمت محاكم القضاء الإدارى بعودتها إلى كنف الدولة بعدما تبين للمحاكم والقضاة المصريين مقدار الفساد ونهب الأصول الحكومية اللذين صاحبا عمليات البيع والخصخصة طوال العقدين السابقين (١٠) ، ورفضهما تنفيذ هذه الأحكام، وتشغيل شركات القطاع العام، ما يظهر بوضوح أنهما لم يكونا سوى امتداد ماسخ لنفس سياسات الرئيس المخلوع حسنى مبارك، ومن قبله الرئيس المغدور أنور السادات.

كما لم يقترب أى منهما من الظاهرة المالية الشاذة، التى نمت وترعرت فى ظل حكمى الرئيسين المشار إليهما، إلا وهى ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة، التى تحولت على مدى ثلاثين عامًا، إلى ركيزة من ركائز دولة الفساد المقنن والمنظم فى العهد ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام٢٠١١(١١).

والغريب والمثير للتساؤلات ذلك الموقف الخجول سواء من جانب المجلس العسكرى الحاكم، أو حكومتى عصام شرف وكمال الجنزورى من قضية استرداد الموال المنهوبة والمهربة من جانب رموز وأقطاب نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك، فلم تتخذ أية خطوات جادة وحقيقية نحو استعادة هذه الأموال، أو حتى وضع تصور وإستراتيجية لإدارة هذه المعركة السياسية والقانونية ضد مراكز وكهوف التهريب تلك.

## المبحث الثانى

## إتجاهات التفكير الاقتصادى لدى الجنرال السيسى

يعانى الاقتصاد المصرى كما سبق وعرضنا فى كثير من مؤلفاتنا من إختلالات هيكلية عميقة ، لن تفلح معها المسكنات من ناحية ، ولا الإنفاق على مشروعات كبيرة فى مجال الإنشاء والبناء والبنية الأساسية بهذه الطريقة التى يدير بها الجنرال السيسى الاقتصاد والموارد المصرية ، ومن أبرز تلك الإختلالات الهيكلية الأتى :

١-اختلالات هيكلية في قطاعات الانتاج السلعي ( الزراعة والصناعة والكهرباء والطاقة ، مقابل قطاعات الخدمات والتجارة والتوزيع ) .

٢- اختلالات في الهيكل المالي (الموازنة العامة للدولة والنظم الضريبية ).

٣- اختلالات فى السياسة النقدية و المصرفية .

٤- اختلالات في السياسات الأجرية .

٥- دولة فساد مقنن ومنظم .

٦-إنهيار قطاعات الخدمات الاستراتيجية (التعليم – الصحة – البحث العلمي– الإسكان – العدالة والقضاء ).

٧- حجم بطالة من أعلى المعدلات في العالم (٢٠% إلى ٢٤% من القوى العاملة) .

٨- فوضى الأسواق والقوى الاحتكارية .

٩- قدرات اقتصادية كامنة ومهدرة .

١٠-معدلات للتضخم وإرتفاع الأسعار .

ومفتاح الفهم والتفسير للمشكلات ينطلق مما يسمى " تحليل فلسفة السياسة الاقتصادية " وبالتالى " فلسفة السياسة المالية " المتبعة منذ عام ١٩٧٤ (١٢) .

بيد أن هذه الصعوبات لم تحظ بتفكير عميق من الرجل برغم إقراره بطبيعة الظروف الصعبة التى يمر بها الاقتصاد والمجتمع المصرى ، وإن كان قد ركز على البعد الأمنى وأعمال إرهاب ، وكذا تضعضع البنية الأساسية ، والرغبة فى جذب المستثمرين والاستثمار .

وفى معرض تقديمه لسجل إنجازاته فى نهاية العهدة الرئاسية الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨) ، فى مؤتمر " حكاية وطن " وأمام جمع كبير من الشباب فى يناير عام ٢٠١٨ ، أشار إلى أنه قد نجح فى إقامة ١١ ألف مشروع خلال أربعة سنوات من حكمه ( وذكر الرجل بعض الأمثلة لتلك المشروعات ) ، أنفق خلالها ٢ تريليون جنيه ، مع التأكيد بأنه لا يصح أن يسأله أحدا من أين جاء بهذه الأموال ، وهى مقولة غير مسبوقة فى تاريخ النظم السياسية الحديثة شرقا وغربا .

والحقيقة برغم عدم دقة الأرقام التى ذكرها الجنرال السيسى فى مؤتمراته من حيث :

١-إن إنجازه لأحدى عشرة ألف مشروع – سوا أنجزت فعلا أو تحت التنفيذ أو مجرد مخطط على الورق – يعنى أننا بصدد تحقيق ٧.٥٤ مشروع كل يوم دون توقف ، ودون أجازات للعاملين ، وهذا فوق طاقة المنطق والعقل المجرد .

٢-لم يحدد الرجل ما جرى إنفاقه فعلا خلال السنوات الأربعة من حكمه ، وما هو مرصود على حساب مشروعات تحت التنفيذ ، أو التى مازالت على الورق وتنتظر البدء فيها ، فرقم الأحدى عشرة ألف مشروع ليس هى ما تم تنفيذه فعلا ، بل هى ما يتصور أن يطول به العمر لتنفيذها .

٣-لم ينشر الرجل قائمة بتلك المشروعات ومدى أولوية تنفيذها ، التى منها رصف أرصفة فى شوارع القاهرة وبعض المدن الأخرى ، وبوابة مدينة العلمين ، وكافيتريا فى الحديقة الدولية ، وطلاء مبانى وسط القاهرة ، ومناطق أخرى كثيرة ، والقائمة تطول ربما تتجاوز عدة مئات من عينة تلك المشروعات ، فليس كلها مشروعات حيوية وإستراتيجية مثل محطات الكهرباء ، أو محطات المياه والصرف الصحى ، أو التعليم والصحة ، وبالتالى تغيب عنه ما يسمى فى علم التخطيط الاقتصادى ( بالأولويات ).

٤–تناسى الرجل ، أو ربما لم يصل إلى علمه أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠١١ ، أنفقت الحكومات المصرية فى عهدى الرئيسين أنور السادات وحسنى مبارك حوالى ٤٤٠ مليار جنيه على مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكبارى والمستشفيات والمدارس ومحطات الكهرباء ومحطات المياة والصرف الصحى ، وسنترالات الاتصالات وغيرها ، من أجل جذب الاستثمار والمستثمرين ، أى أننا بلد لديه بنية أساسية ضخمة ، قد تكون قليلة الكفاءة فى بعض قطاعاتها، أو تحتاج إلى الصيانة والتجديد والإصلاح .

٥–ومن بين هذه البنية الأساسية القائمة فعلا ، تمهيد ورصف حوالى ٢٥ ألف كيلو طرق بصرف النظر عما شابه الكثير منها من فساد وعدم صيانة بسبب الرشى والعمولات .

٦–وفقا لمفهوم المقاول ، فإذا حصل على مقاولة فى مشروع كوبرى أو جزء من طريق ، ثم حصل على جزء أخر من الطريق أو الكوبرى فأنه يحتسب ذلك بأنه مشروعين وليس مشروع واحد ، حتى لو تكرر الأمر لعشرة مشروعات على طريق واحد ، أو كوبرى أو مبنى أو غيره ، وهو ما يعرف فى قانون المناقصات والمزايدات الحكومية الذى عدل ثمانى مرات من أجل إرضاء المقاولين وأصحاب التوريدات وغيرهم ، بأسم " إمتداد العقد " ، ويستفيد المقاول من ذلك لثلاثة أسباب هى :

الأولى : لإظهار حجم أعماله أكبر من اللازم حتى توضع فى سيرة أعماله لحين التقدم فى مناقصات أخرى لدى الحكومة أو الجهات الأجنبية .

الثانية : لتقليل الاستقطاع الضريبى والحصول على مزايا ضريبة .

الثالثة : لتقوية مظهره ومظهر شركته فى مواجهة المنافسين له .

************

ومما لا شك فيه أن الجنرال السيسى فى فترة ولايته الأولى (٢٠١٤–٢٠١٨ ) ، قد أنفق الكثير من الأموال على كثير من المشروعات – بصرف النظر عن العدد الذى أشار إليه ومضمون تلك المشروعات – وما نفذ منها وما هو جارى التنفيذ ، وما هو مازال على الورق ، ولكن من جانب أخر ينبغى الإشارة إلى الحقائق والأسس التى تفرضها علوم التنمية والتخطيط الاقتصادى وهى :

١–لا شك أن هناك ضرورات لكثير من تلك المشروعات التى أشار إليها الرجل ، سواء الطرق والكبارى ، أو مزلقانات السكة الحديد ، أو مشروعات الكهرباء والطاقة ، أو حتى مشروعات الإسكان التى عرضت بتكاليف عالية جدا على الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى ، ويبقى السؤالين الحيويين اللذين يعلمنا أياها علم التخطيط والتنمية وهما :

- ما هى ترتيبات الأولويات فى دولة ومجتمع بظروف مصر ؟
- وما هى جدواها وتكاليفها الاقتصادية الراهنة ؟

٢–فلنتأمل معا فى علم التخطيط والأولويات ، صحيح أن الكهرباء لها أولوية فى التنمية والتصنيع ، ولكن مع غياب خطة للتصنيع وإنسحاب الدولة عن ذلك وترك الاقتصاد ومستقبله فى أيدى رجال المال والأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب ، تصبح المراهنة خاسرة تماما ، وهو ما أثبتته تجربة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ ، والتى أنطلقت من فلسفة " قيادة القطاع الخاص للتنمية " فأوصلتنا إلى ما نحن فيه الأن من أعلى معدل للبطالة ( تزيد على ٢٢% من القوى العاملة وليس كما تصرح البيانات الحكومية ) ، وعجز مزمن فى الموازنة العامة للدولة ، وعجز مؤلم فى ميزان المدفوعات وخصوصا الميزان التجارى ، وحالة من نهب الثروة الوطنية ، وأعلى معدل لتهريب الأموال ، والتهرب الضريبى ، وبيع الشركات العامة بأبخس الأثمان التى تحولت إلى أراضى فضاء وعقارات لصالح سمسارة ومضاربين ، وفساد غير مسبوق ، وبالتالى فأن الأولويات تشير بأن التوسع فى مشروعات الكهرباء التى أنفق عليها عشرات المليارات من الجنيهات ، كان من الممكن فى ظل وجود خطة حقيقية للتصنيع والأحتياجات المقدرة من الطاقة خلال سنوات الخطة الخمسية أن يكون الإنفاق على مشروعات الكهرباء متوازنا مع الأحتياج الفعلى من الطاقة وليس إنتاج فائض من الكهرباء نبحث له عن مصادر لتصدير هذا الفائض من الكهرباء الأن دون جدوى ( فى أكتوب عام ٢٠٢١ جرى توقيع أتفاق مع قبرص واليونان للربط الكهربائى وبيع المتاح لدى مصر ) .

٣–ومن جهة أخرى فأن الأولويات كانت تستدعى أن يكون هناك ترتيب للبيت من حيث ترتيب التعليم والصحة و معها قطاع الصناعة والزراعة والكهرباء فى المقدمة ، فمجتمع يهمل التعليم لا تصلح معه طرق وكبارى ومساكن وغيرها ، وقد بدا من حديث الجنرال طوال الأيام الثلاثة من مؤتمر " حكاية وطن " ، أن التعليم والصحة ليس فى أولويات أجندته السياسية ، وكل ما يعنيه هو الطوب والأسمنت والطرق والكبارى والمساكن ، بحيث أصبحت المدن المصرية مقلوبة رأسا على عقب سواء لمد طريق ، أو توسيع طريق ، أو تشييد كبارى ، تجاوز عددها فى السنوات الخمس الأولى من حكمه ٧٧٠ كوبريا وفقا لبعض المصادر ، التى لم تحدد بدقة هل هى فى العاصمة المصرية وحدها أم أنها تشمل بقية المحافظات المصرية ؟!!!

٤–وبالمقابل فأن نتائج التعداد العام للسكان والمنشأت الذى صدر فى نهاية عام ٢٠١٧ قد أورد رقما خطيرا لم يتوقف عنده الجنرال وحاشيته من الجنرالات والبورصجية ، وهى وجود ١٢.٥ مليون وحدة سكنية فارغة ومغلقة (١٣) ، والكثير منها منذ سنوات بعيدة ، أى أن المجتمع المصرى لديه فائض من وحدات الإسكان ، التى تكلفت حوالى ٦٠٠ مليار جنيه ( بأفتراض تكاليف الوحدة ٥٠ ألف جنيه فقط ) ، أو ١.٢ تريليون جنيه ( بإفتراض تكلفة للوحدة مائة ألف جنيه ) ،وبالتالى فأن التحدى الذى كان يواجه السلطة السياسية الوطنية هو كيف نستفيد من هذا الكم الهائل ، عبر إدارة حوار مجتمعى راق ، وإتخاذ عدة إجراءات ، ومن بين تلك الإجراءات فرض ضريبة على الوحدات الفارغة سنويا ،

فنجبر أصحابها على تأجيرها ، فيتحقق هدفين فى وقت واحد ، الأول هو تخفيف حدة المشكلة السكنية من ناحية ، والثانى رفع هذا العبء المالى على الدولة ببناء وحدات جديدة قيل فى المؤتمر أنها تكلفت ٦٠ مليار جنيه ( لبناء ٦٠٠ ألف وحدة سكنية متنوعة المستويات بمتوسط ١٠٠ ألف جنيه للوحدة ) ، وهنا سوف يواجهنا أنصار البقرة المقدسة المسماه " اقتصاد السوق " ، وعدم التدخل فى سوق العقارات وهو ترف لا تتحمله ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة أننا لن ننزع الوحدات السكنية من أصحابها وأنما " الناس مستخلفون فى المال " وفقا للقاعدة الفقهية والشرعية .

٥–نأتى الأن إلى التكاليف الباهظة التى تحملها الاقتصاد المصرى من جراء هذه السياسة ، حيث حصلت مصر فى العامين الأولين من تولى الجنرال السيسى على حوالى ١٢٨ مليار جنيه فى صورة منح لا ترد من السعودية والإمارات وبعض الدول العربية والأجنبية ، علاوة على زيادة الإقتراض الأجنبى من ٤٦ مليار دولار فى يونيه عام ٢٠١٤ إلى ٨٣ مليار دولار فى فبراير ٢٠١٨ ( بعد طرح ٤ مليار دولار سندات دين فى السوق الدولية ) ، ثم قفزت إلى ١٣٧.٠ مليار دولار فى سبتمبر عام ٢٠٢١ ، هذا علاوة على القرض الروسى (٢٥ مليار دولار ) لبناء محطة الضبعة الذى لم ينشر تفاصيله وطريقة سداده بعد ، وبالتالى لم نضمه إلى الدين الخارجى ، وهذه الديون الضخمة ينوء بحملها الاقتصاد المصرى ، خصوصا أن الدين الداخلى قد زاد بدوره من ١.٨ تريليون جنيه حينما تولى الرجل الحكم فى يونيه ٢٠١٤ ، إلى ٣.٥ تريليون جنيه فى فبراير عام ٢٠١٨ ، ثم إلى ٤.٧ تريليون جنيه فى سبتمبر عام ٢٠٢١ ، فأصبح الحمل ضخما حيث زادت تكاليف خدمة الديون الأجنبية والمحلية لتبتلع حوالى ٤٥% تقريبا من الموازنة العامة للدولة ، ولم يتبق شيئا للتعليم والصحة وغيرها .

لقد حصل الجنرال السيسى خلال السنوات الأربعة الماضية ( يونيه ٢٠١٤–يناير ٢٠١٨ ) على التمويل التالى :

– ١٢٨.٠ مليار جنيه فى صورة منح لا ترد من السعودية والإمارات وبعض الدول الأخرى ومؤسسات تمويل ومساعدات .

– كما حصل على قروض قدرها ٣٦ مليار دولار ، ووفقا لسعر الصرف السائد فى تلك السنوات ( ٨.٨٨ جنيه للدولار إلى ١٨.٠ جنيه للدولار أى بمتوسط ١٣.٥ جنيه للدولار ) فتصبح قيمة هذه القروض ٤٨٦.٠ مليار جنيه مصرى ) .

– كما حصل على قروض داخلية قدرها ١.٧ تريليون جنيه (٣.٥ تريليون – ١.٨ تريليون) .

– صحيح أن معظم هذه القروض قد ذهبت لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة أو العجز فى الميزان التجارى ، بيد أن الكثير منها وجهت إلى بعض تلك المشروعات .

– كما حصل الرجل على أموال تبرعات لمصريين فى صندوق تحيا مصر ، سواء من الجيش أو من مؤسسات عامة أو خاصة او أفراد تقدر قيمتها بأكثر من ٢٠ مليار جنيه أخرى .

– ويضاف إلى ذلك الحصة التى تستقطعها وزارة المالية من إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة ، والتى تقدر بحوالى ٥.٠ مليارات جنيه إلى ٧.٥ مليار جنيه أخرى مقابل الصمت على تلك الظاهرة الشاذة .

–أموال الصناديق والحسابات الخاصة من بعض الهيئات الاقتصادية مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهيئة التعمير والتنمية الزراعية ، والتى تقدر بعشرات المليارات خلال تلك السنوات ، هذا بخلاف جهات أخرى وهيئات أخرى ، التى زادت من ٢٦.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن بلغت عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالى ٤٨.٤ مليار جنيه .

– ووفقا لما قاله أحد قادة المجلس الأعلى لأحدى الجهات الأمنية فى تصريحه العلنى أمام عدد من الشخصيات العامة بعد تقاعده فى عام ٢٠١٢ قال ( بأن الصناديق الخاصة فى تلك المؤسسة كانت تمتلك لحظة تقاعده على ١٠٠ مليار جنيه ، بالإضافة إلى ٢٨ مليار دولار فى حسابات وصناديق خاصة لا يعلم عنها الشعب المصرى شيئا.

**********

وفي دراسة معلوماتية رائدة أعدها الأستاذ جمال غيطاس الباحث المتخصص فى الشئون المعلوماتية والرقمية حول القروض والمنح التى حصلت عليها مصر طوال ٦٦ عاما ( ١٩٦٤–٢٠١٦) ، تبين خلالها ارتفاع معدل تدفق القروض والمنح في عهد الجنرال السيسي بصورة غير مسبوقة ، حيث وصل عدد القروض فى أول عامين من حكمه ٣٥ قرضًا ، قيمتها ٣١ مليار و ٥٢٩ ألفا و ٢٢٣ دولارا ، أما المنح فوصل عددها إلى ٢٦ منحة تصل قيمتها إلى ١٠ مليارات و ٢٤٢ مليونا و ٢٥٥ ألفا و ٢٥٠ دولارا ، وبالتالي وصل عدد القروض والمنح معا إلى(٦١ ) قرضا ومنحة ، ليصبح إجمالي قيمة القروض والمنح معا ٤١.٧ مليار دولار تجاوزت كثيرًا القروض في عهود الرؤساء السابقين جميعهم (١٤).

وكشف «غطاس» أن الجنرال السيسي حصل على ١٦ قرضًا في ٢٠١٤ ، بقيمة ٢ مليار و٧٢٨ مليون و ٣٩١ ألف دولار ، كما حصل في عام ٢٠١٥ على ١٩ قرضًا ، بقيمة ٢٨ مليار و٨٠٠ مليون و٨٣٢ ألف دولار، فيصبح إجمالي قيمة القروض التي حصل عليها السيسي حتى نهاية ٢٠١٥ حوالى ٣١ مليار و٥٢٩ مليون و٢٢٣ ألف دولار، كما حصل على ٢٦ منحة خلال أعوام ٢٠١٤–٢٠١٥–٢٠١٦، قيمتها ١٠ مليار و٢٤٢ مليون و ٢٥٥ ألفا و٢٥٠ دولارا، فيصبح قيمة القروض والمنح التي حصل عليها حتى الآن ٤١ مليار و ٧٧١ مليون و ٤٧٨ ألفا و ٢٥٠ دولارا(١٥).

أما القروض التى حصل عليها الرئيس السابق عدلي منصور خلال السنة التى قضاها فى الحكم ( يوليو ٢٠١٣ – يونيه ٢٠١٤ ) ، فقد بلغ عددها ١٥ قرضا بقيمة ٧ مليار و١٣٠ مليون و ٢٨٨ ألفا و٩٠٠ دولارًا، فيما بلغ عدد

المنح التي حصلت عليها مصر في عهد «منصور»، ٦ منح بقيمة ٧ مليار و ١٥٤ مليون و١٩٦ ألفًا، و ١٢٠ دولارًا.

وبالتالى فأن حجم القروض والمنح التى حصلت عليها مصر بعد الإطاحة بحكم الأخوان " المسلمين " فى يوليو ٢٠١٣ حتى نهاية عام ٢٠١٦ فقط ، قد بلغت حوالي ٥٦ مليار دولار .

و بالنظر إلى عدد السنوات التي قضاها كل رئيس في حكم مصر فإن إجمالي قيمة القروض والمنح التي حصل عليها الجنرال السيسي هى الأشد كثافة ، والأكثر إندفاعا في طلب الديون والقروض، وعلى الرغم من أن السيسي لا يزال في بداية عامه الثالث للحكم – وقت إجراء هذه الدراسة كما يشير جمال غيطاس – فإنه خلال سنتين فقط حصل على قروض ومنح تعادل ثلث مما حصل عليها مبارك في ٣٠ سنة، ونحو ٢.٧ ضعف ما حصل عليه السادات في ١١ عاما، ونحو ٧٠.٦ ضعف ما حصل عليه جمال عبد الناصر في ١٧ سنة، وثلاثة أضعاف ما حصل عليه عدلي منصور، وعشرة أضعاف ما حصل عليه المجلس العسكري الأول ( طنطاوى – عنان ) خلال سنة(١٦) .

وقد تنوعت المساعدات المادية لمصر، وتراوحت أرقامها، وإن كانت الشكوك تحوم دومًا حول مدى جدواها للاقتصاد المصري، فالاقتصاد المصري يسجل مؤشرات سلبية، خصوصًا في المشاريع التنموية التي يتم افتتاحها، والتي تتكبد خسائر فادحة بسبب عدم استقرار الحالة الأمنية والسياسية في مصر، كما أن محدودي الدخل يضيق بهم الحال يومًا تلو الآخر، بالإضافة إلى التآكل المطرد للطبقة المتوسطة.

وقد بلغت المساعدات الخليجية من السعودية والإمارات والكويت فى العامين الأولين ، أكثر من ٣٠.٠ مليار دولار، ففي ٢٠١٣ وصلت المساعدات من السعودية والكويت والإمارات حوالي ٩ مليارات دولار، بينما وصلت في ٢٠١٤، إلى ٢١.٠٣ مليار دولار، ، قبل أن ترتفع مجددًا بزيادة ٤ مليارات دولار في ٢٠١٦، تمت زيادتها على هيئة منح نفطية، وذلك لسد احتياجات مصر من منتجات بترولية تشمل السولار، والبنزين، والبوتاجاز، والمازوت، بسبب الأزمة الطاحنة التي تعانيها مصر في الوقود بين الحين والآخر.

كما قدمت السعودية والإمارات والكويت، نحو ١٢.٩ مليار دولار، كمساعدات نقدية، وتمويل لمشروعات تنموية في مصر، ووصلت المساعدات النفطية لمصر من السعودية، والإمارات، والكويت، خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، إلى ٧.١٣ مليار دولار(١٧).

وإذا حسبنا نسبة الدين العام المصرى ( المحلى والأجنبى ) إلى الناتج المحلى الإجمالى GDP فى سبتمبر من عام ٢٠١٩ نجده قد تجاوز ١٣٥% إلى ١٤٠% من الناتج المحلى الإجمالى ، بعكس ما تعلن عنه المصادر الحكومية الرسمية بأنه لم يتجاوز ٩٥% ( حيث يجرى التلاعب فى إحتساب الناتج المحلى كل عام بالزيادة وفقا للأسعار الجارية ) .

وقد لجأت الحكومات المصرية ، بدءا من حكومة أحمد نظيف ( ٢٠٠٤- يناير ٢٠١١ ) إلى أساليب جديدة ومخاتلة محاسبية ، فى حساب مصفوفة الناتج المحلى الإجمالى GDP Matrix ، تؤدى عمليا إلى أظهار الناتج المحلى الإجمال بأكبر من قيمته الحقيقية ، سواء بإدخال عناصر فى حساب الناتج لم تكن تحسب من قبل فى المصفوفة ، من قبيل استثمارت شركات البترول الأجنبية ، واستثمارات البورصة وتدفقاتها السريعة والساخنة ، وكذا إحتساب حصة الشريك الأجنبى من البترول والغاز كجزء من الناتج المحلى الإجمالى ، وكذا حساب الناتج المحلى محملا بمعدلات التضخم وإرتفاع الأسعار المبالغ فيها والمرتفعة وغيرها من العناصر ، مما قفز بالناتج المحلى الإجمالى المصرى بصورة غير طبيعية ، فالناتج المحلى الاجمالى المصرى الذى لم يكن يزيد عام ١٩٦٦/٦٥ على ٢.٥ مليار جنيه ، وفى عام ١٩٧٤ ما يقارب ٤.٠ مليار جنيه ، ظل ينمو بصورة طبيعية فى حدود ٣.٥% سنويا فى المتوسط طوال عقدى الثمانينات والتسعينات حتى بلغ قيمته عام ١٩٨٣/٨٢ حوالى ٢١.١ مليار جنيه ، ثم إلى ٤٥٠.٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، شهد قفزة غير مبررة ، وبنصيحة من موظفى صندوق النقد الدولى ، وبالتواطؤ مع وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالى ، ورئيس وزرائه أحمد نظيف ، بهدف أبراز نجاحات ليست لها فى الحقيقة وجود ، وهو ما كان يرضى الرئيس حسنى مبارك والمجموعة المحيطة به ، حيث قفز الرقم المسجل للناتج المحلى الاجمالى إلى ٧٤٤٨.٠ مليار جنيع عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، وأستمر فى قفزات كالغزال إلى ٨٩٦٥.٠ مليار فى العام التالى ، ثم إلى ١.٢ تريليون جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ (١٨) ، ولذلك روجت المؤسسات التمويلية الغربية ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى أكذوبة معدل النمو فى الناتج المصرى بأكثر من ٧% فى السنوات الخمس التى تولى فيها شلة رجال المال والأعمال المسئوليات الوزارية فى مصر فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس حسنى مبارك ونجله جمال مبارك ، وقد سار على نفس النهج الجنرال عبد الفتاح السيسى ومجموعة البورصجية المحيطون به . ففى عهد الجنرال السيسى يقفز الرقم المسجل للناتج المحلى الاجمالى المصرى ، برشاقة الأرنب من ٣.٤ تريليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ليقارب عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٦.٨ تريليون جنيه (١٩)...؟؟!!

وفى دراسة تحليلية ممتازة أخرى أعدتها أحدى منظمات حقوق الإنسان فى مصر (٢٠) ، حول الدين الخارجى لمصر ، أستخلصت نتائج جديرة بالتسجيل والتنوية ومن أبرزها :

١- زاد الدين الخارجي في شكل قفزات منذ عام ٢٠١٣، ٢٠١٦، حتى عام ٢٠٢٠ ، وبلغت نسبته حوالي ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ ، مقابل ١٥% في عام ٢٠١٠. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل تلك النسبة إلى ٣٨% بحلول ٢٠٢٣. أشارت إلى أن مصر قد اعتمدت على الاقتراض الخارجي لمواجهة تبعات كورونا، والتي تضمنت بالأساس خروج المضاربين في أوراق الدين العام قصير الأجل، وكذلك ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وإيرادات السياحة. وكانت أهم أدوات الاقتراض عام ٢٠٢٠ هي أذون الخزانة (قصيرة الأجل) ، والتي بلغت ٢٦ مليار دولار في يناير ٢٠٢١، يليها صندوق النقد الدولي والذي بلغ حوالي ٨ مليار دولار. وقد ترتب

على ذلك أن قفز الدين الخارجي قفزة كبيرة (لا يظهر سوى نصفها في البيانات المنشورة عن البنك المركزي). وتنوعت آجال سداده. كما كان سعر الفائدة على الدين الأعلى عالميا (ضمن مؤشر بلومبرج الذي يضم ٥٠ دولة ناشئة)، وهو ما يعكس معدلا عاليا لخطر التعثر في السداد .

٢- وشهدت هذه الفترة أمرين مثيرين للقلق ، الأولى هو تنامي حصة القروض متوسطة وقصيرة الأجل، والثانى هوتآكل نصيب الحكومة المركزية من إجمالي محفظة القروض الخارجية. وكلا الأمرين يدلان من ناحية، على أنها استدانة "لسد الخانة" وليست الاستدانة المخططة بغرض التنمية ، ومن ناحية أخرى فإنها استدانة مخفية، لا يظهر سوى نصفها فقط في الموازنة العامة.

٣- مع نهاية عام ٢٠١٦، شهد تسارع وتيرة الاقتراض الخارجي. وذلك بالتزامن مع توقيع مصر لاتفاقية التمويل الممتد مع صندوق النقد الدولي، والذي بلغ ١٢ مليار دولار على ثلاثة سنوات. حيث كانت أحدى شروط الصندوق أن تدبر مصر تمويلا خارجيا يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف ما يقدمه الصندوق سنويا، حتى يوافق على القرض. ودبرت مصر حينها ما يقارب حوالى ٢٠ مليار دولار. من خلال طبع البنكنوت والنزول إلى سوق شراء العملات الأجنبية بأعلى سعر ( قارب ٢٠ جنيها للدولار الواحد ) ، ثم تكرر نفس الشرط في عام كورونا (٢٠٢٠) حين طلبت مصر الحصول على قرض يقدر بـ ٥.٢ مليار دولار مقابل اتفاق الاستعداد الائتماني، ومن قبله التمويل الطاريء في مايو ٢٠٢٠ بمبلغ ١.٨ مليار دولار " يخفف كل من الاتفاقين من عبء الاحتياجات التمويلية، كما يساعدان في تعبئة وسائل أخرى من أجل سد ما يتبقى من الفجوة التمويلية". ومن المتوقع أن يواصل الدين الخارجى الارتفاع ليصل إلى ١٣٩.٤ مليار دولار في العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ (لم يعلن الرقم بعد رغم نهاية العام المالي) ، مقارنة بـ ١٢٣.٥ مليار دولار فى العام المالى السابق ٢٠١٩/٢٠٢٠. وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى نحو ٣٥% خلال العامين الماضيين، ٢٠٢٣ .ويتوقع صندوق النقد أن تصل نسبة الدين الخارجي إلى ٣٨% من الناتج المحلي الإجمالي، في نهاية عام ٢٠٢١ .وبهذا تصبح مصر ثاني أكبر دولة مقترضة من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين.

٤- تجدر الإشارة إلى أن البيانات الرسمية المعلنة صارت تعاني من عدم الاتساق، وعدم الترابط والتأخر في النشر بالشهور، بلغ حوالي عاما كاملا في حالة تقرير الوضع الخارجي لمصر الصادر عن البنك المركزي، ويبلغ خمسة أشهر في التقرير الشهري للبنك المركزي. وهي كلها من علامات نقص الشفافية. ، على نفس المنوال، أعلن البنك المركزي في بيان صحفي عن حجم الديون في سبتمبر ٢٠٢٠ خلال شهر يناير ٢٠٢١، أي بتأخير أربعة أشهر. ولم تشمل النشرة الشهرية لشهر نوفمبر رقم(٢٨٣ ) ، والتي صدرت في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ أي إشارة لرقم الدين الخارجي ولا تفاصيله. و"كشف البنك المركزي المصري، عن ارتفاع الدين الخارجي لمصر بنحو ١.٨٤٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الجاري ٢٠٢٠/٢٠٢١، ليصل إلى ١٢٥.٣٣٧ مليار دولار بنهاية سبتمبر

٢٠٢٠، مقابل ١٢٣.٤٩٠ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٠". ومن المتوقع أن يواصل الدين الخارجى الارتفاع ليصل إلى ١٣٩.٤ مليار دولار في العام المالى الحالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، وهو ما يمثل ٣٥% من الناتج المحلي للعام الثاني على التوالي بحسب نفس المصدر(٢١) .

٥- بالنسبة لمصادر القروض الخارجية فأن تركيبة الدائنين تتسم بالتنوع الكبير، ومن ثم تنوع الشروط وآجال السداد وأسعار الفائدة. إلا أن المعلومات المتاحة عن تلك الشروط غير كافية للحكم على سهولة السداد، فيما عدا القروض من المؤسسات الدولية والسندات، والتي تعلن معدلات الفائدة عليها. وفي حالة المؤسسات الدولية، تعلن معظم شروطها وتعلن باللغة الإنجليزية فقط. وقد ظلت مصر معتمدة على الدول العربية (ودائع السعودية والإمارات والكويت لدى البنك المركزي)، وعلى المؤسسات الدولية مثل البنك والصندوق الدوليين(٢٢).

٦- والحقيقة أن حجم القروض الخارجية أكبر مرتين من الديون المعلنة ، حيث يلاحظ أن حجم القروض الخارجية الجديدة الذي يظهر في الموازنة العامة لا يتجاوز ٧ مليار دولار، بينما زاد الدين الخارجي بحسب بيانات البنك المركزي بمقدار ١٤.٥ مليار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، أما المبلغ الإجمالي للقروض الخارجية فأكبر من الرقم المعلن أيضا (البالغ ١٢٣.٥ مليار دولار)، حيث تضاف إلى هذا المبلغ أذون الخزانة المملوكة من غير المقيمين، وهي قروض بالجنيه المصري قصيرة الأجل، أي واجبة السداد خلال أقل من سنة ، لكن أولئك المضاربين غير المقيمين حين يستردون قيمة أموالهم، إضافة إلى ما ربحوا من الفوائد، يستبدلون تلك الأموال بالدولارات وبالعملات الأجنبية بغرض تحويلها إلى الخارج. وتسمى تلك العملية حديثا بعمليات المراجحة carry trade، وهي ما كانت تعرف بالأموال الساخنة، وهي المضاربة التي تستفيد من التفاوتات في معدلات الفائدة بين البلدان. وفي لحظات الأزمات، يكون هؤلاء المقرضين "أول من يترك الحفل"، يلوذون بدولاراتهم لتخلق تلك العمليات نقصا في العملة الصعبة داخل مصر، ومن ثم ضغوطا في اتجاه تخفيض قيمة الجنيه.

وهكذا تخلص الأجانب من ٦٠% من أذون الخزانة التي اشتروها من السوق المصرية، أثناء الإغلاق الجزئي في الفترة بين مارس ومايو ٢٠٢٠، بسبب التخوف من الأخطار الاقتصادية التي قد تصيب العالم مع انتشار جائحة كورونا، مما أدى إلى خروج موارد دولارية تقدر بحوالى ١٨ مليار دولار.

إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة التي تقدمها السلطات المصرية سرعان ما أغرى الأجانب بالعودة إلى إقراض الحكومة عن طريق شراء أذون الخزانة، سعيا وراء ارتفاع الأرباح (رغم تصنيف مصر بلدا مرتفع المخاطر، إلى جانب جنوب أفريقيا وتركيا)، حيث تمنح مصر أعلى عائد حقيقي على أذون الخزانة بين ٥٠ من دول العالم التي تتابعها وكالة بلومبرج في هذا الإطار. كما عزز من ظاهرة العودة توقيع الاتفاق مع صندوق النقد على قرض جديد بمبلغ ٥.٢ مليار دولار.

وهكذا، تبلغ قيمة القروض بالعملة المحلية المملوكة للأجانب في يناير ٢٠٢١ ما يعادل ٢٦ مليار دولار، بحسب تصريحات وزير المالية، وهي قروض ينبغي جمعها مع الاقتراض الخارجي، لأن حائزيها غير مقيمين وسدادها يتم بالدولار، ومن ثم يمثل عبئا على سوق الصرف.

٧-_يعاب على سياسات الاقتراض الخارجي خلال السنوات السبع الأخيرة أن الحكومة المركزية لم تعد وحدها المسؤولة عن القروض الخارجية، بل هناك عدد من الجهات الحكومية الأخرى وبالتالي يصعب تتبع الدين الخارجي، لأن معظمه لا يظهر في الموازنة العامة كما ذكرنا. كما أن البرلمان لا يناقش تلك القروض في كثير من الحالات، ولا تحصل بالتالي على موافقته ولا تحظى بمراقبته، وذلك بالمخالفة للدستور .كما يلاحظ أن الحكومة المركزية لا تستفيد سوى بحصة صغيرة من الاقتراض الخارجي، لا توجه إلى مشروعات مدرة للعوائد الدولارية ، كما لا يوجه إلى أولويات الإنفاق الاجتماعي مثل التعليم والصحة والمساعدات الاجتماعية.

٨- وبينما كانت الحكومة المركزية مسؤولة عن أكثر من ٩٠% من الاقتراض الخارجي في عام ٢٠١٠. فأنها فى عام ٢٠٢٠، لم تعد مسؤولة سوى على ٥٦.٧% فقط . ولا يراقب البرلمان على قروض البنك المركزي ، ولا البنوك التجارية المملوكة للدولة، كما لا يراقب على الاقتراض الخارجي عبر أذون الخزانة ، ولا السندات الدولية بأنواعها. يكفى أن نشير إلى أن قروض ( البنك المركزي+ البنوك= ١١.٩ + ٢٧.٩= ٣٩.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وحده ).التي لا يراقب البرلمان على أوجه صرفها والغرض منها .

٩- كما تنامت ظاهرة الاقتراض عبر مؤسسات حكومية من خارج الموازنة خلال السنوات العشر الأخيرة ، بما يساعد الحكومة على إخفاء الصورة الإجمالية للدين الخارجي، كي يبدو أقل من حقيقته. وتبدو المؤشرات أفضل أمام الرأي العام، وأيضا في الحسابات المنشورة لدى صندوق النقد الدولي. ولكن، في المقابل، يعاب على هذا الوضع عدم اتساق سياسات الاقتراض، وتآكل قدرة الحكومة على تحديد أولويات الإنفاق ، وأخيرا تقليص القدرة التفاوضية للحكومة من أجل الحصول على أفضل الشروط للسداد.

١٠- كما يعاب على هيكل الدين الخارجي أيضا، إلى جانب اللجوء إلى الاقتراض من جانب مؤسسات حكومية غير الحكومة المركزية، أن القروض الخارجية معظمها قصيرة الأجل، أي تُرَد خلال أشهر، وهو ما يعني أن الدولة تقع تحت رحمة الدائنين بشكل مستمر. فهي تضطر إلى الاستدانة كي تسدد ما اقترضته وهكذا، وهو ما يسمى بـ"فخ المديونية". باختصار، الدولة تقترض من أجل السداد ، وليس لأغراض التنمية ، ويتناقض هذا الوضع مع سياسات الاقتراض الرشيد، حيث يفترض أن تخطط الدولة احتياجاتها التنموية، ثم تقوم بتقدير النقد الأجنبي المطلوب توفيره وفقا لتلك الاحتياجات، ومن ثم معرفة ذلك القدر من الدولارات الذي تحتاج إليه ولا تغطية مواردها الرئيسية من العملة

الصعبة، والتي تشمل الصادرات، وجذب الاستثمارات الخارجية، وعائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج وقناة السويس.

١١- وقد أعلنت الحكومة عن خطة خمسية لإطالة آجال سداد الدين في عام ٢٠١٨. وبدأت بالفعل في بيع سندات دولية دولارية لآجال بلغت ٥ و ٧ أعوام، و٣٠ عاما، ثم مؤخرا ٤٠ عاما، وهو توجه غير كاف، لأن الفائدة التي تدفعها الحكومة سنويا على تلك السندات هي الأعلى في العالم. وتعكس هذه الفائدة في أحد جوانبها درجة الخطورة العالية (ارتفاع مخاطر عدم السداد، و/أو عدم الثقة في الاقتصاد المصري و/أو تدهور مؤشرات الدين الحكومي).

١٢– كما زادت مخصصات سداد القروض الخارجية والتزاماتها المحتملة إلى ٥٠% من مخصصات الاحتياطيات الدولية في سبتمبر ٢٠٢٠ ، أي أن أكثر من نصف الاحتياطيات الدولية التي يحتفظ بها البنك المركزي ( البالغة حوالى ٤٤.٤ مليار دولار ) ، موجهة لسداد مستحقات ديون قصيرة الأجل ، وإذا كان أحد مؤشرات سلامة سوق الصرف هو عدد الشهور التي تغطيها احتياطيات النقد الأجنبي من الأحتياجات المستوردة ، والتي بلغت ٨ أشهر وفقا لبيانات البنك المركزي في ديسمبر ٢٠٢٠ (٢٣)، إلا أنه باستبعاد مستحقات الديون قصيرة الأجل فإن حقيقة الوضع هي أن المتبقي من الاحتياطيات لا يغطي سوى أربعة أشهر من الواردات.
١٣- ورطة السداد : دائما ما تتفاخر الحكومة المصرية بأن حوالي ٩٠٪ من القروض الخارجية طويلة المدى، لأن هذا علامة على تقسيم أعباء السداد على فترات طويلة. ولكن في الحقيقة هذا لا ينطبق بالضبط على الحالة المصرية، حيث تستند الحكومة في ذلك إلى تعريف البنك الدولي، والذي يصف أي دين يرد خلال فترة أكثر من سنة واحدة بأنه دين طويل الأجل. لذلك فإن الاستعانة بمؤشرات حكومية أخرى غير هذا التعريف المضلل، تبرز صورة أكثر تركيبا وأكثر تعبيرا عن الواقع الذى تتزايد فيه أعباء السداد عاما بعد آخر.فقد ظل المعلم الأبرز في هيكل المديونية خلال السنوات الستة الماضية هو قصر آجال السداد، واستمر هذا الوضع في العام الأخير(٢٠٢٠) ، وقد أحرزت مصر في مارس ٢٠٢٠ (قبل أزمة كورونا) رقما قياسيا في المبلغ المستحق سداده للعالم الخارجي، وهو ٢٨ مليار دولار، ورغم تنوع هيكل الدائنين وتمديد متوسط آجال السداد، إلا أن نسبة كبيرة من رصيد الدين ما زال قصير الأجل، وتتزايد أعباء السداد خلال السنتين القادمتين.

١٤– متوسط آجال السداد : بلغ متوسط آجال سداد الدين العام نحو ٣.٢ عام في يونيو ٢٠٢٠، بدلاً من ١.٣ عام فى يونيو ٢٠١٣، ونحو ١.٨ عام في يونيو ٢٠١٤، ومن المستهدف أن يصل إلى ٣.٨ عام فى نهاية يونيو ٢٠٢١، حيث لجأت وزارة المالية إلى إصدار السندات الدولارية بأنواعها المختلفة كي تطيل من آجال السداد خلال العامين الماضيين بحسب استراتيجية متوسطة الأجل للدين. إلا أن ذلك النجاح في إطالة متوسط آجال السداد لم يخفف من حجم الدين مستحق السداد خلال عام واحد .

وقد تزايدت المبالغ السنوية التي تخرج من مصر لسداد أعباء ديونها خلال السنوات الأخيرة، وخلال العام المنتهي في مارس ٢٠٢٠ كان على مصر أن تسدد للخارج مبلغا قياسيا يقدر بـ٢٨.٦ مليار دولار، وهو مبلغ يفوق إجمالي الصادرات (٢٦.٤ مليار في يونيو ٢٠٢٠) (٢٤) ، و يعادل خمسة أضعاف دخل قناة السويس.يساوي هذا المبلغ إذا تم حسابه بالجنيهات نحو ٣ أضعاف ميزانية التعليم الحالية، وحوالي خمسة أضعاف ميزانية الصحة.وبالتالي فمخصصات سداد القروض هي موارد كان من الأولى أن تبقى في مصر وتوجه من أجل التنمية الجادة .

١٥–إعادة تدوير الديون: بسبب سداد تلك المبالغ الكبيرة سنويا، تضطر مصر إلى إعادة تدوير ديونها أي إعادة الاقتراض من أجل السداد. وبحسب صندوق النقد الدولى فأن هناك نسبة معتبرة من الدين الخارجي تستحق السداد خلال السنوات القليلة المقبلة ، منها حلول أجل سداد "ودائع كبيرة مملوكة لثلاثة دول خليجية مودعة لدى البنك المركزي". ، وتم الاتفاق على تمديد أجل استحقاق ودائع تقدر قيمتها بـ١٣.٤ مليار دولار، لمدة عام.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن استمرار التمديد في الأجل المتوسط من شأنه أن يساعد على تقليل مخاطر التعثر في السداد. ويقدر صندوق النقد أن أحد مخاطر الدين الخارجي لمصر أن عليها تدبير مبلغ معتبر خلال العامين الماليين ٢٤/٢٠٢٣ و٢٥/٢٠٢٤ من أجل سداد مستحقات صندوق النقد الدولي، والتي تبلغ ١١.٥ مليار دولار ، أو نحو ربع إجمالي الاحتياطيات الدولية . ويربط الصندوق بين قدرة مصر على السداد وبين استمرار قدرتها على الاقتراض من أسواق المال الدولية.

وأخيرا، يشير الصندوق إلى أن "حجم الدين الكبير واحتياجات مصر التمويلية من الخارج يجعلها منكشفة أمام تقلبات ظروف التمويل الدولي، و ذلك حسب البيان الصحفي الذي صدر عقب الزيارة الأولى التي قام بها خبراؤه، لتقييم أداء الحكومة بعد الشريحة الأولى من قرض الاستعداد الائتماني، ولهذا كله، على الرغم من أن مؤسسات التصنيف تعطي مصر علامة B بأفق مستقر، إلا أن سعر الفائدة مقارنة بباقي الدول الناشئة يعكس موقع مصر مرتفع الفائدة/مرتفع المخاطر.

١٦– دور صندوق النقد الدولي في زيادة المديونية الخارجية: يلاحظ أن صندوق النقد الدولي يشترط على مصر عادة أن تدبر تمويلا خارجيا يفوق ما يمنحه لها من قروض كشرط مسبق كي يوافق على إقراضها. ثم يلعب دورا يسمى بـ"شهادة الثقة"، الذي يعطي ضوءا أخضر لسائر المقرضين الدوليين كي يقرضوا مصر على إثر القرض الذي تأخذه منه. وهكذا نجد قفزات الدين الخارجي الكبرى في ٢٠١٦، ٢٠١٧ و٢٠٢٠ تترافق مع توقيع برامج مع الصندوق(٢٥) .

١٧– يوفر طرح السندات الدولية للحكومة تنويعا في أدوات الدين، وإمكانية تحديد آجال أطول للسداد من معظم أدوات الدين الأخرى.إلا أن السندات الدولارية المطروحة دوليا لها عيب هو الأخطر، بحكم القوانين المنظمة لها، وهو صعوبة تأجيل السداد أو الامتناع عنه في أوقات الكوارث الطبيعية والأزمات. ويظهر هذا العيب في لحظات مثل

تلك التي تسببت بها جائحة كوفيد-١٩ في كل دول العالم وخاصة الدول النامية، مثل مصر، حيث يشكل عقبة في إعادة هيكلة الدين، أو تجميد مؤقت لسداده في أوقات الأزمات الكبيرة.وفي الفترة مارس ٢٠١٩ إلى مارس ٢٠٢٠، أي قبل أزمة كورونا، بلغ حجم السندات الدولية في مصر ١٨% من إجمالي القروض، وهي نفس النسبة تقريبا للعام السابق، وهي ضعف نسبتها مقارنة بعام ٢٠١٠.

هذه هى الموارد المتاحة التى تصرف وفقا لها الجنرال السيسى طوال الأربعة أعوام من حكمه ( ٢٠١٤-٢٠١٨ ) تتراوح بين ٢.٦ تريليون جنيه إلى ٣.٠ تريليون جنيه ، وقد زادت فى السنوات الأربعة اللاحقة ( ٢٠١٩-٢٠٢٢ ) ، زيادة كبيرة ، سواء بالإستغراق فى مزيد من الديون الخارجية والداخلية ، أو بفرض مزيد من الضرائب والرسوم الهائلة على كافة الخدمات والإحتياجات التى يحتاج إليها الشعب المصرى فى مناحى حياته المختلفة .

فهل كانت هناك بدائل تنموية أفضل من شأنها دفع الاقتصاد والمجتمع المصرى خطوات كبيرة للأمام ، وتنير الضوء فى نهاية النفق ؟

نعم .. كانت ولكنها ذهبت تحت ركام أسمنت الكبارى وتوسعات الطرق ، والإختيارات الخطأ .

## المبحث الثالث

## إتجاهات السياسة الاقتصادية والمالية لدى حكومات الجنرال عبد الفتاح السيسى

تميزت السياسات المالية للجنرال السيسى منذ أن تولى الحكم ، بنمط للتحيز الاجتماعى الواضح لصالح الأغنياء ورجال المال والأعمال من ناحية، وإلقاء عبء الأزمة الاقتصادية الخانقة على عاتق المواطنين والمستهلكين فى كافة المستويات، بحيث لم يمض على حكمه سوى أربعة سنوات ( يونيه ٢٠١٤ – يونيه ٢٠١٨ )، وبدأ الصراخ فى الشارع المصرى يرتفع، وتحول المزاج العام من مؤيد ومتفائل بقدوم وتولى هذا الرجل للمنصب الرئاسى إلى النقيض تمامًا.

وسوف نحاول تناول الموازنات العامة، التى أعدت فى عهد حكومات الجنرال السيسى الثلاثة ( إبراهيم محلب – شريف إسماعيل – مصطفى مدبولى ) ، ليتبين منها اتجاهات تلك السياسات، ومآلها فى المستقبل.

ولم تختلف أول موازنة مالية للرئيس الجديد ( الجنرال عبد الفتاح السيسى ) فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ ، عن السنوات أو الحكومات السابقة عليها ، ولا موازنات السنوات اللاحقة لها ، ، سواء من حيث الأسس المنهجية التى

بُنيت عليها، أو نمط التحيز الاجتماعى الواضح لصالح الأغنياء ورجال المال والأعمال، والتى تظهر بأكثر ما يكون وضوحًا فى السياسات الضريبية من ناحية، وتوجهات الإنفاق الاستثمارى فى الموازنة من ناحية أخرى. وكذلك فى الاستغراق فى الديون الداخلية والخارجية، وإن كان نظام الجنرال السيسى قد ذهب فى هذا المجال إلى أبعد كثيرًا من غيره من حكومات، بما أصبح يشكل خطرًا حقيقيًا على حاضر ومستقبل البلاد.

وقد أضافت الظلال الداكنة للتوقيع الرسمى للحكومة المصرية لاتفاقية القرض والوصاية الكاملة لصندوق النقد الدولى على البلاد لمدة ثلاث سنوات ( أكتوبر ٢٠١٦ – أكتوبر ٢٠١٩ ) ، مقابل الحصول على قرض قيمته ١٢ مليار دولار على شرائح ربع سنوية، والحصول بالتالى على "شهادة حُسن سير وسلوك" لمصر، من أجل النزول بقوة أكثر إلى سوق الاقتراض الدولية، وطرح سندات دين على البلاد خلال تلك السنوات قد تزيد عن ٢٥ مليار دولار أخرى.

وقد تضمنت مشروطية الصندوق تنفيذ الحكومة المصرية لعدة إجراءات، كانت فى الواقع تقوم بتنفيذها منذ أكثر من ثلاث سنوات سابقة على التوقيع على الاتفاق رسميًا وهى:

١–تعديل قانون الضريبة على المبيعات والانتقال إلى قانون القيمة المضافة Value Added Taxes ، وبسعر أعلى من السابق (١٤% بدلا من ١١% )، بكل ما يمثله هذا القانون من أعباء إضافية على قطاعات الإنتاج والخدمات، ومنها إلى المستهلكين المصريين عمومًا، وقد قدرت المصادر الحكومية أن من شأن تطبيق هذه الضريبة أن تزيد الحصيلة الضريبية بحوالى ٣٥.٠ مليار جنيه سنويًا، سوف يتحملها فى المحصلة النهائية كاسبى الأجور والمرتبات ومحدودى الدخل والطبقات الوسطى فى المجتمع المصرى.

٢–دفع الحكومة دفعًا – وهو ما يتوافق مع الرغبات المعلنة من جانب رجال المال والأعمال والمحتكرين الكبار – إلى ما سُمى تعويم (تغريق) الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية وخصوصًا الدولار، وهو ما ترتب عليه خسارة الجنيه المصرى لحوالى ٦٠% من قيمته دفعة واحدة خلال الفترة من ٣ نوفمبر ٢٠١٦ حتى يوليه ٢٠١٧؛ حيث إنخفض سعر صرفه الرسمى من ٨.٨٨ جنيه / للدولار الأمريكى فى أول نوفمبر ٢٠١٦ ، إلى ١٩.٥ جنيه / للدولار فى يوليو ٢٠١٧، ثم أستقر عند مستوى ١٧.٩٥ جنيه / للدولار بعد ذلك حتى سبتمبر ٢٠١٧ . وأخذ بعدها نزلا حتى أستقر عن حدود ١٦.٠ جنيه للدولار الواحد طوال عامى ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ، وقد أدى ذلك إلى موجة تضخمية لم تشهدها البلاد منذ ثلاثين عامًا مضت، حتى بلغ معدل التضخم المعلن رسميًا فى يوليه ٢٠١٧ حوالى ٣٤.٥%.

٣–وكذلك فرض على نظام الجنرال السيسى – وهو أيضًا ما يتوافق مع رغبات ومطالب كبار رجال المال والأعمال والمستثمرين فى قطاع البترول – زيادة أسعار المنتجات البترولية بمتوسط زيادة ٤٠% فى كل مرة، حيث جرت الزيادة فى يوليو ٢٠١٤، وفى يونيه ٢٠١٦ ، ثم فى يونيه ٢٠١٧ ، وفى يونيه ٢٠١٨ ، وفى يونيه عام ٢٠١٩ وأستمرت فى الزيادة السنوية والربع سنوية حتى عام ٢٠٢١ ، خاصة بعد أن أصدر رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولى القرار رقم

( ٢٧٦٤) لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة تتولى معادلة السعر كل ثلاثة أشهر بحيث يتم الربط بين سعر بيع المنتجات البترولية فى السوق المحلية بتلك السائدة فى السوق الدولية بإستخدام سعر خام برنت كمرجع ، ، لتؤدى بدورها إلى ارتفاعات متتالية ومتلاحقة فى أسعار النقل والمواصلات وبقية السلع والخدمات فى السوق المصرية ( أنظر الجداول من ٢٨ حتى ٣٢ ) .

٤-كما أجبرت الحكومة ونظام الجنرال السيسى – وهو ما يتوافق مع رغباتها الذاتية – على صياغة برنامج غير معلن لتخفيض العمالة الحكومية بنسبة ٢٠% خلال ثلاث سنوات، بدأتها بقانون جديد للخدمة المدنية، رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥، والذى جرى تعديله فى العام التالى ( ق ٨١ لسنة ٢٠١٦ ) مع تعديلات طفيفة لاتغير من جوهره، حيث تضمن الكثير من التراجعات عن الحقوق السابقة للعاملين فى القطاع الحكومى الواردة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، مثل المدد الزمنية للترقى الوظيفى، وإدخال وتقنين الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظائف والتعيين فى القيادات الإدارية تحت مسمى "الخبرات النادرة " ، أو ما نفضل أن نسميها "النوادر "، وكذلك توسيع صلاحيات السلطة المختصة فى نقل وفصل العاملين، فى ظل جو محموم حول محاربة الإرهاب، والتخلص من التسرب والاختراق الإخوانى لمؤسسات الدولة والقطاع الحكومى، وكذا السعى لتخفيض الأجور والمزايا المالية، التى كان يحصل عليها العاملون الحكوميون – برغم ضآلتها – من خلال التقسيم الجديد لعناصر الأجور فيما سُمى "الأجر الوظيفى" و "الأجر المكمل"، بحيث يجرى عمليًا تخفيض بند الأجور فى الموازنة العامة خلال ثلاث سنوات قادمة.

٥-فى الوقت نفسه، استمرت السياسات الحكومية – برضا ودعم من الصندوق – فى الإبقاء على معدل الاستقطاع المتدنى للضرائب على دخول وأرباح شركات كبار رجال المال والأعمال والقطاع الخاص الكبير عمومًا، حيث خفض أعلى معدل للوقع الضريبى من ٣٠% (٢٥% على الدخول والأرباح إضافة إلى ٥% أضيفت بعد عام ٢٠١٢ لمدة ثلاث سنوات على مَنْ يزيد دخلهم عن مليون جنيه سنويًا)، فخفضت إلى ٢٢.٥% كأعلى استقطاع ضريبى، وألغيت الضريبة المؤقتة بنسبة ٥%، كما أُلغيت الضريبة على أرباح التداولات بالبورصة والأرباح الرأسمالية بنسبة ١٠%، التى كانت قد فرضت عام ٢٠١٢ ، وذلك كله عشية انعقاد مؤتمر شرم الشيخ فى مارس عام ٢٠١٥، كعربون محبة لرجال المال والأعمال وما يُسمى "المستثمرون" العرب والأجانب.

بعد أقل من عامين من الحكومة الأولى للجنرال السيسى التى ترأسها المهندس إبراهيم محلب، والفشل الذى بدا واضحًا فى تحقيق الأهداف والطموحات المبالغ فيها التى طرحها الجنرال عليها ، لكسب تعاطف الرأى العام المصرى، جرى تغيير الوزارة، وجيء برجل آخر من أبرز أعوان نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك، وأحد المعاونين الرئيسين لوزير البترول الأسبق ( سامح فهمى ) ، والمحكوم عليه فى قضايا فساد، وهو المهندس شريف إسماعيل.

ويمثل البيان الذى يقدمه رئيس مجلس الوزراء عند افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، استحقاقًا دستوريًا، وعُرفًا سياسيًا مستقرًا ودائمًا، وبقدر ما من الحقيقة، ويكشف البيان الحكومى عن اتجاهات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإلى حدا ما الأجندة التشريعية المتصورة لهذه الحكومة ونمط أولوياتها، سواء جاء ذلك بصورة واضحة ومعلنة، أو بصورة مضمرة فى ثنايا الحروف والكلمات والجمل.

وقد اعتاد كثير من المصريين ، خصوصًا فى العقود الأربعة الماضية، النظر إلى هذا النوع من البيانات بقدر من الريبة والحذر، وفى أحيان كثيرة بعدم المصداقية والثقة، بسبب من كثرة الوعود الواردة فيها مع تواضع النتائج واستمرار تدنى مستوى المعيشة لفئات واسعة من كاسبى الأجور والمرتبات ومحدودى الدخل عمومًا.

وإذا كانت الموازنة العامة للدولة، هى الترجمة المالية والرقمية الفعلية للسياسات المعلنة، كاشفة بصورة عملية ومباشرة عن نمط التحيزات الاجتماعية والاقتصادية للدولة وجهازها التنفيذى الحكومى، فإن البيان الحكومى يظل – فى حال تحليله تحليلاً عميقًا ورصينًا – من الأهمية بحيث ينبغى أن يحظى باهتمام جميع المشتغلين والمهتمين بالعمل العام ومصير ومستقبل هذا الشعب.

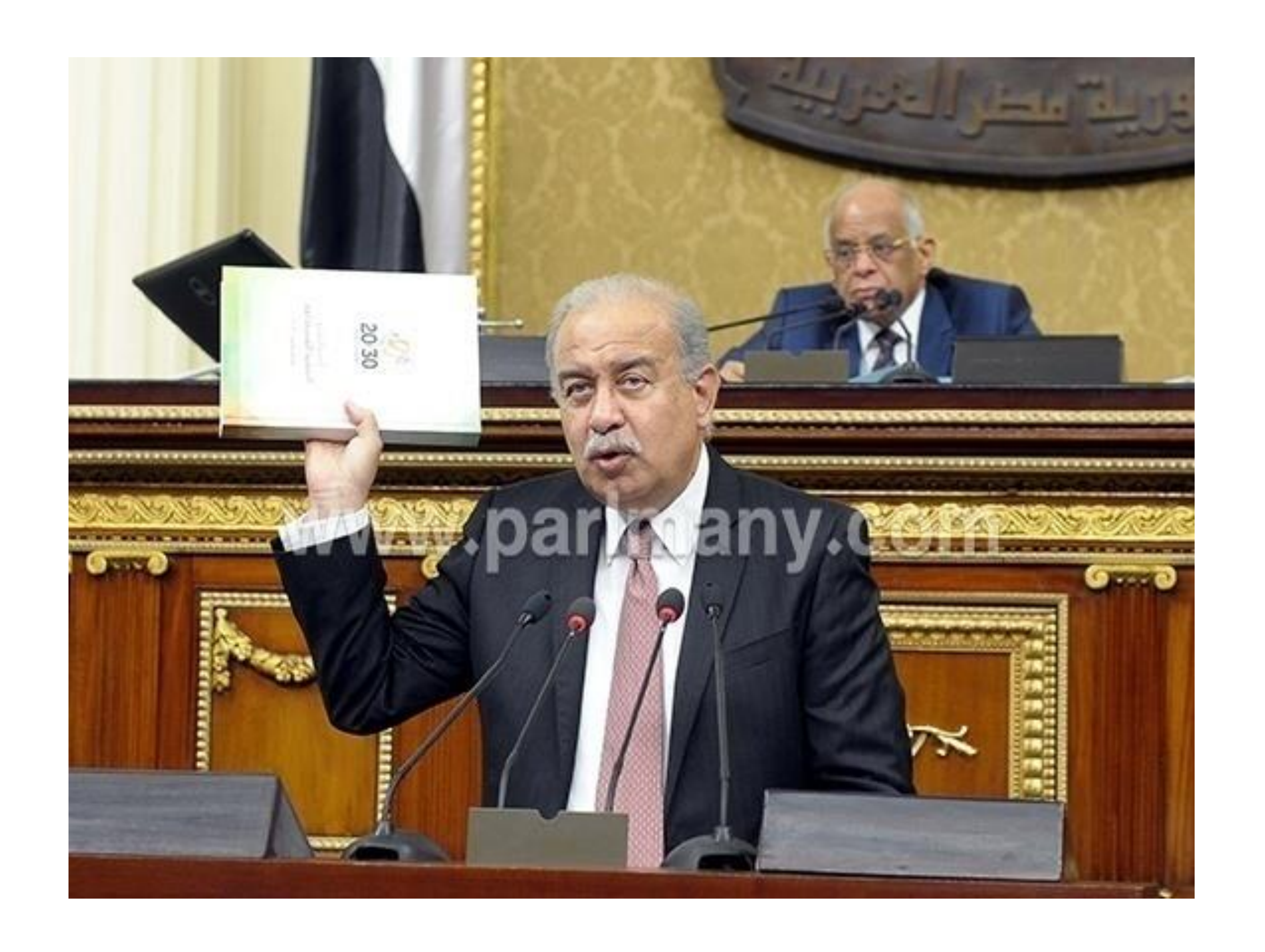
ويأتى بيان رئيس الوزراء (المهندس شريف إسماعيل) أمام افتتاح الدورة الأولى لمجلس النواب الجديد فى السادس والعشرين من شهر مارس عام ٢٠١٦، ووفقًا لدستور عام ٢٠١٤، كاشفًا عن اتجاهات محددة، سوف نتناولها بالتحليل والتفكير، من إجل استخلاص مسار وتوجهات هذه الحكومة ونظام الجنرال السيسى طوال العامين القادمين (من مارس ٢٠١٦ حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٨).

وسوف نتناول بيان تلك الحكومة من ثلاث زوايا هى:

الأولى: من حيث الشكل.

والثانية: من حيث المضمون.

والثالثة: من حيث النتائج المترتبة على استخدام سياسات البرنامج.



فلنتناول كل واحدة بشىء من التفاصيل

أولًا: من حيث الشكل

١–جاء بيان رئيس مجلس الوزراء فى ٧٩ صفحة ، يتصدرها شعار "نحن نستطيع"، وهو كما هو معروف نفس الشعار الذى تصدر الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى "باراك أوباما" فى حملته عام ٢٠٠٨. صحيح أن الرئيس الأمريكى كان يتصدر حملته عدة شعارات مهمة منها "نستطيع أن نغير We Can Change، لكن الإشارة التى يتضمنها هذا الشعار فى صدر بيان الحكومة المصرية للمهندس شريف إسماعيل تكشف عن نمط فى المدركات السياسية، تقليدى

واقتباسى دون أن يتضمن مضمون البرنامج الحقيقى مقومات القدرة على الاستطاعة والتغيير. كما أنها تكشف غيابًا للخيال السياسى والابتكارى لمَنْ كتب هذا البيان ومَنْ قرأ هذا البيان .

٢–اتسم البيان الحكومى بالنمطية والتكرار تقريبًا لكل البيانات الحكومية السابقة، بدءًا من حكومة الدكتور على لطفى (١٩٨٤– ١٩٨٨)، مرورًا بحكومة الدكتور عاطف صدقى (١٩٨٨–١٩٩٦)، وحكومة الدكتور كمال الجنزورى

(١٩٩٦-١٩٩٩)، انتهاء بحكومتى الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩-٢٠٠٤)، والدكتور أحمد نظيف (٢٠٠٤-يناير ٢٠١١) ، حتى الحكومات التى جاءت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، لم تتمكن من ترجمة طموحات وشعارات الثورة، وما تبعها من الموجة الثانية فى ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣. والمقصود بالنمطية هنا هو:

(أ) المبالغة فى الأهداف والتمنيات دون أن يصاحبها برامج وسياسات عملية، وتوقيتات زمنية، وتكاليف مالية يمكن المحاسبة عليها من جانب الأجهزة الرقابية والتشريعية والنيابية، ومن الرأى العام.

(ب) بناء التصورات والأهداف فى ضوء أرقام وبيانات غير دقيقة، وفى أحيان كثيرة مغلوطة، مثل القول بأن معدلات النمو فى مصر قد زادت من ٢.٠% إلى ٤.٢% فى العام الماضى ( ٢٠١٥/٢٠١٦ )، وأن هناك انخفاضًا فى معدلات البطالة من ١٣.٣% من إجمالى القوى العاملة إلى ١٢.٧% فى العام الماضى، وأن هناك تحسنًا فى التصنيف الائتمانى لمصر، وغيرها من المعلومات والبيانات، التى تفتقر إلى أدلة عملية ملموسة فى التحليل الاقتصادى، وقياس مصفوفة الناتج المحلى الإجمالى بعيدًا عن المغالطات المحاسبية والمالية والسعرية.

٣-تجاهل البيان الحكومى القضايا الكبرى فى التغيير الاقتصادى، والتحول عن فلسفة اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب، التى سادت على مدى أربعين عامًا تقريبًا (١٩٧٤ – ٢٠١٤) ، فأوصلت البلاد إلى ما نحن فيه من كوارث على كافة المستويات الاقتصادية والمالية والأخلاقية، وانتشار الفساد والمحسوبية والوساطة، ونهب المال والأصول العامة، وانتشار سمسرة الأراضى، وامتيازات هائلة لرجال المال والأعمال، وتدنى المؤشرات الاقتصادية الحيوية.

٤-استمر التشكيل الحكومى الجديد لوزارة المهندس شريف إسماعيل، على نفس الوضع الذى ورثناه من حكومة أحمد نظيف عام ٢٠٠٤ ، وباستثناء استحداث وزارة لقطاع الأعمال العام، تولاها أحد غلاة اقتصاد السوق، فإن التشكيل غير التنموى يشى بعدم تغير أسس العمل الحكومى، ونقصد بالتشكيل التنموى، إعادة بناء هياكل الوزارات واختصاصاتها بما يتلاءم مع الدور التنموى – وليس المنظم فقط – ومن ثم كان من الضرورى فك الارتباط بين وزارتى الصناعة (ونفضل أن يكون مسماها وزارة التصنيع) ووزارة التجارة الخارجية، وكذلك ضرورة عودة وزارة الاقتصاد كوسيلة فعالة للتنسيق بين المجموعة الوزارية الاقتصادية، وكذلك استحداث وزارة مستقلة للثروة المعدنية لإدارة هذه الثروة بصورة مختلفة، ووقف عمليات النهب والاستنزاف لهذه الثروة، وكذلك إلغاء بعض الوزارات غير الضرورية مثل وزارة الاستثمار، التى يقوم بدورها فعليًا هيئة الاستثمار، وكل التشكيل الحكومى متضامن، وغيرها من الإجراءات التنظيمية، التى تكشف عن جوهر الدور الحكومى فى المرحلة القادمة والخروج من عباءة غلاة اقتصاد السوق وفوضاه.

٥–أما من حيث الأشخاص المستوزرين، فإن التاريخ الوظيفى لبعضهم يشى بوضوح إلى وجود شبهة تعارض مصالح، مثل وزير التموين (د.خالد حنفى) ووزيرة الاستثمار ووزير الإسكان، ووزير قطاع الأعمال العام (د. أشرف الشرقاوى) المشارك فى نشاط البورصة وتداولاتها وغيرهم.

ثانيًا: من حيث المضمون

اشتمل البيان على سبعة محاور أساسية هى:

١– الحفاظ على الأمن القومى ومواجهة التحديات.

٢– تبنى رؤية للتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.

٣– ترسيخ الديموقراطية.

٤– ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

٥– تطوير البنية الأساسية الداعمة.

٦– الإسراع فى تطبيق الإصلاح الإدارى (الشفافية – النزاهة...إلخ).

٧– تعزيز الدور الرائد لمصر إقليميًا ودوليًا.

سوف نركز فى الجزء الأول من ردنا على المحاور ذات العلاقة المباشرة بالأوضاع الاقتصادية، وهى الثانى والرابع والخامس والسادس.

ومن حيث المنهج والتفكير الإستراتيجى فإن البيان الحكومى:

برغم أنه قد قدم فى سطوره الأولى حجم وطبيعة التحديات والصعوبات، التى تواجه حكومته، والتى حصرها فى أحد عشر تحديًا، أو صعوبة مثل (التزايد السكانى – تضاؤل المساحة المأهولة – انخفاض جودة الخدمات العامة – تقديم الخدمات بأقل من تكاليفها – تراجع الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية – ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار – عجز الموازنة العامة للدولة – تكاليف وأعباء خدمة الدين العام – فاتورة الدعم – ارتفاع اعتمادات الأجور والمرتبات – ارتفاع الدين العام الداخلى والخارجى – اتساع الفجوة فى الميزان التجارى – انخفاض صافى الاحتياطيات من النقد الأجنبى – تراجع مركز مصر فى التنافسية الدولية)، إلا أنه قد تجاهل تحديات وصعوبات أكثر عمقًا، ولا يمكن إنجاز ملموس فى مواجهة التحديات المشار إليها دون التعامل بجدية مع تلك التحديات من قبيل:

١–إهمال الحديث عن شركات القطاع العام والأعمال العام، وعدم إدخالها فى منظومة العمل الاقتصادى، فى الوقت الذى يعانى الاقتصاد المصرى سيطرة بعض كبار المحتكرين على مفاصل أساسية فى إنتاج السلع والخدمات والتوزيع، ومن شأن هذا الإهمال المتعمد ترتيب نتائج شديدة الضرر منها تآكل جزء من قدراتنا الإنتاجية والتصديرية، ومن ناحية

أخرى زيادة حدة التوترات والاحتجاجات الاجتماعية لطبقة العمال، ولا يكفى بالطبع عودة ما يُسمى وزارة قطاع الأعمال العام لتشكل وحدها سياسة معتبرة لتنمية القطاع العام والأعمال العام.

٢–الإهمال والتغاضى تمامًا عن الحديث – مجرد الحديث – عن الأموال المنهوبة والمهربة من مصر من قبل أركان نظام حسنى مبارك، والتى لا تقل وفقًا لبعض التقديرات المناسبة عن ٢٥٠ مليار دولار طوال العشرين عامًا الأخيرة من عمر نظام حسنى مبارك، وسواء أكانت هذه الأموال موجودًا بعضها فى الداخل فى صورة أملاك أو مشروعات أم أراض أم أصول، أم حسابات مصرفية، أو موجودة فى الخارج فى صور مختلفة، فإن من شأن تجاهل هذا الموضوع فى البيان الحكومى بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وانتفاضة ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ من الخطاب الرسمى، كأن هذا الموضوع غير موجود أصلاً أو لم يحدث، يؤدى إلى حالة فصام وخصام بين القطاعات الواسعة من المصريين، الذين شاركوا فى الثورة المصرية وبين هذه الحكومة وكل حكومة تتجاهل هذه القضية الحيوية.

٣–إهمال الحديث ووضع إستراتيجية حقيقية حول التعامل مع قضية الفساد، وتناولها فى عبارات موجزة عامة من قبيل (الشفافية – النزاهة – الحوكمة) دون أن يتطرق إلى مخاطر استمرار ركائز دولة الفساد المقنن والمنظم والممنهج، بالمعنى الذى يستدعى مراجعة المنظومة التشريعية الاقتصادية من ناحية، وطرق وأساليب العمل الإدارى والتنفيذى من ناحية أخرى، ويترتب على تجاهل هذه المسألة الخطيرة، استمرار الاستنزاف الاقتصادى والمالى للكثير من مواردنا.

٤–ويرتبط بهذا النوع من التجاهل، أو التغاضى تناول الاختلالات الهيكلية العميقة فى بنيان الاقتصاد المصرى، والذى يستدعى إجراء تغيرات جراحية فى هذه القطاعات، وخصوصًا تلك المرتبطة بقطاعات الإنتاج السلعى (الزراعة – الصناعة – الكهرباء والطاقة – البترول والغاز الطبيعى – الثروة المعدنية)، وكذلك مراجعة مكونات السياسة المالية وخصوصًا ما يُسمى الصناديق والحسابات الخاصة، والسياسات الضريبية والجمركية، وهو ما سنعود لتناوله بالتفاصيل والشرح بعد قليل.

وقد ترتب على تجاهل تلك الموضوعات الأساسية، أن جاءت التعهدات فى البيان الحكومى مفتقرة فى الكثير من جوانبها لواقعية التنفيذ. فإذا توقفنا عند التعهدات السبعة الحكومية لفترة البيان الحكومى المستمر لعامين كاملين (٢٠١٦/٢٠١٧ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨)، التى هى مجرد تعهدات، وليس التزامات مصحوبة بسياسات وإجراءات التنفيذ، والتكاليف اللازمة لها، والتوقيتات الزمنية، التى يُقاس على أساسها نسب الإنجاز لدى المؤسسات الرقابية والتشريعية كافة نجدها على النحو التالى:

١- التعهد بزيادة معدل النمو الاقتصادى من ٥% إلى ٦% بنهاية يونيه عام ٢٠١٨ ( وهو ما لم يتحقق أبدا حتى كتابة هذه السطور فى أكتوبر عام ٢٠٢١ )

٢- خفض معدلات البطالة إلى أقل من ٩% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بدلا من ١٢.٧% فى مارس ٢٠١٦.

٣- خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة بنهاية يونيه عام ٢٠١٨ إلى ٩% أو ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى بدلاً من حوالى ١١.٥% فى مارس ٢٠١٦.

٤- السيطرة على تفاقم الدين العام (الداخلى والخارجى) ونزوله إلى ٩٢% أو ٩٤% من الناتج المحلى الإجمالى بدلاً من مستواه الراهن الذى يتجاوز ١٠٨%.

٥- رفع معدلات الادخار المحلى من ٦% حاليًا، إلى ٩% أو ١٠% من الناتج المحلى فى يونيه ٢٠١٨ ، وكذلك رفع معدل الاستثمار من ١٥% فى الوقت الراهن إلى ١٨% أو ١٩% بحلول يونيه عام ٢٠١٨.

٦- خفض معدلات التضخم وارتفاع الأسعار من ١١.٥% فى الوقت الراهن إلى ٩% بنهاية يونيه عام ٢٠١٨.

٧- تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات.

وبصرف النظر عن دقة البيانات والأرقام الواردة فى البيان الحكومى المشار إليها أعلاه ، فأن هذه الأهداف وأكبر منها يمكن تحقيقها إذا ما توافرت العوامل الضرورية لإنجازها، وأهمها توافر الإرادة السياسية للتغيير ومواجهة استحقاقاته، بما فى ذلك مواجهة تحدى جماعات المصالح الطاغية والفاسدة، التى تمكنت طوال العقود الثلاثة الأخيرة فى حكم مبارك من السيطرة على مفاصل الاقتصاد المصرى، فوجهته لتحقيق مصالحها، حتى لو تعارضت مع المصالح الوطنية، بما فى ذلك حقوق الخزانة العامة والنظام الضريبى العادل، كما يحتاج الأمر إلى وضوح الرؤية الإستراتيجية لطبيعة التحديات والصعوبات من ناحية، ورسم وبناء السياسات على أساس إعادة بناء منظومات العمل Systems التى انهارت طوال العقود الأربعة الأخيرة ، مثل التعليم والصحة والأجور والنظام الضريبى والجمركى، وانتشار الفساد والمحسوبية والوساطة فى شغل الوظائف فى كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وهكذا حينما ينتقل البيان الحكومى من التعهدات والأهداف – المبالغ فيها للأسباب التى أشرنا إليها وليس لذاتها – إلى ما يسميه البيان الركائز الأربعة، التى تستند إليها الحكومة فى أدائها لعملها نجدها على النحو التالى:

الركيزة الأولى: استعادة التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلى

برغم أن هذا العنوان هو أحد مطالبنا الأساسية، فإن مضمون السياسات والإجراءات المقترحة فى البيان الحكومى ليست لها أدنى علاقة بهذا العنوان الصحيح، فالبيان مثلا يتحدث عن مراجعة قانون المناقصات والمزايدات لمنح مرونة أكبر – طبعًا لرجال المال والأعمال وما يُسمى المستثمرون – وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون جديد

للجمارك، وزيادة الحصيلة الجمركية، وتطوير منظومة الضرائب وزيادة نسب التحصيل – ولا يتحدث طبعًا عن مراجعة نسب الخصم الضريبى على دخول الأغنياء وأرباح الشركات، والأرباح الرأسمالية فى البورصة وغيرها – ومن الواضح أن هذه الأفكار والإجراءات والتصورات ليست لها أدنى علاقة بالعنوان الضخم الخاص باستعادة التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلى، بل هى أقرب إلى مفهوم تعظيم الجباية للخزانة العامة، دون التطرق لقطاعات الإنتاج والاختلالات العميقة فيه.

الركيزة الثانية: العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخول وتحقيق التنمية المستدامة

مَنْ يطالع هذا الجزء من البيان الحكومى يكتشف حقيقتين جوهريتين هما:

الأولى: أن مفهوم Concept العدالة الاجتماعية ومكوناتها يكاد يكون غائبًا عن رئيس الوزراء والوزراء وكاتبى هذا البيان، فالعدالة الاجتماعية ليست تلك العناصر المتواضعة مثل معاش الضمان الاجتماعى – الذى اتخذ اسمًا جديدًا هذه المرة، ويتغير مع كل رئيس جديد – أو زيادات الأجور والمرتبات، أو مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إنما يتكون مفهوم العدالة الاجتماعية فى المنظور التنموى من عشرة مكونات أو سياسة متكاملة ومتوازية أساسية، تسير معًا وهى (26):

١–سياسات جادة لرد الاعتبار لمبدأ مجانية التعليم، ورد الاعتبار للمدرسة والجامعة الحكومية، التى ينضوى فيهما حوالى ٩٠% على الأقل من المنخرطين فى سلك التعليم، بما يشمله ذلك من إعادة بناء تلك المنظومة، التى جرى تدميرها بفعل السياسات السابقة.

٢–سياسات جادة فى مجال الصحة توفر العلاج المجانى – دون إهدار لكرامة الفقراء – لكل المصريين ، وبناء المنظومة الصحية لتظلل شبكة التأمين الصحى كل المصريين.

٣–نظام عادل للأجور والمرتبات ، يبدأ بوضع واحترام تطبيق الحد الأدنى للأجور على مستوى الدولة ككل بقطاعاته العامة والخاصة والحكومية، وتنفيذ تطبيق الحد الأقصى للأجور فى القطاعات الحكومية كافة، ولكنه لا ينتهى عند هذا الحد، حيث يمتد ليعالج التباينات غير القانونية فى الاستحقاقات الأجرية بين قطاعات وأجهزة الدولة والحكومة.

٤–نظام عادل يلبى مطالب الفقراء وكاسبى الأجور والمرتبات فى سكن آمن ومناسب للدخول والمرتبات.

٥–سياسات عادلة فى التشغيل والتوظف، وتجريم صارم لاستخدام الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظائف الحكومية، وتوريث الوظائف لأبناء فئات محددة.

٦–نظام عادل للقضاء الناجز، والأمن الذى يحترم كرامة الإنسان.

٧–نظام عادل للبيئة والحفاظ عليها، بما فى ذلك شبكات الصرف الصحى وإمدادت شبكات المياه وضمان نظافتها.

٨–سياسات عادلة لضبط الأسواق ومحاربة الاحتكار.

٩–سياسات عادلة فى مجال الضرائب، تأخذ من الأغنياء وأرباح الشركات ما يتناسب مع مقتضيات العدالة من ناحية واحتياجات التنمية من ناحية أخرى.

١٠–سياسات عادلة فى التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد.

هذه هى على الأقل عناصر ومكونات العدالة الاجتماعية، وبدونها يصبح الحديث عن العدالة الاجتماعية مجرد سفسطة( 27) .

الثانية: بمراجعة ما ورد فى البيان الحكومى حول العدالة الاجتماعية نجده لم يختلف ولو للحظة واحدة عن البيانات الحكومية السابقة، من حيث :

١–التركيز على معاش الضمان الاجتماعى، الذى أصبح تحت مسمى (برنامج تكافل وكرامة) لمليون أسرة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بتكلفة ٤.٣ مليار جنيه (أى بمتوسط ٣٥٠ جنيهًا لكل أسرة شهريًا)، ومعالجة ظاهرة أطفال بلا مأوى – بدلاً من استخدام تعبير أطفال الشوارع – والاهتمام بمشاكل المزارعين، وجودة الخدمات العامة.

٢–كما يتوقف البيان عند ما يسميه رفع كفاءة منظومة الدعم والتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى، تلك العبارة التى بدأ استخدامها منذ عام ١٩٧٧، باعتبارها أحد مكونات العدالة الاجتماعية، وهى فى ظل تشوه الأسواق المصرية، وسيطرة المحتكرين على معظم السلع والخدمات من شأنها أن تؤدى إلى أضرار واسعة النطاق بمحدودى الدخل، وكاسبى الأجور والمرتبات، وسوف تنعكس على خلق مزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية مستقبلاً.

٣–أما بند الأجور والمرتبات الحكومية، والذى زاد زيادة رقمية كبيرة خلال السنوات الخمس التى أعقبت ثورة يناير عام ٢٠١١ من ٩٤.٦ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أكثر من ٢١٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦، فإن التناول العلمى لهذه الزيادة سوف تجعلنا نؤكد على استمرار وتزايد الخلل فى نظام الأجور والمرتبات بصورة فادحة طوال هذه السنوات، من حيث إن التباين والتفاوت الشاسع فى الاستحقاقات الأجرية بين مكونات القطاع الحكومى، قد زادت ولم تنخفض خصوصًا فى أجهزة القوة مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، والهيئات القضائية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية وبعض مصالحها كمصلحة الضرائب العامة، والأجهزة الرقابية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، هذا ناهيك عن الأجهزة ذات القانون المستقل مثل جهاز حماية المستهلك وجهاز تعزيز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وهؤلاء لا يزيدون عن ١.٥ مليون موظف( عدا وزارة الدفاع وأجهزة الإستخبارات ) ، بينما على الجانب الآخر فإن ٣.٥ مليون موظف فى المحافظات (معظمهم فى التربية والتعليم ومستشفيات وزارة الصحة ووحداتها) لا يحصلون سوى على أقل القليل من هذه الزيادة.

٤–أما فى مجال الإسكان وبرغم النشاط الملحوظ للحكومة الحالية والحكومة السابقة (للمهندس إبراهيم محلب) فى مجال بناء الوحدات السكنية لمتوسطى الدخول ومحدودى الدخل، فقد ظل نظام التمليك ومقدم الحجز حائلاً دون قدرة قطاع كبير من الشباب على حجز وحدة سكنية، خصوصًا مع انتشار البطالة بين الشباب وخريجى الجامعات والمدارس المتوسطة. كما أن البيان استمر على سياسات الحكومات القديمة، بالقول بأن الحكومة سوف تعمل على إتاحة الأراضى للفئات القادرة على إنشاء مساكنها الخاصة، وطرح ٤٠ ألف قطعة أرض (أى حوالى ٢٠ مليون متر مربع إلى ٤٠ مليون متر مربع فى المتوسط ) بنظام القرعة، التى تفتقر بدورها للعدالة، كما ركز البيان على تطوير المناطق العشوائية وإزالة ٢٤ منطقة عشوائية فى ٦ محافظات وبإجمالى ٢٩ ألف وحدة سكنية، كما سيتم تطوير ٩١ موقعًا فى ٢٠ محافظة بوحدات مخطط لها ٥٠ ألف وحدة سكنية، يستتبعها فى العام ٢٠١٧/٢٠١٨ تطوير ٨٧ موقعًا عشوائيًا فى ١٦ محافظة تشملها بناء ٧٠ ألف وحدة سكنية، كل هذا بتكاليف ١٠ مليارات جنيه. ولا نعلم على وجه الدقة الجدول الزمنى للتنفيذ، بما يجعلنا نتشكك فى قدرة هذه الحكومة على تنفيذ كل هذه الوعود، كما أن البيان قد تضمن إشارة غامضة لإصدار قانون جديد للإيجارات القديمة، وهو أحد مطالب ملاك العقارات، مما سيزيد من حدة التوتر الاجتماعى فى البلاد خلال الفترة القادمة.

٥–وهنا ينبغى الإشارة إلى أن البرنامج الحكومى قد خلا تقريبًا من سياسات جادة بشأن محاربة البطالة، التى تزيد عن ٧.٠ مليون عاطل على الأقل (أى حوالى ربع القوى العاملة فى البلاد)، وبنى سياساته فى التشغيل والتوظف على زيادة الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى، دون أن يكون للحكومة دور فى سياسات التشغيل فى الأنشطة الإنتاجية، باستثناء ما يسمى المشروعات الكبرى للجنرال السيسى التى أمتصت جزءا ضئيلا من البطالة فى المجتمع ، وهذا مفهوم طالما أن هذه الحكومة والحكومات السابقة قد (خلعت نفسها) من الدور كمنتج مرجح أو تاجر مرجح، وتركت الاقتصاد المصرى فى يد الاحتكارات والمحتكرين.

الركيزة الثالثة: زيادة معدلات النمو الاقتصادى

برغم التفاؤل – غير المبرر – للبيان الحكومى بتحقيق معدل للنمو يتراوح بين ٥% إلى ٦% بحلول يونيه عام ٢٠١٨، فإن البيان يفتقر السياسات التى ستتبع، والتوقيتات الزمنية لتحقيق هذا الهدف، خصوصًا وأن المؤشرات الأساسية تشير إلى مشكلات حقيقية فى تحقيق هذه الأهداف من حيث:

١–من غير المتوقع أن يتحسن موقف قطاع السياحة خلال فترة البيان (حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٨) ، بسبب العمليات الإرهابية من ناحية، وتباطؤ الحكومة فى معالجة الخلل الأمنى فى المطارات والموانئ المصرية.

٢–من غير المتوقع تحسن سعر برميل البترول وأيضًا الغاز الطبيعى، لفترة قد تطول لأكثر من فترة البيان الحكومى (حتى يونيه ٢٠١٨).

٣-الاتجاه المتذبذب فى تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سواء بسبب نشاط العصابات المنظمة لتجارة العملة بالخارج والداخل، أو بسبب تآكل الثقة فى النظام الجديد ورموزه السياسية والتنفيذية، بل وأحيانًا التشريعية.

٤-أما عائدات المرور فى قناة السويس فمن غير المقدر أن تزيد عن معدلها الراهن (٥.٥ مليار دولار)، ولفترة قد تتجاوز خمس أو عشر سنوات بسبب تدنى معدلات نمو التجارة العالمية كأحد تداعيات الأزمة الاقتصادية الكبرى التى بدأت منذ عام ٢٠٠٨ ومازالت تأثيراتها وتداعياتها قائمة.

٥-العنصر الوحيد الجديد الذى يمكن التعويل عليه فى تحقيق درجة متواضعة من النمو هو النجاح فى جذب استثمارات لتنمية محور قناة السويس فى مشروعات صناعية وزراعية وخدمات لوجيستية، وهذا أيضًا سوف يحتاج لعامين إلى ثلاثة أعوام على الأقل لكى تبدأ ثماره فى الظهور.

الركيزة الرابعة: ما أسماه البيان دفعة قوية للمشروعات القومية

يعدد البيان تلك المشروعات الكبرى، مثل مشروعات محور قناة السويس، وجيل جديد من المدن الجديدة، ومشروع المليون فدان، وتطوير الساحل الشمالى الغربى، والمثلث الذهبى فى جنوب البلاد، وإنشاء منطقة اقتصادية تعدينية على ساحل البحر الأحمر، وشبكة الطرق الجديدة بطول حوالى ٥ آلاف كيلو متر، ومشروع مدينة الجلالة بخليج السويس والعين السخنة، وتنمية حقول الغاز ومعامل التكرير، ومحطات توليد الكهرباء لإنتاج ١٩.٦ جيجاوات.

والحقيقة برغم هذا الطموح الاستثمارى فإن الملاحظ على هذه المشروعات الآتى:

١-إنها جميعًا لا يضمها رؤية إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية أو الزراعية، بقدر ما هى محاولة لمعالجة جزئية لمشكلات بدت واضحة أمام القيادة السياسية الجديدة للجنرال عبد الفتاح السيسى.

٢-إنها لا تتضمن تكاليفها المالية، والعائد المتوقع منها، بما يجعلها أقرب إلى التمنيات منها للمشروعات الإستراتيجية المشفوعة بالنتائج الإيجابية المنعكسة على مستوى معيشة المصريين .

٣-إن كثيرًا من هذه المشروعات المتصورة متروكة للاستثمار من رجال المال والأعمال المحليين، أو من المستثمرين العرب والأجانب، أو حتى من الجيش ، فى غياب نظام جديد للشراكة المنصفة والعادلة بين الحكومة وهؤلاء المستثمرين، فإن مصير الكثير من هذه المشروعات محل شك كبير، أو أن عوائدها على الأقل ستكون لصالح هؤلاء المستثمرين ، أو مؤسسة الجيش .

٤-إن بعض هذه المشروعات مثل العاصمة الإدارية الجديدة بتكاليفها الباهظة (٤٥ مليار دولار)، والمدن الجديدة، هى تكرار لما جرى قبل ثورة يناير عام ٢٠١١، من حيث كونها انحراف بوصلة الأولويات priorities التى تتطلب التوسع الاستثمارى فى مشروعات الإنتاج خصوصًا شركات القطاع العام والخاص الصناعية والزراعية.

٥–كما أن بعضها يمثل استنزافًا لما هو متاح من النقد الأجنبى، تمامًا كما جرى الاندفاع فى مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة.

٦–أما مشروعات توليد الكهرباء، سواء من محطة الضبعة النووية، أو المحطات من الوقود التقليدى، أو من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، فهى ضرورية ومحل ترحيب من جانبنا، وهذا يتوقف على طبيعة العقود الموقعة مع المستثمرين الأجانب، بحيث تعم فوائدها على الغالبية من المصريين ، وليس على فئة واحدة أو فئات محدودة .

٧–أما مشروعات البترول واكتشافات الغاز الجديدة، فإن ما جرى ويجرى فى هذا القطاع، من حيث سيطرة الشريك الأجنبى على ٦٠% إلى ٦٥% فى المتوسط من إنتاج الآبار فى صور شتى (بند استرداد التكاليف + حصة الشريك من الإنتاج)، وتخفيض نسبة الإتاوة التى تحصل عليها مصر فى كل العقود من ١٥% إلى ١٠% فقط طوال العقدين الماضيين، ثم التنازل فى العقود الجديدة فى حقل ظهر عام ٢٠١٥ على نسبة الإتاواة ، والتسهيلات غير المفيدة التى يحصل عليها الشركاء الأجانب، ونمط تشغيل هذا القطاع، وهيمنة الشركات الأجنبية والعربية والقطاع الخاص المصرى على هذا القطاع منذ عام ١٩٩٤، كل هذا يجعلنا نطالب بضرورة إعادة هيكلة قطاع البترول والغاز بصورة كاملة، سواء من حيث العقود مع الشركاء الأجانب، أو نسب توزيع الإنتاج، أو بند استرداد التكاليف، أو نسب الإتاوة المحصلة، أو سياسات التشغيل فى هذا القطاع، ونمط استثمار أمواله وفوائضه المالية ، لأن من شأن هذه السياسة أن تحول هذا القطاع من نعمة للاقتصاد المصرى إلى نقمة على الشعب المصرى .

الركيزة الخامسة: ما يُسمى التنمية القطاعية

والتى تتضمن قطاعات الصناعة والتجارة الخارجية، والبترول والثروة المعدنية، والكهرباء والطاقة ، والزراعة والثروة الحيوانية والداجنة، والموارد المائية والرى، وقطاع السياحة وقطاع النقل والطيران المدنى.

والحقيقة أن الطابع الإنشائى الغالب على تناول البيان الحكومى لمثل هذه القطاعات، وغياب السياسات والإجراءات العملية والمصحوبة بالتوقيتات الزمنية، والتكاليف المالية تجعلنا نؤكد على نمطية هذا البيان، وغياب آلية للرقابة والمحاسبة على الإنجاز من جانب مجلس النواب أو الأجهزة الرقابية المسئولة.

١–فعلى سبيل المثال تضمن البيان فى مجال الصناعة هدف رفع معدل نمو الصناعة إلى ٨% فى يونيه ٢٠١٨، بدلاً من المعدل المتواضع الراهن، الذى لا يزيد عن ٥.٥ % إلى ٦% (وهى أرقام مشكوك فى دقتها)، وبالتالى يستهدف البيان الحكومى زيادة نصيب الصناعة فى الناتج المحلى إلى ٢١% فى يونيه ٢٠١٨. ثم يستتبع هذا بذكر الإجراءات – تقريبًا الإدارية – لتنفيذ ذلك، مثل التراخيص وترفيق المجتمعات الصناعية الجديدة، وإنشاء مجمعات صناعية بنهاية عام ٢٠١٨ بتكلفة ٥.٢ مليار جنيه، ومعظمها استثمارات متوقعة من القطاع الخاص ورجال الأعمال.

٢–وفى مجال التجارة الخارجية تحدث البيان الحكومى عن تقليل الواردات، وزيادة الصادرات وتشديد الرقابة على جودة الواردات، وهى كلها إجراءات تحتاج وفقًا لإيقاع تلك الحكومات، التى تحرص أشد الحرص على اقتصاد السوق، وتهيئة بيئة الاستثمار، وعدم إغضاب رجال المال والأعمال والمستوردين (الذين تجاوز عددهم ٨٤٠ ألف مستورد مسجل، بعد أن كانوا ٤٦ ألف مستورد عام ١٩٩٤)، كل هذا يجعلنا نؤكد استحالة تنفيذ الحكومة الحالية لمثل هذا الهدف.

٣–أما فى قطاع البترول والثروة المعدنية، فإن البيان الحكومى جاء خاليًا من أية سياسة جديدة، وكل ما يكرره فى موضوع إصلاح هيكلى فى قطاع الطاقة يقصد به رفع أسعار منتجاته والإلغاء التدريجى لما يُسمى دعم الطاقة.

٤–ويتضمن البيان الحكومى ذكر إنشاء ثمانية مشروعات جديدة فى البتروكيماويات بإجمالى استثمارات ٧.٥ مليار دولار، تغطى ٩٠% من احتياجات الاستهلاك المحلى، تبدأ تباعًا بداية من عام ٢٠١٧، وهى مشروعات مطلوبة، شرط ألا تكون استثمارات أجنبية، أو من القطاع الخاص وحده، دون مشاركة حكومية بنسبة لا تقل عن ٥٠%، ضمانًا لتوجيه سياسات هذه المشروعات بما يفيد الاقتصاد المصرى والشعب المصرى، وليست منصة للتصدير لصالح المستثمر الأجنبى.

٥–أما محطات توليد الكهرباء فى عدة محافظات (بنى سويف – البرلس – العاصمة الإدارية الجديدة – محطة كهرباء السويس التجارية – جنوب حلوان – أسيوط وغرب القاهرة)، فهى أيضًا مشروعات مطلوبة، وإضافة لقدرات الإنتاج ، مع ضمان ألا تكون وسيلة احتكارية جديدة لعدد من المستثمرين، ولذا نفضل أن تكون هناك صيغة شراكة بين المستثمرين والقطاع الحكومى وشركات القطاع العام.

٦–وفى مجال الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة، يتكرر الحديث حول إنتاج ١١ مليون طن قمح على مساحة ٤ ملايين فدان، وهو رقم مبالغ فيه، ولم تثبت التجربة الزراعية الراهنة، وفى ظل هذه السياسات المتبعة، أن هناك قدرة على إنتاج هذه الكمية، وكذلك ما ورد فى البيان الحكومى بشأن الذرة الصفراء وإنتاج ٧ ملايين طن على مساحة مليونى فدان، خصوصًا مع غياب للدورة الزراعية والتخطيط الزراعى، الذى ضرب فى مقتل أية فرصة حقيقية للحفاظ على معدل مناسب وآمن لاكتفاء ذاتى من أهم مصادر غذائنا.

٧–فإذا توقفنا عند قطاع التعليم، فإن سياسة الحكومة الحالية من شأنها تعميق الأزمة وليس حلها، ووفقًا لما جاء فى البيان فإن الحكومة تعول على استثمارات القطاع الخاص والأجنبى فى المدارس والجامعات والمعاهد الخاص، فحكومات الجنرال عبد الفتاح السيسى (إبراهيم محلب – شريف إسماعيل) قد حددت أنها سوف تقوم ببناء ١٥٠ ألف فصل دراسى جديد خلال العامين القادمين ( حتى عام ٢٠١٨) موزعين على النحو التالى:

- ٣٣ ألف فصل جديد.
- ١٥ ألف فصل لاستيعاب الزيادة السكانية.
- ٥٠ ألف فصل من أجل إلغاء تعدد الفترات.
- ٥٢ ألف فصل لتقليل كثافات الفصول.

والحقيقة أن مصر فى حاجة عاجلة لإنشاء ٢٥٠ ألف فصل جديد على الأقل لتحقيق هدف تقليل الكثافات، ومواجهة التزايد فى الالتحاق بالمدارس والمؤسسات التعليمية، وعلى فرض تنفيذ الحكومة بوعودها فى بناء هذه الفصول – وهو محل شك كبير – فإن الفجوة ستظل قائمة، تزداد معها الفجوة الاجتماعية بسبب تراجع الحكومة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة فى هذا المجال، مع ما يمثله ذلك من تهرب وتملص حقيقى من تطبيق المواد الدستورية الخاص بمجانية التعليم، ومع ما يشكله ذلك من أعباء إضافية على عاتق الأسر المصرية.

كما يشير البيان الحكومى إلى جودة التعليم، والإصرار على وجود ذلك الكيان الهجين المسمى "هيئة جودة التعليم" التى أثبتت التجربة منذ إنشائها عام ٢٠٠٧ على عجزها عن القيام بهذا الدور، واستنزاف جزء من الموارد المالية فى صورة مرتبات ومكافآت هائلة للعاملين فى هذه الهيئة المقتبسة عنوة من النظام الأمريكى.



## ثالثًا: النتائج المستقبلية لهذه السياسات والتوجهات

باستمرار هذه السياسات من عام إلى آخر، ومن حكومة إلى أخرى، محملة بنفس التحيزات الاجتماعية، والمحمولة على مدركات سياسية، لا تعالج سوى أعراض المشاكل، ولا تتعمق فى تحليل جوهر الخلل البنيوى فى الاقتصاد المصرى، وفى المجتمع المصرى، نستطيع أن نؤكد أن هذه السياسات سوف تؤدى إلى تعميق المشاكل، وليس حلها ، ومن أبرز النتائج المتوقعة لهذه السياسة الآتى:

١–استمرار الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، وخصوصًا فى قطاعات الإنتاج السلعى (الزراعة – الصناعة – الكهرباء والطاقة) بكل تأثيراته السلبية على الموازنة والميزان التجارى ومعدلات التضخم.

٢–استمرار القوى الاحتكارية المسيطرة على مفاصل الاقتصاد المصرى، وعدم إشارة البيان أو تضمينه أية خطة أو أفكار بشأن محاربة القوى الاحتكارية وتفكيكها، خاصة بعد أن أنضم إليها قوة أحتكارية جديدة هى الجيش .

٣–نقل عبء الحصيلة الضريبية بسبب النظام الضريبى الراهن المتحيز للأغنياء وطبقة رجال المال والأعمال والأجانب، إلى الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى والموظفين والمستهلكين عموما ، وما يؤديه ذلك من استمرار معالجة العجز فى الموازنة العامة بمزيد من العجز والاقتراض الداخلى والخارجى.

٤–استمرار النظر إلى السكان فى مصر والموارد البشرية باعتبارها عبئًا على التنمية وعلى الحكومة، وليس مصدرًا للثروة والتنمية ، وهو ما تكرر كثيرا فى أحاديث وخطابات الجنرال السيسى .

٥–استمرار استنزاف الفوائض المالية والمدخرات المتاحة للأفراد بسبب سياسات اللاتنمية، والذى تسبب فى أن جزءًا كبيرًا من هذه الفوائض المالية والمقدرة بأكثر من ٤١٥ مليار جنيه، قد ذهبت لشراء قصور وفيلات وشاليهات سياحية منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١١، فى ظل غياب لخطط التنمية من جانب الدولة قادرة على جذب جزء من هذه الفوائض والمدخرات لصالح الاستثمار فى شراء أسهم وسندات فى الشركات الصناعية والاستثمار الزراعى. بل أن السنوات التى أعقبت تولى الجنرال السيسى قد شهدت كثافة غير مسبوقة فى حركة بناء المنتجعات السكنية الفاخرة ، ومنها العاصمة الإدارية الجديدة ، ومدينة العلمين الجديدة ، وكثافة الإعلانات والدعاية الفجة والممجوجة حول الفيلات والقصور والشقق المليونية.

٦–تؤدى هذه السياسات إلى استمرار التحالف الاجتماعى والسياسى غير المقدس بين طبقة رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة وجنرالات المؤسستين العسكرية والأمنية ، الذى أستمر أكثر من أربعين عامًا، فأوصل البلاد إلى ما انتهت إليه من ديون وتبعية للخارج .

٧–يؤدى استمرار هذه السياسة إلى تعميق الهوة والفجوة فى النظام التعليمى، وتنامى الإحساس بالظلم الاجتماعى، والحرمان من التعليم الجيد، والاعتداء على الحق فى المجانية، واستمرار انهيار منظومة التعليم بكاملها.

٨–إن غياب الرؤية لمعنى العدالة الاجتماعية يؤدى إلى اتباع سياسات جزئية لا تعالج جوهر الأزمة، وإنما تكتفى بالقشور والظواهر، فالعدالة الاجتماعية حزمة سياسات متكاملة – كما أشرنا من قبل – وليست مجرد منح وعطاءات ومعاش للضمان الاجتماعى.

٩–استمرار التعامل مع قضية البطالة وفقًا للأرقام والبيانات غير الصحيحة، من شأنه عدم الانتباه لمخاطر هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية وتداعياتها السياسية، وكذلك المراهنة على الاستثمار الخاص والأجنبى لن يحل المشكلة، بل سوف تتعاظم عامًا بعد آخر، فالأمر يحتاج إلى دخول مباشر للدولة فى الاستثمار الإنتاجى، وليس فقط فى مشروعات البنية الأساسية ومقاولات البناء والإسكان .

١٠– إن الحفاظ على معدل مناسب للاستقرار فى الأسواق والأسعار، تحتاج إلى أن تكون الحكومة بأجهزتها وشركاتها جزءًا من خطة أن تكون هى المنتج المرجح، وأيضًا التاجر المرجح، إما أن تترك الأسواق على وضعها الحالى يسيطر عليه كبار التجار والمنتجين، ثم تقوم الدولة بمحاولة تنظيم هذه الفوضى المسمى اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب، عبر سيارات ومنافذ مؤقتة للبيع فهى الروشتة الكبرى للفشل.

## الخلاصة والاستنتاج

ويكشف تحليل المضمون لأحاديث الجنرال السيسى هذا عن حقائق جوهرية هى:

الأولى: أننا بصدد عقل مولع بفكرة الإنشاءات كتعبير عن الإنجاز بصرف النظر عن أولوياتها وجدواها الاقتصادية.

الثانيـة: أن هذا العقل بقدر مـا يفتقر للخبـرة الاقتصـادية التنمويـة الطـابع، والتعامـل بأسـاليب أقـرب إلـى الصـفقات التجارية، فإنه ناجح فى تحقيق أعلى معدل للأرباح والتشغيل لدى المؤسسة الاقتصادية للجيش.

الثالثة: أن الرجل غير مشغول وفقًا لواجباته الدستورية ، بإعادة بناء وتشغيل قطاعات الإنتاج المدنية، التى تدهور أدائها وطالها الفساد طوال الأربعين عامًا السابقة على حكمه، ومنها شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام، والوزارات المرتبطة بالخدمات الحيوية للمصريين مثل وزارة التموين، بقدر اهتمامه بسيطرة الجيش على كافة القطاعات الاقتصادية وتحقيق الأرباح.

الرابعة: أن الرجل يفتقر تمامًا لأى منظور تنموى وتخطيطى حقيقى لإعادة بناء الاقتصاد المصرى ومعالجة اختلالاته الهيكلية خصوصًافى قطاعات الإنتاج السلعى كالزراعة والصناعة، وكذلك رؤية لمحاربة الفساد وتفكيك ركائزه، بدليل عدم ذكره أو اتخاذه أى إجراءات بشأن ما تفجر عام ٢٠١٥،من فضيحة دولية تُسمى "أوراق بنما" التى ورد فيها أسماء شخصيات مصرية كبيرة، وكذلك غياب مفهوم إقامة دولة عدالة اجتماعية ودولة قانون بحق، ناهيك عن غياب فكرة الديموقراطية أصلاً من خطابه ومن مدركاته السياسية

الخامسة : فى أختيارات الجنرال السيسى للمشروعات نكتشف حقيقة غامضة ، تعتمد على مفهوم فرعونى قائم على فكرة الضخامة ، فيحلو للرجل وصف مشروعاته ومبانيه بأنها الأضخم فى مصر ، فهنا المسجد الأضخم بالعاصمة الإدارية الجديدة ، وفيها الكنيسة الأكبر ، والمبانى الأفخم ، والبرج الأعلى فى العالم ، وهذا الولع بالضخامة من حيث الشكل ، بقدر تكاليفها المبالغ فيها وغير الضرورية فى معظم الحالات ، فهى تعكس حالة من الغرور والغطرسة ، وليس بالجدوى الاقتصادية

وبالمثل فأن قول الرجل فى مؤتمر ما يسمى " حكاية وطن " فى يناير ٢٠١٨ ، بأننا أنفقنا ٢ تريليون جنيه فى تلك المشروعات ، والتى لا نعرف على وجه الدقة أين ومتى وكيف ؟ فمن أين حصل الرجل على تلك الأموال ؟ سوى بالديون وتحميل الأجيال القادمة عبئا يفوق القدرة على التحمل .

السادسة والأخيرة: لم يتطرق الرجل ولم يضع بارقة أمل لملايين الأسر المصرية بشأن نظام التعليمى المصرى الفاسد والمنهار منذ سنوات طويلة، وكذلك المنظومة الصحية، بما يعكس غيابًا شبه كامل لهذه القضية من جدول أولوياته.

والخلاصة التى نستنتجها من أداء الرجل طوال ثلاث سنوات هى أننا أقرب إلى مقاول حفر وردم، مولع بالمشروعات الإنشائية مستوحيًا تجارب الفراعنة المصريين فى المعابد الكبرى، دون النظر إلى عوائدها على الشعب المصرى.

**هوامش الفصل الأول**

**(١)جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦.**

**(٢)جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٦/٨. السيسى يعلن عن ٥٠ مشروعًا ضخمًا فى سبتمبر، جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٦/٩.**

**(٣)لمزيد من الشرح والتفاصيل حول ما يجرى فى قطاع البترول والغاز المصرى، راجع كتابنا "أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عامًا .. مع خطة مقترحة لإعادة هيكلة هذا القطاع"، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧.**

**(٤)انظر تقديرات وتصريحات رئيس مصلحة الضرائب المصرى السابق مصطفى عبد القادر بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠١٥ .**

**(٥)تكرر الموقف المتناقض والمتردد لمندوب مصر الدائم فى مجلس الأمن الدولى، سواء فى قضية التصويت على مشروع قرارين مقدمين إلى المجلس عن الأزمة السورية بتاريخ ديسمبر ٢٠١٦ أحدهما من روسيا الاتحادية والثانى من فرنسا وبريطانيا ومدعوم من المملكة السعودية، وكلاهما متناقض وعلى طرفى نقيض بشأن فرض حظر جوى على بعض المناطق السورية، فصوت المندوب المصرى لصالح القرارين الواحد تلو الآخر، مما كان مثارًا للسخرية الدولية، وحدث نفس الشىء حينما تقدم المندوب المصرى فى المجلس بمشروع قرار بإدانة إسرائيل على أنشطتها الاستيطانية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بتاريخ ديسمبر ٢٠١٦، ولكن بمجرد محادثة تليفونية بين دونالد ترامب، الرئيس الأمريكى المنتخب والذى لم يتسلم مهام منصبه بعد، وبين الجنرال السيسى تراجعت مصر عن تقديم مشروع القرار، مما حدا بأطراف أخرى للتقدم بالمشروع ومنها مندوب دولة بوليفيا الشقيقة..!**

**(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الشبكات أنظر : فى تفاصيل ذلك رجعنا إلى الكتاب الخطير والهام لمؤرخ الاستخبارات المركزية الأمريكية : Joseph J. Trento," Prelude To Terror.. The Rogue And The Legacy Of America s Private Intelligence Network " , Carroll& Graf Publishers , New York ,2005 p.10 .**

**(٧)أحيل كاتب هذه السطور إلى النيابة العسكرية عام ٢٠٠٨، للتحقيق معه فيما ورد فى كتابه الصادر ذلك العام بعنوان "عريضة اتهام ضد الرئيس"، والذى تضمن مقالاً لم تجرأ صحيفة معارضة واحدة على نشره، عن خطيئة المادة (١٥) من دستور عام ١٩٧١ ، والتى منحت الأولوية للقيادات العسكرية، وما يُسمى المحاربون القدماء فى شغل الوظائف المدنية، مما أدى لسيطرة العسكريين على مجالات الخدمة المدنية ليس فقط فى الإدارة المحلية، وإنما فى كافة الهيئات والوزارات، ونظرًا لأهمية المقال محل التحقيق نورد نصه كما جاء فى الكتاب المذكور،**

**(٨) مقال خطيئة المادة (١٥) ، واردة بالطبعة الأولى من كتاب عريضة إتهام ضد الرئيس ، القاهرة ، مركز يافا للدراسات ، ٢٠٠٨**

**(٩) اللواء محمود نصر، مساعد وزير الدفاع للشئون المالية ، تصريح نشر بكافة الصحف المصرية ٢٧/ ٣ /٢٠١٢ .**

**(١٠) لمزيد من التفاصيل حول ما جرى من جرائم وإنتهاكات فى موضوع الخصخصة يمكن الرجوع إلى الكتاب الهام الذى أعده المستشار حمدى ياسين عكاشة – نائب رئيس مجلس الدولة – " دور مجلس الدولة فى كشف الخصخصة الفاسدة ومخططات بيع مصر " ، القاهرة ، دار أبو المجد للطباعة ، ٢٠١٤ .**

**(١١)لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة وعلاقتها بالفساد المقنن والمنظم أنظر كتابنا " مأزق الاقتصاد المصرى وكيفية الخروج منه " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .**

**(١٢)المرجع السابق .**

**(١٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان والمنشأت ، ٢٠١٧ .**

**(١٤) جمال محمد غيطاس " الملف المؤلم ل ٢٠٢٥ قرضا ومنحة فى ٦٦ عاما " ، جريدة المقال ، بتاريخ ٢٦ و ٢٧و ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ .**

**(١٥) جمال محمد غيطاس ، المرجع السابق .**

**(١٦) جمال محمد غيطاس ، المرجع السابق .**

**(١٧) جمال محمد غيطاس ، المرجع السابق .**

**(١٨) أنظر البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ .**

**(١٩) أنظر البيان التحليلى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .**

**(٢٠)المبادرة المصرية للحقوق الشخصية " بحث الدين الخارجي ٢٠٢٠.. كورونا ترفع الاستدانة ، سبتمبر ٢٠٢١ .**

**(٢١) مصدر البيانات البنك المركزي، النشرة الشهرية ٢٨٣، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٩٥. نقلا عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**

**(٢٢) مصدرالبيانات البنك المركزي، تقرير الوضع الخارجي لمصر، العدد ٦٩، يوليو مارس ٢٠٢٠. نقلا عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**

**(٢٣) البنك المركزي، النشرة الشهرية ٢٨٦، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٦٠-٦٣. نقلا عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**

**(٢٤) البنك المركزي (٢٠٢٠)، تقرير الوضع الخارجي لمصر، أعداد متفرقة. نقلا عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**

**(٢٥) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية " بحث الدين الخارجي ٢٠٢٠ ، المرجع السابق**

**(٢٦)لمزيد من التفاصيل حول برنامج جاد لتحقيق العادالة الاجتماعية يمكن الرجوع إلى كتابنا " كيف نعيد بناء مصر " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .**

**(٢٧) المرجع السابق**

# الفصل الثانى

## تعاظم الدور الاقتصادى للمؤسسة العسكرية فى ظل حكم الجنرال السيسى

قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، ظلت التقديرات بشأن حجم ودور المؤسسة العسكرية المصرية فى النشاط الاقتصادى ، والناتج المحلى الإجمالى للبلاد، متضاربة ومتفاوتة إلى حد كبير، فبينما ذهبت بعض تلك التقديرات بأنها لا تزيد عن ٥%من هذا الناتج ، ذهبت تقديرات أخرى إلى حد القول بأنها تقارب٤٠% من هذا الناتج(1) .

ويرجع السبب فى غياب تقدير صحيح حول حصة الجيش من الاقتصاد المصرى، والذى بدأ منذ سنوات عقدى الخمسينيات والستينيات (المصانع الحربية ذات الإنتاج المزدوج)، والذى تنامى بصورة هائلة بعد عام ١٩٧٩، لعدة أسباب:

السبب الأول: غياب الشفافية تمامًا عن النشاط الاقتصادى والربحى لهذه المؤسسة العسكرية، التى تتعامل باعتبارها دولة داخل الدولة صاحب سيادة، وهو ما يخالف الأعراف الدستورية فى كل الدول الدستورية .

السبب الثاني: أن هذه المؤسسة معفاة تماما من الضرائب والرسوم الجمركية، ومن ثم فإنه من الصعب التعرف على تكاليف إنتاج شركاتها، ، وإيردات النشاط ، وبالتالى معدلات الأرباح.

السبب الثالث: أن العاملين فى هذا القطاع الاقتصادى يحصلون على أدنى الأجور والمكافآت – باستثناء كبار القادة والجنرالات – باعتبارهم مجندين فى خدمة العلم.

والحقيقة أن القطاع الاقتصادى ومشروعات المؤسسة العسكرية الربحية قد مر بأربعة مراحل مختلفة ، من حيث الدوافع ، ومن حيث الآليات ، ومن حيث النتائج :

ففى المرحلة الأولي: التى بدأت منذ منتصف الخمسينات ، وتحديدا من عام (١٩٥٣) ، كان الدافع الأساسى إيجاد خطوط إنتاج للذخيرة والأحتياجات العسكرية ، تلافيا للأخطاء التى جرت أثناء الحرب العربية الصهيونية الأولى فى عام ١٩٤٨ ، ولم يكن من أهدافها ، أو دوافعها تحقيق مكاسب مالية أو ربحية ، خاصة وأن الطاقات الانتاجية المتاحة لمصر عموما والقطاع العسكرى خصوصا لم تكن كافية لما هو أكثر من ذلك ، وقد أستمرت هذه المرحلة لعدة سنوات قليلة ، بدأت بعدها المرحلة الثانية .

فى المرحلة الثانية : التى يمكن أن نقول أنها تدشنت نظريا بعد توقيع اتفاقية الإسلحة ( التشيكية ) عام ١٩٥٥ ، وأخذت طابعها العملى بعد عام ١٩٥٨ ، حينما توسع وتعمق التعاون العسكرى المصرى السوفيتى ، فنشأت خطوط انتاج للمهمات والأحتياجات العسكرية ، جانبا إلى جنب مع الانتاج المدنى ( بوتاجازات – ثلاجات –مرواح – .. الخ ) ، اقتباسا من التجربة السوفيتية واليوغسلافية خصوصا ، وتجارب دول المنظومة الإشتراكية عموما ، فنشأت هيئة الانتاج الحربى ، وأزداد عدد مصانعها لتلبية المتطلبات المزدوجة ، فى إطار خطط التنمية الخمسية (١٩٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤ ) (2).

المرحلة الثالثة : بدأت بصورة موسعة وعلى أسس العمل الاقتصادى الرأسمالى منذ عام ١٩٧٩، حينما أصدر الرئيس الأسبق أنور السادات قراره رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٩ القاضى بإنشاء "جهاز الخدمة الوطنية " التابع للقيادة العامة للقوات المسلحة، وقد استهدف من وراء هذه الخطوة تحقيق عدة أهداف فى آن معًا:

فهو من ناحية أولى: رغب فى إنجاز بعض المشروعات، التى تحتاج إلى سرعة فى الإنجاز، قد يعجز عنها القطاع المدنى ، وشركات المقاولات من القطاعين العام والخاص، خصوصًا فى قطاع الإنشاءات مثل مد الطرق ، وبناء شبكات الاتصالات الهاتفية الحديثة، وبعض مشروعات الصرف الصحى، ومحطات المياه، ومحطات الكهرباء، وهى القطاعات التى كانت تعانى مشكلات عويصة، بعد أن توقف الاستثمار فيها بعد العدوان الإسرائيلى على مصر وبقية الدول العربية فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧، وانصرف المجهود المصرى إلى تعبئة معظم الموارد من أجل إعادة بناء القوات المسلحة وخطوط الدفاع والمجهود العسكرى بشكل عام، استعدادًا لحرب تحرير الأرض، التى احتلها الجيش الإسرائيلى أثناء هذا العدوان.

ومن ناحية ثانية: فقد ذهب فكر الرئيس السادات – بكل ما تميز به من مكر سياسى – إلى أن من شأن خلق مصادر للدخل والثروة للمؤسسة العسكرية وقياداتها العُليا بشكل خاص، من جراء إسناد كثير من هذه المشروعات، التى كانت تمول فى بعضها من أموال المعونات والمنح والقروض العربية بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، خلق ركائز اجتماعية ومالية داخل هذه المؤسسة تعزز من توجهاته الاقتصادية فى الانفتاح الاقتصادى والتخلى عن التخطيط والاشتراكية من ناحية، وتساند سياساته الدولية والإقليمية نحو الولايات المتحدة ودول الغرب عمومًا، ودول الخليج النفطية من ناحية أخرى .

أما المرحلة الرابعة: التى بدأت بعد يونيه عام ٢٠١٤ ، فهى مختلفة تماما عما قبلها ، من حيث التوغل والتغول ، ومن حيث الأهداف الربحية المؤكدة ، ومن حيث الأحجام والوسائل الجديدة فى النشاط والتمويل .

وعامًا بعد عام، تطور هذا القطاع الاقتصادى للجيش وتوسع بصورة كبيرة ، مقابل التآكل فى شركات القطاع العام ، والتحول نحو الخصخصة ، وبيع معظم تلك الشركات العامة، كما عزز من سطوة هذا الانتشار والتوسع عجز وضعف القطاع الرأسمالى الخاص فى البلاد، الذى نشأ من جديد بعد عام ١٩٧٤، فى تلبية الاحتياجات الأساسية والتنموية للشعب المصرى، فغلب على معظمه الميل الاحتكارى والاستغلال والاهتمام بالأرباح دون غيرها.

كما ساهمت المبالغ الضخمة التى خصصتها الولايات المتحدة فى صورة معونات عسكرية كثمن لتوقيع مصر أتفاقية " السلام " مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، فى تحقيق رواج كبير داخل هذه المؤسسة والتى تجاوزت ٥٦.٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٤ .

ويمكننا تحديد بعض مكونات هذا القطاع الاقتصادى التابع للجيش منذ عام ١٩٧٤ حتى ما قبل يونيه عام ٢٠١٤ على النحو التالى:

أولا: الهيئة القومية للانتاج الحربى ، والتى يتبعها عدة شركات وعدد كبير من المصانع ، والمنشأت الانتاجية العسكرية والمدنية على حد سواء ، التى تؤدى دورًا مزدوجًا بين الإنتاج العسكرى ، والإنتاج المدنى مثل السلع الكهربائية والإلكترونية والهندسية وغيرها.

ثانيا :الهيئة العربية للتصنيع ، والتى نشأت فى عام ١٩٧٥ كمشروع مشترك بين أربع دول عربية (مصر – قطر – الكويت – الإمارات)، بهدف التصنيع العسكرى، ثم انسحبت منها الدول العربية الثلاثة بعد توقيع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وكانت قد بدأت بأربعة مصانع، زاد عددها إلى ١٣ مصنعًا، وقد قدرت المصادر المسئولة حجم إنتاجها عام ٢٠١٢ بحوالى ثلاثة مليارات جنيه، منها ٤٠% إنتاج عسكرى ، و ٦٠% إنتاج مدنى، كما أشارت تلك المصادر إلى أن الهيئة قد حققت أرباحًا عام ٢٠١٢ بلغت حوالى ٢٢٠ مليون جنيه.(3)

ثالثا : جهاز الخدمة الوطنية الذى نشأ منذ عام ١٩٧٩، وقد تولى معظم عمليات الإنشاءات والبناء ، ومد الطرق وشبكات الاتصالات الهاتفية، ثم توسعت إلى مشروعات الأمن الغذائى واستصلاح الأراضى ، وشركات الإنتاج الحيوانى و يتبعه حتى عام ٢٠١٤ حوالى ٢١ شركة وعدد كبير من المصانع التابعة لها ومنها :

١–شركة مصر للتصنيع الزراعى ، وتملك ٧ مصانع لإنتاج الصلصة ومنتجات الألبان ، وأعلاف الماشية ، وأسماك ، وبصل مجفف وانتاج البيض ، وكذلك عدد كبير من المزارع والمجازر للحيوانات والدواجن ، وإنتاج الألبان والبيض .

٢–كما امتلك هذا الجهاز حصصًا فى رأسمال عدد كبير من المشروعات والشركات المملوكة للدولة ، وشركاتها العامة.

٣–وكذلك امتلك هذا الجهاز حصصًا فى رأسمال عدد غير معروف بدقة من رأسمال شركات ومشروعات مملوكة لرجال مال وأعمال مصريين وعرب وأجانب، وفى مشروعات مشتركة Joint Venture.

٤–كما امتلك هذا الجهاز حصصًا فى رأسمال عدد كبير من المشروعات والشركات المملوكة للدولة وشركاتها العامة

٥–ثم انتقلت المؤسسة العسكرية للعمل فى قطاع البترول والبتروكيماويات، فأنشأت شركة النصر للشبة، وشركة النصر للكلور والصودا الكاوية، وشركة النصر للكيماويات الوسيطة، التى كانت قائمة منذ عام ١٩٦٢ وتخصصت فى إنتاج المواد الكيماوية ، والمبيدات الحشرية مثل (عبوة البيروسول)، وكذلك أنشأت خط إنتاج لغاز (الميثان) وغاز (الكلور) بدعوى تلبية احتياجات قطاع تنقية المياه، ومحطات المياه، وكذلك شركة لصناعة الأسمنت، ومن غير المعروف بدقة عدد الشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية فى قطاع البترول، سواء فى صورة استثمار مستقل ، أو مشترك . وإن كانت بعض التقديرات تشير إلى وجود حوالى ٢٥ شركة ومصنعا تابعا للمؤسسة العسكرية فى قطاع البترول والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، تحقق أرباحًا سنوية كبيرة جدًّا.

٦–وبحكم ما يُسمى السلطة "السيادية" للجيش، تضع المؤسسة العسكرية يدها على ٧٥% على الأقل من مساحة الأراضى فى مصر البالغة مليون كيلو متر مربع ( ما يعادل تريليون متر مربع ) ، بدءًا من السلوم والحدود الغربية، امتداد إلى طابا وسيناء، ومن الساحل الشمالى للبحر الأبيض المتوسط ، أمتدادا إلى وادى حلفا وحلايب وشلاتين على الحدود الجنوبية للبلاد. وقد *أصبحت* هذه المساحات الهائلة من الأراضى ثروة هائلة بفعل التوسع العمرانى شرقًا وغربًا وجنوبًا وشمالاً، وتوسع المدن القديمة، وإنشاء مدن جديدة، مما يستوجب موافقة المؤسسة العسكرية على التصرف فى هذه الأراضى بالبيع ، أو بحق الانتفاع ( أنظر الوثيقة رقم ٤٩ بشأن القرار الجمهورى بوضع اليد على أراضى بالأسكندرية وضمها للجيش ).

٧–كما اقتضت ملكيتها المباشرة وغير المباشرة لهذه المساحات الشاسعة من الأراضى، وضع يدها على مئات المناجم والمحاجر المترامية الأطراف فى الصحراء المصرية، يديرون الكثير منها دون مراجعة من أية جهة رقابية فى الدولة، وتتصرف فى عوائدها دون محاسبة من أى جهاز رقابى فى البلاد.

٨–ثم انتقلت المؤسسة إلى قطاع الأمن الغذائى فأنشأت عددًا كبيرًا من الشركات العاملة فى هذا المجال من استزراع الأراضى، إلى مصانع لإنتاج المكرونة واللحوم ، ومزارع للماشية ومزارع للدواجن، وشركتين لإنتاج المياه المعدنية (صافى) ، وإنتاج البيض، ومزارع سمكية وغيرها من المشروعات.(4)

٩–كما أنشأت المؤسسة أكثر من ٥٠ مستشفى تابعة للقوات المسلحة للضباط وصف الضباط وعائلاتهم ، وفتحتها للمرضى المدنيين بنظام استرداد التكاليف أى مقابل أجر ، وبالتعاقد مع هيئات ومصالح مدنية حكومية وغير حكومية.

١٠–كما أسست عشرات المنافذ لتوزيع السلع المنتجة بمشروعات القوات المسلحة مثل اللحوم والدواجن وغيرهما.

١١–وكذلك أسست شركة مصر العُليا للتصنيع الزراعى واستصلاح الأراضى عام ١٩٩٧.

١٢–كما أقامت شركة تدير سبعة مصانع للعلف والألبان فى أسيوط، وثلاثة مصانع أخرى فى سوهاج، منها مصنع لتعبئة صلصة الطماطم والمشروبات.

١٣– كما أنشأت سلسلة كبيرة من الفنادق والأندية التابعة لأسلحة القوات المسلحة (المشاة – الحرب الكيماوية – القوات الجوية – المدفعية – المركبات وغيرها)، والتى يزيد عددها عام ٢٠١٨ على ٦٥ ناديًا وفندقًا، التى تحولت إلى النشاط الفندقى وإقامة الحفلات الاجتماعية مثل الزواج وأعياد الميلاد وغيرها، وداخل هذه الأندية مصانع مصغرة لإنتاج الحلويات، وقد بلغ تكلفة إقامة أحد تلك الفنادق (الماسة) عام ٢٠١٧ حوالى مليار جنيه مصرى، هذا بخلاف فنادق (تولب) التابعة للقوات المسلحة، التى توسعت فيها توسعا كبيرا بعد أن تولى الجنرال السيسى الحكم فى يونيه عام ٢٠١٤ ، ودون دراسات جدوى اقتصادية حقيقية .

١٤–بالإضافة إلى وضع اليد وإدارة مشروع استصلاح ٢٤٠ ألف فدان فى شرق العوينات منذ عام ١٩٩٩.

١٥–كما تتولى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، ومنذ عام ٢٠١١، الإشراف على معظم عمليات البناء والتشييد التى تقوم بها الدولة، والعقود التى تقوم بها فيما يسمى المشروعات القومية ، مقابل نسب إشراف تصل فى الكثير من المشروعات إلى ٢٠% من التكلفة الإجمالية للمشروعات، مما زاد من تكلفة تلك المشروعات، وأصبحت عبئًا على الموازنةالعامة للدولة.

١٦–إنشاء الشركة الوطنية للزراعات المحمية التابعة لجهاز الخدمة الوطنية عام ٢٠١٧ .

١٧– كما جرى إنشاء والتوسع فيما يسمى الشركة الوطنية للطرق ، وسيطرت بزحفها غير القانونى على معظم الطرق الجديدة والقديمة ( مثل طريق القاهرة – الإسماعيلية ، وطريق القاهرة – السويس وغيرهما ) ، وفرض أتاوات ورسوم للمرور فى تلك الطرق ، بما شكل خرقا حقيقيا لحقوق المواطنين فى التنقل والسفر .

١٨–وقد استحدثت القوات المسلحة بعد تولى الفريق عبد الفتاح السيسى منصب رئيس الجمهورية فى يونيه عام ٢٠١٤، أسلوبًا جديدًا قائمًا على إنشاء عشرات الشركات المساهمة ، وشركات المحاصة بأسماء قيادات سابقة ومتقاعدة من القوات المسلحة، وإدارة هذه المشروعات لصالح الجيش، دون أن نعرف بالضبط حجم وعدد تلك الشركات، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر : شركات وطنية للخدمات البترولية ، والشركة الوطنية للطرق، التى تتولى تحصيل الرسوم الخاصة بالمرور على بعض الطرق الجديدة ، أو تلك التى قامت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بصيانتها، أو تولى مناقصات إصلاحها مثل طريقى السويس – القاهرة ، والإسماعيلية – القاهرة.

وعامًا بعد عام، تطور هذا القطاع الاقتصادى للجيش وتوسع بصورة هائلة، مقابل التآكل فى شركات القطاع العام ، والتحول نحو الخصخصة ، وبيع معظم تلك الشركات العامة، كما عزز من سطوة هذا الانتشار والتوسع عجز وضعف القطاع الرأسمالى الخاص فى البلاد، الذى نشأ من جديد بعد عام ١٩٧٤، فى تلبية الاحتياجات الأساسية والتنموية للشعب المصرى، فغلب على معظمه الميل الاحتكارى والاستغلال والاهتمام بالأرباح دون غيرها.

١٩–ووفقًا للتصريح العلنى الذى أبداه اللواء حسن الروينى عام ٢٠١٣ الذى كان قائدًا للمنطقة العسكرية المركزية بالعاصمة المصرية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة حتى عام ٢٠١٢ ، قبل تولى الفريق السيسى منصب وزير الدفاع ، وفى حضور عدد من الشخصيات العامة، ومنهم الدكتور حسام عيسى نائب رئيس الوزراء فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى بعد ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣، فإن القوات المسلحة المصرية كانت تمتلك عشية تولى الفريق عبد الفتاح السيسى منصب وزير الدفاع فى أواخر عام ٢٠١٢ ، حوالى ١٠٠ مليار جنيه مصرى، علاوة على ٢٨ مليار دولار فى صناديق وحسابات خاصة تابعة لها لا تعرف عنها الأجهزة الأخرى بالدولة المصرية شيئًا.

كما أن المصريين يتذكرون ما صرح بـه اللواء محمود نصر مدير الشئون المالية بالقوات المسلحة فى أعقاب ثورة يناير عام ٢٠١١ ، عن الأموال المخزنة فى المؤسسة العسكرية بأعتبارها " عرق الجيش " .

٢٠-وتشير مراجعة القرارات الجمهورية التى اصدرها الجنرال السيسى بعد توليه منصب رئيس الجمهورية فى يوليو عام ٢٠١٤ ، إلى شهية مفتوحة وجاهزة للإستحواذ على أراضى الدولة لصالح القوات المسلحة ووزارة الدفاع ، وجهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش وهيئة أراضى القوات المسلحة ، وهو ما سنتناوله فى فصل مستقل .
وتستند التصرفات الراهنة لقيادة الجيش والرئيس عبد الفتاح السيسى إلى مفهوم مغلوط لمصطلح ( أراضى القوات المسلحة ) ، حيث يقتصر هذا المفهوم على معنى واحد ووحيد ، وهو الأراضى التى تستخدم فى الأغراض العسكرية فقط مثل أقامة المعسكرات ، ومراكز التدريب ، ومخازن الإسلحة والمعدات العسكرية ، والمناطق التى تجرى فيها المناورات والتدريب العسكرى ، ودونها تصبح أراضى الدولة بالمعنى القانونى للكلمة ، وحقوق الخزانة العامة عليها مطلقة ، حتى تلك الأراضى التى تضع القوات المسلحة يدها عليها للأغراض العسكرية ، حينما تتحول لأغراض أخرى غير عسكرية ، مثل أقامة مساكن مدنية ، أو نوادى وغيرها تتحول فورا إلى أراضى للدولة ولا يحق لقيادة الجيش الإستفادة منها ماليا ، كما هو الحال فى أراضى العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد ( ٧٠٠ مليون متر مربع ) ، أو مساكن معسكرا مصطفى كامل فى مدينة الإسكندرية ، وغيرهما كثير جدا .

٢١-ونقدر حجم هذا النشاط الاقتصادى للمؤسسة العسكرية المصرية (عام ٢٠١٨) بأكثر من ٨٠٠ مليار جنيه سنويا ( تتمثل فى الشركات والمصانع التى تمتلكها القوات المسلحة ، وجهاز الخدمة الوطنية ، ونسب مساهمة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة فى المشروعات الإنشائية التى تشرف عليها أو تتولى هى بنفسها أقامتها ، علاوة على امتلاكها لأصول وممتلكات بأكثر قليلاً من ١.٥ تريليون جنيه قبل تغريق الجنيه فى نوفمبر من عام ٢٠١٦ ، خاصة بعد أضافة عنصر الأراضى الموضوعة تحت سيطرة القوات المسلحة بحجة مقتضيات الأمن القومى والتى يجرى إستخدامها فى أنشطة تجارية وعقارية ( مثل العاصمة الإدارية الجديدة ) . وهذا النشاط يدر عوائد وأرباحًا سنوية تزيد عن١٨٠ مليار جنيه، لا تدفع عنها ضرائب، توضع كلها فى صناديق وحسابات خاصة خارج الموازنة العامة للدولة، وخارج نطاق المشروعية المالية والرقابة المحاسبية.
وإذا أضفنا إلى ذلك ما تحصل عليه المؤسسة العسكرية من الموازنة العامة للدولة والذى يقارب عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حوالى ٥٠ مليار جنيه، علاوة على ما تحصل عليه من دعم عسكرى أمريكى، والمقدر بحوالى ١٣٠٠ مليون دولار سنويًا (أى ما يعادل ٢٣.٤ مليار جنيه مصرى وفقًا لأسعار الصرف السائدة عام ٢٠١٧)، وبالتالى فإن نصيب هذه المؤسسة من الدخل القومى المصرى يزيد عن١.٢ تريليون جنيه، وهو ما يعادل حوالى ٢٥% إلى٣٠% من الدخل القومى للبلاد عام ٢٠١٧، والآخذ فى التزايد بعد هذا العام .

٢٢- العاصمة الإدارية .. نموذج للنهب الواسع لثروات الدولة

وتكشف قضية العاصمة الإدارية الجديدة ، وما جرى فيها عن ذلك النمط المافيوى فى إدارة الموارد المتاحة للدولة وخصوصًا ما تعلق منها بالأراضى، كما سبق وعرضنا فى الفصل السابق .

ومنذ أن برز على سطح الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر عام ٢٠١٤، ما يُسمى إنشاء عاصمة إدارية جديدة، وظهور الجنرال السيسى، أمام كاميرات التليفزيون بصحبة المستثمر الإماراتى "محمد العبار" ولفيف من الوزراء والمسئولين والشيخ محمد آل مكتوم رئيس وزراء دولة الإمارات وحاكم إمارة دبى، والحديث لم ينقطع يومًا حول هذا المشروع، ومدى أولوياته فى العمل التنموى المصرى، خصوصًا بعد أن أعلن على الملأ أن هذه العاصمة الجديدة سوف تتكلف مبدئيًا ٤٥ مليار دولار (أى ما يعادل ٨١٠ مليارات جنيه مصرى وفقًا لأسعار الصرف بعد قرارات تغريق الجنيه فى نوفمبر ٢٠١٦).

| القرار الجمهورى بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦<br>الجريدة الرسمية ، العدد (٥) مكرر بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٦ |
|---|

وقد تضمن القرار الجمهورى المذكور ثلاثة مواد فقط ، تعد من أخطر المواد الكاشفة عن جوهر وعمق الفساد الذى ترعاه السلطة الجديدة للجنرال عبد الفتاح السيسى ، حيث نصت المادة الأولى من القانون على ( إعتبار الأراضى الواقعة جنوب طريق القاهرة السويس ، البالغ مساحتها ١٦٦٦٤٥ فدانا شرق الطريق الدائرى الإقليمى (١٧٥٧١ فدانا ) غرب الطريق الدائرى الإقليمى ، والمبينة الحدود والإحداثيات بالخريطة المرفقة المخصصة لصالح جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة ، واللازمة لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى ، من مناطق أقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لأحكام القانونيين رقمى (٥٩) لسنة ١٩٧٩ و (٧) لسنة ١٩٩١ ) .كما نصت المادة الثانية من القانون على أن ( تؤسس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، وجهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة شركة مساهمة مصرية تتولى تخطيط وإنشاء وتنمية العاصمة الإدارية الجديدة ، وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى ، وتكون قيمة الأرض المشار إليها فى المادة السابقة من حصة جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة فى رأسمالها ، بعد تقدير قيمتها بالاتفاق مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية) .

ونصت المادة الثالثة على نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية والعمل بمقتضاه .

وعلينا هنا أن نلاحظ الحقائق التالية :

أولا : أن مساحة الأرض المخصصة للعاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى قد بلغت ١٦٦٦٤٥ فدانا ، أى ما يعادل ٧٠٠ مليون متر مربع .

ثانيا : فإذا قدرنا أن المساحة المخصصة للمبانى والمنشأت والفيلات والقصور والوحدات السكنية والعقارية تعادل ١٠% من هذه المساحة فقط ، والباقى عبارة عن طرق وحدائق ومنافع عامة ، يكون لدينا حوالى ٧٠٠ مليون متر مربع .

ثالثا : وإذا قدرنا أن سعر بيع متر الأراضى فى العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى هو ألف جنيه فقط لا غير ، يكون الحصيلة حوالى ٧٠٠ مليار جنيه .

رابعا : فإذا كان القرار الجمهورى المذكور قد نص على أن تكون هذه المساحات هى بمثابة حصة جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة فى الشركة المساهمة ، فأن النتيجة هى أن أراضى الدولة بقيمة ٧٠٠ مليار جنيه على الأقل قد دخلت فى رأسمال شركة ، سوف تقوم هذه الشركة بتقسيم الأراضى وبيعها ، والتخطيط والبناء فى العاصمة الأدارية وتجمع الشيخ محمد بن زايد ، وتحقيق إيرادات وأرباح ، ستكون من نصيب جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة وجهاز الخدمة الوطنية ، دون أن تدخل منه جنيها واحدا فى الخزانة العامة للدولة المصرية ، وأنما فى حسابات وصناديق هذه الجهات التابعة للقوات المسلحة ، وهذا فساد مروع وغير مسبوق .

خامسا : أما إذا قدرنا أن المساحة المخصصة للمبانى والمنشأت والفيلات والقصور والوحدات السكنية والعقارية تعادل ٢٠% فقط ، أى ١٤٠٠ مليون متر مربع ، وأن سعر بيع متر الأراضى فى العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى هو ألف جنيه فقط لا غير ، تذهب لصالح الخزانة العامة للدولة بأعتبارها أراضى دولة وأنتفت عنها صفة الاستخدام العسكرى والأمن القومى يكون لدينا حوالى ١٤٠٠ مليار جنيه قد دخلت فى رأس مال هذه الشركة السفاح .

والحقيقة أن الإعلانات المتكررة التى تنشرها هذه الشركة الجديدة عن أسعار المتر المربع فى العاصمة الإدارية تتراوح بين أربعة آلاف إلى أحدى عشرة ألف جنيه كمبانى ، سواء فى صورة شقق ووحدات سكنية ، أو فى هيئة قصور وفيلات فاخرة .

ووفقًا للتصريح العلنى الذى أبداه اللواء حسن الروينى عام ٢٠١٣ والذى كان قائدًا للمنطقة العسكرية المركزية بالعاصمة المصرية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، قبل تولى الفريق السيسى منصب وزير الدفاع عام ٢٠١٢ ، وفى حضور عدد كبير من الشخصيات العامة، ومنهم الدكتور حسام عيسى نائب رئيس الوزراء فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى بعد ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣، فإن القوات المسلحة المصرية كانت تمتلك عشية تولى الفريق عبد الفتاح السيسى منصب وزير الدفاع فى أواخر عام ٢٠١٢ ، حوالى ١٠٠ مليار جنيه مصرى، علاوة على ٢٨ مليار دولار فى صناديق وحسابات خاصة تابعة لها لا تعرف عنها الأجهزة الأخرى بالدولة المصرية شيئًا.

ويومًا بعد يوم، أخذت الأصوات ترتفع، ودائرة الرفض تتسع بين المواطنين والخبراء الاقتصاديين، حول جدوى وأولوية هذا المشروع ، خصوصًا بعد أن انسحبت منه الشركات العالمية واحدة بعد الأخرى، بدأت بالشركة الإماراتية ومن بعدها الشركة الصينية CSCEC" ، فبدا بوضوح أن المخطط المسبق بأن تتولى هذه الشركات العقارية الكبرى تمويل هذا

المشروع، ومن خلال مبيعاتها تتحصل على تكاليفها ومصروفاتها وأرباحها لم يتحقق، وأن المشروع فى النهاية قد وقع على عاتق شركات مقاولات مصرية، سوف تحصل على مستحقاتها أولاً بأول من الخزينة العامة بأية صورة من الصور، وهنا وقع المحظور، فاضطر كبار المسئولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية إلى التصريح عدة مرات فى الأسابيع الأخيرة من شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٧، بأن هذه العاصمة الإدارية الجديدة لا تمول من الموازنة العامة للدولة، وإنما من مصادر أخرى، فى محاولة لطمأنة الرأى العام المصرى، الذى ارتفعت أصواته مطالبة باستثمار هذه الأموال فى بناء المصانع وتشغيل المصانع المتوقفة وهكذا.

وقد فاجأ الجنرال السيسى الرأى العام بأن أصدر القرار رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٦ بتخصيص الأراضى الواقعة جنوب طريق القاهرة السويس اللازمة لإنشاء العاصمة الإدارية للقوات المسلحة التى تبلغ مساحتها ١٦ ألف فدان و٦٤٥ فدانًا (أى ما يعادل ٧٠٠ مليون متر مربع ، ونص القرار على إنشاء شركة مساهمة مصرية تتولى تنمية وإنشاء وتخطيط العاصمة الإدارية الجديدة، وتكون قيمة الأراضى من حصة القوات المسلحة فى رأسمالها، فإذا أفترضنا أننسبة البناء على هذه المساحة ستكون بنسبة ١٠% فقط ، أى ٧٠ مليون متر مربع ، تقوم هذه الشركة الجديدة التابعة للقوات المسلحة بعمليات تقسيم وبيع الأراضى ( بمتوسط أربعة آلاف جنيه للمتر المربع ) ، أو تتولى هى البناء للعقارات الفاخرة ( بمتوسط سعر للمتر مبانى ١١ ألف جنيه ) ، أو بناء فيلات وقصور فاخرة ( بمتوسط ٢٨.٠ ألف جنية للمتر المربع ) ، فأى ثروات وأرباح هائلة سوف تتحقق لهذه الشركة التى نشأت من الهواء ، وأين ستذهب هذه الأرباح ، خاصة إذا علمنا أن المشروعات التى تقوم بها الشركات التابعة للجيش لا تسدد عنها ضرائب ، وتعفى وارداتها من الرسوم الجمركية غالبا (٥) ؟

ومن جانب أخر ، إذا أفترضنا – وهذا هو الصحيح فى النظم الديموقراطية والدول التى يحترم يها القانون وحقوق الشعوب – أن حق الخزانة العامة من هذه الأراضى تتمثل فى ألف جنيه للمتر المربع ، فنحن هنا نتحدث عن نهب الخزانة العامة بأكثر من ٧٠٠.٠ مليار جنيه من مبيعات الأراضى وحدها ، أما إذا كانت حصة الخزانة العامة ألفى جنيه للمتر المربع ، فنحن نتحدث والحال كذلك عن ١٤٠٠.٠ مليار جنيه ضاعت على الخزانة العامة للدولة ، كان من الممكن أن تستخدم فى تطوير التعليم أو المنظومة الصحية للفقراء ومحدودى الدخل .

وبالمقابل فأن قيمة هذه الأراضى ومن خلال هذه الشركة اللقيطة قد أنتقلت إلى صناديق وحسابات القوات المسلحة الخاصة دون أن تتكلف جنيهًا واحدًا، وزاد عليها فى هذا القرار أن عائد بيع أو استثمارات العاصمة الإدارية الجديدة يعود إلى خزانة القوات المسلحة وليس إلى خزانة العامة للدولةعبر هذه الشركة المساهمة. وقد ظهر المهندس علاء عبد العزيز نائب وزير الإسكان فى لقاء تليفزيونى مع الإعلامى محمد على خير فى

برنامجه المصرى أفندى على شاشة فضائية "القاهرة والناس" يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/١٠/٢٢ ، ليقول بوضوح إن تمويل العاصمة الإدارية الجديدة ليست من الموازنة العامة للدولة، وإنما من أموال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وهنا أصبح النقاش أكثر انضباطًا، ويكشف ما سبق أن أكدنا عليه أكثر من مرة .. فما الحقيقة إذن؟ وهل تعد أموال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من الأموال العامة ومن المصادر الحكومية أم لا؟

وينطلق جزء كبير من مشروعات الجنرال السيسى من مدرك سياسى كامن يحمل مفهومين بهما الكثير من الالتباس، أولهما أقرب إلى مفهوم الفراعنة المصريين؛ حيث كثير من منجزات الفراعنة وتخليدهم يرتبط بالمشروعات البنائية والتشييد، سواء أكانت معابد أم مقابر أم أهرامات، ولذا شاهدنا تكرارًا لمقولات من قبيل، إن العاصمة الإدارية الجديدة، ستضم أكبر مسجد فى مصر، وأضخم كنيسة فيها، وأطول برج وهكذا كثير من كلمات التضخيم والتبجيل.

ومن ناحية أخرى فإن الرجل يحمل مفهومًا مغلوطًا – كسلفه تمامًا – لمعنى "المشروع القومى" والنهضوى للرئيس، فى محاولة غير موفقة لما أُطلق عليه فى التاريخ المصرى الحديث، مشروع محمد على أو المشروع القومى لجمال عبد الناصر، وهكذا رأينا الرئيس الأسبق (حسنى مبارك)، يكرر طلبه إلى الأمريكيين فى بداية حكمه عام ١٩٨١، وفى زياراته الأولى للعاصمة الأمريكية، بأهمية مساعدته ببناء مشروع قومى، مثلما بنى الروس السد العالى لجمال عبد الناصر، وحينما لم يجد ما يفيد لدى الأمريكيين فى هذا المجال، أخذ يردد فى خطاباته العامة، وبصورة مثيرة للسخرية :" أليس مشروع مترو الأنفاق بالقاهرة الكبرى مشروعًا قوميًا"..!.

ولم يدرك الرجل – ربما بفعل تواضع ثقافته السياسية وانعدام تجربته الوطنية – أن المشروع القومى الحقيقى لجمال عبد الناصر لم يكن هو بناء السد العالى برغم أهميته، بقدر ما كان تعبير السد العالى عن مرحلة عريضة فى تاريخ النهضة التعليمية المجانية ، والصحية والصناعية والزراعية ، وكهربة الريف فى مصر، والتحيز للفقراء، وإعادة توزيع الثروات والدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وهو ما عبر عنه شعار "تذويب الفوارق بين الطبقات". وكان التأميم والحراسات والنظام الضريبى فى الكثير من الحالات هو المدخل والوسائل لتحقيق هذه الغايات.

وبالمقابل فإذا جاز لنا أن نصف سياسات الرئيس أنور السادات (١٩٧١-١٩٨١) بالمشروع القومى، بحكم عمق تأثيراته فى حاضر ومستقبل مصر والمنطقة العربية كلها، وربما العالم، فهى استعادة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مصر والمنطقة العربية ، والتحالف معها لمطاردة النفوذ الروسى، وإقامة الصلح والاستسلام لإسرائيل، والخروج من العباءة العربية، والتحيز لاستعادة طبقة رجال المال والأعمال بالتعاون مع الغرب والدول العربية النفطية، وهدم ما أسماه اشتراكية الفقر على حد تعبيره، ومعاداة مفهوم العدالة الاجتماعية باعتباره من ميراث الحقد الطبقى للفترة الناصرية والأفكار الاشتراكية الهدامة.

وقد سار على نهج خلفه الرئيس الأسبق حسنى مبارك طوال فترة حكمه (١٩٨١-٢٠١١)، وأضاف إليه عمليات نهب وتهريب للأموال وتشكيل كتلة عصابية أقرب إلى سلوك المافيا فى نهب وتهريب الأموال.

أما الجنرال السيسى فإن ما يمكن أن نطلق عليه مشروعه القومى، هو أقرب إلى مفهوم مقاول "هدم وردم"، أو بمعنى آخر التوسع فى الإنشاءات، التى تتكلف مئات المليارات من الجنيهات مثل مد خمسة آلاف كيلومتر من الطرق (علما بأن مصر قد مدت طرقًا منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠١١ بأكثر من ٢٥ ألف كيلو طرق)، وحفر تفريعة جديدة للممر الملاحى لقناة السويس (بطول ٣٧ كيلو متر بتكلفة ٣٥ مليار جنيه فى عام واحد)، بخلاف ستة أنفاق تحت الممر الملاحى لقناة السويس (بتكلفة ٢٥ مليار جنيه)، والشروع فيما أسماه العاصمة الإدارية الجديدة بتكلفة ٤٥ مليار دولار (أى حوالى ٨١٠ مليار جنيه) خلال عدة سنوات، وبعض المشروعات الأخرى مثل مدن العلمين الجديدة، وعدة آلاف من الوحدات سكنية بأسعار اقتصادية بنظام التمليك غالبًا، وهيمنة القوات المسلحة على الاقتصاد المصرى.

حتى أن المشروع أو الفكرة الصحيحة للتوسع فى الرقعة الزراعية (ما أُطلق عليه المليون ونصف المليون فدان)، حوله إلى مشروع استثمارى تديره شركة خاصة بمفهوم وآليات السوق والبيع والشراء، وليس بمفهوم التنمية وإعادة التوزيع الديموجرافى للسكان وامتصاص البطالة بين الفقراء والشباب.

ومن ثم وطوال الستة سنوات الأولى من حكم الجنرال السيسى ( ٢٠١٤-٢٠٢٠) ، أهمل الرجل الملفات الإستراتيجية فى إدارة الحياة المصرية، وأهمها ملفى التعليم والصحة، تلك المنظومتان اللتان انهارتا تمامًا وأصابهما الفساد طوال الأربعين عامًا الماضية، ولم يتردد فى التصريح علنًا – ودون خجل – بأن التعليم يحتاج إلى جهد كبير وثلاثة عشر عامًا ومئات المليارت من الجنيهات، وكذلك الصحة، وكأن مسئوليته كرئيس للجمهورية أقسم على رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة، لا تلزمه بإجراء واقتحام تلك الملفات الخطيرة منذ اللحظة الأولى لتوليه مسئوليته الرئاسية.

وكذلك فقد أهمل مراجعة ملف الخصخصة وما جرى فيها من عمليات نهب، وأهمل تنشيط شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وبدلاً من ذلك بدأ فى طرح شركات ناجحة فى قطاع البترول (إنبى – بتروجيت) ، وكذلك بنوك عامة جديدة (بنك القاهرة)، للبورصة والخصخصة، لنبدأ دورة جديدة من السياسات الخطيرة والضارة على مستقبل هذا البلد.

كما ذهب إلى ما لم يجرؤ أن ذهب إليه الرؤساء السابقون، سواء بالتوقيع على اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٦ بقيمة ١٢ مليار دولار على شرائح ربع سنوية، ومن قبله قرض البنك الدولى عام ٢٠١٥ بقيمة ٣.٠ مليارات دولار، ووضع بالتالى الاقتصاد المصرى تحت الوصاية الدولية لمدة ثلاث سنوات كاملة، والتنفيذ الأكثر من حرفى لأوامر الصندوق والبنك الدولى وموظفيهما، مثل تعويم (تغريق) الجنيه المصرى، وزيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء، وتخفيض عدد موظفى الجهاز الحكومى، مما أشعل نار التضخم وارتفاع الأسعار غير المسبوقة فى بيوت عشرات الملايين من المصريين الفقراء ومتوسطى الدخول.

وبالمقابل ، ذهب فى مسار خطير للاقتراض من الداخل ومن الخارج بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البلاد، فقفز الدين الخارجى من ٤٦.٠ مليار دولار فى بدايه حكمه (يوليو ٢٠١٤)، إلى ١١٢.٠ مليار دولار فى ديسمبر عام ٢٠١٩ ،

أما الدين الداخلى فقد زاد بدوره من ١.٨ تريليون جنيه إلى ٤.٤ تريليون جنيه فى ديسمبر من عام ٢٠١٩ ، ومن المتوقع أن يتجاوز ٥.٠ تريليون جنيه فى نهاية عام ٢٠٢٠ .

والحقيقة أن الجنرال السيسى لم يعر اهتمامًا جادًا بالأساس الفلسفى، الذى يقوم عليه النشاط الاقتصادى فى مصر، وأوصلها إلى ما وصلت إليه من مأزق، ونقصد به "اقتصاد السوق" الفوضوى الذى ساد فى مصر منذ عام ١٩٧٤، تحت شعار تشجيع الاستثمار والمستثمرين، وجذب الاستثمار والمستثمرين، ومن هنا ظلت الدائرة الشريرة مستمرة دون أمل أو ضوء فى نهاية النفق. كما لم يحظَ مفهوم التخطيط التنموى، وإعادة توزيع الأدوار بين قطاعات النشاط الاقتصادى (القطاع العام – القطاع الخاص – القطاع التعاونى)، بأى قدر من الاهتمام.

وينطلق جزء كبير من مشروعات الجنرال السيسى من مدرك سياسى كامن يحمل مفهومين بهما الكثير من الالتباس، أولهما أقرب إلى مفهوم الفراعنة المصريين؛ حيث كثير من منجزات الفراعنة وتخليدهم يرتبط بالمشروعات البنائية والتشييد، سواء أكانت معابد أم مقابر أم أهرامات، ولذا شاهدنا تكرارًا لمقولات من قبيل، إن العاصمة الإدارية الجديدة، ستضم أكبر مسجد فى مصر، وأضخم كنيسة فيها، وأطول برج ، وهكذا كثير من كلمات التضخيم والتبجيل.

حتى أن المشروع أو الفكرة الصحيحة للتوسع فى الرقعة الزراعية (ما أُطلق عليه المليون ونصف المليون فدان)، حوله إلى مشروع استثمارى تديره شركة خاصة بمفهوم وآليات السوق والبيع والشراء، وليس بمفهوم التنمية وإعادة التوزيع الديموجرافى للسكان وامتصاص البطالة بين الفقراء والشباب.

ومن ثم وطوال السنوات السبع من حكم الجنرال السيسى ( ٢٠١٤–٢٠٢١ ) ، أهمل الرجل الملفات الإستراتيجية فى إدارة الحياة المصرية، وأهمها ملفا التعليم والصحة، تلك المنظومتان اللتان انهارتا تمامًا وأصابها الفساد طوال الأربعين عامًا الماضية، ولم يتردد فى التصريح علنًا – ودون خجل – بأن التعليم يحتاج إلى جهد كبير وثلاثة عشر عامًا ومئات المليارت من الجنيهات، وكذلك الصحة، وكأن مسئوليته كرئيس للجمهورية أقسم على رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة، لا تلزمه بإجراء واقتحام تلك الملفات الخطيرة منذ اللحظة الأولى لتوليه مسئوليته الرئاسية.

وكذلك فقد أهمل مراجعة ملف الخصخصة وما جرى فيها من عمليات نهب، وأهمل تنشيط شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وبدلاً من ذلك بدأ فى طرح شركات ناجحة فى قطاع البترول (إنبى – بتروجيت) للبورصة والخصخصة، وكذلك بنوك عامة جديدة (بنك القاهرة)، لنبدأ دورة جديدة من السياسات الخطيرة والضارة على مستقبل هذا البلد.

**جدول رقم (١١ )**

**بعض الشركات التابعة لجهاز الخدمة الوطنية التى أمكن حصرها حتى عام ٢٠١٧**

| م | أسم الشركة | القطاع |
|---|---|---|
| ١ | الشركة الوطنية لزراعة وإستصلاح الأراضى | أراضى – إستصلاح زراعى |
| ٢ | الشركة الوطنية للصناعات الغذائية | غذائية |
| ٣ | مصنع مكرونة كوين | غذائية |
| ٤ | الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية | غذائية |
| ٥ | الشركة الوطنية لانتاج وتعبئة المياة الطبيعية | مشروبات |
| ٦ | شركة مصر العُليا للتصنيع الزراعى واستصلاح الأراضى | زراعية ١٩٩٧ |
| ٧ | الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات | مقاولات |
| ٨ | الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية الطرق | طرق وكبارى |
| ٩ | شركة العريش للأسمنت | أسمنت |
| ١٠ | الشركة الوطنية للبترول | بترول |
| ١١ | شركة النصر للكيماويات الوسيطة | صناعات كيماوية |
| ١٢ | شركة النصر للخدمات والصيانة | |
| ١٣ | مصنع إنتاج مشمعات البلاستيك | |
| ١٤ | يشارك فى شركة ثروة للبترول | |
| ١٥ | انتاج البيبن المتكامل | |
| ١٦ | الشركة العربية العالمية للبصريات | |
| ١٧ | الشركة الوطنية للزراعات المحمية التابعة لجهاز الخدمة | عام ٢٠١٧ |
| ١٨ | | |
| ١٩ | | |
| ٢٠ | | |

**اللواء فؤاد عبد الحليم مسئول التسليح ، واللواء العصار ، واللواء محمود أمين نصر المسئول المالى أو اللواء**

**هوامش الفصل الثانى**

(1) Middle East Research And Information Project " , EGYPT s Generals And Transnational Capital " , published in MER262

(2) لمزيد من التفاصيل أعد المؤلف كتابا بعنوان " الاقتصاد المصرى بين حكم الأخوان .. وحكم الجنرالات " ، ولم يحظى بفرصة للنشر فى مصر حتى تاريخ كتابة هذه السطور .

(3) تصريحات الفريق عبد العزيز سيف الدين، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، جريدة المصرى اليوم بتاريخ الأحد ٢٠١٣/١٠/١٣.

(4) جريدة الفجر بتاريخ ٢٠١٢/١/٩.

(5) لمزيد من التفاصيل حول الانشطة الاقتصادية للقوات المسلحة أنظر :

https://m.masralarabia.net/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B1/1466184-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9

# الفصل الثالث

# الجنرال السيسى ونهب الإراضى .. و نموذج العاصمة الإدارية

تمتلك الجيوش عادة مساحات واسعة من أراضى الدولة – أى دولة – لأغراض الدفاع عن الأمن القومى وحماية الحدود الجيو– سياسية لها ، وتتفاوت هذه المساحات من دولة إلى أخرى ، وفقا لعدة أعتبارات منها حجم وطبيعة التهديدات وإتجاهاتها ، وكذا مصادر الخطر المختلفة ، ، بالإضافة بالطبع إلى عوامل أخرى مثل حجم هذا الجيش من حيث عدده وتشكيلاته ، وطبيعة تسليحه ومعداته ، وكذلك حجم مساحة الدولة نفسها .

وتحتاج الجيوش الكبيرة إلى مساحات أكبر ، لأغراض مثل تنوع وتعدد مخازن الأسلحة ، ومراكز التدريب ، ومقرات القيادة والسيطرة ، ومناطق تعسكر القوات ، ومناطق المناورات والرماية ، وغيرها من الأغراض .

وتبلغ مساحة مصر السياسية والجغرافية حوالى مليون كيلو متر مربع ، أى ما يعادل تريليون متر مربع ، وهى بلا شك مساحة هائلة ، متنوعة التضاريس ، وإن كان يغلب عليها الأراضى الصحراوية المنبسطة والمكشوفة . ومن الناحية النظرية والعملية – وليس الدستورية والقانونية – يمتلك الجيش المصرى واقعيا حوالى ٧٥% إلى ٨٠% من أراضى مصر المترامية الأطراف ، تحت ذريعة " الأمن القومى " و" أحتياجات الدفاع عن البلاد " .

ومنذ أن تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى منصب رئيس الجمهورية فى يونيه عام ٢٠١٤ ، بعد العام الانتقالى الذى تولى فيه المنصب المستشار عدلى منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا ، بعد أنتفاضة الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣ ، وخلع الرئيس الأخوانى ( محمد مرسى ) ، قام الجنرال السيسى بإصدار مجموعة كبيرة جدا من التشريعات والقوانين ، بعد أن جمع فى يديه سلطتى التنفيذ والتشريع ، فى غياب مجلس النواب ، الذى نص عليه الدستور الجديد لمصر الصادر عام ٢٠١٤ .

وكان من أبرز قرارات وإجراءات الرئيس الجديد ، ثلاثة أشياء :

الأول : إصدار قرارات بإنشاء عدد من الحسابات والصناديق الخاصة ، بالمخالفة للمطالب الشعبية التى رافقت ثورة الشعب المصرى فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، التى طالبت بتصفية هذه الظاهرة المالية الشاذة ، والتى شكلت أحد ركائز دولة الفساد الممنهج والمقنن طوال الأربعة عقود السابقة ، وكان من أبرز هذه الصناديق والحسابات الخاصة صندوق " تحيا مصر " ، الذى تجمع فيه عشرات المليارات من الجنيهات فى صورة تبرعات من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الإعتباريين ، وبعض الرسوم والجبايات التى تجمع من المصريين فى صور شتى ، وذلك خارج نطاق المالية العامة ، وخارج نطاق الرقابة المالية والشعبية ، سواء من حيث حجم الأموال التى جرى جمعها ، أو أوجه التصرف فيها ، بما يمثل إستمرارا للسياسات الضارة والفاسدة التى ظلت السمة المميزة للعقود الأربعة السابقة على ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، حيث تركزت عشرات المليارات من الجنيهات ومن العملات الأجنبية الأخرى ، لدى عدد كبير من الصناديق التابعة لبعض وزارات القوى فى النظام السياسى والإدارى المصرى ( الدفاع – الداخلية – الخارجية –رئاسة الجمهورية – هيئة المجتمعات العمرانية – وزارة الإسكان – هيئة التنمية الزراعية .. إلخ ) .

الثانى : إصدار قرارات ومراسيم بقوانين تجاوز عددها أربعمائة قرار بقانون ، خلال الفترة الممتدة من يونيه ٢٠١٤ حتى مارس ٢٠١٦ ، التى جمع فيها بين سلطتى التنفيذ والتشريع وقبل أنتخاب وإنعقاد أولى إجتماعات المجلس النيابى الجديد فى مارس عام ٢٠١٦ .

وقد شملت هذه القوانين كافة جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية ، مثل قوانين الاستثمار ، وقوانين الخدمة المدنية ، وقوانين المناقصات والمزايدات الذى جرت عليه ثمانى تعديلات منذ أصداره عام ١٩٨٩ بهدف تسهيل عمليات الإسناد بالأمر المباشر ( منها القوانين ( أرقام (٥) لسنة ٢٠٠٥ ، و (١٤٨) لسنة ٢٠٠٦ ، و( ١٩١) لسنة ٢٠٠٨ و (١٤) لسنة ٢٠٠٩) ، ثم القرار الجمهورى بالقانون رقم ( ٨٢) لسنة ٢٠١٣ ، والقرار الجمهورى بالقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٤ ) (1) ، وقانون التصالح مع رموز وقيادات نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك ، وغيرها من القوانين . كما كان من بينها القرار الجمهورى بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ ، والصادر فى ٨ فبراير ، أى قبل إنعقاد أولى جلسات مجلس النواب الجديد بأقل من شهر واحد ..!!!

الثالث : التركيز والتوسع فى الإستيلاء على أراضى الدولة ، وتحويل جزء كبير من الأراضى المخصصة لأغراض الدفاع ، إلى مشروعات استثمارية وعقارية ، دون أن تستفيد منها الخزانة العامة للدولة ، وضمها إلى شركات تشرف عليها وتديرها جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة ، أو شركات خاصة تابعة للجيش .وكان من اللافت للنظر ، كثرة القرارات الجمهورية ، والقرارات التنفيذية المتعلقة بإستخدامات هذه الأراضى ، وخصوصا تلك التى كانت فى حوذة القوات المسلحة لأغراض الدفاع ، ثم أخلتها الوحدات العسكرية ، فأنتفى عنها الغرض العسكرى والأمنى ، وتحولت فجاءة إلى مجالات للاستثمار والربح لصالح المؤسسة العسكرية وجنرالاتها ، بدلا من أن تكون مصدرا للثروة والقيمة المضافة للمجتمع وللخزانة العامة للدولة ، تغطى جانبا كبيرا من أحتياجات الشعب فى التعليم والصحة وغيرها من الحاجات الأساسية .

وقد أصبح من الصعب حصر عدد هذه القرارات التى أصدرها الجنرال السيسى منذ أن تولى الحكم بسبب كثرتها ، طوال السنوات الستة الماضية من حكمه ( يونيه ٢٠١٤– يونيه ٢٠٢٠ ) ، ولكننا نعرض بعضا منها على سبيل الاستئأنس بها ، والتعرف على إتجاهاتها من النفع العام إلى النفع الخاص :

١–فى عام ٢٠١٤ صدر قانون معنى بتنظيم الأراضى التى يرفع الجيش يده عنها ، فأستحدث بندا يسمح للمؤسسات الفرعية التابعة للجيش بتكوين شركات منفردة ، أو بالشراكة مع القطاعين العام والخاص ، وتحويل هذه الأراضى لمشروعات مملوكة للجيش .

٢–بتاريخ ٨ فبراير عام ٢٠١٦ أصدر الجنرال السيسى قرارا جمهوريا رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ بتخصيص مساحة ١٦٦٦٤٥ فدانا ( ما يعادل ٧٠٠ مليون متر مربع ) لصالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وهيئة أراضى القوات المسلحة ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لبناء العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد السكنى .

٣–أصدر الجنرال السيسى قرارا جمهوريا بتخصيص الأراضى الصحراوية بعمق ٢ كيلو متر على جانبى ٢١ طريقا جديدا يتم إنشائها أو إصلاحها لصالح وزارة الدفاع .

٤– بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥ أصدر الجنرال السيسى القرار الجمهورى رقم (٢٧٢) بالموافقة على تخصيص قطعة أرض من أراضى الدولة مساحتها ( ١٢٨٤٦٣٨ متر مربع ) بالعين السخنة لصالح الجيش بمحافظة السويس .

٥–بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥ أصدر الجنرال السيسى قرارا بالموافقة على إعادة تخصيص مساحة ٣.١٧ كيلو متر مربع نقلا من أراضى مملوكة للقوات المسلحة وأراضى وزارة الإسكان والمرافق لصالح وزارة الدفاع .

٦–بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥ صدر القرار الجمهورى رقم (٢٣٤) بإعادة تخصيص مساحة (٢٤٤فدانا ) من أراضى الدولة بأول طريق القاهرة – الفيوم الصحراوى لإستخدامها كمعسكرات للأمن المركزى التابع لوزارة الداخلية .

٧–فى أغسطس ٢٠١٦ صدر قرار جمهورى بتخصيص مساحة ١٠٧.٥٥ فدانا ( ما يعادل ٤٥١٧١٠ متر مربع )غرب بورسعيد لصالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة .

٧– وفى عام ٢٠١٦ منح ملك البحرين حمد آل خليفة قطعة أرض بمنطقة شرم الشيخ ومعاملته معاملة المصريين فى التملك .

٨– بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ أصدر الجنرال السيسى القرار الجمهورى رقم (٣١٣) ، بتخصيص مساحة ٦١٧٤.١٧ فدانا ( أى ما يعادل ٢٥.٩ مليون متر مربع ) لصالح القوات المسلحة .

٩–بتاريخ / / ٢٠١٧ صدر قرار جمهورى بتخصيص ١٤ ألف و٥٩٦ فدانا غرب وصلة الضبعة ( ما يعادل ٦١.٣ مليون متر مربع ) لصالح القوات المسلحة.

١٠–بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢ صدر القرار الجمهورى رقم (٨٥) لسنة ٢٠١٧ بالموافقة على تخصيص ١٣٥١ فدانا ( ما يعادل ٥.٧ مليون متر مربع ) شرق النيل لصالح القوات المسلحة لمشروعات الاستصلاح السمكى .

١١–ثم صدر القرار الجمهورى رقم (٨٦) لسنة ٢٠١٧ بتخصيص (١١٤١٢٥٤ ) فدانا من أراضى شرق العوينات لصالح القوات المسلحة .

١٢–بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٧ صدر القرار الجمهورى بإعادة تخصيص ٣٦٠ فدانا بمحافظة مرسى مطروح لصالح القوات المسلحة .

١٣–فى أغسطس عام ٢٠١٧ أصدر القرار الجمهورى بتخصيص ثلاث قطع أرض لأمير الكويت بمساحة ١٦٤ فدانا ومعاملته معاملة المصريين فى التملك .

١٤–وأصدر قرارا بتخصيص قطعتى أرض لمواطن سعودى يسمى ( محمود محمد بن ناصر الصالح ) بمحافظة الجيزة ومعاملته معاملة المصريين فى التملك .

١٥- وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٣ أصدر القرار الجمهورى رقم (٥٤٨) حيث نص القرار الجمهورى فى مادته الأولى على ( إزالة صفة النفع العام على مساحة ١١٦.٩ فدان ( تعادل ٤٩١٢٥٤ متر مربع الكائنة ناحية محافظة الأسكندرية ) ، وفى المادة الثانية نص على ( تخصص قطعة الأرض المبينة فى المادة الأولى لصالح القوات المسلحة ) ، وفى المادة الثالثة نص على أن ( يودع هذا القرار فى مكتب الشهر العقارى المختص بغير رسوم ويترتب على هذا الإيداع آثار الشهر القانونية ) . ( أنظر الوثيقة رقم ... ) ، بما يكشف عن مقدار الجشع والنهم الذى يتحلى به القائمون على إدارة موارد الدولة – وخصوصا الأراضى والعقارات – وهكذا وبجرة قلم وضع الجيش ورئيس الجمهورية الحالى يده بهذا القرار على حوالى نصف مليون متر مربع ، من أجل إستخدامها فى أغراض خاصة واستثمارية لقيادات هذه المؤسسة ودون أن تستفيد الخزانة العامة للدولة جنيها واحدا ..!!؟

وبرغم الهيمنة المطلقة لمؤسسة الجيش على معظم مناحى الحياة الاقتصادية فى البلاد بعد عام ٢٠١٤ ، فأن الأداء السيىء للقطاعات التى هيمنت عليها قيادات تلك المؤسسة قد دفع البعض إلى الصراخ علنا ، وعلى مرأى من العالم ، طالبين بتعديل هذا الوضع الشاذ_(2)

في كلمته أثناء افتتاح مصنع أسمنت بني سويف بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥ تطرق الرئيس عبد الفتاح السيسي للآليات القانونية المُنظمة لإجراءات تعاقد الدولة لتنفيذ المشروعاتالجديدة ، وتحدث عما أسماه الطريقة التقليدية لإدارة القطاع، وهاجمها كثيرا، ودعا إلى التخلي عن هذه الطريقة (أي التخلى عن التمسك بقانون المناقصات والمزايدات كأسلوب عمل في تعاقدات الدولة وأجهزتها المختلفة عند طرح مشروعات استثمارية)(3) .وأرجع ضعف قطاع الاستثمار إلى البنية القانونية، التي تلزم الجميع باتباع إجراءات قانونية محددة لدرء شبهات الفساد، ولاختيار أفضل عرض من الناحية الفنية والتكلفة المالية أيضا.

كما تباهى الجنرال السيسي بقدرته على التفاوض وعبقريته في تقليل وقت تنفيذ المشروع المذكور(4) ، وألقى بكل اللوم على الإطار القانوني المنظم للإجراءات معتبرًا أن هذا النظام نظام تقليدي ، وأننا يجب أن نعتمد على المهارات الشخصية والفردية في التفاوض داعيًا ضمنًا إلى مخالفة القانون، وغاب عن الرئيس أن القوانين التي يشير إليها وُضعت بالأساس لمواجهة الفساد وتحجيم دوره، وأن الأسباب الحقيقية وراء "البيروقراطية" السائدة هي نقص الكفاءة في كتابة مناقصات بشروط محكمة تلبي طموحات الدولة، بالإضافة إلى قلة خبرة وتدريب الكوادر الوظيفية المسؤولة عن تنفيذ القانون.

وهكذا جرت إدارة موارد الدولة وثرواتها فى ضوء رؤية جديدة تماما تقوم على فكرة نسف وتجاوز القوانين وخاصة قانون المناقصات والمزايدات ، عكس الفترة التى سادت فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك ، والتى كانت تقوم على فكرة إيجاد ثغرات فى القوانين تسمح بالتلاعب والفساد . ففى سبتمبر عام ٢٠١٣، أصدر الرئيس عدلي منصور تعديلات على المادة الأولى من قانون المزايدات والمناقصات بالقرار الجمهورى بقانون رقم ( ٨٢) لسنة

٢٠١٣، استثنى فيه الأجهزة ذات الموازنات الخاصة ، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية من تطبيق القانون، إذا كانت هناك نصوص خاصة في القوانين أو القرارات الصادرة بإنشائها أو بتنظيمها أو في لوائحها الصادرة بناءً على تلك القوانين والقرارات.

وقد جاء هذا التعديل ليتعارض مع إرادة المشرع السابقة، حيث كان الحرص في المادة الأولى قبل التعديل على سريان القانون على كافة الهيئات المخاطبة به دون أي استثنا، فكان النص كالتالى " يعمل بأحكام القانون المرفق في شأن تنظيم المناقصات والمزايدات، وتسري أحكامه على وحدات الجهاز الإداري للدولة – من وزارات، ومصالح، وأجهزة لها موازنات خاصة – وعلى وحدات الإدارة المحلية، وعلى الهيئات العامة، خدمية كانت أو اقتصادية. ".

وهذا ما نقرؤه في مذكرته الإيضاحية حيث جاء حرفيا: "(...) كما تسري أحكامه على الهيئات العامة ويشمل ذلك الهيئات القومية ، ولا يعتد بأي نص خاص في القوانين أو القرارات الخاصة بإنشاء تلك الهيئات (...)" ويوضح ذلك بجلاء أن نية المشرع اتجهت منذ البداية إلى إخضاع جميع الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية ووحدات الإدارة المحلية لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

كما طال التعديل كذلك المادة ٧ من القانون التي تجيز الإسناد المباشر لمشاريع اقتصادية دون إتباع إجراءات المزايدات والمناقصات في الحالات العاجلة التي لا تحتمل اتباع إجراءات المناقصة أو الممارسة، حيث تم رفع قيمة هذا الإسناد لتصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ٥٠ ضعفا وفقا لمستوى السلطة المختصة كالتالى:

١–بالنسبة لرؤساء الهيئات والمصالح:

في حالات شراء المنقولات أو تلقي الخدمات أوالدراسات الاستشارية ، أو الأعمال الفنية أو مقاولات النقل، ارتفع الحد الأقصى إلى ٥٠٠ ألف جنيه ، بعد أن كان ٥٠ ألف فقط ، وأصبحت مليون جنيه بالنسبة لمقاولات الأعمال بعد أن كانت ١٠٠ ألف ، وبالتالي تضاعف المبلغ ١٠ أضعاف.

٢–بالنسبة للوزراء والمحافظين:

في حال شراء المنقولات أو تلقي الخدمات ، أوالدراسات الاستشارية ، أوالأعمال الفنية أو مقاولات النقل، ارتفع السقف إلى ٥ ملايين جنيه بدلاً من ١٠٠ ألف أي ٥٠ ضعفا ، وزادت بقيمة ٣٣ ضعفا بالنسبة لمقاولات الأعمال فأصبحت ١٠ مليون جنيه بعد أن كانت ٣٠٠ ألف.

وأضاف التعديل بندًا جديدًا على المادة المذكورة حيث أضاف الفقرة ج والتي أعطت الوزير المختص بالصحة والسكان الحق في التعاقد المباشر دون الخضوع لأحكام القانون بالنسبة للأمصال واللقاحات والعقاقير الطبية ذات الطبيعة الاستراتيجية وألبان الأطفال، وذلك وفقاً للضوابط والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية، ودون أي وضع سقف مالي لهذه التعاقدات.

في يونيو ٢٠١٤، صدر قانون آخر هو القانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٤ بتعديل نص المادة ٣٨ من القانون المشار إليه ، والتي تسمح للجهات التي ينطبق عليها القانون التعاقدَ فيما بينها بالأمر المباشر. وسمح التعديل بسريان حكمها على الهيئة العربية للتصنيع ، وهي هيئة ذات طبيعة عسكرية تتبع رئاسة الجمهورية ووزير الدفاع- بحيث أصبح من حقّ الجهات الحكومية التعاقد بالأمر المباشر مع الهيئة لتنفيذ الأعمال ، وأصبح للهيئة كذلك الحق في إجراء المناقصات والمزايدات بديلا عن أيا من الجهات المخاطبة بالقانون من وحدات الجهاز الإداري للدولة – وزارات، ومصالح، وأجهزة لها موازنات خاصة وكذلك وحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة، سواء كانت خدمية أو اقتصادية.

ومن شأن هذا الأمر أن يولد وضعًا شاذاً للهيئة، بحيث استثناها من ضرورة الالتزام بقواعد القانون الإجرائية واتباع المناقصات والمزايدات في تعاقداتها المختلفة ، كما أنه أبقى على نظامها الخاص المنصوص عليه في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع (5) ، والذي يعطي الهيئة امتيازات عدة، كما يعفيها من كافة الضوابط المنصوص عليها في القوانين المختلفة ويغل يد الأجهزة الرقابية، ورجال السلطة العامة عن الإشراف عليها وذلك طبقا لنص المادة ٢ من القانون المشار إليه (6) . إلا أنه في الوقت نفسه منح الهيئة الحق في أن تحل محل أي من الجهات المخاطبة بالقانون، ما يعني أن حلول الهيئة سيكون معفيا من اشتراطات قانون المناقصات والمزايدات، ما يسمح لها بالتعاقد عن أي من الجهات المخاطبة بأحكام القانون، لكن دون الالتزام بقواعده.

يتضح من عرضنا السابق أن نظام الجنرال السيسى يجنح إلى إلقاء عبء فشله في الملفات المختلفة، على التشريعات القانونية. فدائما ما يرى النظام أن المشكلة في القانون وليس في منفذيه، وأن أسباب انتشار الجريمة هو قصور في مواد العقاب. وها هو يستعيد النظرة ذاتها فيما يتعلق بملفات التنمية الاقتصادية، حيث يتعامل النظام الحالي مع كل الإجراءات التي تساهم في الحد من الفساد، باعتبارها عوائق لعجلة التنمية، مستبعدًا قصور العنصر البشري، وغياب الكفاءة في اختيار الوظائف العليا.

وفيما منح تعديل قوانين العقوبات النظام هامشا واسعا للتحكم في حريات الناس، فإن من شأن استكمال التعديل على قانون المناقصات والمزايدات في اتجاه اعتماد مبدأ التعاقد المباشر، أن يشكل خطوة نحو تكريس وتجذير الفساد، بل نحو منحه حماية قانونية.

العاصمة الإدارية .. نموذج للنهب الواسع لثروات الدولة

وتكشف قضية العاصمة الإدارية الجديدة ، وما جرى فيها عن ذلك النمط المافيوى فى إدارة الموارد المتاحة للدولة وخصوصًا ما تعلق منها بالأراضى، كما سبق وعرضنا فى الفصل السابق .

| القرار الجمهورى بقانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ |
|---|

وقد تضمن القرار الجمهورى المذكور ثلاثة مواد فقط ، تعد من أخطر المواد الكاشفة عن جوهر وعمق الفساد الذى ترعاه السلطة الجديدة للجنرال عبد الفتاح السيسى ، حيث نصت المادة الأولى من القانون على ( إعتبار الأراضى الواقعة جنوب طريق القاهرة السويس ، البالغ مساحتها ١٦٦٦٤٥ فدانا شرق الطريق الدائرى الإقليمى (١٧٥٧١ فدانا ) غرب الطريق الدائرى الإقليمى ، والمبينة الحدود والإحداثيات بالخريطة المرفقة المخصصة لصالح جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة ، واللازمة لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى ، من مناطق أقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقا لأحكام القانونيين رقمى (٥٩) لسنة ١٩٧٩ و (٧) لسنة ١٩٩١ ) .كما نصت المادة الثانية من القانون على أن ( تؤسس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، وجهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة شركة مساهمة مصرية تتولى تخطيط وإنشاء وتنمية العاصمة الإدارية الجديدة ، وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى ، وتكون قيمة الأرض المشار إليها فى المادة السابقة من حصة جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة فى رأسمالها ، بعد تقدير قيمتها بالاتفاق مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية) .

ونصت المادة الثالثة على نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية والعمل بمقتضاه .

وعلينا هنا أن نلاحظ الحقائق التالية :

أولا : أن مساحة الأرض المخصصة للعاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى قد بلغت ١٦٦٦٤٥ فدانا ، أى ما يعادل ٧٠٠ مليون متر مربع .

ثانيا : فإذا قدرنا أن المساحة المخصصة للمبانى والمنشأت والفيلات والقصور والوحدات السكنية والعقارية تعادل ١٠% من هذه المساحة فقط ، والباقى عبارة عن طرق وحدائق ومنافع عامة ، يكون لدينا حوالى ٧٠.٠ مليون متر مربع .

ثالثا : وإذا قدرنا أن سعر بيع متر الأراضى فى العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى هو ألف جنيه فقط لا غير ، يكون الحصيلة حوالى ٧٠.٠ مليار جنيه .

رابعا : فإذا كان القرار الجمهورى المذكور قد نص على أن تكون هذه المساحات هى بمثابة حصة جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة فى الشركة المساهمة ، فأن النتيجة هى أن أراضى الدولة بقيمة ٧٠.٠ مليار جنيه على الأقل قد دخلت فى رأسمال شركة ، سوف تقوم هذه الشركة بتقسيم الأراضى وبيعها ، والتخطيط والبناء فى العاصمة الأدارية وتجمع الشيخ محمد بن زايد ، وتحقيق إيرادات وأرباح ، ستكون من نصيب جهاز مشروعات أراضى القوات المسلحة وجهاز الخدمة الوطنية ، دون أن تدخل منه جنيها واحدا فى الخزانة العامة للدولة المصرية ، وأنما فى حسابات وصناديق هذه الجهات التابعة للقوات المسلحة ، وهذا فساد مروع وغير مسبوق .

خامسا : أما إذا قدرنا أن المساحة_المخصصة للمبانى والمنشأت والفيلات والقصور والوحدات السكنية والعقارية تعادل ٢٠% فقط ، أى ١٤٠٠ مليون متر مربع ، وأن سعر بيع متر الأراضى فى العاصمة الإدارية الجديدة وتجمع الشيخ محمد بن زايد العمرانى هو ألف جنيه فقط لا غير ، تذهب لصالح الخزانة العامة للدولة بأعتبارها أراضى دولة وأنتفت عنها صفة الاستخدام العسكرى والأمن القومى يكون لدينا حوالى ١٤٠٠ مليار جنيه قد دخلت فى رأس مال هذه الشركة السفاح .

والحقيقة أن الإعلانات المتكررة التى تنشرها هذه الشركة الجديدة عن أسعار المتر المربع فى العاصمة الإدارية تتراوح بين أربعة آلاف إلى أحدى عشرة ألف جنيه كمبانى ، سواء فى صورة شقق ووحدات سكنية ، أو فى هيئة قصور وفيلات فاخرة .

ووفقًا للتصريح العلنى الذى أبداه اللواء حسن الروينى عام ٢٠١٣ والذى كان قائدًا للمنطقة العسكرية المركزية بالعاصمة المصرية وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، قبل تولى الفريق السيسى منصب وزير الدفاع عام ٢٠١٢ ، وفى حضور عدد كبير من الشخصيات العامة، ومنهم الدكتور حسام عيسى نائب رئيس الوزراء فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى بعد ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣، فإن القوات المسلحة المصرية كانت تمتلك عشية تولى الفريق عبد الفتاح السيسى منصب وزير الدفاع فى أواخر عام ٢٠١٢ ، حوالى ١٠٠ مليار جنيه مصرى، علاوة على ٢٨ مليار دولار فى صناديق وحسابات خاصة تابعة لها لا تعرف عنها الأجهزة الأخرى بالدولة المصرية شيئًا (٧) .

## وصف العاصمة الإدارية الجديدة .. ولمن ؟

يكشف المخطط المعلن عنه رسميا بالنسبة لمشروع هذه المدينة الجديدة ، عن طبيعة توجهات حكم الجنرال السيسى وتحيزاته الاجتماعية ، ونمط سياساته ، فى ظل أزمة اقتصادية خانقة ومركبة يعيشها الغالبية الساحقة من الشعب المصرى منذ أكثر من أربعين هاما أو يزيد .

فإذا أخذنا بالوصف الوارد فى الإعلانات المروجة رسميا لهذا المشروع نجد الأتى :

تقع العاصمة الإدارية الجديدة على حدود مدينة بدر في المنطقة الواقعة بين طريقي القاهرة السويس ، والقاهرة العين السخنة، مباشرةً بعد القاهرة الجديدة ، ومدينة المستقبل ومدينتي.

ويعتبر موقع العاصمة الادارية الجديدة من أهم ما يميزها حيث تبعد حوالي 60 كم عن العين السخنة والسويس وعن مناطق وسط القاهرة ، ويعتبر طريق السويس المؤدي إلى طريق جندالي ٢، هو الطريق الأساسي المؤدي إلى العاصمة الجديدة لحين الانتهاء من الطريق الأساسي ، وهو طريق محمد بن زايد .

تبلغ مساحة العاصمة الإدارية الجديدة 168 ألف فدان أي ما يعادل مساحة مدينة سنغافورة ( أى ما يساوى ٧٠٥.٦ مليون متر مربع ) ، وتنقسم العاصمة الجديدة إلى عدة أحياء هى : حي حكومي، وحي دبلوماسي، وحي سكني، وحي المال والأعمال .

وتحتوي العاصمة الجديدة على حديقة مركزية كبيرة تسمى" كابيتال بارك "تبلغ مساحاتها أكثر من 1000 فدان ( أى ما يساوى ٤.٢ مليون متر مربع ) ، وطولها أكثر من 10 كم – أي ما يعادل مساحة الحديقة المركزية بنيويورك مرتين ونصف. وتم بناء النموذج الأول فقط على مساحة حوالى ٧ أفدنة ، وتحتوى العاصمة على نهر أخضر بطول ٣٥ كيلو متر مرتبط بجميع أحياء وجامعات المدينة ليحاكى نهر النيل بمدينة القاهرة ، ويعتبر النهر أكبر محور أخضر فى العالم كما تقول الدعاية الحكومية للمشروع ، يحتوى على حدائق مركزية وترفيهية بدخول مجانى على مساحة 5 آلاف فدان.

وتضم المدينة أول مركز سيطرة وتحكم أمني وخدمات السلامة العامة عن طريق ٦ آلاف كاميرا في المدينة و سيتم ربط مشروع العاصمة الجديدة بخط سكة حديد جديد مع كافة شبكات سكك الحديد في الجمهورية ، كما سيتم ربط مشروع القطار الكهربائي بمدينة العاشر من رمضان وبلبيس عن طريق القطار الكهربائي .

وسوف يتم إنشاء مطار دولي بالعاصمة الإدارية على مساحة 16 كم، وسوف تحتوي المدينة على عدة خدمات أخرى مثل :مركز للمؤتمرات – مدينة طبية – مدينة رياضية – مدينة للمعارض.

ومن المشروعات الخدمية في العاصمة الإدارية الجديدة: ١–مسجد الفتاح العليم (هو واحد من أكبر المساجد حول العالم) ، يقع المسجد على الطريق الدائري الأوسط ويسع المسجد ١٧ ألف شخص ، وتبلغ المساحة الإجمالية للمسجد ١٠٦ فدان ( ما يعادل ٤٤٥.٢ ألف متر مربع ) ، وطوله ٣١٥٠ متر، ويبلغ عدد المآذن ٤ على الطراز الفاطمي بطول ٩٥ متر (٣١ دور) ، ويبلغ عدد القباب ٢١ قبة .

٢– أول جامعة أجنبية في العاصمة الجديدة ، حيث صدر قرار جمهوري بإنشاء مؤسسة جامعية بالعاصمة الجديدة باسم "الجامعات الكندية في مصر" .وهي الفرع الدولي لجامعة جزيرة الأمير إدوارد الكندية ، وتحتوي الجامعة على عدة خدمات مثل: ملاعب لكرة القدم وكرة السلة والتنس على الطراز الأوروبي على مساحة ٣٠ فدان.

وعن مستويات وأنواع العقارات بهذا المشروع فهو يضم أولا :الحي السكني منطقة خاصة بالفيلات وآخرى بالتاون هاوس، ومن المقرر أن يتم بهما إقامة 4000 فيلا ومنزل مقسمين على مرحلتين ، الأولى: مساحتها ١٠ ألاف فدان وستضم: ١٩٠ فيلا ، و٧١ تاون هاوس للبيع ، و الثانية: ومساحتها ١٥ ألف فدان وستضم ١٣٩ فيلا، ٥٠ تاون هاوس.

ثانياً: يضم حي المال والأعمال مشروع أبراج العاصمة الجديدة الذي يضم 20 برج سكني وإداري وتجاري وخدمي ، وتضم المنطقة أعلى برج في إفريقيا بارتفاع ٣٨٥ متر، وتبلغ إجمالي مساحة المشروع حوالي ١٩٥ فدان.

وتتكون كل عمارة من بدروم ودور أرضي و٧ أدوار متكررة ، كل دور مساحته ٥٨٠ متر، و تتراوح مساحات الوحدات من ١٣٠ متر مربع إلى ١٨٠ متر مربع، و تتميز الشقق في العاصمة بحسن التوزيع الداخلي حيث تضم كل شقة ريسيبشن، و٣ غرف نوم، و٢ حمام، ومطبخ، وغرفة نوم بحمام مستقبل، وشرفات.

وعن أسعار هذه الشقق يبدأ سعر المتر للشقق في العاصمة الادارية الجديدة من 4500 جنيه( أى بمتوسط يترواح بين ٥٨٥.٠٠ ألف جنيه إلى ٦٧٥.٠٠ ألف جنيه ) . وقد تغيرت هذه الأسعار بعد عام من بداية تنفيذ المشروع فأصبح سعر المتر المربع مبانى يترواح بين ١١.٠٠ ألف جنيه للشقق ، و ٢٨.٠٠ ألف جنيه للفيلات ، ومن ثم أصبح سعر الشقة الصغيرة يتجاوز المليون جنيه فأكثر ، والفيلات والقصور تتراوح بين ١٥.٠٠ مليون إلى ٣٠.٠٠ مليون جنيه .

وتستعد وزارة الإسكان لطرح ٣ ألاف فدان للمطورين والعقاريين والمستثمرين بعد الانتهاء من تأسيس الخدمات والمرافق الأساسية بهما، وسوف يتراوح سعر المتر في تلك الأراضي ما بين 3500 جنيه إلى 5000 جنيه.

وتتولى إدارة المشروع شركة مساهمة برأسمال يقدر ب 6 مليارات جنيه، وتتكون الشركة من مجموعة من الإدارات الأساسية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ، وهيئة المجتمعات العمرانية ، وجهاز مشروعات أراضي القوات المسجلة .

ويتكون مجلس إدارة الشركة من ١٣ عضو، ٣ من الأعضاء من ممثلي هيئة المجتمعات العمرانية ، و ٥ أعضاء ممثلين للقوات المسلحة ، و ٥ من ذوي الخبرة في مجال العقارات ، وتشترك أربعة شركات مقاولات كبرى على تنفيذ المشروع هم :طلعت مصطفى – المقاولون العرب – أبناء علام – كونكورد – تحالف أوراسكوم إلى جانب شركة بتروجيت للمقاولات – شركة وادى النيل – تحالف مصرى أسبانى – شركة "CSCEC" الصينية وهى الشركة التى تم تصنيفها أفضل شركة بين ٢٥٠ شركة مقاولات عالمية( ملحوظة : أنسحبت الشركة الصينية من المشروع ومن بعدها التحالف الإسبانى ) .

و تخطط وزارة الإسكان لإقامة25 ألف وحدة سكنية في الحي السكني.وتتراوح مساحات الوحدات السكنية في الحي السكني ما بين 100 متر مربع إلى 180 متر مربع .

ويتكون الحي الحكومي من 18مبنى وزاري، ومبنى لمؤسسة الرئاسة، ومبنى البرلمان ، ومبنى لمجلس الوزراء.وتبلغ تكلفة ترفيق أراضي الحي الحكومي والسكني ١٠ مليار جنيه، هذا بخلاف نفس المبنى الرئاسية فى مدينة العلمين الجارى إنشائها فى نمط من الانفاق السفيه لم ترى مصر مثيلا له ، إلا فى عهد الخديوى إسماعيل والذى أنتهى بإفلاس مصر وأحتلالها .

شروط حجز شقق العاصمة الادارية الجديدة؟

تم طرح كراسة شروط شقق العاصمة الادارية الجديدة باستمارة بيانات فقط بدون شروط لتكون متاحة لمن يستطيع سداد ثمن الوحدة السكنية، بالإضافة إلى كل من لديه وحدات فى مشروع دار مصر أو سكن مصر.و تم تحديد أسعار المتر بأنها لن تزيد عن 9 الاف جنيه لوحدات تتراوح مساحاتها بين 120 متر و ١٨٠ متر، ولكن لم يتم الإعلان عن السعر النهائى للمتر فى الوحدات السكنية من قبل لجنة التسعير فى وزارة الإسكان التى تقوم بدراسة موقف السوق بعد الارتفاعات في أسعار مواد البناء.

وتم الإعلان عن ميعاد حجز شقق العاصمة الادارية الجديدة على أن يكون في مارس2018 ، وهو مقتصر على الشركات وليس الأفراد؛ حيث لا تقل المساحة المطروحة عن 20 فدان.سوف يتم نقل مقرات الوزرات الآتية إلى العاصمة الجديدة: الصحة والإسكان والتعليم العالي والتربية والتعليم والتموين والإنتاج الحربي والأوقاف والعدل، بالإضافة إلى مبنى البرلمان ومبنى مجلس الوزراء إلى جانب مبنى رئاسة الجمهورية .ومن المخطط انتقالها بدايةً من منتصف عام ٢٠٢٠.

بعض الإضرار المترتبة على هذا المشروع

ترتب على الإندفاع فى تنفيذ هذا المشروع أن زادت أسعار مواد البناء بصورة هائلة ، حيث زاد طن الأسمنت فى مصر من ٢٣٠ جنيها للطن عام ٢٠٠٣ ، إلى ٥٣٠ جنيها للطن فى نوفمبر عام ٢٠١٣ ، ثم قفز فى ٢٠١٧/٩/٣٠ إلى ٧٣٠ جنيها للطن ، وفى ( عام ٢٠١٨ ) قارب ٨٠٠ جنيه للطن ، والأن يفاخر الجنرال السيسى فى أحد لقاءاته القريبة بأن سعر طن الأسمنت قد أنخفض من ١٣٠٠ جنيه إلى ألف جنيه فقط بعد أن أقام مصنع بنى سويف للأسمنت..!!

وإذا تعمقنا فى الأسباب وراء ذلك نجدها كالتالى:

١-زيادة الطلب الهائل على الأسمنت ومواد البناء فى وقت متزامن بسبب التوسع غير المحسوب وغير المبرر فيما يسمى مشروعات السيسى الكبرى مثل العاصمة الإدارية ، والطرق والكبارى ومشروعات الإسكان التى غالبيتها لمن لديه قدرات مالية كبيرة

٢-زيادة أسعار مستلزمات الانتاج خصوصا الطاقة ( الكهرباء – المواد البترولية والغاز ) بسبب إحتساب بعضها بالأسعار العالمية.

٣-سيطرة الشركات الأجنبية على أكثر من ٧٥% من انتاج الأسمنت فى مصر ، ورغبتها فى زيادة وتعظيم أرباحها ، فلم يعد لها منافس من القطاع العام الذى جرى تدميره وبيعه قطعة قطعة وشركة شركة للأجانب .

٤- أما طن حديد التسليح فقد قفز من ٥٧٠٠ جنيه للطن فى نوفمبر عام ٢٠١٣ ، إلى ١١٩٠٠ جنيه للطن فى ٢٠١٧/٩/٣٠ ، وبالقطع فى ظل وجود تخطيط للانتاج ورقابة – لا أقول تحكم حتى لا يغضب عبدة وثن اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب – كان من الممكن تجنب تلك الأثار الضارة على مجمل هيكل الانتاج والأسعار فى البلاد ، فالفوضى هى قرين الفساد والتربح المغالى فيه من رجال المال والأعمال وسماسرة الأراضى .

وهل بعد ذلك نتحدث عن أن مصر بلد فقير ؟

العاصمة الإدارية الجديدة وظاهرة المنتجعات السكنية الفاخرة

لم يكن مشروع العاصمة الإدارية الجديدة ، وسياسات الجنرال عبد الفتاح السيسى فى مجال الأراضى ، التى بدت واضحة وضوح الشمس منذ أن تولى الحكم رسميا فى يونيه عام ٢٠١٤ ، سوى إمتداد أكثر وضوحا وكثافة وعمقا للسياسات التى جرت طوال الأربعين عاما السابقة عليها (١٩٨٠-٢٠١٠) .

وتكشف دراستنا حول إنفاق المصريين على المنتجعات السكنية الفاخرة Compounds منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٠ ، حقيقة الثروات التى تراكمت لدى فئات محدودة من المضاربين وسماسرة الأراضى والمقاولين (٨)، بالتعاون والتحالف مع رجال الحكم والإدارة وجنرالات المؤسستين العسكرية والأمنية ، وقد أدى استخدام الأراضي المملوكة للدولة وتخصيصها بطرق لا تخلو كثيراً من فساد إلى توزيع جديد للثروات و الدخول؛ وساهمت في تعزيز دور وثقل جماعات السماسرة ، والمضاربة والمقاولين ( من أمثال آل ساويرس وطلعت مصطفى وصبور وغيرهم ) داخل بنية المجتمع ، ومن هنا فأن إجراء هذا الحصر والإحصاء و التحليل يحقق عدة أهداف :

الأول : ما يمكن أن نطلق علية الرفع المساحي لمكامن الثروات والأصول العقارية ، وفقاً لتطور عمليات الحصر والتحليل ، وبالتالي التعرف علي خرائط القوى الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

الثاني : التعرف عن قرب على أحد مصادر الجباية الضريبية في إطار منظور أكثر استقامة للعدالة الاجتماعية وفي الصدارة منها العدالة الضريبية.

الثالث : التعرف على حجم الأراضي المملوكة للدولة التي خصصت لهذا النوع من الإسكان ، والأسعار التي بيعت بها ، ومقدار الهدر أو الضياع على الخزانة العامة بسبب التسعير المتدني لهذه الأرض.

الرابع: في ضوء هذا التحديد يمكن تقديم البدائل و السياسات التنموية الجديرة بالاتباع في المستقبل.

وكان من أبرز الإستخدامات للأراضى المنهوبة في مصر طوال الأربعين عاماً الماضية ؛ ظاهرة بناء منتجعات سكنية compounds شبة مغلقة ؛ ذات مستويات سكنية وإجتماعية أكثر ثراءً من غيرها من التجمعات السكنية التي أقامتها الدولة المصرية للفقراء والطبقة المتوسطة ( مدن السلام – مساكن النهضة – العبور – الشروق – السادات الجديدة – المنيا الجديدة - .... إلخ ) .

وقد تميزت هذه المنتجعات السكنية الجديدة بعدة خصائص ومميزات أبرزها (٩):

١-أنها تكاد تكون مجتمعات مغلقة علي سكانها يحيطها سور وبوابات للحراسة .

٢-أنها وحدات سكنية راقية من حيث البناء ( فيلات – قصور – شاليهات ) ، تتميز بالجمال والإتساع ( ٢٥٠ متر إلى ألف متر ) .

٣-أنها ذات تكاليف بناء أعلى وأغلى من تلك الوحدات الخاصة بالمجتمعات العمرانية للفقراء ومتوسطي الدخول ، حيث كانت تتراوح تكاليف البناء في المتوسط طوال عقدى الثمانينات والتسعينات ، بين ألف جنية للمتر المربع إلى

٣٠ ألف جنية للمتر المربع ، بينما كانت للوحدات الفقيرة والمتوسطة طوال نفس الفترة تتراوح بين ٢٠٠ جنية إلى ٤٠٠ جنيه للمتر مبانى .

٤-أنها تتميز بوجود مساحات فراغية وخضراء لا تقل في المتوسط عن ٤٠% من إجمالي المساحة الكلية المخصصة للبناء، وقد تصل إلى ٦٠% .

٥-أنها قد حققت أرباحاً طائلة للشركات المنفذة لهذه المنتجعات السكنية ( ومعظمها عربي وأجنبي ومشترك ) تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات.

٦-والمدهش أنه وفقاً لقوانين الضرائب السائدة ؛ فأن هذه التصرفات الرأسمالية المكسبة لواقعة الربح لم تخضع لضرائب الأرباح الرأسمالية capital gains taxes غير المعمول بها في النظام الضريبي المصري بعد اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي ( بدءاً من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ انتهاء بقوانين حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ) ، خصوصاً بعد تأسيس وتشغيل البورصة المصرية وسوق الأوراق المالية بعد عام ١٩٩٢.

٧-والأن ومع تطبيق قانون الضرائب العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ ، وتعديلاته بالقانون رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٤ ، أصبح من الضروري أن تتحمل هذه الوحدات والمنتجعات السكنية بوقع ضريبي يتناسب مع حالة الثراء التي تميز أصحابها في أطار سياسة ضريبية عادلة توازن بين المكاسب والأرباح من جهة ، والعبء الضريبي المتناسب معها في سياق عدالة إجتماعية يطالب بها الشعب المصري ، ويلح في تطبيقها الملايين الذين شاركوا في الثورة المصرية.
ويبقى السؤال قائماً : كم هي أعداد هذه الوحدات بالمنتجعات السكانية الفاخرة ؟ وكم تكلفت علي أصحابها ؟ وكم نستطيع أن نحصل منها ضريبياً سواء من الشركات التي حققت الأرباح الطائلة ( في صورة ضريبة علي الأرباح الرأسمالية أو ضرائب علي الدخل ) ، أو في صورة ضرائب عقارية سنوية تعزز من إيرادات الخزانة العامة وتسد جزءاً من العجز الضخم في الموازنة العامة للدولة ؟

أولا : أنواع المنتجعات والتجمعات السكنية الفاخرة

لقد وضعنا مجموعة من المعايير للتقسيم والتمييز بين هذه الوحدات الى أنواع أربعة هي:

١-المنتجعات السكنية Compounds : فتعرف بأنها تلك المجتمعات السكنية المغلقة التى تتميز برقى الوحدات داخلها ، حيث تتنوع بين القصور والفيلات والتوين هاوس ، والتاون هاوس ، وتتوافر بداخلها كافة الخدمات ، بحيث تعزلها تماما عن المجتمعات المحيطة بها ، وتتفاوت المساحات للوحدة السكنية ، بحيث تبدأ بحد أدنى ٢٥٠ مترا مربعا وتصل إلى ١٥٠٠ متر مربع . وقد أطلق عليها بعض الدارسين منتجعات العزلة Retreat Resort بإعتبارها تجمعات سكنية معزولة عن بقية محيطها الاجتماعي[١٠]

٢-المنتجعات السياحية tourism Compound : فتتميز بوجودها في المناطق الساحلية بالأساس، وتتنوع بين قرى سياحية ، ومنتجعات سياحية .

(أ) ويقصد بالقرى السياحية: نوع من الوحدات يتمثل في الشاليهات ، والفيلات ، والأستوديوهات وعدد الشاليهات بها تمثل النسبة الأكبر من عدد الوحدات .

( ب )أما المنتجع السياحي: فالوحدات بها بين الشاليهات ، والفيلات ، وعمائر سكنية بها شقق مصيفيه وأستوديوهات

(ج) أما الاستديو : فهو عبارة عن "شقة صغيرة ، متوسط مساحتها ٥٠ متر مربع تكفي لأسرة صغيرة ".وقد عرفها بعض الدارسين بأنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي ، وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه و الاستراحة والاستجمام. [١١]

٣-أما التجمعات السكنية :فهى عبارة عن مجموعة من المباني السكنية (عمائر وأبراج) المتجاورة ، التي تتوافر بداخلها خدمات، ولا يقتصر تواجد هذه التجمعات على المناطق السكنية الجديدة ، وتتفاوت من حيث مستوى التشطيب والمساحات التي تتراوح بين ٧٠متر مربع إلى ٤٠٠ متر مربع.

٤-وأخيرا التجمعات والمنتجعات المختلطة : فهي تشتمل على مساحة تضم نوعين من العقارات ما بين القصور والفيلات من ناحية ، والمساكن العادية (أبراج -عمارات) من ناحية أخرى ، فى تداخل ملحوظ مثلماهو الحال في مدينة الشروق ، والعبور ، وأكتوبر ، والقاهرة الجديدة وغيرها من المدن الجديدة.

وقد أستند هذا التقسيم على مجموعة من الإعتبارات أهمها :المساحة ، ونوع الوحدات ، وفترات الإقامة ، والاستقلالية للوحدات .كما حددنا تمرحلا زمنيا time stages ) التى يقصد بها معيار للتقدير الحالي للوحدات السكنية ، وفقاً لمتوسط أسعار الفترات الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتي عام ٢٠١٠ لتكاليف الانتاج من ناحية ، وإيرادات البيع من ناحية أخرى قائمة على التقسيم الزمنى التالى :

الفترة الأولى : من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ .

الفترة الثانية : من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠ .

الفترة الثالثة : من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ .

الفترة الرابعة : من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٢ .

لقد بلغ حجم ما أنفقه المصريين على تلك الوحدات السكنية الفاخرة والشاليهات الصاحلية خلال الفترات الثلاثة الأولى ( ١٩٨٠-٢٠١١) حوالى ٤١٥.٠ مليار جنيه على أقل تقدير ووفقا لأسعار تلك السنوات المتعاقبة (١٢)، أما الفترة الرابعة التى تولى فيها الجنرال السيسى الحكم ، فأن الأسعار المطروحة بها تلك الوحدات وخصوصا فى عاصمته

الإدارية سوف تقفز بالرقم إلى خمسة أضعاف الرقم الأول ، سوف تذهب أرباحها إلى المقاولين والسماسرة والشركة التى أنشأها الجنرال السيسى بالقرار الجمهورى رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٦ ، التابعة لجهاز الخدمة الوطنية للجيش .

***************

لقد شكلت الأراضى والمضاربة عليها أحد المصادر الكبرى لتحقيق الثروة والثراء فى مصر منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين ، سواء كان ذلك من خلال الحصول على تخصيصات للأراضى بمئات الأفدنة من هيئة التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزير الزراعة ، أو بملايين الأمتار فى الأراضى التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة لوزير الإسكان والتعمير .ولعبت المجاملات والوساطات وشبكات المصالح الفاسدة ، وقوة نفوذ بعض الشخصيات الموجودة فى الحكم ، وفى الدائرة الرئاسية ذاتها دورا فى عمليات الفساد الواسعة النطاق .

والحقيقة فأن من أوائل من دخلوا إلى هذا المجال منذ منتصف الثمانينا ، كان علاء مبارك النجل الأكبر للرئيس حسنى مبارك ، ووفقا للرواية الشهيرة التى رواها وزير الإسكان الأسبق المهندس حسب الله الكفراوى ، فقد فوجىء الرجل يوما بنجل الرئيس مبارك يدخل عليه مكتبه فى الوزارة طالبا منه الموافقة على الحصول على ألف فدان فى منطقة تقع على طريق القاهرة الإسماعيلية ، وكان عدم إستجابته للطلب سببا فى خروجه من التشكيل الوزارى فى أول تعديل جرى ، وأتى بالدكتور محمد إبراهيم سليمان وزيرا للإسكان والتعمير والمرافق ، بعد أن جرى ضم وزارة التعمير والمرافق إلى وزارته ليصبح هو المسيطر الأكبر على مساحات شاسعة من الأراضى المصرية (١٣)

وقد أنتبه الجنرال عبد الفتاح السيسى بمجرد توليه منصبه كرئيس للجمهورية فى يونيه عام ٢٠١٤ ، إلى هذا المصدر الهائل للثروة فى مصر ، وبدلا من إستخدامها لتصحيح تلك الأوضاع الشاذة ، وإسترداد أموال الدولة من مغتصبى هذه الأراضى الذين هم من كبار رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة ، والقضاة وغيرهم ، حرص على أن يحصل لمؤسسة الجيش على حصتها من هذه الغنيمة الكبرى ، فأصدر عشرات القرارات الجمهورية للإستيلاء على هذه الأراضى – كما عرضنا فى الصفحات السابقة – والضغط المحسوب على بعض ناهبى أراضى الدولة للحصول منهم على بعض المستحقات المالية .

هنا نعرض بعض تلك الحالات المعروفة فى نهب الأراضى ، وبعض الإجراءات التى أتخذت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، للتخفيف على الرأى العام الذى صدم بكشف مئات قضايا الفساد ونهب الأراضى ، وذلد دون أن يمس جوهر عمليات الفساد ، التى شاركت فيها هذه المرة مؤسسة عريقة من مؤسسات الدولة ، تحت الإشراف المباشر للجنرال السيسى .

**************

ففى أعقاب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، قامت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – وهى جهاز الدولة المسئول عن ادارة واستغلال والتصرف فى الاراضى الصحراوية التى تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع فى المناطق التى تشملها خطة مشروعات استصلاح الاراضى ، وفى اراضى طرح النهر وتمارس سلطات المالك فى كل ما يتعلق بشئونها – بحصر مساحات أراضى لشركات وأشخاص تبلغ نحو ٢٦ ألف و٧٦٧ فدان، تم تغيير نشاطها بطريقي مصر إسكندرية، ومصر – إسماعيلية .

وأكد اللواء محمد حلمي، رئيس هيئة التعمير والتنمية الزراعية بوزارة الزراعة وعضو لجنة استرداد اراضي الدولة، أن منطقة سهل الطينة بها مساحة ٥٠ ألف فدان مقسمة إلى ثلاث مستويات، وقد أهتم صغار المزارعين بزراعة الأرض ، بينما خالف كبار المزارعين بتحويل الأرض لنشاط الاستزارع السمكي.وقال في تصريح لـ"الدستور" إن هيئة التعمير قررت سحب الأراضي من شركتين زراعيتين تعملان في شرق العوينات لم تستكمل عمليات الاستصلاح، بينما ثلاث شركات أخرى استكملت عمليات الاستصلاح (١٤) .

واستعرضت اللجنة أيضا نتائج الموجة الحادية عشر لإزالة التعديات والتى أكد تقريرها قيام كافة المحافظات بتنفيذ المخطط المطلوب منها، من خلال متابعة وزارة التنمية المحلية برئاسة اللواء محمود شعراوى وتنسيق كامل بين وزارات الدفاع والداخلية وكافة المحافظات وجهات الولاية ، وهو ما أسهم فى تحقيق المستهدف من الموجة خلال الفترة الماضية حيث تمت إزالة تعديات على ٢ مليون و١٦٥ الف متر مربع أراضى بناء، و ١٥١ الف فدان أراض زراعية(١٥) .

وشدد رئيس اللجنة على استمرار موجة الإزالات خلال الفترة القادمة لإستكمال تنفيذ أعمال الإزالة مع قيام كل محافظة بوضع مخطط لإستخدام الأراضى التى تم استردادها فى نطاقها، سواء تخصيصها لمشروعات قومية أو خدمية أو الإعداد لعرضها فى مزادات علنية لبيعها وفقا للقانون.

كما أعلنت الوزارة ، ممثلة فى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، أنه تم بيع ٣٩ قطعة بمساحة إجمالية تقدر بنحو ٧٤٧ فداناً، بمبلغ ٥١ مليوناً و٣٦٨ ألف جنيه، وذلك خلال آخر جلستين بالمزاد العلنى الذى عقد بالمتحف الزراعى، والمخصص لبيع ٧٥٠٠ فدان ضمن أراضى مشروع تنمية سيناء بمنطقة بئر العبد، والمفتوح لأبناء جميع المحافظات (١٦).

هكذا أعيد بيع فدان الأرض بمبلغ يترواح بين ٥٠ ألف جنيه إلى ٨٠٠ ألف جنيه ، بينما كان جل رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة قد حصلوا على مساحات هائلة من الأراضى بسعر للفدان يترواح بين ٥٠٠ جنيها و ٢٠٠٠ جنيها فقط لاغير فى أكبر عملية نهب وإستنزاف للثروة الوطنية من الأراضى (١٧) ..!!

والأن جاء من يستولى على الأراضى بمئات الآلاف من الأفدنة دون أن يسدد جنيها واحدا للخزانة العامة ؟؟!!

* * * * * * * * * * * * * * * * * * * * *

## صفقة  بيع شركة (سوديك ) وتسريب الأصول المصرية إلى شركات الإمارات

منذ أن تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى الحكم فى يوليو عام ٢٠١٤ ، وتنامى النفوذ الاقتصادى والسياسى لدويلة الإمارات المتحدة ، ومشايخها جميعا ، فى مصر بصورة غير مسبوقة .

صحيح أن مشايخ دولة الإمارات وبقية مشايخ ورجال أعمال دول الخليج النفطية ، كان يزداد فى البلاد منذ عام ١٩٧٤ ، تحت راية الاستثمار ، بيد أن السنوات السبع الأخيرة التى تولى فيها الجنرال السيسى الحكم ( ٢٠١٤-٢٠٢١ ) ، قد شهدت زحفا غير مسبوق من حكام ومشايخ هذه الدويلة ، لشراء مرافق حيوية فى الدولة والمجتمع المصرى ، بعضها كان مجرد عمليات سمسرة ( خصخصة شركة بسكو مصر مثلا ) ، وشركات القطاع الغذائى ، وبعضها الأخر ، كان مستشفيات ومعامل تحليل صحية ( مستشفيات مثل القاهرة ، وكليوباترا ، ومعامل مؤمنة كامل ، ومعامل البرج وغيرها ) ، والكثير فى مجال المضاربة على الأراضى والعقارات ، وأقامة المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة .

وبقدر هذا النهم الإماراتى للإستحواذ على الأصول فى مصر ، بسبب التشجيع السياسى تارة ، وتغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦ ، مما جعل شراء هذه الأصول أرخص كثيرا من أى مكان  أخر فى العالم تارة أخرى ، فأن النتيجة كانت أن نفوذا كبيرا قد تحقق ، وتداعيات هذا سوف تظهر فى السنوات اللاحقة ، خصوصا بعد التحالف الجديد والعلنى الذى جرى بين دويلة الإمارت  والبحرين من جهة ، وإسرائيل وجماعات اللوبى الصهيونى فى العالم منذ عام ٢٠١٩ من جهة أخرى .

وتأتى أهمية أستحواذ شركة الدار العقارية الإماراتية على شركة السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار ( سوديك ) بسبب ثقل هذه الشركة من ناحية ، وما تمتلكه من أراضى فضاء شاسعة من ناحية أخرى .

وقد بدأت القصة بأن تلقت  شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ( سوديك )  بتاريخ  ١٤ مارس ٢٠٢١، عرض استحواذ مبدئي من قبل شركة الدار العقارية الإماراتية بشراء  ٣٢٠.٥ مليون سهم  من أسهم  الشركة البالغ عددها  ٣٤٩ مليون سهم، بما تمثل ٩٠% من أسهم سوديك ، كحد أعلى ، أو شراء ٥١%  من الأسهم كحد أدنى بسعر يتراوح بين ١٨ إلى ١٩ جنيها للسهم ، وقالت الشركة في إفصاح للبورصة آنذاك، إن هذا العرض سيجري تقديمه من خلال شركة ، أو شركات ذات غرض خاص تؤسس لهذا الغرض من خلال شركة الدار العقارية منفردة أو مجتمعة مع تحالف مستثمرين (لم تسمهم وقتئذ) .

وأفصحت شرطة سوديك فى ١٥ أبريل ٢٠٢١ عن تكليف شركة( إى فى جى هيرميس ) وأحد بنوك الاستثمار الدولية كمستشارين ماليين لتقييم عرض الاستحواذ المقدم (١٨) .

وقد وافقت هيئة الرقابة المالية في ٨ يونيو ( ٢٠٢١) ، على منح التحالف الإماراتي مهلة ٣٠ يوما لتقديم عرض الشراء الإجباري، ثم وافقت على طلب مهلة جديدة تبدأ من ٢ أغسطس (تاريخ انتهاء المهلة الأولى) ، واستغرقت الرقابة في دراسة العرض أكثر من شهرين تقريبا منذ تاريخ إيداعه في ١٤ سبتمبر الماضي ٢٠٢١ .

وقد أرتفع عرض الدار الإماراتية بقيمة جنيه للسهم عن المقدم في مارس وأوقفت التنفيذ بسعر نقدي ٢٠ جنيها للسهم وفقا لنشرة الطرح المرسلة للرقابة المالية ، وقالت الدار العقارية إن هذا السعر التقديري مشروط بإتمام فحص شامل ناف للجهالة على شركة سوديك وشركاتها التابعة والوصول إلى نتائج مرضية . وأشارت الدار إلى إمكانية تقديمها عرض شراء لكامل أسهم سوديك بعد إطلاعها على نتائج الفحص النافى للجهالة على الشركة ، ونوهت الشركة إلى أن المضى فى هذا العرض يستلزم الحصول على موافقات داخلية، وكذلك موافقة الجهات المختصة فى مصر والإمارات، ولا سيما هيئات الرقابة المالية ، وقالت فى إفصاح للبورصة آنذاك، إن هذا العرض جرى تقديمه من قبل تحالف مكون من (١٩):

١-شركة فنتشرز انترناشونال هولدنجيز .

٢-آر.اس سي ليميتد .

٣-وشركة جاما فورج ليميتد .

وكشف إحصاء إدارة البورصة المصرية استجابة حملة الأسهم الممثلين لنحو ٣٠٤.٦ مليون سهم لعرض الشراء الإماراتى بنهاية فترة سريان العرض المقررة ٧ ديسمبر ٢٠٢١ .

أى أن إجمالى الصفقة تساوى ( ٣٢٠.٥ مليون سهم × ٢٠ جنيها للسهم = ٦٤١٠.٠ مليون جنيه مصرى ) .

بما يعادل ٤٠٠.٠ مليون دولار وفقا لسعر صرف ١٦ جنيه للدولار ) .

وقد أظهر إحصاء منشور عن شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)، على شاشة التداول بالبورصة، استجابة ٩٥% من أصحاب الأسهم المستهدفة لعرض الشراء الإماراتى المقدم من الدار العقارية الإماراتية ، بسعر ٢٠ جنيها للسهم .

فما هى شركة سوديك ؟ وما هو تاريخها ؟

تأسست شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ( سوديك ) عام ١٩٩٦ ، كشركة مساهمة مصرية وفقا لأحكام قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ومراعاة قانون البورصة وسوق الأوراق المالية رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ( بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولى رقم ٣٢٢لسنة ١٩٩٦ الصادر فى ١٢ مايو عام ١٩٩٦) ، وتم قيد الشركة بالسجل التجارى بالجيزة برقم ( ٦٢٥) بتاريخ ٢٥ مايو عام ١٩٩٦ . فهى شركة مساهمة مسجلة بالبورصة ، وتملك مجموعة كبيرة من الشركات التابعة ، التى لا يتم تداول أسهمها بالبورصة ، كما أنها تمثل جزء من سلسلة إستثمارات و شركات أخرى مرتبطة تتكرر فيها أسماء المساهمين ، وتتنوع مجالات عملها ، بداية من

السمسرة في العقارات والأراضى ، مرورا بقطاع الأغذية ، و حتى قطاع الطاقة ، ومن واقع سجل الشركة فأنها تتخصص فى عمليات شراء الأراضى وتقسيمها وإستصلاح الأراضى فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، ومدها بالمرافق ، وتجهيزها للبناء وبناء العقارات وتأجيرها وبيعها ، والعمل في مجال المقاولات ، وكذا العمل في مجال التنمية السياحية كبناء الفنادق وتأجيرها وإدارتها ، والقيام بأعمال الوكلاء التجاريين والتأجير التمويلي .

و قد أسس مجدى راسخ صهر الرئيس حسنى مبارك هذه الشركة وتولى رئاسة مجلس الإدارة منذ نشأتها حتى قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ويصاحبه كشريك عديله السيد (شفيق بغدادى ) نائبا وعضوا منتدبا ، أما أعضاء المجلس فتكون من : صفوان أحمد ثابت صاحب شركة جهينة للصناعات الغذائية ، و( وليد سليمان عبدالمحسن أبانمي عضو بمجالس إدارات شركة بلتون كابيتال القابضة للاستثمارات المالية ، و شركة القلعة للاستشارات و شركة جى بى أوتو ) والذى يرجح أنه واجهه لبعض أعضاء العائلة المالكة فى دولة الإمارات ، و سامرصفوت يس ( عن شركة أكتوبر بروبرتي دفلوبمنت ليمتد، وهو من مسئولى شركة هيرميس ) و (فرانك كونينجز) و صباح بركات( عن شركة العليان السعودية الإستثمارية ) و هيثم ماجد حسن صبري ( عن شركة اكتوبر بروبرتي دفلوبمنت ليمتد ) ، و (باسل اسماعيل عبدالمجيد رمزي عن السادس من اكتوبرللتنمية والمشروعات العقارية ) ، و(عمر محمود رافت الحموي – عن سوديك للتنمية والاستثمار العقاري ) ، و لكن تغير الوضع بعد ثورة يناير عام ٢٠١١ ، وتولى الدكتور هانى سرى الدين (زوج السيدة مروي أحمد حسن البرعي أبنة الدكتور أحمد البرعى الذى أصبح وزيرا للقوى العاملة ووزيرا للتضامن الاجتماعى بعد ثورة يناير عام ٢٠١١ ) رئاسة المجلس ، ومعه أحمد دمرداش بدرواى نائبا وعضوا منتدبا .

ومن يراجع سجل هذه الشركة سوف يكتشف الحقائق التالية :

– أن هذه الشركة الحديثة النشأة والتكوين (١٩٩٦) تعمل أساسا فى مجال السمسرة والمضاربة فى الأراضى التى يعلم صاحبها أنها سوف تأتى إليهم من خلال إستغلال النفوذ وصلة القرابة التى تربط صاحبها ( السيد مجدى راسخ ومحمد شفيق جبر وبعض الجهات الأمنية والأستخبارية ) برئيس الجمهورية ، بالكثير من المزايا والمغانم حينما تزوجت أبنته ( السيدة هايدى راسخ ) من نجل رئيس الجمهورية ( علاء مبارك ) قبلها بشهور قليلة.

– أن الشركة تعمل فى مجال الاستيراد والوكالة التجارية والأنشطة فى مجال البترول والغاز كما سوف نرى .

–أن مدة الشركة ٥٠ عاما منها ١٠ سنوات معفاة تماما من الضرائب وفقا للقوانين السارية .

–وقد كانت هذه الشركة قد حصلت على ٩.٢ مليون متر مربع (٢٢٠٠ فدانا ) (٢٠).

– برغم أن رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع لم ينشر فى البيانات وموقع الشركة الإليكترونى ، فأن بيانات المؤسسين تكشف من اللحظة الأولى عن نمط متكرر لهذا النوع من شركات المحاسيب والمرتبطين بالدائرة الضيقة لرئيس الجمهورية ، والسلطة والحكم فى مصر ، فلدينا شركة العليان السعودية ، وشركة ( راشد عبد الرحمن الراشد

الصحفى السعودى الشهير ونجله ( عبد المنعم راشد ) ، كما لدينا شركاء أجانب مثل NORGES BANK وأخرين ، فهى رأسمالية تأتى من اللحظة الأولى بحماتها وشركاءها الإقليميين والدوليين .

**جدول رقم (١ )**

**هيكل رأس مال شركة شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار ( سوديك ) عام ٢٠١١**

| أسم المساهم | عدد الأسهم | قيمة الأسهم بالجنيه المصرى | نسبة المساهمة % |
|---|---|---|---|
| شركة العليان السعودية الاستثمارية المحدودة | ٤٣١٢١٤٣٢ | ١٧٢٤٨٥٧٢٨ | %١٢.٧٢ |
| RA Six Holdings Limited | ٣١٩٩٢٥٤٤ | ١٢٧٩٧٠١٧٦ | %٩.٤٤ |
| شركة راشد عبد الرحمن الراشد وأولاده | ١٥٥٨٦٩٨٣ | ٦٢٣٤٧٩٣٢ | %٤.٦ |
| المجموعة المالية هيرمس القابضة | ١٥١٨٣١١١ | ٦٠٧٣٢٤٤٤ | %٤.٤٨ |
| NORGES BANK | ١٣٨٨٨٣٩٢ | ٥٥٥٥٣٥٦٨ | %٤.١٠ |
| شركة الماجد للاستثمارات ذات المسئولية المحدودة | ١١١٤٨٠٩٢ | ٤٤٥٩٢٣٦٨ | %٣.٢٩ |
| المنعم راشد عبد الرحمن الراشد | ٦٨٩٧٧٥٦ | ٣٩٥٩١٠٢٤ | %٢.٩٢ |
| صندوق الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين | ٧٣٧٥٠٠ | ٢٩٥٠٠٠٠ | %٠.٢٢ |
| مساهمون أخرون ( منها أجهزة إستخبارات ) | ١٩٧٣٥٣٧٦٣ | ٧٨٩٤١٥٠٥٢ | %٥٨.٢٣ |
| المجموع | ٣٣٨٩٠٩٥٧٣ | ١٣٥٥٦٣٨٢٩٢ | %١٠٠ |

**المصدر :**

ويبلغ رأس المال المصدر لشركة (سوديك ) ١.٣٩ مليار جنيه موزعًا على ٣٤٩ مليون سهم بقيمة أسمية قدرها ٤ جنيهات للسهم ، وأشار مجلس إدارة الشركة إلى أن متوسط سعر السهم خلال الثلاثة الشهور السابقة على تقديم العرض الإماراتى قد بلغ ١٥.٦ جنيه فى البورصة المصرية ، وأظهر آخر نتائج أعمال سنوية للشركة تسجيل صافى ربح قدره ٨١٩.٦ مليون جنيه خلال العام المالى المنتهى فى ديسمبر ٢٠٢٠، مقارنة مع صافى أرباح بلغت ٧١٩.٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٩ ، كما كشفت النتائج ارتفاع إجمالى إيرادات نشاطها إلى ٥.٥ مليار جنيه خلال ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٥.٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٩ ، وأعلنت الشركة فى يناير ٢٠٢١ عن تحقيق مبيعات تعاقدية بقيمة ٧.٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تمثل حصيلة بيع ١٣٦١ وحدة خلال العام ( بمتوسط سعر للوحدة ٥.٥ مليون جنيه ) ، و ارتفاع صافى أرباحها إلى ٢٢٥.٨ مليون جنيه خلال النصف الأول المنتهى يونيو عام ٢٠٢١ مقارنة مع نحو ٧٤.٥ مليون جنيه الفترة المقارنة من ٢٠٢٠، بنسبة نمو ٢٠٣ % (٢١) .

ووافقت الشركة فى وقت سابق على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة ٠.٥٥ جنيه للسهم يبدأ صرفها اعتبارا من الأربعاء ( ٩ يونيو ٢٠٢١) .

وكشف تقرير مالى للمستشار المالى لشركة سوديك نشرته الشركة فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١ ، أن تقدير القيمة العادلة للسهم أعلى من العرض الإماراتى بنحو ٣.٤٢ جنيه تقريبا ، وقالت الشركة فى إفصاح مرسل للبورصة المصرية آنذاك، إن هذا التقرير أعد من قبل شركة( BDO كيز للاستشارات المالية ) ، وانتهت نتائجه إلى تقييم السهم بنحو ٢٣.٤٢ جنيه ، وبالمقابل ظهر عدم استجابة ١٥.٩ مليون سهم للعرض بما يعادل ٤.٩٦% تقريبا من إجمالى الأسهم المستهدفة للشراء .

ويتوزع هيكل ملكية سوديك عام ٢٠٢١ بين عدة شركات ، أبرزها شركة العليان السعودية الاستثمارية المساهم المنفرد الأكبر بنسبة ١٤% من إجمالى الأسهم . بينما يستحوذ تحالف يضم حسن علام العقارية ، و(أكت فاينانشال للاستثمارات ) ، كونكريت بلس للهندسة والإنشاءات، وآخرون على حصة وصلت إلى ١٥% حتى ٩ فبراير ٢٠٢١ . كما تساهم عائلة أبانمى بنسبة ١٠%، وشركة ريبليوود للاستشارات بنسبة ٩%، و ريمكو آى جى تى للاستثمار بنسبة ٧% . وتملك أكويتى القابضة للاستثمار على نسبة ٥% ( وهؤلاء يشكلون حوالى ٦٠% تقريبا ) ، إضافة إلى آخرين من بينهم أحدى المؤسسات الأمنية المصرية ، ممن يتداولون على الأسهم الحرة فى البورصة المصرية وفقا للبيانات المتاحة على الموقع الإلكترونى للشركة .

وأعلنت شركة سوديك فى ٢٢ نوفمبر عن صدور موافقة الرقابة المالية على العرض الإماراتى ، وحددت الشركة فى وقت لاحق فترة سريانه أمام حملة الأسهم بـ عشرة أيام عمل بدأت من ٢٤ نوفمبر الماضى ، وانتهت فى ٧ ديسمبر ، وفقا لنشرة العرض المنشورة بجريدة المال .

وقد اجتمع مجلس إدارة الشركة الأحد (٢٨ نوفمبر ٢٠٢١ ) لمناقشة التقرير ، وتوصل أعضاؤه بعد نقاش طويل إلى أن العرض الإماراتى المقدم للاستحواذ عليها جيد فى ظل الظروف الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا ، ومن المعلوم أن هذه الشركة تستحوذ على عدة ملايين من الأمتار من الأراضى ، و العقارات ، ولاشك أن كل هذه الأصول سوف تنتقل مباشرة إلى الشركة الإماراتية المشترية لهذه الشركة .

مبيعات الشركة وأرباحها :

على مدى إثنى عشر عاما ( ١٩٩٧– ٢٠١٢) ، بلغت مبيعات الشركة، وفقا لما سجله المحاسب القانونى للشركة في الميزانية خمسة مليارات جنيه ، بينما لم تسجل صافى أرباحها سوى مائة وسبعون مليون جنيه ، وهو رقم ضئيل للغاية مقارنة بشركات أخرى كثيرة ، وقد أدعت الشركة في بعض السنوات أنها تحقق خسائر تفوق نصف رأسمالها حتى ٢٠٠٤، و مع ذلك قرر أصحابها إستمرارها مراهنين على مخزون الأراضى الذى كانت تمتلكه الشركة

فى ذلك الوقت ولأسباب أخرى أهمها أسماء أصحابها ، وما يمثلونه . و بجولة سريعة بين الميزانيات المعلنة للشركة خلال نفس الفترة سنجد أن :

**جدول رقم (٢)**

**إيرادات وأرباح وضرائب شركة السادس من أكتوبر ( سوديك )المسجلة رسميا منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٣ ( بالمليون جنيه )**

| البيان/ السنوات | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | ٨ | ١٥٤ | ٣٥٩ | ٤٨٧ | ٣١ | ٥٢٠ | ٥٤٢ | ١٣٧٠ | ١٣٢٤ | ١٣٦٥ |
| الربح قبل الضرائ | (٣٨) | ٤١ | ٢٢٣ | ٣٣٢ | (١٣٨) | ١٩٠ | (١٨٦) | ٢٩٠ | (٤٢٢) | ٢٠٠ |
| الضرائب | ٠ | ٠ | ٠ | ٦ | ٠٢٥ | ٥٥ | ٣ | ٥ | ٤٦ | ٢٥ |
| رأس المال | ١٦٠ | ١٦٠ | ٢٦٩ | ٢٧٩ | ٢٨٤ | ٣٦٣ | ٣٦٣ | ٣٦٣ | ٣٦٣ | ١٣٥٥ |

**المصدر : ميزانية الشركة المعلنة لعام ٢٠١٣ .**

و قد تطورت مبيعات الشركة المعلنة رسميا من ٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٦٥ مليون جنيه فى ٢٠١٣ ، ثم بلغت إجمالى إيرادات نشاطها عام ٢٠١٩ نحو ٥.٣ مليار جنيه ، زادت عام ٢٠٢٠ إلى حوالى ٥.٥ مليار جنيه ، وأعلنت الشركة فى يناير ٢٠٢١ عن تحقيق مبيعات تعاقدية بقيمة ٧.٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تمثل حصيلة بيع ١٣٦١ وحدة خلال العام ( أى بمتوسط سعر للوحدة ٥.٥ مليون جنيه ) .

إجمالى الإستثمار: فى عام ٢٠٠٤ كان١٨١ مليون جنيه فقط ، يتم تمويلها عن طريق حقوق الملكية ( ٦١ مليون جنيه ) و دائنو شراء أراضى ( ٧٢ مليون جنيه ) و أقساط قروض طويلة الأجل ( ٤٨ مليون جنيه ) و قد أصبح إجمالى الإستثمار فى ٢٠١٤ حوالى ٥٩٧٣ مليون جنيه يتم تمويلها عن طريق حقوق الملكية ( ٣٠٨٨ مليون جنيه ) ، و إلتزامات طويلة الأجل ( ٢٨٨٥ مليون جنيه) .

الأصول طويلة الأجل : كانت فى عام ٢٠٠٤ لا تزيد على ١٤٥ مليون جنيه أصبحت ٣٤٧٣ مليون جنيه فى عام ٢٠١٤. فهذه الشركة التى تظهر إيراداتها بهذه الصورة المتدنية منذ عام ٢٠٠٤ ، ثم تصل بعد الثورة إلى إيرادات تتجاوز المليار جنيه ، هى كاشفة بحد ذاتها عن عدم مصداقية البيانات المقدمة من محاسبها القانونى ، ولعل هذا كان أحد جوانب التحقيقات التى شملتها المحاكمة لكل من رئيس مجلس إدارتها ( مجدى راسخ ) ووزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان ، والتى قضت فيها محكمة الجنايات مرتين بالسجن المشدد لكل منهما ولأخرين من قيادات وزارة الإسكان لما مارسوه من فساد ونهب للمال العام ، لصالح شركات مجدى راسخ وأقربائه وشركاؤه .

هيكل الملكية فى ٢٠١٤ :

تملك الشركة إستثمارات فى شركات عديدة فى مصر وبعضها فى سوريا ، وتوضح ميزانية ٢٠١٣ هيكل رأس المال على أن ٣٠% فقط من هيكل الملكية يتوزع بين شركتى ( اكتوبر بروبرتى دفيلوبمنت ليمتد وتمتلك ١٥% ، وشركة

العليان السعوديه الاستثماريه المحدودة بحصة ١٣% ) ، والباقى وقدره ٧٢% من أسهم الشركة موزع بين جهات و أشخاص متعددين ، منهم عائلة مجدى راسخ ( زوجته ميرفت عبدالقادر صالح عيد وكريماته هايدى زوجة نجل رئيس الجمهورية علاء مبارك وشقيقتها هنا )، وشفيق البغدادى وأسرته ( زوجته منى عبد القادر صالح عيد شقيقة زوجة مجدى راسخ وكريماته جيرمين و ياسمين ) ، وفى مقدمة المساهمين (أحمد محمد حسنين هيكل) ، و( صفوان ثابت وأبنائه وزوجته ) ، كما تضمنت شركة (هيرميس) ، والبنك الأهلى المصرى ، وشركة جاردن سيتى للتنمية والإستثمار التى تملكها أسرة مجدى راسخ وشفيق البغدادى معا ، وكذلك (عبير رمسيس فتح الله زوجة أشرف بشري شاكر روماني ) ، الذى يرتبط مع العائلتين في شركتين هما ( الشركةالمصرية للصناعات الغذائية ومنتجات اللحوم) ومجموعة (وادي النيل القابضة للاستثمار) . كذلك فإن قائمة كبار المساهمين تضم (وليد سليمان عبدالمحسن ابانمي) ، وهو عضو فى مجلس إدارة كل من شركة ( بلتون كابيتال القابضة للاستثمارات المالية ) ، و (شركةالقلعة للاستشارات ) ، و شركة ( جى بى أوتو) ، وهذه الأسماء سوف تتكرر كثيرا . أما المساهمون الأخرون ، فمنهم بعض الجهات الأمنية والعسكرية .

أرباح الشركة:

تطورت أرباح الشركة تطورا كبيرا خلال سنوات عملها ، ثم أظهرت بيانات الميزانية فى عام ٢٠١٢ ، تذبذب الأرباح بشكل كبير فى بعض السنوات ، برغم رصيد الأراضى الضخم الذى حصلت عليه الشركة طوال ثلاثة عشرة عاما فى عهد وزير الأسكان محمد إبراهيم سليمان ، مما يضع ألف علامة إستفهام حول صحة ودقة البيانات التى تقدمها الشركة ومحاسبها القانونى للجهات الرسمية ، خصوصا بعد أن إنتهت فترة الإعفاء الضريبى التى أستمرت من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٧ .

الموقف الضريبى :

تشير ميزانية الشركة لعام ٢٠١٢ ، أن الشركة كانت تتمتع بإعفاء ضريبى طبقا لقانون المجتمعات العمرانية الجديدة ( رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته اللاحقة ) إعتبارا من عام ١٩٩٨ ، وهو العام التالى لبداية نشاط الشركة ، وينتهى فى عام ٢٠٠٧ ، إلا أن مصلحة الضرائب وافقت فى ١٨ يناير ٢٠١١ على تعديل تاريخ سريان الإعفاء ليبدأ من ٢٠٠٣ و ينتهى فى ٢٠١٢ ، وهو ما يلقى الضوء على كيفية تطبيق المنظومة الضريبية فى مصر برغم إدعاء الحكومة بإلغاء هذا النوع من الإعفاءات بعد صدور قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، مقابل تخفيض سعر الضريبة إلى ٢٠% بدلا من ٣٤% .

وقد بلغ إجمالى الضرائب التى سددتها الشركة منذ عام ٢٠١٢ حتى العام ٢٠١٤ ، بعد إنتهاء فترة الإعفاء الضريبى التى أستمرت خمسة عشرة عاما كاملة ( ١٩٩٧– ٢٠١٢ ) حوالى ١٦٥ مليون جنيه فقط لا غير ...!!

ضريبة أرباح شركات الأموال

سبق وأن تم تحديد فترة الإعفاء الضريبي للشركة القابضة من أرباح شركات الأموال لمدة عشر سنوات تبدأ من العام التالي لتاريخ بدء النشاط اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ طبقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

وخلال شهر يناير ٢٠١١ تقدمت الشركة القابضة بطلب لمصلحة الضرائب لتعديل فترة الإعفاء الضريبي لتبدأ من تاريخ التسليم الفعلي للوحدات في عام ٢٠٠٢.

وبتاريخ ١٨ يناير ٢٠١١ قامت لجنة فض المنازعات الخاصة بمصلحة الضرائب ببحث ودراسة طلب الشركة القابضة في ضوء تاريخ التسليم الفعلي للوحدات وما يسرى على الشركات المثيلة وبناءً على ذلك قررت اللجنة الاستجابة لطلب الشركة القابضة بإعتبار أن بداية النشاط الفعلي للشركة هو عام ٢٠٠٢ وبذلك يحق للشركة القابضة التمتع بالإعفاء الضريبي من تاريخ ٢٠٠٣/١/١ إلى ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم إثبات تعديل فترة الإعفاء الضريبي الجديدة على البطاقة الضريبية للشركة.

وتم تقديم الاقرار الضريبي المعدل للشركة عن عام ٢٠٠٨.

وإذا كانت أسهم سوديك يتم تداولها فى البورصة ، فإن هناك شركات أخرى تملكها وتديرها عائلتا راسخ و شفيق بغدادى لا يتم تداول أسهمها بالبورصة ، وبالتالى لا يتم الإفصاح عن أنشطتها و قوائمها المالية ، يوضح الجدول التالى ما أمكن حصره من بيانات هذه الشركات من الموقع الإلكترونى لشركة مصر للمقاصة و الحفظ المركزى ، ومواقع أعضاء عائلة راسخ فيها ، وقد أظهرت البيانات إرتباط أسرة شفيق البغدادى مع أسرة مجدى راسخ فى هذه الشركات ، وليس فقط لصلة القرابة بينهما ( مجدى راسخ عديل شفيق بغدادى ) ، وأنما إرتباط مصالح أعمق من هذا . مع ملاحظة أن البيانات الواردة فى هذا الجدول و الجداول الأخرى المشابهة ، قد جرى نقلها من موقع شركة مصر للمقاصة حرفيا ، بما قد يحتويه بعضها من مفارقات أو ملاحظات ، و منها مثلا أن يذكر إسم شخص ما ثلاثيا ، و فى مناسبة أخرى يتم ذكر الاسم الرباعى لنفس الشخص وهو ما يظهر فى حالة شفيق محمد البغدادى الذى هو نفسه شفيق محمد البغدادى أبو الوفا.

الشركات المرتبطة :

ومن أبرز الوسائل التى أبتكرها رجال المال والأعمال الجدد في مصر ، إنشاء عشرات الشركات المرتبطة أو الشقيقة Sister Comoanies، من رحم الشركة الكبيرة أو القابضة Holding ، بحيث تنتقل الحسابات والأموال من هذه إلى تلك وبالعكس ، بحيث تجعل من الصعب _ إن لم يكن من المستحيل – على الباحثين وأجهزة الفحص الضريبى الكشف عن حقيقة نشاط تلك الشركات وأرباحها الحقيقية ، كما يمنحها فرصا أكبر للإعفاءات الضريبية والجمركية . و إذا كان الجدول التالى يمثل المساهمات المباشرة لعائلتى راسخ و البغدادى ، فإن الصورة لا يمكن أن تكتمل دون أن نلقى نظرة قريبة على هذه الشركات لنتعرف على الشركاء و المساهمين و من يمثلون .

| **جدول رقم ( ٣ )**<br>**بعض الشركات المرتبطة بشركة سوديك عام ٢٠١٢** | |
|---|---|
| **ويست تاون للتنمية العقارية (١٠٠%)** | **سوديك سياك للاستثمار العقارى (٨٦.٦٧%)** |
| **سوديك للجولف والتنمية السياحية (١٠٠%)** | **موف أن للمقاولات (٨٥.٠%)** |
| **سوديك للخدمات العقارية (١٠٠%)** | **بالميرا للتنمية العقارية سوريا (٥٠.٠%)** |
| **سوديك سوريا (١٠٠%)** | **سوديك جارن سيتى للتنمية والاستثمار (٥٠.٠%)** |
| **سوديك للتنمية والاستثمار العقارى (٩٩.٩٩%)** | **بفرلى هيلز لإدارة المدن والمنتجعات (٤٦.٧٥%)** |
| **سوديك للتوريق (٩٩.٩٩%)** | **رويال جاردنز للاستثمار العقارى (٢٠.٠%)** |
| **فورتين للاستثمار العقارى (٩٩.٩٩%)** | **المصرية لتنمية وإدارة القرى الذكية (١.٨%)** |
| **السادس من أكتوبر للتنمية والمشروعات العقارية (٩٩.٩٩%)** | **ويست تاون العقارية** |
| لاميزون للاستثمار العقارى (٩٩.٩٩%) | **سوديك الجربا للاستثمار العقارى** |
| اليسر للمشاريع والتنمية الزراعية (٩٩.٩٩%) | **جرين بوينت لإستيراد وتجارة مستلزمات الحدائق** |
| إدارة لخدمات المدن والمنتجعات (٩٩.٩٧%) | **جرين سكيب للزراعة والاستصلاح** |
| تجارة للمراكز التجارية (٩٧.٥٠%) | **سيرمونى للاستثمار العقارى** |
| **المتحدة للخدمات العقارية** | **بوليجن للتنمية العقارية** |

وبالاضافة إلى هذه الشركة التى تشكل شبكة واسعة ومعقدة من المصالح لأطراف محلية وإقليمية ودولية ، فأن هناك شركات أخرى يساهم فيها عائلتى مجدى راسخ وشفيق بغدادى .

وبعد ثورة يناير عام ٢٠١١ ، كشفت التحقيقات عن مخالفات جسيمة قامت بها هذه شركة السادس من أكتوبر ( سوديك ) ورئيس مجلس إداراتها ، ودفعته للهرب خارج مصر ، وقد قضت فيها محكمة الجنايات بالسجن المشدد على وزير الإسكان الأسبق الدكتور محمد إبراهيم سليمان ( ١٩٩٣– ٢٠٠٥) خمس سنوات ، ورئيس مجلس إدارة شركة سوديك الهارب( مجدى راسخ) ، بالحبس لمدة عام مع الشغل ، وإلزامهما متضامنين برد مبلغ ٩٧٠ مليون جنيه للخزانة العامة، وتغريمهما مبلغًا مساويًا لمبلغ الرد . وعاقبت بقية المتهمين، وهم : عزت عبد الرؤوف عبد القادر– رئيس قطاع الشئون التجارية والعقارية بهيئة المجتمعات العمرانية سابقًا ، وفؤاد مدبولى، وحسن خالد فاضل، ومحمد أحمد عبد الدايم، نواب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية السابقين، بالحبس لمدة عام واحد مع إيقاف التنفيذ ، وإلزامهم برد مبلغ ٨١ مليون جنيه .

إلا أنَّ محكمة النقض قضت بإلغاء الحكم ، وإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ، التى حكمت بدورها بالسجن بنفس الأحكام .

وتشير التقارير الصحفية المستندة إلى تحريات أمنية إلى أن السيد مجدى راسخ قد قام بإستخراج ٣٥ مستخرجا لسجل تجارى لشركات يملكها من الباطن أو يديرها من الباطن عبر أشقائه وكريماته وأبناء أشقائه خلال الشهرين ( فبراير ومارس ) عام ٢٠١١ بهدف التهرب من إحتمالات إصدار قرارات بالتحفظ على أمواله .
ولم ترد بيانات ومعلومات عن شركات أخرى يديرها من الخفاء السيد مجدى راسخ مثل شركة ( ميجا ميد ) التى تحتكر توريد وتجهيز حوالى ٩٠% من أحتياجات المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ، ويديرها أبن أخته المدعو الدكتور ( خالد عبد الله ) طبيب النساء والولادة فى كلية الطب جامعة عين شمس ، وكذلك شركة " ميجا تريد لخدمات البترول والمناجم " ، التى يديرها أبن أخت السيد مجدى راسخ المدعو ( تامر عبد الله ) شقيق الدكتور خالد عبد الله السابق الإشاره إليه من قبل (٢٢). كما يشارك السيد مجدى راسخ فى شركة " ويسترن يونيون " Western Union، المسئولة عن إدارة نقل جزء كبير من الأموال عبر الحدود على نطاق العالم (٢٣) .

## مجلس إدارة الشركة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١

تولى رئاسة مجلس إدارة الشركة بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ الدكتور هاني صلاح محمد سري الدين ، وهو زوج أبنة الدكتور أحمد حسن البرعى الذى شغل عدة مناصب وزارية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ( وزير القوى العاملة ووزير التضامن الاجتماعى ) ، ووفقا للموقع الإليكترونى للدكتور هانى سرى الدين ، فقد بدأ حياته المهنية بالعمل فى المحاماة، بالتوازى مع عمله الأكاديمى فى الجامعات، حيث شغل منصب أستاذ زائر لمادة القانون والتنمية الاقتصادية بجامعة لندن فى الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦، وشغله لمنصب نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية بمصر، وعضويته فى مجلس الأعمال المصرى البريطانى ، وأصبح عضواً فى مجالس إدارات العديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية والإقليمية مثل (بنك مصر) وهيئة التنمية السياحية، وبنك الإسكندرية، والمصرف المتحد، ومجلس أمناء الهيئةالعامة للاستثمار ومجلس المديرين التابع لوزارة الاستثمار، بجانب عضويته فى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى، كما شارك فى صياغة العديد من التشريعات الإقتصادية التى تنظم العمل فى السوق المصرفى ، وتؤسس لمشاركة القطاع الخاص فى تمويل مشاريع البنية الأساسية، كما رأس الدكتور هانى معهدالشرق الأوسط للقانون والتنمية التابع لمعهدالقانون الدولى بواشنطن .كذلك تقول شركة مصر للمقاصة انه عضو مجلس إدارة شركة ليسيكو مصر للسيراميك ، كما يقول موقع البريد المصرى أنه عضو مجلس إدارة هيئة البريد ، كما كان الدكتور/ سرى الدين عضوا رئيسياً لمكتب الشلقاني للمحاماه الذى لعب دورا سلبيا خطيرا فى خصخصة وبيع الشركات العامة فى مصر.

الشركة: السادس من اكتوبر للتنمية والإستثمار - سوديك      كود الشركة : EGS65851C015

**اعضاء مجلس الادارة:**

| اسم العضو | | الوظيفة | |
|---|---|---|---|
| اسم العضو : | هاني صلاح محمد سري الدين | الوظيفة : | رئيس مجلس الادارة" |
| اسم العضو : | احمد دمرداش بدراوي | الوظيفة : | العضو المنتدب |
| اسم العضو : | شفيق محمد البغدادي | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | صفوان احمد ثابت | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | وليد سليمان عبد المحسن ابانمي | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | سامر صفوت يسي عن شركة اكتوبر بروبرتي دفليوبمنتت ليمتد | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | فرانك كونينجز عن شركه اداره لخدمات المدن والمنتجعات | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | صباح بركات عن شركه العليان السعوديه الاستثماريه المحدوده | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | هيثم ماجد حسن صبري عن شركه اكتوبر بروبرتي دفليوبمنت ليمتد | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | باسل اسماعيل عبد المجيد رمزي عن السادس من اكتوبر للتنميه والمشروعات | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |
| اسم العضو : | عمر محمود رافت الحموي عن سوديك للتنميه والاستثمار العقاري | الوظيفة : | عضو مجلس الادارة |

وقد تبين من التحقيقات التى جرت بعد ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، أن حصيلة الأراضى التى حصلت عليها هذه الشركة والتى تقدر بالملايين نصت العقود فيها علي أن يلتزم الطرف الثاني ( شركة سوديك ) بسداد الثمن في مواعيده ، ولا يجوز له التأخير في سداده ، وفي حالة التأخير في سداد أي قسط من أقساط الثمن عن الموعد المحدد يلتزم الطرف الثاني بسداد فائدة تأخير ٧ ٪ سنويا. ويكون للطرف الثاني حق التصرف في أي من قطع الأراضي داخل المساحة المخصصة لها ، وذلك بالبيع أو الإيجار أو مقابل الانتفاع ، أو بأي صورة قانونية أخري بشرط اعتماد هذا التصرف من الطرف الأول. وهكذا منح العقد كبار رجال الأعمال الحق فى البيع والتصرف فى الأرض قبل تمام سداد الإقساط جميعها ، وعلقها فقط على مجرد الحصول على موافقة المحافظة (٢٤) . وبرغم وجود شرط فاسخ ينص على ( إذا إنقضت ثلاثة شهور من ميعاد الاستحقاق دون السداد يفسخ العقد بدون حاجة إلي تنبيه أو إنذار مع حفظ حق محافظة السويس في مقابل الانتفاع بالأرض) فأن هذا الشرط لم ينفذ أبدا طوال ثلاثة عشرة عاما حتى أندلعت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ .

وبرغم ما تضمنته العقود من إلتزام بأن يقوم المستثمر بتنمية الأرض المخصصة ، وإمدادها بالمرافق والبنية الأساسية والداخلية ، وتقسيمها تمهيداً لإقامة مشروعات صناعية عليها، فقد مرت سنوات طويلة دون تنفيذ هذا التعهد القانونى ، بل جرى ( تسقيع ) الأرض ، تمهيدا لإعادة بيعها للشركات والمستثمرين الأجانب .

كما نصت العقود في حالة احتفاظ الطرف الثاني "المستثمر" ، بقطعة أو أكثر لإقامة مشروع صناعي ، أو اشترك بها كحصة عينية في شركة لذات الغرض ، يتم تقدير سعر المتر طبقاً لآخر قطعة مباعة، وبما لا يقل عن عشرين جنيها للمتر المربع ، ويلزم العقد المستثمر بتقديم برنامج زمني لتنفيذ المشروع، موضحا به مراحله وتوقيتات التنفيذ علي مساحة الأرض، وكذلك تحديد مدة تنفيذ المشروع من بنية أساسية وداخلية ، وإقامة المشروعات الصناعية المخططة بما لا يتجاوز عشر سنوات.

وفى الختام نشير إلى أن انتقال ملكية شركة (سوديك ) ، بكل ما تملكه من شركات تابعة وشركات شقيقة ، وكل ما لديها من ملايين الأمتار من الأراضى المنتشرة فى مواقع حيوية متعددة أبرزها الحزام الأخضر لمدينة السادس من أكتوبر و مدينة الشيخ زايد ، ومئات العقارات مقابل أقل من ٤٠٠.٠ مليون دولار فقط ، هو عملية إستحلاب لمصادر من الثروة المصرية لصالح المستثمرين والسماسرة الإماراتيين ، الذين حظوا بكل رعاية من الجنرال السيسى الحاكم الجديد لمصر ، فأنطلقوا يستحوذون ويشترون كل الأصول التى أمكنهم الوصول إليها بأبخس الأثمان .

*****************

## هوامش الفصل الثالث

**(1) الجريدة الرسمية ، العدد (٣٦) مكرر أ بتاريخ ٢٠١٣/٩/١١ ، و الجريدة الرسمية ، العدد (٢٣) تابع ، بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥ )**
**.**

**(2) كتب رئيس تحرير الأهرام السابق الأستاذ عبد الناصر سلامة مقالا مطولا حول هذا الموضوع ونظرا لأهمية المقال وما أحتواه فقد أوردناه فى صلب هذه الدراسة .**

**(٣) راجع كلمة الجنرال السيسى فى حفل الافتتاح بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥ . وقال في هذا الصدد "لما بكلم زملائي في قطاع الأعمال هناك مسار تقليدي، وهو إعداد مواصفات فنية تُطرح على الشركات، والشركات تقدم المواصفات الخاصة بها ، ونعمل تقييم لها ثم نعمل مناقصة سعرية، وتقوم لجنة بالمقارنة بين المناقصة الفنية والسعرية، هذا الإجراء يأخذ من عام ونص إلى عامين" ثم استطرد قائلا "اوعوا تمشوا بالمسار التقليدي اللي انتم ماشيين بيه ده انتم كده ها تخدوا ثلاث اربع خمس سنين علشان نفتتح مشروع زي ده واحنا ما عندناش وقت ... انا بفكركم وبفكر نفسي وبفكر قطاع الأعمال إذا كنت هاتمشي بالمسار التقليدي لحل مسائلك وعليك خير سبع تمن عشر سنين عقبال ما تحل مشاكلك، احنا عندنا ١٢١ شركة قطاع اعمال هنحل مشاكلهم ونطورهم لازم نخلص من الإرث ده ونضبطه" .**

**(٤) روى السيسي وقائع ما حدث أثناء الاتفاق مع الشركات لإنهاء المشروع فقال "لما جينا نعمل المصنع جبنا الشركة قالولي ٣٦ شهر، وسألت جهاز الخدمة الوطنية أنتم عملتم أيه، قالوا هنعمل مناقصة فنية، قولته تاني؟!! ما انتم عملتم في الخط الثالث والرابع هنكرر تاني؟!! ما تجيبوا الشركة نتفاوض معاها على طول . قالو لأ معلش دي الإجراءات القانونية، وأنا معاهم، وبعدها قال ها نعمل مناقصة مالية" وعلق السيسي على كلامه مستهجنا " مالية ايه !!!! انت لما تأخر لي المشروع ده سنة انت هتخسرني ٧٠٠ مليون جنيه، انت ها توفر كام في المناقصة المالية بتاعتك؟!! هاتلي الشركات واتفاوض معاها هنا وبعد ما تتفاوض معهم أبعتهم لي انا . قالوا ٣٦ شهر قالوا علشان هنساعد ٢٤ شهر . قلنا لهم سنة ونص وخلص المشروع في سنة"**

**(٥) قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن حصانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع.( الجريدة الرسمية العدد ٤٨ – بتاريخ ٢٥-١١-١٩٧٦) .**

**(٦) تنص المادة ٢ من القانون ١٥٠ سنة ١٩٧٦ على أن "يكون لجميع المباني والأماكن التي تشغلها الهيئة ووحداتها وفروعها ومكاتبها أينما وجدت في أقاليم الدول الأعضاء حرمة لا يجوز المساس بها. ولا يجوز لرجال السلطات العامة دخول المباني والأماكن المشار إليها في الفقرة السابقة لمباشرة أية مهمة تتعلق بوظائفهم إلا بإذن من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه . وعلى سلطات الدولة واجب اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لحماية مباني الهيئة والأماكن التي تشغلها ووحداتها وفروعها ومكاتبها أينما وجدت ضد أي تدخل أو ضرر، كما عليها أن تمنع أي إخلال بأمن الهيئة أو النيل من كرامتها، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٣ من هذا القانون."**

**(٧) تصريحات اللواء حسن الروينى أطلقها فى لقاء خاص ضم عددا من الشخصيات العامة ومن بينهم الدكتور حسام عيسى نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى عام ٢٠١٣**

**(٨) لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات ، ٢٠١٦ .**

**(٩) د. ماجدة بركة " مصر الجديدة " ، مجلة وجهات نظر ، العدد (١١٣ ) ، بتاريخ يونيو ٢٠٠٨ . وكذلك : د. محمد محيى الدين " مصر القلاعية " ، بحث غير منشور ، ٢٠١٠**

**(١٠) أنظر على سبيل المثال ما كتبه د. أسامة الغزالى حرب ، " مجتمعات البروج المشيدة " ، جريدة المصرى اليوم ، بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ .**

**(١١) نور الدين هرمز" التخطيط السياحي والتنمية السياحية" ، دمشق ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ( ٢٨ )– العدد (٣)، ٢٠٠٦.**

**(١٢) لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات ، ٢٠١٦ .**

**(١٣) كرر المرحوم المهندس حسب الله الكفراوى روايته تلك لعدد كبير من القنوات الفضائية واللقاءات الصحفية بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ .**

**(١٤) جريدة الإتجاه المعاكس ٢٠١٦/٤/٧ .**

**(١٥)** وجريدة **صوت الأمة بتاريخ الخميس ٢٠٢٠/٤/١٦**

**(١٦) جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٦ / ٢ / ٢٠١٦ ،** وجريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٧ ،

**(١٧) أنظر التقرير الخطير الذى أعدته هيئة قضايا الدولة " تقرير بنتيجة فحص بعض عقود البيع والإيجار الصادرة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والخاصة بالأراضى الواقعة بطريق القاهرة – الأسكندرية الصحراوى " ، القاهرة ، مارس ٢٠١١ . وأنظر كذلك نص الإستجواب المقدم من عضو مجلس الشعب المهندس سعد الحسينى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٣ ضد الحكومة والوزير السابق محمد إبراهيم سليمان ، وكذلك البلاغ المقدم من ٤٥ عضوا بالمجلس إلى النائب العام للتحقيق فى إنحرافات وجرائم الوزير السابق محمد إبراهيم سليمان . وكذلك :محمد سعد خطاب " الكتاب الأسود لوزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان " ، القاهرة ، دار نشر الرواى ، ٢٠٠٤ ،.وهذا الكتاب يعد من أفضل ما كتب حول مسار هذا الوزير وتصرفاته .**

**( ١٨) جريدة المال بتاريخ الثلاثاء الموافق ٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢١ ، عبر تطبيق نبض (http://nabd.cc/t/97079695) .**

**(١٩) جريدة المال بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٧ .**

**(٢٠) راجع جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٧ .و جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ .و جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٣/٩ ،**

**(٢١) جريدة المال ، بتاريخ الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/١٢/٧ .**

**(٢٢) جريدة الفجر بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨ .**

**(٢٣) جريدة الفجر بتاريخ ٢٠١١/٦/١٢ . و) جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٦ .**

**(٢٤) جريدة الأخبار بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ .**

**(٢٥)الجهاز المركزى للمحاسبات " بيان بالقضايا التى تم إرسالها للنائب العام والبالغ عددها ٥٣٠ قضية ، التى لم يرد للجهاز إفادة بالتصرف فيها " ، مرجع سبق ذكره .**

# الفصل الرابع

## سياسات الجنرال السيسى والمسكوت عنه فى إكتشاف حقل " ظهر " للغاز

من المفارقات المحزنة فى الحالة المصرية ، هو كيف تحولت ثروة البترول والغاز والمعادن من نعمة تدفع بمستوى معيشة المصريين إلى التحسن والتقدم ، إلى شىء أخر تماما ، حيث زادت المعاناة خصوصا منذ تولى الجنرال السيسى الحكم ، بسبب سوء إدارة هذا القطاع الحيوى ، وإنتشار ممارسات الفساد داخله ، مما أدى إلى زيادة عمليات النهب وسيطرة الشركاء الأجانب على ثروات هذا القطاع .

## المبحث الأول

## خصائص عقود البترول والغاز وكيفية التلاعب بها

ومن أهم المرتكزات الأساسية فى العقود الموقعة فى مجال البترول والغاز مع الشركات الأجنبية العناصر الأساسية التالية(١):

١-طبيعة إلتزامات الشريك الأجنبى ، سواء فى مرحلة الأمتياز الأولى ( البحث والأستكشاف ) ، أو فى مرحلة الإمتداد Extension ، أو فى مرحلة التنمية والانتاج ، خصوصا ما يتعلق منها بمنح التوقيع Signature Bonus ومنح الانتاج Production Bonus ، وكذلك حجم الانفاق والاستثمارات المقدرة فى كل مرحلة من هذه المراحل.

٢-المدد الزمنية للعقود ، خصوصا المدة الأولية للبحث والإستكشاف ، فكلما طالت هذه المدد ، وزاد عليها المد الأختيارى للعقود ، يؤدى ذلك إلى تحمل الجانب المصرى بنفقات أعلى فى بند إسترداد التكاليف فى حال الاكتشاف التجارى للزيت الخام ، أو الغاز الطبيعى ، لأن الفترة تحمل كلها بتكاليف هذه المراحل مجتمعة من ناحية ، أو حرمان مصر من فرص إعادة طرح هذه المناطق على شركات دولية جديدة من ناحية ثانية .

٣-بند إسترداد التكاليف Recovery of Costs، وكيفية حسابه والتدقيق فى سجلات وفواتير المقاول ( الشريك الأجنبى ) منعا للتلاعب أو تحميل الجانب المصرى بأعباء غير ضرورية .

٤-طريقة توزيع الحصص ، وشراء بعض حصص الشريك الأجنبى .

٥-ملكية الأصول والمعدات بعد إنتهاء فترة عقد التنمية ، أو تخلى الشريك الأجنبى عن العقد ، وطريقة تسجيلها ، ومنع التلاعب ، أو احتمالات التواطؤ بين المقاول أو الشريك الأجنبى ، وبعض الموظفين المصريين كما أظهرت وقائع عديدة وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وما رواه وزير الصناعة الأسبق الدكتور مصطفى الرفاعى خير دليل على ذلك(٢).

٦-نظم الرقابة والتفتيش على السجلات والعينات ، والتى بدا بوضوح من قراءة العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خلال الثلاثين عاما الأخيرة ، التساهل وإستخدام تعبيرات ومصطلحات لم تكن موجودة من قبل ، من شأنها أن تغل يد المراقبين المصريين عن التفتيش بدقة وصرامة على أعمال المقاول والشريك الأجنبى ، مثل تعبيرات " فى الأوقات المناسبة " ، أو " بالطريقة المناسبة " أو " فى الحدود المعقولة " .

٧-كيفية حساب الضرائب على الدخل ، والضريبة الأضافية ، أو ضرائب الأرباح.

٨-الأتاوة التى تقدر كنسبة من كميات البترول أو الغاز المنتج من الأبار ، وفقا للسعر المعلن ، وهى تتفاوت من بلد إلى أخر ، ومن عقد إلى أخر ، حيث تصل فى ليبيا إلى ١٦.٦٧% بينما تتدنى فى مصر إلى ١٠% .

٩-حقوق الجانب المصرى مثل حق الإلغاء ، وحق الاستيلاء ، وحق الشريك الأجنبى فى التنازل ، وشروط تطبيق هذه الحقوق الأساسية فى التعاقد .

١٠-مسئولية الشريك الأجنبى أو ( المقاول ) ، أو الشركة القائمة بالعمليات فى التعويض فى حال الإضرار بالغير.

١١-وأخيرا وليس أخرا مبادىء قانونية أساسية ينبغى أن يتضمنها العقد مثل مبدأ " القوة القاهرة " ، أو مبدأ " تغير الظروف " اللذين يمثلان بوابة العبور من المواقف الصعبة بالنسبة لحكومات الدول النامية أو المنتجة .

ووسط هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية المصرية الجديدة التى مرت على مصر – دولة وشعبا – نشأت آليات منتظمة للتعاقد والعلاقات بين قيادات قطاع البترول والغاز المصرى ، وبين الشركات الكبرى فى السوق الدولية ، فعلى سبيل المثال أستمر ضغط الشركات الأجنبية على قيادات وزارة البترول وهيئة البترول ، حتى جرى تعديل على الاتفاقيات منذ عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، ووفقا لهذه التعديلات ، ففى حال ظهور الغاز الطبيعى تسترد الشركات الأجنبية تكاليف البحث والتنقيب فى حدود ٤٠% ، علاوة على ٢٥% حصتها من الغاز المستخرج ، وبهذا تحصل الشركة الأجنبية على ما يزيد على ٦٥% من الغاز المصرى المكتشف ، ويبقى لمصر حوالى ٣٥% فقط من هذا الغاز ، كما أصبحت مصر منذ ذلك التاريخ ملتزمة بشراء ٧٥% من حصة الشريك الأجنبى من الغاز ، وهو ما يعفى الشريك الأجنبى من أعباء تسييل الغاز وتصديره ، كما أعطت هذه التعديلات الشريك الأجنبى حق التحفظ على الغاز لمدة سبع سنوات للبحث عن وسيلة لتسويقه ، أو تصديره إلى الخارج دون إلتزام بالحفاظ على إحتياطى قومى لمصر (٣) .

ومن ضمن الوسائل والأساليب التى قد تضر بالجانب المصرى ، ما يجرى فى طريقة حساب إيرادات شركات البترول والغاز الأجنبية ، فهناك طريقتان فى حساب تلك الإيرادات :

الأولى : تلك التى تستخدم ما يسمى الأسعار المعلنة Posted Price لبرميل الزيت الخام أو الغاز الطبيعى وتحسب على أساسها الضرائب المستحقة للدولة المصرية .

والثانية : التى تستخدم ما يسمى الأسعار الفعلية Realized Price لبرميل الزيت الخام أو الغاز وغالبا تقدمها الشركات الأجنبية لمساهمى الشركات وممموليها .

فالطريقة الأولى : هى التى تستخدم عادة فى مصر مع الشركات الأجنبية تحت شعار جذب الاستثمارات وعدم ( تطفيش المستثمرين ) ، تؤدى دائما إلى إهدار جزء من الموارد التى كان من المفترض دخولها إلى الخزانة العامة . فجميع الخبراء العاملين فى هذا الحقل يعرفون تماما أن الشركات الأجنبية غالبا ما تتلاعب بالأسعار المعلنة ، والذى

يتكون من جزأين ، الأول : السعر المعلن الأساسى Base Posting والثانى : السعر المتغير والذى يمثل علاوة مؤقتة تمنح على السعر ، وقد نجحت ليبيا فى عهد القذافى وبعض دول أمريكا اللاتينية فى أضافة هذه العلاوة على السعر المعلن وأسمتها علاوة التضخم أو علاوة الشحن أو غيرها (٤).

أما أسعار السوق وهى الأسعار الحقيقية التى – للأسف – لا يجرى التعامل على أساسها فى مصر لحساب إيرادات الشركات الأجنبية من ناحية ، وبالتالى حساب الضرائب المستحقة عليها للدولة المصرية .

*************

قراءة فى تغير عقود البترول والغاز المصرية مع الشركاء الأجانب

إذا تناولنا نصوص بعض عقود البترول التى وقعتها الحكومة المصرية مع الشركات الأجنبية ، نستطيع أن نميز بين ثلاثة مراحل مختلفة هى :

الأولى : عقود ما قبل عام ١٩٧٥ .

الثانية : عقود الفترة من ١٩٧٦ حتى عام ٢٠٠٠ .

الثالثة : عقود الفترة التى تولى فيها سامح فهمى مسئولية وزارة البترول وأستمرت بعد عزله ( ٢٠٠٠ – ٢٠١٩ ) .

ونظرا لصعوبة عرض كل العقود التى تمت خلال الفترات المشار إليها ، خاصة فى الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠١٠ والتى تجاوز عددها ٤٧١ أتفاقية وعقد ، ودخول القطاع الخاص المصرى على خط إستغلال الموارد البترولية والغازية المصرية بداية من عام ١٩٩٤، حيث تم توقيع أول إتفاقية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص المصري للتنقيب عن البترول والغاز في مصر ، لذا سوف يقتصر عرضنا على نموذج لعقد فى كل مرحلة من تلك العقود هى :

١–القرار الجمهورى بقانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٦٣ بشأن التعاقد بين الحكومة المصرية ( ممثلة فى المؤسسة المصرية العامة للبترول ) وشركة ( فيلبس ) الأمريكية بالبحث عن البترول فى منطقة الصحراء الغربية .

٢–التعديل الذى تم على تلك الاتفاقية عام ٢٠٠٣ ، بين الحكومة المصرية ( ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول ) وشركة ( أباتشى ) الأمريكية فى منطقة الصحراء الغربية ، وهذه الشركة (أباتشى أم بركة L.DC) هى شركة محدودة الأسهم ومنشأة طبقا لقوانين جزر ( كايمان ) البريطانية التى تعد أحد الملاذات للتهرب الضريبى .

٣–القانون رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٧ بالتعاقد بين الحكومة المصرية ( ممثلة فى شركة جنوب الوادى القابضة ) وشركات ثلاثة أجنبية هى شركة ( جوجارات ستات بتروليم كوربوريشن ليمتد ) وشركة (جو جلوبال ريسورز ) الكندية المسجلة فى جزيرة ( باربادوس ) وشركة ( ألكو نيروليمتد – ألكور ) فى منطقة الصحراء الغربية .

فلنتأمل التطور – أو التدهور – الذى حدث فى صياغة العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خلال هذه الفترة ، وما يكمن خلفها من مصالح ، وما ترتب عليها من إهدار لموارد مالية وثروات طبيعية مصرية .

١- مدة العقد : فى التعاقد الذى تم عام ١٩٦٣ كانت مدة العقد ٣٠ عاما للبحث والإستكشاف والتنمية يحق مدها إلى مدد أخرى قد تصل إلى ١٥ عاما ، وهى مدة طويلة جدا ، لكن فى التعديل الذى تم عام ٢٠٠٣ أصبحت مدة عقد التنمية ( الانتاج )٢٠ عاما تبدأ من تاريخ سريان هذه الإتفاقية ، مضافا إليها فترة الإمتداد الأختيارية ومدتها ٥ سنوات ، ويجوز للمقاول(يقصد بالمقاول فى عقود البترول الشركة المشتركة التى تؤسس بين هيئة البترول والشركة الأجنبية ) .طلبها بخطاب يرسل إلى الهيئة قبل ٦ شهور سابقة من تاريخ إنقضاء الاتفاقية ، وتنازلت هيئة البترول المصرية عن وضع أية شروط جديدة لمد الفترات ، أو توقيع عقد جديد يسمح بالحصول على منحة توقيع وأضافة موارد جديدة للخزانة العامة المصرية ، فى أتفاقية عام ٢٠٠٧ جرى تغيير جوهرى حيث أصبحت مدة البحث ٤ سنوات من تاريخ السريان ، يمنح بعدها المقاول فترة إمتداد لمرتين متلاحقتين مدة كل منهما سنتان ، أى لدينا ٨ سنوات ،لكن فترة تنمية الأكتشاف التجارى تصل إلى ٢٠ عاما من تاريخ الإكتشاف بخلاف فترات المد ( ٤+٢+٢) ، بحيث لا يزيد أجل عقد التنمية عن ٣٥ عاما من تاريخ الإكتشاف التجارى ، ويمكن الإتفاق على خلاف ذلك بموافقة وزير البترول ( بما يفتح بابا واسعا لإفساد وزراء البترول المصريين ) (٥).

٢-الأتاوة : فى الأتفاقية الأولى (ق ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ ) كانت نسبة الأتاوة ١٥% من كمية الانتاج اليومى ( م ٢١) تدفع على أساس السعر المرجح لتصدير الزيت الخام خلال الفترة المستحق عنها الأتاوة ، كما نص العقد على أن تشمل أتاوة الحكومة المصرية كل مادة هيدرو كربونية – بخلاف الزيت الخام – على أساس القيمة السوقية عند رأس البئر أو المنشأت الأخرى ، ولكن فى التعديل الذى تم عام ٢٠٠٣ خفضت نسبة الأتاوة إلى ١٠% فقط وتسرى هذه النسبة أيضا على فترة التجديد ، كما أسقط النص على كل المواد الهيدروكربونية السابق الإشارة إليها فى عقود الستينات ، وكذلك لم يأخذ بالقيمة السوقية وأنما أخذوا تحت ضغط الشركات الأجنبية وممثليهم ( مثل السيد طارق حجى ) بالسعر المعلن وهو أقل قيمة من القيمة السوقية(يقصد بالقيمة السوقية متوسط السعر المرجح المتحصل عليه من المشترين من غير الشركات التابعة مطروحا منها التكاليف والمصروفات التى أنفقت فى معالجة هذه المادة ، وهذا يختلف عن السعر المعلن الذى أخذت به العقود المصرية منذ منتصف الثمانينات والتسعينات ) .

٣-التخلى Relinquishments: وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ ، فقد نصت على أنه فى حال انقضاء السنة الثالثة من تاريخ نفاذ الاتفاقية ، أو قبل إنقضائها يتخلى المقاول ( الشركة المشتركة بين المؤسسة وشركة فيلبس ) عن عدد من قطاعات البحث يعادل ربع المساحة على الأقل من مجموع قطاعات البحث ، وعند إنقضاء ٦ سنوات بعد نفاذ الاتفاقية يتخليان عن ربع القطاعات الأخرى ، وعند إنقضاء ١٠ سنوات يكونلهما أن يختارا ، وأن يحتفظا بعدد من قطاعات التى تكون قد تحولت إلى عقود تنمية ، أو طلب تحويلها إلى ذلك ، ويحق لشركة فيلبيس بعد إنقضاء ٣ سنوات التخلى عن أى قطاع بشرط إخطار الحكومة المصرية قبلها بتسعين يوما على الأقل ، وفى هذه الحال تعفى شركة فيلبس من أى إلتزامات ، وإذا كان نفقاتها أقل من تلك الملتزمة بها تدفع للحكومة المصرية ٥٠% الفارق ،

وذهبت الاتفاقية إلى أبعد من ذلك بالنص صراحة على أنه إذا لم تحفر شركة فيلبس خلال ٢٤ شهرا من نفاذ الاتفاقية بئرا إستكشافيا واحدا فى أحد مناطقها ، فعليها أن تتخلى للحكومة المصرية عن واحدة من تلك المناطق الثلاثة المشمولة بالعقد ، وما لم يوافق الوزير المصرى على إعفائها من ذلك ، على العكس من ذلك فى تعديل الاتفاقية عام ٢٠٠٣ ، حيث نصت على تنازلات جديدة للشريك الأجنبى ، منها أنه فى حال عدم تحقيق انتاج تجارى للزيت ، أو الغاز خلال ٥ سنوات من تاريخ سريان هذه الاتفاقية ، يمكن للهيئة أن توافق على إستمرار قطاع التنمية هذا فى يد المقاول ، وهنا يتبين مقدار التنازل والتضحية بالمصالح الوطنية المصرية مقارنة بما كان يجرى من قبل ، وحتى بما كان يجرى فى الدولة المجاورة ( ليبيا ) منذ عام ١٩٧٠ (٦) ، وفى اتفاقية عام ٢٠٠٧ جرى مزيد من التنازلات حيث نصت على أنه فى نهاية السنة الرابعة بعد سريان تلك الاتفاقية يتخلى المقاول عن ربع المنطقة الأصلية التى لم يتم تحويلها إلى عقود تنمية ( م ٥ ) ، وفى نهاية السنة السادسة يتخلى المقاول للحكومة المصرية عن ربع أضافية من المنطقة الأصلية من تاريخ سريان الاتفاقية التى لم تتحول إلى عقود تنمية ، إلى هنا ويبدو هذا النص جيد ، ولكن بقية نصوص الاتفاقية شديدة الضرر حيث جاء فى هذا العقد وبقية عقود تلك الفترة مبدأ جديد هو (وحدة وعدم إنقسام مفهومى الأكتشاف التجارى وعقد التنمية ) ، أى أصبح عقد التنمية هو إمتداد قانونى لعقد الالتزام بالبحث والإستكشاف دون حاجة لموافقة حكومية جديدة ، وعقد جديد كما جاءت هذه الاتفاقية بمبدأ جديد يقوم على جعل فترات إعلان نتائج البحث والتنقيب للجانب المصرى طويلة جدا تمتد من ٣٠ يوما إلى ١٢ شهرا بالنسبة للزيت الخام ، و إلى ٢٤ شهرا بالنسبة لآبار الغاز الطبيعى .

٤-الانتاج وتوزيع الحصص Sharing Production : وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ ، عندما يتحقق إكتشاف تجارى فى أى منطقة من المناطق الثلاثة للبحث يتحمل المقاول ٥٠% من جميع التكاليف والمصروفات التى تنفق على التنمية والانتاج ، وعلى مواصلة البحث والعمليات الأخرى داخل المنطقة باستثناء الأراضى التى تكون قد تحولت إلى عقود تنمية متى كانت شركة فيلبس قد أنفقت ما إلتزمت به من مبالغ وهو ١٠.٠ مليون دولار ، وفى حال الكشف التجارى خلال فترة لا تقل عن ٦٠ يوما قبل بدء السنة التقويمية (يقصد بالسنة التقويمية التى يبدأ منها حساب الشركة على ما تنتجه من زيت أو غاز ) ، يجوز لشركة فيلبس أن تخطر المؤسسة برغبتها فى أن توفى كل أو بعض ما قد يكون باقيا عليها من إلتزامات البحث فى عقد التنمية المشتركة ، ونصت الاتفاقية على مناصفة الانتاج يتصرف فيه كل طرف بمعرفته ، أما الاتفاقية المعدلة عام ٢٠٠٣ فقد نصت على طريقة جديدة لإقتسام الانتاج يقوم على خصول الشريك الأجنبى على ٤٠% من كمية الانتاج اليومى فى صورة إسترداد التكاليف ، والنسبة الباقية (٦٠% ) توزع مناصفة بين الهيئة والمقاول ، بمعنى أخر فأن الشريك الأجنبى يحصل على ٦٠% من كمية الانتاج اليومى على الأقل ، وأضافت الاتفاقية الجديدة ، مبدأ خطيرا حيث نصت على أنه فى حال إكتشاف الزيت الخام ، فلن يكون المقاول والشريك الأجنبى مطالبا بالتقدم بطلب لتوقيع عقد جديد ، كما أن له الحق فى فترة " الإمتداد الإختيارى " مدتها ٥ سنوات سابقة

لتاريخ إنتهاء ال٢٠ عاما ، وزادت عليها النص على موافقة الهيئة على إستمرار قطاع التنمية هذا فى يد المقاول ، إذا لم يتحقق إنتاج تجارى للزيت أو الغاز خلال ٥ سنوات من تاريخ سريان العقد ، أما اتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد نصت على أن يكونتوزيع الحصص على أساس ٣٧% فى صورة إسترداد التكاليف ، وتوزع النسبة الباقية (٦٣% ) بين شركة جنوب الوادى القابضة والشريك الأجنبى ، وفقا لكميات الانتاج ، والتى تظهر أن حصة الشريك الأجنبى سوف تزيد فى المتوسط على ٦٤.٥% من كميات الانتاج اليومية .

٥-استرداد التكاليف Recovery of Costs : حدث تطور – أو تدهور مهم – فى هذا المجال فوفقا لأتفاقية عام ١٩٦٣ فأن إحتساب بند إسترداد التكاليف كان شديد الحرص على المصلحة الوطنية المصرية ،حيث كانت لا تزيد على ٢٥% ، وينص فيها على أن شركة فيلبس تقدم كل ثلاثة شهور قائمة بالتكاليف التى تحملتها والمستندات اللازمة لها جاهزة للفحص فى أى وقت، وقد حرص المفاوض المصرى فى اتفاقية عام ١٩٦٣ على التدقيق والتمييز بين تكاليف الحفر للآبار والتكاليف التى يتحملها الطرف المقترح ، والطرف غير المقترح لهذا الحفر ، حتى يجنب الجانب المصرى فى هذه الشراكة مصروفات غير ضرورية قد يقوم بها الشريك الأجنبى دون مقتضى .

أما فى أتفاقية عام ٢٠٠٣ فقد جرى إحتساب مختلف لبند إسترداد التكاليف شاملة التكاليف والمصروفات بجميع عمليات البحث والتنقيب والتنمية ، والعمليات المتعلقة بها – وهو تعبير مطاط يدخل عناصر غير ضرورية – فى حدود ٤٠% من كل البترول المنتج ، والمحتفظ به من عقد التنمية داخل حدود المنطقة ، وأضاف إلى ذلك المصروفات غير المباشرة التى قد تشملها معدات غير ضرورية وسيارات ووقود شخصى وغيرها من العناصر ، وتشير تجربة ليبيا على سبيل المثال إلى تضيقهم من مفهوم المصروفات غير الضرورية نظرا لسابق تلاعب الشركات الأجنبية خصوصا الأمريكية والبريطانية والإيطالية بها (٧).وزادت على ذلك الاتفاقية المصرية لعام ٢٠٠٣ بأن وزعتها بحيث تكون نفقات البحث المستردة بمعدل ٢٥% سنويا ، تبدأ من تاريخ سريان الاتفاقية ، وليس من تاريخ العمل بها ، وفى السنة الضريبية التى حملت ودفعت فيها هذه النفقات ، بالاضافة إلى ٢٥% أخرى لنفقات تنمية الحقول تسترد أيضا سنويا وبنفس الطريقة ، وأخيرا يضاف إليها مصروفات التشغيل التى تسترد فى السنة الضريبية ، بل لقد أوغل مفاوض هيئة البترول المصرية فى إرضاء الشريك الأجنبى على حساب المصالح المصرية بالنص على أنه ( عندما تزيد قيمة كل البترول المخصص لإسترداد التكاليف على التكاليف والنفقات الفعلية القابلة لإسترداد والمزمع إستردادها فى ربع السنة ذاك ، بما فى ذلك ما قد يرحل طبقا للمادة السابعة فأنه يتعين تقسيم قيمة هذا الفائض من البترول بين الهيئة والمقاول ) ، أى أنه ببساطة جعل الشركة الأجنبية تشاركنا فى قيمة البترول الزائد عن بترول الاسترداد بدلا من أن تسترد الهيئة هذا الفائض كله ، فى سابقة غير معهودة فى تاريخ العقود المصرية حتى منتصف الثمانينات .

وبالمقابل وحفاظا على حق الشريك الأجنبى جاء النص بأنه ( يحق للهيئة قبل بدء كل سنة تقويمية ب ٩٠ يوما أن تخطر المقاول كتابة بطلب سداد نصيبها من هذا الفائض بنسبة ١٠٠% عينا بالزيت الخام بشرط ألا تزيد كمية الزيت الخام الذى تأخذه الهيئة عينا فى أى ربع سنة على قيمة الزيت المخصص لإسترداد التكاليف المأخوذه فعلا ، والذى تصرف فيه المقاول بصفة منفردة ) ، فهنا توضع القيود لحماية مصالح الشريك الأجنبى فى زيت الاسترداد ، أما مصر ومصالحها فعليها ألف قيد وقيد ، حرصا على الاستثمار والمستثمرين ...!!

أما أتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد خفضت نسبة الاسترداد إلى ٣٧% من كمية الانتاج اليومى ، ولكنها عادت ووزعت حصص الانتاج بحيث تصل نسبة ما يحصل عليه الشريك الأجنبى إلى ٦٢.٥% من كمية الانتاج كما سبق وأشرنا . وقد زادت عليها بأن نصت إرضاء للمستثمرين والشركات الأجنبية بأنه ( إذا كانت التكاليف والمصروفات فى أى سنة ضريبية تزيد على قيمة كل البترول الواجب إستردادها فى تلك السنة الضريبية ، فأن الزيادة ترحل لإستردادها فى السنة أو السنوات الضريبية التالية إلى أن تسترد بالكامل ) ، يضاف إلى ذلك ثغرة أبليس التى فتحت لبعض ممارسات الفساد حيث نصت المادة ( ) من تعديل عام ٢٠٠٣ على أنه ( إذا لم تقم الهيئة بأخطار المقاول – والشريك الأجنبى بالطبع – فى مدى ثلاثة شهور بإعتراضها على البيان فأن هذا البيان يعتبر معتمدا ) ، بمعنى أخر فأن إهمال مسئول فى هيئة البترول أو شركة جنوب الوادى القابضة التى حلت تقريبا محل هيئة البترول بعد عام ٢٠٠٤ ، أو حصوله على رشوة للتغاضى عن الرد سيكلف مصر عدة ملايين من الدولارات هى مسألة تترك هكذا .

٦–شراء البترول : وفقا لإتفاقية عام ١٩٦٣ ورد فى المادة (٢٨) النص على حق الحكومة المصرية فى شراء الزيت الخام بما لا يجاوز أحتياجات معامل التكرير فى البلاد ، ولا تزيد كمية شراء الحكومة للزيت الخام عن ٢٠% من الكمية التى تملكها شركة فيلبس أو مؤسسة البترول ، وفقا لإخطارت سابقة متدرجة زمنيا ، أما الأسعار فقد حددتها الاتفاقية بأقل ١٠% من متوسط السعر المرجح الذى حصلت عليه مؤسسة البترول المصرية ، أو شركة فيلبس المصدرإلى الخارج خلال الشهر التقويمى الذى سار فيه التسليم إلى الحكومة المصرية ، فإذا كان الشراء أكثر من ٢٠% من زيت شركة فيلبس أو المؤسسة فيكون سعره هو السعر الأدنى من كل من السعر الجارى استعماله فى إحتساب الإتاوات ومتوسط السعر المرجح للتصدير، أما شراء المنتجات البترولية من جانب الحكومة المصرية فهو فى حدود ٢٠% من الكميات المستخرجة من الزيت الخام المملوك للمؤسسة أو شركة فليبس ، وسنلاحظ أن هذا النص قد أختفى تماما من عقود الثمانينات والتسعينات وحتى اليوم (٢٠١٥) ، ففى الأتفاقية المعدلة لعام ٢٠٠٣ نصت على أنه فى حال رغبت هيئة البترول المصرية فى شراء مستحقات المقاول من البترول المخصص لإسترداد التكاليف أو حصته من البترول المخصص لإقتسام الانتاج ، فأن السعر يكون هو سعر السوق منقوصا منه ٢.٠% فقط لا غير ..!! وبمقارنة هذا النص بما كان موجودا فى ليبيا ، نجد أن حصول الحكومة الليبية على حصة الشريك الأجنبى كانت تتم بسعر التكلفة مضافا إليها عدة سنتات أو عدة دولارات كربح عن البرميل الواحد . أما أتفاقية عام ٢٠٠٧ فقد

نصت على أن سعر الشراء يتحدد على أساس سعر السوق – وليس السعر المعلن – بشرط أخطار هيئة البترول المصرية الشريك الأجنبى قبلها ب ٤٥ يوما قبل بدء نصف السنة التقويمية ، عن رغبتها فى الشراء لكمية محددة (٨).

## المبحث الثانى

## ما هو المسكوت عنه أذن فى حقل ظهر المصرى – الإيطالى هذا ؟

جاء الإعلان الضخم عن أكتشاف حقل الغاز المصرى الجديد الذى أطلق عليه أسم " ظهر " عام ٢٠١٥ بالتعاون والمشاركة مع واحدة من كبريات شركات البترول والغاز العالمية وهى " شركة أينى الإيطالية " ، بمثابة حبل إنقاذ لقطاع البترول والغاز المصرى من ناحية ، وإعلانا بالخروج من عنق الزجاجة الخطير فى القطاعات الصناعية والكهرباء اللذين يعتمدان بصورة متعاظمة على الغاز الطبيعى .

وبرغم الغموض وغياب الشفافية وإنعدام الإفصاح عن مضمون ومحتويات هذا الاتفاق الجديد مع شركة ( إينى ) الإيطالية ، وبقية الشركاء الأجانب ، فقد تحصلنا على بعض البيانات والمعلومات المنشورة فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢، ومنها نستطيع التحليل والوصول إلى نتائج شبه دقيقة لما جرى فى هذا الاتفاق ومقدار التنازلات التى قدمها الجنرال السيسى – الذى قاد التفاوض بشكل رئيسى تقريبا مع الشركة الإيطالية – ووفقا لما هو منشور فى الصحف ووسائل الإعلام المصرية طوال العامين الماضيين وأخرها جريدة الأهرام ، فأن أهم المعلومات والبيانات المنشورة عن هذا الحقل الغازى هى كالتالى (٩) :

١– يبعد حقل ظهر المكتشف عن شواطىء بورسعيد بمسافة ١٩٠ كيلو متر شمال شرق .

٢–الأحتياطى المؤكد للغاز المكتشف هو ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز .

٣–الاستثمارات التى قامت بها شركة" إينى الايطالية " وشركاتها المتعاقدة معها تدور حول ٨ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٧ ، وسوف تصل إلى ١٦ مليار دولار خلال السنوات الثلاثة اللاحقة أى حتى عام ٢٠١٩ .

٤–تشير المصادر الحكومية المصرية بأن الحقل سوف يحقق وفرا قدره ٢.٠ مليون دولار / يوميا من فاتورة إستيراد الغاز ، أى ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار فى المتوسط سنويا ( أى يتمثل الإيراد الرئيسى للحقل من الوفر الذى يحققه بسبب إنخفاض فاتورة الواردات من الغاز ، والمؤكد أن مرجع ذلك الأسعار التفضيلية التى سوف تمنحها الشركة الإيطالية للجانب المصرى ، ولم يأت على ذكر الإيرادات التى سوف تتحقق لمصر من حصتها من الغاز المكتشف )

٥–إنتاج الحقل فى ديسمبر عام ٢٠١٧ هو ٣٥٠ مليون قدم مكعب يوميا ، ويستمر هكذا حتى يونيه ٢٠١٨ ، ثم يتزايد بعد ذلك إلى مليار قدم مكعب يوميا خلال العام التالى ( يونيه ٢٠١٨ حتى يونيه ٢٠١٩ ) ، وبعدها يزيد إلى أن يصل إلى ٢.٧ مليار قدم مكعب يوميا .

٦–فإذا قدرنا ثمن بيع المليون وحدة حرارية فى المتوسط من هذا الحقل بحوالى ٥.٥ دولار ، فنحن بصدد إيرادات تقدر بحوالى ١٦٥ مليار دولار طوال عمر الحقل الذى يصل إلى ٣٠ عاما تقريبا ، أى بمتوسط سنوى ٥.٥ مليار دولار ، أو ١٧٦.٤ مليار دولار فى حال بيع الغاز المنتج ب ٥.٨٨ دولار للمليون وحدة حرارية ، أو ٢١٠ مليار دولار فى حال بيع المليون وحدة حرارية ب ٧ دولار فى السوق الدولية .

بيد أن هناك الكثير من المسائل الشائكة والحساسة التى لم تعرض على الرأى العام المصرى ، وكذلك على الخبراء الاقتصاديين من داخل ومن خارج العمل الحكومى ، بيد أن فهمها والتعامل معها ينبغى بداية أن يتفهم المرء كيفية بناء عقود البترول والغاز سواء فى العالم أو فى مصر ؟

فغالبا ما تؤدى الصياغات المطاطة ، وعدم المراجعة الدقيقة للبنود والتفاصيل الفنية والمالية من جانب السلطة التشريعية ( مجلس الشعب السابق ، أو مجلس النواب الحالى ) ، إلى إهدار جانب كبير من المصلحة الوطنية ، وحرمان الخزانة العامة من موارد مستحقة .

أولا: التطور المتوقع لانتاج الحقل على مدى الفترة الزمنية من بداية الانتاج ( ديسمبر عام ٢٠١٧ ) ، التى تبلغ ٣٥٠ مليون قدم مكعب / يوميا ، حتى الوصول إلى أقصى طاقة انتاجية للحقل عام ٢٠١٩ ( بواقع ٢.٧ مليار قدم مكعب / يوميا ) ، لأن هذا الجدول الزمنى للانتاج يظهرالعمر الفنى للحقل من ناحية ، والتطور الحقيقى لإيرادات الحقل ماليا من ناحية أخرى ، وبالتالى إمكانية التعرف على نصيب كل طرف من أطراف العلاقة التعاقدية سواء كان( الشريك الأجنبى أو الشركاء الأجانب ، وكذلك الجانب المصرى ) .

ثانيا : الفترة الزمنية التى سوف تستغرقها ما يسمى بند إسترداد الشريك أو الشركاء الأجانب للتكاليف ( إى إستعادة استثماراتهم وما أنفقوه فعلا قبل الاكتشاف التجارى للغاز) ، لأنه فى ضوء هذا البند يمكن التعرف بدقة على توزيع جزء هام من إيرادات الحقل بين الأطراف الأجنبية والطرف المصرى ، فإذا أمتدت فترة الاسترداد لعشر سنوات مثلا ( بمتوسط ١.٦ مليار دولار سنويا ) فأن هذا يعنى أن الشريك الأجنبى سوف يحصل على ما لا يقل عن ٤٠% من إنتاج الحقل سنويا فى بند واحد هو إسترداد التكاليف ، وإذا أضفنا إليها حصة الشريك الأجنبى من إنتاج الحقل (هل هى ٢٥% أو ٣٠% أو مناصفة بنسبة ٥٠% ) ، ومن ثم علينا أن نتساءل كم يبقى للجانب المصرى من إنتاج هذا الحقل إذن ؟

ثالثا: لم تذكر المصادر المصرية الحكومية والجنرال السيسى ، التى أحتفت بالحقل وإكتشافه أحتفاءا كبيرا ، وأيضا المصادر الأجنبية ، ما هى نسبة الإتاوة التى تستحق للحكومة المصرية ، التى هى من الحقوق الأساسية فى مثل تلك التعاقدات ؟ أم أن الحكومة المصرية قد تنازلت عن نسبة الإتاوة المقدرة التى كانت فى العقود السابقة ١٠% تجنب من انتاج الآبار ، ثم تقتسم الحصص ويحسب بند إسترداد التكاليف ، علما بأن هذه النسبة فى مصر قبل

عشرين عاما كانت ١٥% ثم جرى التنازل وتخفيضها إلى ١٢.٥% ثم إلى ١٠% فقط ، بزعم تشجيع الاستثمار والمستثمرين الأجانب ؟

رابعا : لم تذكر المصادر المصرية أسلوب أستعادة الأصول أو ملكية الأصول التى أقامتها وأستثمرت فيها شركة " أينى " ENIو الشركات الأجنبية ، والتى أستردت تكاليفها ؟ أم أن هذا الموضوع قد جرى التغاضى عنه تشجيعا للشركاء الأجانب ؟ وهى أصول ( معدات وآلات وسيارات وغيرها ) تقدر بأكثر من ١٦ مليار دولار ، قد تنخفض إلى ٨ مليار دولار فى نهاية المشروع بسبب تلف وإستهلاك بعض تلك الأصول الرأسمالية .

حيث تنص العقود عادة على أن تؤول ملكية الأصول من معدات وآلات وأصول منقولة أخرى ( كالسيارات وغيرها ) ، سبق أحتساب المقاول والشريك الأجنبى لها فى بند إسترداد التكاليف إلى هيئة البترول المصرية ، أو الشركة القابضة ( إيجاس ) – التى أنشأت بعد عام ٢٠٠٢ – وتتم هذه العملية بعد إنتهاء فترة إسترداد التكاليف ، أو إنقضاء الاتفاقية أيهما أقرب ، وهنا قد يجرى تلاعب وتواطؤ بين بعض قيادات قطاع البترول المصرى والشركات الأجنبية ، من خلال طرق تحديد قيمة تلك الأصول سواء بالقيم الدفترية أوبغيرها ، حيث تنص معظم العقود على أن يقوم المقاول أو الشريك الأجنبى بأخطار الهيئة أو الشركة القابضة قبل نهاية ربع السنة التقويمية بالقيمة الدفترية لهذه الأصول ، وقد كشف تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عام ٢٠١٦ ، عن أنه عادة لا تتمكن الهيئة العامة للبترول من إسترداد أصولها التى حصلت الشركات الأجنبية على قيمتها وفقا لبند إسترداد التكاليف ، وهى أصول ضخمة بلغت حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ حوالى ١٤٩.٤ مليار جنيه مصرى (١٠) ، ويشير التقرير إلى تعذر تحقيق هذه القيمة بدفاتر الهيئة لعدم وجود سجل لها يتضمن بيانات وقيم الأصناف بالدولار أو بالجنيه المصرى .

خامسا : لم تذكر المصادر المصرية سعر بيع أو شراء الغاز المستخرج من هذا الحقل ، سواء فى السوق الدولية ، أو فى حال شراء الجانب المصرى لجزء من حصة الشركاء الأجانب ، فالمعلومات المتضاربة تشير أنه يتراوح بين ٣.٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية BTU، إلى ٥.٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية BTU ؟

سادسا : والأهم والأخطر من كل هذا ، هو عدم وجود أية إشارة لهيكل توزيع حصص الانتاج بين الطرفين المصرى والإيطالى ، بما يجعلنا نرجح أن الجنرال السيسى قد تنازل عن حصة مصر من الانتاج مقابل مجرد شراء أحتياجاتنا من الغاز بسعر تفضيلى من الشركة الإيطالية والشركاء الأجانب ، تماما كما كاد يفعل الرئيس مبارك ووزير بتروله سامح فهمى عام ٢٠١٠ ، مع الشركة البريطانية bp فى الحقل البحرى شرق الأسكندرية فى المياة العميقة ، لولا إندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ .

وما يزيد تأكيد هذا الإحتمال ، أنه فى نفس فترة الإحتفاء بكشف حقل ظهر ، يقوم أثنان من كبار رجال الأعمال المرتبطين بأجهزة المخابرات العامة المصرية ( خالد أبو بكر وعلاء عرفة ) بتأسيس شركة خاصة لإستيراد الغاز من إسرائيل لسببين الأول : التخلص من ضغط الشركات الأجنبية صاحبة الحصص الأكبر فى معاملى إسالة الغاز فى

ادكو وفى دمياط ( شركتى جاز دى فرنس الفرنسية ويونيون دى فيونسيا الأسبانية وشركاءهما ) ، اللتين هددتا الحكومة المصرية بالإلتجاء إلى التحكيم الدولى ، بسب إخلال الجانب المصرى بتعاقداته بشأن نقص وإنخفاض توريد الكميات المحددة فى العقد لمعملى الإسالة ، والثانى : هو تلافى دفع التعويض الذى حكمت به غرفة التحكيم الدولية على مصر لصالح إسرائيل بسبب توقف الجانب المصرى عن توريد الغاز إليها وفقا للعقد الموقع بينهما عام ٢٠٠٥ أذن مصر ليس لديها فائض من الغاز لتلبية أحتياجات عملاءها من ناحية ، ولا تلبية أحتياجات سوقها المحلية من ناحية أخرى ، فوقعت فى مصيدة إسرائيل ورجال أعمال والجنرال السيسى وجماعته .

سابعا : والمفاجأة من العيار الثقيل ما أعلنت عنه شركة روسنفت الروسية ROSNIFT على موقعها فى يوم الأربعاء ٢١/فبراير ٢٠١٨ بأن الشركة الروسية قد أشترت ما نسبته ٣٠% من نفقات البحث والتنقيب وتنمية الحقل ، بما يعنى مشاركتها لشركة أينى الايطالية ENI فى الحصول على حصة من الغاز تحت بند إسترداد التكاليف ، ومن قبلها فعلت الشركة البريطانية العملاقة بريتش بتروليم bp وبالتالى تصبح توزيع حصص الغاز من بند إسترداد التكاليف كالتالى : ٦٠% لشركة أينى الإيطالية ، و ٣٠% لشركة روسنفت الروسية ، و١٠% لشركة بريتش بتروليم البريطانية .

والأن كيف نحتسب إيرادات المشروع من الأن وحتى نفاد آبار الحقل بعد أقل من ثلاثين عاما ؟

أولا : العمر الفنى و الانتاجى للحقل

١-إذا كان الأحتياطى المؤكد للحقل يعادل ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز ، فمعنى ذلك أنه سوف ينتج طوال عمره حوالى ٣٠ مليار BTU ( بحساب الوحدة BTU تعادل مليون وحدة حرارية = ألف قدم مكعب من الغاز= ٢٨.٥ متر مكعب ) .

٢-إذا كان الانتاج سوف يتزايد من ٣٥٠ مليون قدم مكعب خلال الفترة من ديسمبر عام ٢٠١٧ حتى يونيه ٢٠١٨ ( بمتوسط ١٥٠ يوم عمل ) ، فمعنى ذلك أن هذا يعادل ٣٥٠ ألف وحدة BTU، وهذا يعنى إنتاج وإستخراج ٥٢.٥ مليار قدم مكعب من الغاز خلال الفترة الأولى ( ديسمبر ٢٠١٧ حتى يونيه ٢٠١٨ بمتوسط ١٥٠ يوم / إنتاج ) .

٣- ثم يزداد الانتاج المستخرج خلال السنة التالية ( من يونيه ٢٠١٨ حتى يونيه ٢٠١٩ ) ليصل إلى مليار قدم مكعب يوميا ، وهذا يقارب إستخراج ٣٠٠ مليار قدم مكعب خلال هذه الفترة ( يونيه ٢٠١٨ – يونيه ٢٠١٩ ) .

٤-وبحلول النصف الثانى من عام ٢٠١٩ سوف يصل مستوى إنتاج الحقل إلى ٢.٧ مليار قدم مكعب / يوميا وهو أقصى مستوى مقدر لإنتاج الحقل ، وبالتالى فان الانتاج السنوى المقدر ( ٢.٧ مليار قدم مكعب يوميا × ٣٠٠ يوم عمل فى السنة = ٨١٠ مليار قدم مكعب من الغاز سنويا ) .

٥- وبالتالى فأن العمر الفنى الانتاجى المرجح لهذا الحقل = (٣٠ تريليون قدم مكعب ÷ (٨١٠ مليار قدم مكعب مستخرج سنويا + ٥٢ مليار قدم مكعب خلال الستة شهور الأولى + ٣٠٠ مليار فى السنة التالية = ٣٥ سنة تماما ) يخصم منها الفاقد الحتمى فيكون العمر الحقيقى لهذا الحقل فى المتوسط هو أقل قليلا من ٣٠ عاما .

٦- لكن جميع الخبراء فى مجال البترول والغاز يعرفون أن هناك معدل إنحدار لكميات الانتاج المستخرج وفقا لقانون الغلة المتناقصة ، بمعنى بداية تناقص كميات الانتاج المستخرج بعد فترة زمنية قد تصل إلى نصف العمر الفنى للحقل (١٥ عاما ) ، إلا لإذا توافرت شروط تنمية وتطوير الحقل والآبار، ووجود إكتشافات جديدة فى نفس النطاق السيزمى والجيولوجى للحقل ، أو تطور التكنولوجيا المستخدمة ، وهذا موضوع أخر وأفتراض أخر . وبالتالى فالأرجح أن يتم إستخراج ما نسبته ٦٠% إلى ٧٥% من الأحتياطى المؤكد للحقل أى ما يعادل ١٨ إلى ٢٢.٥ تريليون قدم مكعب فقط من الغاز .

## ثانيا : أشكال التعاقد وحصص الأطراف المختلفة :

حرصت الحكومة المصرية والجنرال السيسى على عدم نشر تفاصيل التعاقد وإلتزامات الطرفين المصرى والإيطالى حول هذا الحقل ، بما أثار الكثير من علامات الإستفهام حول الحقوق المصرية ، خاصة وأن سابقة التعاقد مع الشركة البريطانية العملاقة bp عام ٢٠١٠ فى حقل شمال الأسكندرية ، والذى بمقتضاه تنازلت حكومة الرئيس مبارك عن الحقوق المصرية كافة مقابل الحصول على أحتياجاتها من الغاز المنتج بأسعار تفضيلية تقل عن السعر السائد فى الأسواق الدولية . وقد كشفت بعض المصادر الحكومية مؤخرا عن الوقائع التالية :

(١) أن الشريك الأجنبى صاحب الإمتياز الأصلى وهى شركة أينى الإيطالية ( وممثلها فى مصر شركة أيوك بيرودكشن بى فى ) سوف يسترد تكاليف البحث والتنقيب وتطوير وتنمية الحقل من واقع إنتاج الحقل بواقع ٤٠% من كمية الغاز المستخرج ، بما يعادل ١.٦ مليار دولار سنويا ، يضاف إليها نفقات التشغيل اليومية ، وهذا يعنى إستمراره فى الحصول على هذه النسبة لفترة قد تزيد على ١٠ سنوات أو ١٢ عاما .

(٢) وبعدها تقسم الكمية الباقية من الانتاج بين الطرفين المصرى والشريك الأجنبى ( الذين أصبحوا ثلاثة شركاء وليس شريكا واحدا ) بنسبة الثلث للشريك الأجنبى ( أى ٢١% ) والثلثين للطرف المصرى ، بما يعنى أن الشريك الأجنبى سوف يحصل على ٦١% من إنتاج الحقل وإذا أضفنا نفقات الانتاج اليومية فأن هذه النسبة سوف تصل إلى ٦٥% على الأقل إلى ٧٠% ، ويبقى للجانب المصرى ما بين ٣٠% إلى ٣٥% من انتاج الحقل .

(٣) وبهذا ووفقا لحجم الانتاج المقدر من ديسمبر عام ٢٠١٧ ، مرورا بعام ٢٠١٨ ، ووصولا لمنتصف عام ٢٠١٩ حيث يبلغ إنتاج الحقل أقصاه بكمية ٢.٧ مليار قدم مكعب يوميا ، ووفقا للمعادلة التالية :

(كمية الطاقة المولدة بوحدات btu × سعر الوحدة btu ) × حصة مصر من إنتاج الحقل (٣٥% ) .

فأن حصة مصر سوف تكون كالتالى :

جدول رقم (٤)

حصة مصر المقدرة ماليا من حقل ظهر خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٧ حتى ديسمبر ٢٠٣٥

| الفترة / كمية الانتاج | كمية الانتاج يوميا | حصة مصر وفقا لسعر ٣.٥ دولارللمليون وحدة | حصة مصر وفقا لسعر ٥.٥ دولارللمليون وحدة |
|---|---|---|---|
| ديسمبر ٢٠١٧ حتى يونيه ٢٠١٨ | ٣٥٠ مليون قدم مكعب | ٤٢٨٧٥٠ دولار يوميا | ٦٧٣٧٥٠ دولار يوميا |
| من يوليو ٢٠١٨ حتى يونيه ٢٠١٩ | مليار قدم مكعب يوميا | ١٢٢٥٠٠٠ دولار يوميا | ١٩٢٥٠٠٠ دولار يوميا |
| من يوليه ٢٠١٩حتى يونيه ٢٠٣٥ | ٢.٧ مليار قدم مكعب يوميا | ٣٣٠٧٥٠٠ دولار يوميا | ٥١٥٧٥٠٠ دولار يوميا |

وإذا كان معدل التشغيل للحقل سنويا هى ٣٠٠ يوم عمل وإنتاج ، فأن الدخل المقدر للحكومة المصرية سيكون كالتالى :

أولا : فى الفترة الأولى ( ديسمبر ٢٠١٧ حتى يونيه ٢٠١٨ )

–ووفقا لسعر ٣.٥ دولار للمليون وحدة حرارية = (٤٢٨٧٥٠ دولار يوميا × ١٥٠ يوم ) = ٦٤.٣ مليون دولار.

–ووفقا لسعر ٥.٥ دولار = ( ٦٧٣٧٥٠ دولار × ١٥٠ يوم ) = ١٠١.١ مليون دولار .

ثانيا : فى الفترة الثانية ( يوليو ٢٠١٨ حتى يونيه ٢٠١٩ )

- وفقا لسعر ٣.٥ دولار للمليون وحدة حرارية = ( ١٢٢٥٠٠٠ دولار يوميا × ٣٠٠ يوم ) = ٣٦٧.٥ مليون دولار .
- وفقا لسعر ٥.٥ دولار للمليون وحدة حرارية = (١٩٢٥٠٠٠ دولار يوميا × ٣٠٠ يوم ) = ٥٧٧.٥ مليون دولار .

ثالثا : فى السنة الثالثة ( يوليو ٢٠١٩ حتى يونيه ٢٠٢٠)

- وفقا لسعر ٣.٥ دولار = (٣٣٠٧٥٠٠ دولار يوميا × ٣٠٠ يوم ) = ٩٩٢.٣ مليون دولار .
- وفقا لسعر ٥.٥ دولار =( ٥١٥٧٥٠٠ دولار يوميا × ٣٠٠ يوم ) = ١٥٤٧.٣ مليون دولار .

وإذا استمر الانتاج على هذا المعدل (٢.٧ مليار قدم مكعب يوميا ) وحتى نهاية العمر الفنى والانتاجى للحقل (٢٠ عاما ) فيكون العائد المتحقق للحكومة المصرية :

- فى حال سعر ٣.٥ دولار = (٦٤.٣ مليون دولار+ ٣٦٧.٥ مليون دولار + (٩٩٢.٣ مليون دولار × ٢٠ عاما )
  = ٢٠٢٧٧.٨ مليون دولار = ٢٠.٣ مليار دولار لفترة ٢٢ سنة انتاج .
- فى حال سعر ٥.٥ دولار = (١٠١.١ مليون دولار+ ٥٧٧.٥ مليون دولار+ (١٥٤٧.٣ مليون دولار × ٢٠ عاما )
  = ٣١.٦ مليار دولار لفترة ٢٢ سنة إنتاج .

أما الشريك الأجنبى فسوف يحصل على :

- فى حال سعر ٣.٥ دولار = ٦٠.٩ مليار دولار خلال فترة الانتاج وقدرها ٢٢ عاما .

- فى حال سعر ٥.٥ دولار = ٩٤.٨ مليار دولار .

بيد أن الحكومة والمفاوض المصرى قد تنازل عن حقه فى الإتاواة التى تنص عليها كل العقود السابقة المصرية وغير المصرية ، سواء فى مجال الغاز أو الزيت فيما عدا ذلك التعاقد المجحف والمشبوه مع الشركة البريطانية عام ٢٠١٠ فى حقل شمال الأسكندرية السابق الإشارة إليه .

فماذا كانت النتيجة لو إلتزمت الحكومة المصرية بحقوقها فى الإتاواة بنسبة ١٠% من الانتاج الكلى للحقل يوميا ؟

السيناريو الثانى :

فى حال الإلتزام بحقنا فى الإتاواة يكون التوزيع للحصص كالتالى :

- ١٠% من حجم الانتاج اليومى فى صورة إتاواة لصالح الحكومة المصرية ،يجنب تماما من حساب الحصص الموزعة بين الأطراف المختلفة .
- يتبقى ٩٠% يتوزع كالتالى : ( ٤٠% منها فى صورة بند إسترداد التكاليف التى انفقها الشريك الأجنبى = ٣٦% فقط ) .
- يتبقى ٥٤% تقسم بنظام الثلث كحصة للشريك الأجنبى ، والثلثين للطرف المصرى ، وبالتالى يكون ما حصل عليه الشريك الأجنبى = ٣٦% + ١٨.٩% = ٥٤.٩% من الانتاج فقط يضاف إليها نفقات التشغيل اليومية فتزيد إلى ٦٠% على الأكثر ، وليس ٦٥% أو ٧٠% .
- وبالتالى فأن هذا التنازل المصرى قد كلف الخزانة العامة المصرية حوالى ٢.٠ مليار دولار إلى ٣.١ مليار دولار خلال العمر الفنى لإنتاج الحقل .
- كما أننا لا نعرف على وجه الدقة كيف سيحاسب الشريك الأجنبى ضريبيا فى ظل هذا التهاون فى التفاوض .

وبالمقابل لا يخجل كبار المسئولين فى الدولة المصرية ، من ممارسة قدر عال من الزيف والتضليل على الرأى العام ، ففى تصريح للمهندس سعد أبو المعاطى رئيس شركة " أبو قير للأسمدة " ، وهى شركة مملوكة للدولة زعم فيه أن شركته تدعم الفلاح المصرى بحوالى ٢.٠ مليار جنيه سنويا ، تمثل الفارق بين بيع منتجات الشركة بالأسعار المحلية والأسعار العالمية (١١) ، وبنفس القدر من الرعونة وعدم الإحساس بالمسئولية الوطنية يكرر وزير البترول الجديد السيد طارق الملا نفس المعنى حينما يتحدث عن تكاليف دعم الطاقة فى البلاد(١٢) ، ومن قبل كل هؤلاء وبعدهم تأتى التصريحات المستفزة التى يرددها رئيس الجمهورية الجنرال عبد الفتاح السيسى حول مصر الدولة الفقيرة قوى ..!!

هكذا وكما هو واضح من عرضنا ، إستمرت سياسات إهدار الثروة الوطنية من البترول والغاز ، حتى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، ونجاح قوى الثورة المضادة ، والدولة السفلية الفاسدة من العودة مرة أخرى والسيطرة على مقاليد الحكم والإدارة فى مصر .

**هوامش الفصل الرابع**

**(١) من أوائل الأكاديميين المصريين الذين تناولوا عقود البترول أنظر د. محمد لبيب شقير " أتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية" ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، الجزء الأول ، ١٩٥٩**

**(٢) د. مصطفى الرفاعى " عبور الفجوة التكنولوجية .. قصة عمل وطنى معاصر " ، القاهرة، مرجع سبق ذكره .**

**(٣) د. محمد حلمى مراد " الفساد فى قطاع البترول" ، دار العارف ، ١٩٨٩، ص ١٦٠ .**

**(٤) لمزيد من التفاصيل حول تجربة ليبيا مع الشركات الأجنبية ومراجعة قانون النفط الليبى والتعديلات التى طرأت عليه أنظر: د. مختار على أبوزيدة " محاسبة النفط .. أصولها العلمية وتطبيقها " ، بنغازى ، ليبيا ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١٣ . وكذلك فاروق القاسم " النموذج النرويجى فى إدارة المصادر البترولية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب رقم (٣٧٣) ، بتاريخ مارس ٢٠١٠ ، خاصة ما تعلق منها بنسب الإتاواة فى كل من النرويج وبريطانيا فى السبعينات .**

**(٥) لمزيد من التفاصيل حول آليات الفساد والإفساد فى قطاع البترول المصرى أنظر للكاتب " أين البترول والغاز المصرى " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ ،**

**(٦) د. مختار على أبو زيدة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ حتى ص ٢٧١ ، وأنظر كذلك فاروق القاسم " النموذج النرويجى فى إدارة المصادر البترولية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ ص ٤٥ .**

**(٧) لمزيد من التفاصيل حول الفساد فى قطاع البترول المصرى راجع كتابنا " أين البترول والغاز المصرى " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .**

**(٨) عبد الخالق فاروق " " أين البترول والغاز المصرى " ، مرجع سبق ذكره .**

**(٩) البيانات والمعلومات المنشورة فى ملحق صفحات كاملة بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢ .**

**(١٠) الجهاز المركزى للمحاسبات " دراسة حول تكلفة الفساد فى مصر .. بالتطبيق على بعض القطاعات " ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٥ ، والجدير بالذكر أن إعلان نتائج هذه الدراسة بصورة غير رسمية قد ادت إلى عزل رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات المستشار هشام جنينه من منصبة ، ومطاردته القانونية من جانب حكومة الجنرال السيسى .**

**(١١)تصريحات المهندس سعد أبو المعاطى وردت بجريدة الوطن بتاريخ الخميس الموافق ٢٠١٤/٩/٤ .**

**(١٢) راجع تصريحات وزير البترول طارق الملا فى موقع مصراوى بتاريخ الأربعاء ٢٠١٥/١٠/١٤ .**

# الفصل الخامس

## نهب الثروة المعدنية .. منجم السكرى نموذجا

## المبحث الأول

## مكونات الثروة المعدنية فى مصر

تتميز مصر بثرواتها الطبيعية الوفيرة المتنوعة من مسطحات مائية عذبة ومالحة وطاقة شمسية ، وثروة معدنية كبيرة،حيث تتوع هذه الثروة المعدنية فتشملالذهب والنحاس والحديد والكروميت والإلمنيت، والمعادن الثقيلة والمشعة والشحيحة والنادرة، وأحجار الزينة من صخور نارية ومتحولة، والرمال البيضاء (رمال الزجاج) ، والكاولين والفحم ، والطفلة والأحجار الجيرية ، والدولوميتية و الجبس، ومحاجر الرمل والزلط وخامات الفلسبار الصوديومى والبوتاسي، والكبريت والمنجنيز والماجنزيت، والذهب ، وكلها خامات ثبت جدواها الاقتصادية(١)

ونستطيع القول أن الفراعين قد أسسوا مايمكن أن نسميه " السياحة الجيولوجية " ، الذى هو جزءا من السياحة المعرفية، وهذا ما تظهرها النقوش الفرعونية التى امتدت إلى عصر البطالمة المنقوشة فوق صخور وادى الحمامات ، الذى يمرعليه أشهر وأقدم طريق يربط بين محافظتى قنا والبحر الأحمر ( طريق قفط–القصير) ، وكثير من الرحلات الجيولوجية الأجنبية تأتى للسياحة الجيولوجية فى مصر وبالذات فى مناطق التحجير والتنجيم القديم فى الصحارى المصرية، ومن المناطق التى يجب الاهتمام بها والتركيز عليها سياحيا كقيمة مضافة إلى الثروة المعدنية هى منطقة الفواخير فى منتصف المسافة بين قفط والقصير(٢) .

والفضل الأكبر فى رسم الخريطة الجيولوجية المصرية الحديثة يرجع إلى " الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية " ، أو مصلحة المساحة الجيولوجية – سابقا – التى أنشئت عام ١٨٩٦ ، والتتعد ثانى هيئة مساحة جيولوجية فى العالم بعد هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية ، وتلاها مصلحة المناجم والمحاجر والوقود عام ١٩٠٥ ، واختصت مصلحة المساحة بالبحث والاستكشاف، بينما أختصت مصلحة المناجم والمحاجر بإجراءاتمنح التراخيص وعقود الإيجاروالرقابة الفنية علي المناجم والمحاجر والملاحات والوقود(٣) .

وقد تم تغيير اسم هيئة المساحة الجيولوجية إلى "الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية " عام ١٩٨٠، ثم إلى "الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية"، عام ٢٠٠٤ ، وأنيط إليها مسئولية الإشراف على الثروة المعدنية فى البلاد، وانحصرت مهمتها فى المسح والتخريط الجيولوجى ، والبحث والتنقيب ومنح الترخيص لاستغلال الخامات ، وأخيرا جرى فى أكتوبر عام ٢٠٠٤ إغتيالها فعليا بإصدار القرار الجمهورى رقم ( ٣٣٦ ) لسنة ٢٠٠٤ ، بنقل تبعيتها إلى

وزير البترول ، رجل نظام مبارك المدلل فى ذلك الوقت المهندس " سامح فهمى " ، ومع مرور الوقت فقدت مصلحة المناجم والمحاجر دورها وظهرت اتجاهات جديدة وخصوصا بعد عام ١٩٧٩ نذكر منها علي سبيل المثال(٤):

(١) نقل اختصاصات الوزير المختص بشأن المحاجر إلي المحافظين بالمحليات التى تولت إدارة المحاجر والملاحات

(٢) تولت هيئة المجتمعات العمرانية إصدار تراخيص وعقود استغلال المحاجر لحين نقلها من المدن الجديدة إلي المحليات وذلك منذ عام ١٩٧٩ .

(٣) قيام هيئة تنمية بحيرة السد العالي بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من منطقة نشاطها شرق البحيرة.

(٤) صدور قرار إنشاء هيئة المواد النووية متضمناً حقها فى البحث وتعدين وبيع وشراء الخامات النووية دون غيرها

(٥) قيام هيئة قناة السويس بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من المنطقة المحيطة بقناة السويس وفى سيناء .

(٦) منح بعض الشركات مزايا سيادية مثل " شركة النصر للملاحات " حيث تسيطر بمفردها علي صناعة وتجارة الملح.

(٧) قيام جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة باستخراج بعض المعادن وقصر ذلك علي الجهاز، والذى توسع عاما بعد عام ليبتلع قطاعا كبيرا من الثروة المعدنية دون أن يكون هناك رقيب أو مراجع لتصرفاته .

(٨) انتشار التعدين العشوائي للذهب في جنوب البلاد بسبب قصور الهيئة في التعامل مع هذه الثروة الهامة(٥) .

(٩) بداية هيمنة الشركات الخاصة والمقاولين على الجزء الأكبر من الثروة المعدنية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين .

وتبلغ عددالشركات العاملة فى هذا القطاع فى مصر حوالى ٤٢٠ شركة ، هذا بخلاف عشرات ومئات المقاولين من الباطن ، وفقا للبيانات غير المدققة فإن هذا القطاع يعمل فيه الشركات التالية :

أولا : شركات القطاع العام والأعمال العام ويصل عددها إلى حوالى ٢٥ شركة تقريبا .

ثانيا : ٧٩ شركة مرخصة للعمل فى الخامات المنجمية فقط .

ثالثا : يوجد حوالى ٤٢٠ شركة تعمل فى مجال الرخام والجرانيت .

رابعا : بالإضافة إلى الجهات التابعة للقوات المسلحة وغير المعروف عددها وطبيعة نشاطها وإيرادتها ووأرباحها .

وفى العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ، تأرجحت تبعية هيئة المساحة الجيولوجية بين وزارتى الصناعة والبترول، الأمر الذى أثر سلبا على عملها ، حيث صارت الحديقة الخلفية لترقيات محاسيب وزير البترول عديمى الخبرة التعدينية ، وتراجع دورها وتم تجريفها من الجيلوجيين العاملين بها ، ونظرا لعدم التطوير سواء فى الهيكل الوظيفى ، أو فى أسلوب التعامل مع الثروات المعدنية وطرق استغلالها واستمرار تصدير الخامات المعدنية دون إضافة

أى قيمة مضافة Value Added عليها ، وبأسعار تقل كثيراً عن السعر العالمى ، فقد تحولت المناجم والمحاجر إلى وسيلة نهب وتربح لجماعات من المقاولين المحميين من بعض المحافظين ورجال الإدارة المحلية فى كثير من المحافظات (٩٣).

ووفقا للدراسات العالمية المتخصصة فى هذا المجال فأن متوسط ماتشارك به الثروة المعدنية وصناعاتها التعدينية فى الناتج القومى للدول العربية يتراوح بين ١٨% إلى ٢٢% ، وتصل فى بعض دول العالم إلى حوالى ٤٥% من الناتج القومى، بينما فى مصر لا تزيد مشاركة هذا القطاع عن ١% من الناتج القومى ، بالرغم من وجود تنوع كبير ووافر فى الثروة المعدنية من معادن و خامات وأحجار زينة وعناصر ثقيلة وشحيحة ونادرة(٦) .

وتحتوى مصر على تسعة مجموعات من الثروة المعدنية والتعدينية ، وهى تتواجد بكميات ونسب متفاوتة من خام إلى أخر ، وتنقسم هذه المجموعات على النحو التالى:

المجموعة الأولى : خامات الفلزات الحديدية مثل الحديد والمنجنيز والكروم ، والتنجستن والموليبدنم والنيكل والتيتانيوم والفناديوم وغيرها .

المجموعة الثانية : مجموعة الخامات الفلزية غير الحديدية مثل النحاس والرصاص والزنك والقصدير والنيوبيوم والتنتالم والألمونيوم .

المجموعة الثالثة : وهى مجموعة الخامات الفلزية النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين .

المجموعة الرابعة : خامات المعادن اللافلزية مثل خامات الحراريات والسيراميك والزجاج ( ومنها الرمال البيضاء والفلسبار والأسبستوس والطينية الكاولينية والماجنزيت والتلك ماجنزيت .. الخ ) ، والخامات الصناعية الكيماوية وخامات الأملاح التبخرية .

المجموعة الخامسة : وهى خامات الصناعات الكيماوية والأملاح التبخيرية ، مثل الفوسفات والكبريت والبوتاسيوم والجبس .

المجموعة السادسة : وتشمل الخامات الصلبة للطاقة مثل الخامات الكربونية والطفلة الكربونية والأحجار الزيتية ورمال القار والخامات المشعة كاليورانيوم والثوريوم .

المجموعة السابعة : وتضم خامات مواد البناء ، وأحجار الزينة مثل الأحجار الجيرية ( التى يصنع منها الأسمنت ) ، والطفلة والدولوميت والجبس والرمال العادية والرخام والجرانيت والزلط والبزلت والأتربة الزلطية .

المجموعة الثامنة : خامات أخرى مثل التلك والكورندم والفيرميكيوليت والفلورسبار وغيرها .

المجموعة التاسعة : الأحجار الكريمة مثل الزبرجد والزمرد ، والفيروز والياقوت الأحمر(٧).

وتعانى الثروة المعدنية فى مصر من الإهمال والإهدار الصارخ للمال العام والاستغلال السيئ ، حيث تقوم هيئة الثروة المعدنية بالإعداد لطرح مزايدات لمناطق استغلال خامات القصدير والفوسفات والذهب ، وهى مناطق متداخلة تحتوى

على أكثر من خام واحد ، وأيضا بطريقة تبعث على الريبة لإقرار الاتفاقيات بعيدا عن مجلس الشعب ، كما أن هيئة الثروة المعدنية قامت بإنشاء العديد من الشركات المشتركة لاستغلال معدن الذهب (ومصر بها أكثر من ٩٥ موقع موثق لانتاج الذهب) ، والعناصر الشحيحة من النوبيوم والتنتاليوم وخلافه. وفى الوقت الذى كان الشعب المصرى يأمل فى مردود اقتصادى لهذه الثروات نجد على العكس أمثلة كثيرة على إهدار ونهب هذه الثروات المعدنية

## المبحث الثانى

## آليات اهدار ونهب موارد الثروة المعدنية

نستطيع أن نشير إلى مجموعة من الآليات والطرق :

أولا: إستمرار العمل بالقانون رقم ( ٨٦) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجرالذى نشر بالوقائع المصرية فى ١٥ / ٣ / ١٩٥٦ ، حتى عام ٢٠١٤ ، حيث كان ينبغى مراجعة بعض مواد هذا القانون من الناحية المالية ، ومعايرته بالقيمة الفعلية للجنية سنة١٩٥٦ حين تم اقرار القانون الخاص بالمناجم والمحاجر، حينما كانت الدولة هى المهيمنة على هذه المناجم والمحاجر ، وتقوم من خلالها بإمداد شركات القطاع العام بمستلزمات التشغيل من هذه المواد المنجمية والمحجرية ، ومن ثم جرى تقدير قيمة الأتاوات ورسوم التراخيص وغيرها من الرسوم والضرائب بأسعار متدنية جدا تتناسب مع هذا الوقت وهذه الظروف التشغيلية ، وهو ما تغير تماما بعد سيطرة القطاع الخاص والمقاولين والشركات الأجنبية على هذا القطاع وثرواته منذ عام *١٩٧٩* .

ثانيا: سوء الإدارة وتشتت الشركات العامة العاملة فى القطاع ، وغياب الاستراتيجية التنموية لإدارة هذه الثروات الناضبة ، وإدخالها فى آليات التصنيع وبناء المشروعات الكبرى .

ثالثا : عدم الإلتزام بالقوانين المنظمة للبحث والتراخيص ، وغلبة الفوضى فى العمل فى هذا القطاع الاقتصادى الحيوى ،ولعل من أهم القرارات التى تعرضت لقطاع الثروة المعدنية ، وأثرت على نموه و أدت الى إعاقته و ضعف إمكانياته، ذلك القرار الوزاري الصادر من وزير الصناعة عام ١٩٦٢ بتفويض السادة المحافظين بشأن المحاجر والملاحات، واستلزم صدور القرار الوزاري المشار إليه بتفويض المحافظين، صدور قرار مكمل من السيد نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنه ١٩٦٤ ، بنقل الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة المتمثلة فى الجهاز الادارى المعاون للوزير الى المحليات، فيما عدا التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني الذى استبقى لوزارة الصناعة ، وهيئه المساحة الجيولوجية ، وكان هذا منطقيا أن يكون للمحافظات الجهاز الادارى الذى يعاون المحافظ فى تطبيق قانون المناجم و المحاجر.

وبتقادم الزمن نتج عن صدور القرارين المشار اليهما، الخلط بين اختصاصات الوزير المحددة دستوريا ، والذى من حقه أن يفوض من يشاء فى اختصاصاته ، واختصاصات الوزارة ، و قد أدى ذلك الخلط فى التفسير الى الإخلال بقواعد وأسس تطبيق قانون المناجم والمحاجر الذى ظل معمولا به طوال ستين عاما كاملة ، و اختلاف المفاهيم فى التطبيق بين

محافظه وأخرى، كما أدى الى العشوائية والتضارب والإخلال فى استغلال الثروة المعدنية و سيطرة غير المختصين على هذه الصناعة الرئيسية ، والتداخل بين الأجهزة و التنازع بينها فى بعض الأحيان.

وهذا القرار الذى صدر فى ظروف خاصة كانت تمر بها البلاد وقت صدوره، حوى فى مادته الثانية خطأ دستوريا و هو النص على أن تؤول الى المحافظة إيرادات المحاجر الواقعة فى دائرة اختصاصها اعتبارا من أول يونيو ١٩٦٢، و ترجع عدم دستوريه هذا النص الى إن أيلولة الإيرادات السيادية الى جهة ما ، لابد أن تكون بأداة دستوريه من خلال السلطات التشريعية وليس غيرها، كما أن الثروات المعدنية تعتبر من أموال الدولة بنص المادة الثانية من قانون المناجم والمحاجر رقم ٨٦ لعام ١٩٥٦، و أموال الدولة لا تؤول الى جهة أخرى غير خزانه الدولة ، وكان لنشأة و تقادم مشروعات المحاجر بالمحافظات الكثير من الآثار السلبية .

رابعا : عدم ضم الملاحات وإدارات المحاجر بالمحافظات لهيئة المساحة الجيولوجية ، حيث تقوم المحافظات بالترخيص باستغلال المحاجربالمخالفة للقانون اعتمادا على قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم (٣٥٤) الصادر بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦٢ .كما أن الإيجارات الخاصة بهذه المحاجر تحدد قيمتها بمعرفة لجنة تحديد الإيجارات بهيئة المساحة الجيولوجية بالقاهرة ، وتذهب الى صناديق خاصة بالمحافظات بعيدا عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث يتم توزيعها غالبا فى صورة مكافآت لقيادات المحافظات ، وبالمثل لوجود تداخل بين المناجم والمحاجر فى بعض المواقع ، فمثلاً هناك تداخل بين خام أكسيد الحديد (مادة منجمية) والطفلة (مادة محجرية) المستخدمة فى صناعة السيراميك بمحافظة أسوان مما يؤدى إلى حدوث المشاكل والمعوقات فى تراخيص المناجم والمحاجر معاً . لذلك يجب أن تكون تراخيص المناجم والمحاجروالملاحات من جهة واحدة وهى هيئة المساحة الجيولوجية على أن يضم إليها جميع إدارات الملاحات والمحاجر بالمحافظات بجميع العاملين بها(٨).

خامسا : سيطرة جماعات من رجال المال والأعمال والمقاولين ، بالتواطؤ مع رجال الإدارة المحلية بالمحافظات على المحاجر والمناجم ، وأضف إليهم جهات تابعة للجيش تعمل فى هذا المجال دون أن يكون هناك جهة رقابية أو محاسبية

********************

وفى ظل حالة الفوضى والنهب الذى تتعرض له الثروة التعدينية فى مصر ، كما سبق وعرضنا ، والتى تشارك فيها شركات غامضة تابعة لرجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، وشركات تابعة لجهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش ، والتى أستمرت عقود طويلة وتحديدا منذ تغير التركيب الخاص بملكية هذه الشركات بعد عام ١٩٧٤ ، وبداية سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وأختلاط الحابل بالنابل ، بين قيادات المحافظات والمحليات من جهة ، والمقاولين من جهة ثانية ، والشركات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية ، والجيش من ناحية ثالثة ، جاء القرار الجمهورى بقانون الذى أصدره الجنرال عبد الفتاح السيسى برقم (١٩٣ ) لسنة ٢٠٢٠، بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ ، بالترخيص لوزراء البترول

والثروة المعدنية، والتنمية المحلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، في التعاقد مع الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات ، في شأن استغلال المحاجر والملاحات التي تقع في دائرة اختصاص كل المحافظات وهيئة المجتمعات العمرانية .

وبهذا سحب الجنرال السيسى سلطات وصلاحيات هذه الجهات الأربعة على مجالات وقطاعات من المناجم والمحاجر والملاحات ، ليضعها فعليا وقانونيا فى قبضة هذه الشركة التابعة للجيش ، وتصبح هى المهيمنة وحدها دون رقيب أو حسيب على الثروة المعدنية فى مصر ، وتضمن القرار الجمهوري، الذي نشرته الجريدة الرسمية في عددها ( رقم "٣٦ مكرر ج" بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ ) أنَّ تكون فترة الاستغلال الممنوحة للشركة ثلاثين عاما قابلة بالطبع للتمديد .

وهكذا تم دمج نشاط المناجم والمحاجر والملاحات تحت هيمنة جهة واحدة هى الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات، التى تتبع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة.كما تضمن حق "الاستغلال"، المنصوص عليه في القانون، كافة الإنشاءات والعمليات والأنشطة اللازمة لتجهيز المواد الخام من محاجر وملاحات، وكل ما يتعلق بعمليات استخراج الخامات بقصد تجهيزها وتهيئتها للاستخدام الصناعي، وأعمال الحفر والمسح الأرضي للكشف عن الخامات، والإنتاج النقل، والتخزين، والتسويق، والبحث، والتطوير، وجميع الأنشطة الضرورية المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها الشركة في مناطق الالتزام وصولاً إلى المنتج في شكله الصناعي النهائي (٩).

ويتيح القانون لـ"الشركة" إدارة المحاجر والملاحات بمناطق الالتزام ، سواء بطرحها للاستغلال بنظام الممارسة العلنية ، أو الممارسة المحدودة حسب الأحوال، ولها الحق في تمديد عقود الإيجار الحالية بضوابط وشروط محددة، كما أنه للشركة حق إدارة الملاحات والمحاجر التي تري لدواعي الصالح العام إدارتها واستغلالها بنفسها أو بالشراكة مع الغير.

كما يمنح القانون الشركة أيضاً حق إدارة واستغلال خامات المحاجر والملاحات التي تقع في دائرة اختصاص المحافظات وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وما يستجد عليها مستقبلاً بالشكل الذي يمكنها من تعظيم القيمة المضافة لها، والعمل على تنفيذ الأنشطة التصنيعية بمراحلها المختلفة للخامات التعدينية، وتلبية احتياجات السوق داخلياً وخارجياً .( ١٠)

********************

## المبحث الثالث

## منجم السكرى .. نموذج صافى للفساد ونهب وأهدار الثروة الوطنية المصرية

ينظم قطاع المناجم والمحاجر فى مصر ، قانون قديم عفى عليه الزمن هو القانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ ، الذى حرصت قوى الفساد فى مصر على الإبقاء عليه ساريا لمدة ستين عاما كاملة (١٩٥٦- ٢٠١٤ ) ، برغم التغييرات العميقة التى طرأت على المنظومة التشريعية المصرية منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، والتى شملت كل القوانين الاقتصادية تقريبا ، بدءا من القطاع العام ، مرورا إلى نظم النقد الأجنبى والجهاز المصرفى ، ونظم الإستيراد والتصدير ، والوكالة التجارية ، إنتهاء بالتخلى عن الدورة الزراعية والتخطيط الزراعى والتخطيط الشامل ، وإطلاق قوى السوق الفوضوى من أجل إفعال تاثيرها فى إعادة هندسة البنية الطبقية والاجتماعية المصرية.

على أية حال ، لقد ظل قانون المناجم والمحاجر رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ العتيق قائما ، لا يمسه أحدا ، لسبب بسيط ، هو أن هناك قوى فساد هائلة داخل أروقة الحكم والإدارة المحلية بالمحافظات ،وفى بعض الوزارات المعنية ( الصناعة – البترول وغيرهما ) تحالفت مع عدد كبير من المقاولين والسماسرة ( المستثمرين ) المصريين والعرب والأجانب ، من أجل تقاسم الثروات التعدينية للبلاد ، دون أن تنعكس نتائج هذه الاستثمارات على الخزانة العامة للدولة ، وعلى ايراداتها من هذه الثروة لعقود ستة كاملة .

ويجسد مشروع الاستثمار فى منجم السكرى نموذج حالة لا تخطئها العين المجردة لهذا التحالف الفاسد من ناحية ، وحجم الإهدار والنهب المنظم لثروة مصر من ناحية ثانية .

بداية القصة الحزينة :

تبدأ القصة الجديدة للبحث عن الذهب فى مصر ، منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، حينما طرحت وزارة الصناعة ممثلة فى الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة فى هذا المجال ، فتقدم عدد من الشركات الأجنبية ، ورسى العطاء فعلا على شركة " مينكس للمعادن – مصر المحدودة " MINX ، وصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ بأتفاقية البحث عن الذهب بين الحكومة المصرية وهيئة المساحة الجيولوجية من جهة ، وشركة مينكس للمعادن من جهة أخرى فى منطقتى " البرامية " بمساحة ٢٤ كيلو متر مربع متر والسد " بمساحة خمسة آلاف كيلو متر مربع بالصحراء الشرقية . ومنحت الشركة الأجنبية مزايا كبيرة تشجيعا للاستثمارنذكر منها :

١-إيجار الترخيص: تحصل الحكومة المصرية عن كل ترخيص على إيجار سنوى قدره ٢٥.٠ جنيها ( خمسة وعشرون جنيها فقط لا غير ) عن كل كيلو متر مربع واحد ، إى بإجمالى ١٢٥.٦ ألف جنيه سنويا للمساحة المحددة فى الاتفاقية ( يا بلاش ) .

٢-فترات البحث والإستكشاف: حددت الفترة بأربعة سنوات ، يسقط حق الترخيص فى نصف المساحة بعد مرور عامين من تاريخ الترخيص ، ما لم يطلب المرخص له عقدا للاستغلال فى هذا النصف أو جزء منه .

٣-مدة عقد الاستغلال والانتاج: فترة ٣٠ عاما ، قابلة للتجديد لمدة ٣٠ عاما أخرى ، مادام المستغل قائما بإلتزاماته.( يا بلاش ) .

٤-الإنفاق والاستثمار: يلتزم المرخص له ( شركة مينكس ) بإنفاق ثلاثة ملايين دولار موزعة كالتالى : مليون دولار فى فترة البحث ومدتها سنتان ، ومليون دولار أخرى فى فترة البحث الثانية ومدتها سنة واحدة ، ومليون دولار فى فترة البحث الثالثة ومدتها سنة أخيرة ( يا بلاش ) .

ونصت الاتفاقية كذلك على نظام معين للتخلى الإختيارى أو الإجبارى ، قدمت خلالها تسهيلات كبيرة للمستثمر ، وحددت الاتفاقية كذللك طريقة غدارة المشروع فى حال الإكتشاف التجارى للذهب ، حيث تؤسس شركة مشتركة بين هيئة المساحة الجيولوجية المصرية وشركة مينكس .

٥-طريقة إسترداد التكاليف: نصت الاتفاقية على طريقة محددة لإسترداد التكاليف بحيث تسترد من ٦٠% المتبقية من الانتاج بعد خصم الإتاوة المستحقة للحكومة المصرية ، ويكون الاسترداد بمعدل ٢٠% سنويا بالنسبة لمصروفات البحث ( أى يستردها على ٥ سنوات ) ، وبمعدل ١٥% سنويا من مصروفات التشغيل ، كما نصت الاتفاقية على تقسيم الفرق بين المخصص لإسترداد التكاليف والتكاليف الفعلية بنفس نسب إقتسام الانتاج .

٦-الإتاوة واقتسام الانتاج: نصت الاتفاقية على الأتى :

-تستحق الحكومة المصرية أتاوة بواقع ٨% من إجمالى الانتاج ، وتشمل ضريبة الدخل المستحقة على المقاول ، وذلك خلال ثمانى سنوات الأولى لبدء الانتاج .

-وتكون الأتاوة بواقع ٦.٧٥% من إجمالى الانتاج بعد ثمانى سنوات الأولى من بدء الانتاج . ( يا بلاش ).

-أما المتبقى من الانتاج فيوزع بواقع ٥٢% لصالح الهيئة المصرية ، و ٤٨% للمقاول ( أو شركة مينكس )

وبعد إبرام الاتفاقية ولمدة أربعة سنوات قامت الشركة بعمليات البحث عن الذهب ، وأنفقت ٤.٣ مليون دولار ( يا بلاش ) ، ولم توفق إلى تقديم دراسة جدوى اقتصادية تفيد بوجود إكتشاف تجارى ، فأنسحبت الشركة الأجنبية ، وتركت مستلزماتها من بيانات وخرائط ومعدات ثابتة ومتحركة للهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية طبقا لنصوص الاتفاقية (١١) .

وفى ١٩٩٠/٩/١٥ ، أعادت الحكومة المصرية ووزارة الصناعة وهيئة المساحة الجيولوجية طرح هذه المناطق على ألف شركة عالمية ، وعلى ٢٣ غرفة أمريكية فى مزايدة عالمية ، وبعد أن كانت الحكومة المصرية قد بدأت فى إنتهاج

سياسات الخصخصة وبيع الأصول والممتلكات العامة . فتقدمت شركة " نوردانا الإسترالية " NOURDANA بخطاب نوايا بعرض للبحث والإستغلال خلال مدة سريان الخطاب ومدته عام واحد تبدأ من ١٩٩٣/١٢/١١ ، وأطلعت فى ضوء ذلك على التقارير والبيانات المتاحة لدى هيئة المساحة الجيولوجية المصرية ، ثم تقدمت الشركة الإسترالية بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، بعرض للهيئة المصرية ، وقامت بتأسيس " الشركة الفرعونية للمناجم " .

وهكذا يبدو بوضوح أن الشركة الإسترالية لم تستغرق وقتا فى التعرف على وجود الذهب ، من واقع التقارير والخرائط التى قدمتها لها قيادات هيئة المساحة الجيولوجية المصرية ، وبالفعل جرى إبرام أتفاقية للبحث عن الذهب بالصحراء الشرقية وفى منطقة مرسى علم وصدر قانون الامتياز رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٩ .

وحرصا من الحكومة المصرية – ممثلة فى وزارة الصناعة وهيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية – على تشجيع الاستثمار الأجنبى – تلك اليافطة والشعار الذى نهبت تحت رايته مصر وثرواتها بلا رحمة طوال خمسين عامل وتحديدا بعد عام ١٩٧٤ – فقدمت مزيدا من التنازلات فى هذه الاتفاقية الجديدة وظهرت على النحو التالى :

١–المساحة : زادت المساحة المطروحة للبخث والاستغلال فى هذه الاتفاقية الجديدة إلى ٥٣٨٠ كيلو متر مربع موزعة بين ثلاثة مناطق هى : ١– السكرى ( ألف كيلو متر مربع ) ٢– البرامية ( بمساحة ١٣٠٠ كيلو متر مربع ) ٣– أبو مروات ( بمساحة ٣٠٨٠ كيلو متر مربع ) . ( يا بلاش..!! )

٢–الإلتزامات المالية :

–وفقا للإتفاقية فأن الشركة الفرعونية تقدم خطاب ضمان بقيمة نصف مليون دولار ( يا بلاش ..!! ) لمدة ١٢ شهرا ، ثم ستة شهور بعد نهاية الفترة ، ومقابلها تقدم الهيئة المصرية كافة البيانات الجيولوجية وبيانات الإستكشاف والتعدين الموجودة فى حوذتها ( يا بلاش ..!!).

–تنفق الشركة الأجنبية ( الفرعونية ) ٦.٥ مليون دولار أمريكى خلال فترة البحث ومدتها سبعة سنوات موزعة على النحو التالى :

– ٥٠٠ ألف دولار فى السنة الأولى ، و٢.٠ مليون دولار فى فترة الإمتداد الأولى ومدتها سنتان ، وتنفق ٢.٠ مليون دولار فى فترة الإمتداد الثانية ومدتها سنتان ، وأخيرا تنفق ٢.٠ مليون دولار فى فترة الإمتداد الثالثة ومدتها سنتان ( يا بلاش ..!! ) .

–وإذا أنفقت الشركة الافرعونية أقل من ذلك تسدد الفرق إلى الهيئة المصرية .

–وتشكل لجنة إستشارية مشتركة مكونة من ستة أعضاء مناصفة بين الشركة الفرعونية والهيئة المصرية .

٣–فترة البحث: مدة البحث من بداية تاريخ سريان الاتفاقية هى سنة واحدة ، وللشركة الأجنبية ( الفرعونية ) الحق فى ثلاث فترات إمتدادات متلاحقة كل منها سنتان ( يا بلاش ..!! ) .

٤-فترة الإستغلال: فى حال إكتشاف تجارى للذهب يتحول العقد إلى عقد إستغلال مدته ٣٠ سنة ، ويجوز تجديدها لمدة متساوية أضافية مقدارها ٣٠ عاما أخرى ، بناء على طلب الشركة الفرعونية بموجب إخطار كتابى للهيئة قبل ستة شهور من نهاية الثلاثين عاما الأولى ( يا بلاش ..!! ) .

٥-التخليات الإجبارية والإختيارية: حيث نت الاتفاقية على طرق تخلى الشركة الأجنبية على ٢٥% من مجموع منطقة البحث الإجمالية طالما لم تتحول إلى عقد إستغلال عند نهاية السنة الثالثة .

٦-الإتاوة : قدرت الإتاوة المستحقة للحكومة المصرية بواقع ٣% من إجمالى إيرادات المبيعات كل ستة شهور ، أى أن الاتفاقية الجديدة قد قدمت تنازلا كبيرا للشركة الجنبية حيث خفضت نسبة الإتاوة من ٨% خلال السنوات الثمانى الأولى و ٦.٧٥% فى السنوات الثمانى اللاحقة ، إلى مجرد ٦% سنويا فقط ، تدفع نقدا من شركة العمليات التى تتكون مشاركة بين الشركة الفرعونية وهيئة المساحة الجيولوجية ، ويكون للإتاوة الأولوية والتفضيل على أية تكاليف أو مصروفات ، أو مدفوعات وهى غير قابلة للإسترداد . كما يلاحظ النص على تسديد الإتاوة نقدا ، مما يحرم الحكومة المصرية من فرص الحصول على الإتاوة فى صورة سبائك ذهبية ، تسمح لها سواء بتغطية الإحتياطى النقدى وتعزيزه ، أو الحصول عليها سبائك يمكن أن تبيعها بأعلى سعر فى السوق الدولية .

٧-تأسيس شركة العمليات : بمجرد إعلان الإكتشاف التجارى للذهب ، تؤسس شركة مشتركة بين الطرفين ( الفرعونية والهيئة المصرية ) ، رأسمالها ٤٠ ألف جنيه مصرى تقسم بالتساوى بين الطرفين ( يا بلاش ..!! ) وتوزع على عشرة آلاف سهم عادى قيمة كل سهم أربعة جنيهات مدفوعة بالكامل .

٨-إسترداد التكاليف : يحق للشركة الفرعونية ( الأجنبية ) إسترداد التكاليف من باقى إيرادات المبيعات بعد إستبعادالإتاوة كما يلى :

- جميع مصروفات التشغيل الجارية التى تراكمت بعد بدء الانتاج التجارى .
- ٣٣% من مصروفات البحث ( أى أنها تسترد نفقات البحث خلال ثلاثة سنوات فقط ) .
- ٣٣% من مصروفات التشغيل .

٩-إقتسام الانتاج: بعد خصم الإتاوة المستحقة للحكومة المصرية ، وإسترداد التكاليف والمصروفات ، فأن المبالغ المتبقية من إيرادات البيع تكون هى الإيراد الصافى الذى يوزع على النحو التالى :

- ٥٠% من هذا الإيراد الصافى لكل من الهيئة المصرية والشركة الفرعونية ، أى مناصفة بعكس الاتفاق السابق مع شركة مينكس الذى نص على حصة للجانب المصرى بنسبة ٥٢% مقال ٤٨% للشريك الأجنبى .
- ١٠% تستحق كحافز للشركة الفرعونية فى السنة الأولى والثانية التى يتحقق فيها إيراد صافى عن السنة بأكملها ( يا بلاش ..!! ) .
- ٥% أخرى من الإيراد الصافى تستحقه الشركة الفرعونية كحافز عن السنة الثالثة والسنة الرابعة ( يا بلاش ..!! ).

فإذا تأملنا هذا التقسيم الظالم للجانب المصرى والمتحيز بالمطلق للمستثمر الأجنبى ، سوف نكتشف أن الشركة الفرعونية سوف تحصل بعد إسترداد التكاليف والمصروفات التشغيل المتأخرة من بداية الانتاج ، على ٦٥% من باقى الانتاج ، لمدة أربعة سنوات فى صورة حصة من الانتاج مضافا إليها حافزين (١٠% + ٥% ) لمدة أربعة سنوات ، مقابل أن الجانب المصرى يحصل على ٣٥% فقط ، وسوف نرى أنه برغم هذا التحيز للشركة الفرعونية ، فأنها ظلت تتلاعب بالجانب المصرى وتسرقه عيانا بيانا ، بالتواطؤ والصمت من جانب بعض قيادات ومسئولى الهيئة والوزارة وهيئة الموازين والدمغة ومفتشى المناجم والمحاجر .

١-ملكية الأصول: تنص الاتفاقية على أن تؤول ملكية الأصول المتعلقة بالعمليات من معدات وآلات وغيرها إلى الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية بشكل تدريجى بقدر ما تسترده الشركة الفرعونية من تكاليف ومصروفات ، ويكون للهيئة المصرية طوال فترة سريان الاتفاقية ( ٣٠ سنة قابلة للتجديد ) الحق المطلق فى إستعمال هذه الأصول .وسوف نرى أن الشركة الأجنبية سوف تتلاعب بالجانب المصرى فى هذا البند أيضا.

٢-الإعفاءات الجمركية: منحت الاتفاقية ( بالقانون ٢٢٢ لسنة ١٩٩٤ ) الشركة القائمة بالعمليات والشركة الفرعونية إعفاءا من الضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بإستيراد المعدات والآلات والمستلزمات لإغراض تنفيذ عمليات البحث والاستغلال فى مصر ، وسوف نكتشف من واقع تقرير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب التى قامت بزيارة المشروع وإعداد تقرير حول ما جرى ويجرى فى هذه الشركة وأصدرته فى مايو عام ٢٠١٢ ، أن هذا البند كان بمثابة ثغرة أبليس التى أستغلها أصحاب هذا الشركة ( الثنائى يوسف الراجحى وعصمت الراجحى ) فى نهب وإهدار الأموال العامة المصرية وفى عمليات تهريب واسعة النطاق وبيعها إلى مقاولى الباطن الذين يعملون لديهم .

٣-الدفاتر والسجلات والحسابات : تنص الاتفاقية على ان تقوم شركة العمليات والشركة الفرعونية والهيئة بإمساك دفاتر وحسابات ، لتسجيل كميات وقيمة كل من الذهب والمعادن المصاحبة المنتجة والمباعة ، وتزود شركة العمليات الحكومة المصرية أو ممثلها (؟! ) بتقارير شهرية بهذا الشأن .

٤-تسويق وتصدير الذهب : وفقا للاتفاقية فأن شركة العمليات هى التى تقوم بالتسويق فى الداخل والخارج ، أما تصدير الذهب فيكون لهذه الشركة الحق فى تصدير الذهب والمعادن المصاحبة دون الحاجة إلى ترخيص ( يا بلاش ..!! ) .

٥-المنازعات والتحكيم : نصت الاتفاقية على أن يكون حل المنازعات عن طريق التحكيم وفقا لقواعد المركز الإليمى للتحكيم التجارى بالقاهرة ، ولعل هذا قد جنبنا مزالق التحكيم الدولى ، فلم يكن هوجة التحكيم الدولى التى جاءت مع عاطف عبيد وجماعته قد أنتشرت بعد فى مصر .

*************

هذا عن نصوص الاتفاقية التى جرى إختراقها وإنتهاكها وعدم إحترامها من جانب الشركة الأجنبية ( الفرعونية ) فى كافة بنودها كما سوف نرى وفقا لتقرير مجلس الشعب المصرى عام ٢٠١٢ ،وفى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.

فبعد ستة سنوات وعشرة شهور من بدء سريان الاتفاقية ، أى بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣١ ، أعلنت الشركة الفرعونية عن تحقيق إكتشاف تجارى بمناجم الذهب بمنطقة السكرى بمرسى علم ، وبالتالى أنتقلت الاتفاقية من مرحلة البحث والإستكشاف وشروطها ، إلى مرحلة الاستغلال والانتاج ، ومنحت الشركة إمتياز العمل والاستغلال لمدة ثلاثين عاما قابلة للتجديد ، كما قدرت الإحتياطى الذهبى للمنج بحوالى ١٤.٥ مليون أوقية ، بما يساوى فى ذلك الوقت ٢٠٠ مليار دولار ، وفقا لسعار أوقية الذهب فى السوق الدولية فى ذلك الوقت (٣٨٦ دولار / الأوقية ) .

وطوال هذه السنوات السبع الأولى من عمل الشركة الفرعونية ، كانت روائح الفساد وعدم إحترام بنود الإتفاقية قد لاحت وزكمت الإنفاس ، كما بدا بوضوح أن هناك تواطؤا ، أو إهمالا متعمدا من جانب بعض الجهات والشخصيات المسئولة فى وزارة الصناعة وفى هيئة المساحة الجيولوجية ، ولذلك حينما جرى تغيير وزير الصناعة وإستبداله عام ٢٠٠٢ بالوزير الدكتور على الصعيدى ، طرحت على بساط البحث قضية تجاوزت الشركة الفرعونية وأصحابها ، فتقرر تقليص المساحة الممنوحة لها من ألف كيلو متر مربع فى منطقة السكرى إلى ثلاثة كيلومترات مربعة فقط ، كما أنتزعت بقية المساحات التى تضمها مناطق البرامية وأبو مروات .

كما أمتنعت الوزارة على التصديق على خطابات الجمارك الخاصة بالسيارات والمعدات وقطع الغيار بعد أن أشيع أن هناك تلاعب من الشركة الفرعونية فى هذا المجال ، وكذلك أمتنعت الوزارة عن الموافقة على تصاريح الأمن للأجانب التابعية للشركة .

وكان رد الشركة التوقف عن العمل وطالبوا بالتحكيم وفقا لما نصت عليه الاتفاقية .

وفى نظر التحكيم طالب الجانب المصرى بإلزام الشركة الفرعونية بالتخلى عن كافة مناطق الإمتياز ، نظرا لعدم تحول أى جزء منها إلى عقد إستغلال بسبب تقاعس الشركة الفرعونية ، وذلك منذ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩ وهو تاريخ إنتهاء فترة البحث ، بيد أن الشركة الفرعونية ظلت تحتفظ بما يقارب ٢٦٥٠ كيلو متر مربع من هذه المساحات بغير سند من القانون رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٩٤ .

وهنا تحركت الكواليس الخلفية ، فجرى الإطاحة بوزير الصناعة الدكتور على الصعيدى ، وزاد عليها أن صدر القرار الجمهورى رقم (٣٣٦) لسنة ٢٠٠٤ بنقل تبعية هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية من وزارة الصناعة إلى وزارة البترول ، التى كان قد تولاها منذ عام ١٩٩٩ المهندس " سامح فهمى " ، وهو رجل إسرائيل ورجال المال والأعمال المدلل ، وكان جمال مبارك قد برز فى الساحة السياسية والاقتصادية كمساعد رئيسى لوالده الرئيس حسنى مبارك منذ عام ٢٠٠٠ ، كما تغير مسماها إلى " الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والثروة المعدنية " ، والذى كان يعنى دلالات تحول مشروعات التعدين من كونها مشروعات إلى مجرد ثروة قابلة للبيع والشراء .

فجرى عقد صلح فى ٢٠٠٥/٤/٤ بين الهيئة بوضعها الجديد والشركة الفرعونية وبمباركة كل من وزير البترول " سامح فهمى " وجمال مبارك . وأنتهى المر بأن تمنح الشركة الفرعونية مساحة ١٦٠ كيلو متر مربع ، بدلا من ثلاثة كيلومترات مربعة ، مقابل تخليها عن بقية المساحات التى شملتها أتفاقية ١٩٩٤ .

وبعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، وما صاحبها من إرتفاع أصوات الكثيرين بشأن الجرائم التى ترتكب فى منجم السكرى ، تشكلت اللجنة المشتركة فى مجلس الشعب وزارت الموقع عدة أيام فى مارس عام ٢٠١٢ ، ثم عادت وأصدرت تقريرها فى مايو من نفس العام .

وقد أشار تقرير اللجنة المشتركة إلى أن مصنع إنتاج الذهب بجبل السكرى قد تم إنشاءه على أربعة مراحل هى :

المرحلة الأولى: وتتضمن إستخلاص الذهب من الخام المؤكسد .

المرحلة الثانية: إستخلاص الذهب من الخام غير المؤكسد .

المرحلة الثالثة: إضافة وحدة تكسير .

المرحلة الرابعة : أضافة خط إنتاج أخر بنفس السعة الانتاجية للمراحل الثلاثة السابقة .

وقد تم الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية فى نهاية عام ٢٠٠٩ ، والثالثة فى مايو عام ٢٠١١ ، أما الرابعة فمن المقدر الانتهاء منها فى مطلع عام ٢٠١٣ . وهنا تشير بعض المصادر إستنادا إلى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر عن عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، أن الشركة الفرعونية كانت قد اشترت مصنع مستعمل لاستخلاص الذهب من شركة (كوري كولو ) بنحو ١١.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، علما بأن شركة (كوري كولو ) ، قامت بشراء المصنع عام ١٩٩٣ ، وحتي عام ٢٠١٤ ، لم تعتمد هيئة المساحة الجيولوجية المصرية قيمة الشراء ، وبناء عليه لجأ مجلس إدارة شركة السكري لتقييم المصنع عن طريق طرف ثالث ، تم إسناد عملية تقييم أصول المصنع لمركز الاستشارات الهندسية بجامعة عين شمس . ووفقا للإعلان الرسمى من جانب الشركة الفرعونية فقد بدأ إنتاج أول سبيكة للذهب من منجم السكرى فى يونيه عام ٢٠٠٩ ، بمتوسط وزن للسبيكة ثمانية كيلو جرامات ** وقد بدأ الإعداد لانتاج الذهب من الموقع بمعدل ٢٠٠ ألف أوقية سنويا ( أى بقيمة ٢٥٠ مليون دولار بالسعر السائد وقتئذ ١٢٥٠ دولار للأوقية ) ، تزداد بعد عامين لتصل إلى ٥٠٠ ألف اوقية سنويا ( أى بقيمة ٧٥٠ مليون دولار سنويا بعد زيادة سعر الأوقية فى السوق الدولية إلى ١٥٠٠ دولار عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ ) .

لقد كان من أكبر الأخطاء التى أرتكبت عن عمد فى الاتفاقية الموقعة مع هذه الشركة عام ١٩٩٤ ، أربعة عناصر هى

الأولى : تحديد حصة الجانب المصرى نقدا ، دون أن يكون له حصة عينية من إنتاج الذهب والمعادن الملحقة .

الثانية : أنه قد ترك حرية التسويق والتصدير فى يد الشركة الفرعونية ، وشركة العمليات التى كان يسيطر عليها عمليا الشركة الأجنبية ( الفرعونية ) .

---

**وبحسبة بسيطة فأن قيمة هذه السبيكة تقدر كالتالى : ( ٨٠٠٠ جرام ÷ ٢٤) × سعر الأوقية السائد فى السوق الدولية عام ٢٠٠٩ ( ١٢٥٠ دولار / الأوقية ) . والنتيجة هى ٤١٦.٧ ألف دولار للسبيكة ، وقد كانت أول سبيكة للمنجم من نصيب الرئيس المخلوع حسنى مبارك كهدية ، وقد عثر عليها فى القصر الرئاسى بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ . ولا نعلم بالضبط الهدايا التى كانت من نصيب وزير البترول وكبار قيادات البترول وهيئة المساحة الجيولوجية ومسئولين أخرين الذين تورطوا بالصمت على جرائم ومخالفات الشركة الفرعونية .

الثالثة : أنه فى تقييمه لانتاج الذهب لم يراع التغير الذى سيحدث فى سعر أوقية الذهب ، فقيم المخزون المتاح بحوالى ١٤.٥ مليون أوقية على أساس سعر الأوقية السائد عام ١٩٩٤ ، وهو ٣٨٦ دولار للأوقية ، بينما زاد سعر أوقية الذهب عاما بعد أخر حتى تجاوز عام ٢٠١٢ حوالى ١٧١٨ دولار للأوقية .

الرابعة : لم يراع التغير فى سعر صرف الجنية بالنسبة للدولار الأمريكى ، حيث كان ٣.٤٦ جنيه للدولار عام ١٩٩٤ ، وبلغ فى عام ٢٠١٦ حوالى ١٨.٠ جنيه للدولار الأمريكى .

على أية حال لقد خططت الشركة الفرعونية لإنشاء منجم مفتوح طاقته الانتاجية السنوية تبلغ أربعة ملايين طن من الأحجار ، تزاد إلى عشرة ملايين طن من الصخر الحاوى للذهب بمتوسط ٢ جرام لكل طن من الصخر ، أى بما يعادل ٥ مليار دولار سنويا بدءا من عام ٢٠١٢ ( ١٠ ملايين طن × ٢ جرام ) ÷ ٢٤ = ٨٣٣.٣ ألف أوقية ذهب مضروبة فى ١٧١٨ دولار ) .

فكيف جرت إدارة هذا المنجم ؟ وكيف جرى التلاعب بالجانب المصرى ؟ وكيف تواطؤت بعض قيادات الدولة ووزارة البترول وهيئة المساحة الجيولوجية ؟ وكم خسرت الخزانة العامة للدولة المصرية منذ بداية هذا المشروع حتى عام ٢٠١٨ ؟

عمليات سرقة ونهب منظم :

وفقا للاتفاقية الموقعة بين الجانب المصرى والشركة الإستراالية ( الفرعونية ) ، فأن الرقابة على المنجم تتم من خلال هيئة المساحة الجيولوجية عن طريق مندوبها بالإضافة إلى مفتشى المناجم أثناء عمليات صب الذهب والوزن والتحليل والشحن ، يضاف إليهم مندوبين عن مصلحة الموازين والدمغة ( التابعة لوزراة التموين ) ومصلحة الجمارك ( وزارة المالية ) ، على جميع الشحنات المصدرة ، مع مراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات لجميع أعمال الشركة . وتقوم هيئة الموازين والدمغة بدمغ كل سبيكة بشهادة موثقة بختم الهيئة وتشمع بالشمع الأحمر وختمها ، ويذكر تقرير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب بأن ذلك قد ثبت أنه لم يحدث منذ توقيع عقد الصلح بين الطرفين فى ٢٠٠٥/٥/٤ ، وحتى كتابة هذا التقرير فى مايو ٢٠١٢ .

لقد قدرت حجم مبيعات الذهب منذ بدء الإعلان الرسمى للانتاج فى يونيه عام ٢٠٠٩ حتى لحظة كتابة التقرير فى مايو ٢٠١٢ ، بحوالى ٢.٦ مليار جنيه مصرى فقط لا غير ( أى ما يعادل ٤٣٣.٣ مليون دولار فقط وفقا لسعر الصرف الرسمى السائد وقتئذ وهو ٦.٠ جنيهات للدولار ) ، وبالتالى فقد تحدد عائد الجانب المصرى من المشروع بنسبة الإتاوة وقدرها ٣.٠% كل ستة شهور ، بالإضافة إلى ٥٠% من صافى الربح .

فماذا جرى بالضبط ؟

وفقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ، وتقرير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب المصرى الصادر فى مايو عام ٢٠١٢، فقد تبين أن عملية تصدير الذهب بهدف تنقيته لدرجة نقاوة قدرها ٩٩.٩٩% كانت تتم عن طريق شركة ( جونسون ماسى ) الموجودة فى كندا ، ويتم نقل شحنات الذهب من المنجم إلى مطار مرسى علم ، ومنه إلى مطار القاهرة من خلال شركة ( برنكس ) الكندية المتعاقدة مع شركة ( أمانكو ) المصرية ، وكل هذا تحت إشراف مسئول قطاع المن فى الشركة الفرعونية المدعو عصمت الراجحى شقيق المدير التنفيذى للشركة " يوسف الراجحى " اللذين يسيطران سيطرة كاملة على كل شىء فى المنجم وعمليات الشركة .

وقد أورد الجهاز المركزى للمحاسبات ملاحظاته التى تكشف عن مخالفات جسيمة للشركة الأجنبية على النحو التالى :

١–تبين عدم إلتزام الشركة بمواعيد الجرد السنوى ، كما قامت لجنة جرد مخلفات الخردة التابعة للشركة الفرعونية بتقدير كميات الأصناف داخل المخزن دون إجراء جرد فعلى لها ، كما لم يتم تكويد أصناف المخزن ، وقد علقت اللجنة المشتركة لمجلس الشعب على ذلك بالقول ( بأن ذلك يؤدى إلى صعوبة الرقابة والجرد بالإضافة إلى أنه يجب أن يتم عمل جرد فعلى وليس جرد تقديرى ) ، وما لم تذكره اللجنة صراحة أن ذلك يؤدى إلى تلاعب الشركة والإحتيال على الجانب المصرى .

٢–لم تواف الشركة الفرعونية الجهاز المركزى للمحاسبات بتحليل بعض نفقات الإستكشاف والتطوير البالغة ١٣١.٠ مليون دولار ، للحكم على صحة كل منها ، ولإختلاف طرق المعالجة فى حسابات الاستهلاك . وهنا أشار تقرير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب المصرى ، إلى أن الشركة لم توضح الأسلوب المتبع فى حسابات الإهلاك ، وهل يوجد نظام ثابت فى طريقة حساب الإهلاك أم أنه متغير .

٣–وأشارت اللجنة المشتركة إلى أن الشركة الفرعونية لم توضح السبب وراء التبويب الخاطىء للمرتبات للعاملين فيها وخصوصا الأجانب .

٤–كما يشير تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات إلى تأخر الشركة فى سداد الإتاوة المستحقة للحكومة المصرية بصورة متكررة ، بالمخالفة للمادة السابعة من اتفاقية الإمتياز على النحو التالى :

| تاريخ الإستحقاق | تاريخ تسديدها فعلا | قيمتها بالدولار |
|---|---|---|
| ٢٠١٠/١/٣١ | ٢٠١٠/٥/٣١ | ١.٧٩٩ مليون دولار |
| ٢٠١٠/١٠/٣١ | ٢٠١١/٣/٩ | ٣.٠٠٨ مليون دولار |

وتشير اللجنة المشتركة إلى أن هيئة المساحة الجيولوجية لم توضح سبب تأخير سداد الشركة للإتاوة ، وكان يجب دفع غرامة عن هذا التأخير ، كما لم توضح الشركة الإجراءات التى أتخذتها لعد تكرار ذلك ، وهكذا فأن اللجنة المشتركة تلمح

من طرف خفى إلى تواطؤ قيادات هيئة المساحة الجيولوجية مع الشركة الأجنبية على حساب المصلحة المصرية ، أو على الأقل تتهمها بالإهمال وسوء الإدارة .

٥-كما يسجل الجهاز المركزى للمحاسبات أنه لم يتم إحتساب ضريبة الدخل على الإيرادات الأخرى وغير المرتبطة بالنشاط ، بالمخالفة للمادة الثالثة بند (٥) من الاتفاقية وأحكام قانون ضريبة الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، رغم سابقة إبلاغ إدارة الشركة بذلك . وتشير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب فى تقريرها إلى أن هذه الملاحظة قد تكررت أكثر من مرة ، ولم تؤكد الشركة الفرعونية هل دفعت الضرائب المستحقة عليها أم لا ؟

٦-ويسجل الجهاز المركزى للمحاسبات أن الشركة لم تمسك بسجلات والدفاتر المحاسبية المنتظمة التى يسجل فيها أولا بأول عمليات البيع التى تقوم بها الشركة وفقا لنص المادة (١٥) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ الخاص بضريبة المبيعات . وهنا علقت اللجنة المشتركة على ذلك بالقول ( بأن الشركة الفرعونية لم توضح هل تم دفع ضرائب المبيعات المستحقة عليها أم لا ؟ حيث أن ضريبة المبيعات لا تدخل فى الإعفاء الممنوح للشركة وفقا لبنود الاتفاقية

٧-لم تقم الشركة باتأمين على الخزينة وعلى أمين الخزينة ضد السرقة وخيانة الأمانة ، وقد رأت اللجنة المشتركة أن الشركة لم تذكر السبب وراء عدم التأمين رغم أهميته وهو إجراء أساسى .

٨-بلغت مبيعات شركة السكرى من الذهب خلال عام ٢٠١٠ حوالى ١٦٠.٣ مليون دولار ، علاوة على ١٨٤ ألف دولار من الفضة ، ولم تواف الشركة هيئة المساحة الجيولوجية بأى مستند يؤيد سعر البيع ، سوى الخطاب الوارد من الشركة بقيمة هذه المبيعات ، الأمر الذى نتمكن معه من الوقوف على صحة الإيراد الصافى المستحق للهيئة المصرية ، والذى يبلغ ٥٠% طبقا للفقرة (و) من المادة السابعة للاتفاقية ، وذلك بعد خصم الإتاوة ومصروفات التشغيل الجارية ، ومصروفات البحث والاستغلال ، حيث يتعين حصول الهيئة على مستندات تؤيد عمليات البيع للتحقيق من صحة الإيراد المستحق .. وهكذا تكشف اللجنة المشتركة عن ثغرة أخرى للتلاعب من جانب الشركة ونهب حقوق الجانب المصرى ؟

٩-لم تقم شركة السكرى بعمل توقعات لإنتاجها السنوى من الذهب سوى مرة واحدة فقط ، عن الفترة من يونيه ٢٠١٠ حتى فبراير ٢٠١١ ، بالمخالفة للمادة السابعة من الاتفاقية ، هذا وقد قدر الانتاج خلال هذه الفترة بنحو ١٠١ كيلو جرام ذهب ، مما يشير إلى خطأ فى تقديرات دراسة الجدوى التفصيلية والفنية التى بناء عليها تم إعتبار الكشف تجاريا ، ولذلك يشير الجهاز المركزى للمحاسبات واللجنة المشتركة إلى انه لذلك يتعين بحث أسباب القصور فى العمليات الانتاجية ، ودراسة إذا كان السبب يرجع إلى الخلل فى التقديرات ، أو عمليات التشغيل والتنمية ، أو عدم إتباع الأساليب الحديثة ، مع حث الشريك الأجنبى على ضخ الأموال اللازمة لتعظيم الانتاج ، فضلا عن إلتزامه بنصوص الاتفاقية فى كافة بنودها . ولم تذكر اللجنة المشتركة فى تقريرها صراحة ، أنه ربما يكون وراء هذا القدر من الانتاج المتواضع المعلن ، حقيقة أخرى وتلاعب أخر ، وأن قيادات هيئة المساحة الجيولوجية كانت تتواطؤ مع الشركة الأجنبية ومن خلفها قيادات وزارة البترول ، وأنه من الأرجح أن هناك كميات أخرى من الانتاج لا يعلن عنها ويجرى سرقتها لصالح الشركة الأجنبية

وأصحابها الذين هم عائلة متجنسه بالجنسية الإسترالية والأمريكية ، وهو ما سوف تظهره الملاحظات الأخرى ومنها التلاعب فى الموازين ، خاصة وأن الشركة الفرعونية يديرها فعليا رجلان شقيقان هما يوسف الراجحى المدير التنفيذى للشركة وعصمت الراجحى مدير قطاع الأمن فى الشركة ، والمسئول عن كل حركة خروج ودخول للذهب كما سوف نعرض بعد قليل .

١٠-لم تقم الهيئة المصرية بتقديم تقاريرها حول إنفاق شركة السكرى عن الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، وذلك حتى تاريخ المراجعة ، وهو الأمر الذى يفقد الهيئة أحقيتها فى الإعتراض على ما تقدمه الشركة من مصروفات طبقا لنص المادة الأولى من الاتفاقية ، وذلك لإنقضاء المدة القانونية للإعتراض وقدرها ثلاثة شهور ، ويتصل بذلك عدم قيام الشركة المذكورة بموافاة الهيئة بقوائم التكاليف لعام ٢٠١٠ بالمخالفة للاتفاقية . وهنا لم تجد اللجنة المشتركة لمجلس الشعب من بد سوى الإعتراف بوجود تقصير من جانب هيئة المساحة الجيولوجية وقياداتها ، مما يؤثر فى قيمة الأرباح التى ستوزع بين الطرفين ، ولم تجرأ اللجنة المشتركة إلى توجيه الاتهام صراحة بالتواطء لقيادات الهيئة والمطالبة بإحالتهم إلى الجهات القضائية ، وان ثمة رائحة رشى وعمولات مقابل هذا الصمت .

**************

وبعد أن إنتهت اللجنة المشتركة لمجلس الشعب المصرى من التضامن مع ملاحظات مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات وتقريرهم المشار إليه ، قامت بدورها بوضع ملاحظاتها النهائية وقد تضمنت ملاظات خطيرة وكوارث أضافية كانت تستدعى أنهاء عمل هذه الشركة الجنبية وإحالة المسئولين عنها وعن الهيئة المصرية إلى الجهات القضائية ، ومن أهم تلك الملاحظات الأتى :

١-الغياب التام لهيئة المساحة الجيولوجية فى جميع مراحل الانتاج ، فالمتواجدون بالمنجم هم من شركة الفرعونية ، وهناك سيطرة تامة للشريك الأجنبى على جميع المواقع الهامة ، ولا يحضر مندوب الهيئة إلا أثناء عملية صب الذهب فقط ، ويحضر عن طريق اتصال تليفونى من مدير الأمن بالشركة ( عصمت الراجحى ) ، وقد تم الصب مرتين فى غيابه ، وجرى تحرير محضر بذلك .

٢-تم تغيير ميزان وزن السبائك الموجود بغرفة الصب من ميزان حساس يظهر وزن السبيكة فى كاميرات التصوير بوضوح إلى ميزان جديد لا يمكن معه رؤية أوزان السبائك بكاميرات التصوير الموجودة بالغرفة ، وقد أتضح ذلك فى عمليات الصب المصورة التى تم الإطلاع عليها من ٤٨ إلى ٥٤ ، مما يثير الشك ويضعف من عمليات الرقابة .

٣-كثرة الأحاديث عن بيع الشريك الأجنبى للمعدات المعفاة من الجمارك طبقا للقانون رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٩٤ لشركات مقاولات أخرى تعمل فى المنجم من الباطن .

٤-إنتهاج الشريك سياسات تهدف إلى رفع المصروفات ونفقات البحث والتشغيل ليكون هو المستفيد ، ويحد من أرباح الهيئة المصرية ، بالرغم من إعتراض الهيئة على النفقات والمصروفات المبالغ فيها والمقدمة من الشريك الأجنبى كنفقات

أثناء عمليات البحث والاستغلال والانتاج التجارى ، طبقا لنص المادة (٥) من الاتفاقية ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر ، يقدم التقرير عن الفترة من ٢٠٠١/١/٢١ حتى ٢٠١١/٥/١٨ المصروفات التالية :

جدول رقم ( ٥ )

المصروفات المقدرة من الشركة الأجنبية وما أعتمدته فعلا الهيئة المصرية وما جرى أستبعاده خلال الفترة من يناير ١٩٩٩ حتى ديسمبر ٢٠٠٨

| م | ما قدمته الشركة الفرعونية كنفقات (بالدولار الأمريكى ) | نوع النفقات | ما أعتمدته الهيئة | ما أستبعد وغير قابل للإسترداد |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ٣٥١٥٦٨٦ دولار خلال الفترة من أول يناير ١٩٩٩ حتى أخر ديسمبر ١٩٩٩ | بحث | ٢٨٨٦٣٨٥ دولار | ٦٢٩٣٠١ دولار |
| ٢ | ٢٨٤٩٣٩٨ دولار للفترة من أول يناير ٢٠٠٠ حتى أخر سبتمبر ٢٠٠٠ | بحث | ٢٢٠٨٨٩٠ دولار | ٣٩١٣٧٠ دولار |
| ٣ | ٨٤٣١٤٣ دولار للفترة من أول اكتوبر ٢٠٠٠ حتى أخر ديسمبر ٢٠٠٠ | بحث | ٧٤٤٧٢١ دولار | ٩٨٤٢٢ دولار |
| ٤ | ٧٧٢٧٢١ دولار للفترة من أول يناير ٢٠٠١ حتى أخر مارس ٢٠٠١ | بحث | ٧٢١٨٦١ دولار وأجلت مبلغ ٨٧٥٠ دولار | ٤٢١٠١ دولار |
| ثم توقفت العمليات بعد الإعلان عن الإكتشاف التجارى فى أكتوبر ٢٠٠١ بسبب الخلاف مع وزارة الصناعة فى عهد الوزير د. على الصعيدى حتى الصلح فى ٢٠٠٥/٤/١ | | | | |
| ٥ | ١٥٢٢٢٠٦٨ دولار عن الفترة من ٢٠٠٥/٤/١ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ | تنمية وإستغلال | ١١١٥٧٨١٠ دولار | ٤٠٦٤٢٥٨ دولار |
| ٦ | ١٥١٧٦٠٠٠ دولار عن الفترة من ٢٠٠٦/٧/١ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ | تنمية وإستغلال | ٧٠٨٥٧١٤ دولار وأجلت مبلغ ٥.٥ مليون دولار من تكلفة مصنع الانتاج | ٢٥٩٠٢٨٦ دولار |
| ٧ | ٣١٠٤٥٠٨٦ دولار للفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠ | تنمية وإستغلال | ٣٠٢٢٥٦٨٣ دولار | ٨١٩٤٠٣ دولار |
| ٨ | ٤٢٤٨٦٧٨ دولار للفترة من ٢٠٠٧/٧/١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ | تنمية وإستغلال | ٤٢٠٠٠٦٨٥ دولار ، كما أجلت مبلغ ٥.٣ مليون دولار | ٤٨٦١٠٤ دولار |
| ٩ | ٥٤٢٩٩٦٣ دولار للفترة من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ | تنمية وإستغلال | ٤٥٥٠٤٨٣٠ دولار وأجلت مبلغ ٥.٥ مليون دولار | ٢٥٢٩٤٥٣ دولار |
| ١٠ | ٦٠٠٢٢١٣ دولار للفترة من ٢٠٠٨/٧/١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ | تنمية وإستغلال | ٥٨٩٩١٦٧٣ دولار | ١٠٣٠٤٥٩ دولار |
| المصدر : تقرير اللجنة المشتركة لمجلس الشعب المصرى ، مايو ٢٠١٢ . | | | | |

أى أن المحصلة أنه خلال الفترة من أول يناير عام ١٩٩٩ حتى أخر مارس عام ٢٠٠١ تقدمت الشركة الفرعونية بإدعاء المصروفات للبحث والإستكشاف قدرها (٧٩٨٠٩٤٨ دولار ) لم تعتمد الهيئة المصرية منها سوى (٦٥٦١٨٥٧ دولار ) بنسبة ٨٢.٢% ، بينما أستبعدت من تلك المصروفات حوالى (١٤١٩٠٩١ دولار ) غير قابلة للإسترداد وبنسبة ١٧.٨% .

أما مصروفات التنمية والاستغلال والتطوير بعد أن عاودت الشركة الفرعونية العمل فى مايو ٢٠٠٥ ، فقد بلغت حتى ديسمبر ٢٠٠٨ حوالى (٢١٨٢٥١٧٠٨ دولار ) أعتمدت الهيئة المصريه منها حوالى (١٤٦٤٩٧١٨٨ دولار ) بنسبة ٦٧.١% ، مقابل إستبعاد مبلغ (١١٥١٩٩٦٣ دولار ) بنسبة ٥.٣% ، وأجلت مبلغ ١٦.٣ مليون دولار بنسبة ٧.٥%، ثم عادت الشركة لتسجل مصروفات أخرى خلال الفترة من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ بالقيمة التالية :

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١١ | ٩٤٤٨٤٠١٧ دولار فى الفترة من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ | تنمية وإستغلال | ٦١٠٤٦٤٨٠ دولار | ٣٣٤٣٧٥٣٧ دولار |

لكن بمراجعة الإدارة المركزية للمناجم والمحاجر بهيئة المساحة الجيولوجية ، أستبعدتما سبق وسجلت الملاحظات التالية :

أ)عدم الإلتزام بسداد ما يعادل ٢٥% من مرتبات العاملين الأجانب بالجنيه المصرى طبقا للإتفاقية .

ب)الشركة الفرعونية هى التى قامت بجميع عمليات الصرف على الأعمال .

ج)جميع عقود العاملين التى تم الإطلاع عليها ما زالت بأسم الشركة الفرعونية وليس بأسم شركة العمليات وأوصت بتصحيح هذه الأوضاع .

٥- حصول الشركة الفرعونية على تشوينات كبيرة عبارة عن كميات مطحونة من الصخور التى تحمل الذهب ، وجاهزة للانتاج وهى تقدر ب ٢٨٧ ألف طن ، بينما المثبت منها فى السجلات لدى هيئة الثروة المعدنية ٥٠ ألف طن فقط ، بالإضافة إلى ٣٨ ألف طن نفايات عبارة عن بقايا عمليات انتاج تمت بصورة بدائية ، ولكنها ما زالت تحمل كميات من الذهب ، بالإضافة إلى وجود كمية من التشوينات داخل منطقة السكرى وخارج نطاق الشركة ، ليس عليها رقابة أو حراسة ، ولا تخضع لأى إجراءات تأمينية ، وهى عرضه للسرقة والنهب بالرغم من وجود مشروع بهيئة الثروة المعدنية لإستخلاص الذهب من التشوينات والنفايات .

٦-تحصل الشركة الفرعونية ومن بعدها شركة السكرى على ١٥٠ طن يوميا من السولار بالسعر المدعم ، وليس هناك مبرر لتقديم هذا الدعم لها ، مما يمثل إهدارا للمال العام .

٧-غياب كامل لكل معايير الصحة والأمان اللازمين فى المنجم بالإضافة إلى تلويث البحيرة الصناعية الموجودة بها.

٨–إتباع أسلوب فى عمليات الاستخراج من أسفل الأرض يهدف إلى الوصول إلى أعلى تركيزات الذهب ، بهدف تحقيق أعلى درجة من الربح السريع دون الحفاظ على كامل ثروات المنجم .

٩–عدم إنشاء مجتمع عمرانى جديد بمحيط منجم السكرى ، وذلك بإنشاء مدينة سكنية للعاملين بالمنجم وعددهم يزيد على ثلاثة آلاف عامل وموظف .

١٠–إرتفاع رواتب العمالة الأجنبية ، سواء كانت عمالة مباشرة أو غير مباشرة ، فعلى سبيل المثال يحصل مدير عام يدعى ( أندرو باردى ) على راتب سنوى يقدر بحوالى ٤١٠ ألف دولار إسترالى ( الدولار الإسترالى يعادل ٦.٣٠ جنيه مصرى ) ، بالإضافة إلى مكافآة سنوية تصل إلى ١٠٠% من الراتب السنوى ، أما العمالة غير المباشرة فينص عقد أبرمته شركة السكرى مع شركة GBM التى تقوم بإنشاء المرحلة الرابعة من المصنع على ان يحصل موظف المشتريات بهذه الشركة على ٥٥ جنيها إسترلينيا فى الساعة الواحدة بمتوسط ١٠ ساعات عمل يوميا ( أى ٥٥٠ جنيها إسترلينيا يوميا ) ، وكذلك يحصل السكرتير على ٢٥.٣ جنيها إسترلينيا فى الساعة الواحدة ، وقد أضافت بعض التقارير والمعلومات عام ٢٠١٨ إلى أن شركة السكرى تستأجر شقة فى مدينة الأسكندرية ، عنوانها ٣٦١ برج آيه الغنيمي ، بجى سيدي جابر لإتخاذها مقرا للشركة بحوالى ٤٥٣١,٢٠ جنية أسترلينى شهريا ، ولا شك أن هذه المصروفات المبالغ فيها جدا ، يتحملها فى المحصلة النهائية الجانب المصرى فى صورة إسترداد للتكاليف .

١١–كما تبين للجنة المشتركة لمجلس الشعب المصرى ، أن نسبة الإتاوة التى تحصل عليها الحكومة المصرية قد أنخفضت من ٨% وفقا لإتفاقية القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ فى السنوات الثمانى الأولى من بدء الانتاج التجارى ، ثم إلى ٦.٧٥% فى السنوات اللاحقة ، فإذا بها فى الاتفاقية (٢٢٢) لسنة ١٩٩٤ مع الشركة الإسترالية ( الفرعونية ) قد أنخفضت إلى ٣% كل ستة شهور ، أى بواقع ٦% فقط سنويا .

١٢–كما تبين أعطاء الشريك الأجنبى حافزا من الإيراد الصافى فى الأربعة سنوات الأولى بنسبة ١٥% دون مقتضى.

١٣–وتبين كذلك ضعف الحصة التى تحصل عليها الهيئة المصرية من الانتاج ، حيث تحصل على ٤٠% من الإيراد الصافى فى السنتين الأوليتين من بدء الانتاج ، وحوالى ٤٥% من الإيراد الصافى فى السنتين الثالثة والرابعة ، و ٥٠% من الإيراد الصافى فى باقى فترة الاتفاقية أى ستة وعشرون عاما قابلة للتجديد .

١٤–إعفاء الشركة الفرعونية والسكرى من الضرائب لمدة ١٥ عاما ، مع جواز التجديد لفترة أخرى مماثلة .

١٥–طول فترة الإستغلال (٣٠ سنة ) من أول إكتشاف تجارى ، والتى يجوز تجديدها لمدة أخرى بإجراءات بسيطة .

وإستخلصت اللجنة المشتركة حقيقة أن هذه الاتفاقية لم تعد تحقق النصيب العادل للجانب المصرى وذلك لعدة أسباب :

أ) أن سعر أوقية الذهب وقت إبرام الاتفاقية عام ١٩٩٤ كان ٣٨٦ دولار أمريكى ( فى ظل سعر صرف ٣.٤٦ جنيه / للدولار ) ، بينما بلغ سعر أوقية الذهب فى السوق العالمية عند إبرام عقد الصلح بين الشركة الأجنبية والجانب المصرى فى مايو عام ٢٠٠٥ قد بلغ ٤٣٥ دولارا أمريكيا ( وسعر الصرف قد بلغ ٥.٨٤ جنيه للدولار ) ، أما فى عام ٢٠١٢ فقد

بلغ سعر أوقية الذهب فى السوق الدولية ١٧١٨ دولارا أمريكيا ( وسعر الصرف الرسمى بلغ ٦.٢ جنيه للدولار ) . وبذلك فأن زيادة سعر أوقية الذهب قد بلغ ٤٤٥% ، كما زاد سعر صرف الدولار بنسبة ١٧٣% ، ويتضح أثر ذلك على كمية الأحتياطى المتوقع من الذهب والمقدر مبدئيا بحوالى ١٤.٥ مليون أوقية .

ب) ويشير تقرير اللجنة المشتركة إلى أن ذلك قد ضاعف من عائد الشريك الأجنبى بنسبة ٤٤٥% عما كان متوقعا ، وبالتالى تضاعف أرباحه بشكل يخرج عن أى دراسة استثمارية ، ويجحف بحق الشعب المصرى فى ثرواته ، حيث من غير المعقول أن ينفق الشريك الأجنبى مبالغ قد لا تتجاوز لعائد أرباح عام واحد ، ويستمر فى تحصيل أرباح لمدة ثلاثين عاما قابلة للتجديد .

ومن هنا أوصت اللجنة المشتركة فى ختام تقريرها الخطير بإتخاذ (٢٣ ) إجراءا على النحو التالى (١٢) :

١- إلغاء نسبة الحافز من صافى الأرباح التى يحصل عليها الشريك الأجنبى والبالغ ١٠% إلى ١٥% .

٢- ضرورة تعديل حصة الهيئة المصرية ليستفيد الشعب المصرى من ثرواته .

٣- تغيير ميزان وزن السبائك بميزان رقمى يظهر وزن السبيكة فى كاميرات التصوير ، كالميزان القديم الذى جرى تغييره من جانب الشركة .

٤- زيادة عدد الكاميرات فى غرفة صب الذهب ، وربط كل الكاميرات بغرفة مراقبة من هيئة المساحة الجيولوجية.

٥- تعيين مراقبين دائمين من هيئة المساحة الجيولوجية لمراقبة جميع العمليات التى تتم بالمنجم ، على أن يتم تغييرهم كل عامين مثلا .

٦- تعيين مراقب دائم من مصلحة الجمارك يكون مسئولا عن متابعة المعدات والآلات التى تم الإراج عنها دون رسوم جمركية طبقا للمادة (١١) من الاتفاقية .

٧- تفعيل حقيقى لدور هيئة المساحة المصرية ، والخاصة بعدم موافقتها على حصول شركة السكرى والشركة الفرعونية على إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بإستيراد المعدات والآلات والمشتريات اللازمة لأغراض تنفيذ عمليات البحث والاستغلال ، إذا كان لها نظير تماما يصنع محليا ( م ١١) وبسعر لا يزيد على ١٠% من المستورد قبل سداد الرسوم الجمركية ، وبعد إضافة تكاليف النقل والتأمين .

٨- مراعاة الهيئة عدم إستحواذ الشريك الأجنبى على جميع المواقع الهامة والمؤثرة فى شركة السكرى .

٩- مراعاة الجوانب البيئية ( م ١٦) فى التعامل مع المواد الكيمائية المستخدمة فى المنجم ، خاصة السيانيد ومعالجة البحيرة الصناعية من التلوث .

١٠-تفعيل دور مفتشى المناجم والمحاجر ، وزيادة عددهم حتى يتمكنوا من إداء دورهم داخل المنجم وخارجه .

١١-تسوير المشروع بسور حتى يمكن التحكم فيما يدخل إليع وما يخرج منه .

١٢-مراجعة أسعار شراء السولار الذى تحصل عليه الشركة الفرعونية والسكرى والشركات التى تعمل معهما من الباطن ، على أن يكون بالسعر العالمى ، حيث تحصل على ١٦٠ طنا / يوميا بما يعادل ٢٠٠ ألف لتر يوميا ( الطن = ١٢٥٠ لترا ) .

١٣-تفعيل المادة (١٧) من الاتفاقية الخاصة بإمتيازات ممثلى الحكومة المصرية المفوضين تفويضا قانونيا الحق فى الدهول إلى المناطق موضوع هذه الاتفاقية ، وعلى مواقع العمليات الجارية فيها ، وفحص دفاتر وسجلات الشركة ، وإجراء عمليات الاستطلاع والمسح والرسومات والإختبارات .

١٤-ضرورة قيام الشريك الأجنبى بضخ أموال لتعظيم الانتاج ، ومعالجة القصور فى العمليات الانتاجية وسوء التقدير للكميات المنتجة .

١٥-ضرورة إنشاء معمل لتكرير الذهب فى ظل إحتياطيات كبيرة من الذهب فى مصر(١٣) .

١٦-ضرورة تعديل قانون المناجم والمحاجر رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ ، من أجل تطوير والحفاظ على ثروات مصر المعدنية ، وعدم ملائمته للمتغيرات الاقتصادية .

١٧-توحيد الجهات المشرفة على القطاع التعدينى والتنسيق فيما بينها .

١٨-العمل على وقف عمليات الإهدار وعشوائية الاستغلال الموجودة حاليا فى الثروة المعدنية .

١٩-تشجيع الاستثمارات الوطنية الكبيرة فى قطاع التعدين ، والقضاء على حصر النشاط التعدينى فى أيدى طائفة معينة من الأفراد .

٢٠-تطوير وإعادة هيكلة هيئة الثروة المعدنية ليحسن أداءها لدور المراقب والمنظم .

٢١-تكثيف برامج التدريب التطبيقى والعلمى للعاملين على نفقة شركات البحث العاملة لتطبيق المفاهيم الحديثة فى البحث والاستكشاف .

٢٢-وضع الضوابط والشروط المناسبة لتحقيق أفضل إستفادة ممكنة من الثروة المعدنية ، وتقليل الفاقد .

٢٣-قيام وزارة البترول بإنشاء شركات للثروة المعدنية عن طريق الإكتتاب العام لجميع المصريين وتوفير فرص العمل للشباب ( أنظر الوثيقة رقم ١٩ عن تقرير لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عن منجم السكرى بتاريخ فبراير ٢٠١٢

ولا شك أن كل توصية من هذه التوصيات تكشف عن الخلل الجوهرى الذى ساد عمل هذه الشركة الأجنبية ومقدار النهب والفساد المصاحب لعملها فى البلاد منذ عام ١٩٩٤ حتى تاريخ كتابة هذا التقرير عام ٢٠١٢ ، والتى للأسف إستمرت بعد ذلك التاريخ بصور مختلفة ، وهو ما كشفته تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، وفى التقارير الصحفية التى إنتشرت وقائعها على الكثير من مواقع التواصل الاجتماعى مصحوبة بالصور والوقائع .

على أية حال إذا حاولنا تقدير حجم الخسائر والهدر الذى ضاع على الخزانة العامة المصرية فهى لا تقل أبدا عن خمسة مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٤ .

## المبحث الرابع

## الجنرال السيسى يدخل على خط نهب الثروة المعدنية

وفى ظل حالة الفوضى والنهب الذى تتعرض له الثروة التعدينية فى مصر ، كما سبق وعرضنا ، والتى تشارك فيها شركات غامضة تابعة لرجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، وشركات تابعة لجهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش ، والتى أستمرت عقود طويلة وتحديدا منذ تغير التركيب الخاص بملكية هذه الشركات بعد عام ١٩٧٤ ، وبداية سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وأختلاط الحابل بالنابل ، بين قيادات المحافظات والمحليات من جهة ، والمقاولين من جهة ثانية ، والشركات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية ، والجيش من ناحية ثالثة ، جاء القرار الجمهورى بقانون الذى أصدره الجنرال عبد الفتاح السيسى برقم (١٩٣ ) لسنة ٢٠٢٠، بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ ، بالترخيص لوزراء البترول والثروة المعدنية، والتنمية المحلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، في التعاقد مع الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات ، في شأن استغلال المحاجر والملاحات التي تقع في دائرة اختصاص كل المحافظات وهيئة المجتمعات العمرانية .

وبهذا سحب الجنرال السيسى سلطات وصلاحيات هذه الجهات الأربعة على مجالات وقطاعات من المناجم والمحاجر والملاحات ، ليضعها فعليا وقانونيا فى قبضة هذه الشركة التابعة للجيش ، وتصبح هى المهيمنة وحدها دون رقيب أو حسيب على الثروة المعدنية فى مصر ، وتضمن القرار الجمهوري، الذي نشرته الجريدة الرسمية في عددها ( رقم "٣٦ مكرر ج" بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ ) أنَّ تكون فترة الاستغلال الممنوحة للشركة ثلاثين عاما قابلة بالطبع للتمديد .

وهكذا تم دمج نشاط المناجم والمحاجر والملاحات تحت هيمنة جهة واحدة هى الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات، التى تتبع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة.كما تضمن حق "الاستغلال"، المنصوص عليه في القانون، كافة الإنشاءات والعمليات والأنشطة اللازمة لتجهيز المواد الخام من محاجر وملاحات، وكل ما يتعلق بعمليات استخراج الخامات بقصد تجهيزها وتهيئتها للاستخدام الصناعي، وأعمال الحفر والمسح الأرضي للكشف عن الخامات، والإنتاج النقل، والتخزين، والتسويق، والبحث، والتطوير، وجميع الأنشطة الضرورية المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بها الشركة في مناطق الالتزام وصولاً إلى المنتج في شكله الصناعي النهائي (١٤).

ويتيح القانون لـ"الشركة" إدارة المحاجر والملاحات بمناطق الالتزام ، سواء بطرحها للاستغلال بنظام الممارسة العلنية ، أو الممارسة المحدودة حسب الأحوال، ولها الحق في تمديد عقود الإيجار الحالية بضوابط وشروط محددة، كما أنه للشركة حق إدارة الملاحات والمحاجر التي ترى لدواعي الصالح العام إدارتها واستغلالها بنفسها أو بالشراكة مع الغير.

كما يمنح القانون الشركة أيضاً حق إدارة واستغلال خامات المحاجر والملاحات التي تقع في دائرة اختصاص المحافظات وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وما يستجد عليها مستقبلاً بالشكل الذي يمكنها من تعظيم القيمة

المضافة لها، والعمل على تنفيذ الأنشطة التصنيعية بمراحلها المختلفة للخامات التعدينية، وتلبية احتياجات السوق داخلياً وخارجياً .( ١٥)

ولم يمض على صدور القرار الجمهورى رقم (١٩٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ ، سوى عدة شهور ، إلا وقام مجلس النواب –شبه المعين ومعظم أعضائه من ضباط الجيش والشرطة وعملاء الأجهزة الأمنية – بتاريخ الأثنين الموافق الموافق ٢٠٢١/١١/١ ، بتغطية هذا القرار الجمهورى بالموافقة على سبعة مشروعات قوانين بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، وشركة شلاتين للثروة المعدنية، التابعة لجهاز الخدمة الوطنية المملوكة للجيش ، للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى العديد من المناطق على مستوى الجمهورية .



وجاءت مشروعات القوانين كالتالى:

١– مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( وادي العلاقي ) الواقعة بين خطى عرض ٢٢ درجة جنوبا و٢٣.٠٣ درجة شمالا ومن البحر الاحمر شرقا الى وادي النيل غربا فيما عدا مناطق الاتفاقية الصادر بها القانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٤، ومنطقة أم جرايات بالصحراء الشرقية.

٢– مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( فاطيرى ) بالصحراء الشرقية.

٣– مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( حماطة ) بالصحراء الشرقية.

٤- مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( حنجلية وأم عود ) بالصحراء الشرقية.

٥- مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( عتود ) بالصحراء الشرقية.

٦- مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( البرامية ) بالصحراء الشرقية.

٧- مشروع قانون مُقدم من الحكومة بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة شلاتين للثروة المعدنية للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة له واستغلالها فى منطقة ( جبل إيقات – جبل الجرف – جبل مسيح – جبل علبة –منطقة أسوان ) بالصحراء الشرقية (١٦) .

وهكذا أصبحت مناج الذهب الموجودة بالصحراء الشرقية مملوكة بالكامل للشركة التابعة للجيش ، وبالقطع أصبحت من الأسرار العسكرية ومقتضيات الأمن القومى ، التى لا يجوز لأحد من المواطنيين المصريين أو خبراء الاقتصاد السؤال عنها ، ومعرفة كيف يجرى العمل ، وكيف تجرى المحاسبة المالية والضريبية ، وألا يقدم أمام محاكم عسكرية بتهمة " أفشاء أسرار عسكرية " ...!!!

وبلغ الأمر بنواب هذا المجلس – الغريب فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر – بأن يطالب بمزيد من مثل هذه الاتفاقيات لمواجهة التنقيب العشوائى ؟

وبدوره أكد أشرف الأمير، رئيس مجلس إدارة شركة شلاتين للثروة المعدنية، أن رأسمال الشركة موزعا بين الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية بنسبة ٣٥% من الأسهم، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة بنسبة ٣٤%، وبنك الاستثمار القومى بنسبة ٢٤%، بالإضافة إلى الشركة المصرية للثروات التعدينية التابعة للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية بنسبة ٧%.

أما الدكتور فخرى الفقى رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب – القادم توا من عمله كموظف فى صندوق النقد الدولى بالولايات المتحدة – فقد أشار إلى أن الصحراء الشرقية بها الكثير من الثروات التعدينية، لافتا إلى أنه خلال الـ١١ عام الماضية كانت شركة أجنبية واحدة تعمل فى مجال التنقيب عن الذهب ، كما أشار الفقى، إلى أن احتياطى الذهب كان يبلغ نحو ٧٤ طن قبل ١١ عام، والآن يبلغ نحو ٨٠ طن، ، موضحا أن الاتفاقيات محل المناقشة من شأنها رفع الاحتياطى المصرى من الذهب.

ومن ناحيته قال المهندس أحمد سمير، رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب، إن هذه الاتفاقيات تحافظ على ثروة مصر المعدنية وتزيد من مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى، مطالبا بأن يتم إنشاء معمل فى مصر لفصل الذهب عن المعادن حيث أن الذهب عندما يتم استخراجه يكون مخلوطا بمعادن، ما يتطلب خروجه للخارج لإتمام عملية الفصل، لافتا إلى أنه يوجد ٧ معامل من هذا النوع فى العالم.

وبدورها أعلنت النائبة ميرفت ألكسان، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، موافقتها على مشروعات القوانين، لافتة إلى أن البحث والاستكشاف والتنقيب عن الذهب ووضعه ضمن اتفاقيات قانونية يقنن استخراج الذهب من مناطق محددة، وهو توجه جيد لاستغلال الثروات المعدنية.

وأعلنت النائب ريهام عبد النبى، موافقة الحزب المصرى الديمقراطى على مشروعات القوانين، لافتة إلى أنه يقضى على ظاهرة التنقيب العشوائى، لافتة إلى أن تلك الظاهرة تنتشر بمحافظة أسوان، مطالبة بإنشاء منطقة صناعية للتعدين بأسوان، والقضاء على التنقيب العشوائى والتصريح للمواطنين بالتنقيب بشكل قانونى، وأن التعامل مع التنقيب العشوائى من قبل أجهزة الدولة باعتبارهم مواطنين اضطرتهم الظروف لذلك وليس كمجرمين.

فيما طالب النائب فتحى قنديل بإسناد ملف التنقيب عن معدن الذهب للقوات المسلحة، وقال النائب إيهاب عبد العظيم، إن الاتفاقيات ستتيح اكتشاف المزيد من الثروات المعدنية التى تساهم فى زيادة القيمة المضافة، كما تُسهم فى الحد من ظاهرة التنقيب العشوائى عن الذهب وتدفع عجلة الاقتصاد القومى.

وتقدم النائب إيهاب عبد العظيم بالشكر للرئيس عبد الفتاح السيسى على الإنجازات التى تمت بقطاع البترول خلال الـ٧ سنوات الماضية، متوجها بالشكر أيضا لوزير البترول والثروة المعدنية على جهوده للنهوض بهذا القطاع.

وبدوره قال النائب أشرف أبو الفضل، إن التعدين العشوائى منتشر بمحافظات قنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر، لافتا إلى أن تلك المحافظات كانت قائمة على السياحة، وأن معظم الشباب اتجه للتنقيب العشوائى عقب ثورة ينايرقائلا: "هذا الشباب ليس خارج على القانون ومنهم حاصل على دكتوراه فى القانون، ويجب استخراج تصاريح لهؤلاء الشباب"(١٧) .

وبهذه الهيمنة الجديدة للجيش وجنرالاته على مصادر الثروة المعدنية والذهب ، دون رقابة أو محاسبة تدخل البلاد إلى تاريخ جديد من النهب .

ولم يكتفى الجنرال عبد الفتاح السيسى بوضع يده على مصادر الثروة المعدنية فى طول البلاد وعرضها ، عبر جهاز الخدمة الوطنية التابع للجيش ، وأنما وتحت ذريعة حماية الأمن القومى تارة ، ومحاربة الإرهاب تارة أخرى ، أقدم على خطوة أضافية فى عام ٢٠٢٠ ، بوضع كل مساحة سيناء البالغة ٦١ ألف كيلو متر مربع ( حوالى سدس مساحة مصر وما يعادل (٦١ مليار متر مربع ) الغنية بالثروة المعدنية تحت أشراف مباشر لوزير الدفاع من خلال أشرافه المباشر على جهاز التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء .

وفى تفاصيل ما جرى بتاريخ الأثنين ٢٠٢٠/٧/٢٠ وافق مجلس النواب، ، بشكل نهائي علي تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي، ومكتب لجنة الإدارة المحلية عن مشروع قانون مُقدم من الحكومة بشأن تعديل بعض أحكام قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢، الذى كان قد ضمن إنشاء هيئة عامة اقتصادية تسمى " الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء" . وقد حددت المادة الثامنة منه مهام الجهاز فى ١٦ مهمة. تنفيذا لالتزامات الدولة المقررة في المادتين (٢٢٤)، (٢٣٦) من الدستور.

وقد جاء التعديل الجديد عام ٢٠٢٠ بنقل تبعية الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء من رئيس الوزراء لتصبح لوزير الدفاع ، وكذا استبدال الفقرات الثانية والعاشرة ، والحادية عشر من المادة (٧) من قانون التنمية المتكاملة في بنصوص جديدة ، بحيث يرأس مجلس الإدارة رئيس يعينه وزير الدفاع، ويحدد القرار معاملته المالية، ويشترك في عضويته ممثلون عن الجهات المعنية على أن يكون من بينهم ممثلون لوزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة.

كما جاء فى المادة (١٢) الفقرة الثالثة النص على أنه يحق لواضع اليد قبل العمل بهذا المرسوم بقانون تملك أو الانتفاع بالأراضى التى قاموا بالبناء عليها ، أو استصلاحها واستزراعها بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة والجهاز ، وذلك وفقًا للقواعد والشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء طبقًا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

وهكذا وضع كل أهالى سيناء المتملكون للأراضى تحت رحمة قرارات الأجهزة الأمنية والعسكرية ، بما يخلق مصدرا أضافيا للتوتر والقلق .

وعلى الفور صدق الجنرال السيسى بأعتباره رئيسا للجمهورية على القانون الجديد بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٦ .

وتنفيذًا للقرار الجمهوري الصادر في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠، بتعديل قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء قرر وزير الدفاع الفريق أول محمد زكي، إخضاع الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء لسلطته بدلًا من رئيس مجلس الوزراء، مع اشتراط موافقة وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة على قرارات مجلس إدارة الجهاز، المسؤول عن منح حق تملك الأراضي أو الانتفاع بها للمصريين والأجانب، فضلًا عن إدارة واستثمار الأراضي في سيناء .

وتضمن قرار وزير الدفاع الذي نشرته الوقائع المصرية، تحت برقم ٢٥٦ لسنة ٢٠٢١، أربع مواد هي:

(١) التعريف بالجهاز بأعتباره (هيئة عامة اقتصادية تتبع وزير الدفاع وتطبق عليها كافة القواعد والأحكام السارية على الهيئات الاقتصادية بالقوات المسلحة ) ، و منح وزير الدفاع سلطة تعيين رئيس مجلس إدارة الجهاز، والإشراف على عمله إداريًا وفنيًا، والموافقة على ما يصدره من لوائح تنظيمية وداخلية للجهاز.

(٢) أضاف من خلالها وزير الدفاع مادة جديدة للنظام الأساسي للجهاز تعطي لمجلس إدارته أن يعد الهيكل الإداري والفني للعاملين بالجهاز بما يتفق مع النظام المعمول به بالقوات المسلحة ويسمح بمده بالكوادر المطلوبة من جهات الاختصاص بوزارة الدفاع.

(٣) و(٤) نقل جميع الاختصاصات التي حددها النظام الأساسي للجهاز منذ إنشائه، عام ٢٠١٢، إلى وزير الدفاع بدلًا من رئيس الوزراء، وإلغاء كل القرارات التي تخالف ذلك.

وفي ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١ ، أصدر رئيس الوزراء قرارا بتخصيص ٨٩ ألف فدان في منطقة بين بئر العبد ووسط سيناء لصالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة(١٨) .

وبعدها بيوم واحد بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١ ، قرر رئيس الجمهورية توسيع مساحة المناطق الحدودية ونقاط تمركز القوات المسلحة في المناطق المتأخمة للحدود الشرقية، من ١٣ كيلو متر بطول الحدود من ساحل رفح شمالًا وحتى معبر كرم أبو سالم جنوبًا، إلى نحو ٧٠ كيلومتر من ساحل رفح وحتى قرية القسيمة في وسط سيناء جنوبًا، ومن عرض ٥ كيلومتر من خط الحدود شرقًا في اتجاه عمق مدينة رفح غربًا، إلى نحو ٧٥ كيلومتر في عمق سيناء من أبعد نقطة على خط الحدود وحتى قرية بغداد في وسط سيناء في الاتجاه الشرقي لخط الحدود.

وفي اليوم نفسه، صدر قرار ثالث من رئيس الجمهورية بتخصيص نحو ٦ آلاف فدان كحدود لمطار طابا وحولهم ٥ آلاف فدان كحدود نطاق آمن للمطار.

وفي ١٦ أكتوبر، أصدر الرئيس قرارًا خامسًا بنقل تبعية ميناء العريش، وجميع الأراضي المحيطة بها التي حددها القرار في أكثر من ٥٤١ فدان بشمال سيناء لصالح القوات المسلحة.

وهكذا فأن ما يجرى فى سيناء أصبح يشوبه الكثير من الغموض ، ويتجاوز فى الكثير من أبعاده مسألة محاربة الأرهاب ، الذى يكاد يكون قد لفظ أنفاسه الأخيرة منذ فترة ليست قصيرة ، وإذا ربطنا بين تلك القرارات والتصرفات ، بالبروتوكول الجديد الذى وقع بين مصر والكيان الإسرائيلى لتعديل بعض بنود أتفاقية " السلام " المصرية الإسرائيلية بما يسمح بزيادة تمركز القوات المسلحة المصرية على الحدود ، وما جرى من تجريف وتدمير وإزالة مدينة رفح المصرية بالكامل ، وأبعاد سكانها عن خط الحدود لعشرة كيلو مترات ، فأننا نكون أمام مشروع كبير وخطير ، ما يظهر منه سوى قمة جبل الجليد .وفى الأعماق تسكن الحقائق والأسرار .

هوامش الفصل الخامس

(١) مهندس عاطف هلال " الموارد المعدنية .. وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ " ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ومنتدى العالم الثالث ، ٢٠٠١ .

(٢) د. يحيى عباس القزاز – أستاذ الجيولوجيا بكلية العلوم جامعة حلوان– مقالات متعددة حول الثروة المعدنية منها : السياحة المعرفية .. البحر الأحمر نموذجا" منشورة على الشبكة العنكبوتية ، وكذلك راجع للكاتب اغتيال المساحة الجيولوجية بقرار جمهورى ٢٠٠٤ ،و العمق الأفريقى والثروة المعدنية ، وفضائح الفساد فى هيئة الثروة المعدنية، واستمرار التجاوزات فى هيئة الثروة المعدنية وتعطيل الاستثمار فى التعدين، استمرار مسلسل التجاوزات فى هيئة الثروة المعدنية، قصة سامح فهمى ويوسف بطرس غالى فى مشروع فوسفات أبوطرطور، ومايدور فى شركة السكرى للذهب ) .

(٣) د. يحيى القزاز ، مرجع سبق ذكره .

(٤) د. يحيى القزاز ، المرجع السابق .

(٥) د. يحيى القزاز ، المرجع السابق .

(٦)رجعنا إلى مذكرة مرفوعة من النقابة المستقلة للعاملين بمشروع المحاجر بمحافظة السويس بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٨ وكذلك المذكرة المرفوعة من الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بمحافظة الشرقية حول " مخالفات إدارة المحاجر بمحافظة الشرقية

(٧)مهندس عاطف هلال " الموارد المعدنية .. وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠ " ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ومنتدى العالم الثالث ، ٢٠٠١ ، من ص ٩٣ حتى ص ٢٢٥

(٨) مهندس عاطف هلال ، المرجع السابق .

(٩)د. يحيى القزاز ، مرجع سابق .

(١٠) الجريدة الرسمية العدد رقم "٣٦ مكرر ج" بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ .

(١١) هذا الخبر منقول من : جريدة الوطن

https://www.light-dark.net/t1744471/%D9%82%D9%80%D9%80%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%80%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%84/index.html

(١٢) مجلس الشعب المصرى ، " تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ، ومكتب لجنة الدفاع والأمن القومى والتعبئة القومية حول موضوع منجم السكرى " ، دور الإنعقاد العادى الأول ، بتاريخ مايو ٢٠١٢ .

(١٣) مجلس الشعب المصرى ، المرجع السابق .

(١٤) جلسة مجلس الشعب المصرى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ .

(١٥) تكشفت أبعاد فضيحة تصدير الغاز المصرى إلى إسرائيل بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، حينما تسربت وثائق من داخل جهاز مباحث أمن الدولة ، عن تسجيلات وتقارير مكتوبة تكشف وجود شبكة من شخصيات مسئولة ونجلى الرئيس مبارك ، كانت تعقد فى الخفاء أتفاقيات تصدير الغاز مقابل عمولات ورشى وكان من أبرزهم السيد حسين سالم ونجلى الرئيس مبارك علاء وجمال ، ووزير البترول سامح فهمى وشخصيات إسرائيلية .

(١٦) المصدر : عبد اللطيف صبح جريدة اليوم السابع بتاريخ الإثنين، الموافق ١/١١/٢٠٢١

(١٧) جريدة اليوم السابع بتاريخ ١/١١/٢٠٢١ .

(١٨) https://www.youm7.com/story/2021/11/1/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-7-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8/5517345#:~:text=%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%B9%D9%8A%D8%AF%3A%20%D8%A7%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%AA,%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AD%20%D9%84%D9%87%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%22.

# الفصل السادس

# تأثير السياسة المالية للجنرال السيسى على تفاقم الفقر والعجز والديون

أتسمت السياسات المالية للحكومات المصرية منذ عام ١٩٧٤ حتى يومنا (٢٠٢١) بسمتين أساسيتين هما :

الأولى : إغداق المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية لرجال المال والأعمال أو ما يسمى المستثمرين .

الثانية : تحميل العبء الأكبر من الحصيلة الإيرادية بكافة أنواعها على الطبقات المتوسطة ومحدودى الدخل .

وجاءت سياسات الإنفاق الحكومى تتسم بالتوسع غير المبرر ، والسفيه فى الكثير من الأحيان ، سواء فى المشروعات الاستثمارية ، أو نفقات تشغيل الجهاز الحكومى ، أو فى الدعاية والإعلان والمهرجانات المظهرية ، وتشييد القصور الرئاسية التى لا تتناسب مع الأحوال الاقتصادية لدولة غارقة فى الديون ، دون أن تلبى الطموحات المشروعة للمواطنين فى خدمات صحية وتعليمية وسكنية إنسانية وعادلة ، أو تساهم فى إحداث التنمية المطلوبة .

وقد أظهرت دراسات عديدة ، مدى قصور هذه السياسات ، وعدم كفاءة النفقة العامة لأداء بعض تلك القطاعات الخدمية وتحسين مستواها ، أما بسبب سوء التشغيل ، وتدنى مستوى الكفاءة الإدارية ، أو بسبب الفساد المستشرى فى الإدارة الحكومية (١) .

وقد أستقرت علوم المالية العامة على حقيقة أن الموازنة العامة للدولة – أى دولة – لم تعد مجرد وثيقة مالية فحسب ، بقدر ما باتت تشكل حقيقة سياسية وإجتماعية تعكس جوهر التحيزات الاجتماعية والسياسية لهذه الحكومات ، ونمط أولوياتها .

وعند التعرض للتقييم العلمى للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للرئيس الجديد (الجنرال السيسى) طوال السنوات السبعة التى قضاها فى الحكم (يونيه ٢٠١٤ – سبتمبر ٢٠٢١)، ينبغى الأخذ فى الاعتبار عدة عوامل مؤثرة هى:

الأول: الطموحات الواسعة لدى الغالبية الساحقة من المصريين، الذين اشتركوا فى ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وفى الانتفاضة ضد حكم تنظيم الإخوان المسلمين فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣، بشأن مستقبل أفضل مطلوب ومرغوب.

الثاني: مدى الصعوبات الداخلية التى واجهها الرئيس الجديد بعد انتهاج قطاع كبير من تنظيم الإخوان المسلمين وحلفائهم من الجماعات الإرهابية الأخرى، العنف والإرهاب، بدءًا من التظاهرات شبه المسلحة فى الشوارع المصرية بكافة المدن والمحافظات، انتهاءً بالعمليات الإرهابية والاغتيالات فى سيناء وغيرها من المناطق.

الثالث: المدى الزمنى لتقييم السياسات والإجراءات التى اتخذها نظام الجنرال السيسى وهى تمتد لأكثر من سبعة سنوات (٢٠١٤-٢٠٢١)

وهنا ينبغى أن نراعى الآتى:

أولاً: مؤشرات الأداء فى عهده (المديونية الداخلية – المديونية الخارجية – الاحتياطى النقدى – العجز فى الموازنة العامة للدولة – معدلات البطالة – معدلات التضخم وارتفاع الأسعار).

ثانيًا: عدم إجراء أى تغيير فى السياسات السائدة منذ عقود فى أهم المجالات الحيوية وهى:

١- إهمال شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ، بل والإستمرار فى سياسات الخصخصة وبيع الشركات العامة والمرافق العامة .

٢- الفساد ومحاربته.

٣- استمرار انهيار منظومة التعليم.

٤- استمرار انهيار منظومة الصحة.

٥- باستثناء حركة دؤوبة فى مجال الإسكان ما أسماه المشروعات الكبرى.

ثالثًا: السياسة الضريبية غير العادلة والتحيزات الاجتماعية الضارة.

رابعًا: عدم إجراء أى تغييرات هيكلية فى الاقتصاد بمعنى:

١- الاستغراق فى الديون الداخلية والخارجية وعدم الاعتماد على مواردنا الذاتية.

٢- تعميق التشوة فى هياكل قطاعات الإنتاج (الصناعة – الزراعة – البترول – الثروة المعدنية– الخدمات والتجارة – المقاولات والبناء والتشييد – الخدمات المالية .. الخ ).

خامسًا: عدم التطرق مطلقًا إلى قضية استعادة الأموال المنهوبة من الرئيس المخلوع حسنى مبارك وفتح ملفاته الحقيقية.

سادسًا: اللجوء إلى نفس أساليب مبارك ونظامه فى تفصيل القوانين الانتخابية، وإعادة إحياء برلمان ٢٠١٠ المكون من (رجال مال وأعمال – رجال الحزب الوطنى السابق – نواب معظمهم مرتبطون بأجهزة الأمن والمخابرات – رجال الجيش والشرطة ).

سابعا : التلاعب بالدستور الذى أقرته جموع الشعب المصرى عام ٢٠١٤ ، وتغييره بصورة فادحة عام ٢٠١٨ ، لضمان بقاءه فى الحكم لأطول فترة ممكنة ، وإهدار مبدأ الفترتين الرئاسيتين .

ثامنا: عدم محاكمة المسئولين عن قتل شباب الثورة فى ٢٥ يناير، بل على النقيض من ذلك الإستغراق بصورة قاسية فى أعتقال الشباب المعارض لسياساته وأنصار ثورة يناير ، وإجراء محاكمات شابهها الكثير من العوار وعدم العدالة .

تاسعا : تشويه ثورة يناير بصورة فاضحة وغير منصفة .

دعونا نتناول نتائج السياسات الاقتصادية والمالية للرئيس الجديد ( عبد الفتاح السيسى ) على أربعة مستويات هى :

الأولى : حجم القروض والمنح والمساعدات التى حصل عليها نظام الجنرال السيسى .

الثانية : زيادة الأعباء الضريبية على محدودى الدخل والطبقة الوسطى وما ترتب عليها من تفاقم الفقر .

الثالثة : زيادة المديونية الداخلية والخارجية .

الرابعة : تعاظم الدور الاقتصادى للجيش وتأثيراته الضارة .

## المبحث الأول

## المساعدات والمنح والقروض التى حصل عليها نظام  الجنرال السيسى

بمجرد أن أعلن عن فوز الجنرال عبد الفتاح السيسى فى انتخابات الرئاسة فى يونيه عام ٢٠١٤، حصلت مصر فى الأسابيع القليلة التالية على مساعدات قُدرت بأكثر من ٢٢.٠ مليار دولار من ثلاث دول خليجية هى المملكة السعودية (التى عمل فيها السيسى ملحقًا عسكريًا منذ أكثر من خمسة عشر عامًا سابقة)، والإمارات المتحدة، ودولة الكويت، علاوة على مساعدات ووعود باستثمارات ومنح عينية (بترولية غالبًا)، وودائع لدى البنك المركزى المصرى تُقدر بأكثر من نصف مليار دولار أخرى من دول مثل البحرين وعُمان.

وقد توزعت هذه الدفعة الأولى من المساعدات على النحو التالى:

- ١٢.٠ مليار دولار من المملكة السعودية (منها ٤.٠ مليارات دولار منح لا ترد).
- ٨.٠ مليارات دولار من الإمارات المتحدة (منها مليارا دولار منح لا ترد).
- مليارا دولار من دولة الكويت فى صورة قروض ووديعة لدى البنك المركزى المصرى .

ولم تكن هذه هى الدفعة الوحيدة من المساعدات، إنما أعقبتها فى مارس ٢٠١٥ ، حفلة مزادات أخرى  بمناسبة تنظيم مؤتمر شرم الشيخ  فى مارس عام ٢٠١٥، لتلقى الدعم والمساعدات من الدول المشاركة ، سواء أكانت عربية أم أجنبية فى صور مختلفة، مثل القروض والمنح والاستثمارات والترويج للاستثمارات الأجنبية فى مصر، فى ظل تقديم تنازلات جديدة لرجال المال والأعمال المصريين والعرب والمستثمرين الأجانب تمثلت فى إصدار قانون جديد للاستثمار (ق ١٧ لسنة ١٠١٥) تضمن تنازلات غير مسبوقة لرجال المال والأعمال والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب.

فوسط  هذه الزفة الإعلامية الضخمة التى مولتها شركات رجال المال والأعمال المصريين المرتبطين بنظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك صدر قانون الاستثمار الموحد الجديد (رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥)، وقد كتبت وقتئذٍ شارحًا للأبعاد الكامنة وراء هذه الضجة قائلاً:

(منذ فترة ليست بالقصيرة، انبرى عدد من المسئولين الجدد فى حكومة المهندس إبراهيم محلب، فى وسائل الإعلام المختلفة، للترويج لفكرة ليست بالجديدة، وربما كانت مولودة عام ١٩٧٤، حول ضرورة جذب الاستثمار والمستثمرين، ومنحهم مزيدًامن المزايا والإعفاءات والضمانات، والحماية المختلفة، درءًا للشبهات التى حامت بمصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وأسقطت خلالها حكم أبشع جماعات للفساد والإفساد فى تاريخ مصر المعاصر.

وبدت الصورة وكأننا نبدأ من جديد فى عزف تلك المعزوفة، التى بدأها الرئيس السادات حينما بدأ سياساته الجديدة وقتئذ والتى أطلق عليها "الانفتاح الاقتصادى"، وانبرى بالمقابل عدد من الإعلاميين والإعلاميات لترديد أجوف لنفس المقولات، حتى أن إحداهن صرخت فينا على شاشاتها بالقول "انسف حمامك القديم" ، وانسف كل القوانين

والبيروقراطية والأيدى المرتعشة، التى تحول دون أن تصبح مصر جنة الاستثمار والمستثمرين (٢) بما يشبه الجنات الضريبية وملاذات التهرب الضريبى العالمية، التى تمثل الملجأ الآمن للهاربين والمتهربين ولصوص الأوطان.

على أية حال ، ما الحقيقى والزائف فى هذه الدعاوى الجديدة؟

نستطيع أن نقول بضمير مستريح إن مَنْ يتحدثون الآن حول قوانين الاستثمار، وقانون الاستثمار الموحد الذى يشغل عقل وزير الاستثمار الجديد، وربما غيره من كبار المسئولين فى الدولة نوعان:

النوع الأول: رجال المال والأعمال الذين يعرفون بدقة ماذا يطلبون، وما المزايا الجديدة التى يرغبون فيها، ويدور فى فلكهم كثير من الإعلاميين والصحفيين ذوى الصلات الوثيقة بهذه الفئة الاجتماعية.

النوع الثانى: جمهور عريض يكرر الكلام حول قوانين الاستثمار دون أن يبذل الجهد الكافى للاطلاع على قوانين الاستثمار القائمة، وحجم المزايا والضمانات الهائلة، التى منحت لرجال المال والأعمال والمستثمرين على مدى أربعين عامًا سابقة.

فإذا تأملنا مثلاً الحقائق التاريخية الخاصة بالتشريعات والقوانين، التى قدمت مزايا متدرجة لهذا القطاع من الأعمال، نجدها تزيد عن أكثر من ثمانين قانونًا فى كافة المجالات، فقانون الانفتاح الأول رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، كان المفتتح لهذه التسهيلات والمزايا ، ولكنه لم يكن كافيًا فى بعض جوانبه لرجال المال والأعمال الجدد، الذين حظوا بمساندة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، فصدر تعديل لهذا القانون بعد أقل من ثلاث سنوات بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧، وتوالت بعدها القوانين والقرارات، فصدر القانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ لتشجيع الاستثمار ومنحه مزيدًا من التسهيلات والمزايا والضمانات، ثم بعدها بعدة سنوات صدر القانون الشهير رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وكان كريمًا مع رجال المال والأعمال العرب منهم والأجانب، علاوة طبعًا على المحليين، ولكنه لم يكن كافيًا من وجهة نظرهم، فصدر تعديل له بعد خمسة أعوام بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢ ، ثم بعدها صدر تعديل جديد بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥.

وبخلاف هذه القوانين الرئيسة للاستثمار ، هناك العشرات من القوانين المرتبطة بمزايا إضافية لرجال المال والأعمال والمستثمرين، مثل قوانين النقد الأجنبى ، وقوانين الاستيراد والتصدير، وقوانين الضرائب المختلفة، وقوانين الجمارك، وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة وتعديلاته الكثيرة ، وقانون هيئة التعمير والتنمية الزراعية وتعديلاته المتلاحقة ، وقانون المناقصات والمزايدات ، الذى عدل أكثر من ثمانى مرات فى أقل من عشرين عامًا، وعشرات القوانين التى تقدمت مشكورة بالواجب بمنح المستثمرين مئات المزايا والضمانات، ونقولها ليس من باب المبالغة والتهويل، بل فعلاً مئات المزايا والضمانات.

وبرغم كل ذلك، لم تحدث تنمية حقيقية فى البلاد، وإنما حصلت تنمية لثروات رجال المال والأعمال على حساب الخزانة العامة، فتراكمت الثروات والدخول فى جانب بشهادة مؤسسات دولية مثل البنك الدولى، والبرنامج الإنمائى للأمم

المتحدة، مقابل الفقر والبطالة، التى تجاوزت وفقًا للدراسات الجادة والموضوعية أكثر من ٢٢% من القوى العاملة فى البلاد(٣)، أى أكثر من ثمانية ملايين عاطل، جلهم من الشباب المتعلمين سواء أكان تعليمًا جامعيًا أم متوسطًا، وأصبحت مصر على حافة بركان ثائر، انفجر فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، ومازال قائمًا بأشكال أكثر عنفًا.

وكل الحديث الذى نسمعه عن معدلات النمو المرتفعة، التى كانت تتحقق فى العشرين سنة الأخيرة (٧.٢% فى المتوسط سنويًا)، ليس له أساس علمى على الإطلاق، فالحقيقة أن هذه المعدلات لم تكن تزيد فى أكثر السنوات تحسنًا عن ٤.٠% فقط، يجرى توزيعها كما نعلم جميعًا بصورة مشوهة وغير عادلة على الإطلاق، وعليكم مراجعة الدراسات الجادة التى قام بها عدد من أساتذة التخطيط فى مصر، ومنهم الدكتور ابراهيم العيسوى والفونس عزيز، والدكتور محمد دويدار وغيرهم كثير(٤) .

إذن ما السر الآن فى إلحاح الحديث حول إصدار قانون جديد للاستثمار الموحد؟ ووضع خارطة طريق للعمل الحكومى ليست ذات الأولوية القصوى فى مصر الآن؟

الحقيقة أن وراء هذا الموضوع عدة اعتبارات خطيرة وضارة هى:

الأول: هو حرف العمل الوطنى للرئيس الجديد (السيسى) عن المطلوب والملح لدى الشعب المصرى الذى خرج فى ثورة غضب غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث يوم ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ليطالب بالعدالة فى توزيع الثروات، وفى إعادة بناء مصر على أسس وطنية جديدة ، وتخليصها من شبكات الفساد الهائلة، التى سيطرت على مقدرات الدولة والمجتمع طوال أربعين عامًا.

الثانى: رد الاعتبار والثقة لدى جماعات المصالح الضارة، الذين روعتهم الثورة المصرية، فتواروا خجلاً وخوفًا لفترة فى انتظار ما ستفسر عنه هذه الثورة، وبعد أن هدأت الأمور أو هكذا تبدو، تعمل جماعات المتنفذين سواء فى الحكومة الحالية، أو رجال ونساء إعلامهم فى رد الروح لهذه الجماعات، وفى إطار خطة هجوم مضاد تتمثل فى منحهم مزيدًا من المزايا والضمانات، تحت زعم أن ذلك هو مَنْ سينقذ مصر وأقتصادها، الذى انهار فعليًا على أيديهم طوال أربعين عامًا سابقة.

الثالث: صراعات قائمة فى بنية النظام الإدارى والسياسى المصرى يتمثل فى رغبة بعض الأجهزة ووزرائها – مثل هيئة الاستثمار – فى استعادة دورها وهيمنتها الاقتصادية، التى فقدتها بسبب المادة الثالثة من قانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته ، مقابل أجهزة وجهات أخرى مثل المحافظين ، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة التنمية الزراعية، والوزارات التى تقف خلفهما فى الحفاظ على دورها وهيمنتها خصوصًا فيما يتعلق بتخصيصات الأراضى، التى أصبحت فى عهد مبارك الباب الخلفى للثراء السريع على حساب المال العام والخزانة العامة.

الرابع: قصور النظر وارتباطات المصالح غير التنموية للمتنفذين على الحكم، بحيث إن مسألة الاعتماد على الذات، والقدرات الكامنة فى الاقتصاد المصرى، لا تلقى لديهم آذانًا صاغية، فهم تربوا على أن الخارج هو المعين وهو القصد والغاية، وأن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون الاعتماد على المستثمرين، خصوصًا الأجانب منهم، وحبذا لو كان الإخوة العرب – الذين أغرقونا طوال أربعين عامًا فى الاستثمار العقارى والسياحى والقنوات الفضائية بأنواعها – حاضرين فى المشهد..!.

الخامس: وأخيرًا السيطرة على أجندة الرئيس الجديد (عبد الفتاح السيسى)، وترويعه من الإقدام على أية خطوات أو إجراءات لتصحيح أداء قطاع الأعمال الخاص أو بعض فئاته.

على أية حال، فإن المعركة الدائرة حول ضمير ووجدان الرئيس الجديد، تتخذ من الاقتصاد ومشكلاته مدخلاً لها، وهو ما يتطلب الانتباه تجاه جماعات المصالح، التى تتشكل حاليًا حول الرجل وسياساته.

وقد حدث بالفعل ما توقعناه – للأسف – فبعد انقشاع غبار وضجيج المؤتمر، وخروج الصحف ووسائل الإعلام الممولة من رجال المال والأعمال والأجهزة الأمنية، بعد أن امتلأت الدنيا بالحديث حول النتائج الباهرة لهذا المؤتمر، الذى انتهى بتوقيع والحصول على وعود باستثمارات تزيد فى بعض المصادر الصحفية والرسمية عن ١٠٨.٩ مليار دولار علاوة على ٢٦.٥ مليار جنيه مصرى، و ٢٥٠ مليون يورو (٥)، بينما ذهبت بعد قليل إلى القول بأنها ١٨٢.٠ مليار دولار(٦)، ويظهر الجدول رقم (٦) والجدول رقم (٧) النتائج المعلنة من هذا المؤتمر:

أولاً: الاستثمارات والقروض العربية الخليجية(١٢.٥ مليار دولار)

١– المملكة السعودية تعهدت بمساعدات قدرها ٤ مليارات دولار، منها ٣.٠ مليارات مشروعات استثمارية، ومليار دولار وديعة فى البنك المركزى المصرى.

٢– دولة الإمارات تعهدت بمساعدات قدرها ٤.٠ مليارات دولار موزعة بين مليارا دولار وديعة فى البنك المركزى المصرى مقابل فائدة ، ومليارا دولار أخرى تمويل لمشروعات وأنشطة استثمارية.

٣– الكويت تعهدت بمساعدات قدرها ٤.٠ مليارات دولار، فى شكل تمويل لمشروعات واستثمارات.

٤– سلطنة عُمان تعهدت بمساعدات قدرها ٥٠٠.٠ ملايين دولار موزعة مناصفة بين سيولة نقدية وتمويل لمشروعات استثمارية.

ثانيًا: الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون فقد اشتملت على أكثر من ٥٨.٥ مليار دولار، علاوة على ٢٦.٥ مليار جنيه مصرى، موزعة على النحو التالى:

١– ٤٥.٠ مليار دولار لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة.

٢– ٢٤.٠ مليار جنيه مصرى لإنشاء مشروع تنمية "جنوب مارينا".

٣- ٣.٥ مليار دولار مشروع سكنى تقوم به شركة "بالم هيلز" المصرية فى مدينة السادس من أكتوبر والمملوكة لكبار رجال المال والأعمال والوزيرين السابقين أحمد المغربى ومنصور عامر.

٤- ٢.٥ مليار دولار مشروع سكنى متكامل فى مدينة أكتوبر.

٥- ٣.٥ مليار دولار مشروعات عقارية للشركة القابضة السعودية.

٦- ٢.٥ مليار دولار استثمارات لشركة ماجد الفطيم الإماراتية بالمحافظات المصرية.

ثالثًا: فى قطاع الكهرباء والطاقة (٣٥.٨ مليار دولار + ١٣٠٠.٠ مليون يورو)

١- ١٢.٠ مليار دولار اتفاقية بين وزارة البترول المصرية وشركة البترول البريطانية بريتش بتروليم BP.

٢- ٨٠٠.٠ مليون دولار قيمة توقيع أربعة بروتوكولات تعاون بين وزارة التعاون الدولى والبنك الإسلامى.

٣- ٣.٠ مليارات دولار قيمة توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التعاون الدولى والمؤسسة الدولية الإسلامية.

٤- ١٣٠٠.٠ مليون يورو منحة من الاتحاد الأوروبى لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر.

٥- ٢٠.٠مليار دولار استثمارات لسبع مذكرات تفاهم بين وزارة الكهرباء المصرية و ٣٩ شركة عالمية.

رابعًا: قطاع النقل (٢.١٥٥ مليار دولار + ١٢٠ مليون يورو)

١- ١٢٠.٠ مليون يورو قيمة اتفاق قرض بين البنك الأوروبى للاستثمار والبنك الأهلى المصرى لدعم القطاع الخاص.

٢- ٤١٥.٠ مليون دولار استثمارات مقابل توقيع ٦ اتفاقيات بين وزارة النقل المصرية وشركات عالمية.

٣- ٥٠٠.٠ مليون دولار قيمة اتفاقية شراكة مع شركة أفيك إنترناشونال القابضة".

٤- ٤٩٠.٠ مليون دولار استثمار فى خط سكة حديد نقل البضائع (العين السخنة – حلوان).

٥- ٢٥٠.٠ مليون دولار لإنشاء وتطوير محطة متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية.

ثم ظهرت فى الصحف المصرية البيان الحكومى الرسمى عن نتائج هذا المؤتمر، الذى بنى عليه الرئيس الجديد آمالاً عريضة، فنشر أن الوعود والاتفاقيات والبروتوكلات المبدئية تتجاوز ١٨٢.٠ مليار دولار موزعة على النحو التالى(٧):

- ١٢٢.٠ مليار دولار مذكرات تفاهم Memorandums Of Understanding ووعود.
- ٤٥.٠ مليار دولار للعاصمة الإدارية الجديدة.
- ٢.٥ مليار دولار قروضًا.
- ١٢.٥ مليار دولار منحًا ومساعدات وودائع عربية خليجية.

ثم ألحق هذا البيان بجدول يبين الشركات والاستثمارات المتوقع تدفقها إلى مصر فى الشهور والسنوات القادمة.

جدول رقم (٦)

العقود والاتفاقيات الاستثمارية المبرمة خلال مؤتمر شرم الشيخ فى مارس ٢٠١٥ (بالمليار دولار)

| اسم الشركة | القيمة الاستثمارية | القطاع الاقتصادى | نبذة عامة |
|---|---|---|---|
| BP البريطانية | ١٢ مليار دولار | البترول والغاز الطبيعى | مشروع غرب الدلتا ورفع إنتاجنا من الغاز بنسبة٢٠إلى٢٥ % |
| سيمينز | ٤.٦ مليار دولار | الطاقة | محطة كهرباء بقدرة ٤.٤ جيجاوات فى صعيد مصر |
| سيمينز | | الطاقة | محطة طاقة رياح بقدرة ٢ جيجاوات |
| سيمينز | | التصنيع | إنشاء مصنع لإنتاج الألواح الخاصة بالطاقة الهوائية |
| أوراسكوم – أيبيك | ٣.٠ مليار دولار | الطاقة | إنشاء محطة توليد طاقة بتكنولوجيا الفحم النظيف بقدرة ٣ جيجاوات |
| النويس للاستثمار | ٤.٥ مليار دولار | الطاقة | إنشاء محطة توليد طاقة بتكنولوجيا الفحم النظيف بقدرة ٢.٦٤ جيجاوات |
| بنشمارك | ٤.٥ مليار دولار | الطاقة | إنشاء محطة توليد طاقة بتكنولوجيا الفحم النظيف بقدرة ٢.٣ جيجاوات |
| عبد الرحمن الشربتلى (فهد الشبكشى) السعودية | ٤.٠ مليار دولار | تطوير عقارى | تطوير مساحة ٣.٥ ألف فدان فى منطقة السويس |
| جنرال إليكتريك | ٠.٢ مليار دولار | التصنيع | منشأة تصنيع وتدريب فى مدينة السويس |
| موانىء دبى العالمية | ٠.٤ مليار دولار | النقل واللوجستيك | تطوير وتوسعة محطة الصب السائل وإنشاء مستودعات تخزين جديدة بميناء السخنة |
| المجموع | ٣٣.٢ مليار دولار | | |

المصدر : المجموعة المالية هيرمس ومنشورة فى جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨ .

أما مذكرات التفاهم والتى تجاوزت قيمتها ٩١.٨ مليار دولار، فقد توزعت بدورها على قطاعات واسعة كما يظهرها الجدول التالى:

جدول رقم (٧)

مذكرات التفاهم التى تم توقيعها خلال مؤتمر شرم الشيخ فى مارس ٢٠١٥ لدعم الاقتصاد المصرى

(بالمليار دولار)

| أسم الشركة | القيمة الاستثمارية | القطاع الاقتصادى | نبذة عامة |
|---|---|---|---|
| بريتش جاز | ٤.٠ | البترول والغاز | تطوير حقول الغاز فى البحر المتوسط |
| ENI | ٥.٠ | البترول والغاز | امتيازات محتملة فى البحر المتوسط والصحراء الغربية والدلتا وسيناء لإنتاج ٩٠٠ مليون قدم مكعب غاز |
| قبرص هايدروكربون | – | البترول والغاز | دراسة لمد خط أنابيب غاز من حقل افروديت القبرصى إلى منطقة أدكو بمصر |
| سمينز | ٧.٠ | الطاقة | وضع مخططات إنشاء محطات كهرباء بقدرة ٦.٦ جيجاوات |
| سينوهيدرو | ٢.٠ | الطاقة | محطة طاقة مياة فى عتاقة بقدرة ٢.١ جيجاوات |
| أكوا باور + مصدر | ٢.٤ | الطاقة | محطة طاقة بنظام الدورة المركبة لتوليد ٢.٢ جيجاوات فى غرب دمياط + ١.٥ جيجاوات من الطاقة الشمسية +٠.٥ جيجاوات من طاقة الرياح |
| أكوا أور | ٧.٠ | الطاقة | محطة كهرباء تعمل بالفحم النظيف بطاقة ٢ جيجاوات وقابلة للزيادة إلى ٤ جيجاوات |
| الثروة للاستثمار | ٩.٦ | الطاقة | محطة كهرباء تعمل بالفحم النظيف بطاقة ٦ جيجاوات الأكبر من نوعها فى العالم |
| OTMO | ٠.١ | الطاقة | محطة طاقة سمسية بقدرة ٥٠ ميجاوات فى كوم أمبو |
| تيرا سولار جروب | ٣.٥ | الطاقة | مجمع طاقة شمسية بقوة ٢ جيجاوات |
| سكاى باور + شركة الخليج للتنمية | ٤.٥ | الطاقة | محطة طاقة بقدرة ٣ جيجاوات بنظام الألواح الضوئية |
| مؤسسة الشبكة القوية الصينية | ١.٨ | الطاقة | تطوير شبكة نقل الطاقة الكهرائية |
| فاس ( الأردن ) | ٣.٥ | الطاقة | محطة طاقة شمسية بقدرة ٢ جيجاوات |
| بالم هيلز للتعمير + آبار | ١٩.٧ | عقارى | تطوير مساحة ١٠آلاف فدان تقريبًا بمدينة أكتوبر |
| بالم هيلز للتعمير | ٣.٠ | عقارى | تطوير ٥٠٠ فدان فى القاهرة الجديدة |
| ماونتين فيو + سيسبان القابضة السعودية | ٥.٧ | عقارى | تطوير ٥٠٠ فدان فى القاهرة الجديدة و ٤٧٠ فدانا فى أكتوبر |
| تحالف ( بايونيرز القابضة + المهيدب + أخرون ) | ١.٥ | عقارى | عدد ٢ مشروع تنمية عقارية فى القاهرة الجديدة والشيخ زايد |
| تحالف شركات عربية | ٤.٠ | عقارى / سياحة | مدينة سياحية فرعونية على مساحة ٥٥٧ فدان فى مدينة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | أكتوبر |
| ماجد الفطيم | ٠.٦ | عقارى /سياحة | تطوير ٤ مراكز تسوق ومنشآت تجارية أخرى فى القاهرة الكبرى |
| مجموعة السويدان ( الإمارات ) | ٦.٠ | الدعم اللوجيستى | مركز لوجيستى لتخزين وتداول الحبوب فى دمياط ومحور قناة السويس |
| شركة صناعة الطيران الصينية | ١.٠ | التصنيع | تصنيع عربات قطارات وكهربة خط قطار أبو قير بالأسكندرية بنظام BOO |
| شاينا هاربور للهندسة | – | النقل | إدارة ميناء دمياط |
| المجموع ٩١.٨مليار دولار | | | |

المصدر : المجموعة المالية هيرمس ومنشورة فى جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨.

وبالإضافة إلى ذلك هناك وعود وبروتوكل بتمويل العاصمة الإدارية الجديدة بحوالى ٤٥.٠ مليار دولار، علاوة على قروض بحوالى ٢.٥ مليار دولار، ومساعدات عربية خليجية قيمتها ١٢.٥ مليار دولار.

********************

وقد كشفت التجربة بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات (٢٠١٧) على هذا المؤتمر تواضع كل تلك الوعود والبروتوكولات القائمة على ما يشبه المزاد العلنى. وفى المحصلة النهائية لم تكن سوى الهشيم فى لفحة ريح خفيفة ، ولم يتبق سوى القروض والمساعدات وبعض المنح العربية والدولية.

وفى ضوء هذه الشهية الغريزية للاقتراض والاعتماد المتزايد على استثمارات السوق الدولية والعربية، ورجال المال والأعمال المصريين، انطلقت طموحات الرجل دون ضابط من وعى تنموى، وتجربة فى التخطيط وأولوياته، خصوصًا أن المحيطين به فى معظمهم كانوا من البورصجية، ورجال السوق الحرة، وآليات العرض والطلب، والمعادين بالمطلق وبصورة عمياء لمفهوم التخطيط، والدور المتوازن للدولة وقطاعها العام.

ولعل أبرز مثال على هذا المنحى المندفع دون روية، ما جرى من استثمار حوالى ٦٤.٠ مليار جنيه مصرى فى عام واحد فى مشروع التفريعة الجديدة للمجرى الملاحى فى قناة السويس، ومشروعاتها الملحقة، مما استنزف جزء كبير من النقد الأجنبى المتاح لدى البنك المركزى المصرى، لارتفاع تكاليف التشغيل، والاستعانة ب٣٩ كراكة حفر من السوق الدولية بتكاليف مضاعفة ودون مبرر اقتصادى، أو دراسة جدوى حقيقية.

ووفقًا للمشروعات الكبرى التى انفتح إليها شهية الجنرال السيسى فى سنواته الثلاثة الأولى، والتى أعلن عنها للصحف ووسائل الإعلام وعددها ٥٠ مشروعًاهى(٨):

١- التفريعة الجديدة للمر الملاحى لقناة السويس بطول ٣٥ كيلو متر وبتكلفة لا تقل عن ٤٥ مليار جنيه.

٢- عدد ٦ أنفاق تحت الممر الملاحى لقناة السويس لربط سيناء بالدلتا، وبتكلفة لا تقل عن ١٠.٠ مليارات جنيه (ثلاثة فى مدينة الإسماعيلية لمرور السيارات والقطارات وثلاثة أخرى جنوب مدينة بورسعيد).

٣- شبكة طرق بدأت بثلاثة آلاف كيلو متر، ثم توسعت لتصل إلى ٧ آلاف كيلو متر، بتكلفة حوالى ٧٠.٠ مليار جنيه، والادعاء بأنها غير مسبوقة فى تاريخ البلاد، برغم أن مصر قد أنشأت حوالى ٢٥ ألف كيلو طرق خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى العام ٢٠١٠.

٤- البدء فيما أُطلق عليه "العاصمة الإدارية الجديدة "، بعد أن فشل التعاقد مع شركة العبار الإماراتية، التى شاركت فى مؤتمر شرم الشيخ، والتعاقد مع شركات مصرية وصينية وغيرها، وبتكاليف تقديرية ٤٥ مليار دولار (أى ما يعادل ٨٨٣.٢ مليار جنيه بأسعار صرف بعد ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وتغريق الجنيه المصرى) ، هذا علاوة على حالة الاختناقات التى ستنشأ عن أولوية توافر مواد البناء من حديد وأسمنت وطوب وعمالة وغيرها، عن بقية المشروعات فى البلاد، وما سيترتب على ذلك من ارتفاع أسعار هذه المواد.

٥- مشروع المليون ونصف المليون فدان، وبرغم أهمية التوسع الزراعى الأفقى والرأسى، فإن فكرة المشروع والتزييف الإعلامى المصاحب لها، قد اصطدم بعد أقل من عامين من حكمه بالحقائق الصلدة بشأن الفقر المائى، وعدم كفاية المخزون الجوفى من المياه، علاوة على المخاطر المصاحبة لبناء سد النهضة فى أثيوبيا، والأضرار التى من المؤكد أن تصيب مصر من حصتها المائية التاريخية.

٦- البدء فى توفير علاج لفيروس سى المنتشر بين المصريين، وهو ما نجح فيه جزئيًا.

٧- التوسع فى بناء الوحدات السكنية المتوسطة، والقليل منها لمحدودى الدخل، وبتكاليف كبيرة إلى حد ما، والممول جزء منها من المنحة الإماراتية ( برغم وجود ١٢.٥ مليون وحدة سكنية شاغرة ومغلقة وفقا لنتائج تعداد عام ٢٠١٧ ).

٨- الدعوة لتنمية محور قناة السويس، وإصدار قانون خاص، وهيئة لإدارته، وهو ما لم يتحقق على مدار سبع سنوات من حكمه.

ويضاف إلى ذلك (٢٨ مشروعًا) معظمها فى مجال البناء والتشييد واللوجستيات لخدمة المستثمرين المحتملين، ومن أبرز تلك المشروعات:

١- منطقة التجارة الحرة والخدمات اللوجيستية شرق بورسعيد.

٢- منطقة تجارة حرة فى رفح (أجلت بعد تفجر العمليات الإرهابية فى سيناء ورفح والعريش).

٣- منطقة تجارة حرة وخدمات لوجيستية شرق مدينة الإسماعيلية.

٤- منطقة تجارة حرة وخدمات لوجيستية بمدينة العاشر من رمضان.

٥- المنطقة الحرة جنوب مدينة السويس.

٦- تنمية سياحية وعمرانية فى المنطقة الممتدة بين العريش والشيخ زويد (أجلت أيضًا).

٧- المنطقة الحرة بين الطور ورأس محمد.

٨- إقامة قرى ومنتجعات سياحية بشرم الشيخ.

٩- إقامة قرى ومنتجعات سياحية جنوب محمية نبق.

١٠ - إقامة قرى ومنتجعات سياحية بدهب / نويبع.

أما المشروعات الصناعية المقترحة أو المتصورة فهى كالتالى:

١- مجمع صناعى للبتروكيماويات فى منطقة المساعيد (مؤجلة بسبب الإرهاب).

٢- مجمع صناعى للبتروكيماويات بالمنطقة الصناعية بشمال غرب خليج السويس.

٣- مجمع صناعى للصناعات الغذائية بالمنطقة الصناعية بالشيخ زويد (مؤجلة بسبب الإرهاب).

٤- مجمع صناعى لمنتجات السماك بالمنطقة الصناعية بالسويس.

٥- مجمع صناعى لمنتجات الأسماك بشرق بورسعيد.

٦- مجمع للصناعات الميكانيكية والكهربائية بالمنطقة الصناعية شرق بورسعيد.

٧- مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بمنطقة شمال سيناء.

٨- مجمع للصناعات التعدينية ومواد البناء بالمنطقة الصناعية بأبو رديس.

٩- مجمع لصناعات الأسمدة بالمنطقة الصناعية بالشرقية.

١٠-مجمع للصناعات الغذائية بوسط سيناء.

١١-مجمع صناعى لمنتجات السخانات الشمسية بوسط سيناء.

ويضاف إلى ذلك ثمانية مشروعات أخرى هى:

١- إقامة جامعة تكنولوجية.

٢- إنشاء مدارس فندقية.

٣- إنشاء مدينة للطب والعلوم.

٤- إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية قدرها ٢٥٠ ميجاوات.

٥- استصلاح ٤٠٠ ألف فدان شمال سيناء عبر ترعة السلام (مبالغ فيه).

٦- مشروع لاستصلاح ٥٠ ألف فدان على مياة السيول بوديان البروك.

٧- مشروع استصلاح ١.٦ مليون فدان بسهل وادى العريش (مبالغ فيه).

٨- مشروعات للاستزراع السمكى (ألف حوض سمكى).

والحقيقة أنه برغم أهمية هذه المشروعات، سواء أكانت من القطاع الحكومى أم الجيش، أم من القطاع الخاص والمستثمرين المصريين والعرب أو الأجانب، فإن هذه المشروعات بالإضافة إلى المبالغة فى الكثير منها، فإنها تفتقر إلى عناصر فى التقييم التنموى، بما يجعلها عبئًا فى الأجل القصير والمتوسط على المواطن المصرى، فينبغى أن تتحلى هذه المشروعات بعدة معايير لجدواها الاقتصادية هى:

أولاً: ما حجم المتاح لدينا من الموارد المالية الذاتية دون أن نضيف أعباءً من الديون والاقتراض الداخلى والخارجى على الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ثانيًا: مدى تأثير هذا المشروع أو ذاك فى دورة التشغيل والإنتاج والتصدير.

ثالثًا: مدى مساهمته فى تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة بين أقاليم الدولة من ناحية ، وبين قطاعات الإنتاج وخصوصًا قطاعات الإنتاج السلعى.

رابعًا: درجة تحقيق إيرادات سريعة من هذا المشروع أو ذاك، سواء داخليًا أو خارجيًا من خلال التصدير، والإحلال محل الواردات.

وفى ضوء تلك المعايير يمكن تقييم كثير من المشروعات، التى تبناها الجنرال السيسى طوال السنوات السبعة الماضية (يونيه ٢٠١٤ – سبتمبر ٢٠٢١)، والتى أودت بالبلاد إلى مشكلات كبرى، لعل منها زيادة الدين الأجنبى على مصر ، وتدهور قيمة الجنيه المصرى بأكثر من ٦٠% (من ٨.١٥ جنيه / للدولار إلى ١٦.٠٠ جنيه للدولار)، والتضخم وارتفاع الأسعار بصورة غير مسبوقة لتصل إلى ٣٤% فى يوليو ٢٠١٧، وتظل عند مستوى شديد الإرهاق والعنت للغالبية الساحقة من الشعب المصرى .

*****************

ويلاحظ على الأداء الاقتصادى للجنرال السيسى طوال السنوات السبع الماضية (يونيه ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠٢١)، الملاحظات التالية:

١- إهمال أى دور لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام، بل والسير فى طريق خصخصة بعض تلك الشركات الرابحة خصوصًا فى قطاع البترول (إنبى – بتروجيت وغيرهما). استنادًا إلى نفس الفلسفة والمسار الاقتصادى، الذى سارت عليه الحكومات المصرية منذ عام ١٩٩٢.

٢- إهمال إدراج التعليم وإعادة بناء تلك المنظومة، التى سقطت وانهارت طوال الأربعين عامًا الأخيرة، وتأتى تصريحات الرجل فى أكثر من مناسبة لتؤكد هذا المعنى حينما قال (التعليم يحتاج ٣٠٠ مليار جنيه ويتطلب جهدًا ضخمًا لمدة ١٣عامًا)، ومن هنا استسهال بناء المدارس الخاصة من الموازنة العامة (اليابانية ومدارس النيل وغيرها).

٣- إهمال النظر والعمل على إعادة بناء منظومة الصحة المصرية، التى انهارت طوال العقود الخمسة الأخيرة، فأصبحت عبئًا هائلاً على المصريين خصوصًا الفقراء منهم، باستثناء الجهد، الذى جرى فى مجال توفير الدواء لمعالجة مرضى فيروس سى ومبادرة مائة مليون صحة .

٤- إهمال بناء إستراتيجية حقيقية لتفكيك ركائز دولة الفساد، ومراجعة المنظومة التشريعية الاقتصادية، التى سمحت بالكثير من الفساد المقنن، والذى أدى لتملص وهروب الفاسدين بأفعالهم من المساءلة القانونية والجنائية، والاكتفاء بتوجيه التعليمات إلى هيئة الرقابة الإدارية بمحاربة الفساد، بينما كانت هذه الهيئة ومئات من كوادرها ينغمسون فى تلقى مزايا من كبار الفاسدين فى الدولة المصرية.

والحقيقة أن ما جرى طوال السنوات السبع الماضية تكشف بوضوح أن الرجل يفتقر إلى رؤية اقتصادية وإستراتيجية قادرة على إخراج مصر من مأزقها الاقتصادى الضخم، بل أن سياساته قد أدت إلى استفحال هذا المأزق كما سوف نرى.

كما أن إغراق الرأى العام بقائمة طويلة من التعاقدات الاستثمارية غير الملزمة، وتقديمها إلى الرأى العام المصرى باعتبارها إنجازًا كبيرًا، كانت تخفى الميل المفرط للاقتراض الخارجى بصورة أوصلت البلاد إلى حافة الخطر، لقد قفز هذا الدين الخارجى من ٤٦.٠٠ مليار دولار فى يونيه عام ٢٠١٤ ، إلى ٧٩.٠٠ مليار دولار فى يوليه ٢٠١٧ ، ثم إلى ٩٢.٦ مليار دولار فى يونيه ٢٠١٨ ، وأخيرا إلى ١٣٧.٠٠ مليار دولار فى سبتمبر عام ٢٠٢١ (٩)، وبالمقابل قفز الدين الداخلى من ١.٨ تريليون جنيه فى يونيه ٢٠١٤ ، إلى أكثر من ٤.٥ تريليون جنيه فى سبتمبر عام ٢٠٢١ (وبهذا أصبح متوسط الدين على كل مصرى بما فى ذلك الأطفال الرضع يقارب ٦٧.٠٠ ألف جنيه حتى سبتمبر ٢٠٢١).

- ففى عام ٢٠١٥، اتفقت حكومة الجنرال السيسى (إبراهيم محلب) على قرض من البنك الأفريقى للتنمية بقيمة ١.٥ مليار دولار على ثلاث سنوات.
- وفى يونيه عام ٢٠١٥ قامت الحكومة المصرية ببيع سندات دولية بقيمة ١.٥ مليار دولار، وكان هذا هو الطرح الأول من نوعه بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.
- وكذلك وقعت على قرض من البنك الدولى بقيمة ٣.٠ مليار دولار على ثلاث سنوات تسلمت الدفعة الأولى منه وقدرها مليار دولار فى ٩ سبتمبر عام ٢٠١٦، وفى ٢٠ ديسمبر حصلت مصر على الشريحة الثانية ومقدارها مليار دولار.
- وفى ٢٢ أغسطس عام ٢٠١٦ ، حصلت مصر على وديعة إماراتية لدى البنك المركزى المصرى بقيمة مليار دولار لمدة ٦ سنوات.

- وفى ١١ نوفمبر عام ٢٠١٦ يوافق صندوق النقد الدولى على إقراض نظام الجنرال السيسى ١٢.٠ مليار دولار على شرائح ربع سنوية لمدة ثلاث سنوات.
- وبالمقابل يحصل نظام السيسى على منحة من المملكة السعودية فى ٢٦ مايو عام ٢٠١٦ بقيمة ٢.٥ مليار دولار.
- وفى الوقت نفسه بتاريخ ١٩ مايو عام ٢٠١٦، توقع الحكومة المصرية اتفاقية مع روسيا الاتحادية بقرض قيمته ٢٥ مليار دولار لتمويل المحطة النووية بالضبعة لمدة ٣٠ عامًا، على شرط التصديق النهائى.
- وفى يناير عام ٢٠١٧ تقوم الحكومة المصرية ببيع سندات دولية بقيمة ٤.٠ مليار دولار على ثلاث شرائح، ثم تقوم فى إبريل عام ٢٠١٧ بزيادة سقف إصدار السندات الدولية ليصل إلى ٧.٠ مليارات دولار.
- وفى مايو عام ٢٠١٧ طرحت الحكومة المصرية سندات دولية أخرى بقيمة ثلاثة مليارات دولار.
- وبتاريخ الأربعاء الموافق ٢٠١٧/٩/٢٧ وافقت الحكومة المصرية على طرح سندات دولية جديدة بقيمة ٧.٠ مليارات دولار فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.
- وأستمرت سلسلة الإقتراض بعد ذلك حتى تجاوزت القروض الأجنبية على مصر ١٣٧.٠ مليار دولار ، علاوة على أكثر من ٤.٥ تريليون جنيه مصرى وذلك حتى سبتمبر عام ٢٠٢١ .

وإذا حاولنا حصر وتحديد حجم المنح – التى لا تُرد – والقروض المحلية والأجنبية التى حصل عليها نظام الجنرال عبد الفتاح السيسى منذ ٣ يوليه ٢٠١٣، حتى يوليو ٢٠١٧ المسجلة رسميًا نكتشف أنه قد حصل على ١٢٨.٢ مليار جنيه فى صورة منح لا تُرد (أى حوالى ٢٠ مليار دولار)، إضافة إلى ٢.٧ تريليون جنيه فى صورة قروض وإصدار أوراق مالية وأذون خزانة وسندات دين على الحكومة المصرية على النحو التالى:

جدول رقم ( ٨)

حجم المنح والقروض التى حصل عليها نظام الجنرال السيسى وحجم الفوائد المدفوعة وسداد الديون خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ (بالمليار جنيه)

| البيان | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المنح | ٩٥.٩ | ٢٥.٤ | ٣.٦ | ٢.٢ | ١.١ | ١٢٨.٢ |
| الاقتراض وإصدار أوراق مالية وأذون وسندات | ٣٦٣.٣ | ٥١٥.٩ | ٥٩١.٣ | ٥٧٦.٠ | ٦٣٥.٦ | ٢٦٨٢.١ |
| المجموع (١) | ٤٥٩.٢ | ٥٤١.٣ | ٥٩٤.٩ | ٥٧٨.٢ | ٦٣٦.٧ | ٢٨١٠.٣ |
| خدمة الديون المحلية والأجنبية | | | | | | |
| فوائد الدين المحلى والأجنبى | ١٧٣.٢ | ١٩٣.٠ | ٢٤٣.٦ | ٢٩٢.٥ | ٣٨١.٠ | ١٢٨٣.٣ |
| سداد القروض المحلية والأجنبية | ١٠٧.٦ | ٢٣٦.٥ | ٢٥٠.١ | ٢٥٦.٣ | ٢٦٥.٤ | ١١١٥.٩ |
| مجموع (٢) | ٢٨٠.٨ | ٤٢٩.٥ | ٤٩٣.٧ | ٥٤٨.٨ | ٦٤٦.٤ | ٢٣٩٩.٢ |

المصدر : مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ .

***************

لقد أدت هذه السياسة إلى عبء هائل يتمثل فى خدمة هذا الدين المتفاقم حتى تجاوز المبلغ ٢.٤ تريليون جنيه فى خمس سنوات فقط، كما يظهرها البيان السابق.

هذا الاستسهال الخطير والضار فى الاقتراض من الداخل ومن الخارج، وكذلك التعامل مع قضية المنح التى لا تُرد، وكأنها بدون ثمن سياسى سوف يدفع للمانحين إن عاجلاً أو آجلاً، يعبر عن خفة سياسية، وتدنى الشعور بالمسئولية الوطنية، ويهدر الثقل الحقيقى لمصر فى الحاضر وفى المستقبل.

كما أدى الاندفاع غير الحصيف فيما سُمى تعويم (تغريق) الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦، إلى انهيار قيمته بأكثر من ٦٠%، وإلى موجة تضخمية غير مسبوقة فى مصر منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

وبعد أن استقر سعر الصرف عند حدود ٥.٧٥ جنيه للدولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، شهدت الفترة التى أعقبت ثورة يناير وأثناءها حركة تهريب وهروب أموال مكثفة ضغطت على الجنيه المصرى من ناحية، وزادت الطلب على الدولار من ناحية أخرى، ولم تتخذ السلطات النقدية والبنك المركزى المصرى وقياداته (فاروق العقدة – هشام رامز – نضال عسر..)، أى إجراءات وقائية عادة ما تتخذها السلطات النقدية الوطنية فى ظروف مماثلة والتى يطلق عليها الرقابة على حركة رؤوس الأموال Capital Control ، بل أنها تحت زعم عدم إثارة الخوف الذعر لدى المستثمرين المصريين والعرب والأجانب، سمحت بحركة خروج للأموال، فأدى ذلك إلى تهريب أموال الكثير من رجال المال والأعمال المرتبطين بشبكات الفساد من ناحية وبنظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك من ناحية أخرى، وبلغ ما خرج خلال الثلاثة شهور الأولى بعد الثورة مباشرة حوالى سبعة مليارات دولار.واستمر النزيف بعد ذلك حتى انتبهت السلطات النقدية فى البنك المركزى المصرى – أو هكذا ادعى القائمون عليها – إلى هذه الحركة المكثفة، فصدرت التعليمات المترددة لوقف هذا النزيف بدءًا من عام ٢٠١٤ ، دون أن تحقق نتائج مقبولة .

| جدول رقم (٩)<br>التدهور المستمر فى قيمة الجنيه المصرى بالنسبة إلى الدولار الأمريكى من ديسمبر ٢٠١٠ حتى٣ نوفمبر ٢٠١٦ | | |
|---|---|---|
| التاريخ | سعر البنوك | سعر السوق السوداء |
| ديسمبر ٢٠١٠ | ٥.٨ | ٥.٨ |
| يونيه ٢٠١١ | ٥.٩٦ | ٥.٩٦ |
| ديسمبر ٢٠١١ | ٦.٠٣ | ٦.٠٣ |
| يونيه ٢٠١٢ | ٦.٠٥ | ٦.٠٥ |
| ديسمبر ٢٠١٢ | ٦.٧٥ | ٦.٧٥ |
| يونيه ٢٠١٣ | ٧.١٠ | ٧.٦٧ |
| ديسمبر ٢٠١٣ | ٦.٩٣ | ٧.٣٢ |
| يونيه ٢٠١٤ | ٧.٢٤ | ٧.٣٩ ( هنا تولى الجنرال السيسى) الحكم في |
| ديسمبر ٢٠١٤ | ٧.٢٤ | ٧.٨١ |
| يوليو ٢٠١٥ | ٧.٨٣ | ٨.١٥ |
| ٢٥أكتوبر ٢٠١٥ | ٧.٩٣ | ٨.٥٠ |
| ١٥فبراير ٢٠١٦ | 8.15 | 9.0 |
| أكتوبر ٢٠١٦ | ٨.٨٨ | ١٠.٥ |
| ٣ نوفمبر ٢٠١٦ | ١٩.٥٠ | توارى إلى الخلف السوق السوداء مؤقتا |
| المصدر : جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٧/٧ ، وبعد ذلك من واقع قراءة السوق الفعلية والرسمية | | |

وقد انعكس كل ذلك إلى جانب العجز المتفاقم فى الميزان التجارى المصرى، إلى المضاربة على الجنيه المصرى، والضغط على الاحتياطى المتاح من العملات الأجنبية وخصوصًا الدولار، فانهار الموقف، ولم تجد الحكومة المصرية من الإجراءات سوى ما يؤدى إلى تفاقم الأزمة واكتساح التضخم للسوق المصرية عبر ما يُسمى (تغريق) أو تعويم الجنيه المصرى، تنفيذًا لأوامر صندوق النقد الدولى.

لقد أدت هذه السياسة النقدية المندفعة، والرغبة فى تنفيذ أوامر وشروط صندوق النقد الدولى فى زيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى من ١٧.٠ مليار دولار إلى ٢٤ مليار دولار على الأقل، حتى يمضى الصندوق فى توقيع اتفاقه مع الحكومة المصرية إلى التضحية بواحد من أهم وظائف البنك المركزى والسياسة النقدية، ألا وهو الحفاظ على معدلات مناسبة للتضخم واستقرار الأسعار فى الأسواق المصرية.

فإلى جانب اندفاع الحكومة ونظام الجنرال السيسى، فى تغريق (تعويم) الجنيه بهذه الصورة، وطبع ما يزيد عن ٣٠٠ مليار جنيه كدين إضافى على الحكومة المصرية للبنك المركزى المصرى، فإن شراء هذه الكمية من الدولارات الأمريكية (من ٦ إلى ٨ مليارات دولار) كان يعنى بالمقابل تعزيز قوة الدولار وهيمنة الولايات المتحدة على نظام المدفوعات الدولية والنظام النقدى الدولى، على حساب المواطنين المصريين والمستهلكين المصريين.

كما لجأت السلطات النقدية عندما بدا مقدار الضرر، الذى سببته سياسات التعويم (التغريق)، إلى وسيلة أخرى لسحب وامتصاص جزء من السيولة المحلية من خلال رفع أسعار الفائدة الدائنة (الودائع) إلى٢٠%، وعلى حسابات التوفير إلى ١٣% والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، بيد أن هذا الإجراء الذى له أضرار أخرى على سياسات الاستثمار، جاء متعارضًا مع قرارات غاشمة أخرى بزيادة أسعار المنتجات البترولية والطاقة (البنزين – السولار – الكيروسين – الكهرباء – الغاز)، مما أحدث آثارًا تضخمية إضافية من ناحية، وسبب ركودًا فى الأسواق من ناحية أخرى، فى إشارات تعكس حالة الفوضى فى إدارة السياسات الاقتصادية والنقدية فى البلاد، وفى ظل غياب شبه كامل للرؤية الإستراتيجية لنظام الجنرال السيسى وحكومته، واستسلام مهين لكل مطالب وشروط صندوق النقد الدولى ومؤسسات التمويل الدولية.

كما شهدت هذه الفترة، وتحت الهوس المجتمعى بشأن محاربة المجموعات الإرهابية، انفتاح شهية النظام فى شراء صفقات كبرى من السلاح غير مسبوقة، خارج نطاق المساعدات والقروض العسكرية الأمريكية للمؤسسة العسكرية لمصر، والمقدرة فى المتوسط بين ٩٠٠ مليون دولار إلى ١٣٠٠ مليون دولار سنويًا، وروج أن بعض تلك الأسلحة الجديدة المعلن عنها مولتها دولتا الإمارات العربية والمملكة السعودية، دون أن يكون هناك من يراقب ويدقق فى دقة هذه المزاعم، ومن أبرز تلك الصفقات المعلن عنها:

- ٢٤ طائرة رفال فرنسية الصنع بقيمة ٥.٢ مليار يورو (أى ما يعادل ٦.٥ مليار دولار وبمتوسط سعر للطائرة ٢٧٠.٨ مليون دولار للواحدة).
- ٤ غواصات دولفين ألمانى مستعملة بقيمة مليار يورو (ما يعادل ١.٢٥ مليار دولار، بمتوسط سعر للغواصة الواحدة ٣١٢.٥ مليون دولار) ، والمصيبة أن من توسط لإنجازها هو رئيس الوزراء الإسرائيلى المتطرف " بنيامين نتنياهو " وما صاحبها من فضيحة دولية طالت " نتنياهو " بشأن الحصول على عمولات ورشى كانت محل تحقيق ومحاكمة فى تل أبيب .
- حاملتا طائرات هليوكوبتر فرنسية بقيمة ٩٥٠ مليون يورو (ما يعادل ١.٢ مليار دولار، وبمتوسط سعر للواحدة ٦٠٠.٠ مليون دولار).

–شراء عددا من الفرقاطات البحرية من إيطاليا .

– و صفقات سلاح أخرى بعضها معلن ، والبعض الأخر غير معلن وسريا .وكلها تحت دعاوى ومزاعم حماية الأمن القومى بحيث لا يستطيع أحدا أن يناقش مدى جدوى التوسع فى هذه الصفقات ، فى ظل ظروف مصر الاقتصادية الحرجة ، وإلا أتهم بالخيانة والجهل ، فتحلى الجميع بالصمت ، وبهذا جرى إرضاء جميع مراكز القرار الهامة فى أوربا. أى أن ما جرى شراؤه من أسلحة خلال عامين فحسب من حكم الجنرال السيسى قد بلغ ٨.٥٥ مليار دولار، شكلت ضغوطًا كبيرة على ما هو متاح من النقد الأجنبى من ناحية، وإلى زيادة الدين الخارجى من ناحية ثانية ، وبالمقابل شهدت تلك الأعوام الثلاثة من حكم الجنرال السيسى، قرارات شديدة الوطأة على الاقتصاد المصرى عمومًا، وعلى محدودى الدخل والطبقة الوسطى خصوصًا، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

١– فى الرابع من مارس عام ٢٠١٥ ، يصدر قرار من البنك المركزى بتخفيض سعر تعادل الجنيه المصرى بالنسبة إلى الدولار الأمريكى من ٧.٧٣ جنيه / للدولار، إلى ٨.٨٥ جنيه/ للدولار أى بتخفيض نسبته ١٤.٥%.

٢–فى الثانى من فبراير عام ٢٠١٦ يصدر القرار الجمهورى برفع الرسوم الجمركية على ٥٠٠ سلعة بنسب تدور حول ٤٠%.

٣–فى الثانى من نوفمبر عام ٢٠١٦ ، إصدار والتصديق على قانون الخدمة المدنية الجديدة بكل تأثيراته السلبية، التى سوف نتعرض لها بعد قليل.

٤–فى الثامن من سبتمبر عام ٢٠١٦ يصدر قانون ضريبة القيمة المضافة، والذى بمقتضاه ستزيد الأعباء الضريبية على المستهلكين والمنتجين ومقدمى الخدمات، والتى ستنتقل بتأثيرها مباشرة على المواطنين والمستهلكين.

٥–فى الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦ تقوم السلطات النقدية والبنك المركزى المصرى بتعويم (تغريق) الجنيه المصرى، مما يؤدى خلال أقل من ثلاثة شهور إلى انهياره من متوسط ٨.٨٨ جنيه / للدولار إلى ١٩.٥ جنيه للدولار، واستمر عند المستوى المرتفع بقية العام ٢٠١٧ وانخفض قليلاً إلى ١٧.٨٥ جنيه / للدولار، بما يعنى انخفاضًا فى قيمته بأكثر من ٦٠% مرة واحدة، وكان الهدف المعلن من وزارة المالية هو شراء ستة مليارات دولار من أجل تنفيذ أحد مطالب وشروط صندوق النقد الدولى لاستكمال توقيع الاتفاق بالقرض المطلوب.

٦–فى الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦، أيضًا جرى رفع أسعار البنزين والمشتقات البترولية وأعقبها رفع أسعار شرائح الكهرباء سواء للاستخدام المنزلى أو التجارى.

٧–وفى الأول من ديسمبر ٢٠١٦، صدر القرار برفع الرسوم الجمركية مرة أخرى على حوالى ٣٦٤ سلعة بنسب تدور حول ٥٠%.

٨–وفى السادس من ديسمبر ٢٠١٦، يوقع البنك المركزى المصرى اتفاقية ثنائية مع الجانب الصينى لمبادلة العملات مع البنك المركزى الصينى.

٩–وقد جاء عام ٢٠١٧ بمزيد من الأعباء والقرارات الضارة بمستوى معيشة المواطنين محدودى الدخل وأبناء الطبقات الوسطى، مثل رفع أسعار البنزين والمشتقات البترولية، وأسعار فواتير الكهرباء، وفرض ضرائب إضافية على الاتصالات بالهاتف المحمول، وكلها بنسب زيادة تتراوح بين ٣٦% إلى ٤٥% دفعة واحدة.

١٠–وفى يونيه ٢٠١٨ ، تبدأ سلسلة جديدة من رفع أسعار المشتقات البترولية والطاقة ( الكهرباء ) والمياه بنسب تتراوح بين ٢٥% إلى ٦٠% فى الكثير من السلع والإحتياجات الأساسية للمواطنيين المصريين .

يكشف تقرير الإنجازات الذى أعده المكتب الإعلامى للجنرال السيسى، بمناسبة مرور عام على توليه الحكم (يونيه ٢٠١٤ حتى يونيه ٢٠١٥)، عن نمط التفكير والأولويات التى تحكم عقلية الرجل والمجموعة المعاونة والمحيطة به .

لقد جاء فى تقرير الإنجازات – دون أن يذكر أو يتعرض على الإطلاق لحجم القروض والمساعدات والمنح التى حصلت عليها مصر فى هذا العام خصوصًا من الدول العربية الخليجية– إلى نقاط جديرة بالتسجيل منها:

١– فى مجال مكافحة الإرهاب واستعادة الأمن جرى ضبط ٢٥٤ بؤرة إرهابية وتحركًا إخوانيًا بإجمالى ١٦٧١ متهمًا، فيما كان عدد العناصر الإرهابية التى تم تصفيتها ٣٠ إرهابيًا، كما تم ضبط ٢٨٢١ بؤرة إجرامية بإجمالى ٣٨ ألف متهم، وكشف غموض ١٥٤ جريمة خطف، وتنفيذ نحو ٦.٠ ملايين حكم، وضبط ٨٧ ألف قطعة سلاح أبيض، وضبط ٤٦٤ عبوة ناسفة، و ٢٤٧ سلاحًا ناريًا، و ١٨٢ سلاح خرطوش، و ١٩ حزامًا ناسفًا، وضبط ١٦٨١ تشكيلاً عصابيًا، وضبط ٥٧٦٦ سيارة مبلغًا عن سرقتها، وضبط ١١٧٠ حادثة قتل عمد، و ٦٢١ سرقة بالإكراه، و ٦٦١ هتك عرض، و ٩٤ حالة اغتصاب، و ضبط ٤٣ ألف قضية مخدرات سواء تعاطى أو اتجار(١٠).

٢– قام الرئيس السيسى فى العام الأول بحوالى ٢٧ رحلة خارجية للدول العربية والأفريقية والولايات المتحدة والصين وروسيا. كما استقبل ١٧ رئيسًا وملكًا وأميرًا.(١١)

٣– فى مجال الكهرباء نجح الرئيس فى ضخ ٣.٦ جيجا وات إلى الشبكة (أى ٣.٦ مليار ميجا وات) للخروج من مأزق انقطاع الكهرباء الدائم فى مصر، والتعاقد على ١.٣ جيجا وات أخرى للعام اللاحق.

٤– توفير ٢٦٠ ألف فرصة عمل فى القطاعين العام والخاص(١٢).

ثم يسرد تقرير إنجازات العام الأول للرئيس مجموعة كبيرة من الأنشطة،التى تقوم بها أجهزة الدولة عادة، وتتضمن إفتتاح ملعب أو مركز شباب أو تطويره، أو تطوير ميناء الغردقة، أو شراء لنشات للبحر الأحمر أو غيرها من الإنجازات، التى لا يربطها رابط تنموى، بقدر ما هى أنشطة تقوم بها أجهزة الدولة منذ عشرات السنين بصورة روتينية ودورية.

وربما ينطلق ولع الجنرال السيسى بما أُطلق عليه المشروعات الكبرى (تفريعة القناة – مليون ونصف المليون مسكن – سبعة آلاف كيلو طرق...وغيرها) من مفهوم مغلوط بشأن طبيعة وجوهر المأزق الاقتصادى، باعتباره مشكلة ركود، تحتاج إلى دفعة قوية Big Bush لتحريك عجلة الدورة الإنتاجية والتشغيل.

والحقيقة أن هذا الاختيار بقدر تحمل الرجل لمسئوليته، بقدر تحمل مجموعة مستشاريه ومعاونيه والمحيطين به ممَنْ أطلقنا عليهم "البورصجية" للمسئولية معه. فهؤلاء جلهم تقريبًا جاء معظمهم من منصات "البورصة" وسوق الأوراق المالية، أو من بقايا وفلول نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك، والذين يتحملون مسئولية بلوغ الاقتصاد المصرى ما وصل إليه من مأزق واختلالات هيكلية عميقة.

فلم يكن من المتصور أن يكون مَنْ سايروا واستمروا فى سياسات أدت إلى هذا المأزق الخطير، وتدنى القدرات الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى، ونمو قوى الاحتكارات العاتية، والعلاقات الفاسدة، وفقدان التوازن بين القطاعين العام والرأسمالى الخاص، قادرين على تغيير هذا النهج، أو الاعتراف على الأقل بأخطائهم، وخطايا إستراتيجيتهم السابقة.

وقد كان من الممكن أن تكون مشروعات الجنرال السيسى ذات فائدة، لو كان يربطها منظور تنموى وتخطيطى، محكوم باعتبارات الرغبة فى إعادة التوازن بين مكونات الاقتصاد المصرى، وخصوصًا بين القطاعين العام والخاص، والتملص من آلة اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب.

كما أن دخول هذه المشروعات تحت عباءة وهيمنة الجيش وقطاعاته الاقتصادية الهادفة للربح، أضافت إلى الاختلالات الهيكلية اختلالاً جديدًا، وأضافت قوى احتكارية إضافية تنافس بعض قطاعات النشاط لرجال المال والأعمال، بدافع الرغبة فى الاستئثار بحصة من كعكعة الأرباح الضخمة، التى تتحقق غالبًا على حساب المواطنين والمستهلكين فى البلاد.

## المبحث الثانى

## تأثير السياسة المالية للجنرال السيسى على زيادة معدلات الفقر ومعاناة المصريين

نظرًا لأن الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، كانت قد أعدت قبل تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى مقاليد منصبه الرئاسى، وبرغم أنه قد قام بإدخال عدة تعديلات عليها، مما أدى لتأخير عرضها والتصديق عليها لشهرين كاملين، فإننا سوف نبدأ عمليًا تحليل ونقد سياساته المالية بموازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، والسنوات اللاحقة عليها

سوف نتناول تحليلنا لمشروعات الموازنة العامة للدولة للأعوام من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى خمسة محاور هى:

المحور الأول: مناط الخلل المنهجى فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ والسنوات اللاحقة .

المحور الثانى: فى تقييم سياسات الإنفاق العام.

المحور الثالث: فى التوزيع الوظيفى للإنفاق (التعليم – الصحة – البحث العلمى).

المحور الرابع: فى تقييم السياسة الإيرادية للدولة.

المحور الخامس: ملاحظات وتوصيات ختامية.

### المحور الأول:

### الخلل المنهجى فى مشروعات الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ وما بعدها

لدينا هنا عدة ملاحظات منهجية على البيان المالى، الذى قدمه وزير المالية لمشروع موازنة العام ٢٠١٧/٢٠١٦ قبل أن نتعرض بالتفاصيل إلى النفقات العامة والإيرادات العامة وهى:

### الملاحظة الأولى: فى الصياغة وطريقة العرض

١–لو أتينا بالبيانات المالية لوزارة المالية المصرية طوال العشرين عامًا الماضية سوف نجد نفس الصيغ والعبارات والجمل والتمنيات.

٢–بالإضافة إلى الركاكة فى الجمل والتكرار الممل لنفس العبارات والأرقام.

٣–فى كل بيان تقدمه وزارة المالية تتصدره جمل ومصطلحات مثل: ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية، وضرورة السيطرة على الدين العام، وضرورة تخفيض العجز فى الموازنة العامة وغيرها من العبارات.

وهذا لم يحدث أبدًا:

- فالدين المحلى يتزايد.
- والدين الخارجى يتزايد.

– والعجز فى الموازنة العامة يكبر عامًا بعد آخر.

– وبالتالى فإن الفجوة التمويلية آخذة فى الاتساع وليس العكس.

### الملاحظة الثانية:الافتراضات الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية

ينطلق مشروع الموازنة – وتقريبًا الموازنات السابقة – من مجموعة افتراضات غير دقيقة ومبالغ فيها، ومن ثم تُوضع أهداف أكبر كثيرًا من القدرة فى ظل تلك السياسات عن تحقيقها، من قبيل الرغبة فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من ٤.٤% إلى ٥.٢% عام ٢٠١٦/٢٠١٧، للوصول به بحلول عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٦.٢%

–فى الوقت الذى يذكر فيها البيان بأن معدل نمو الاقتصاد العالمى المتوقع يتراوح بين ٣.٢% أو ٣.٤% .. فكيف يكون معدل النمو فى مصر بهذا المستوى المطلوب؟

–والمطلوب من الحكومة ووزارة التخطيط أن تقدم للشعب والنواب والخبراء صورة عن كيفية احتسابها لمصفوفة الناتج المحلى الإجمالى وكيفية حساب هذا الناتج؟ وكيفية التلاعب الإحصائى والرياضى فيه ؟

### الملاحظة الثالثة: فى موضوع التشغيل وحساب معدل البطالة

غالبًا ما يكررون أن معدل البطالة يدور حول ١٢.٨% فى نهاية ديسمبر عام ٢٠١٥ ، ويتم التركيز فى الاستثمار الحكومى على مشروعات البنية الأساسية باعتبارها مدخلاً للتشغيل، وهذا الأسلوب مستمر منذ أكثر من ٢٠ عامًا، ولم يحقق النتائج المرجوة منه، بل على النقيض من ذلك حيث يزداد أعداد الملتحقين الجدد سنويا بسوق العمل ( يتراوح بين ٧٥٠ ألف شخص إلى مليون إنسان ) ، مقابل تواضع فرص العمل والتشغيل المتاحة بالقطاعين الحكومى والخاص ، فلا تحسين فى مستوى معيشة الناس قد تحقق، ولا معدل البطالة الحقيقى قد انخفض ، وهنا علينا أن نتساءل كيف

كيف يحسبون معدل البطالة (التلاعب بالفترة المرجعية – حساب القوى النشطة اقتصاديًا – طريقة اختيار العينة – مفهوم المتعطلين باختيارهم...إلخ).

–والمطلوب: لماذا يجرى دائمًا إهمال شركات القطاع العام والأعمال العام، وعدم وضع خطة إستراتيجية حقيقية لتشغيل هذه الشركات وزيادة فرص التشغيل.

### الملاحظة الرابعة: طريقة حساب الدين العام (المحلى و الأجنبى).

حيث يقدر البيان المالى عن مشروع موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ أن معدل الدين العام قد وصل إلى ٩٧% من الناتج المحلى الإجمالى GDP، ويستهدف نزوله إلى ٩٠% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ...!

– السؤال : كيف يقدرون الدين العام منسوبًا إلى الناتج المحلى؟

– وكيف يجرى تعظيم وإعادة احتساب الناتج المحلى بمصفوفة للناتج تحتاج إلى مراجعة وتصحيح؟

فالدين المحلى الإجمالى قد بلغ فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ حوالى ٢.٥ تريليون جنيه، ومقدر أن يصل فى نهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٣.٢ تريليون جنيه.

أما الدين الخارجى فقد بلغ رسميًا وفقًا لأحدث بيان صادر من البنك المركزى المصرى عن الموقف حتى مارس ٢٠١٦ حوالى ٥٣.٥٤ مليار دولار (أى ما يعادل ٤٧٩.٩ مليار جنيه بسعر الصرف الرسمى فى يونيه ٢٠١٦)

وبحساب بسيط فإن إجمالى الدين العام قد تجاوز ٢٩٧٩.٩ مليار جنيه، وبالتالى فهو يزيد عن ١٠٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيه ٢٠١٦ ، وليس ٩٧% كما يشير بيان الحكومة !! .

يضاف إلى ذلك فإن دين الحكومة، ووزارة المالية لدين هيئتى التأمينات والمعاشات غير مدرج فى تركيبة الدين المحلى الإجمالى منذ أن جرى استحواذ وزارة المالية عليه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

## الملاحظة الخامسة:عن الطاقات الكامنة غير المستغلة فى الاقتصاد المصرى

من أكثر الكلمات استفزازًا فى البيان المالى لمشروع الموازنة لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، الحديث عن وجود طاقات كامنة فى الاقتصاد المصرى .. لكنه لا يحدد ما هى تلك القدرات الكامنة غير المستغلة؟ وما آليات الحكومة فى استغلالها وتشغيلها؟

ثم أنه لا يتحدث أبدًا عن الطاقة التمويلية المتاحة للنظام الضريبى المصرى العادل، الذى يتحمل بمقتضاة الأغنياء ورجال المال والأعمال ما ينبغى فعلاً تحمله؟

كما لا يتحدث عن إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج مثل شركات القطاع العام وقطاع البترول، وقطاع الثروة المعدنية. والقدرات الهائلة من الفوائض والمدخرات المتاحة للمصريين فى الداخل والخارج، والتى تترك نهبًا لنمط استهلاكى ومضارب على شراء الأراضى والقصور والفيلات ، والذى زاد بشدة بعد تولى الجنرال السيسى الحكم ، ويكفى مطالعة حجم وكثافة الإعلانات المنشورة فى الصحف ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعى طوال السنوات السبع الماضية (٢٠١٤-٢٠٢١) ، لنعرف نمط التنمية السائد فى ذلك العهد .

## الملاحظة السادسة: الاحتياطى من النقد الأجنبى

يستهدف برنامج الحكومة زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبى بما يغطى ٣ إلى ٤ أشهر من الواردات. حيث بلغ الاحتياطى النقدى فى نهاية إبريل عام ٢٠١٦ حوالى ١٧.٠ مليار دولار وهو محل مراجعة .

–لكن الأفكار التى تقدمها الحكومة فى هذا المجال، أفكار تقليدية لن تؤدى إلى تحقيق هذا الهدف (كالقول بزيادة الصادرات البترولية – وزيادة حصيلة السياحة – والمتحصلات من قناة السويس – واحتمالات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الاستثمار المباشر فى الأوراق المالية...إلخ).

والمطلوب إذا كنا جادين حقًّا رسم سياسات جادة لرفع نسب اكتفائنا الذاتى من المحاصيل الزراعية ( القمح – القطن – الذرة – الأرز فى بيئة شبه جافة) ، مع ما يستلزمه ذلك من تغيرات وإعادة النظر فى قطاعات أخرى مرتبطة بها مثل قطاعات الغزل والنسيج، ومحالج القطن وعصارات الزيوت.

–وكذلك تنشيط حقيقى لدور هيئة السلع التموينية لتقوم بالدور المنوط بها باستيراد احتياجاتنا من أهم الحاصلات والمواد الغذائية، وتقليص دور التجار والمحتكرين فى هذا المجال بدلاً من دورها الراهن باعتبارها وسيطًا أو محولجيًا لأموال الدولة لصالح عتاة التجاروكبار رجال المال والأعمال المرتبط الكثيرون منهم بدوائر الحكم والإدارة .

–التوسع فى عقد اتفاقيات التجارة بالمقايضة، أو بالعملة المحلية المتبادلة مع بعض الأطراف الدولية (مثل الصين – روسيا – البرازيل – فنزويلا – الهند – إيران وغيرهم) لتقليص الأثر السلبى لتقلبات سعر الصرف الدولية وخصوصًا الدولار.

–كذلك إعادة هيكلة قطاع البترول، من حيث مراجعة التنازلات الضخمة التى قدمت للشركاء الأجانب (نسبة الإتاوة – نظم التعاقد – حصص الشريك الأجنبى – بند استرداد التكاليف – نقل ملكية الأصول وغيرها من الموضوعات التى ضحينا بها على مذبح تشجيع الاستثمار).

–وكذلك فإن الاعتماد على الاستثمار الأجنبى المباشر فى البورصة وسوق الأوراق المالية مراهنة على الرمال المتحركة فينبغى وقف هذا الوهم.

–تقليص الواردات غير الضرورية، وإعادة هيكلة جدول وسجلات الموردين والمستوردين، الذين زاد عددهم من أقل من ٤٠ ألف مستورد فى مطلع التسعينات إلى ٨٤٠ ألف مستورد فى عام ٢٠١٥.

–مراجعة السياسات النقدية الراهنة وسياسات الجهاز المصرفى ، سواء ما يتعلق بالتشجيع على الاستثمار وتعظيم المدخرات (أسعار الفائدة الدائنة والمدينة – السقوف الائتمانية – مراجعة حجم السيولة – مراجعة نظام السوق المفتوحة).

–إعادة تصحيح التوزيع الإقليمى لتجارتنا الخارجية ( حيث ٦٥% تتم مع دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والتوجه شرقًا وجنوبًا، ودول أمريكا الجنوبية خصوصًا الدول ذات الثقل الاقتصادى والسياسى ( البرازيل – الأرجنتين – فنزويلا – بنما – بوليفيا – كوبا.– إيران – ..إلخ).

الملاحظة السابعة: فى ملامح وتوجهات الحكومة فى مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ والسنوات اللاحقة

يتحدث مشروع الموازنة عن:

– إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام (لكن لا يذكر كيف؟ بينما هناك تشوه فى نمط الأولويات ليس أقلها العاصمة الإدارية الجديدة والتوسع فى بناء الكبارى ومد وتوسيع الطرق والإنفاق السفيه فى القصور الرئاسية ).

- ويتحدث عن توسيع القاعدة الضريبية بينما يتجنب أى حديث حول  سياسات العدالة الضريبية.
- ويتحدث عن إدارة أكثر كفاءة للدين العام (لكنه لا يذكر كيف؟).
- ويتحدث عن إصلاحات ضرورية فى إدارة المالية العامة (لا يذكر كيف؟).

وكل حديث متضمن فى مشروع هذه الموازنة أو الموازنات السابقة حول كفاءة الإنفاق العام يستهدف ويركز على مشروعات البنية الأساسية، ولا يتعرض مطلقًا للنشاط الإنتاجى للحكومة وشركات القطاع العام، وهى نفس فلسفة العمل الاقتصادى المستمرة منذ عام ١٩٩١.

ولنضرب مثالاً بمشروع مترو أنفاق القاهرة فى مرحلته الرابعة ، ومن بعده القطار السريع ( المونوريل )  كنماذج لإهدار المال العام وتشوه نمط الأولويات،  وشبهات حول الفساد.

الملاحظة الثامنة: فى تمويل المشروعات الاستثمارية الواردة بالموازنة

يتضمن مشروع الموازنة التأكيد على أن الاستثمارات (١٠٧ مليارات جنيه) سوف تمول الموازنة منها ٦٤ مليار جنيه (بنسبة ٦٠%)، والباقى سوف يمول من:

- مؤسسات التمويل الدولية والصناديق العربية (أى قروض).
- أو من خلال الصناديق والحسابات الخاصة الموجودة لدى بعض الهيئات مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- أو من خلال القطاع الخاص والتحالفات المباشرة مع بعض الدول العربية بنظام BOT أو   PPP (ص ٣٠ من البيان المالى).
- وهى كلها سياسات غير متوازنة ومحفوف بعضها بالمخاطر .

ولنتأمل على سبيل المثال ما جرى فى لغز " صندوق تحيا مصر " ، الذى يكشف بجوهره عن حالة من الفوضى المالية الذى كان سائدا فى مصر منذ عام ١٩٧٦ .

بتاريخ ٢٤ ديسمبر( كانون الأول)  ٢٠١٤، قرر رئيس الجمهورية  الجديد الجنرال عبد الفتاح السيسى – الذى لم يكن قد مضى على شغله لمنصبه الجديد سوى خمسة شهور – إنشاء صندوق وحساب خاص أطلق عليه " صندوق تحيا مصر" ، وأصدر القرار الجمهورى بقانون رقم (١٣٩ ) لسنة ٢٠١٤ ، ونص فى أحد مواده على أن " تعتبر أموال الصندوق أموالا عامة ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراجعة ومراقبة حساباته " .

وهذا البند كان مدخلًا للمستشار هشام جنينة  رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى ذلك الوقت ، محاولة فرض رقابة مالية على الصندوق ، وأسند بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ إلى الإدارة المركزية للرقابة المالية على الجهاز الإدارى للدولة والوحدات الخدمية ( بقطاع الخدمات الرئاسية ) مهمة الرقابة على هذا الصندوق ، فأرسل الجهاز خطابًا إلى مجلس الوزراء  بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ ، حمل رقم ١٥٨، بعد شهر واحد من إنشاء الصندوق، يطلب فيه الإفصاح عن

جميع موارد الصندوق في الداخل والخارج بهدف الرقابة المالية والقانونية، إلا أن إدارة الجهاز لم تتلقَّ أي رد على الطلب.

لم يقف الجهاز مكتوف الأيدي أمام هذا التجاهل، وتوجه على مدار شهرين إلى هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة لفحص أعمال الصندوق، بزيارات بتاريخ ٢٧ أبريل/ نيسان ٢٠١٥، و١٨ مايو/ أيار ٢٠١٥) . ولكنهم وبحسب ما أوضحوا بعد ذلك في مخاطبات رسمية لم يجدوا أي تعاون من المسؤولين بالصندوق ، ولم يتسنَّ لهم إنجاز مهامهم أو الحصول على أي بيانات مالية تخص الصندوق ( أنظر وثيقة رقم ١) .

والسؤال هو : لماذا توجه مسؤولو الجهاز الجهاز المركزي للمحاسبات وقتها إلى إدارة الشؤون المالية للقوات المسلحة للحصول على المستندات المالية الخاصة بالجهاز؟

يكمن ذلك في أن رئيس تلك الإدارة – وقتذا – كان اللواء محمد إبراهيم أمين نصر، والذي أوكل إلى جانب منصبه في الجيش، منصب آخر هو الأمين العام لصندوق تحيا مصر، علمًا بأنه يشغل في الوقت الحالي وبعد تقاعده من الخدمة في ٢٠١٩ منصب مستشار الشؤون المالية لرئيس الجمهورية.

وهكذا ظلت أموال الصندوق بمعزل عن الرقابة بسبب تصرفات إدارية قد يمكن نسبتها إلى "الروتين الحكومي"، حتى تدخلت رئاسة الجمهورية للمرة الأولى في سبيل إزاحة رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات عن أموال الصندوق بإصدار قرار جمهورى بقانون بتاريخ ٨ يوليو( تموز) ٢٠١٥ بتعديل قانون الصندوق رقم (١٣٩) لسنة ٢٠١٤ ، بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٥ ، للحد من الرقابة عليه ، الذى عدل نص المادة الثامنة منه لتصبح "تُعدَّ أموال الصندوق أموالًا عامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات، ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد تقرير مؤشرات الأداء سنويًا في ضوء القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، ويعرض على مجلس الأمناء".

مع بداية شروعه في ممارسة أعماله من جمع لتبرعات المواطنين ، ورجال الأعمال وإنفاقها على أنشطة التنمية الاجتماعية، كان يدور خلف الكواليس صراع محتدم بشأن الرقابة على أموال الصندوق. طرفا الصراع كانا الرئيس عبد الفتاح السيسي صاحب الفكرة من جهة، والمستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، حينها، من جهة أخرى.

في مقابل هذا التدخل الرئاسي، أرسل رئيس الجهاز المستشار هشام جنينة طلبًا للجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة، يطلب منها إبداء الرأي القانوني في خضوع الصندوق لرقابة الجهاز، مستشهدًا بنص القانون الجديد الذي يقر بأن أموال الصندوق "أموالًا عامة"، وبالتالي فإنها تخضع لتطبيق أحكام قانون العقوبات.

ورغم استمرار التأكيد على أن أموال الصندوق تعد من قبيل الأموال العامة، إلا أن الصياغة القانونية الجديدة غلّت يد الجهاز عن ممارسة دوره الرقابي الاعتيادي المتمثل في مراجعة القوائم المالية للصندوق، ومقارنة الموارد بأوجه

الصرف لبيان المخالفات المالية، حال وجودها، وإحالتها للنيابة العامة إذا اقتضى الأمر. النص القانوني الجديد حوّل الجهاز إلى جهة رقابة صورية يقتصر دورها على مجرد "إعداد تقرير مؤشرات الأداء".

هنا تدخل القضاء بوضع أول تفسير قضائي، دعم فيه موقف رئاسة الجمهورية في مواجهة رغبة الجهاز المركزي للمحاسبات، ورئيسه، في الرقابة على الأموال العامة. يقول النص القضائي "يكشف بجلاء عن انصراف إرادة رئيس الجمهورية إلى تحديد الدور الرقابي للجهاز على الصندوق". موضحًا أن "ذلك النص يترتب عليه تمتع الصندوق بالاستقلال المالي والإداري، بالإضافة إلى إسناد سلطة تحديد أساليب الإشراف عليه وإدارته، وتصريف شئونه المالية والإدارية إلى رئيس الجمهورية بقرار، ودون التقيد بالنظم الحكومية المنصوص عليها في أي قانون آخر".

ثم جرى الإطاحة بالمستشار هشام جنينة من رئاسة الجهاز المركزى للمحاسبات ، كما جرى التعدى عليه فى أحد شوارع التجمع الخامس القريبة من منزله من جانب أحد البلطجية ، وأخيرًا سجنه خمس سنوات في قضية عسكرية بتهمة نشر أخبار مسيئة عن الدولة .

وفقًا لقسم الفتوى والتشريع تضمنت آثار القانون الجديد "الحد من إطلاق وصف الأموال العامة على أموال الصندوق"، بالإضافة إلى تعديل الدور المنوط بالجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الصندوق، فبعد أن كان الجهاز يتولى مراجعة ومراقبة حساباته، وإعداد تقرير ربع سنوي يعرض على رئيس الجمهورية، وفقا للمادة الثامنة من القرار بقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٥، انحصر هذا الدور في قيام الجهاز بإعداد تقرير مؤشرات أداء الصندوق سنويًا في ضوء القوائم المالية المعتمدة من مراقب حسابات الصندوق، الذى يتم اختياره بقرار من مجلس الأمناء من بين أحد مكاتب المراجعة المسجلة لدى البنك المركزي.

وبهذا أكد قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أن (صندوق تحيا مصر) ذو طبيعة خاصة، مما يخرجه من عداد الجهات الخاضعة للرقابة مثل الجهات الحكومية والمحلية ، والشركات العامة ، والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الصحفية القومية، والصحف الحزبية الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات، كما أن الدولة لا تقوم بإعانته وفقًا للتنظيم الحاكم له، أو تضمن له حدًا من الربح.

***************

انتهت الجولة الأولى مع تدخل القضاء، واستمر "إبعاد" الجهاز المركزي للمحاسبات لمدة ٦ سنوات، لكن القضاء تدخل ثانية، هذه المرة لصالح الجهاز ورقابته.

ونظرا لتعاظم استثمارات الصندوق وتشعبها خلال السنوات السبع من إنشائه أرسل الجهاز المركزى للمحاسبات فى مطلع عام ٢٠٢١، طلبًا جديدًا للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لإبداء الرأي القانوني في الرقابة على الصندوق. حيث لاحظ مراقبى الحسابات والمراجعين بالجهاز أثناء العمل في الرقابة على الشركات العامة

وجود مساهمات للصندوق في بعضها، ومنها شركة ( بوابة مصر الرقمية ) والتي تصل مساهمة الجهاز فيها إلى ٦٦% من رأسمالها. هنا تجدد التضارب القديم بين النص القانوني وبعده الفتوى القضائية اللذين يبعدان الجهاز عن الرقابة على أعمال الصندوق، لكن القانون لم يبعد الجهاز عن الرقابة على الشركات العامة.

توقف الجهاز وقرر إشراك القضاء مجددًا: هل من حقنا الرقابة على أموال شركة (بوابة مصر الرقمية ) باعتبارها شركة عامة، أم نتوقف عن الرقابة لأنها غالبية أسهمها مملوكة لصندوق تحيا مصر؟

هنا جاءت الفتوى الجديدة الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ٢٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢١ ، وسعّت من سلطات الجهاز الرقابية على الصندوق هذه المرة وانتهت الفتوى الجديدة إلى أن "الصندوق أصبح شكلًا جديدًا من أشكال الشركات العامة"، وأضافت الفتوى التي تنفرد المنصة بنشرها "للصندوق طبيعة متفردة يغلُب عليها الطابع العام، فهو ذاته مِلكٌ للدولة، أنشأه المشرع لمعاونة أجهزة الدولة في إقامة مشروعات خدمية وتنموية"، وبالتالي فإنها "أغراض في جملتها تستهدف تحقيق النفع العام".

وعن الرقابة والتعارض مع القانون الذي أصدره رئيس الجمهورية ويحد من سلطة الرقابة على الصندوق، قالت الفتوى الأخيرة إن هذا النص ينطبق فقط على أموال الصندوق نفسه ، ولا ينصرف على الشركات التي يساهم فيها الصندوق أو يمتلكها، وبالتالي فإنها خاضعة لرقابة الجهاز.

ورغم صدور الفتوى بمضمونها السابق، وتغير قيادة الجهاز المركزي للمحاسبات، يبدو أن اتجاه السلطات ورغبتها في تقييد رقابة الجهاز على الصندوق ستستمر، خاصة وأن الجنرال عبد الفتاح السيسي قال في احتفالية أبواب الخير التي نظمها صندوق تحيا مصر يوم ٥ سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٢١ أن "صندوق تحيا مصر تحت المسؤولية المباشرة لي، الجنيه مبيطلعش كدا، لازم أصدق علشان تطلع الفلوس، اطمئنوا أموالكم في أيدي أمينة بإذن الله، وتنفق بشكل مخطط".

## الملاحظة التاسعة: فى تغيير الفن المالى المتبع

بدءًا من موازنة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، جرى تغيير تبويب وتصنيف الموازنة العامة للدولة طبقًا لتعليمات وتوجيهات صندوق النقد الدولى فى بعثاته المتكررة منذ عام ٢٠٠١، بزعم توحيد نظم الموازنة المصرية مع تلك المتبعة فى النظم المقارنة التى تستخدمها مؤسسات التمويل الدولية.

وقد ترتب على ذلك من ضمن أشياء عديدة، تغيير طريقة حساب العجز فى الموازنة العامة للدولة وتقسيمها إلى نوعين:

الأول: ما أُطلق عليه العجز النقدى الذى يقصد به الفرق بين المصروفات والإيرادات خلال السنة المالية.

الثاني: ما أُطلق عليه العجز الكلى وهو يتكون من العجز النقدى مضافًا إليه صافى الزيادة فى الدين العام.

وقد ترتب على ذلك إخراج الكميات المالية الخاصة بأقساط الديون المحلية والأجنبية من حسابات العجز بالموازنة، ووضعها باعتبارها نفقة تحويلية كانت تُدرج من قبل فى الباب الرابع للاستخدامات الموازنة ضمن ما يُسمى موازنة التمويل.

****************

المحور الثانى:

فى تقييم سياسات الإنفاق العام لحكومات الجنرال السيسى

الملاحظة العاشرة: المصروفات

١-زادت المصروفات المقدرة فى مشروع الموازنة لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ من ١٠٣٢.٠ مليار جنيه( أى تريليون وأثنان وثلاثون مليونا من الجنيهات ) ، إلى ١٧١٣.٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ( أى تريليون وسبعمائة مليار وثلاثة عشرة مليونا ومائتى ألف جنيه ) . وإذا تأملنا أبواب الإنفاق المختلفة سوف نكتشف جوهر الخلل والتحيز السلبى للسياسات المالية للجنرال السيسى وحكوماته المتعاقبة ( إبراهيم محلب – شريف إسماعيل – مصطفى مدبولى ) ، سواء من حيث الأسس المنهجية التى بُنيت عليها، أو نمط التحيز الاجتماعى الواضح لصالح الأغنياء ورجال المال والأعمال، ولا تختلف كثيرًا عن سابقاتها سوى فى إلقاء مزيد من الأعباء على الفقراء وكاسبى الأجور والطبقة الوسطى فى البلاد، والتى تظهر بأكثر ما يكون وضوحًا فى السياسات الضريبية من ناحية، وتوجهات الإنفاق الاستثمارى فى الموازنة من ناحية أخرى. وكذلك فى الاستغراق فى الديون الداخلية والخارجية، وإن كان نظام الجنرال السيسى قد ذهب فى هذا المجال إلى أبعد كثيرًا من غيره من حكومات، بما أصبح يشكل خطرًا حقيقيًا على حاضر ومستقبل البلاد.
فلنتأمل أبواب الإنفاق والإستخدامات طوال السنوات السبع الماضية :

جدول رقم ( ١٠ )

توزيع استخدامات الموازنة العامة للدولة من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ختى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

| البيان | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أولاً: المصروفات ( فعليات ) | | | | | | | موازنة | مشروع موازنة |
| باب أول / الأجور | ١٧٨.٦ | ١٩٨.٥ | ٢١٣.٧ | ٢٢٥.٥ | ٢٤٠.١ | ٢٦٦.١ | ٣٠١.١ | ٣٣٥.٠ |
| باب ثان/ شراء السلع والخدمات | ٢٧.٣ | ٣١.٣ | ٣٥.٧ | ٤٢.٥ | ٥٣.١ | ٦٢.٤ | ٧٤.٩ | ١٠٠.٢ |
| باب ثالث / الفوائد | ١٧٣.٢ | ١٩٣.٠ | ٢٤٣.٧ | ٣١٦.٦ | ٤٣٧.٥ | ٥٣٣.١ | ٥٦٩.٢ | ٥٦٩.٠ |
| باب رابع/ الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ٢٢٨.٦ | ١١٩٨.٦ | ٢٠١.٠ | ٢٧٦.٧ | ٣٢٩.٤ | ٢٨٧.٥ | ٣٢٧.٧ | ٣٢٦.٣ |
| باب خامس / مصروفات أخرى | ٤١.١ | ٥٠.٣ | ٥٤.٦ | ٦١.٥ | ٧٤.٨ | ٧٧.٦ | ٩٠.٤ | ١٠٥.٠ |
| باب سادس / شراء الأصول غير المالي (الاستثمارات ) | ٥٢.٩ | ٦١.٨ | ٦٩.٣ | ١٠٩.٢ | ١٠٩.٧ | ١٤٣.٣ | ٢١١.٢ | ٢٨٠.٧ |
| مجموع المصروفات (١) | ٧٠١.٥ | ٧٣٣.٤ | ٨١٧.٩ | ١٠٣٢.٠ | ١٢٤٤.٤ | ١٣٦٩.٩ | ١٥٧٤.٦ | ١٧١٣.٢ |
| ثانيًا: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية | | | | | | | | |
| باب سابع / حقوق الملكية والإقراض والمساهما | ١٥.٠ | ١٣.٨ | ١٩.١ | ١٢.٠ | ١٩.٦ | ١٨.٦ | ٢٨.٦ | ٢٨.٨ |
| باب ثامن / مساهمة الخزانة فى الهيكلة | ٠.٤ | صفر | ١.٧ | صفر | صفر | صفر | ٠.٣ | صفر |
| مجموع (٢) | ١٥.٣ | ١٣.٨ | ٢٠.٧ | ١٢.٠ | ١٩.٦ | ١٨.٦ | ٢٨.٨ | ٢٨.٨ |
| ثالثًا: سداد القروض المحلية والأجنبية | | | | | | | | |
| سداد القروض المحلية والأجنبية (٣) | ١٠٧.٦ | ٢٣٦.٥ | ٢٥٠.١ | ٢٧٣.٨ | ٢٦٧.٦ | ٢٤٢.٦ | ٣٧٥.٦ | ٥٥٥.٦ |
| إجمالى الاستخدامات (١+ ٢ +٣) | ٨٢٤.٤ | ٩٨٣.٦ | ١٠١٨.٩ | ١٣١٧.٧ | ١٥٣١.٦ | ١٦٣٤.١ | ١٩٧٨.٩ | ٢٢٩٧.٥ |

المصدر: وزارة المالية، البيان التحليلى لمشروع الموازنة خلال السنوات المشار إليها .

فلنتأمل أذن تفاصيل أبوا المصروفات خصوصا وأبواب الاستخدامات عموما حتى نتعرف بدقة أكثر على التحيزات الضارة للسياسات المالية للجنرال السيسى وما جرته على الغالبية الساحقة من المصريين من شقاء ومعاناة :

أولا : الأجور وتعويضات العاملين

الحقيقة أن المتابع والمحلل المدقق فى حسابات الموازنة العامة للدولة، يكتشف حقيقة أساسية، وهى أن تأشيرات الموازنة العامة المصاحبة لقانون إصدار الموازنة يتضمن بعض المواد، التى تسمح لوزير المالية ورئيس الوزراء، وأحيانًا وزير التخطيط، فى تقليص أو التوسع فى الإنفاق وتعزيز بعض البنود والأبواب فى هذه الجهات أو تلك وفقًا للأوامر الصادرة، أو طبقًا لعلاقات المصالح الخفية أو المعلنة بين وزير المالية وبعض المسئولين والوزراء فى هذه الجهات، بحيث تأتى غالبًا وثيقة الحساب الختامى مختلفة فى بعض بنودها عن قانون ربط الموازنة، ومن هنا ففى حالات التقشف والتضييق على بنود الأجور فى معظم – وليس كل – الجهات الحكومية ، (١٣) وفى ظل خطاب رسمى معلن ومتكرر للجنرال السيسى بشأن ضخامة عدد العاملين بالقطاع الحكومى، وإمكانية تشغيل هذا الجهاز الحكومى بمليونى أو مليون موظف فقط، بدلاً من السبعة ملايين الحالية، وبالتالى فإن مثل هذه التصريحات تعكس نفسها مباشرة فى تعليمات شفوية ورسمية لتخفيض مخصصات الأجور والمرتبات، وهو ما سبق وصرح بها كبار المسئولين فى الدولة والنظام.

ومن الجدول السابق نكتشف مجموعة من الحقائق الجديرة بالتسجيل ومن أبرزها:

١–أن الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) برغم ما يبدو من زيادة كمية وشكلية فى حجم مخصصاته المالية من ١٧٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٢٣٩.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم إلى ٢٦٦.١ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، حتى بلغ فى موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٣٣٥.٠ مليار جنيه ، إلا أنه فى الحقيقة قد انخفض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى GDP من ٨.٥% إلى ٧.٧% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ثم إلى ٥.٨% عام ٢٠١٨/٢٠١٧، ثم إلى ٥.٠% عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وأخيرا إلى ٤.٩% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٢–وإذا أضفنا إلى ذلك الانخفاض الكبير فى القوة الشرائية للجنيه المصرى عامًا بعد عام، وخصوصًا بعد إجراءات تغريق (تعويم) الجنيه فى الثالث من نوفمبر عام ٢٠١٦، مما أدى عمليًا لتخفيض سعر صرف الجنيه بالنسبة إلى الدولار الأمريكى بأكثر من ٦٠% تقريبًا (من ٨.٨٨ جنيها / للدولار إلى ١٩.٥ جنيه ثم استقر فى الربع الأخير من عام ٢٠١٧ عند ١٧.٨٥ جنيه / للدولار، وفى الربع الأول من عام ٢٠٢٠ تحسن قليلا إلى ١٥.٧٥ جنيه للدولار )، وهو ما أدى مباشرة وفورًا إلى موجة تضخمية وارتفاع أسعار غير مسبوق منذ أكثر من خمسين عامًا؛ حيث بلغ معدل التضخم وفقًا للجهات الرسمية فى يوليو ٢٠١٧ حوالى ٣٤% ، وأستمر المعدل مرتفعا دون هذا المستوى .

٣–برغم إصدار قانون الخدمة المدنية الجديد (رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦) ، فقد ظل التشوه فى نظام الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى قائمًا، بسبب انتشار ظاهرة الأجور المتغيرة (مثل المكافآت

والحوافز والأجور الإضافية والعلاوات بأنواعها) ، وكذلك بسبب التوزيع غير العادل وغير المتكافئ بين قطاعات وأفرع الجهاز الحكومى (جهاز إدارى – إدارة محلية – هيئات عامة خدمية)، علاوة على التباينات الكبيرة داخل الجهة الواحدة والوزارة الواحدة، بالإضافة إلى ما أضافه من تشوه قرارات رئيس الجمهورية باستبعاد قطاعات حكومية من تطبيق قانون الخدمة المدنية مثل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وغيرهما، ولجوء رئيس الجمهورية بعد عام ٢٠١٤ إلى إصدار قرارات جمهورية بزيادات وعلاوات فى اجور ومرتبات ومكافآت بعض أجهزة القوة مثل القوات المسلحة ، والشرطة ، والقضاء بكافة فروعه ، ومن أجل الحفاظ على ولاء أعضائها للنظام والحكم .

٤–كما تزايد وتعمق التشوه فى نظام الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى بسبب تعاظم حوافز الكادرات الخاصة (وهم جهاز الشرطة والهيئات القضائية والسلك الدبلوماسى والقنصلى وأخيرًا أساتذة الجامعات)، والذين يبلغ عددهم حوالى ١.٣ مليون موظف، فقد زادت حوافزهم من ٩.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٥.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وهكذا حتى بلغت عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالى ١٦.٣ مليار جنيه .

٥–كما تعمق التشوه البنيوى فى أجور العاملين بقطاع التعليم (وعددهم يزيد عن ١.٧ مليون موظف)، بسبب تدنى استحقاقاتهم الأجرية شهريًا من ناحية، وتخصيص وتجنيب مبالغ مالية تُقدر بعدة مليارات لنهاية العام الدراسى وصرفها فى صورة مكافآت الامتحانات، ومكافآت التصحيح ، ومكافآت التدريس ، مما يجعل العاملين فى هذا القطاع الحيوى فى حالة احتياج معيشى خطير طوال شهور العام، فيدفعهم دفعًا إلى تعاطى جريمة الدروس الخصوصية، وهو ما يتطلب إعادة بناء نظام الأجور فى هذا القطاع بصورة عادلة ومتوازنة ( وقد وضعنا مخططا علميا لتصحيح هذا الخلل البنيوى وبناء جدول جديد للأجور والمرتبات بقطاع التعليم يبدأ من ٣٥٠٠ جنيه فى أدنى الوظائف التعليمية ويتدرج صعودا ) .

٦–ويُضاف إلى ذلك وجود كمية مالية تحت بند "الأجور الإجمالية والاحتياطيات العامة"، التى زادت من ١٥.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٨.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨، بما يمثل ٧.٥% تقريبًا من إجمالى الباب الأول كله، –هو باب خلفى للتلاعب الحكومى بكميات مالية خارج نطاق الرقابة الدقيقة من جانب الأجهزة الرقابية ومجلس النواب– ثم بلغت فى مشروع موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالى ٤٧.٢مليار جنيه لتلبية المطالب الخلفية لأفراد مؤسسات القوة فى الدولة ، وهى أصبحت تشكل ١٤.١% من إجمال الباب الأول .

٧–أما المزايا التأمينية فقد ظلت متدنية بصورة كبيرة للغاية؛ حيث بلغت ١٦.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ زادت إلى ٢٦.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، بحيث لا تمثل سوى ١١.١% من إجمالى باب الأجور فى الموازنة، ، ولم تتجاوز عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ ٣٦.٧ مليار جنيه بما يشكل ١١.٠% مما يشكل مأساة حقيقية لأرباب المعاشات وأسرهم. إذا تأملنا أكثر نكتشف أن هذه الزيادة الشكلية كانت بسبب زيادة قيمة الأقساط التى تسددها وزارة المالية إلى

صندوقى التأمينات والمعاشات ، التى سبق وأستحوذت على أموالهما بصورة غير مشروعة منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فى عهد وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالى .

٨–وإذا رغبنا فى التأمل أكثر فى هذا الخلل البنيوى فى هيكل الأجور بالقطاع الحكومى المصرى ، وتحديدًا بالقطاعات التى تشملها الموازنة العامة (جهاز إدارى – إدارة محلية – هيئات خدمية)، فعلينا أن ننظر إلى توزيع كعكة الأجور السامة بين تلك الروافد الحكومية، فبرغم أن العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة لا يزيدون عن ١.٣ مليون موظف أكثر من ٨٥٠ ألفًا منهم فى وزارة الداخلية، فإن نصيبهم من كعكة الأجور تتزايد لتقارب النصف تقريبًا، بينما العاملون فى الإدارة المحلية وعددهم يقارب ٣.٥ مليون موظف (منهم ١.٥ مليون موظف فى التربية والتعليم وحدها) فإن حصتها فى الكعكة المسمومة تتناقص، وإن ظل العاملون فى الهيئات الخدمية، الذين يقاربون ٥٥٠ ألف موظف (منهم ١٠٠ ألف على الأقل فى الكادر الجامعى) عند حدود ١٢.٥% من إجمالى فاتورة الأجور والمرتبات، وإن كانت قد تحسنت كثيرًا ظروفهم ومستحقاتهم الأجرية والحوافز بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

٩–وبرغم الزيادة الظاهرية فى مخصصات الأجور والمرتبات للعاملين فى الجهاز الحكومى – دون الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام – فإن الخلل البنيوى فى نظام الأجور والمرتبات مازال قائمًا كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم ( ١١ )

توزيعات الأجور والمرتبات بقطاعات الموازنة العامة أعوام ٢٠١٣/٢٠١٢ و ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٢٠٢١/٢٠٢٠

| السنوات | جهاز إدارى | إدارة محلية | هيئات خدمية | الإجمالى |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | | | | |
| القيمة بالمليار جنيه | ٦٦.٦ | ٨٤.٢ | ٢١.٥ | ١٧٢.٢ |
| % | %٣٨.٧ | %٤٨.٩ | %١٢.٥ | %١٠٠ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | | | | |
| القيمة (بالمليار جنيه) | ٦٦.٦ | ٨٤.٢ | ٢١.٥ | ١٧٢.٢ |
| %من إجمالى الباب | %٣٨.٧ | %٤٨.٩ | %١٢.٥ | %١٠٠ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | | | | |
| القيمة( بالمليار جنيه) | ١٠٤.٠ | ١٠٥.٨ | ٢٩.٨ | ٢٣٩.٦ |
| % من إجمالى الباب | %٤٣.٤ | %٤٤.٠ | %١٢.٤ | %١٠٠ |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | | | | |
| القيمة بالمليار جنيه | ١٦٢.١ | ١٢٩.٥ | ٤٣.٤ | ٣٣٥.٠ |
| % من إجمالى الباب | %٤٨.٤ | %٣٨.٧ | %١٣ | %١٠٠ |

المصدر: البيان التحليلى لمشروع موازنة السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ ، وعام ٢٠١٨/٢٠١٧. وعام ٢٠٢١/٢٠٢٠

## ١٠- الخلل فى التوزيع النسبى

- فالجهاز الإدارى للدولة (الذى يعمل فيه حوالى ١.٥ مليون موظف) كان يستحوذ على ٣٨.٧% من إجمالى فاتورة الأجور والمرتبات (بقيمة ٦٦.٦ مليار جنيه) عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، زادت عاما بعد أخر حتى بلغت ٤٨.٤% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
- أما الإدارة المحلية التى يعمل فيها حوالى ٣.٥ مليون موظف، فقد أنخفضت حصتهم من كعكة الأجور من ٤٨.٩%عام ٢٠١٣/٢٠١٢ (بقيمة ٨٤.٢ مليار جنيه) ، إلى ٣٨.٧% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ( بقيمة ١٢٩.٥ مليار جنيه ) .
- أما الهيئات الخدمية التى يعمل فيها حوالى ٦٠٠ ألف موظف فقد ظل متوسط حصتهم من كعكة الأجور والمرتبات عند ١٣% طوال الفترة من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

وهذا هو تقريبًا نفس التوزيع النسبى، الذى كان سائدًا طوال الثلاثين عاما الأخيرة ، بما يعنى عدم إجراء إصلاحات جوهرية فى نظام الأجور والمرتبات.

## ١١- الخلل فى التركيب النوعى للدخل الوظيفى:

فمازالت عناصر الأجور المتغيرة تلعب دورًا كبيرًا فى فاتورة الأجور والمرتبات، حيث نجد أن المكافآت بجميع أنواعها تشكل حوالى ٤٠% من مخصصات الأجور والمرتبات (تشمل الحوافز – الجهود غير العادية – حوافز العاملين بالكادر العام – حوافز الكادرات الخاصة – مكافآت الامتحانات)، برغم أن إدخال بند (الأجر الوظيفى) قد قلل بعض الشيء من وزن الأجور المتغيرة، ولكن أبقى على ثغرة أبليس التى تتمثل فى تفاوت الاستحقاقات الأجرية الهائل بين العاملين فى الأجهزة الحكومية دون سند من قانون، سوى علاقات القوى بين أطراف الجهاز الحكومى وقياداته.

## ١٢- التخلص من العمالة بالقطاع الحكومى

وحينما يرد فى مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ تكرار القول بضرورة السيطرة على تفاقم فاتورة الأجور، فإن الترجمة الفعلية، التى ستتبعها حكومات الجنرال السيى هو:

١- تقليص عناصر الأجور المتغيرة أو ثباتها عند مستواها الراهن لعدة سنوات قادمة (الحوافز – الجهود غير العادية – المكافآت التشجيعية وغيرها).

٢- التخلص التدريجى من ٦٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف موظف من شاغلى درجة (كبير باحثين – كبير أخصائيين – كبير كتاب) الذين اقترب معظمهم من سن التقاعد القانونى.

٣- يضاف إلى ذلك من سيبلغون سن التقاعد سنويًا وعددهم يقارب ٣٥ ألف إلى ٦٠ ألف كل عام.

٤- وكذلك إذا تقدم البعض للتقاعد المبكر، وهذا قد لا يزيد عن ٢٥ ألف كل عام.

كل هذا يعنى أن تشوهات نظام الأجور والمرتبات سيظل قائمًا من ناحية، وأن فكرة التعيين الجديد فى الأجهزة الحكومية يكاد يكون مستبعدًا نهائيًا، إلا فى أضيق الحدود ووفقًا لفكرة الخبرات النادرة (النوادر)، أى أصحاب الحظوة والوساطة والمحسوبية وقيادات المؤسسة العسكرية والأمنية.

والحل لموضوع فاتورة الأجور والمرتبات هو إعادة بناء نظام الأجور والمرتبات على أسس علمية صحيحة للتخلص من التشوهات الراهنة طبقًا لما قدمناه فى كتابنا "اقتصاديات الأجور والمرتبات " الصادر عام ٢٠١٢ .

ثانيا : الباب الثانى (شراء السلع والخدمات)

فقد تضاعفت هذه المخصصات من ٤٢.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ١٠٠.٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ويرجع ذلك إلى حالة من التسيب الإدارى والفشخرة لدى كبار المسئولين والوزراء فى تأسيس مكاتبهم ، وفى شراء السيارات الخاصة بهم ، وهى نفقات تحتاج إلى الترشيد وتخفيض الإنفاق الحكومى فيها.

*********

ثالثا : خدمة الدين العام (فوائد على القروض المحلية والأجنبية + الأقساط )

لقد زادت المخصصات المدرجة فى الموازنة العامة للدولة لسداد قيمة الفوائد وأقساط الديون المحلية والأجنبية ( الباب الثالث والباب الثامن ) ، بصورة تثير القلق والخوف على المركز المالى لمصر فى الحاضر وفى المستقبل ، فى ظل نهم واندفاع غير حصيف للإقتراض من الداخل ومن الخارج من جانب الجنرال عبد الفتاح السيسى ومعاونيه ، والخطورة تكمن فى وجود خلل جوهرى فى نمط أولويات الاستثمار والإنفاق طوال السنوات السبعة الماضية .

لقد زادت هذه المخصصات لخدمة الدين العام المحلى والأجنبى ( الفوائد + الأقساط ) من ٥٩٠.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ١١٢١.٦ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، بمعنى أخر أنها قد تضاعفت خلال أربعة سنوات فقط ، وتتوزع هذه المخصصات على النحو التالى :

جدول رقم (١٢)

مبالغ مخصصة لخدمة الدين العام المصرى (الفوائد + الأقساط ) خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠

| البيان / السنوات | خدمة الديون المحلية والأجنبية (بالمليار جنيه) | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٤/٢٠١ | ٢٠١٥/٢٠١ | ٢٠١٦/٢٠١ | ٢٠١٧/٢٠١ | ٢٠١٨/٢٠١ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ | المجموع |
| فوائد الدين المحلى والأجنبى | ١٧٣.٢ | ١٩٣.٠ | ٢٤٣.٦ | ٣١٦.٦ | ٤٣٧.٥ | ٥٣٣.١ | ٥٦٩.٢ | ٥٦٦.٠ | ٣٠٣٢.٢ |
| سداد القروض المحلية والأجنبية (الأقساط) | ١٠٧.٦ | ٢٣٦.٥ | ٢٥٠.١ | ٢٧٣.٨ | ٢٦٧.٦ | ٢٤٢.٦ | ٣٧٥.٦ | ٥٥٥.٦ | ٢٣٠٩.٤ |
| مجموع (٢) | ٢٨٠.٨ | ٤٢٩.٥ | ٤٩٣.٧ | ٥٩٠.٤ | ٧٠٥.١ | ٧٧٥.٧ | ٩٤٤.٨ | ١١٢١.٦ | ٥٣٤١.٦ |

المصدر: مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧، والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ص٤١ ص ٤٨ .وبيان عام ٢٠٢١/٢٠٢٠
.

لقد بلغ مجموع ما سددته الدولة المصرية خلال ثمانى سنوات فحسب من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٥.٣ تريليون جنيه خدمة للديون الضخمة، التى أغرقنا فيها هذا النظام، وهذا العبء الضخم يكشف عن خلل جوهرى فى السياسات المالية لنظام الجنرال السيسى.

وإذا حاولنا أن نتأمل أهم خمسة مكونات لهذه الفوائد نجد أنها تتوزع بين مدفوعات فوائد على سندات البنك المركزى ، وأخرى على أذون الخزانة العامة ، وثالثة على سندات الخزانة العامة ، ورابعة على سندات صناديق المعاشات ، وأخيرا مدفوعات الفوائد على الدين الخارجى ، وفى كل هذه البنود نجد قفزات واسعة فى هذه المدفوعات بصورة مربكة ومحيرة فى نفس الوقت .. أنظروا معى لهذا التدهور فى الموقف المالى المصرى خلال تلك الفترة :

جدول رقم (١٣)

أهم مكونات مدفوعات الفوائد ( الباب الثالث ) خلال السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ( بالمليار جنيه )

| البيان / السنوات | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| مدفوعات الفوائد على سندات البنك المركزى | ٥٨.٢ | ١٠٩.٨ | ١١٨.٤ | ٩٦.٧ | ٧٠.٧ |
| مدفوعات فوائد على أذون الخزانة العامة | ٩١.٠ | ١٦٤.٣ | ٢٠٨.٢ | ٢٣٥.٧ | ٢١٥.٨ |
| مدفوعات فوائد على سندات الخزانة العامة | ١٠٧.٨ | ١١٠.١ | ١١٢.٩ | ١٢٩.٢ | ٢٠٦.٧ |
| مدفوعات فوائد على سندات صناديق المعاشات | غير مبين | غير مبين | غير مبين | ٢.٣ | غير مبين |
| مدفوعات فوائد على الدين الخارجى | ٩.٦ | ٢٢.٢ | ٣٥.٢ | ٤٤.٧ | ٤٨.٨ |
| مدفوعات فوائد على باقى البنود | | | | | |
| المجموع | ٣١٦.٦ | ٤٣٧.١ | ٥٣٣.١ | ٥٦٩.٠ | ٥٦٦.٠ |

المصدر : البيان التحليلى للموازنة العامة للسنوات محل الدراسة

أما أقساط الدين العام الخارجى فقد زادت بدورها من ٢٤.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٣٦.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ . وما زال الحبل على الجرار ، ولا تبدو أن له نهاية تحت حكم الجنرال السيسى .

******************

ويكشف التحليل أن مدفوعات فوائد البنك المركزى قد تضاعفت بما يقارب ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية (من ٢٢.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٥٨.٢ مليار جنيه فى مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ٧٠.٧ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وهذا يحمل دلالات خطيرة أهمها، زيادة التجاء الحكومة إلى التمويل التضخمى من خلال الاقتراض من البنك المركزى أى طبع البنكنوت.

وهذه السياسة المالية الضارة سوف تزيد الموقف الاقتصادى سوءًا، كما ستؤدى إلى مزيد من التضخم وارتفاع الأسعار.

والحل: (ما حك جلدك مثل ظفرك)

ليس أمامنا سوى اتخاذ إجراءات جادة من أجل الاعتماد على أنفسنا باتخاذ إجراءات صارمة منها:

١-إقرار نظام ضريبى عادل وصارم ومتصاعد برفع معدل الاستقطاع الضريبى ليصل إلى ٣٥% أو ٤٠% على أرباح الشركات، وعلى دخول الأغنياء، أسوة بما تفعله الدول كافة بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما عند الأزمات (انظر جدول الاستقطاع الضريبى فى كافة دول العالم).

مع إجراءات متكاملة لإصلاح المنظومة الضريبية (تشريعيًا – إداريًا – تنظيميًا – جنائيًا – إعلاميًا وإعلانيًا).

ومن شأن هذا وفقًا لكل تقديرات الخبراء فى مجال الضرائب والخبراء الاقتصاديين أن يزيد الإيرادات الضريبية بأكثر من ١٥٠ مليار جنيه إلى ٣٠٠ مليار جنيه، إذا ما كنا جادين، ونتخلص من شماعة الابتزاز المسماة (تشجيع الاستثمار – جذب المستثمرين – عدم تطفيش الاستثمار والمستثمرين).

٢-إعادة هيكلة قطاع البترول ومراجعة سياسات تشغيل هذا القطاع وأهم الإجراءات المطلوبة: (مراجعة نسب الإتاوة – حصة الشركاء الأجانب – نسب استرداد التكاليف وكيفية حساب التكاليف – سياسات الاستثمار لأموال هذا القطاع وشركاته العامة...إلخ)، ومن شأن إصلاح هذا القطاع أن يوفر سنويًا ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ مليار جنيه. .

٣-إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية (لا يكفى إصدار قانون جديد للثروة المعدنية) بل يتطلب الأمر:

أ – إنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية والتعدين.

ب- وضع خطة إستراتيجية لتصنيع كافة مستخرجات الثروة المعدنية.

ج – تنظيم العلاقة بين هذه الوزارة والمحافظات، وإخراج أموالها من سراديب الصناديق والحسابات الخاصة.

(وهذه الإجراءات ستوفر لنا وللخزانة العامة خلال ثلاث سنوات فحسب حوالى ٢٠ مليار جنيه سنويًا على الأقل).

٤-تشغيل شركات القطاع العام من أجل زيادة الإنتاج والصادرات من ناحية، وتخفيف حدة التوترات العمالية من ناحية أخرى، وتشجيع المنافسة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من ناحية ثالثة، وزيادة إيرادات الخزانة العامة من ناحية رابعة.

٥-تخفيض النفقات الجارية لتشغيل الجهاز الحكومى فى ضوء معايير موضوعية وتطبيق ما يُسمى كفاءة النفقة.

Efficiency Public Cost .

رابعا : الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (الباب الرابع )

من أكثر القضايا الاقتصادية إلتباسا فى الاقتصاد المصرى بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٤ ، هى قضية الدعم ، وهى من القضايا التى تعرض فيها الشعب المصرى لأكبر عملية إبتزاز وتضليل فى آن معا ، خصوصا بعد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

وُيعرف" الدعم "    subsidy علميا بأنه ( الفارق النقدي الذي تتحمله الحكومة وموازناتها وهيئاتها المختلفة بين تكاليف إنتاج سلعة أو خدمة معينة محملة بهامش ربح مناسب وبين سعر بيعها للجمهور ).

لقد ظهر بند دعم السلع لأول مرة في موازنة عام١٩٤١/١٩٤٢ بمبلغ ٩٠٠ ألف جنية مصري لدعم أسعار الكيروسين والسكر حينما انقطعت الواردات من هذه المواد بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية وتواضع طاقة الإنتاج المحلية عن تلبية احتياجات المواطنين.

ثم عاد وظهر هذا البند مرة أخرى في موازنة العام المالى ٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٩ ملايين جنيه لدعم أسعار نفس المواد تقريباً ( القمح والكيروسين وسكر البطاقات ) ، وهي السلع التي يحتاجها ملايين الفقراء في مصر[14] ، وأخذت في التزايد عاماً بعد آخر لتصل عشية عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ( موازنة ٦٦/١٩٦٧) إلى٤٦.٢ مليون جنية [15] ، ثم بلغت في موازنة عام ١٩٧٣ نحو ٥٣ مليون جنيه ، وما أن هلت تباشير الانفتاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٧٤، حتى اتسع الخرق على الراتق، لتشمل دعم أسعار فوائد بعض القروض المصرفية لما سمى بالأمن الغذائي ، واستصلاح الأراضي ، والإسكان الشعبي ، والتعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية ، وتجديد وصيانة المباني السكنية وعشرات السلع في محاولة غير علمية لتخفيف حدة الفروق بين أسعار الواردات الغذائية وغير الغذائية من جهة وبين الأسعار المحلية من جهة أخرى ، فزاد الرقم المخصص للدعم إلى ١٢٣٠.٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، واستمر بعدها فى الزياد عاما بعد أخر(16) .

والحقيقة أن تحليلاً اقتصادياً واجتماعياً لهذه الظاهرة المالية سيصل إلى نتائج مهمة من زوايا ثلاث :

الأولى : أن إهمال قطاعات الإنتاج السلعي خلال هذه المرحلة العصيبة من تاريخنا الاقتصادي قد أدى لاتساع الفجوة بين الإنتاج من ناحية والاستهلاك من ناحية أخرى[17]. خاصة وأن قوى اجتماعية جديدة قد أخذت في النمو منذ عام ١٩٧٤ ، واستفحل سلوكها الاستفزازي والمتسم بالسفه والبذخ والمظهرية ، بينما تؤكد المصادر الرسمية انخفاض استهلاك المواطن في مصر من اللحوم والأسماك وغيرها من السلع الضرورية [18].

الثانية: أن الاندفاع السياسي للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى الآن كان يؤدى بدوره إلى تعديل أسعار صرف الجنية المصري بالنسبة للدولار كل فترة زمنية تحت طلب وإلحاح صندوق النقد الدولي ( ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٩١، ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ ) ، وهو ماكان من شأنه زيادة فاتورة الواردات عموماً وبالتالي زيادة الاعتمادات المالية لدعم أسعار السلع على وجه الخصوص [19] ،وهذا كان يصب أيضاً في خدمة قوى اجتماعية جديدة أسست الشركات ومكاتب السمسرة في تجارة مصر الدولية ، وأدارت جزء كبير من واردات مصر من السلع الأساسية كالقمح مثل شركة ( مالتى تريد ) التي يديرها رؤساء وزراء ووزراء سابقين وحاليين وحققت من ورائها أرباح طائلة تقدر بمئات الملايين على مدار عقدين من الزمان[٢٠].

الثالثة: ويقودنا هذا إلى الزاوية الثالثة لتحليلنا إلا وهو سؤ الإدارة الاقتصادية والمالية للدولة ، والفشل في إدارة الموارد بصورة تعظم من فرص الحياة وتعزز من مركز مصر الإقليمي والدولي، سواء كان ذلك بالمنظور الكلى للدولة والمجتمع ( البنية السياسية، الأداء الاقتصادى، غموض الأهداف،غياب الاستراتيجيات ... الخ ) أو على الصعيد الجزئي Micro .

فإذا تأملنا تطور بند " الدعم " في الموازنة العامة للدولة نجد أننا إزاء مرحلتين مختلفتين:

الأولى : التي تمتد منذ عام ٤١/ ١٩٤٢ حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقد انحصرت معظمها في دعم أسعار السلع التموينية والغذائية ، وإن كانت قد اتسعت بعد عام ١٩٧٤ لتشمل دعم أسعار الفائدة المصرفية لبعض الأنشطة الخدمية والاقتصادية مثل الإسكان الشعبي والقروض الميسرة الأخرى ، ثم ادخل عليها بدءاً من عام ٩٨/١٩٩٩بنداً جديداً يتعلق بدعم المصدرين .

الثانية: والتي بدأت من موازنة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ التي أظهرت لأول مرة في تاريخ الموازنة العامة المصرية مايسمي " دعم المشتقات البترولية " والتي بلغت في ذلك العام أكثر من 41.0 مليار جنية ثم أخذت في التزايد عاماً بعد الآخر حتى تجاوز ٩٠ مليار جنية عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، ثم إلى حوالى ١٣٠.٠ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ .

فإذا كان " الدعم " وفقاً للدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة وموجز إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ هو التحويلات الجارية من جانب الحكومة بدون مقابل إلى المنتجين من أجل مساندتهم في عملياتهم الإنتاجية لتشجيع الصادرات أو للتأثير على العرض ودعم المستهلكين بهدف رفع معيشتهم [٢١]، فإن دعم ما يسمى المشتقات البترولية يحتاج إلى مراجعة دقيقة للتعرف على أصل التلاعب المحاسبي لهذا البند.

فإذا كان مفهوم " دعم السلع التموينية " ، خاصة القمح المستورد الذي يستحوذ وحده على حوالي ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في المتوسط من إجمالي مخصصات الدعم التمويني ككل والتي يعود جزء كبير إلى سؤ إدارة قطاع الزراعة وتبنى إستراتيجية خاطئة منذ منتصف الثمانينات قائمة على معاداة فكرة الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي وطني مقبول في أهم الحاصلات الزراعية ( كالقمح والقطن وغيرها ) واستبدالها بما سمى " الزراعات النقدية " من قبيل النباتات العطرية والفواكهه والكانتالوب وغيرها .

أما دعم المشتقات البترولية ، فقد جرى إنتهاجه بالتوافق بين وزير المالية الهارب د. يوسف بطرس غالى مع بعثة موظفى صندوق النقد الدولى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، والتى شملت إعادة ترتيب الموازنة العامة من ناحية وطريقة حساب مصفوفة الناتج المحلى الإجمالى ، وهو ما تعرضنا إليه فى أكثر من كتاب من مؤلفاتنا (٢٢)

وجوهر الإلتباس والتلاعب وتضليل الرأى العام فى مصر فى موضوع دعم المشتقات البترولية والطاقة والكهرباء عنصران :

الأول : بداية الحكومة المصرية فى إحتساب سعر بيع المنتجات البترولية وفقا لبيع مثيلتها فى السوق العالمية وتحديدا السوق الأوربية والأمريكية وهو ما يعرف بنفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost، بينما مصر دولة منتجة للبترول والمشتقات البترولية بنسب تتروح بين ٥٠% للبنزين ، و٦٣% للسولار ، وبتكلفة تقل بمعدل الثلث عن مثيلتها فى السوق الغربية .

الثاني : أن زحف ثم سيطرة الشركاء الأجانب والمستثمرين من القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى ، كان يشكل قوى ضغط مستمرة – وإن كانت مستحبة لدى المسئولين المصريين – من أجل زيادة أسعار بيع المنتجات البترولية لتعادل مثيلتها فى السوق العالمية ، بما يؤدى إلى زيادة أرباحهم .

وقد ترتب على الاستجابة الحكومية فى مصر إلى خلق تشوهات أكثر عمقا فى دوال التكاليف فى قطاعات أخرى عديدة أهمها على الإطلاق الكهرباء والنقل ، وهو ما أنتقل أثره السلبى على مستويات الأسعار وأرتفاع معدلات التضخم ، وتدهور مستوى معيشة القطاع الأكبر من المصريين .

على أية حال .. ووفقا لأرقام وزارة المالية وحكومة الجنرال السيسى ، فأن مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ، وهى مكونات ثلاثة ، وليست كلها تصب فى خانة الدعم بالمعنى المتعارف عليه لدى الرأى العام غير المتخصص فى مصر ، ونعنى به تحديدا دعم أسعار السلع الغذائية والحيوية للفئات الفقيرة ومحدودى الدخل ، وفى مقدمتها رغيف العيش .

لقد زاد ت الإعتمادات المخصصة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى السنوات القليلة الماضية زيادة شكلية من ٢٢٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٣٣٢.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ووصلت إلى ٣٢٦.٣مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

بيد أن التحليل العميق للأرقام سوف يكشف لنا طبيعة التلاعب الاقتصادى و المحاسبى، خصوصًا ما يتعلق بما يُسمى "دعم المنتجات البترولية والطاقة". وكذلك بسبب أثر التغير فى سعر الصرف على القيمة الحقيقية لهذا الدعم فلنتأمل الأرقام التى تقدمها وزارة المالية وحكومة الجنرال السيسى حول هذه النفقات، ثم ننتقل بعدها إلى تحليل مضمونها الاجتماعى والسياسى.

جدول رقم (١٤)

مخصصات الباب الرابع ( الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بالمليون جنيه)

| البيان | ٢٠١٤/٢٠١٣ فعلى | ٢٠١٥/٢٠١٤ فعلى | ٢٠١٦/٢٠١٥ فعلى | ٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى | ٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى | ٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى | ٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة | ٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أولاً: الدعم | | | | | | | | |
| دعم السلع التموينية | ٣٥٤٩٣ | ٣٩٣٩٥ | ٤٢٧٣٨ | ٤٧٥٣٤.٨ | ٨٠٥٠٠.٠ | ٨٧٠٠٠.٠ | ٨٩٠٠٠.٠ | ٨٤٤٨٧.٠ |
| دعم المواد البترولية | ١٢٦١٨٠ | ٧٣٩١٥ | ٥١٠٤٥ | ١١٥٠٠٠.٠ | ١٢٠٨٠٣.٣ | ٨٤٧٣٢.٠ | ٥٢٩٦٣.١ | ٢٨١٩٣.٠ |
| دعم تنشيط الصادرات | ٣٠٧٢ | ٢٥٨٠ | ٣٧٠٠ | ٣٣٠٠.٥ | ٢٣٠٤.٦ | ٣٦٥٦.٧ | ٦٠٠٠.٠ | ٧٠٠٠.٠ |
| دعم المزارعين | ٦٢٦ | ١٢٧٢ | ١٧٤٣ | ٤١.١ | ٧٣٣.٢ | ٥٧٤.٦ | ٥٦٤.٥ | ٦٦٤.٥ |
| دعم الكهرباء | ١٣٢٨٠ | ٢٣٦٣٠ | ٢٨٤٨٣ | ٢٧٥٨٩.٦ | ٢٨٥٨٥.٠ | ١٦٠٠٠.٠ | ٤٠٠٠.٠ | صفر |
| دعم نقل الركاب | ١٤٣٤ | ١٥٥٨ | ١٦٠٠ | ١٧٥١.٥ | ١٨٠٣.٥ | ١٨٥٠.٠ | ١٨٥٠.٠ | ١٨٠٠.٠ |
| دعم التأمين الصحى والأدوية | ٧٩٦ | ٨٤٠ | ١٠٠٥ | ١١٤٥.٠ | ١٥١١.٣ | ٢١٢٣.٤ | ٣٥٩٦.٠ | ٣٥٩٩.٧ |
| دعم الإنتاج الصناعى | ١٥٦٧ | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٦٤٠.٠ | ١١٧٢.٠ | صفر | صفر | صفر |
| دعم تنمية الصعيد | ٠ | ٠ | ٠ | صفر | ٢٠٠.٠ | صفر | ٢٠٠.٠ | ٢٥٠.٠ |
| أخرى | ٣٦٨٦ | ٥١٢٦ | ٤٢٨٧ | ٤٤٨٨.٢ | ٤٨٤٩.٢ | ٦٢٤١.٤ | ٨٢٩٥.٩ | ٨٦٢٦.٠ |
| مجموع دعم المؤسسات غير المالية (١) | ١٨٦١٣٢ | ١٤٨٧١٦ | ١٣٥٠٠١ | ٢٠١٤٩٠.٧ | ٢٤٢٤٦٢.٠ | ٢٠٢١٧٨.١ | ١٦٦٤٦٩.٦ | ١٣٤٦٢٠.٢ |
| دعم فائدة القروض الميسرة | ٦٩٥ | ٦٣١ | ٣٩٠ | ٨٥.٠ | ١٢٤.٤ | ١٢٨.٩ | ٤٠٠.٠ | ٣٦٠.٠ |
| دعم إسكان محدودى الدخل | ٨٢ | ٠ | ٢٠٠٠ | صفر | صفر | صفر | ٣٩٠٠.٠ | ٥٧٠٠.٠ |
| أخرى | ٧٥٠ | ٨٥٢ | ١٣٣٣ | ٩٨٣.٠ | ١٠٠٠.٠ | ١٣٤٩.٩ | ١٠٠٠.٠ | صفر |
| مجموع دعم المؤسسات المالية (٢) | ١٥٢٧ | ١٤٨٢ | ٣٧٢٣ | ١٠٦٨.٤ | ١١٢٤.٥ | ١٤٧٨.٨ | ٥٣٠٠.٠ | ٦٠٦٠.٠ |
| إجمالى الدعم (١+٢) | ١٨٧٦٥٩ | ١٥٠١٩٨ | ١٣٨٧٢٤ | ٢٠٢٥٥٩.١ | ٢٤٣٥٨٦.٥ | ٢٠٣٦٥٦.٩ | ٢٢٢٧٣٨ | ١٤٠٦٨٠.٢ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ثانيًا: المنح | | | | | | | | |
| المنح للحكومات الأجنبية | ٢٣٩ | ١٦١ | ٢٠١ | ٢٧٨.٩ | ٢٧٩.٨ | ١٩٩.١ | ٢٦٩.٣ | ٢٧٤.٣ |
| منح لجهات الحكومة العامة | ٤٩٥١ | ٦٠٥٠ | ٧٦٠٥ | ٨٦٤٠.٢ | ٦٤١٤.٧ | ٦٥٣٤.٢ | ١٣٥٢٤.٩ | ١٦٧٢٨.٤ |
| مجموع المنح (٣) | ٥١٩٠ | ٦٢١١ | ٧٨٠٦ | ٨٩١٩.١ | ٨٩١٩.١ | ٦٧٣٣.٣ | ١٣٧٩٤.٢ | ١٧٠٠٢.٧ |
| ثالثًا: المزايا الاجتماعية | | | | | | | | |
| مزايا للأمان الاجتماعى (معاش الضمان الاجتماعى ومعاش الطفل وأخرى) | ٥٠٩٦ | ٦٨٣٦ | ٨٩١٠ | ٧٥٢٤.٠ | ١٧٥٤٣.٣ | ١٧٥٦٥.٠ | ١٨٥٧٠.٠ | ١٩٠٧٠.٠ |
| مساعدات اجتماعية (مساهمات فى صناديق المعاشات ومساعدات عينية | ٢٩٢٠٠ | ٣٣٢١٣ | ٤٣٩٥٦ | ٤٥٢٣٥.٠ | ٥٢٥٠٠.٠ | ٤٨٥٠٠.٠ | ٨٢٢٠٠.٠ | ١٣٠٠٠٠.٠ |
| نفقات خدمية لغير العاملين ات علاج ونفقات نشاط رياضى واجتما لغير العاملين وغيرها ) | ٧٣٣ | ٨١٤ | ٨٦٩ | ٥٦٨٧.١ | ٧٦٠٢.٢ | ٩٣٣٤.١ | ٨٣٧٩.٦ | ٩٣٦٠.٠ |
| مزايا اجتماعية للعاملين (نفقات دفن وأخرى) | ١٧١ | ١٧٥ | ١٨٤ | ١٧٩.٨ | ٢١٩.٦ | ٢٠٢.٦ | ٢٤٧.٢ | ٢٥١.٣ |
| مجموع المزايا الاجتماعية (٤) | ٣٥٢٠٠ | ٤١٠٣٧ | ٥٣٩١٩ | ٥٨٦٢٥.٩ | ٧٧٨٦٥.١ | ٧٥٦٠١.٧ | ١٠٩٣٩٦.٨ | ١٥٨٦٨١.٣ |
| رابعًا: الدعم والمنح الإجمالية والاحتياطيات العامة | | | | | | | | |
| الدعم والمنح الإجمالية ( الدعم والمنح لموازنات الجهات ودعم الحسابات والصناديق الخاصة ) | ٥٣٠ | ١١٢٣ | ٥٧٤ | ١٠٤٦.٠ | ١٠٧٢.٧ | ١٠٦٤.٩ | ٣٢٥٢٧.٩ | ٩٧٧٦.٢ |
| المتطلبات الإضافية للدعم والمنح | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٣٢٢٠٠.٠ | ٩٣٩٦.٣ |

| إجمالى الدعم والمنح والمزايا والإجمالي والاحتياطيات العامة (١+٢+٣+٤+٥) | ٢٢٨٥٧٩ | ١٩٨٥٦٩ | ٢٠١٠٢٤ | ٢٧٦٧١٨.٨ | ٣٢٩٣٧٩.٢ | ٢٨٧٤٦١.٤ | ٣٢٧٦٩٩.١ | ٣٢٦٢٧٩.٧ |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |

المصدر: البيان التحليلى لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ص ٤٠ ، والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ . .

والحقيقة أن تحليل عميق ودقيق لبيانات هذا الجدول الخاص بباب الدعم يكشف عن حقائق مثيرة للقلق فى إدارة السياسة المالية المصرية من ناحية وعن نمط تحيزاتها الاجتماعية المعادية للفقراء من ناحية أخرى :

١-أن مشروع الموازنة يدخل ضمن تصنيف المنح والمزايا الاجتماعية ما هو ليس منها، مثل فوائد على أموال صناديق التأمينات والمعاشات فى تمويل الاستثمارات الحكومية وقدره ٢٤.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، فهذا المبلغ هو التزام على المدين (الحكومة) بسبب اقتراضه من أموال صندقى التأمينات والمعاشات، وبالتالى فهذا ليس له علاقة بدعم نظم التأمينات ولا بالبعد الاجتماعى، بقدر ما هو تسديد لمستحقات وفوائد ديون حصلت عليها الحكومة من أصحاب المعاشات، ولابد من استنزال هذا المبلغ من الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) وهذا شكل آخر من أشكال التلاعب المالى والمحاسبى.

٢-كذلك يدرج مشروع الموازنة للعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ضمن المزايا الاجتماعية ما يُسمى (خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية) مبلغ مقداره ٣١.٩ مليار جنيه .. والسؤال هل يمكن اعتبار ذلك نوعًا من المزايا الاجتماعية، أو أنها أحد الأدوار الأساسية للحكومة، ولا تندرج فى باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

٣-نأتى الآن إلى مساهمة الخزانة العامة لدعم صناديق المعاشات، التى زادت من ٣.٤ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، إلى ١٦.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ثم قفزت إلى ٤٧.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥، ثم زادت إلى ٥٢.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وبعدها إلى ٤٨.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وفى موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغت ٨٢.٢ مليار جنيه ، وها هى فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وصلت إلى ١٣٠.٠ مليار جنيه ، والمطلوب معرفته:

-هل هذا يشمل دعم صناديق معاشات وتأمينات القوات المسلحة والشرطة؟

-وإذا كان الأمر كذلك فما توزيعات هذا البند؟

٤-فإذا توقفنا عند دعم السلع التموينية ، فنحن إزاء فساد وعدم كفاءة تفشى فى إدارة هذا الملف، لعدة أسباب، فبرغم أن وزير التموين السابق – خالد حنفى – الذى أتى به عام ٢٠١٤، رجل المال والأعمال وأحد كبار المحتكرين إلى منصبه وهو السيد أحمد الوكيل ، والذى ظل يعمل لديه مستشارًا لسنوات طويلة، قد قام هذا الوزير للمرة الأولى فى تاريخ وزارة التموين بتخفيض وزن رغيف الخبز، الذى يمثل الثقل الرئيس فى دعم السلع التموينية بقيمة الثلث تقريبًا (من ١٣٥ جرامًا / للرغيف إلى ٩٠ جرامًا للرغيف) ثم جرى تخفيضه بقرار مباشر من الجنرال السيسى فى يوليو عام ٢٠٢١ ، وتقنين الحصول على رغيف الخبز للمصريين بخمسة أرغفة يوميًا للمواطن، ومن خلال ما أسماه البطاقة الذكية، فإن دعم رغيف الخبز قد زاد خلال الأعوام الثلاثة الماضية ولم ينخفض، مما يدل على فشل إدارة هذه

المنظومة، والفساد الكامن فيها، وهو ما كشفته فضيحة توريد القمح إلى الشون والصوامع عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦، وخسارة الدولة وفقًا لتقرير لجنة تقصى الحقائق البرلمانية عدة مليارات من الجنيهات، وبدلاًمن التحقيق مع هذا الوزير الفاسد، جرى الاكتفاء من نظام الجنرال السيسى بإخراجه من منصبه، إذا فأن تعاظم ثم تبديد جزء كبير من هذا الدعم يرجع أسبابه إلى تفشى الفساد داخل تلك المنظومة وليس بسبب زيادة استهلاك المصريين.

وملاحظاتنا على النحو التالى:

– أى أن الدعم السلعى يشكل حوالى ٥٥.٦% من إجمالى ما يُسمى "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية".

–أن دعم السلع التموينية كان من المفترض أن ينخفض لعدة أسباب هى:

أ – أن رغيف الخبز الذى يشكل ٥٨% من دعم السلع التموينية، قد انخفض وزنه رسميًا بحوالى الثلث (من ١٣٥ جرامًا إلى٩٠ جرامًا) منذ أن تولى وزير التموين الحالى (د. خالد حنفى) مسئوليته عام ٢٠١٤. وبرغم ذلك فإن زيادة مخصصات دعم رغيف الخبز استمرت بصورة غير منطقية على الإطلاق.

ب– أن جزءًا كبيرًا من مستهلكى رغيف الخبز قد خرجوا فعليًا من سوق استهلاك الخبز المدعم، إلى السوق الحرة (حيث تزيد نسبة استهلاك الخبز الحر أو الطباقى عن ٢٥% من إجمالى الاستهلاك اليومى المقدر للخبز لدى المصريين)، وحيث يباع الرغيف ب٢٥ قرشًا أو ٥٠ قرشًا أو ٧٥ قرشًا، وصولاً إلى ١٠٠ قرش للرغيف، وذلك كله دون أدنى رقابة من وزارة التموين سواء من حيث الوزن أو المعايير القياسية السليمة للرغيف.

ج– أن موضوع دعم نقاط الخبز وقدره ٥.٧ مليار جنيه هو أكثر فائدة للتجار منها للمواطنين المصريين، ويستهدف بها استخدام الأموال العامة لتنشيط مبيعات التجار (وهو ما ثبت فعليًا بعد إزاحة وزير التموين من منصبة بعد فضيحة تسلم القمح عام ٢٠١٦).

د – وبالمثل دعم سلع البطاقات التموينية المقدرة فى مشروع الموازنة لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ بحوالى ١٢.٥ مليار جنيه.

٥–أن اتباع ما يُسمى الدعم الفردى الشهرى فى البطاقة التموينية (من ١٥ جنيهًا للفرد إلى ١٨ جنيهًا للفرد ثم إلى ٢١ جنيهًا حتى إقالة خالد حنفى من منصبه )، يعنى بوضوح تسليم الحكومة ووزارة التموين بإطلاق قوى السوق والقوى الاحتكارية وسيطرة التجار على السوق المصرية، دون أدنى تدخل من جانب الحكومة ووزارة التموين، وأن الوسيلة الوحيدة المتاحة لدى هذه الحكومة هو التعويض النقدى المحدود، الذى لا يتوازى مطلقًا مع الزيادات المستمرة للأسعار فى الأسواق المصرية.

٦–أن سياسة التسابق بين ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية للسكان، والدعم النقدى الممنوح من الحكومة للفئات محدودة الدخل وأصحاب البطاقات التموينية، هى سياسة أثبتت فشلها فى كل التجارب، والسياسة الصحيحة والجادة

هو السيطرة على الأسعار وكسر الاحتكارات، ووضع هوامش للأرباح للسلع والخدمات مع إعادة بناء جهازين حكوميين هامين هما:

- جهاز تخطيط الأسعار القابع فى وزارة التخطيط ونقل تبعيته إلى وزارة التموين بعد تصحيح مسار هذه الوزارة.
- جهاز التفتيش والرقابة على الأسواق مع إدخال الرقابة الشعبية والإعلامية تجنبًا للفساد.

٧-أما ما يُسمى دعم المنتجات البترولية، فهى حكاية أخرى من حكايات التلاعب المحاسبى والتضليل الإعلامى الذى يمارسه النظام والحكم منذ عام ٢٠٠٥ ، ومن خلال نقل صورة غير حقيقية حول هذا الدعم، والحقيقة أن نصف هذا الرقم تقريبا هو تحايل محاسبى ناتج عن رغبة *النظام* والحكم فى بيع وتسويق المنتجات البترولية (البنزين – السولار – الغاز والكهرباء) بالأسعار العالمية، برغم أن معظم هذه المنتجات يتكلف إنتاجها بدءًا من استخراجها من الآبار وحتى وصولها إلى المستهلك بأدنى كثيرًا جدًّا من مثيلتها فى السوق الغربية والأمريكية، وإنما تكمن الرغبة فى تسعيرها بالأسعار العالمية، واعتبار ذلك دعمًا تتحمله الخزانة العامة، فى محاولة استرضاء رجال المال والأعمال والشركات الأجنبية والعربية، التى تستثمر فى قطاع البترول، وترغب فى تعظيم أرباحها من خلال البيع فى السوق المصرية بما يماثلها فى الأسواق الغربية والأمريكية. ومن ناحية أخرى فنلاحظ أن القفزة التى حدثت فى المخصصات المالية لما يُسمى دعم المنتجات البترولية عام ٢٠١٧/٢٠١٨ سببها إعادة التقييم وفقًا لسعر الصرف الجديد بعد أن جرى تغريق (تعويم) الجنيه فخسر أكثر من نصف قيمته أمام الدولار الأمريكى، والتذبذب الظاهر فى هذا الدعم الصورى، سببه التقلبات الحادثة فى سعر برميل البترول فى السوق الدولية وانهيار هذا السعر منذ عام ٢٠١٤ بسبب السياسات السعودية.

فعلاوة على أن جزء من هذا الرقم يمثل دعمًا افتراضيًا أو حسابيًا، فإن انخفاض دعم المواد البترولية من ٦١.٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٣٥.٠ مليار جنيه فى مشروع موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ثم إنخفض إلى ٢٨.٢ مليار جنيه فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ يعكس عدة حقائق:

الأولى: أن رفع أسعار المشتقات البترولية والطاقة فى يوليو عام ٢٠١٤ قد أدى إلى انخفاض فى الرقم المرصود بحوالى ٥٠.٠ مليار جنيه، أخذت من المواطنين لصالح شركات البترول، والشركاء الأجانب والمستثمرين من المصريين والعرب والأجانب فى هذا القطاع ، وقد أستمرت هذه السياسة فى زيادات أسعار المشتقات البترولية وفواتير الكهرباء والغاز بما يفوق طاقة المصريين الذين زادت نسبة الفقراء بينهم .

الثانية: ووفقًا للاتفاق الثلاثى الذى تم بين الحكومة واتحاد الصناعات المصرية، وشركات الكهرباء فقد جرى تخفيض أسعار توريد الغاز الطبيعى والمازوت للمصانع والمشروعات، ليصبح سعر توريد المليون وحدة حرارية من الغاز

الطبيعى من ٢٧.٨٦ جنيه (أى ما يعادل ٣.١ دولار) إلى ١٣.٥٥ جنيه (أى ما يعادل ١.٥١ دولار) (ص ٧٦ من البيان المالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ ).

الثالثة: أن انخفاض أسعار البترول عالميًا، يصبح بسبب هذا التلاعب المحاسبى والتشوه فى التكاليف خصوصًا فى قطاع الكهرباء، وكأنه نعمة على الموازنة العامة للدولة، والاقتصاد المصرى، وهذا ليس صحيحًا نظرًا لكوننا دولة منتجة ومصدرة للبترول ومنتجاته. وهذه مفارقة بسبب سوء الإدارة الاقتصادية لقطاع البترول، والتلاعب المحاسبى فى احتساب ما يُسمى دعم المنتجات البترولية منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ . والتى بدأها وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

٨–أما دعم الكهرباء الذى زاد من ٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٨.٩ مليار جنيه فى مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ثم أخذ فى الإنخفاض حتى أصبح صفرا عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، فهو المثال الحى لما أسفرت عنه عملية التلاعب المحاسبى لما يُسمى دعم المشتقات البترولية، والذى أدى لتشوه هيكل تكاليف إنتاج الكيلوات ساعة من الكهرباء، نظرًا لاحتساب مدخلات الوقود لمحطات الكهرباء (السولار – المازوت – الغاز الطبيعى) بالأسعار العالمية، سواء لذلك الجزء الذى ننتجه محليًا ، أو ذلك الجزء الذى نستورده من الخارج ، بحيث زادت تكاليف إنتاج الكيلوات / ساعة صوريا من ١٤ قرشًا عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، إلى ٦٣ قرشًا فى عام ٢٠١٨ ، ثم إلى ٨٤ قرشا ، وفقا لتصريحات وزير الكهرباء، وهكذا دواليك فى مسلسل زيادات لن ينتهى أبدا ، فهو متغير تابع لسعر توريد مواد الوقود لتشغيل المحطات، وهو تشوه فى دالة التكاليف بسبب تلك المخاتلة المحاسبية التى جرت منذ عام ٢٠٠٥ ، وتستمر حتى اليوم، ومن المتوقع زيادتها فى السنوات اللاحقة، فيؤدى ذلك إلى زيادة مفتعلة فى تكاليف الكهرباء وأسعار تقديمها إلى المستهلكين فى مصر ، سواء أكانوا من المواطنين أم من المصانع .

٩–ومن زاوية أخرى فمقابل دعم للمصدرين – أى رجال المال والأعمال – يزيد فى المتوسط عن ثلاثة مليارات جنيه، ويزداد حتى بلغ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالى ٧.٠ مليار جنيه ،فإن دعم المزارعين والفلاحيين ظلت دون مستوى ٦٦٤.٠ مليون جنيه باستثناء عام واحد وهو العام ٢٠١٦/٢٠١٧ الذى جرت فيه فضيحة توريد القمح، والتآمر الذى حدث ولم يجر التحقيق فيه بجدية بين وزير التموين المقال وبين المستوردين للقمح من كبار التجار ومن بينهم أحمد الوكيل.

١٠–أما دعم إسكان محدودى الدخل، الذى يتباهى به نظام الجنرال السيسى، والتركيز الإعلامى على حى الأسمرات وإسكان محدودى الدخل، فلم يزد عن ٢.٠ مليار جنيه و ١٥٠٠ مليون جنيه فى عامين فحسب هما ٢٠١٥/٢٠١٦ و ٢٠١٦/٢٠١٧، وتوقف بعدها، كما لم يكن موجودًا قبلهما ، وإن عاد فى عامى ٢٠١٩/٢٠٢٠ و ٢٠٢٠/٢٠٢١ فبلغ أقصاه بمبلغ ٣.٩ مليار جنيه و ٥.٧ مليار جنيه على التوالى ، ولا نستطيع تقدير هل هو فعلا لمحدودى الدخل

، أم إلى الفئات الوسطى ، بسبب نشاط البيع الجارف للوحدات السكنية بأسعار لا يمكن أبدا أن تكون لمحدودى الدخل .

١١-أما المساعدات الاجتماعية والتى زادت من ٢٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٦٢.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم أخذت فى الزيادة فى السنوات الأخيرة فإن معظمها يذهب إلى مساهمات فى صناديق المعاشات وتسديد مستحقات صندوقى التأمينات والمعاشات، بعد أن استولت الدولة ووزارة المالية على أموال أصحاب المعاشات منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، فى عهد وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالى.

١٢-أما المبالغ الاحتياطية تحت بند "الدعم والمنح الإجمالية والاحتياطيات العامة"، فهى ثقب أسود إضافى يتم السحب منه ليس فقط لمواجهة الظروف الطارئة، وإنما هو مخصص مالى تحت سيطرة كل من وزير المالية ووزير التموين، يجرى احيانًا التلاعب فيه لحسابات بعضها فاسد وغير شريف، كما يحدث أثناء افتعال أزمة سكر، أو أزمة لبن الأطفال وغيرها.

١٣-أما معاش الضمان الاجتماعى فقد زاد من ٥.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ١٧.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ثم إلى ١٨.٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وإلى ١٩.١ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ يحصل عليه حوالى ٤ ملايين أسرة بمتوسط ٣١٨.٨ جنيه فى الشهر.

١٤-ولا يحصل دعم الإنتاج الصناعى فقد أخذ فى الإنخفاض سنة بعد أخرى حتى توقف تماما وأصبح يساوى ( صفرا ) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .بما يؤكد غياب الاهتمام الحقيقى من جانب حكومات الجنرال السيسى بالتصنيع فى مصر ، إغلاق أهم قلاع الصناعة فى مصر وهو مجمع الحديد والصلب فى حلوان فى عهد هذا الرئيس لنعرف على وجه الدقة أين تسير مصر تحت حكمه .

١٥-وكذلك دعم التأمين الصحى والأدوية التى زادت مخصصاته بسبب الإرتفاع الكبير والمفاجىء فى أسعار الأدوية من أجل إرضاء الشركات العاملة فى البلاد بعد تغريق الجنيه فى نوفمبر عام ٢٠١٦ ، فزاد الدعم من ١١٤٥.٠ مليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن بلغ فى موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٣.٦ مليار جنيه ، أى بمتوسط ٦٠.٠ جنيها للمواطن المصرى المشترك فى نظام التأمين الصحى الاجتماعى وعدده ٦٠.٠ مليون مواطن وهو مبلغ متواضع للغاية لا يتناسب مع الحالة الصحية لكثير من المصريين.

والمطلوب من الحكومة:

أولاً: أن تقدم إلينا بيانًا تفصيليًا حول كمية الوقود المحلية الموردة لقطاع الكهرباء ، ومحطات الكهرباء (وتكاليف إنتاجها المحلى).

ثانيًا: بيان تفصيلى بشأن كمية الوقود المستوردة الموردة لقطاع الكهرباء ومحطات توليد الكهرباء (وأسعارها العالمية).

ونعطيكم مثالاً عن نتائج هذه التشوهات فى هياكل التكاليف فى بقطاع الكهرباء وما يؤديه من أعباء على الموازنة العامة للدولة:

جدول رقم ( ١٥)

تكاليف بند المياه والإنارة فى تشغيل الجهاز الحكومى خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بالمليون جنيه)

| السنة المالية | تكاليف مياه والإنارة بالموازنة |
|---|---|
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ١٩٠٧.٦ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٣٩٥٦.٨ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٤٠٢٠.٠ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٤٦٠٢.٤ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٥٠٨٦.٢ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٤٥٠٢.١ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٥٢١٤.٦ |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٦١٦٣.٩ |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٦٩٩٢.٠ |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ١٤١٧٥.٨ |

المصدر : البيان التحليلى للموازنة العامة للسنوات محل الدراسة الباب الثانى المستلزمات السلعية والخدمية .

لقد قفزت تكاليف المياة والإنارة فى باب المستلزمات السلعية والخدمية ( الباب الثانى ) فى الموازنة قفزة هائلة من حوالى ٧.٠ مليارات جنيه فى العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٤.٢ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، والسبب ليس زيادة كمية الاستهلاك ، وأنما زيادة أسعار هذه المياة وفواتير الكهرباء فى المصالح الحكومية ، وهذا كاشف فى حد ذاته لطبيعة التشوهات الناتجة عن إدخال ما يسمى دعم المشتقات البترولية فى هيكل التكاليف فى كافة القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة .

## الملاحظة الرابعة عشرة: اللجوء أكثر إلى خصخصة قطاع الكهرباء

الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا، هو لجوء الحكومة إلى الاستغراق أكثر فى خصخصة قطاع الكهرباء، وكأنها هى الحل والمخرج من الأزمة، وهى سياسة مستمرة منذ عقدين من الزمان، ولم تؤد إلى نتيجة أو حل المشكلات بل على العكس؛ لأن الشركات الخاصة والأجنبية سوف تقوم بالآتى:

١– سوف تحصل غالبًا على التمويل من البنوك المصرية.

٢- وسوف تحصل على الخدمات والوقود بأسعار تفضيلية أو مدعومة.

٣- وغالبًا سوف تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية، فتحرم الخزينة العامة من مصدر مهم للإيرادات العامة. (ص ١٣ من البيان المالى لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ )

٤- ثم أنها أخيرًا سوف تبيع إنتاجها إلى الحكومة بأسعار عالمية، أو بهوامش أرباح مرتفعة، وستتولى الحكومة دفع الفارق بين سعر الشراء وسعر توزيع إنتاجها من الكهرباء، ومن ثم لن تحل مشكلة ما يُسمى أعباء الدعم.

والحلول المطلوبة هى:

أولاً: وضع إستراتيجية جادة لترشيد استخدام الطاقة الكهربائية خصوصًا فى الأجهزة الحكومية، والمساجد والكنائس.

ثانيًا: تصحيح الاختلالات الهيكلية فى طريقة حساب تكاليف الانتاج والتشغيل فى قطاع الكهرباء وخصوصًا الحكومية.

ثالثًا: ترشيد استخدام الكهرباء فى الطرقات والمرافق العامة.

رابعًا: تعديل شرائح أسعار الكهرباء، بما يؤكد الرغبة فى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين المصريين؛ حيث تبدأ شرائح الاستهلاك الدنيا ب ٢٠٠ كيلوا وات / ساعة شهريًا، وليس ٥٠ كيلوات ساعة، واتباع نظام الشرائح بصورة صحيحة، وليس نظام الطبقات المعمول به حاليًا وهو نظام ظالم وغير تنموى على النحو التالى:

- من واحد كيلووات / ساعة إلى ٢٠٠ كيلوات / ساعة تُحتسب بأدنى الأسعار.

-ما يزيد عن ٢٠٠ كيلوات / ساعة إلى ٣٠٠ كيلو وات / ساعة تحتسب المائة الإضافية بسعر أعلى يُضاف إلى السعر الأول.

-ما يزيد عن ٣٠٠ كيلو وات / ساعة إلى ٤٠٠ كيلوات ساعة تحتسب المائة الإضافية بسعر أعلى تُضاف على ما قبلها.

وهكذا نحقق هدفين فى آن معا ، الأول : هو تحسين مستوى معيشة المصريين وخصوصا الفقراء والطبقة الوسطى الذين عانوا معاناة شديدة فى السنوات السبع من حكم الجنرال السيسى ، والثانى : تقليل الفاقد من إستهلاك الكهرباء فى المصالح الحكومية ودور العبادة وغيرها .

خامسا : الباب الخامس (المصروفات الأخرى)

زادت المصروفات الأخرى (الباب الخامس ) بصورة كبيرة عامًا بعد آخر من ٣٥.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ثم إلى ٤١.١ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، وإلى ٥٨.٠ مليار جنيه فى مشروع الموازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (تشكل ٦.٢% من إجمالى مصروفات الموازنة المعروضة )، إلى ٦٥.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧،

وبحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ كانت مخصصات هذا الباب قد تجاوزت ١٠٥.٠ مليار جنيه ، معظمها (٧٥% فى المتوسط ) منها يذهب إلى القوات المسلحة، والباقى يتوزع بين تحويلات جارية وتخصيصية أخرى واشتراكات فى هيئات دولية، وإن كان يلاحظ زيادة الاحتياطيات العامة فى هذا الباب من صفر أعوام من ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠١٦/٢٠١٥، ثم بدأت تظهر من جديد عام ٢٠١٧/٢٠١٦ (بقيمة ١.٧ مليار جنيه)، وعام ٢٠١٨/٢٠١٧ بقيمة ٢.٨ مليار جنيه. بلغت فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٤.٣ مليار جنيه على النحو التالى:

جدول رقم (١٦)

تطور مخصصات الباب الخامس (المصروفات الأخرى) خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى 2020/2021 (بالمليار جنيه)

| البيان | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١ | ٢٠١٨/٢٠ | ٢٠١٩/٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعليات | | | | | | | موازنة | مشروع |
| المصروفات الأخرى | ٣٥.٠ | ٤١.١ | ٥٠.٣ | ٥٤.٨ | ٦١.٥ | ٧٤.٨ | ٧٧.٦ | ٩٠.٤ | ١٠٥.٠ |
| ما يخص القوات المسلحة منها | ٢٨.٧ | ٣١.٨ | ٤١.٥ | ٤٢.٩ | ٤٨.٩ | ٥٥.٠ | ٦١.٦ | ٦٦.٠ | ٧٤.٤ |
| % للقوات لحةإلى إجمالى الباب | ٨٢.٠٠% | ٧٧.٤% | ٨٢.٥% | ٧٨.٣% | ٧٩.٥% | ٧٣.٥% | ٧٩.٤% | ٧٣.٠% | ٧٠.٩% |
| بقية الجهات ذات السطر الواحد | ٦.٣ | ٩.٣ | ٨.٨ | ١١.٩ | ١٢.٦ | ١٩.٨ | ١٦.٠ | ٢٤.٤ | ٣٠.٦ |

المصدر : البيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، والبيان التحليلى لموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

وملاحظاتنا هنا:

١-أن الجهات الأخرى ذات السطر الواحد، أى التى تخصص لها مبلغ Block دون أن يتضمن تفاصيل أبواب الإنفاق بين توزيعات الأجور، وشراء السلع والخدمات والاستثمارات وغيرها، بحيث تتصرف فيه السلطة المختصة فى هذه الجهات هى: المحكمة الدستورية العُليا، ومجلس النواب، والجهاز المركزى للمحاسبات، والمجلس الأعلى للصحافة والمجلس الأعلى للقضاء.

٢-وكما هو واضح فقد تضاعفت مخصصات هذه الجهات خلال السنوات الخمسة الماضية، ومع صغر عدد العاملين فيها فإن هذه الزيادة تصبح كبيرة جدًّا.

٣-كما يضم هذا الباب مبلغ ١.٨ مليار جنيه فى صورة احتياطيات عامة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، تضاعف فى السنوات اللاحقة حتى بلغ ٤.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وهو أيضًا مبلغ كبير جدًّا لا يتفق مع هذه الزيادات التى

جرت فى مخصصات هذه الجهات؛ لذا ينبغى إلغاء هذا الاحتياطى أو تخفيضه بصورة كبيرة والاستفادة منه فى دعم مجالات التعليم والصحة وغيرها.

سادسا : شراءالأصول غير المالية أو الاستثمارات (الباب السادس )

يتضمن باب الاستثمارات فى الموازنات العامة لحكومات الجنرال السيسى ، كميات مالية ضخمة ، ترافقت مع رؤيته لمشروعاته الكبرى ، سواء فى مجال الطرق والكبارى ، أو عاصمته الإدارية ، أو حتى فى مجال النقل والقطار الكهربائى ( المونوريال ) ، وتظهر البيانات الرسمية المتاحة هذا الحجم الضخم ، الذى مول معظمه من خلال القروض والمنح التى حصل عليها الجنرال السيسى وقيدت مصر وشعبها لعقود طويلة قادمة .

لقد زادت مخصصات الاستثمارات من ٥٢.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، إلى ٦١.٨ مليار فى العام التالى لتولى الجنرال الحكم (٢٠١٥/٢٠١٤) ، ثم إلى ٧٥.٠ مليار فى العام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، ثم إلى ١٠٩.٢ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وأستمرت هكذا فى الزيادة الهائلة حتى بلغت فى موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٢٨٠.٧ مليار جنيه يذهب معظمه فى المبانى والإنشاءات والتشييدات (بنسبة ٧٦.٢ % ) .

وبالمقابل فلم يستثمر الجنرال وحكوماته فى البعثات العلمية سوى أقل من (١% ) ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم ( ١٧)

تطور الاستثمارات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بالمليون جنيه)

جدول رقم ( ١٧ )

تطور الاستثمارات الحكومية خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (بالمليون جنيه)

| البيان / السنوات | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعليات | | | | | | | موازنة | مشروع موازنة |
| أولا : الأصول الثابتة | | | | | | | | | |
| مبان سكنية | ٤١٦.٦ | ٢٣٦٣.٩ | ٥٣٢٨.٩ | ١١٢٥٢.٧ | ٢١٧٩٢.٧ | ١٤٦٦٦.٢ | ١٩٥١٩.٥ | ٢٤٨٦٩.٩ | ٢٣٥٧٠.٢ |
| مبان غير سكنية | ٥٣٤٩.٢ | ٥٣١٢.٢ | ٨٥٢٥.٥ | ١٥٨٧٧.٠ | ١٦٦١٨.٨ | ١٧٣٢٣.٩ | ٢١٤٤٠.٤ | ٣٣٨٥٠.٧ | ٤٩٩٨١.٨ |
| تشييدات | ١٦٣٨٥.٢ | ٢٠٦٠٣.٧ | ٢٠٢٧٨.١ | ٢٥٥١٩.٥ | ٣٣٩٨٦.٥ | ٤١٩٣٠.٦ | ٥٣٣٦٦.٤ | ٧٦٧٥٩.٠ | ١٠٠٤٣٧.١ |
| وسائل نقل | ١٠٣٨.٢ | ١٠٧٩.٤ | ٢٥١١.٧ | ١٥٩٦.٥ | ٢٤٤٥.٨ | ٦١٦.٤ | ٢٢٨٥.٣ | ٢٢٩٩.٩ | ٤١٤٠.٣ |
| وسائل إنتقال | ٤٩.٠ | ١٥٧.٣ | ٢٩٨.٠ | ٢٤١.٦ | ١٥٦.٧ | ٥١٢.٠ | ٤٩٧.٤ | ٦٩٠.٤ | ٩٥٣.٣ |
| آلات ومعدات | ٧٠٣٤.٣ | ٦٦٤٠.٦ | ٦٠٠٥.٧ | ٩٣٤١.٩ | ١٠٣٧٤.٥ | ١٢١٣٤.١ | ١٤٤٥٨.٣ | ٤٤٧٨٧.٤ | ٥١٧٣٩.١ |
| عدد وأدوات | ١٣٤.٨ | ١٣٩.٤ | ١٣٩.٥ | ٢٩٣.٢ | ١٧٥.٥ | ٢٩٨.١ | ٥٢٣.٧ | ٩٣٧.٩ | ١٠٩٠.٤ |
| تجهيزات | ٩١٢.١ | ١٥٨١.٣ | ١٩٣٢.٧ | ٢١٠٨.٨ | ٢٣٣٧.٥ | ٢٢٨٣.١ | ٢٨٦٣.٠ | ٧٣٥٦.٨ | ١٤٤٠٥.٩ |
| صول زراعية ( ثروة حيوانية ومائية) | ٤٠.١ | ٣١.٢ | ٣٦.٧ | ٨٠.٦ | ٢١.٨ | ٢٦.٥ | ٢١.٦ | ٦١.٥ | ١٠١.٦ |
| نفقات دورة تشغيل أولى | ٥٢٦.١ | ٥٢٨.٣ | ٤٩٠.٢ | ٦٧٨.٠ | ٤١٤.٥ | ٢٩١.٠ | ٣٩٧.٧ | ٧٩٧.٩ | ٢٠١٩.٥ |
| جموع الأصول الثابتة(١) | ٣١٩٣٠.٦ | ٣٨٤٣٧.٣ | ٤٥٥٤٦.٨ | ٦٦٩٨٩.٨ | ٨٨٣٢٤.٣ | ٩٠٠٨١.٨ | ١١٥٣٧٣.٣ | ١٩٢٤١١.٤ | ٢٤٨٤٣٩.١ |
| للأصول الثابتة إلى إجمالى | %٧٩.٩ | %٧٢.٧ | %٧٣.٨ | %٨٩.٤ | %٨٠.٩ | %٨٢.١ | %٨٠.٥ | %٩١.١ | %٨٨.٥ |

| الاستثمارات | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ثانيا : بقيمة الاستثمارات وتشمل أصول غير منتجة مثل ( شراء الأراضى – تمهيد الأراضى – أصول غير مالية منها أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية – والأحتياطيات ) | | | | | | | | | |
| أبحاث ودراسات مشروعات الاستثمارية | ١٧١٢.٨ | ٢٠٤٩.٧ | ٢٢٨٧.٧ | ٢١٦٩.٨ | ٢٣٨٠.٧ | ٣٠٢٤.٠ | ١٨٨٤.٦ | ٧٥٠٧.٤ | ٨١٤٤.٦ |
| % للأبحاث ودراسات المشروعات الاستثمارية | %٤.٣ | %٣.٩ | %٣.٧ | %٢.٩ | %٢.٢ | %٢.٨ | %١.٣ | %٣.٦ | %٢.٩ |
| بقية الاستثمارات (٢) | ٥٨٧٢.٥ | ١٢٣٩٤.٥ | ١٣٩١٥.٢ | ٥٨٠١.٦ | ٢٠٨١٤.٥ | ١٩٥٩٨.١ | ٢٧٩٦٩.١ | ١٨٨٣٣.٩ | ٣٢٢٥٩.١ |
| إجمالى الاستثمارات | ٣٩٥١٥.٩ | ٥٢٨٨١.٥ | ٦١٧٤٩.٧ | ٧٤٩٦١.٢ | ١٠٩١٣٨.٨ | ١٠٩٦٧٩.٨ | ١٤٣٣٤٢.٤ | ٢١١٢٤٥.١ | ٢٨٠٦٩٨.٢ |
| مقابل الاستثمار فى البعثات العلمية فى عهد الجنرال السيسى كالتالى ( بالمليون جنيه ) | | | | | ٨٢٨.٥ | ٩٤٨.٦ | ٤٧٤.٤ | ١٢٤٢.٤ | ١٤٠٠.٦ |
| نسبة الاستثمار فى البعثات العلمية إلى إجمالى الاستثمارات | | | | | %٠.٧٦ | %٠.٨٧ | %٠.٣٣ | %٠.٥٩ | %٠.٠٤ |

المصدر : وزارة المالية ، البيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ص ٤٣. والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

ونلاحظ على بنية وهيكل الاستثمارات  فى السنوات السبع الماضية الآتى:

١-بالنسبة إلى مشروعات الاستثمار   فإن ما ستوفره الموازنة العامة لا يزيد عن  بنسبة ٦٠ % إلى ٧٠% من إجمالى الاستثمارات  والباقى ستوفره جهات أخرى و القطاع الخاص كما تقدرها وزارة المالية ووزارة التخطيط .

٢-كما يظهر أن النمط الاستثمارى الغالب هو المنشآت والمبانى السكنية  والمبانى غير السكنية؛ حيث تبتلع أكثر من ٨٠% تقريبًا من الأصول الثابتة وحوالى ٧٥% من من إجمالى الاستثمارات فى البلاد. ولا تمثل الآلات والمعدات سوى نسبة ضئيلة. وقد أشارت موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧. أن من ضمن تلك الاستثمارات حوالى  ٣٣.٣ مليار جنيه، من أجل إقامة  ٢٠٠ ألف مبنى سكنى (أى بمتوسط تكلفة للوحدة السكنية ١٦٥ ألف جنيه) ، وكذلك فى بقية السنوات .

٣- الإهدار غير المبرر وغير المفهوم للمال العام ، وإنحراف نمط الأولويات فى الانفاق الحكومى ليهمل قطاعات الانتاج والتعليم والصحة ، ليركز على الطرق والتوسع فيها – دون مبرر مفهوم – والكبارى بمئات المليارات من الجنيهات ، ناهيك عن بناء قصور رئاسية تكلفت عشرات المليارت من الجنيهات ، برغم إمتلاك الدولة المصرية أكثر من ٧١ قصرا وإستراحة فاخرة منذ ما قبل عام ٢٠١١ .

وتكشف الاستعدادات  الإسطورية لحكومة الجنرال السيسى فى أفتتاح المقر الجديد لوزارة الدفاع المصرية بالعاصمة الإدارية الجديدة والمسمى "الأوكتاجون" ، والذى وصفته مجلة     "The  Drive " الأمريكية بأنه يظهر من الفضاء وكأنه: "قاعدة للمخلوقات الفضائية ، بأعتباره أكبر مقر لوزارة دفاع في العالم". عن حقيقه السفه وعدم الإحساس بالمسئولية الوطنية تجاه نمط الأولويات فى دولة ومجتمع وصفه الجنرال السيسى نفسه بأنها " شبه دولة " ، تعانى من غياب التعليم الجيد ، والمنظومة الصحية الجيدة ، ونظم التشغيل المناسب للشباب .. الخ .

وتصف المجلة الأمريكية "الأوكتاجون" أو مقر قيادة الدولة الاستراتيجي بالعاصمة الإدارية الجديدة، بأنه الأضخم؛ ليس على مستوى الشرق الأوسط فقط بل على مستوى العالم.

وسيكون حفلاً عسكريًا مهيبًا يحضره القادة العسكريون من كل أنحاء العالم ، وسيكون على الطراز المصرى القديم فعلى نغمات الموسيقى العسكرية ستقدم ترانيم الحرب للملك رمسيس الثانى ، وسيبدأ بعدها الجيش المصرى باستعراض أسلحته بداية من العجلات الحربية التى استخدمها أسلافه وصولًا باستعراض أحدث الأسلحة فى العالم التى امتلكها مؤخرًا.

ويضم المبنى الجديد جميع مقرات أفرع القوات المسلحة المصرية ، يُعرف بـ" الأوكتاجون" التي تعني (ثماني الأضلاع) أو (الزوايا) في اللغة اليونانية القديمة لأنه مصمم على شكل مبنى ثماني الأضلاع، أو بالأدق على شكل عدة مبانٍ كل منها ثماني الأوجه ومرتبطة بممرات موصولة بمبنى رئيسي في الوسط ( تماما كما مبنى البنتاجون الأمريكى ) .

يشتمل التصميم على: (٨) مبانٍ مثمنة الأوجه على الطراز الفرعوني متراصة على شكل دائرة تضم المباني الإدارية، بينما هناك مبنيان وزاريان مركزيان يقعان في مركز الدائرة ، ويتصلان ببعضهما البعض ، وباقي المباني الثمانية الخارجية بممرات طولية. كل دائرة؛ تمثل قيادة إدارة من أفرع أسلحة القوات المسلحة.

تم تأمين المقر الجديد بأحدث وسائل الحماية والدفاع الجوي في العالم ، ويقع في مكان استراتيجي بين منطقة قناة السويس والقاهرة.

وكشفت صور الأقمار الصناعية عن ملامح المقر، وكذلك مقر قيادة الدولة الاستراتيجي الذي يتضمن عددًا من المراكز التي تضمن السيطرة والانسيابية في إدارة كافة مؤسسات الدولة ، والاستعداد لمجابهة أية أزمات أو طوارئ، ويمتد المقر على مساحة ٢٢ ألف فدان ( أى حوالى٩٢.٤ مليون متر مربع ) ، ويضم ١٣ منطقة تختلف باختلاف طبيعة كل منها. فيحتوي على مركز لتنسيق أعمال دفاع الدولة، وكذا مركز البيانات الاستراتيجي الموحد للدولة، والذي يحتوي على كافة البيانات الخاصة بمؤسسات الدولة، ومركز للتحكم في الشبكة الاستراتيجية المغلقة للسيطرة على الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى مركز الإدارة والتشغيل للتحكم في مرافق الدولة، ومركز للتحكم في شبكة الاتصالات الذي يضمن استمرار تحقيق الاتصالات على مستوى الدولة.

كما يضم مراكز السيطرة على خدمات الطوارئ والسلامة الميدانية، ومركز للتنبؤات الجوية والذي يعد مركز الدفاع عن الدولة ومزود ببيانات الأحوال الجوية أولًا بأول ليكون مستعدًا لمجابهة التغيرات الجوية المفاجئة، بالإضافة إلى حجم ضخم من المخازن التي تؤمن احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية.

كما يحتوي على عدد من دور العبادة والنوادي والفنادق والمدارس والملاعب الرياضية، ومشروعات سكنية ومولات تجارية، إلى جانب عدد من المستشفيات والمجمعات الخدمية والإدارية.

ويتم تأمين الموقع بوحدتين من الحرس الجمهوري ووسائل تأمين أخرى. وهو ما يجعل الدولة قادرة على إدارة مؤسساتها بسهولة وانسيابية تحت مختلف الظروف وأصعبها.

وهكذا وفقا لتقديرنا الاقتصادى لتكاليف مجمع عسكرى من هذا النوع فهى تتراوح عشرة مليارات جنيه إلى خمسة عشرة مليار جنيه وهذا كان يكفى لبناء ١٠٠٠ مدرسة إلى ١٥٠٠ مدرسة على افتراض تكلفة بناء وتأثيث المدرسة الواحدة عشرة مليون جنيه وهذا العدد سوف يضم حوالى مليون تلميذ ألى اثنينمليون ونصف المليون تلميذ تخفف من كثافات الفصول وترفع مستوى تعليم أولادنا. . أيهما له جدوى اقتصادية ووطنية خاصة إذا عرفنا أن مصر تمتلك مئات الآلاف من الأبنية الأدارية المملوكة للدولة بخلاف الأراضى المملوكة لها ، وتعد وزارة الدفاع المصرية من أغنى وزارات الدفاع فى العالم من حيث ملكيتها لأراضى الدولة المصرية المترامية الأطراف .

٤–ولا يتوازى هذا مع الاستثمار فى توسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فقد تركت هذه المهمة للقطاع الخاص المصرى والأجنبى، ولم تعد الدولة والحكومة تهتم بفكرة الطاقة الإنتاجية وتطوير شركات القطاع العام الإنتاجية.

٥–ومن أبرز القطاعات التى حظيت باهتمام استثمارى خلال السنوات السبع قطاع البناء والتشييد، ثم قطاع الكهرباء فى السنتين الأوليتين لحكم الجنرال السيسى وبتكلفة عالية جدا ؛ حيث زادت الطاقة الكهربائية المنتجة بنحو ٣.٦ جيجاوات فى الخطة العاجلة، التى تمت فعلاً، وهناك ثلاث محطات توليد كهرباء أخرى سوف تضيف ٦.٨ جيجاوات، وبالرغم من ذلك فقد تدهورت مستوى معيشة الغالبية الساحقة من الشعب المصرى ، إلى الدرجة التى اشار فيها تقرير للبنك الدولى صدر فى إبريل عام ٢٠١٩ ، نتائج تقديره عن معدلات الفقر فى مصر كان بمثابة قنبلة هائلة ، زلزلت الوسط الاقتصادى والسياسى فى البلاد ، حيث أشار التقرير إلى أن معدلات الفقر فى مصر قد زادت من ٢٤% عام ٢٠١٠ ، إلى ٢٧.٨ % لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، ثم إلى ٣٢.٥ % عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وزاد عليها ما وصفهم بالمهددون بالسقوط فى وهدة الفقر إلى ٦٠% من السكان . not poor but vulnerable to falling into poverty (٢٣)

٦– واللافت للنظر وجود بند غاطس يثير الكثير من التساؤلات منذ عدة سنوات لم نجد إجابة عليها من الحكومات المتعاقبة طوال السنوات السبع الماضية، هو بند "أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية " عند مبالغ كبيرة بلغت ٣.١ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وتجاوز ٨.١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وهو أحد الأبواب الخلفية لتعامل المكاتب الاستشارية ودراسات الجدوى، التى تديرها شخصيات مسئولة أو أبناؤهم وأقرباؤهم، فى ظاهرة لا تبتعد كثيرًا عن ممارسات الفساد والمصالح المتبادلة الخفية. والأن تدور حول الإدارة الهندسية للقوات المسلحة ؟

المطلوب بيان تفصيلى حول هذه المكاتب الاستشارية، التى قامت بهذه الدراسات طوال السنوات العشر الماضية على الأقل؟ وهو هل أدوا الضرائب المفروضة عليهم وفقًا للقانون؟

٧–ومن الملاحظات المنهجية الجوهرية ، أن البيانات الواردة فى البيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٨ (ص ٤٣) عن فعليات السنوات السابقة عليها ، تكاد تختلف كثيرا عن البيانات الواردة فى البيان التحليلى لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ( ص ) . برغم أنها من المفترض أنها فعليات أى من وثيقة الحساب الختامى ، لكن من الواضح أن أغلاق وتسوية حسابات الانفاق فى نهاية السنة المالية محل الحساب الختامى تظل مفتوحة لأكثر من عامين كاملين حتى يجرى تصويبها وإستكمالها .

٨– إرتفاع الدين العام الداخلى والخارجى بصورة خطيرة وغير مفهومة فى كل علوم الاقتصاد والتنمية ، حيث زاد الدين الداخلى من ١٨٠٠ مليار جنيه فى يونيه ٢٠١٤ إلى إلى ٤٧٠٠ مليار جنيه فى ديسمبر ٢٠٢٠، وكذلك زاد الدين الخارجى من ٤٦.٠ مليار دولار إلى ١٢٥.٥ مليار دولار فى مايو ٢٠٢٠ ، ثم بلغ فى سبتمبر ٢٠٢١ حوالى ١٣٧.٥ مليار دولار ، وهكذا أصبح فى رقبة كل مصرى حتى الأطفال والرضع حوالى ٦٧.٠ ألف جنيه فى ذلك التاريخ . هذا بخلاف الإرتباط بديون مستقبلية فى مشروع الضبعة النووى ، وغيرها من الإرتباطات غير المعلنة .

٩–زيادة الأعباء الضريبية على كاسبى الأجور والمرتبات والفقراء ، مقابل منح المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية لما يسمى المستثمرين ورجال المال والأعمال .

******

سابعا : حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (الباب السابع)

فقد زاد بدوره من ١٥.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٢٨.٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ، وبرغم هذه الزيادة الظاهرية فقد أنخفض نسبة مساهمات وحقوق الملكية فى الهيئات الاقتصادية المحلية والشركات القابضة وشركات القطاع العام والأعمال العام ، من ٨٢.٥% عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٦٧% فقط عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، بينما زادت حيازة الأصول المالية الأجنبية من ١٢.١% من إجمالى الحيازة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ١٣.٥% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فى المتوسط ، والباقى فى صورة احتياطيات عامة.

**********

ثامنا : الباب الثامن والأخير (سداد القروض المحلية والأجنبية)

فقد سبق وتعرضنا إليه فى مقاطع أخرى من هذا التحليل، وهنا نؤكد أن زيادة هذا الباب من ١٠٧.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، إلى ٢٦٧.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وزيادته عاما بعد أخر حتى تجاوز ٥٥٥.٦ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، لقد بلغ ما سددته الخزانة العامة المصرية من أقساط للقروض المحلية والأجنبية خلال خمس سنوات فقط من حكم الجنرال السيى ( ٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢١/٢٠٢٠ ) ، ما يزيد على ١.٧ تريليون جنيه ، وإذا أضفنا السنوات السنتين السابقتين عليها ( ٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠١٦/٢٠١٥ ) ، فأن الرقم يتجاوز ٢.٢ تريليون جنيه ، وبعذا المعنى فنحن والاقتصاد المصرى يدور فى حلقة مفرغة ، وفى دائرة شيطانية ، بما يمثل مشكلة كبرى فى إدارة السياسة المالية الحكومية فى مصر، ويشكل خطرًا كبيرًا على بنية الإدارة المالية والاقتصادية فى البلاد.

والخلاصة والنتائج التى نستخلصها:

إن السياسات المالية التى تسير عليها حكومات الجنرال السيسى، لا تختلف عمَنْ تولوا قبله، وزاد عليها التوغل بصورة غير مسبوقة فى الديون الداخلية والخارجية من ناحية، والتوسع فى مشروعات ليست ذات جدوى اقتصادية فى الوقت الراهن، وعلى المستوى المتوسط مثل العاصمة الإدارية التى هى أقرب إلى النشاط المضارب على الأراضى والعقارات لصالح السماسرة والمستثمرين فى هذا القطاع، ومنهم الآن الجيش تحت قيادة الجنرال السيسى، بعيدًا عن المشروعات التنموية.

كما أن استسهال الاقتراض والحصول على منح من دولتى المملكة السعودية والإمارات، قد وضع فعليًا السياسة المصرية داخليًا وخارجيًا، رهنًا للمطالب والضغوط من هاتين الدولتين، فأفقد مصر الفرصة التاريخية التى لاحت فى الأفق بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١. مما يجعلنا نؤكد أن مسار السياسات المصرية لن تبتعد كثيرًا

عن السياسات التى اتبعها طوال خمسين عامًا سابقة كل من الرئيس أنور السادات (١٩٧١–١٩٨١) وحسنى مبارك (١٩٨١–٢٠١١). وكانت نهاية كل منهما حزينة ومؤلمة .

***************

## المبحث الثالث

## أين التعليم والصحة والأمن فى سياسات الجنرال السيسى

بعد أن أطلعنا على سياسات الإنفاق العام لدى حكومات الجنرال السيسى ، التى تخضع بصرامة وقوة – وربما قسوة – لتوجيهات وأوامر الرجل والدائرة الضيقة لمعاونيه وفى طليعتهم اللواء الشرس عباس كامل . وتبين لنا مقدار ما أتسمت به من الإندفاع فى مشروعات البنية الأساسية والتركيز عليها بصورة مبالغ فيها ، ومن ضمنها عاصمته الإدارية ( حوالى ٦٠٠ إلى ٨٥٠ مليار جنيه ) ، والقطار الكهربائى ( ٢٣ مليار يورو أى ما يعادل ٤٥٠مليار جنيه ) ، علاوة على الكبارى ( من ٧٧٠ كوبرى إلى ١٠٠٠ كوبرى فى طول البلاد وعرضها بتكلفة تزيد على ٤٠٠ مليار جنيه ) ، ومد شبكة من الطرق وتوسيع البعض الأخر ( بما يقارب ٧٠٠٠ مليار جنيه إلى ١٠٠٠٠ مليار جنيه بمتوسط تكلفة ١٠.٠ مليون جنية للكيلو متر الواحد وفقا للتصريحات الرسمية ) .

وبالمقابل شهدت هذه الفترة –تحت الهوس المجتمعى بشأن محاربة المجموعات الإرهابية – إنفتاح شهية الجنرال السيسى ومعاونيه فى شراء صفقات كبرى من السلاح غير المسبوقة ، كما سبق وعرضنا سابقا

أى أن ما جرى شراءه من أسلحة خلال عامين فحسب من حكم الجنرال السيسى قد بلغ ٨.٥٥ مليار دولار ( أى ما يعادل ١٥٣.٠ مليار جنيه مصرى بسعر صرف ١٨ جنيه للدولار ) ، وإذا قدرنا حجم مشتريات السلاح خلال السبع سنوات من حكم الجنرال عبد الفتاح السيسى فربما تزيد على ١٥.٠ مليار دولار ( أى ما يعادل ٢٤٠.٠ مليار جنيه على الأقل ) ، شكلت ضغوطا كبيرة على ما هو متاح من النقد الأجنبى من ناحية ، وإلى زيادة الدين الخارجى من ناحية ثانية ، هذا بخلاف المنحة العسكرية الأمريكية للجيش المصرى التى تتراوح بين ٩٠٠ مليون دولار إلى ١٣٠٠ مليون دولار سنويا ، والتى ما زالت مستمرة منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٢١ . كما جرى التوسع فى زيادة مخصصات وزارة الداخلية والقضاء ( قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة ) ، من ٢٠.٧ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٦١.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، حتى بلغت عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٨٠.٤ مليار جنيه أى تضاعفت أربعة مرات خلال أقل من عشر سنوات .

ولا تتضمن هذه المخصصات المالية الموجودات المالية المتاحة فى الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية أو فى الهيئات القضائية ، التى يقدرها البعض بأكثر من ٤٠ صندوقا وحسابا خاصا ، تتوافر فيها عدة مليارات من الجنيهات بعضها بالعملات الأجنبية.كما يظهرها الجدول التالى :



جدول رقم (١٨)

مخصصات وزارة الداخلية وقطاع النظام العام وشئون السلامة العامة خلال الفترة من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى العام ٢٠٢١/٢٠٢٠( بالمليون جنيه )

| السنوات / البيان | الأجور | شراء السلع والخدمات | الدعم والمنح | المصروفات الأخرى | الاستثمارات | الإجمالى | الزيادة السنوية | % للأجور إلى الإجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠/٢٠٠٩ | ١٣٣٢٥ | ١٩٥٩ | ٤٢٤ | ٨١٥ | ١٧٦٧ | ١٨٢٩٠ | – | %٧٢.٩ |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ١٥٤٦٥ | ١٨٧١ | ٣٧٦ | ٨٣٠ | ٢١٨١ | ٢٠٧٢٣ | %١٣.٣ | %٧٤.٦ |
| ٢٠١٢/٢٠١١ | ٢١١٩٤ | ٢٠٦٠ | ٣٥٠ | ٨٠٤ | ٣١٧٦ | ٢٧٥٨٤ | %٣٣.١ | %٧٦.٨ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢١٠٤٨ | ٢٠٩٨ | ٣٨٨ | ٨٧٠ | ١٩٢٦ | ٢٦٣٣٠ | (-٤.٥%) | %٧٩.٩ |
| ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٣٢٤٦١ | ٢٣٤١ | ٤٤٧ | ٢٠٥٦ | ٣٤٠٩ | ٤٠٧١٤ | %٥٤.٦ | %٧٩.٧ |
| ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٣٦٦٦٥ | ٢٦٦٧ | ٧٤٨ | ١٢٠٦ | ٤٨٠١ | ٤٦٠٨٧ | %١٣.٢ | %٧٩.٦ |
| ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٤١٥٦٧ | ٣٥٥٠ | ٧٠٦ | ١١٢٢ | ٤٤٢٤ | ٥١٣٦٩ | %١١.٥ | %٨٠.٩ |
| ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٤٤٩٢٣ | ٣٣٤٣ | ١١٦٩ | ١١٧٢ | ٥٨٧٩ | ٥٦٤٨٦ | %١٠.٠ | %٧٩.٥ |
| ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٤٥٢٠٠ | ٣٥٤٤ | ٨٩٢ | ١٠٠٦ | ٤٣٧٧ | ٥٥٠١٩ | (-٢.٦%) | %٨٢.٢ |
| ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٤٩٩٩٧ | ٥٠٤٤ | ٩٨٣ | ٦٠٥ | ٥٠٩٤ | ٦١٧٢٣ | %١٢.٢ | %٨١.٠ |
| ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٥٤٠٣٧ | ٦٦١٥ | ٠ | ١٠٠٦ | ٩٤٥ | ٦٩٦٨٨ | %١٢.٩ | %٧٧.٦ |
| ٢٠٢١/٢٠٢٠ | ٥٩٢٨٠ | ٨٢٢٧ | ٠ | ١٠٧٢ | ٧٠٨٥ | ٨٠٤١٩ | %١٥.٤ | %٧٣.٧ |

:البيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ص ٨٦ والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ص ٩٦ ، والبيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ص٩٨ .والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

*السنوات كلها فعليات عدا أعوام ٢٠١٣/٢٠١٢ و أعوام ٢٠١٧/٢٠١٦ و٢٠١٨/٢٠١٧ وأعوام ٢٠٢٠/٢٠١٩ و ٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديرات موازنة .

***يضم هذا القطاع وزارة الداخلية والسجون ووزارة العدل والمحاكم التابعة لها ، والمحكمة الدستورية ، ودار الإفتاء المصرية ، وصندوق أبنية المحاكم

، و صندوق السجل العينى ، و هيئة قضايا الدولة ، و المركز القومى لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل ، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية .



فنلاحظ الحقائق التالية :

١-قفزت الإعتمادت المالية لقطاع الأمن والعدالة من ٤٦.١ مليار جنيه فى بداية عهده عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ،إلى ٨٠.٤ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، أى تضاعفت تقريبا خلال خمس سنوات.

٢- بند الأجور وحده – بخلاف المكافآت الهائلة التى تصرف من الحسابات والصناديق الخاصة غير المراقب عليها – قفز ٣٦.٧ مليار جنيه إلى ٥٩.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة .

٣-تشكل بند الأجور الرسمى فى هذا القطاع حوالى ٧٣% إلى ٨٠% فى المتوسط سنويا ، هذا بخلاف المكافآت التى تصرف من الصناديق والحسابات الخاصة ، ومن بنود أخرى ، ومن خدمات أمنية تقدم لكثير من الجهات والشركات الخاصة والعامة .

وحتى نتعرف أكثر على طبيعة هذه القفزة فى المخصصات المالية لوزارة الداخلية نقارنها بالأعوام السابقة على قيام الثورة المصرية فى عام ٢٠١١ ، على النحو التالى :

جدول رقم (١٩)

مخصصات وزارة الداخلية وقطاع النظام العام وشئون السلامة العامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ( بالمليون جنيه )

| سنوات / البيان | المصروفات | اعتمادات إجمالية | مصروفات الموازنة العامة | % قطاع النظام والأمن إلى مصروفات الموازنة |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢/٢٠٠١ | ٦١٤٥.٦ | غير مبينة وغالبا غير مدرجة فى اعتمادات إجمالية بموازنة جهات أخرى | ١١٥٥٤١.٩ | %٥.٣ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٢ | ٦٩١٦.٠ | | ١٢٧٣١٩.٦ | %٥.٤ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | ٧٥٩٠.٢ | | ١٤٥٩٨٧.٩ | %٥.٢ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ٧٥٢٠.٣ | | ١٦٠٠٠٠.٠ | %٤.٧ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٥ | ٨٣٠٥.٢ | | ١٨٧٨١٧.٣ | %٤.٤ |
| البيان التحليلى للموازنة العام للدولة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ص ٧٣ ، ص ٢٩ | | | | |

*****************

أما مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى فى عهد الجنرال السيسى

نصت المواد (١٩) و (١٨) و (٢٣) من دستور عام ٢٠١٤ ، على نسب محددة للإنفاق على قطاعات حيوية من الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين المصريين باعتبارها حقوقًا لا ينبغى التنازل عنها أو التفريط فيها، خصوصًا أنها تمس الفقراء ومحدوى الدخل ، وهى ٤% للتعليم قبل الجامعى من الناتج المحلى الإجمالى، و٢% للتعليم الجامعى، و٣% للصحة، و١% للبحث العلمى.

فما الذى أسفرت عنه تجربة السنوات السبع التى أعقبت إصدار دستور عام ٢٠١٤، فيما يتعلق بهذه الحقوق؟

لقد تعرضت  هذه الحقوق للإهمال ، وشهدت البلاد أسوأ التصرفات والتعليمات والأوامر الإدارية والسياسية بخصوص التعليم الحكومى ( المجانى ) ، وتحركت الرسوم وأسعار خدمات التعليم بحيث أصبحت عبئا لا يطاق على أولياء الأمور ، خصوصا أبناء الفقراء ( أنظر صور المدارس والقرارات الوزارية ). وتأمل المخصصات المالية بالموازنات المصرية لأهم القطاعات الاستراتيجية للدولة الحديثة ، وهما التعليم والصحة ، نجد مقدارا من التجاهل لإحتياجات هذين القطاعين الحيويين .

## أولا : التعليم

أهتم المشرع الدستورى  بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، بالنص فى دستور عام ٢٠١٤ ، فى المادة (١٩) على تخصيص نسبة  ٦% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى سنويا للإنفاق على قطاع التعليم  قبل الجامعى و الجامعى ، تزاد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية ( أى ١٠% إلى ١٥% ) ، فإذا بنا لم تزد فى عهد الجنرال السيسى عن ٣.٥% فى معظم سنوات حكمه ، وبرغم الزيادة الكمية والنقدية لمخصصات التعليم فى الموازنة العامة للدولة من ٦٦.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، إلى ١٠٣.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ١٠٩.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ثم إلى  ١٥٧.٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، فأن هناك خللا  هيكليا ، ومحاولات التلاعب المحاسبى من أجل أظهار  هذه المخصصات التعليمية بما يقارب هذه النسبة المحددة دستوريا .

جدول رقم (٢٠)

تطور مخصصات التعليم وتوزيعاته خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨(بالمليون جنيه )

| البيان / السنوات | فعليات | | | | | فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧ | فعلى ٢٢١٩/٢٠١٨ | موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ | مشروع ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | | | | |
| مخصصات التعليم الجامعى وما قبل الجامعى | ٦٦١٨٠ | ٨٤٠٦٧ | ٩٢٢٨٥ | ٩٧٣٣٦ | ١٠٣٦٨٢ | ١٠٩١٨٧ | ١٢٢٩٤٥ | ١٣٢٠٣٨ | ١٥٧٥٨٠ |
| الناتج المحلى الإجمالى | ١٨٤٣٨٠٠ | ٢١٠١٩٠٠ | ٢٤٢٩٨٠٠ | ٢٧٠٨٥٠٠ | ٣٤٧٦١٧٤ | ٤٤٣٧٤٠٠ | ٥٢٥٠٩٧٨ | ٦١٦٢٦٢٢ | ٦٨٤٤٠٠٠ |
| للتعليم إلى الناتج المحلى الإجمالى | %٣.٦ | %٤.٠ | %٣.٨ | %٣.٦ | %٣.٠ | %٢.٥ | %٢.٤ | %٢.٢ | %٢٠.٣ |
| % للتعليم إلى مصروفات الموازنة | %١١.٣ | %١٢.٠ | %١٢.٦ | %١١.٩% | %١٠.٦ | %١٠.٤ | %٨.١ | %٨.٤ | %٩.٢ |
| وتتوزع مخصصات التعليم على النحو التالى : | | | | | | | | | |
| الأجور والمرتبات | ٥٥٩٨٣ | ٧١٩٨٤ | ٧٩١١٣ | ٨١٧٩٣ | ٨٣٤٦٤ | ٨٥٦٩٢ | ٩٢٣٢٥ | ٩٧٤٨٥ | ١٠٥١٤٨ |
| شراء السلع والخدمات | ٥٠٦٨ | ٥٠٨٥ | ٥٨٧٢ | ٦٥٦٦ | ٧١٥٤ | ٨٧٥٧ | ١٠٠٨١ | ١٠٦٣٩ | ١٣٤٧١ |
| الفوائد | ٢٧ | ٢٧ | ٢٤ | ٢٤ | ٣٨ | ٤٤ | ١٦٣ | ٢٤٨ | ٢٤٩ |
| الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية | ٣٤١ | ٢٤٤ | ٣٦٧ | ٤٦٠ | ٤٢٤ | ٥٤٢ | ٨٥٩ | ٣٩٩ | ٥١٠ |
| المصروفات الأخرى | ٤٦٠ | ١٤٩٢ | ٨٢٢ | ١٣٥٨ | ١٤٠٧ | ١٦٨٨ | ٢٢٨٣ | ١٥٧٤ | ٢١١٥ |
| الاستثمارات | ٤٣٠١ | ٥٢٣٥ | ٦٠٨٧ | ٧١٣٥ | ١١١٩٥ | ١٢٤٦٤ | ١٧٢٣٤ | ٢١٧٠٣ | ٣٦٠٨٧ |

المصدر : من مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، والبيان التحليلى لمشروع مواونة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ص ١٠٤ .

وعلينا أن نلاحظ الحقائق التالية :

١–أن الإعتمادات الواردة فى الموازنة لم ترتقى أبدا إلى مستوى الحق الدستورى المحدد بنسبة ٦% على الأقل للتعليم ( ما قبل الجامعى + التعليم الجامعى ) ، لذا يظل هذا القطاع غير قادر على تلبية المطالب المشروعة للشعب المصرى وخصوصا الفقراء منهم ، كما يلاحظ الإنخفاض المستمر فى حصة هذا القطاع بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى .

٢–الجزء الأكبر من هذه المخصصات يذهب إلى الأجور والمرتبات ( بنسبة ٨٢% إلى ٨٤% فى المتوسط ) ، بينما لم يحظ الاستثمار فى التعليم ، ونفقات تشغيل المؤسسات التعليمية من تجهيزات ومعدات وغيرها من إهتمام ، بأستثناء فى مشروع موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، و مشروع موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، الذين زاد فيهما الاستثمارات زيادة ملحوظة حيث بلغت ٣٠.١ مليار جنيه ، ، وقد تبين أن وراء ذلك إتجاه الجنرال السيسى ، و كبار معاونيه وخصوصا وزير التعليم الجديد – المعادى للمجانية ( طارق شوقى ) – إلى بناء (مدارس مصر) الاستثمارية الخاصة ، و(مدارس النيل) الاستثمارية الخاصة ، والمدارس اليابانية التى سيدفع أولياء الأمور مصروفات ورسوم مدرسية كبيرة جدا ، أى أن الجنرال السيسى ومعاونيه يقومون ببناء وتشييد المدارس الاستثمارية الخاصة من أبواب الموازنة العامة ، التى هى مصدر مواردها من الضرائب العامة التى يسددها الفقراء ومحدودى الدخل .

٣–استمرت معدلات الكثافة فى الفصول التعليمية بالمدارس الحكومية ، حتى تجاوزت المائة طفل فى كثير من هذه المدارس ، وزاد عليها أن أصبح الكثير من طلاب هذه الفصول يجلسون على أرض ، ولا يجدون لهم مقعدا ( صور )

٤–بمقارنة معدل التضخم وإرتفاع الأسعار خلال السنوات السبع التى أعقبت تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦ ، فأن القيمة الحقيقة الشرائية لهذه الإعتمادات المالية تقل على الأقل بنسبة ٤٠% إلى ٥٠% مما كانت عليه فى العام ٢٠١٣/٢٠١٢ .

٥–داخل هذه المخصصات هناك تشوه كبير فى هيكل الأجور والمرتبات داخل هذا القطاع (٢٤)، حيث يتقاضى المدرسون أدنى الأجور والمرتبات مقارنة بزملائهم فى معظم دول العالم ، مما فتح أبواب جهنم على المنظومة التعليمية فى مصر ، فسقطت فى وحل الدروس الخصوصية ، وسقطت معها قيم القدوة والإستاذية ، فأنهارت أحد وأهم حصون الدفاع الذاتى داخل هذه المنظومة .

٦–وقد زاد عليها منذ أن تولى الدكتور طارق شوقى منصب وزير التربية والتعليم فى ١٦ فبراير عام ٢٠١٧، وهو المعادى بالمطلق لمجانية التعليم ، وهو القادم توا من غربة فى الولايات المتحدة أستمرت أكثر من ربع قرن ، أن أطلق العنان لمشاعره وأفكاره فى عامى ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ فى زيادة رسوم التعليم فى المدارس التابعة للحكومة المصرية بحيث

أصبح العبء على الأسر الفقيرة والطبقة الوسطى فوق القدرة على التحمل ، مما جعل نسب التسرب من التعليم أعلى مما كانت عليه قبل توليه المنصب .

٧- الإعتمادات التى تدرج فى الموازنة العامة للدولة فى المشروع الذى يقدمه وزير المالية أمام المجلس النيابى ، يختلف فى كثير من البنود والأبواب عند نهاية السنة المالية ( الحساب الختامى ) ، ذلك أن قانون الموازنة الجديد ( رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ ) ، الذى وضعه وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالى ومعاونيه ، قد سلب المجلس النيابى واحدة من أهم الحقوق والصلاحيات ، وهى ضرورة رجوع الحكومة للمجلس النيابى ، فى حال الرغبة فى تعزيز بعض المصروفات ، أو نقل بعضها من باب إلى باب أخر ، وهكذا ، فنص القانون الجديد على حق رئيس الوزراء ووزير المالية بإجراء هذه التغيرات فى حدود ١٠% بالزيادة أو النقصان ، ومن ثم لم يعد للمجلس دور فى الرقابة على هذا التغيير الجوهرى فى الميزانية أثناء السنة المالية ، ومن هنا فليس كل ما يقدم إلى المجلس من أرقام وبيانات عن الكميات المالية تكون نهائية ، بل والأغلب أن النية الحكومية تكون مبيته على تخفيض بعض تلك البنود ( خصوصا الأجور والعلاوات واستثمارات تفيد الفئات الفقيرة ) ، مقابل زيادتها لبنود أخرى .

٨- وقد كشفت المناقشات التى دارت فى مجلس النواب فى مايو عام ٢٠٢١ ، حول مناقشة موازنات وزارة التربية والتعليم الكثير من الثغرات والقصور فى سياسات الانفاق العام على التعليم ، منها وفقا للبيان المتضمن فى ورقة مجلس النواب ، الزعم بأن عدد المدارس قد زاد من ٤٥٨٤٦ مدرسة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤٧٩٧٢ مدرسة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهذا يعنى أن هناك زيادة فى عدد المدارس ٢١٢٦ مدرسة خلال هذه السنوات الثلاثة الأخيرة ، بمتوسط ٧٠٨ مدرسة سنويا ، وهنا يثور السؤال ما هى نوعية هذه المدارس ، وهل تدخل من ضمنها مدارس النيل والمدارس ايابانية ومدارس مصر ذات المصروفات المرتفعة التى تتولى وزارة التربية والتعليم بناءها لصالح أبناء القادرين والأغنياء التى أنشأتها الوزارة من مخصصات الموازنة العامة للدولة ؟ فإذا كان الأمر كذلك فهنا نقول أن لدينا إنحراف فى نمط الأولويات لهذه الوزارة وهذه الحكومة ( المطلوب فورا كشفا بأسماء وأماكن تواجد هذه المدارس الجديدة )

٩- وكذلك بالنسبة للفصول التى زاد عددها - وفقا لمناقشات مجلس النواب - من ٤٢٤٢١٨ فصلا عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، إلى ٤٣٥٢٠٨ فصلا عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، أى بزيادة ١٠٩٩٠ فصلا ، بمتوسط زيادة سنوية ٣٦٦٣ فصلا / السنة ، وبالتالى من المفترض أن هذه الفصول الجديدة سوف تستوعب حوالى ٣٤٩٦٠٠ طالبا وطالبة ، وهنا نطرح التساؤل التالى :إذا كان هذا صحيحا ، فلماذا تزداد كثافة الفصول بالمدارس الحكومية بصورة مفزعة ، كما تظهرها كل الصور التى إنتشرت على وسائل التواصل الاجتماعى من بداية العام الدراسى الجديد عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ،

إلا إذا كانت هذه الفصول الجديدة والمدارس الجديدة فى معظمها هى تلك المدارس الاستثماري الخاصة التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة .

١٠- وبالنسبة للتلاميذ الملتحقين فى النظام التعليمى قبل الجامعى فى مصر فقد زاد عددهم من ١٩٢٨٣٠٣٤ طالب وطالبة عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٢١٠٥٣٤٩٦ طالب وطالبة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، بزيادة قدرها ١٧٧٠٤٦٢ طالب وطالبة ، بمتوسط زيادة سنوية فى الإلتحاق ٥٩٠١٥٤ طالب وطالبة ، وهذا يعنى ، أن الفارق بين عدد التلاميذ المستوعبين فى النظام خلال الثلاث سنوات المشار إليها ( بمتوسط ٤٠ طالب / الفصل ) ، وبين الزيادة فى عدد الملتحقين الجدد يصل إلى ٢٤٠٥٥٤ طالب وطالبة (٥٩٠١٥٤ طالب – ٣٤٩٦٠٠ طالب) ، وعموما يكاد يتساوى البنين والبنات من حيث العدد فى النظام التعليمى المصرى ، فعدد الطلاب الذكور عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ حوالى ١٠.٧٧ مليون طالب ، والبنات حوالى ١٠.٢٧ مليون طالبة .فأين سيذهب هؤلاء الأبناء ؟
ومن هنا فليس لدينا سوى ثلاثة أحتمالات : الأول أن يحمل هؤلاء على كثافات الفصول القائمة لتزيد الكثافة إلى ٦٠ طالب / فصل ( ٢٤٠٥٥٤ طالب ÷ ١٠٩٩٠ فصلا ) ، وهذا فوق طاقة الإحتمال وفشل فى الوصل إلى الغايات المطلوبة لتطوير التعليم ، أو الثانى أن يتسرب معظمهم خارج النظام التعليمى ، ولا ينتظموا فى المدارس الحكومية المصرية ، الثالث أن يذهبوا إلى المدارس الخاصة والاستثمارية ذات المصروفات المرتفعة جدا ، وهذا ما يبدو من كل الشواهد الرئاسية تؤكد عليه ، بدءا من تصريحات الجنرال السيسى بشأن شكواه من عدد الموظفين الحكوميين وأعتباره أنه يكفيه مليون أو مليونين فقط لتشغيل الجهاز الحكومى بدلا من سبعة ملايين ، مرورا بتصريحاته بشأن أعباء إصلاح التعليم الكبيرة ( قدرها بحوالى ١٣٠ مليار جنيه خلال ثلاثة عشرة عاما ) ، إنتهاءا بتصريحه الشهير والصادم بشأن الإكتفاء بتركيز التعليم على ٢٠% من المتميزينن والباقى يستمر فى النظام التعليمى الراهن ويقصد به المنظومة التعليمية الحكومية المنهارة .

١١- وبالنسبة للمعلمين : فقد أنخفض عدد المعلمين خلال السنوات الثلاثة المشار إليها من ٩٧٤٤١٢ معلما ومعلمة ، إلى ٩٣٠٠٧٨ معلم ومعلمة ، بإنخفاض ٤٤٣٣٤ معلما ومعلمة ، فنحن لدينا مشكلة هيكلية تتمثل فى زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم مقابل إنخفاض عدد المعلمين من كافة التخصصات ، ولا ينفع سياسة التعويض بالتعيين بالحصة أو العقود المؤقتة .كما تبين أن عدد المعلمين الذكور ينخفض أكثر من الإناث ، حيث إنخفض عدد المعلمين الذكور من ٤١٧٣٠٧ معلما إلى ٣٩٠٣٨٣ معلما ، أى بنحو ٢٦٩٢٤ معلما . أما المعلمات الإناث فقد إنخفض عددهن من ٥٥٧١٠٥ معلمة إلى ٥٣٩٦٩٥ معلمة ، بإنخفاض ١٧٤١٠ معلمة خلال السنوات الثلاثة . وهنا نكون أمام أحتمالين ، فأما أن هذا الانخفاض بسبب التقاعد للسن القانونية ( المعاش ) ، دون أن تعوض الوزارة هذا

الإنخفاض ، أو أن مهنة التعليم بكل مشاقها وتدنى رواتب العاملين فيها لم تعد محل رضا وقبول لدى كثير من العاملين فى حقل التعليم وكليهما مر يحتاج إلى سياسة جديدة .

١٢–بالنسبة للإداريين والعمال : فقد ظل عدد الإداريين فى المنظومة التعليمية يدور حول ربع مليون موظف من جميع المستويات والدرجات والتأهيل الدراسى ، وإن كان قد شهد إنخفاضا قليلا من ٢٢٥٣٦٨ إدارى ، إلى ٢٢١٤٣٦ إدارى ، بإنخفاض ٣٩٣٢ موظفا خلال السنوات الثلاثة . وكذلك العمال فقد ظلوا دون الستين ألفا ، وإن كانوا قد زادوا زيادة طفيفة من ٥٥١٨٢ عاملا ، إلى ٥٧٢٦٩ عاملا ( بزيادة ٢٨٨٧ عاملا خلال الثلاث سنوات ) ، فإذا وزعناهم على المدارس الجديدة ( ٢١٢٦ مدرسة ) فأن نصيب المدرسة الواحدة هو ١.٤ عاملا / مدرسة ؟! مما يؤدى عمليا إلى تدنى الخدمة فى المدارس بصورة ملحوظة .

١٣– وهكذا يتبين أن القوى العاملة بوزارة التربية والتعليم : قد إنخفض إجمالى عدد العاملين النظاميين فى وزارة التربية والتعليم من ١٢٥٤٩٦٢ مشتغلا ( بكافة أصنافهم من معلمين وإداريين وعمال ) ، إلى ١٢٠٨٧٨٣ مشتغلا ، خلال السنوات الثلاثة المشار إليهم بحوالى ٤٦١٧٩ مشتغلا ، وكان جل هذا الإنخفاض بين المعلمين والمعلمات . وجرى الاعتماد بصورة متزايدة على التعيين بنظام التعاقد المؤقت ، بما يقطع بعدم العناية الكافية والاهتمام بالتعليم بإعتباره ركيزة أساسية للتنمية والتقدم .
وبهذا يتبين بمنتهى الوضوح أن الإخلال مستمر فى إلتزام حكومات الجنرال السيسى المتعاقبة منذ عام ٢٠١٤ ، بالنسب المنصوص عليها دستوريا للمخصصات المالية المتعلقة بالتعليم قبل الجامعى ( ٤% من الناتج المحلى الإجمالى ) ، والتعليم الجامعى ( ٢% من الناتج ) ، والصحة ( ٣% من الناتج المحلى ) ( والبحث العلمى ١% من الناتج المحلى ) ، حيث بلغت النسبة فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ١.٦% من الناتج بالنسبة للتعليم قبل الجامعى ، أى أقل من نصف المنصوص عليه دستوريا . وكذلك الصحة والبحث العلمى .

١٤– كما تكشف توزيعات المخصصات المالية المعتمدة فى موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، للتعليم قبل الجامعى والتعليم الفنى ( وزارة التربية والتعليم ) ، حوالى ١١٨.٠ مليار جنيه ، وهو يقل عن المبلغ الذى كان مقترحا (١٣٣.٠ مليار جنيه ) ، أى أقل بحوالى ١٥.٠ مليار جنيه ، ( بنسبة إنخفاض ١١.٣% تقريبا ) . وقد توزعت أبواب الإنفاق المعتمدة بالموازنة الجديدة على النحو التالى :

جدول رقم (٢١)

توزيع الإعتمادت المالية لوزارة التربية والتعليم للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

| الباب | القيمة بالمليون جنيه | % من جملة المبالغ المخصصة |
|---|---|---|
| الأجور والمرتبات | ٩١٢٩٠.٦ | %٧٧.٤ |
| المستلزمات السلعية والخدمية | ٩٢٠٥.١ | %٧.٨ |
| الفوائد | ١٨٧.٠ | %٠.١٦ |
| الدعم والإعانات | ١٥٣.٩ | %٠.١٣ |
| مصروفات أخرى | ١٤٠٥.٧ | %١.٢ |
| الاستثمارات | ١٥٠٩٨.٠ | %١٢.٨ |
| حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية | ٣٠٠.٠ | %٠.٢٦ |
| سداد القروض المحلية والأجنبية | ٣١٤.٤ | %٠.٢٧ |
| المجموع | ١١٧٩٥٤.٧ | %١٠٠ |

المصدر : مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

وهكذا نلاحظ على الموازنة الجديدة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، النتائج التالية :

١-برغم أن الأجور والمرتبات تستحوذ على حوالى ثلاثة أرباع الاعتمادات المالية للوزارة ، فأنها أقل من المقترح الذى تقدمت به الجهات المعنية بنحو ثمانية مليارات جنيه ( بنسبة ٩% تقريبا ) ، وهى فى أحوالها الراهنة غير كافية لتلبية الحد الأدنى الإنسانى المطلوب لأجور ومرتبات العاملين فى قطاع التعليم قبل الجامعى ، مما يؤدى إلى بروز التشوهات الراهنة فى النظام التعليمى المصرى ، وأهمها إنتشار الدروس الخصوصية بصورة مفزعة ومؤلمة (٢٥)

٢- برغم أن الاستثمارات المخصصة ( الباب السادس ) بلغت أكثر من ١٥.١ مليار جنيه ( بنسبة ١٢.٨% من جملة الاعتمادات المخصصة للوزارة ) ، فأننا لا نعلم على وجه اليقين أين توجه هذه الاستثمارات ، هل فى بناء المدارس الاستثمارية كمدراس مصر أو مدارس النيل ، أو المدارس اليابانية ، أو غيرها من المدارس الاستثمارية التى تنشأ من أموال الموازنة ، أو فى إقامة منشأت إدارية أضافية للوزارة ، أو فى عمليات صيانة وترميم فى المبانى الإدارية ، فجدول المشروعات لم يعرض على مجلس النواب ، خصوصا إذا عرفنا أن متوسط بناء مدرسة حكومية لا يزيد على ١٠.٠ مليون جنيه ، بينما مدارس النيل التى تقيمها الوزارة من أموال الموازنة العامة تبلغ تكلفتها فى المتوسط بين ٥٧.٠ مليونا و ٦٠.٠ مليونا طبقا لتصريحات الوزير طارق شوقى ،وبالتالى فأن مبلغ الاستثمارات لو جرى توجيهه لبناء المدارس الحكومية التى تكتظ بالتلاميذ ، لوفرت على الأقل ألف مدرسة جديدة ( ٢٥ ألف فصل جديد ) تكفى لإستيعاب مليون ونصف المليون طالب جديد .

٣-لدينا فى هيكل وزارة التربية والتعليم هيئتان لمحو الأمية وتعليم الكبار هما : الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، و المركز الإقليمى لتعليم الكبار ، وبمراجعة المخصصات المالية لكل منهما ، نجد أن الأولى تحصل على ٤٤٢.٩ مليون جنيه فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ ، والثانية تحصل على ١٢.٧ مليون جنيه ، ومقارنة هذه المخصصات المالية بالنتائج المحققة على الأرض لهما قد يدفعنا إلى المطالبة بترشيد هذا الإنفاق ، ودمج الهيئتين فى هيئة واحدة ، وتصحيح هذا الوضع المالى ، خاصة أن معظم اعتماداتها تنفق فى صورة أجور ومكافآت . خاصة إذا علمنا أن مقترح الجهات كان يطالب بأكثر من ٨١١.٨ مليون جنيه للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وجرى تخفيضه فى الاعتماد النهائى المعروض على المجلس إلى أقل من نصف هذا المبلغ تقريبا .

٤-إذا تأملنا توزيع المخصصات المالية الواردة فى مشروع موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢١ ، لوزارة التربية والتعليم ، نجدها تتوزع على النحو التالى :

جدول رقم (٢٢)

توزيع اعتمادات المالية لوزارة التربية والتعليم طبقا للجهات التابعة لها عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

| الجهات | المخصص المالى ( بالمليون جنيه ) | % من إجمالى الاعتمادات |
|---|---|---|
| الديوان العام للوزارة ( الجهاز الإدارى ) | ١٣٢٦٧.٩ | %١١.٣ |
| مديريات التربية والتعليم ( إدارة محلية ) | ٩٥٢٤٨.٨ | %٨٠.٨ |
| الهيئة العامة للأبنية التعليمية | ٧٣٨٨.٩ | %٦.٣ |
| صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية | ١٤٨١.٦ | %١.٢٦ |
| المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى | ٣٨.٦ | %٠.٠٤ |
| المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية | ٣٥.٧ | %٠.٠٣ |
| الأكاديمية المهنية للمعلمين | ٣٧.٧ | %٠.٠٤ |
| الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار | ٤٤٢.٩ | %٣.٨ |
| المركز الإقليمى لتعليم الكبار | ١٢.٧ | %٠.٠١ |
| الجملة | ١١٧٩٥٤.٧ | %١٠٠ |

والملفت للنظر الأتى :

أ- أن الجزء الأكبر من مخصصات الديوان العام للوزارة تذهب إلى تمويل الكتاب المدرسى ، بينما يخصص جانب أخر لتمويل الأجور والمرتبات والمكافآت للعاملين بالديون العام وعددهم لا يتجاوز ٥٥٠٠ مشتغل . شاملة القيادات والموظفين .

ب-برغم أن المديريات التعليمية هى التى تقوم عليها معظم العملية التعليمية حصلت على ٩٥.٣ مليار جنيه – بأقل مما كانت تطلبه بحوالى ١٠٠٠ مليار جنيه أى بتخفيض نسبته ١١% – فأن أجور ومرتبات العاملين فى التربية والتعليم من أدنى المرتبات فى قطاعات الحكومة المصرية عموما ، وفى قطاعات التعليم فى الدول ذات التجارب الناجحة فى مجال التعليم .خصوصا أن مواردها متاحة هو التفاوت والتباين الكبير فى مستويات الأجور والمرتبات والمكافآت بين العاملين فى قطاع التعليم قبل الجامعى ، حيث يأتى العاملون فى المحليات ( وكلهم من المعلمين والإداريين والعمال ) فى أدنى مستويات الأجور والمكافآت ، ويحتاج الأمر إلى سياسات جادة لتعديل سيرك الأجور والمرتبات فى قطاع التعليم خصوصا ، بأعتباره أحد المداخل الساسية التى لا غنى عنها لمحاربة جريمة الدروس الخصوصية .

ت-مخصصات هيئة الأبنية التعليمية ، وهى التى تقوم بالجهد الاستثمارى الرئيسى لوزارة التربية والتعليم حصلت على ٧.٤ مليار جنيه ، بينما كانت تطلب ١١.٤ مليار جنيه ، أى بأقل بحوالى ٣٥% مما كانت تطلب ، مما سيؤثر سلبا على برنامجها الاستثمارى ، خاصة مع غياب بوصلة اجتماعية متحيزة لمدارس الفقراء فى سياسات نظام الجنرال السيسى .

ث- لقد ترتب على هذه السياسات وإهمال التعليم فى حكومات الجنرال السيسى نتائج خطيرة وضارة ، حيث قد تبين من بعض التقارير والدراسات أن نسبة لا يستهان بها من الأطفال الذين يذهبون الي المدارس لا يجيدون المهارات الأساسية للتعليم "القراءة – الكتابة – الحساب – استخدام الكمبيوتر " ، وتصل هذه النسبة إلى ما يقارب ثلث الأطفال في المدارس المصرية في أفضل الأحوال بحسب بعض ، فلا يعني التحاق الطفل بالمدرسة انه بالضرورة قد تعلم (٢٦). وتشكل الظاهرة بحسب البنك الدولي وغيره من المؤسسات المهتمة بالتعليم في العالم ظلما كبيرا للأطفال فضلا عن كونها إهدار كبير للفرص الخاصة بالتنمية في المستقبل . فالحكومات التي تفشل في كفالة حق الأفراد في تعليم جيد ، شامل ، عادل ، منصف وديمقراطي ومجاني ،هي حكومات تضحي بالمستقبل . ولا يقل عن ذلك تلك الحكومات التي تفشل في وضع برامج ناجحة لعلاج فقر التعلم .

ج-وإذا علمنا ان آلاف القري والمناطق محرومة من كل أشكال المدارس وعددها (٢٣٦٧ قرية) ، وتحتاج إلى ٣٢٥٤٤ فصلا دراسيا بواقع حوالي ١٤٨٠ مدرسة تقريبا ، وأن نسبة لا يستهان بها من القرى محرومة من المدارس الثانوية (ربع القري تقريباً) ، بحسب تقارير وتصريحات مسئولي هيئة الأبنية التعليمية ، ويمكن الرجوع الي ذلك عبر موقع هيئة الأبنية التعليمية فضلا عن المدارس التي تحتاج لاعمال الصيانة والمباني المدرسية التي لا تصلح للاستخدام سوف

يظهر امامنا  حجم الكارثة التي مهدت وتمهد الطريقة أمام المدارس الخاصة لاستغلال حاجة المصريين لتعليم ابنائهم حتي وصل الأمر أن بعض المدارس تفرض رسوما من أجل إجراء اختبارات لقبول الأطفال بها(٢٧)

د–وفي تقرير أعده باحثوا المركز المصري للحق في التعليم حول التمييز في التعليم المصري ، تأكد لنا ان التعليم في مصر يكاد يكون إدارة للتفرقة بين المصريين علي كل المستويات خاصة ما يرتبط بها بانتماء الأطفال للفئات الهشة في المجتمع كالفقراء وغير المسلمين والفتيات واللاجئين ، فضلا عن التمييز ضد العاملين بالتعليم مقارنة بالمهن الإستراتيجية الأخرى ،فضلا عن كون كل معلم مصري ، من مجموع ٩٦٠ الف معلم عامل يتحمل أعباء الثلث علي الأقل من جهد معلم أخر نتيجة العجز في أعداد المعلمين ، وعن كون متوسط الأجر السنوي للمعلم المصري هو كل اقل من ثلث من اقل أجر مصنف دوليا وهو ٦٠٠٠ دولار سنوياً (٢٨) .





جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
مكتب الوزير

١٢٦٠٩
التاريخ ١٩/ ٩ /٢٠٢١

## كتاب دوري

**رقم (٤٩) بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩**

حرصًا من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على استقرار وجودة العملية التعليمية بكافة مفرداتها، وما تتضمنه من حتمية ممارسة طلاب المدارس للأنشطة الاجتماعية والفنية والرياضية التي تهدف إلى بناء الشخصية السوية، وعملًا على توفير الإمكانيات المادية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحصيل المصروفات المدرسية، فقد تقرر" **عدم تسليم الكتب المدرسية لطلاب المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة إلا بعد سداد المصروفات الدراسية، والمحدد فئاتها بالقرار الوزاري رقم (١١٩) لسنة ٢٠٢١**" بشأن: تحديد الرسوم والغرامات والاشتراكات ومقابل الخدمات الإضافية التي تحصل من طلاب وطالبات المدارس بمختلف مراحل التعليم (العام والفني) للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

يعمل بكتابنا هذا من تاريخ صدوره.

**التوقيع:**
**أ.د/ طارق شوقي**
**وزير التربية والتعليم**
**والتعليم الفني**

## حفاظًا على هيبة المؤسسات..

# التعليم تمنع التصوير داخل المدارس

- منع التصوير داخل المنشآت التعليمية
(المدارس، الإدارات، المديريات، الهيئات، المراكز)

- إلا بعد التنسيق المسبق مع المستشار الإعلامي للوزارة أو مدير المديرية أو الهيئة أو المركز
(للحفاظ على هيبة المؤسسات التعليمية واحترام العاملين بها)

- ومنع تصوير الطلاب إلا بعد موافقة كتابية من ولى الأمر

- كما يُحظر الإدلاء بأية تصريحات لوسائل الإعلام بشأن السياسات العامة للوزارة **دون الرجوع إلى الوزارة**

- ويقتصر التصريح للإعلام على مديري المديريات والهيئات والمراكز التابعة
(في حدود الاختصاص دون تجاوز ذلك إلى اختصاصات الغير)



## ثانيا : الصحة

التى تمثل الجناح الثانى لطائر التنمية فى أى مجتمع ، وتعثرها يؤدى إلى تفاقم المشكلات فى المجتمع ، وقد حدد دستور ثورة يناير الصادر عام ٢٠١٤ فى المادة (١٨) ما نسبته ٣% على الأقل من الناتج المحلى الإجمالى تخصص للصحة ، تزداد تدريجيا لتصل إلى المعدلات العالمية التى تزيد عن ٥ إلى ٧% من الناتج المحلى الاجمالى .. فكيف تعاملت حكومات الجنرال السيسى مع هذا الحق الدستورى ؟

لقد جرى عدة عمليات إنتحالية من جانب وزارة المالية ، والقائمون على أعداد الموازنة العامة من جهة ، وطبقا لتوجيهات الجنرال السيسى وهى :

الأولى : ضم المخصصات المالية التى كانت تدرج فى العادة لسنوات طويلة فى قطاعات أخرى ، مثل مستشفيات الهيئات الاقتصادية ، ومستشفيات القوات المسلحة والشرطة ، وكذلك هيئات الصرف الصحى ومحطات المياة ، اللتين كانتا تدرجان فى قطاع الإسكان والمرافق ، إلى قطاع الصحة ، من أجل أظهار مخصصات الصحة بأكبر من حقيقتها ، لتقارب النسبة المنصوص عليها دستوريا .

الثانية : التلاعب بمفهوم الناتج المحلى الاجمالى ، وأستبدالها فى بعض المرات بمفهوم الناتج القومى ، أو الدخل القومى ، وهى مفاهيم تختلف فى بعض جوانبها عن الناتج المحلى الاجمالى .

وبرغم ذلك فقد ظلت النسبة المخصصة لإعتماد قطاع الصحة أقل من نصف النسبة المنصوص عليها دستوريا ، وبرغم الزيادة الكمية فى المبالغ المرصودة عاما بعد أخر، فقد أستمر الإنخفاض المستمر فى حصته بالنسبة للناتج ، مع مراعاة التدهور الحاد فى القوة الشرائية للجنيه المصرى بعد تغريق الجنيه فى نوفمبر من عام ٢٠١٦ .

و الجدول التالى يظهر هذا الوضع غير المرغوب وطنيا ودستوريا :

جدول رقم ( ٢٣)

تطور مخصصات الصحة فى الموازنة العامة للدولة منذ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠( بالمليون جنيه )

| البيان / السنوات | فعليات | | | | | | | موازنة | مشروع موازنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢ |
| مخصصات الصحة | ٢٦١٢٨ | ٣٠٧٥٩ | ٣٧٢٢٤ | ٤٣٨٧٩ | ٥٤١٢٢ | ٦٠٨٣٣ | ٧٣٠٦٤ | ٧٣٠٦٣ | ٩٣٥٤٤ |
| الناتج المحلى الإجمالى | ١٨٤٣٨٠٠ | ٢١٠١٩٠٠ | ٢٤٢٩٨٠٠ | ٢٧٠٨٥٠٠ | ٣٤٧٦١٧٤ | ٤٤٣٧٤٠٠ | ٥٢٥٠٩٧٨ | ٦١٦٢٦٢٢ | ٦٨٤٤٠٠٠ |
| لصحة إلى الناتج المحلى الإج | %١.٤ | %١.٥ | %١.٥ | %١.٦ | %١.٦ | %١.٤ | %١.٤ | %١.٢ | %١.٤ |
| % للصحة إلى مصروفات الموازنة | %٤.٤ | %٤.٤ | %٥.١ | %٥.٤ | %٥.٦ | %٤.٩ | %٥.٣ | %٤.٦ | %٥.٥ |
| وتتوزع مخصصات الصحة على النحو التالى : | | | | | | | | | |
| الأجور والمرتبات | ١٤٨٨٨ | ١٨٥٠٩ | ٢٢٦٢٩ | ٢٦٧٤٥ | ٢٨٢٩٤ | ٣٠٧٠٤ | ٣٤٧٤٤ | ٣٥٩٠٤ | ٤١٦١٦ |
| شراء السلع والخدمات | ٥٨٧٢ | ٦٢٢٤ | ٧٥٠٨ | ٨٤٦٦ | ١٣٧٦٨ | ١٥٢٤٧ | ١٩٠٣٩ | ١٥٣٩٨ | ٢٢١٠١ |
| الفوائد | ١٦ | ١٩ | ١٤ | ١٤ | ٢٧ | ٤٧ | ١٠٦ | ١٢٤ | ٢٩٧ |
| م والمنح والمزايا الاجتماعية | ٢٦٤٢ | ٢٢٤٩ | ٢٦٣٣ | ٣٨٠١ | ٤٧٩٧ | ٦٠٣٥ | ٧٢٦٦ | ٦٣١٨ | ٧٤٩٤ |
| المصروفات الأخرى | ٤٧٨ | ٣٩٤ | ٤٨٤ | ٥٢١ | ٦٧٥ | ١٢٧٢ | ١٣٤٥ | ١٨١٨ | ١٥١٣ |
| الاستثمارات | ٢٢٣٢ | ٣٣٦٤ | ٣٩٥٦ | ٤٣٣٢ | ٦٥٦١ | ٧٥٢٨ | ١٠٥٦٤ | ١٣٥٠١ | ٢٠٥٢٣ |

المصدر : من مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، والبيان التحليلى لمشروع مواونة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ص ١٠٢ .والبيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

ونلاحظ على بيانات الجدول السابق :

١-أن المخصصات الواردة فى الموازنة لم ترتقى أبدا إلى نصف النسبة المحددة دستوريا للصحة فى البلاد ، حتى لو جرى ضم القطاعات الصحية خارج الموازنة العامة للدولة ، مثل مستشفيات الهيئات الاقتصادية ، والقوات المسلحة والشرطة وهيئات الصرف الصحى ومحطات المياة ، فأن النسبة لم تتجاوز ١.٦% من الناتج المحلى الإجمالى .

٢-لا تشكل الأجور سوى ٥٦% إلى ٥٨% فى المتوسط من إجمالى الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة فى الموازنة ، وبرغم أن العاملين فى مستشفيات وزارة الصحة ومديرياتها بالمحافظات يزيدون قليلا على ٤٢٥ ألف موظف ( طبيب – تمرض- إداريين – فنيين – عمال وتمرجية ) فأن مخصصات الأجور بهذا القطاع لم تلبى الحد الأدنى المطلوب للعاملين فى هذا القطاع .

٣-بمقارنة معدل التضخم وإرتفاع الأسعار خلال السنوات الخمس التى أعقبت تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦ ، فأن القيمة الحقيقة الشرائية لهذه الإعتمادات المالية تقل على الأقل بنسبة ٤٠% إلى ٥٠% مما كانت عليه فى العام ٢٠١٢/٢٠١٣ .

٤-إذا علمنا أن عدد المترددين على مستشفيات وزارة الصحة عام ٢٠١٦ ، يزيدون على ٧٥ مليون مريض ( بمعدل تردد ٣.٥ مرة سنويا ) ، فنحن إزاء حوالى ٢٠ مليون إنسان على الأقل لا يجدون ملجأ لهم فى حال المرض سوى هذه المستشفيات ، برغم سوء الخدمة وضعف التجهيزات المتاحة ، وبالتالى يصبح الاعتمادات المخصصة لتشغيل هذه البنية الصحية الضخمة ( شراء السلع والخدمات ) أقل كثيرا من المطلوب .

٥-وتكشف أزمة فيروس الكورنا Coronaverus الذى ضرب العالم بأسره منذ يناير عام ٢٠٢٠ ، ومن بينها مصر ، بكل تداعياتها الاقتصادية والصحية ، درجة الحول الاجتماعى والسياسى ، حينما وجه الجنرال السيسى بتاريخ ٢٣ مارس ، وفى ذروة الأزمة البنك المركزى المصرى بتخصيص ٢٠٠ مليار جنيه لدعم ومساندة البورصة المصرية (٢٩) ، دون أن يلتفت للحالة المتدنية لقطاع الصحة والعاملين فيه ، حيث لا يتقاضى الأطباء المصريين سوى ١٩.٠ جنيها شهريا فقط كبدل عدوى !!

٦-الرقم المخصص لقطاع الصحة فى مشروع موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ هو مجرد رقم ربط ، أى رقم تقديرى قد يجرى عليه تغيير أثناء السنة المالية ، ولا يستدعى الأمر الرجوع إلى البرلمان الذى هو منزوع الصلاحية والقوة . وبالتالى لا يمكن أعتبار هذا الرقم حقيقى . كما نلاحظ أن نسبة مخصصات قطاع الصحة ظل دون المستوى المنصوص عليه دستوريا طوال تلك السنوات ، حتى فى السنة الأخيرة( ٢٠٢٠/٢٠٢١ ) التى زاد فيها الرقم زيادة كبيرة ظلت النسبة دون ٣% المنصوص عليها دستوريا . والسر الأكبر فى هذه القفزة الشكلية هو فى ما يجرى فى العاصمة الإدارية للسيسى

، حيث تبتلع كميات هائلة من الأموال . ، فلا يمكن فهم أن النفقات الاستثمارية على قطاع الصحة لم يشهد هذه القفزة الكبرى ، إلا فى سياق ما يجرى فى العاصمة الإدارية من نفقات هائلة على مرافق المياة والصرف الصحى وغيرها ، وعادة ما يتم تغيير تلك المخصصات خلال السنة المالية بواسطة السلطة المخولة لكل من رئيس الوزراء ووزير المالية دون الرجوع إلى مجلس النواب ، نظرا للتعديل الذى طرأ على قانون الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٥ ، والتعديلات اللاحقة بحيث وضع فى صلب القانون تلك الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء ووزير المالية بعد أن كانت تقدم فى المؤشرات العامة كل سنة وتعرض على مجلس الشعب وتصدر بقانون .

***************

## ملاحظات وتوصيات

لا شك أن سياسة الإنفاق الحكومى – وسوف نتعرض بالتحليل للسياسة الإيرادية والضريبية فى فصل مستقل بعد قليل – لحكومات الجنرال السيسى منذ تولى الحكم فى يونيه عام ٢٠١٤ ، لا تختلف فى مضمونها واتجاهاتها عن الموازنات العامة للسنوات السابقة عليها ، ولا على الموازنات العامة قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، وإن كانت سياساته الضريبية قد أوغلت فى حياة الفقراء والطبقة الوسطى لمدى أعمق ولمسافة أبعد ، من حيث:

أولاً: نمط التحيزات الاجتماعية التى تشى بها كل سياساتها المالية، وتحيزها لصالح الأغنياء ورجال المال والأعمال.

ثانيًا: من حيث عدم الاستجابة للفكر التنموى القائم على تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع والدولة، ووقف استسهال الاقتراض من الداخل والخارج.

ثالثًا: عدم الالتزام بالحقوق الدستورية المنصوص عليها فى المواد أرقام ( ١٨) و (١٩) و (٢٣)، والخاصة بنسب المخصصات المالية للتعليم والصحة والبحث العلمى.

ومن هنا ، فأن سياسة مالية تنموية جادة ينبغى أن تتخذ إجراءات صارمة ومختلفة من أجل الاعتماد على أنفسنا باتخاذ منها:

١– الاهتمام بشركات القطاع العام والأعمال العام، ووضع خطة إستراتيجية حقيقية لتشغيل هذه الشركات وزيادة فرص التشغيل بها، من أجل زيادة الإنتاج والصادرات من ناحية، وتخفيف حدة التوترات العمالية من ناحية أخرى، وتشجيع المنافسة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من ناحية ثالثة، وزيادة إيرادات الخزانة العامة من ناحية رابعة.

٢–إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج الأخرى وأهمها قطاع البترول، من حيث مراجعة التنازلات الضخمة، التى قدمت للشركاء الأجانب (نسبة الإتاوة – نظم التعاقد – حصص الشريك الأجنبى – بند استرداد التكاليف – نقل ملكية الأصول، وغيرها من الموضوعات التى ضحينا بها على مذبح تشجيع الاستثمار).

٣–إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية (لا يكفى إصدار قانون جديد للثروة المعدنية) بل يتطلب الأمر:

أ – إنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية والتعدين.

ب– وضع خطة إستراتيجية لتصنيع كافة مستخرجات الثروة المعدنية.

ج – تنظيم العلاقة بين هذه الوزارة والمحافظات، وإخراج أموالها من سراديب الصناديق والحسابات الخاصة.وهيمنة الجيش على كثير من المناجم والمحاجر ومناجم الذهب والمعادن الثمينة . ومن شأن هذه الإجراءات توفير حوالى ٢٠ مليار جنيه سنويًا للخزانة العامة خلال ثلاث سنوات من بداية تطبيقها .

٤–الاهتمام بالقدرات الهائلة والفوائض والمدخرات المتاحة للمصريين فى الداخل والخارج، والتى تُترك نهبًا لنمط استهلاكى ومضارب على الأراضى والقصور والفيلات وغيرها ورفع يد الجيش عن تلك الأنشطة .

٥–والمطلوب إذا كنا جادين حقًا رسم سياسات جادة لزيادة نسب اكتفائنا الذاتى من أهم المحاصيل الزراعية (القمح – القطن – الذرة – الأرز فى بيئة شبه جافة)، مع ما يستلزمه ذلك من تغييرات فى إعادة النظر فى قطاعات أخرى مرتبطة مثل قطاعات الغزل والنسيج ومحالج القطن وعصارات الزيوت.

٦–وكذلك تنشيط حقيقى لدور هيئة السلع التموينية لتقوم بالدور المنوط بها لاستيراد احتياجاتنا من أهم الحاصلات والمواد الغذائية، وتقليص دور التجار والمحتكرين فى هذا المجال، بدلاً من دورها الراهن باعتبارها وسيطًا أو محولجيًا لأموال الدولة لصالح عتاة التجار.

٧–التوسع فى عقد اتفاقيات التجارة بالمقايضة أو بالعملة المحلية المتبادلة مع بعض الأطراف الدولية (مثل روسيا – البرازيل – فنزويلا – الهند – إيران وغيرهم) لتقليص الأثر السلبى لتقلبات سعر الصرف الدولية وخصوصًا الدولار.

٨–وكذلك فإن الاعتماد على الاستثمار الأجنبى المباشر فى البورصة وسوق الأوراق المالية هى مراهنة على الرمال المتحركة فينبغى وقف هذا الوهم وتقليص نفوذ مجموعات البورصجية والسماسرة على القرار الاقتصادى والسياسى فى البلاد .

٩–تقليص الواردات غير الضرورية، وإعادة هيكلة جدول وسجلات الموردين والمستوردين، الذين زاد عددهم من أقل من ٤٠ ألف مستورد فى منتصف الثمانينيات إلى ٨٤٠ ألف مستورد فى عام ٢٠١٥.

١٠-إعادة تصحيح التوزيع الإقليمى لتجارتنا الخارجية (٦٥% مع دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة)، والاتجاه شرقًا وجنوبًا، ودول أمريكا الجنوبية خصوصًا الدول ذات الثقل الاقتصادى والسياسى (البرازيل – الأرجنتين – فنزويلا – إيران – بوليفيا – كوبا...إلخ).

١١-مراجعة السياسات النقدية الراهنة وسياسات الجهاز المصرفى بما يشجع على الاستثمار وتعظيم المدخرات (أسعار الفائدة الدائنة والمدينة – السقوف الائتمانية – مراجعة حجم السيولة – مراجعة نظام السوق المفتوحة).

١٢-إقرار نظام ضريبى عادل وصارم يرفع معدل الاستقطاع الضريبى إلى ٣٥% على الأقل من أرباح الشركات، وعلى دخول الأغنياء، أسوة بما تفعله الدول كافة بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما عند الأزمات (انظر جدول الاستقطاع الضريبى فى كافة دول العالم)، مع إجراءات متكاملة لإصلاح المنظومة الضريبية (تشريعيًا – إداريًا – تنظيميًا – جنائيًا – إعلاميًا وإعلانيًا). ومن شأن هذا وفقًا لكل تقديرات الخبراء فى مجال الضرائب والخبراء الاقتصاديين أن يزيد الإيرادات الضريبية بأكثر من ١٥٠ مليار جنيه إلى ٣٠٠ مليار جنيه(٣٠) ، إذا ما كنا جادين، ونتخلص من شماعة الابتزاز المسماة (تشجيع الاستثمار – جذب المستثمرين – عدم تطفيش الاستثمار والمستثمرين).

١٣-تخفيض النفقات الجارية لتشغيل الجهاز الحكومى فى ضوء معايير موضوعة وتطبق لما يُسمى كفاءة النفقة . Efficiency Public Cost .

١٤-وبالنسبة إلى الكهرباء:

-وضع إستراتيجية جادة لترشيد استخدام الطاقة الكهربائية خصوصًا فى الأجهزة الحكومية والمساجد والكنائس.

– تصحيح الاختلالات الهيكلية فى طريقة حساب تكاليف الإنتاج والتشغيل فى قطاع الكهرباء.

– ترشيد استخدام الكهرباء فى الطرقات والمرافق العامة.

– تعديل شرائح أسعار الكهرباء بما يؤكد الرغبة فى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين المصريين؛ حيث تبدأ شرائح الاستهلاك الدنيا ب ٢٠٠ كيلو وات / ساعة شهريًا، وليس ٥٠ كيلو وات ساعة، واتباع نظام الشرائح بصورة صحيحة، وليس نظام الطبقات المعمول به حاليًا، وهو نظام ظالم وغير تنموى على النحو التالى:

- من واحد كيلووات / ساعة إلى٢٠٠ كيلو وات / ساعة تحتسب بأدنى الأسعار.
- ما يزيد عن ٢٠٠ كيلو وات / ساعة إلى ٣٠٠ كيلو وات / ساعة تحتسب المائة الإضافية بسعر أعلى يُضاف إلى السعر الأول.
- ما يزيد عن ٣٠٠ كيلو وات / ساعة إلى ٤٠٠ كيلو وات ساعة تحتسب المائة الإضافية بسعر أعلى تُضاف على ما قبلها. وهكذا.

*****************

**هوامش الفصل السادس**

(١)من أمثلة الدراسات أنظر : عبد الخالق فاروق ، اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠" ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ٢٠١١ ، والطبعة الثانية مكتبة الأسرة ، ٢٠١٣ . وكذلك عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الوقت الضائع .. وأزمة الإدارة الحكومية " ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٢ . وكذلك د. إبراهيم العيسوى " الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما " ، مرجع سابق .

(٢)المذيعة لميس الحديدى فى قناة السى بى سى بتاريخ /٢٠١٥/٣ .

(٣)انظر كتابنا "البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة"، القاهرة، دار المحروسة، ٢٠٠٤.

(٤)د. إبراهيم العيسوى "الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عامًا"، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ومنتدى العالم الثالث، ٢٠٠٧.

(٥) جريدة الوطن المملوكة لأحد كبار رجال المال والأعمال الموالين لنظام الجنرال السيسى بتاريح ٢٠١٥/٣/١٧.

(٦) جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨.

(٧) جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٤/٨.

(٨) السيسى يعلن عن ٥٠ مشروعًا ضخمًا فى سبتمبر، جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٦/٩.

(٩) البنك المركزى المصرى، تقرير الاستقرار المالى ، سبتمبر ٢٠١٧. والبنك المركزى المصرى ، تقرير الاستقرار المالى ، سبتمبر ٢٠٢١

(١٠)جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٦/٤.

(١١)جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٥/٦/٤.

(١٢) جريدة الوطن بتاريح ٢٠١٥/٦/٤.

(١٣) لمزيد من التفاصيل والمعلومات عن كيفية التلاعب بالموازنة العامة للدولة من جانب الحكومة يمكن الرجوع إلى : عبد الخالق فاروق " جذور الفساد الإدارى .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى ١٩٦٢-٢٠٠٢ " ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٩ . وكذلك : عبد الخالق فاروق " أقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا للأجور والمرتبات " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .

(١٤)د. صلاح الدين حامد – وزير المالية – " البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ " ، وزارة المالية ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ص ٩ .

(١٥)الجهاز المركزى للمحاسبات " التقرير السنوى عن السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ " ، الجزء الأول ، الرقابة المالية على الجهاز الإدارى للدولة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ص ١٠٩ .

(١٦)لمزيد من التفاصيل حول حقيقة الدعم فى الاقتصاد المصرى راجع كتابنا " حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى " ، القاهرة ، مركز الإستقلال للدراسات الاستراتيجية والإستشارات ، ٢٠١٥ .

(١٧)لمزيد من التفاصيل راجع : عبد الخالق فاروق " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٢

(١٨)المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية " تقرير عن قضية الغذاء فى مصر " ، عرض على المجلس ، الدورة الثانية والعشرون ، بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٥ ، ١٩٩٧/٩٦ ، ص ١٧٨ .

(١٩)أنظر فى هذا : د. رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٢ وكذلك : عبد الخالق فاروق " تأثير التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى على قطاعات الانتاج " ، ورقة مقدمة للمؤتمر القومى للأمومة والطفولة فى عقد ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ " القاهرة ٢٠-٢٢ نوفمبر ١٩٩٩ .

(٢٠)عادل حسين " الاقتصاد المصرى .. من الاستقلال إلى التبعية " ، بيروت ، دار الكلمة ، ودار الوحدة ، ١٩٨٠ .

(٢١)وزارة المالية " الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة وفقا لموجز احصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ، القاهرة ، ص١٦ ص١٧.

(٢٢)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلفاتنا التالية :

-حقيقة الدعم .. وأزمة الاقتصاد المصرى " ، القاهرة ، مركز الأستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات ، ٢٠١٥ . -" هل مصر بلد فقير حقا " ، القاهرة ، تم مصادرته من الأجهزة الأمنية فى أكتوبر عام ٢٠١٨ ، وهو منشور على شبكة الانترنت .

-" إنقاذ مصر .. والسياسات الاقتصادية البديلة " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٩ .

(٢٣) Steven Williams, (English) Understanding Poverty and Inequality in Egypt

(٢٤) راجع كتابنا " كم ينفق المصريون على التعليم الصادر عام ٢٠٠٨ والطبعة الثانية من مكتبة الأسرة عام ٢٠١٦).

(٢٥) لدى الكاتب محاضرة ودراسة كاملة عن إعادة بناء نظام الأجور والمرتبات فى قطاع التعليم يبدأ المعلم الحديث بثلاثة آلاف جنيه وينتهى إلى المعلم الخبير بحوالى ١٥ ألف جنيه ، والمصيبة أن تكاليف هذا النظام المقترح للأجور موجود معظمه ومتاح فى الموازنة ، ولكن ليس لدى هذا النظام الفاسد والدموى رغبة فى الإصلاح ، علما بأن المعلم الخبير حاليا مثل زوجتى مضى عليها فى العمل حوالى ٢٧ عاما وتتقاضى ٣٦٠٠ جنيه فقط لا غير .

(٢٦) عبد الحفيظ طايل " أزمة التعليم والتعلم وفقر التعلم في مصر" ، ورقة منشورة على الانترنت .وأنظر كذلك :،
https://www.youm7.com/story/2019/11/8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%B9%D9%81/4494593
http://moe.gov.eg/ccimd/pdf/strategic_plan.pd
http://www.oecd.org/education/skills-beyond-school/44913775.pdf

(٢٧) https://www.albawabhnews.com/3633063 ، وأنظر عبد الحفيظ طايل " أزمة التعليم والتعلم وفقر التعلم في مصر"

(٢٨) أنظر عبد الحفيظ طايل ، المرجع السابق وكذلك :

(https://www.skynewsarabia.com/varieties/825752-
%D8%A7%D9%95%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%94%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D9%88%D8%A7%D9%94%D9%82%D9%84-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

(٢٩) أعلن الجنرال السيسى بنفسه هذا التوجيه فى لقاء حضرته ما يسمى سيدات مصر بمقر رئاسة الجمهورية يوم ٢٠٢٠/٣/٢٣ .

(٣٠) تصريحات الدكتور الدكتور مصطفى عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب السابق، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٨ .

# الفصل السابع

## الجنرال السيسى يستعين بالبنك الدولى والقروض لإصلاح التعليم

– تحليل ونقد خطة البنك الدولى لإصلاح التعليم فى مصر (٢٠١٨–٢٠٢٣) –

مر النظام التعليمى فى مصر بمراحل متعددة منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، شهد خلالها فترات من الصعود والإزدهار ، وفترات أخرى من الإنكسار والضياع ، وكان التعليم وسياساته ضحية التيه السياسى والاقتصادى الذى تعرض له المجتمع المصرى كله ، ونظامه السياسى .

وقد عرضنا فى دراساتنا المتعددة المراحل الذى مر بها هذا النظام التعليمى ، خصوصا فى كتابنا المعنون " كم ينفق المصريون على التعليم " ، الصادر عام ٢٠٠٨ ، وكذلك كتابنا "كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى " الصادر عام ٢٠١٠ ، والذى شرفنى بتقديمهما أستاذ وشيخ التربويين المصريين والعرب المرحوم الدكتور حامد عمار ، فكانت لكلماته تطويقا لعنقى ودرسا لكل من يهتم بحق بقضايا التعليم واقتصادياته ، ومنظوماته الإدارية والمالية على كافة المستويات .

والحقيقة أن النظام التعليمى المصرى قد تحول فى العقود الخمسة الأخيرة ، وتحديدا منذ عام ١٩٧٤ ، إلى حقل تجارب مؤلم وحزين ، مصحوبا بأفكار وزير بعد وزير ، ومسئول وراء مسئول ، وجماعات مصالح هيمنت على أطرافه ، فشدته من هنا أو من هناك ، فكان الطالب المصرى هو الضحية الأولى ، وكانت الأسرة المصرية هى الضحية الثانية ، ثم أصبح المجتمع المصرى كله هو الضحية الأكبر فى هذه التجارب الحزينة .

وها نحن فى شهر أبريل من عام ٢٠١٨ ، نشهد فترة جديدة ، وتجربة جديدة من تجارب ما يسمى " إصلاح المنظومة التعليمية فى مصر " ، بطلها هذه المرة البنك الدولى للتعمير والتنمية ، وهو أحد مؤسسات التمويل الدولية التى يهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ، ووزير التربية والتعليم الجديد الدكتور طارق شوقى ، القادم من المجهول الوطنى والمجهول السياسى ، والذى لم يخفى منذ اللحظة الأولى الذى ظهر فيها على الساحة المصرية كرئيس لما يسمى المجلس الاستشارى لرئيس الجمهورية فى عام ٢٠١٤ ، أتجاهاته ومعاداته لمبدأ مجانية التعليم ، الذى حمله كل مساؤى النظام التعليمى المصرى وما وصل إليه من تدهور وأنهيار (١) .

على أية حال فبعد أقل من عام واحد بعد تولى الوزير طارق شوقى مسئوليته كوزير للتربية والتعليم – وهو الرجل الذى أبتعث للحصول على درجة الدكتوراة فى العلوم الهندسية *بالولايات* المتحدة فى أواخر السبعينات من القرن الماضى ، فأنهى بعثته التى تولت الحكومة المصرية تمويلها ، ثم أستقر به المقام فى أمريكا ولم يعد إلى مصر ، إلا بعد أن دعاه داعى ليجوار الجنرال السيسى فى هيئته الاستشارية تلك – فقد أقدم الرجل على الاتفاق مع البنك الدولى على تقديم قرض لمصر مقداره ٥٠٠ مليون دولار ، مصحوبا بخطة جديدة لما أطلق عليه " إصلاح منظومة التعليم فى مصر " ، على أن يبدأ تطبيق هذه الخطة مع العام الدراسى الجديد فى سبتمبر من عام ٢٠١٨ ، ودون إدارة أى حوار مجتمعى جاد حول هذه الخطة ، وما قد تحمله من مخاطر وأضرار على مستقبل التعليم والطلاب فى البلاد .

وما تأكد من حقائق هو أن خطة البنك الدولى هذه كانت قد أستغرق أعدادها ودراستها بصورة مستفيضة مع الدكتور طارق شوقى أثناء رئاسته للمجلس الاستشارى لرئيس الجمهورية لمدة عامين سابقين أى منذ عام ٢٠١٦ .

وهنا نشير إلى أن من أحد  السمات المميزة لإدارة الجنرال السيسى لشئون الدولة هو سوء أختياره لمستشاريه ومعاونيه من الوزراء والمحافظين ونوابهم ، الذين تساقط عدد ليس بقليل منهم مبكرا فى جرائم فساد ، أوعدم كفاءة ، أو إهمال . عموما فقد تضمنت خطة البنك الدولى " لإصلاح " التعليم قبل الجامعى فى مصر ، عدة مكونات أساسية وفرعية ، ومخطط للتمويل المالى وغيرها من العناصر والأنشطة ، وتسهيلا للعرض والتحليل فسوف نتناول هذه الخطة من جوانبها التالية (٢):

أولا :عرض للمكون المالى والمدى الزمنى لتطبيق الخطة .

ثانيا : مكونات مشروع ما يسمى "الإصلاح "التعليمى ".

ثالثا : النتائج الرئيسية والأهداف الإنمائية المطلوبة من هذه الخطة .

رابعا : الإجراءات وعمليات التنفيذ .

خامسا : نقد وتحليل هذه الخطة وتأثرها على مستقبل المنظومة التعليمية فى مصر .

سادسا : النتائج التى أسفرت عنها هذه الخطة بعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذها .

سابعا :كيف نعيد بناء المنظومة التعليمية والتربوية فى مصر .. رؤية بديلة .

فلنتأمل كل واحدة من هذه العناصر .

## أولا : المكون المالى والمدى الزمنى للخطة

١- يقدر برنامج إصلاح التعليم فى مصر بحوالى ثلاثة عشرة عاما تبدأمن عام ٢٠١٨ وتنتهى بعام ٢٠٣٠ .

٢- بيد أن برنامج التعاون مع البنك الدولى والتمويل المتاح منه يستغرق خمس سنوات فقط هى الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٣ .

٣- التكلفة الكلية لتطبيق الخطة وفقا لمنظور البنك الدولى تقدر بحوالى ٣٥.٢٣ مليار جنيه مصرى ( ما يعادل ٢.٠ مليار دولار بسعر الصرف السائد وقت التوقيع حيث الدولار الأمريكى يساوى ١٧.٦٥ جنيها) .

٤- التمويل المقدم من البنك الدولى لا يزيد على ٥٠٠ مليون دولار ( بما يعادل ٨.٨ مليار جنيه مصرى ) ويمثل ٢٥% فقط من التكلفة الكلية للخطة ، على أن تتولى الحكومة المصرية تدبير ٧٥% الأخرى ، والمقدرة بحوالى ٢٦.٦ مليار جنيه مصرى .

٥- ويتوزع تمويل البنك الدولى على خمس سنوات تبدأ من عام ٢٠١٨ حتى العام ٢٠٢٣ على النحو التالى :

- السنة الأولى ١٠٠ مليون دولار .
- السنة الثانية ١٠٠ مليون دولار .
- السنة الثالثة ١٢٠ مليون دولار .
- السنة الرابعة ١٦٠ مليون دولار .

- السنة الخامسة ٢٠ مليون دولار .

٦- يشرف على إدارة هذه الخطة من جانب البنك الدولى ٢٨ موظفا و" خبيرا " ، ، فإذا كان متوسط الأجر الشهرى لكل منهم ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف دولار ، فأن التكلفة المالية لهؤلاء خلال فترة السنوات الخمس للخطة تتراوح بين ١٦.٨ إلى ٢٥.٢ مليون دولار ، أى ما يعادل ٢٩٦.٥ مليون جنيه إلى ٤٤٤.٨ مليون جنيه مصرى .

٧- أما بقية التكاليف التى سوف تتكفل بها الحكومة المصرية والمقدرة بحوالى ٢٦.٦ مليار جنيه ، فقد أدرجت فى جداول بمتوسط سنوى ٥.٣ مليار جنيه .

## ثانيا : مكونات خطة البنك الدولى لما يسمى إصلاح "منظومة التعليم فى مصر ٢٠١٨-٢٠٢٣ "

تتكون الخطة – كما هى كل خطط مؤسسات التمويل الدولية – من خمسة مكونات رئيسية يتفرع عنها ١٥ مكون فرعى ، و٤٣ مخرج أضافى ، وهذه المكونات الخمسة هى :

١- تطوير التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة ( رياض الأطفال ) ويخصص لها ١٠٠ مليون دولار من القرض على مدى الخمس سنوات .

٢- الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين ( تدريب ) ويخصص له ١٠٠ مليون دولار من القرض على مدى الخمس سنوات .

٣- إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمى للطلاب ، ويخصص له ١٢٠ مليون دولار من القرض على مدى الخمس سنوات .

٤- تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة الربط الشبكى ( تكنولوجيا ) ، ويخصص له ١٦٠ مليون دولار من القرض على مدى الخمس سنوات .

٥- تدعيم تقديم الخدمات من خلال مبادرات على مستوى المنظومة التعليمية مثل الاتصال والرقابة والتقييم ، ويخصص له ٢٠ مليون دولار من القرض على مدى الخمس سنوات .هذا بخلاف المبالغ التى سوف تتكفل بها الحكومة المصرية فى موازناتها السنوية لتنفيذ هذه الخطة (٣).

## ثالثا : النتائج الرئيسية والأهداف الإنمائية المطلوبة من هذه الخطة هى :

يتمثل الهدف النهائى لهذه الخطة فى تحقيق التالى :

١-زيادة نسبة رياض الأطفال التي تفي بمعايير الجودة الأعلى وفقاً لنظام ضمان الجودة من ٣١% حاليا إلى ٩٥%

٢-زيادة نسبة المعلمين الذين أبدوا ممارسات تدريس محسنة (مصنفة حسب النوع).

٣- الدفعة الأولى من خريجي التعليم الثانوي بالنظام الجديد لتقييم الطلاب طوال ٣ سنوات على أساس حساب

المتوسط التراكمي للطلاب (GPA)

رابعا : الإجراءات وعمليات التنفيذ

تحفل خطة البنك الدولى – كما هى العادة – بالكثير من التفاصيل والإجراءات التنفيذية والإدارية ، المصحوبة بالجداول ، مثل تعزيز نظام ضمان الجودة فى رياض الأطفال ، وتوسيع نطاق السلوك الخاص بالمعلمين ، وإعادة هيكلة المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى ، وإعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم والقطاعات الإدارية والوزارية المرتبطة بالعملية التعليمية ، وغيرها من الإجراءات ، وهو ما كان محل إنتقاد لبعض الخبراء والعاملين فى الحقل التعليمى (٤) .

وبحكم خبرتنا السابقة فى ترجمة والتعامل مع أوراق وخطط البنك الدولى ، منذ مطلع التسعينات ، وبداية ما سمى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى Restructure & Readjustment ، وكذلك فى برنامج إصلاح القطاع الصحى ، فيما سمى ببرنامج إستعادة التكاليف Cost Recovery ، الذى ترتب عليه البدء فى خطة خصخصة التأمين الصحى فى عام ٢٠٠٦ ، وإثارة جدل واسع النطاق فى المجتمع المصرى . فالبنك الدولى ينطلق من مفاهيم رأسمالية بحتة ، ولا يقيم وزنا كبيرا لفكرة المجانية ، سواء فى التعليم أو الصحة ، وكل ما يعنيه هو رشادة النفقات ، وإستعادتها من المستفيدين منها .

وقد بدأت خطة البنك الدولى بعرض السياق العام لمصر فى ثمانى عشرة نقطة على النحو التالى(٥) :

١–بدأ بالإشادة بما أسماه برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تطبقه الحكومة المصرية ، و( تحرير ) سعر صرف العملة المصرية ، وتطبيق قانون القيمة المضافة في سبتمبر ٢٠١٦، وتنفيذ زيادتين في أسعار الوقود لمختلف المنتجات؛ وزيادة رسوم استهلاك الكهرباء بمتوسط بلغ ٤٠% في يوليو ٢٠١٧؛ واحتواء فاتورة أجور القطاع العام والعاملين بالحكومة ، هذا بالإضافة إلى إصدار التشريعات المهمة والضرورية لتعزيز مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، أى أن الخلفية الاجتماعية والسياسية لخطة البنك ذات طابع يمينى معادى للفقراء ومتحيز للسياسات الاقتصادية الحالية للجنرال السيسى ومعاونيه.

٢–ثم إنتقل إلى شرح الصعوبات التى ما زالت تواجه الحكومة المصرية المتمثلة فى معدل الفقراء ونسبته ٢٧.٨% في المتوسط من تعداد سكان مصر البالغ ٨٩ مليون نسمة ، بينما بلغت معدلات الفقر ٦٠% في المناطق الريفية في صعيد مصر( وفقا لبيانات أحدث مسح الأسر المعيشية لسنة ٢٠١٥)، وبلغت معدلات البطالة ١٢% في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ ، مقارنة ب ١٢.٥% في السنة المالية ٢٠١٦، في حين بلغت معدلات البطالة بين الشباب ٢٥.٧%.

٣–وتُؤكِّد إستراتيجية رؤية ٢٠٣٠ التى وضعتها الحكومة المصرية ، على أنَّ التعليم يجب أن يساهم مساهمة كبيرة في التحوُّل الاجتماعي في مصر خلال الاثنتي عشرة سنة القادمة. وفي هذا الصدد، تُحدِّد الإستراتيجية ثلاثة أهداف

لتنمية الإمكانيات البشرية: (أ) تحسين جودة النظام التعليمي بما يتسق مع النظم الدولية؛ (ب) توسيع إتاحة التعليم للجميع؛ و(ج) تحسين القدرة التنافسية للنظام .

٤-كما أشارت خطة البنك الدولى إلى تملك مصر لأكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يضم التعليم قبل الجامعي ٢٠ مليون طالب، ويتألَّف التعليم قبل الجامعي من المستويات التالية : (أ) رياض الأطفال غير الإلزامي لمدة عامين، (ب) التعليم الأساسي الإلزامي (الابتدائي والإعدادي الصفوف الدراسية الأول إلى التاسع ) ؛ و(ج) التعليم الثانوي الإلزامي: الصفوف الدراسية ( من العاشر إلى الثاني عشر) .

٥-أما الخدمات التعليمية فتُقدِّمها أكثر من ٤٦ ألف مدرسة حكومية ( ولاحظوا أن هذا الرقم مبالغ فيه جدا – الباحث ) ، وسبعة آلاف مدرسة خاصة. ويقترب عدد مُعلِّمي المدارس الحكومية من المليون، ويُعتبرون موظفين حكوميين، و ينص دستور ٢٠١٤ على ضرورة التوسع في التعليم قبل الجامعي ، وتحسين جودته بما تشمله من التعليم العام ، والتعليم الفني والمهني ، وضمان جودتهما بما يتسق والمعايير الدولية، ويفرض أن يكون الحد الأدنى للإنفاق العام على التعليم ٤% من إجمالي الناتج المحلي، ويُؤكِّد على الالتزام بالتطوير المهني للمعلمين وحقوقهم، ويُشدِّد على هدف القضاء على الأمية الأبجدية والرقمية.

٦-كما زاد إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٥% في السنوات من 2009/2008 إلى 2016/2015. وزاد إجمالي النفقات من ٢٩ مليار جنيه مصري في السنة الدراسية 2009/2008، إلى ما يزيد على ٦٨ مليار جنيه في السنة الدراسية 2016/2015، مع تخصيص موازنة بقيمة ٨٠ مليار جنيه (٤.٦ مليار دولار) في السنة الدراسية 2018/2017، ومعظم الإنفاق في مرحلة التعليم قبل الجامعي موجه للرواتب والأجور، بنسبة ٩٤% على مدى السنوات الست الماضية، ويأتي في المرتبة التالية شراء المستلزمات والخدمات بنسبة نحو ٥%. ونادرًا ما تظهر النفقات الرأسمالية في مخصصات الموازنة من جانب وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إذ بلغت ١.٤% فقط في السنة الدراسية 2016/2015. وأيًا ما كان الأمر، تأتي بعض النفقات الاستثمارية من جانب الهيئة العامة للأبنية التعليمية بموازنة بلغت ملياري جنيه مصري .

٧-ويحدد البنك الدولى التحديات التى تواجه نظام التعليم في مصر فى ثلاثة هى: (أ) محدودية إتاحة دور رياض أطفال الجيدة، وخاصة في المناطق الأكثر احتياجا؛ (ب) سوء جودة التدريس في المراحل قبل الجامعية إذ تتسم عملية التعلم بالحفظ والتلقين في المدارس؛ (ج) خضوع المنظومة التعليمية لنظام الامتحانات المصيرية لإتمام

المرحلة التعليمية (الثانوية العامة)، ما يساعد على تشجيع نظام الحفظ والتلقين وزيادة التفاوت في التعليم مع تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية.

٨- ويشير البنك الدولى إلى أن نظام التعليم فى مصر يقدم إتاحة مرتفعة لخدمات التعليم إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى ، وحققت مصر نسبة شبه كاملة في إتاحة التعليم للجميع في المرحلة الابتدائية (بلغ صافي معدل الالتحاق ٩٩%؛ وفقا لتقرير الرصد العالمي للتعليم عام ٢٠١٦). ويبلغ صافي معدلات الالتحاق في المرحلة الإعدادية ٩٤%، والمرحلة الثانوية ٧٧% . وهناك تكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية ، وشبه مساواة في المرحلتين الإعدادية والثانوية. وعلاوة على ذلك تبلغ نسبة التسرب من التعليم نسبة منخفضة بواقع ٠.٨% في المرحلة الابتدائية، و٤.٩% في المرحلة الإعدادية.[1] ( نلاحظ أن هذه البيانات غير الدقيقة مصدرها الجهات الحكومية المصرية – ملاحظة الباحث )

٩-وهنا يركز على أن على النقيض من ذلك، فإن إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أبعد ما تكون عن الشمول، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستعداد للمدرسة، ولاسيما بين الأطفال الذين ينحدرون من بيئات فقيرة ومحرومة. ولا تزال معدلات الالتحاق برياض الأطفال متدنية إذ تبلغ ٣١% [2]، وهي أدنى نسبة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يشيع التفاوت وعدم المساواة في إتاحة خدمات رياض الأطفال. ونظرًا لارتباط معدلات الالتحاق برياض الأطفال والحضانة بشدة بدخل الأسرة ، بالإضافة إلى العجز الهائل في الإتاحة، لا تزال هناك تحديات جسام ترتبط بجودة خدمات التعليم في مرحلة رياض الأطفال. وتُؤدِّي قلة فرص التدريب التخصُّصي أثناء الخدمة والدعم التربوي إلى إضعاف قدرة مُعلِّمي رياض الأطفال على هيكلة عملية التعلُّم حول أنشطة تتناسب مع عامل السن وتستند إلى اللعب ، وتُحفِّز نمو الطفل والمهارات الاجتماعية والوجدانية. ويُؤدِّي هذا، إلى جانب الافتقار إلى نظام كفؤ لضمان الجودة في رياض الأطفال ، إلى إضعاف إسهام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة.

١٠-أما مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، لا يتعلم الطلاب في الوقت الحالي ، ولا يحصلون كذلك على مهارات تؤهلهم لسوق العمل، فواحد من كل خمسة طلاب في الصف الثالث الابتدائي في مصر لا يستطيع قراءة كلمة واحدة من فقرة للقراءة ، ومن ثمَّ يدخل الصف الرابع وهو على مستوى من الأمية ، ومن ثمَّ لا غرابة في أن نصف عدد الشباب الذين حصلوا على خمس سنوات من التعليم فقط يمكنهم القراءة أو الكتابة، وأن أقل قليلاً من الثلثين يمكنهم أداء عمليات الحساب الأساسية (الجمع أو الطرح). ومعدلات الرسوب وإعادة الصف الدراسي مرتفعة،

---

إذ تبلغ ٥.٨% لتلاميذ المرحلة الابتدائية، و١١.٢% لطلاب المرحلة الثانوية على التوالي. وتُظهِر نتائج مصر في دراسة الاتجاهات الدولية في مادتي الرياضيات والعلوم لعام ٢٠١٥ (TIMSS) ، أن ٤٧% فحسب من طلاب الصف الدراسي الثامن (الثاني الإعدادي) وصلوا إلى "الحد الأدنى" للمعيار الاسترشادي العالمي للقراءة في الرياضيات مقارنة بالمتوسط الدولي البالغ ٨٤% (وفي مادة العلوم للصف الثامن كانت النتيجة ٤٢% و٨٤% على الترتيب). وفي الآونة الأخيرة، تُظهِر نتائج مصر في الدراسة الدولية لقياس مدى التقدم في القراءة في العالم (PIRLS) لسنة ٢٠١٦ درجة بلغت في المتوسط ٣٣٠ لطلاب الصف الرابع الابتدائي وهو معدل أقل من الحد الأدنى للمعيار الاسترشادي العالمي للقراءة.

١١–ولا تزال ممارسات التدريس تُشجِّع على التعلُّم القائم على الحفظ والتلقين، وذلك على الرغم من التحسينات التي طرأت على مُؤهِّلات المعلمين ، وقد زادت نسبة المعلمين من أصحاب الدراسات العليا من ٢٠% في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، إلى ٣٩.٤% في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المعلم، فإن مهنة التدريس في مصر لا تجتذب بدرجة كافية الطلاب المتفوقين، ويشيع بين الخريجين تصوُّر عن تدنِّي وضعها وفي العادة، تتولَّى كليات التربية مسؤولية تدريب المعلمين قبل الالتحاق بالعمل، أمَّا الأكاديمية المهنية للمعلمين فتقوم بمهام تنظيم عمل مهنة التدريس وتقديم التدريب أثناء الخدمة.

١٢–ويُؤدِّي سوء التخطيط على جانبي العرض والطلب من المعلمين إلى عدم كفاية توزيع المعلمين، بما في ذلك توجيه المتخصصين منهم ،وعلاوة على ذلك، لا يوجد اتساق بين آليات المساءلة (والإشراف التربوي) والحوافز، وفي نهاية المطاف لا تتم المفاضلة في الأجور والمزايا على أساس الأداء، والرواتب تزيد زيادة طفيفة على مدار الحياة المهنية، فبعد مرور ١٥ عاماً، يحصل المعلم الذي يمتلك أدنى المُؤهِّلات على راتب يعادل ١.٤ ضعف أول مربوط له. وفيما يتصل بالترقيات، يترقَّى المعلمون في العادة على أساس سنوات الخبرة فقط، وهو ما يُثبِّط همة المعلمين الذين يتمتعون بالقدرة على الابتكار ولديهم مهارات عالية.

١٣–لا تمتلك الإدارة المدرسية صلاحيات كافية فيما يتعلق بالإشراف على المعلمين وموازنة المدرسة، ولا توجد بيئة قانونية ، أو مؤسسية ، أو مهنية تفرز دور إدارة حقيقية يرتبط بالتطوير المهني للمعلم ، أو عمليات التحسينات في المدارس على نطاق أوسع، وبالتالي فإن إدارة المدارس لا تزال بعيدة كل البعد عن المسار الوظيفي في حد ذاته مع سلم التدرج الوظيفي الخاص بها.

١٤-تمثل الامتحانات المصيرية للثانوية العامة على المستوى الوطني المُحرِّك للنظام التعليمي بأكمله، مع التركيز على الاختيار بين الطلاب للقبول بالجامعات، ويدور نظام التعليم المصري كله حول هذه الامتحانات، إذ إنها تضع الحوافز لكل الأطراف الفاعلة، ومن ثمَّ تُؤثِّر على القرارات التي يتخذها المعلمون والآباء والطلاب. وتُؤثِّر هذه الامتحانات على حياة الطلاب في المستقبل، لأن نتائجها هي العامل الوحيد في تحديد التخرُّج من المرحلة الثانوية والانتقال إلى التعليم الجامعي. وفي ظل هذا الوضع، تُحدِّد درجات امتحانات الثانوية العامة آفاق المستقبل لحياة الطلاب. وفتحت الضغوط من أجل الحصول على درجات عالية في هذه الامتحانات الباب أمام سوق مربحة للدروس الخصوصية. وخلال مراحل التعليم قبل الجامعي، يعتمد نصف الطلاب على الأقل على الدروس الخصوصية، وتزيد هذه النسبة إلى ٧٥% من طلاب المرحلة الثانوية استعداداً لامتحانات الثانوية العامة. ويخلق هذا النظام التعليمي الموازي مزيدا من أوجه الحرمان للطلاب الأفقر. وفضلا عن ذلك، فإن امتحانات الصف الثالث الإعدادي (الصف التاسع) هي اختبار مصيري آخر تُشرِف عليه المحافظات، ووفقاً لنتائجه ينقسم الطلاب إلى مسارين فني ، أوأكاديمي في مرحلة التعليم الثانوي. ونظراً لتعذر إمكانية مقارنة درجات الطلاب في هذه الامتحانات عبر السنوات أو فيما بين المحافظات، تثور مشكلات واضحة تتعلق بعدم العدالة على المستويين الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي ترتبط ارتباطا مباشرا بالامتحانات أو تنجم عنها. وهذا عامل أساسي يُفسِّر الفجوات في معدلات إتمام الدراسة والانتقال بين الطلاب من المستويات الدنيا والعليا للدخل.

١٥-تلتزم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالعودة بعملية التعلم مرة أخرى إلى الفصل المدرسي باستخدام نهج ذي محورين: (أ) إصلاح منظومة التعليم الحالية المشار إليها بمحور إصلاح التعليم ١ ( EDU١.٠) ؛ و(ب) إحداث تحول في قطاع التعليم، والمشار إليه بمحور إصلاح التعليم ٢ ( EDU٢.٠). ويهدف المحور الأول ( EDU١.٠) إلى خدمة الطلاب في إطار منظومة التعليم القائمة من خلال مبادرات تعمل على إضافة تحسينات موجهة إلى هذا القطاع ، ويتضمن محور إصلاح التعليم ٢.٠ ( EDU٢.٠) تدخلات جريئة لتحديث منظومة التعليم، ودفع نواتج التعلم نحو تحقيق أهداف رؤية مصر في ٢٠٣٠. وتعمل كلا الأجندتين بالتوازي ، وهناك سمة أساسية في البرنامج الشامل لتطوير التعليم (المشروع القومي لإعادة صياغة المنظومة التعليمية في مصر) الذي اعتمده مجلس الوزراء وأعلن عنه الوزير في أغسطس ٢٠١٧ ، تتمثل في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في عملية التدريس والتعلم، وتقييم الطلاب، وجمع البيانات، وتستند أجندة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى النجاح المبدئي وقوة الدفع اللذين تحققا من خلال حلول مبتكرة بتوجيه من وزير التعليم تضمنت إنشاء "بنك المعرفة"، وهو موقع رقمي على شبكة الإنترنت يتضمن موارد تربوية وبحثية وثقافية تناسب مجموعة واسعة النطاق من المستخدمين، ومبادرة "المعلمون أولاً" وهي برنامج يهدف إلى تغيير سلوكيات المعلم في الفصل، وطلبت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني دعما من البنك

الدولي لتعزيز عملية إصلاح منظومة التعليم من خلال المحور ١.٠ لتطوير التعليم ( Education١.٠) وتهيئة بيئة داعمة لحفز المحور ٢.٠ ( Education٢.٠).

١٦–بدأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالفعل في الاستفادة من خدمات القطاع الخاص. وتتعاون الوزارة تعاونا وثيقا مع عدد من شركات القطاع الخاص الدولية لإرساء الأسس لبرنامج الإصلاح، وتم التعاقد مع دور نشر دولية لإنشاء بنك المعرفة المصري. وبعد ذلك شاركت مؤسستا ( ديسكفري ) و( بريتانيكا ) ، في تصميم محتواهما المتاح في بنك المعرفة المصري بما يتوافق مع المناهج الوطنية. وفضلا عن ذلك تم حشد جهود مؤسسة " Imagine Education" لتطوير مبادرة" المعلمون أولا" من أجل التطوير المهني المستمر للمعلمين الذي يتركَّز على التدريس الفعال وصلاته المحتملة بتقييم الأداء، علاوةً على ذلك توجد خطط للشراكة مع شركات الهاتف المحمول لتعزيز الربط الشبكي في المدارس، وتفعيل نظام إدارة التعلُّم (LMS)، وحتى يتسنى تبسيط وتعميم تجربة ( مدارس النيل) التى دعمتها مؤسسة كمبردج الدولية للتعليم بإعداد المناهج ونظام تقييم الطلاب، توصلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى اتفاق مع مؤسسة كمبردج الدولية للتعليم لاستخدام مناهج مدارس النيل لتكون أساسًا للمناهج الجديدة لمحور التعليم الثاني ( EDU٢.٠).

١٧–تجري وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حاليًا مناقشات مع شركاء التنمية بشأن مساندتهم لبرنامج الإصلاح، وفي السابق، وحتى تاريخه، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ( جايكا ) ، بمواءمة الدعم الذي يقدمانه مع الأهداف واسعة النطاق لبرنامج إصلاح التعليم ، ومؤخرًا وافقت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ( جايكا ) على تحديث نموذج المدرسة اليابانية من خلال تطبيق البرنامج لنموذج تعليم الطفل المتكامل،"Tokkatsu-Mini" ** في السنوات الأولى ، وسيكون ذلك جزءًا من المحور الثاني لإصلاح التعليم ( EDU٢.٠). وتقدم حاليًا وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة مساعدة فنية بقيمة مليار جنيه إسترليني في السنة المالية ٢٠١٨ لدعم: (أ) إعداد خطة عمليات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ و(ب) قدرات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتنفيذ برنامج إصلاح التعليم الخاص بها. وأعرب شركاء تنمية آخرون من بينهم الاتحاد الأوروبي، وألمانيا من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك التنمية الألماني، وفنلندا عن رغبتهم في دعم برنامج إصلاح التعليم، على الرغم من أن الأمر لم يتحدد بعد (٦).

---

[١] برنامج "Tokkatsu-Mini" هو مجموعة فرعية من "نموذج تعليم الطفل المتكامل" المعتمد في المدارس اليابانية ، ويتضمن فصول دراسية إضافية وأنشطة مدرسية. ويشمل ذلك قيام كل طفل بتنظيف فصله والعمل قائدًا للفصل لمدة يوم. والهدف من وراء ذلك هو استكمال التنمية المتوازنة للقدرات الجسمانية والوجدانية والمعرفية للطفل.

## خامسا : تحليل ونقد خطة البنك الدولى " لإصلاح " التعليم فى مصر .

إذا حاولنا تحليل ونقد خطة البنك الدولى " لإصلاح " التعليم فى مصر التى تبنتها وزارة التربية والتعليم تحت قيادة وزيرها الجديد د. طارق شوقى ، نستطيع أن نحددها على النحو التالى :

### ١–الخطأ فى تشخيص أسباب مشكلات النظام التعليمى فى مصر :

صحيح أن السياق والقراءة الأولية التى قدمتها الخطة المعروضة من خبراء البنك الدولى ، قد عرضت لمظاهر الأزمة التى يعانى منها النظام التعليمى المصرى ، من قبيل معدلات الفقر المرتفعة ، وتدنى نسب الاتاحة للإلتحاق بمرحلة رياض الأطفال ، وضعف جودتها ، وسوء جودة التدريس ، وإعتماد النظام التعليمى المصرى على التلقين والحفظ ، وتخصيص الجانب الأعظم من الانفاق على التعليم على بند الأجور والمرتبات مقابل تدنى نسب المخصصات لنفقات التشغيل والاستثمارات ، وضعف المهارات المؤهلة لدخول سوق العمل لخريجى المرحلة الأساسية ( السنوات التسعة ) ، وضعف صلاحيات مديرى المدارس فى التصرف بالموازنة المالية ، وتواضع نظم الحوافز لدى المعلمين ، وعدم الربط بين مستوى الحوافز ومستوى الأداء ، وسوء التخطيط فى توزيع المعلمين ، وضعف نظام تقييم الطلاب فى كافة مراحل التعليم وخصوصا فى الثانوية العامة .

وكلها مظاهر حقيقية لأزمة النظام التعليمى المصرى ، ولكنها تظل مجرد مظاهر للأزمة وليست أسبابها الحقيقية ، تماما كما هى أعراض نزلات البرد التى قد تكون أسبابها متنوعة ، فقد يكون مصدرها مجرد نزلة برد عادية ، وقد تكون مصدرها سرطان فى الرئة ، أو مرض أخر أكثر خطورة ، وهذا هو جوهر الخلل فى خطة البنك الدولى ووزارة التربية والتعليم بقياداتها الحالية .ولعل هذا الخطأ المبدئى قد ترتب عليه مجموعة أخرى من الأخطاء الاستراتيجية كما سوف نعرض بعد قليل .

ربما كان يكمن بعض أهم أسباب التشخيص الخاطىء للبنك الدولى ووزير التعليم الحالى ، فى الأتى : (١) نمط التحيز الاجتماعى المعادى لمجانية التعليم من ناحية ، حيث لم يرد ذكر لها على الإطلاق فى كل أوراق خطة البنك الدولى (٢) عدم مواجهة حقيقة أوضاع الفقر فى المجتمع المصرى ، التى استندت إلى تقارير غير دقيقة ، سواء تلك الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر ، وهى مؤسسة حكومية ، أو من سابق دراسات البنك الدولى التى أظهرت معدلات الفقر فى مصر عام ٢٠١٠ بنسبة ٢٨% ، بينما كانت تقارير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠١٠ ، بالتعاون بين وزارة التخطيط المصرية والمجلس الإنمائى للأمم المتحدة UNDP تشير إلى نسبتة لا تقل عن ٤٣.٥% من السكان (٧) ، بينما تشير المسوح التى قام بها جهاز التعبئة والإحصاء فى مصر عام ٢٠١٥ بأنها ٢٧.٨% ، حتى لو صدقنا بصحة هذه التقديرات ، فأن تجاهل الأثر الخطير والمدمر للسياسات الاقتصادية منذ عام ٢٠١٤ ، وخصوصا بعد تغريق ( تحرير ) الجنيه المصرى فى ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦ ، والتى أدت إلى سقوط ما لا يقل عن ٢٦% أخرين فى وهدة الفقر ، لتقارب نسبة الفقر فى مصر ٦٠% وفقا لما أشار إليه

تقدير صادر عن البنك الدولى نشر فى إبريل من عام ٢٠١٩ ، كان بمثابة قنبلة هائلة ، زلزلت الوسط الاقتصادى والسياسى فى البلاد ، حيث أشار إلى أن معدلات الفقر فى مصر قد زادت من ٢٤% عام ٢٠١٠ ، إلى ٢٧.٨ % لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، ثم إلى ٣٢.٥ % عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وزاد عليها حوالى ٢٦% أخرين أطلق عليهم التقرير المهددون بالسقوط فى وهدة الفقر poverty into falling to vulnerable but poor not ، وبهذا فأن نسبة الفقراء والمهددون بالفقر فى البلاد تكون قد وصلت إلى ٦٠% من السكان عام ٢٠١٩ (٨) .وقد تصل إلى أكثر من ذلك فى الصعيد ، وكذلك أعتماده على التقديرات الحكومية بشأن نسب البطالة فى المجتمع المصرى التى تصل إلى ١٢% من القوى العاملة ، بينما تشير دراسات جادة ومستقلة بأن هذه النسب تكاد تقارب ٢٢% من القوى العاملة فى المجتمع المصرى (٩) .

كما لم تتعرض الخطة على الإطلاق لكارثة الكوارث فى النظام التعليمى المصرى المتمثلة فى :(١) الكثافات غير المحتملة للطلاب فى الفصول الحكومية حيث تصل إلى ٦٥ طالب / فصل فى المتوسط وفى الأحياء والقرى الفقيرة تصل إلى أكثر من ٨٠ طالب / فصل ، والتى تمثل ثغرة أبليس فى النظام التعليمى كله . (٢) وقد ترتب على تدنى الأجور والمرتبات للمدرسين مع الكثافات المرتفعة جدا فى الفصول إنتشار أفيون الدروس الخصوصية التى تشكل جريمة من كبريات جرائم النظام التعليمى والتربوى المصرى . وبرغم إشارة الخطة إلى الدروس الخصوصية فأنها لم تحفل كثيرا بموضوع الكثافات ، بسبب أمتلأ العقل الباطن للخطة والقائمين عليها بالاستخدام المكثف للتكنولوجيا كبديل موضوعى للتواجد فى الفصول المدرسية كما سوف نعرض .

٢–الخطة كلها قائمة على فلسفة ومنهج للتعامل مع قضايا التعليم وأزمته من منظور تقنى TECHNIQUES بعيدا عن البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى مصر، فتصور شراء مليون تابليت سنويا وتوزيعه على الطلاب ، من شأنه تغيير قواعد وأداء الطلاب فى منظومة تعليمية تعانى من مشكلات فوق تعليمية ، أو قبل تعليمية من قبيل : (١) طبيعة البنية الاجتماعية بين طلاب الريف وطلاب المدينة وبين أبناء الأحياء الفقيرة وأبناء الأحياء الغنية ، وبين أبناء الطبقات البورجوازية الصغيرة من الموظفيين وصغار التجار والباعة السريحة وبين أبناء رجال المال والأعمال وكبار المسئولين ... الخ ) ، (٢) وإنعكاسات كل ذلك على العملية التعليمية بأنواعها ومستوياتها المختلفة مثل ( المدارس الأجنبية International ، ومدارس اللغات الخاصة ، والمدارس الخاصة العادية ، والمدارس التجريبية لغات بمستوياتها المتميزة والعادية ، والمدارس الحكومية العادية والتى تعد الأكبر عددا وتضم العدد الأكبر من التلاميذ والطلاب ، وأخيرا المدارس الفنية بأنواعها المختلفة )، وتخصص الخطة أكثر من ١٥.٨ مليار جنيه على مدار الخمس سنوات لما أسمته تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي وإستخدام الوسائط التكنولوجية .

٣-أغفال الحق الدستورى فى مجانية التعليم وتجاهل الحديث عنه ، فجوهر إى أصلاح حقيقى فى المنظومة التعليمية لن يكون سوى " رد الأعتبار للمدرسة العامة والحكومية " ، ولمبدأ المجانية بأعتبارها الخلاص الحقيقى لأبناء الفقراء الذين يشكلون ٦٥% من المجتمع المصرى على الأقل فى اللحظة الراهنة ( يونيه ٢٠١٨ ) ، وللأسف فأن الخطة ووزير التعليم الحالى يتعاملون مع قضية التعليم من مدخل سوق العمل ، ويتبين ذلك فى الكثير من الفقرات الواردة فى الخطة ، وحيث تتأسس فلسفة العمل فى أدبيات البنك الدولى وفى الخطة المعروضة الأن ، على مفهوم إسترداد التكاليف Cost Recovery ، سواء كان فى مجال الصحة أو التعليم ، والذى ترتب عليه عمليا أثناء تنفيذ هذه الخطة زيادة المصروفات المدرسية بأكثر من سبعة إلى عشرة أضعاف ( من ٤٠ جنيها سنويا إلى أكثر من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه للتلميذ الواحد تسدد ، وألا تمنع عن الطالب الحصول على الكتب المدرسية وما يصاحب ذلك عادة من إهانة وإذلال للطلاب الفقراء وأولياء أمورهم ) (١٠) وفقا لما جاء بالقرار الوزارى رقم (١١٩) لسنة ٢٠٢١ .

٤-تركز الخطة المقدمة على مرحلة رياض الأطفال ، حيث تكشف الجداول الملحقة بالخطة ، مقدار تركيز الخطة على مرحلة رياض الأطفال التى ستتكلف طوال الخمس سنوات حوالى ٨.٨ مليار جنيه مصرى ، بهدف زيادة نسبة الالتحاق بهذه المرحلة من ٣١% للفئة العمرية حاليا ( عام ٢٠١٥ ) ، إلى أكثر من ٩٥% فى نهاية السنوات الخمس لخطة البنك الدولى ، ويرتبط بهذه من الناحية الكمية رفع مستوى الجودة من خلال إستخدام الوسائط الحديثة مثل القنوات التليفزيونية ، وأفلام الكرتون ، والتابلايت ، ووسائل اللعب والترفيه .

وبالمقابل أهملت الخطة واقع الحياة الحقيقية على الأرض لملايين الأطفال فى سن قبل الإلزامى ، ومعدلات التزايد السكانى ، ونفقات المعيشة التى تدفع ملايين الأسر المصرية إلى تجنب إلحاق أولادهم بمرحلة رياض الأطفال ، أو حتى بالتعليم العام .

جدول رقم (٢٤)

أعداد الطلاب طبقا لبيانات الكتاب الإحصائي التعليمي لعام ٢٠١٤/٢٠١٥

| /المرحلة | ما قبل الإبتدائي | الإبتدائي | اعدادي | ثانوي | جامعي | اجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ازهري | ٥٩,٣٧٢ | ١,٠٢٨,٣١٧ | ٤٥٤,٩٣٠ | ٣٨٣,٠٠٣ | ٣٠٤,٠٧٢ | ٢,٢٢٩,٦٩٤ |
| خاص | ٢٨٦,٩٢٤ | ٩٨٤,٤٤٠ | ٣٠٢,٢٨١ | ١٨٥,٥٢٤ | ١١٠,٨٥٩ | ١,٨٧٠,٠٢٨ |
| حكومي عام | ٨٨٩,٨٤٠ | ٩,٣٠٦,٨٥٧ | ٤,٣٧٠,٣١٢ | ١,٣٤٩,٥٤٠ | ١,٦٤٢,٧١٥ | ١٧,٥٥٩,٢٦٤ |
| حكومي فني /رياض | – | – | ١٥٢,٧٩٠ | ١,٦٤٥,٧٥٠ | ٤٨,٥٧٠ | ١,٨٤٧,١١٠ |
| إجمالي الطلاب | ١,٢٣٦,١٣٦ | ١١,٣١٩,٦١٤ | ٥,٢٨٠,٣١٣ | ٣,٥٦٣,٨١٧ | ٢,١٠٦,٢١٦ | ٢٣,٥٠٦,٠٩٦ |
| عدد الفصول المطلو | ٤١٢٠٥ | ٣٧٧٣٢١ | ١٧٦٠١١ | ١١٨٧٩٤ | – | ٧١٣٣٣١ |

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ .

فإذا تصورنا عملية تعليمية وتربوية صحيحة لهذه الإعداد من الطلاب ، وعلى أساس كثافة ٣٠ طالب / للفصل بحد أقصى ، فالمطلوب أن يكون لدينا حوالى ٧١٣٣٣١ فصلا دراسيا ، بينما المتوافر فعليا لا يزيد على ٥٠٠ ألف فصل دراسى عام ٢٠١٥، أى وجود ثغرة لا تقل عن مائتى ألف فصل دراسى ، وهى ثغرة لن يفلح معها إستخدام الوسائط الحديثة كتعويض عن هذا النقص المادى ، خصوصا وأن التواجد فى الفصول التعليمية له وظيفة تربوية بقدر ما هى وظيفة تعليمية .

وعندما نراجع توزيع المخصصات المالية بين مكونات خطة البنك الدولى التى وافقت عليها حكومة الجنرال السيسى ووزير التعليم فيها (د. طارق شوقى ) نكتشف مقدار الخلل البنيوى فى التفكير ، وفى نمط الأولويات ( أنظر الجدول رقم ٢) ، حيث تحظى مرحلة التعليم فى الطفولة المبكرة ب٢٥% من هذه المخصصات خلال سنوات الخطة الخمسة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ( ما يعادل ٨.٨ مليار جنيه مصرى ) ، وبالمقابل نالت الجوانب التقنية وتقديم الخدمات والربط الشبكى ( مثل التابليت ونظم الاتصال وبقية الوسائل الفنية ) حوالى ٤٥% من هذه المخصصات بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار ( ما يعادل ١٥.٨ مليار جنيه ) ، أما أصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل للطلاب فحظى ب ١٧% من هذه المخصصات ، أى حوالى ٣٣٠ مليون دولار ( بما يعادل ٥.٨ مليار جنيه ) ، أما الإرتقاء بالمعلمين والمديرين – وطبعا عبر البرامج التدريبية التى يشرف عليها خبراء البنك الدولى وتتولاها كوادرهم المحملين بأفكارهم ونماذجهم التحليلية الشكلية – فخصص لها ١٣% من هذه المخصصات ، أى حوالى ٢٥٠ مليون دولار ( مايعادل ٤.٤ مليار جنيه ) . أى أن غلبة الطابع التقنى المتناسب مع العقل الهندسى المجرد والفارغ من المضامين الاجتماعية والمعرفة الوثيقة بطبيعة البيئة التعليمية المصرية قد أنعكس فعلا فى تشوه نمط الأولويات الصحيحة لإصلاح المنظومة التعليمية المنهارة مثل كثافات الفصول وتدنى الأجور والمرتبات والترهل الإدارى والخدمى .

٥–عودة التفكير فى نظام تقسيم مرحلة الثانوية العامة: وهى التجربة التى سبق وجربها وزير التعليم الأسبق د. حسين كامل بهاء الدين عام ١٩٩٦ ، حينما قسم الشهادة الثانوية العامة إلى عامين دراسيين ، على أساس حساب المتوسط التراكمى للطلاب ، تحت تصور واهم بأن من شأن ذلك تخفيف العبء النفسى والمالى على الطلاب وعلى الأسر المصرية ، وتخفيض الدروس الخصوصية ، فكانت النتيجة عكسية وكارثية ، حيث زاد العبء النفسى والمالى على الطلاب وأسرهم ، كما زاد الأقبال على الدروس الخصوصية وأنتعش بصورة غير مسبوقة (١١)، والأن تعود خطة البنك الدولى ووزير التربية والتعليم الجديد ( طارق شوقى ) إلى نفس التجربة بصورة أكثر خطورة من خلال تقسيم الشهادة الثانوية إلى ثلاث سنوات وتقييم طلابها على أساس حساب المتوسط التراكمى GPA .

٦-تجاهل نظم الأجور والحوافز ومحاربة الدروس الخصوصية : دون محاربة جريمة الدروس الخصوصية كهدف قومى – ضمن أهداف أخرى – لن ينصلح أبدا حال المنظومة التعليمية فى مصر ، وهذا بدوره لن يكتب له النجاح دون إعادة نظر شاملة فى نظام الأجور والمرتبات والحوافز والمكافآت التى يتحصل عليها المدرسون خصوصا ، والعاملون فى حقل التعليم عموما . والمسألة لا تحتاج إلى الكثير من الموارد المالية الأضافية ، بقدر ما تتطلب إعادة هيكلة نظم الانفاق فى هذا القطاع ، وخصوصا بندى مكافآت الامتحانات فى نهاية العام الدراسى وحوافز الأداء للمعلمين ، لقد بلغت مخصصات هذين البندين فى موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالى ١٦.٠ مليار جنيه ، يؤجل صرف البند الأول منهما إلى نهاية العام الدراسى ، فيظل المدرس محروما طوال العام الدراسى مدفوعا بالتالى إلى تعاطى جريمة الدروس الخصوصية ، بينما لو جرى إعادة هيكلة هذين البندين على المستحقات الشهرية للعاملين فى التعليم لزاد دخلهم الشهرى حوالى ٧٥٠ جنيها إلى ألف جنيه شهريا فى المتوسط .

لذا فأن المدخل الأولى – ولا نقول النهائى – لإصلاح حقيقى للمنظومة التعليمية فى مصر تنطلق من ثلاثة عناصر أولية هى : (١) نظام عادل ومتوازن للأجور والمرتبات والحوافز للعاملين فى حقل التعليم مع التمييز الإيجابى بين المدرسين وبين بقية العناصر الإدارية والذيل الإدارى ، مع ربط الحافز بالنتائج النهائية للمدرس والتقارير الدورية للمفتشين وقطاع التوجيه . (٢) سياسة ثابتة ودائمة وصبورة لمكافحة الدروس الخصوصية أعلاميا وسياسيا وثقافيا وأمنيا دون هوادة ودون مساومة . (٣) إستعادة قوة نظم الرقابة والتفتيش الداخلية بالوزارة ، وبجهاز التفتيش المستقل عن الوزارة ، لتقييم أداء موضوعى ومعيارى دولى لأداء كل عناصر المنظومة التعليمية ، تعليميا وإداريا وتربويا .

٧-إغفال الخطة للجهاز البيروقراطى والإدارة التعليمية المصرية : تعتبر وزارة التربية والتعليم المشغل الأكبر والأول للعمالة الحكومية ، حيث يعمل بها وفقا لبيانات عام ٢٠١٧ حوالى ١.٧مليون موظف ، منهم حوالى مليون مدرس من جميع التخصصات ، والباقى عمالة إدارية من كافة المستويات والأنواع ، بدءا من المديرين والقيادات الإدارية ، مرورا بالوظائف المكتبة من المحاسبين والكتبة ، إنتهاءا بالعمالة من العمال والسعاة ، وهؤلاء جميعا يكادوا يشكلون حوالى ٢٦% من إجمالى العمالة بالقطاع الحكومى المصرى .

صحيح أن الخطة تعرضت لبعض المكونات الفرعية تحت مسمى إعادة هيكلة ، مثل : إعادة هيكلة وتدريب العاملين فى المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، و نقل الموازنة المالية من الوزارة إلى المركز الجديد المزمع إنشاءه ، وإنشاء هيئة تكنولوجيا التعليم وغيرها من المخارج الفرعية ، ولكنها أبدا لم تتعرض للبنية الإدارية والاجتماعية والمستويات الوظيفية والتعليمية والثقافية لهذا الجهاز البيروقراطى الضخم .

وحتى نتعرف على البنية الوظيفية لهذا الجهاز البيروقراطى الضخم علينا أن نبين أنه يتوزع على النحو التالى (١٢):

- لدينا الإدارة البيروقراطية بالمديريات التعليمية بالمحافظات السبعة والعشرين.

- ولدينا كذلك الإدارة البيروقراطية بالمناطق التعليمية التابعة لتلك المديريات .
- ولدينا كذلك الإدارة البيروقراطية بالمدارس من مديرين ونظار ووكلاء وإداريون .
- ولدينا عمالة من العمال والسعاة كانوا حوالى ٣٥٠ ألف عامل وعاملة قبل عام ٢٠١٠ ، يقومون على خدمة المدارس التى تزيد على ٤٠ ألف مدرسة حكومية ، ثم أنخفض عددهم بشدة إلى أقل من ١٥٠ ألفا ، وهؤلاء يتوزعون توزيعا مختلا ، بحيث يتركز الجزء الأكبر منهم فى خدمة الجهاز البيروقراطى بالمديريات والمناطق التعليمية وديوان عام الوزارة ، بينما تعانى المدارس من خلل ونقص هائل فى هذه العمالة ، مما يضطر كثير من المدارس إلى تعيين عرفى لكثير من العمال على نفقة المدرسين الخاصة ، ومن واقع تبرعات شبه إجبارية من المدرسين من أجل نظافة الفصول والمكاتب وفناء المدارس ، وهى كلها مبالغ زهيدة لا تتجاوز فى الكثير جدا من الحالات ألف جنيه شهريا للعامل أو العاملة .

وهذا القطاع الإدارى والبيروقراطى يحتاج إلى سياسة جديدة وحقيقية لإعادة الهيكلة بالمعنى الإدارى والاقتصادى والمالى .

جدول رقم (٢٥)

تكاليف المكونات الخمس الأساسية وسنوات التنفيذ مع إضافة المكون المصري والذي يظهر القيمة بالجنيه

| المُكوِّن | الإسم | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ | ٢٠٢٣ | ٢٠٢٤ | حصة البنك | حصة مصر | مجم مليون دولار | مجم بمليون جنيه | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة | ١٦ | ٢١ | ٢١ | ٢١ | ٢١ | | ١٠٠ | ٤٠٠ | ٥٠٠ | ٨٨٠٨ | ٢٥% |
| ٢ | الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين | ٢٣.٥ | ١٦ | ٢٢ | ٢٦ | ١٢.٥ | | ١٠٠ | ١٥٠ | ٢٥٠ | ٤٤٠٤ | ١٣% |
| ٣ | إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب | ٤١ | ٣٥ | ٢٣ | ٩ | ١٢ | | ١٢٠ | ٢١٠ | ٣٣٠ | ٥٨١٣ | ١٧% |
| ٤ | تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي | ٧٦ | ٢٦ | ٣٦ | ٨ | ١٤ | | ١٦٠ | ٧٤٠ | ٩٠٠ | ١٥٨٥٤ | ٤٥% |
| ٥ | تدعيم تقديم الخدمات من خلال مبادرات على مستوى المنظومة التعليمية | | | | | | | ٢٠ | ٠ | ٢٠ | ٣٥٢.٣ | ١% |
| الإجمالي | | ٨٠ | ١١٠ | ١٠٠ | ٨٠ | ٨٠ | ٥٠ | ٥٠٠ | ١٥٠٠ | ٢٠٠٠ | ٣٥٢٣٠ | ١٠٠% |

المصدر : د. أحمد الحفناوى ، ومن واقع خطة البنك الدولى " لإصلاح " التعليم فى مصر ( ٢٠١٨–٢٠٢٣ ) .

** ملاحظة من الدكتور أحمد الحفناوى وتظهر هنا ست سنوات بينما هناك في العديد من الصفحات المعاملة على خمس سنوات .

٨–الخطة لم تتعرض للتشوهات الراهنة فى بنية النظام التعليمى المصرى : التى تعرض لها على مدى خمسين عاما وتحديدا منذ عام ١٩٧٤ ، وإلى موجات وتيارات من الضغوط ناتجة عن التغيرات العميقة التى طرأت على المجتمع المصرى من ناحية ، وبسبب التآكل والضعف الذى نخر كالسوس فى آليات عمل والقيم السائدة فى بنية هذا النظام التعليمى .

وبالنتيجة تغيرت بنية هذه المنظومة التعليمية ، فأنتشرت فى البداية المدارس الخاصة بمصروفات ، ثم تعمقت إلى المدارس الخاصة لغات بمصروفات أكبر ، ثم دخل على الخط المدارس الدولية International بعشرات الآلاف من الدولارات أو العملات الأجنبية سنويا ، وتعمق الفرز التعليمى مصاحبا للفرز الطبقى والاجتماعى ، وبدلا من التنبه من جانب الدولة وأجهزتها إلى مخاطر هذه الظاهرة ، تماشيت وزارة التربية والتعليم – والتعليم الجامعى بعدها – لنيل نصيبه من الكعكعة ، فتحولت بعض المدارس الحكومية إلى مدارس تجريبية لغات بمصروفات ، ومدارس تجريبية لغات متميزة ، ومدارس المستقبل ، ثم مدارس النيل فى السنوات التى أعقبت تولى الجنرال السيسى الحكم فى عام ٢٠١٤ ، وسقطت المدارس الحكومية من حسابات التطوير والاهتمام الحقيقى للدولة والقائمين عليها ، بل أنهم لم يتوانوا فى إلحاق أبنائهم وأحفادهم فى تلك المدارس الجديدة !!

وزاد عليها توغل الجنرال السيسى نفسه فى إنشاء الجامعات الخاصة الأجنبية فى عاصمته الإدارية الجديدة ، فى إشارة لا تخطئها العين عن طبيعة تحيزات وإنتماءات الرجل الاجتماعية والطبقية بل وحتى الثقافية والسياسية .

وبقدر الخطر على الهوية الوطنية والقومية المصرية والعربية ، بقدر حالة الضياع والتيه الذى أنتاب ملايين الأسر المصرية الفقيرة التى وجدت نفسها وأبنائها فى مهب الريح ، فلا دولة تسندهم ، ولا قدرتهم المالية تسمح لهم بتعليم أولادهم ، ومن هنا نشأ أكبر وأعمق حالة إحباط عانى ومازال يعانى منها المصريون وخصوصا أغلبيتهم الساحقة الذين كان التعليم بمثابة وسيلة للحراك الاجتماعى والهروب من حالة الفقر والضياع .

وهذه الحالة لم تقترب منها خطة البنك الدولى بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم التى يترأسها وزير لم يتردد منذ الطلة الأولى له على شاشات القنوات التليفزيونية بالتصريح بأن مجانية التعليم هو من أوصل التعليم إلى ما وصل إليه من إنهيار .

وعلاوة على هذه الإختلالات الهيكلية فى بنية خطة البنك الدولى ، المغموسة بمعاداة مبدأ مجانية التعليم ، فإن الإنصاف والموضوعية العلمية تلزمنا بالإشارة إلى الدور السلبى والخطير الذى لعبته جائحة كورونا – التى ضربت العالم ومصر – طوال عامين كاملين (٢٠٢٠–٢٠٢١ ) فعطلت عجلة الحياة جزئيا ، وأوقفت سير العملية التعليمية بكا ما فيها من نواقص وسلبيات لمدة عامين دراسين (٢٠١٩/٢٠٢٠– ٢٠٢٠/٢٠٢١ ) ، فزادت الطين بله ، وعمقت من نقاط الضعف فى هذه الخطة ، وأظهرت عدم كفاءة وإرتباك الوزير طارق شوقى وطاقم معاونيه فى وزارة التعليم .

سادسا : كيف نعيد بناء المنظومة التعليمية والتربوية فى مصر .. رؤية بديلة

لقد استقرت دراسات علم النفس الاجتماعى ، وعلم نفس الطفل على أن الأطفال يتحركون فى تنشئتهم الاجتماعية والسلوكية والقيمية فى دوائر أربعة متداخلة ومتكاملة هى (١٣) :

١- دائرة الأسرة بكل ظروفها ومشاكلها .
٢- دائرة المدرسة بكل اختلالاتها وأحوالها .
٣- دائرة الصحبة أو الأصدقاء ، وما يصاحبها عادة من احتمالات للخطر .
٤- ثم دائرة أوسع يمثلها النسق الاعلامى والثقافى والقيمى فى المجتمع وفى القلب منه جهاز التليفزيون ، وما طرأ أخيرا من تأثيروسائل التواصل الاجتماعى وشبكة الانترنت .

ويتفاوت تأثير كل دائرة من هذه الدوائر وفقا لظروف التنشئة الاجتماعية من طفل الى آخر ، ومن فئة اجتماعية وعمرية الى أخرى ، ومن الملاحظ أنه قد برزت تطورات جديدة فى مساحة التأثير الخاصة بكل دائرة من هذة الدوائر خلال العقدين الماضيين .

ففى البدء كانت الأسرة هى صاحبة التأثير الأول والممتد لسنوات طويلة من عمر الطفل ؛ فمنها يستمد الطفل قيمه ورموزه ، وفيها تتشكل مدركاته وأحاسيسه ، وعبرها تتأسس علاقاته مع الآخرين من أقربائه ومع الأشياء ، ثم مع النمو المتزايد واتساع نطاق التعليم زاحمت المدرسة الأسرة فى دورها التربوى ثم شيئا فشىء ، اكتسحت أجهزة الأعلام المرئية – خاصة جهاز التليفزيون – الدائرتين السابقتين ، وأصبح بما يقدمه من أشخاص ورموز وقيم عبر الأعمال الدرامية المحلية أو الأجنبية منبع ومصدر لكثير من القيم والمفاهيم والسلوك لاعداد هائلة من الأطفال والنشىء والشباب ، ثم ما طرأ مؤخرا تأثير لشبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعى الجديدة .

والمدرسة فوق كل ذلك مكان " التجميع الجبرى " للمئات من الأطفال الذين تتقارب أعمارهم ، وتتوحد اهتماماتهم ومن ثم فهو المكان الذى لو أحسن التعامل معه من المجتمع وأجهزة الدولة فسيكون مركز وبوتقة التشكيل والصياغة الوجدانية والمعرفية .

وتساهم الفترة الزمنية الطويلة نسبيا التى يقضيها الطفل فى المدرسة ( ٩ ساعات يوميا فى حالة اليوم الكامل ) طوال ستة شهور كاملة ؛ فى حيوية وأهمية تركيز أجهزة الدولة التربوية والتعليمية فى العمل داخل المدارس ومن خلالها ، واذا كانت المدرسة بهذا المعنى هى ملتقى ثلاث عمليات انسانية تمثل كيمياء التنشئة الاجتماعية وهى :

- _المدرس وسلوكياته .
- _المعارف العلمية والفكرية وأهميتها .
- _الأنشطة التربوية والفنية كمهارات مكتسبة .

فأن المؤكد أن هذه المكونات الثلاث قد تعرضت للتآكل والانهيار طوال الخمسين عاما الماضية وتحديدا منذ عام ١٩٧٤ .

ومن هنا خطورة تلك الأفكار المستحدثة التى أتى بها بعض المهندسين فى قمة السلطة بشأن تغليب عناصر التقنية الحديثة – برغم أهميتها – مثل التعليم عن بعد ، والتابلات وغيرها من الوسائل الفنية على حساب التواجد الحى بالمدرسة كحيز اجتماعى بأكثر من كونه حيزا جغرافيا ، وهذا ما أتت به خطة البنك الدولى لما أسموه " إصلاح " التعليم فى مصر ، وأعتمدها الجنرال عبد الفتاح السيسى ووزيره للتعليم المهندس (طارق شوقى ) .

والسؤال الأن : من أين نبدأ أذن فى إصلاح المنظومة التعليمية فى مصر ، أو بمعنى أدق " إعادة بناء هذه المنظومة التى أنهارت عمليا وتربويا ومعرفيا ؟

نستطيع أن نحدد خطة العمل إنطلاقا من عشرة مبادىء أساسية توجه عملنا هى :

الأول: أن التواجد فى المدرسة هى ضرورة حياة أو موت ، ليس فقط من منظور تعليمى ، وإنما وهو الأهم من منظور تربوى حقيقى .

الثاني : وبناء عليه فأن تقليل كثافات الفصول إلى ما دون ٣٠ طالب / فصل ، هو هدف إستراتيجى حقيقى ، وهو ما يتطلب بناء وإستحداث ٢٠٠ ألف فصل سنويا خلال السنوات الخمسة القادمة ( ملحق رقم ١) .

الثالث : أن الوصول إلى هذا الهدف سيؤدى عمليا إلى تصحيح العملية التعليمية والتربوية من ناحية ، وستنهى – إلى جانب سياسات أضافية –آفة الدروس الخصوصية .

الرابع : إلى جانب ذلك فأن تصحيح فورى لنظام الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى عموما ، والقطاع التعليمى خصوصا تصبح ضرورة حيوية لن يستقيم الأمر بدونها ( ملحق رقم ٢) .

الخامس : أن محاربة الدروس الخصوصية على كافة المستويات السياسية والإعلامية والأمنية تصبح سياسة مكملة وضرورية لذلك .

السادسة : إعادة بناء قطاع التفتيش والتوجيه داخل وزارة التربية والتعليم من ناحية ، وإستحداث هيئة مستقلة لتقييم الأداء التعليمى والتربوى للوزارة وقطاعاتها ومدارسها المختلفة تكون سلطتها مستقلة عن سلطة وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالى ، مع إعادة هيكلة قطاعات الوزارة وجهازها الإدارى والبيروقراطى و إلغاء الهيئة الهجينة المسمى " هيئة جودة التعليم " .

السابعة : لن تنجح أية خطط لإعادة بناء منظومة التعليم والتربية فى مصر دون أن تكون جزءا من رؤية إستراتيجية شاملة يشارك فيها الجهاز الإعلامى الحكومى وغير الحكومى ، وقطاعات وزارة الثقافة وجهاز الشباب والرياضة ،

فى إطار خطة متكاملة للدولة المصرية ، وفى هذا يمكن الاستعانة برؤيتنا المتضمنة فى كتاب " كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى " الصادر عام ٢٠١٠ ( ملحق رقم ٣) .

الثامنة : أن التطوير المستمر للمناهج التعليمية ، وتحديث الوسائل والوسائط المستخدمة والتوسع فيها بدءا من أجهزة الكبيوتر ، مرورا بالفيديوهات ، وأفلام العرض العلمية ، وزيارة المتاحف الحية النوعية ، وانتظام الرحلات الدراسية study tours ، والحرص على الأنشطة التربوية والفنية بكافة أنواعها كجزء رئيسى فى المنهج التعليمى ، من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الجامعية مسألة ترتبط بمستقبل وفاعلية المنظومة التعليمية والتربوية ككل.

التاسعة :يحتاج إعادة مراجعة المستوى العلمى والأخلاقى للمعلمين ، إلى خطة متكاملة ، لا تستبعد من مقتضياتها طرد من لا يستحق أن يكون عضوا فى هذه الوظيفة المقدسة ، وإلى جانب البرامج التدريبية السنوية كل أجازة صيفية وفقا لبرامج جادة وصارمة ، ينبغى أن يخضع المعلمين والمديرين والموجهين إلى تقييم موضوعى تقوم به الهيئة المسئولة عن التقييم الشامل لأداء المنظومة التعليمية من ناحية ، وقطاع التفتيش الجديد داخل وزارة التربية والتعليم ذاتها ، وبدون هذا التقييم والتصحيح والتنقية لن يقوم للنظام التعليمى فى مصر قائمة ، من جراء سوس الفساد الذى نخر لسنوات طويلة فى هذه المنظومة التعليمية والتربوية .

العاشرة :لن ينصلح حال المنظومة التعليمية والتربوية دون مشاركة حقيقية لأولياء الأمور والطلاب فى إدارة الشئون المدرسية ، والقول بأن نظام المدرسة اليابانية المسمى برنامج"Tokkatsu–Mini المعتمد فى اليابان ، ويتضمن فصول دراسية أضافية وأنشطة مدرسية مثل قيام الطفل بتنظيف فصله ، وقيادة الفصل لبعض الأيام ، والقيام بالقدرات الجمسانية والرياضية والوجدانية والبحث فى المكتبات ، كلها عوامل كنا نقوم بها فى مدارسنا الحكومية فى مصر منذ منتصف الخمسينات وحتى منتصف الستينات ، حينما توقف كل شىء تقريبا بعد العدوان الإسرائيلى على مصر فى يونيه عام ١٩٦٧ ، فهى ليست إختراعا جديدا بقدر ما هى أسس العمل التربوى فى منظومة تعليمية جادة وفعالة . ومن ثم لابد من مقرطة العملية التعليمية من خلال تفعيل مجالس الأباء ، وتنظيم الحضور المنتظم لأولياء الأمور بصورة شهرية أو دورية فى يوم مخصص لذلك ، ومشاركة الطلاب فى تقييم البرامج التعليمية وأداء المدرسين ، بعد تحريرهم من آفة الدروس الخصوصية .

تاسعا : تقييم لورقة الدكتور أحمد الحفناوى

حرص الدكتور أحمد الحفناوى ، أستاذ النظم بكلية الهندسة – جامعة القاهرة – منذ اللحظة الأولى لنشر وثيقة خطة البنك الدولى المعتمدة من وزارة التربية والتعليم فى مارس عام ٢٠١٨ ، على تقديم رؤية نقدية لتلك الخطة ، مستندة إلى مفهومه وخبرته طبقا لمنهجيته من خلال التفكير المنظومى System Approach، وقد توصل الدكتور أحمد الحفناوى إلى أن( إحتمال نجاح خطة البنك الدولى معدوم ، وتنفيذها سيكون له انعكاس خطير جدا على البلاد،

فالخطة المطروحة من قبل البنك الدولي من المؤكد أن تفشل في تحقيق ما نسعى إليه من تطوير جذري للتعليم ، بل سيفشل في تحقيق العديد من نتائجه المستهدفة وهذا سيؤدى إلى ضياع هيبة الدولة بل وسقوطها) (١٤).

والحقيقة أن إجتهاد أستاذ الهندسة ، والتحليل المنظومى برغم جديته وإخلاصه ، إلا أنه ينطلق من نفس الخلفية الفكرية التى عانت منها خطة البنك الدولى فى مجال ما أسموه " إصلاح التعليم فى مصر " ، وذلك لعدة أسباب جوهرية هى :

السبب الأول: أن نقد ورفض الدكتور أحمد الحفناوى ينطلق من أن التعليم فى مصر هو أيضا عملية تقنية ، وفنية وتكنولوجية ، ومن هنا سقط منه الأبعاد الاجتماعية والسياسية والفكرية لقضية التعليم مصحوبة بالمعامل التربوى الحقيقى .

السبب الثاني: أن نقد أستاذ الهندسة أستند إلى أن تأثير إستخدام الأدوات والوسائط الإليكترونية فى التعليم سوف يغنى ، أو على الأقل يقلل من الحاجة إلى بناء مدارس وفصول جديدة لتخفيض كثافات الفصول ، التى هى مقتل النظام التعليمى المصرى كله ، وربما يكمن فى مكان ما فى الوعى الباطن لأستاذ الهندسة – وكذلك لخطة البنك الدولى ووزير التربية والتعليم الحالى طارق شوقى – تجارب دول أوربية أو يابانية ، أو حتى أمريكية لعبت فيها الوسائل التكنولوجية والوسائط الحديثة دورا كبيرا فى التخفيف من حدة الكثافات فى الفصول ، وهو سياق تجارب مختلفة جذريا عن الحالة المصرية وربما كثير من بلدان العالم الثالث .

السبب الثالث: أن طريقة تنفيذ المخطط البديل الموضوع من جانب الدكتور الحفناوى ، بقدر ما سوف يوفر حوالى ٩٠٠ مليارات جنيه عن خطة البنك الدولى ، ويخفض سنوات التنفيذ إلى ثمانى سنوات بدلا من ١٣ عاما فى خطة البنك الدولى ، فأنها قد أستغرقت فى تفاصيل قد يكون من الصعب تطبيقها من قبيل البدء بألف مدرسة فقط من بين ٤٥ ألف مدرسة ، والبدء بسنوات مختارة فى كل سنة ( أولى أبتدائى + رابعة إبتدائى + أولى أعدادى + أولى ثانوى ) فى العام الأول ، ثم يتم تعميم النتائج لنفس المراحل على جميع المدارس فى العام التالى ، ومن بعدها نبدأ بالسنوات اللاحقة ( ثانية إبتدائى + خامسة إبتدائى + ثانية إعدادى + ثانية ثانوى ) ، ثم يجرى تعميم النتائج فى السنة اللاحقة ، وهكذا دواليك .

السبب الرابع : أن البعد الاجتماعى ومبدأ مجانية التعليم وضرورة إستعادة دور وحيوية المدرسة الحكومية التى تشكل حوالى ٧٥% على الأقل من المنخرطين فى النظام التعليمى قبل الجامعى ، لم يتعرض د. الحفناوى إليها على الإطلاق ، بل يبدو من الواضح فى تقريره أنه يحبذ أو يتحيز للمدرسة الخاصة ونجاحاتها ، برغم أن تحليل الأسباب والعوامل قد تصل بنا إلى نتائج مخالفة ، وهذه هى أحد السقطات الكبرى لمن يتناولون قضايا التعليم المصرى دون التأمل الدقيق فى فلسفته وروحه ، والهدف الاستراتيجى من وجوده فى ظل حالة الفقر وإنتشارها فى البلاد بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسى الحاكم منذ عام ١٩٧٤ حتى يومنا هذا (٢٠٢١) .

ولا شك أن الطابع المنظومى لفكر وخبرة الرجل قد غلبت هذه التفاصيل التى يصعب تطبيقها بهذه الصورة على البيئة الاجتماعية والأسرية المصرية ، فالأسرة المصرية ليست قادرة بعد تكرار التجارب على تحمل تجارب جديدة ، فالتعليم فى مصر قد تحول إلى حقل تجارب مؤلم طوال أربعة عقود سابقة ، بعيدا عن جوهر الداء وهو الكثافة العالية بالفصول ، والدروس الخصوصية ، وتدنى الأجور والمرتبات ، وسقوط القيم التربوية فى النظام التعليمى ، ورفع الدولة يدها عن الانفاق الجدى ومعالجة جذور المشكلة بعد أن رفعت شعار " تخفيف العبء عن ميزانية الدولة " .

عاشرا : إعادة بناء نظام الأجور والمرتبات فى المنظومة التعليمية المصرية .. رؤية بديلة

زادت مخصصات التعليم ( الجامعى وما قبل الجامعى ) فى السنوات العشر الماضية ، وخصوصا فى السنوات التى أعقبت صدرو دستور عام ٢٠١٤ ، وذلك من الناحية الأسمية أو النقدية على النحو التالى :

جدول رقم ( ٢٦)

تطور مخصصات قطاع التعليم فى الموازنة العامة للدولة خلال السنوات من ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ( بالمليار جنيه )

| البند | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جملة المخصصات | ٩٢.٣ | ٩٧.٤ | ١٠٤.٠ | ١٠٧.١ | ١١٥.٧ | ١٣٢.٠ | ١٥٧.٦ |
| % للزيادة السنوية | - | %٥.٥ | %٦.٨ | %٣.٠ | %٨.٠ | %١٤.٠ | %١٩.٤ |
| منها الأجور بالمليار) | ٧٩.١ | ٨١.٨ | ٨٣.٥ | ٨٤.٢ | ٨٩.٥ | ٩٧.٥ | ١٠٥.١ |
| % للزيادة السنوية | - | %٣.٤ | %٢.١ | %٠.١ | %٦.٣ | %٨.٩ | %٧.٨ |
| سلع وخدمات بالمليار | ٥.٩ | ٦.٦ | ٧.٢ | ٧.٩٥ | ٩.٣ | ١٠.٦ | ١٣.٥ |

المصدر : البيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ص ١٠٦ ، والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

ويلاحظ على المخصصات المالية لقطاع التعليم ( جامعى وقبل جامعى ) الأتى :

١- أن نسبة تلك المخصصات لم ترتقى أبدا إلى النسبة الدستورية الواردة فى دستور عام ٢٠١٤ ( ٤% للتعليم قبل الجامعى + ٢% للتعليم الجامعى من الناتج المحلى الإجمالى ) .

٢- أن معدلات زيادة بند الأجور متواضعة جدا .

٣- وأن معدلات نمو هذه المخصصات ككل ما زالت متدنية جدا .

فكيف توزعت تلك المخصصات بين التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى ؟

جدول رقم (٢٧ )

توزيع مخصصات قطاع التعليم فى الموازنة العامة بين التعليم الجامعى وما قبل الجامعى خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ( بالمليار جنيه )

| البيان / السنوات | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعليم قبل الجامعى | ٦٧.٨ | ٦٩.٣ | ٧٢.٤ | ٧٠.٥ | ٧٤.٩ | | ١٠٩.٧ |
| الأجور | ٦٣.٩ | ٦٥.٨ | ٦٧.٤ | ٦٥.٦ | ٦٩.٦ | | ٨٤.٤ |
| التعليم الجامعى | ٢٤.٥ | ٢٨.١ | ٣١.٦ | ٣٦.٦ | ٤٠.٨ | | ٤٧.٩ |
| الأجور | ١٥.٢ | ١٦.٠ | ١٦.١ | ١٨.٦ | ١٩.٩ | | ٢٠.٧ |
| الإجمالى | ٩٢.٣ | ٩٧.٤ | ١٠٤.٠ | ١٠٧.١ | ١١٥.٧ | ١٣٢.٠ | ١٥٧.٦ |

المصدر : البيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

يلاحظ على الجدول السابق الأتى :

١- أن معدل النمو السنوى فى مخصصات الأجور بالتعليم قبل الجامعى يتراوح بين ٣.٠% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢.١% فى العام التالى ، ثم إلى ٦.١% عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وإلى ٧.٨% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وهو معدل متدنى للغاية مقارنة بمعدلات التضخم وإرتفاع الأسعار التى أجتاحت الاقتصاد المصرى فى تلك السنوات .

٢- أما بالنسبة لبند الأجور فى التعليم الجامعى فمعدل الزيادة السنوية يتراوح بين ٦.٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٧.٠% عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وإلى أقل من واحد فى المائة فى السنوات اللاحقة .

السؤال الذى ينبغى طرحه الأن بصدق وشجاعة هو :

هل أضاف تطبيق قانون الكادر للمعلمين ( رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ وتعديله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢ ) لأحوال المعلمين جديدا ؟ أم كان مجرد خديعة ؟

الحقيقة ان قانون الكادر لم يكن سوى خديعة وإلتفاف على الحركة المطلبية الوطنية العامة التى سادت طوال العقد السابق على ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ للمطالبة بإصلاح جذرى لنظام الأجور والمرتبات فى مصر . وأسبابى فى هذا أربعة هى :

١- أنه قد نجح فى خديعة أكبر ثقل وظيفى فى البلاد ( مليون معلم ) وأخرجهم بالتالى من الحركة المطلبية الوطنية العامة ، ومن ثم تفتيت وتجزئة هذه المطالب الوطنية الشاملة بإصلاح نظام الأجور والمرتبات .

٢- أن قانون الكادر قد تسبب فى ضياع وتبديد مدد خدمة بينية لكثير من المعلمين ، بسبب الانتقال من الترتيب والتصنيف الوظيفى السابق ( معلم على الدرجة الثالثة – معلم أول على الدرجة الثانية – وكيل مرحلة على الدرجة الأولى – ناظر بدرجة أولى – مدير بدرجة مدير عام ) إلى التصنيف الوظيفى الجديد ( معلم – معلم أول – معلم أول (أ) – معلم خبير – كبير معلمين ) ، فأطال بذلك المدد البينية والكلية للترقى دون أن يضيف جديدا ذو أهمية من الناحية المالية للمعلمين )

٣- ومع تدنى المرتبات الأساسية للمعلمين – كما بقية غالبية موظفى المحليات – لم يؤد هذا الإجراء إلى تحسن حقيقى فى أوضاع المعلمين المالية والوظيفية .

٤- ووفقا لقانون الكادر فأن المدد البينية للترقى الوظيفى هى كالتالى ( من معلم إلى معلم أول ٥ سنوات – ومن معلم أول إلى معلم أول (أ) ٥ سنوات – ومن معلم أول (أ) إلى معلم خبير ٥ سنوات – ومن معلم خبير إلى كبير معلمين ٥ سنوات ) .

وإذا قارنا مستويات الدخول الوظيفية نجدها كالتالى :

جدول رقم (٢٨)

المدد الكلية لشاغلى وظائف المعلمين وصافى مرتباتهم

| الدرجة أو الوظيفة | مدة الخدمة بالسنوات | صافى المرتب ( بالجنيه ) |
|---|---|---|
| معلم مساعد ( متعاقد ) | حديث | ١٣٠٠ إلى ١٤٠٠ |
| معلم | ١٠ سنوات | ١٧٥٠ |
| معلم أول | ١٥ سنة | ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ |
| معلم أول (أ) | ١٩ سنة | ٢٠٥٠ |
| معلم خبير | ٢٠ سنة | ٢١٠٠ إلى ٢٢٠٠ |
| كبير معلمين | ٣٢ سنة | ٣٢٥٠ إلى ٣٣٥٠ |

المصدر : محب عبود ، ورقة نقاش .

٥- فإذا قارنا هذه المدد البينية الواردة بقانون الكادر بتلك التى كانت قائمة فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ نجدها كالتالى :

جدول رقم (٢٩)

المدد البينية للترقى طبقا لقانون العاملين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨

| الوظيفة / الدرجة | المدة البينية للترقى |
|---|---|
| الثالثة التخصصية ( مؤهل عالى مناسب ) | ٨ سنوات |
| الدرجة الثانية | ٦ سنوات |
| الدرجة الأولى | ٢ سنة |
| مدير عام / كبير باحثين | سنة واحدة |
| مستشار / وكيل وزارة | سنة واحدة |

| | |
|---|---|
| ممتازة / وكيل أول | سنة واحدة |
| مجموع المدة الكلية | ١٩ سنة |

وبالمقابل فأن قانون الكادر قد أضاع على الخاضعين لأحكامة ما لا يقل عن عشر سنوات للوصول إلى نفس الدرجة الوظيفية أو المالية .

٦–تعالوا نتأمل حالة معلمة من واقع حالتها الوظيفية والمالية فى أول يوليو ٢٠١٨:

- معلمة حصلت على معلم خبير بعد مرور ٢٤ عاما فى الخدمة .
- مرتبها المجرد فى ٢٠١٨/٧/١ هو ١٧٩ جنيها .
- جملة المستحقات المالية الشهرية فى يناير ٢٠١٩ هو ٣٩٣٢ جنيها .
- جملة الاستقطاعات فى تاريخه ١٢٣٨ جنيها ( أى بنسبة ٣١.٥% ) .
- صافى المستحق صرفه فى تاريخه ٢٦٩٣ جنيها .

هذا ليس مجرد خللا إداريا أو ماليا أو وظيفيا ، أنما هو جريمة سياسية واقتصادية وإجتماعية ، وهى جريمة صنعتها سياسات عامة للدولة المصرية طوال خمسين عاما ساهمت فى تدمير منظومة التعليم فى مصر إلى جدانب عوامل أخرى .

٧–تعالوا نتأمل حالة أخرى من العاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى حال التقاعد لبلوغ السن القانونية فى يناير عام ٢٠١٧ :

- المرتب الأساسى قبل التقاعد مباشرة حوالى ١٢٠٠ جنيه .
- إجمالى الإستحقاقات الأجرية شهريا قبل التقاعد من ١٠ آلاف إلى ١١ ألف جنيه .
- معاش التقاعد الشهرى ١٧٧٥ جنيها .
- فكيف يعيش مثل هذا الإنسان وملايين غيره من المحالين للتقاعد ؟
- أنها سياسات الإفقار المطلق .

٨–أن المحلل المدقق فى السياسات الحكومية تجاه قضايا الأجور والمرتبات والوظائف العامة يستخلص الحقائق التالية :

- الإصرار على إطالة المدد البينية للترقى الوظيفى وشغل الوظائف الأعلى .
- الإبقاء على الحد الأدنى للأجور ( المرتب الأساسى أو ما أصبح يسمى الأجر الوظيفى ) دون المستوى اللائق إنسانيا وماليا .

- الإبتعاد تماما عن ربط زيادة الأجور بمعدلات التضخم وإرتفاع السعار المعمول بها فى كافة النظم الأجرية فى الدول المتحضرة سواء فى صورة علاوات دورية ، أو غيرها.
- السعى للتخلص من ظاهرة الأجور المتغيرة المتفاوتة من جهة إلى أخرى ومن وزارة إلى أخرى من خلال إبتكار ما يسمى " الأجر المكمل " فى قانون الخدمة المدنية الجديد (٨١ لسنة ٢٠١٦ ) .
- الإبقاء على حالة التشوهات الراهنة من حيث عدم كفاية الأجر والمرتب مع مسئوليات وأعباء الوظيفة من ناحية ( كالمعلمين ) أو بربطها بمعدلات التضخم وإرتفاع الأسعار .

١١–ما الذى أضافة قانون الخدمة المدنية الجديد ( رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦) ؟

تعالوا نتأمل الجداول المرفقة بقانون الخدمة المدنية الجديد رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ ، لنتعرف أكثر على جوهر السياسات العامة الحكومية فى مجال الأجور والمرتبات ، وطريقة الإبقاء على فساد هذا النظام وإفساد الموظفيين :

جدول رقم (٣٠ )

المستويات الوظيفية التخصصية والمدد البينية والأجر الوظيفى الشهرى ( بالجنيه )

| المستوى الوظيفى | الدرجة المالية المعادلة | المدد البينية اللازمة للترقى | نسبة الترقية بالإختيار | الأجر الوظيفى الشهرى |
|---|---|---|---|---|
| الممتازة | الممتازة | تحددها شروط شغلها | مسابقة | ٢٠٦٥ |
| العالية | العالية | تحددها شروط شغلها | مسابقة | ١٤١٥ |
| مدير عام | مدير عام | تحددها شروط شغلها | مسابقة | ١٣٣٥ |
| الأولى (أ) | أقدمية أكثر من سنتين | سنة | ١٠٠% | ١١٩٥ |
| الأولى ( ب ) | أقدمية حتى سنة | ٣ سنوات | ٧٥% | ١١٧٥ |
| الثانية ( أ ) | أقدمية أكثر من ٣ سنوات | ثلاث سنوات | ٥٠% | ١٠٣٥ |
| الثانية ( ب ) | أقدمية حتى ٣ سنوات | ثلاث سنوات | ٤٠% | ١٠٢٠ |
| الثالثة ( أ ) | أقدمية أكثر من ٦ سنوات | ثلاث سنوات | ٣٠% | ٩١٠ |
| الثالثة ( ب ) | أقدمية من ٣ إلى ٦ سنوات | ثلاث سنوات | ٢٥% | ٨٩٥ |
| الثالثة ( ج ) | أقدمية حتى ٣ سنوات | – | – | ٨٨٠ |
| المادة (٤١) تنص على أن يصدر رئيس الوزراء قرارا بنظام الأجر المكمل وهنا مناط التلاعب . | | | | |

المصدر : قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ .

أما الوظائف الفنية والكتابية فهى على النحو التالى :

جدول رقم (٣١ )

الوظائف الفنية والكتابية وفقا للقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦

| المستوى الوظيفى | الدرجة المالية المعادلة | المدد البينية اللازمة للترقى | الأجر الوظيفى الشهرى (بالجنيه) |
|---|---|---|---|
| الأولى (أ) فنى أو كتابى | أقدمية سنة فأكثر | ٣ سنوات | ١١٩٥ |

| الأولى (ب) فنى أو كتابى | أقدمية حتى سنة | ٣ سنوات | ١١٧٥ |
|---|---|---|---|
| الثانية (أ) فنى / كتابى | أقدمية أكثر من ٣ سنوات | ٣ سنوات | ١٠٣٥ |
| الثانية (ب) فنى / كتابى | أقدمية حتى ٣ سنوات | ٣ سنوات | ١٠٢٠ |
| الثالثة (أ) فنى / كتابى | أقدمية أكثر من ٦ سنوات | ٣ سنوات | ٩١٠ |
| الثالثة (ب) فنى / كتابى | أقدمية أكثر من ٣ سنوات وحتى ٦ سنوات | ٣ سنوات | ٨٩٥ |
| الثالثة (ج) فنى / كتابى | أقدمية حتى ٣ سنوات | ثلاث سنوات | ٨٨٠ |
| الرابعة ( أ ) | أقدمية أكثر من سنتين | ثلاث سنوات | ٨٥٠ |
| الرابعة ( ب ) | أقدمية حتى سنتين | – | ٨٤٥ |
| المصدر : قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ . | | | |

وتكشف المتابعات المباشرة للباحث والعاملون فى الحقل التعليمى طوال السنوات الثلاث من تطبيق خطة البنك الدولى ( ٢٠١٨-٢٠٢١ ) مقدار التخبط والإرتباك ، وما ترتب عليها من أضرار مادية ونفسية وتعليمية على الطلاب وأولياء أمورهم خاصة طلاب الشهادات العامة . ولعل أخطر تلك النتائج والتى سوف تترك آثارا نفسية مؤلمة على قطاع واسع من الطلاب وأولياء أمورهم ، بعد صدور القرار الوزارى رقم (١١٩) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٣ ، والذى ربط بين تسديد الطلاب وأولياء أمورهم للمصروفات والرسوم التعليمية ( والتى قفزت فى ذلك العام إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه قبلها بعدة سنوات ) وبين إستلام الطلاب للكتب المدرسية ، وقد بلغ الأمر حدا لم يسبق أن شاهدته المدارس الحكومية المصرية طوال خمسين عاما مضت ، من حالات بكاء ونحيب من الطلبة ، وزاد عليها بكاء بعض أولياء الأمور لعجزه عن توفير تلك المصروفات والرسوم التعليمية فى بداية العام الدراسى .

ووفقا للقرار الوزارى رقم (١١٩) الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٣ ، تحددت المصروفات والرسوم التعليمية فى المدارس الحكومية العادية على النحو التالى :

أولا : رياض الأطفال ( kg1 & kg2 ) المصروفات ٣٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٠ جنيهات رسوم بريد .

ثانيا : الصفوف الإبتدائية الأربعة الأولى المصروفات ٣٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٠ جنيهات رسوم بريد .

ثالثا : الصفين الخامس والسادس المصروفات ٢٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٠ جنيهات رسوم بريد .

رابعا : الصفين الأول والثانى الإعدادى المصروفات ٢٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٠ جنيهات رسوم بريد .

خامسا : الصف الثالث الإعدادى المصروفات ٢٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٥٠ جنيها إستمارة الإمتحان مضافا إليها ١٠ جنيهات رسم بريد وأضافة ٥١.٣ جنيها رسوم إستمارة النجاح ( أى ما مجموعه ٤١١.٣ جنيها للطالب الواحد).

سادسا : الصفوف الأول والثانى الثانوية العام المصروفات ٥٠٠ جنيه المصروفات ٢٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٠ جنيهات رسوم بريد . ويضاف إليها رسم إستلام التابليت وقدره ١٠٠ جنيه .

سابعا : الصف الثالث الثانوى العام المصروفات ٥٠٠ جنيه مضافا إليها ٦٥ جنيها رسوم إستمارة نجاح ويضاف إليها مبلغ ٢٢٠ جنيها رسوم استمارة إمتحان .

وبصرف النظر عن إنتهاك هذا القرار لنص المادة (١٩) من دستور البلاد الصادر عام ٢٠١٤ ، الذى يلزم الدولة بمجانية التعليم فى مراحل التعليم الإلزامى ، فأن تدهور مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والوسطى خلال السنوات السبع التى تولى فيها الجنرال السيسى الحكم ، جعلت من الصعب – وأحيانا من المستحيل – على ولى أمر لدية ثلاثة أبناء فى مراحل التعليم أن يسدد هذه المصروفات دفعة واحدة . ويذكرنا هذا بما جرى فى قطاع الصحة المصرية حينما دخل على خط سياساته البنك الدولى ودشن مبدأ إسترداد التكاليف Cost Recovery ، فجعل من الصعب على كثير من المصريين توفير العلاج والرعاية الصحية المناسبة (١٥) .

أذن نحن إزاء مخطط متكامل تتلاقى فيه رؤية وإستراتيجيات المؤسسات التمويلية الدولية ( البنك الدولى وصندوق النقد ) مع حكومات محلية يقودها مجموعات من الجنرالات ورجال المال والأعمال .

## ما العمل أذن إذا جاءت سلطة حكم وطنية ؟

علينا بداية أن نقر بأنه لن يكون هناك إصلاح حقيقى للأحوال المالية للمعلمين بدون أن يرتبط ذلك ومنذ اللحظة الأولى بإصلاح شامل لنظام الأجور والمرتبات فى القطاع الحكومى ككل ، لأن نظام الاجور والمرتبات أشبه بالأوانى المستطرقة ، تستقر مع إستقرار النظام ككل .

ومن هنا فأن أفكارنا ورؤيتنا وطرحنا بشأن إصلاح نظام الأجور والمرتبات للمعلمين يرتبط إرتباطا عضويا بنظام الأجور الشامل وتأييدكم ودعمكم للرؤية الشاملة وخطوات العمل كالتالى :

١–تتحدد خريطة توزيع العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعى فى مصر وعددهم حوالى ١.٧ مليون موظف على النحو التالى :

- حوالى مليون معلم .
- حوالى ٣٥٠ ألف موظف إدارى .
- حوالى ٣٥٠ ألف خدمات معاونة ( سعاة ) .

٢–يتوزع المعلمون بالنسب التالية تقريبا :

- نسبة ١٠% تقريبا بدرجة معلم من إجمالى أعداد المعلمين ( أى حوالى ١٠٠ ألف ) .
- نسبة ٢٥% تقريبا بدرجة معلم أول ( أى حوالى ٢٥٠ ألفا ) .
- نسبة ٢٥% بدرجة معلم أول ( أ) ( أى حوالى ٢٥٠ ألفا ) .
- نسبة ٢٠% بدرجة معلم خبير ( أى حوالى ٢٠٠ ألف تقريبا ) .

- نسبة ٢٠% بدرجة كبير معلمين ( أى بواقع ٢٠٠ ألف ) .

٣-يكون الجدول التالى والتدرج المالى للمعلمين مربوطا بالإصلاح الشامل لنظام الأجور فى القطاع الحكومى ككل :

جدول رقم ( ٣٢ )

جدول التدرج المالى والوظيفى المقترح للمعلمين

| المسمى الوظيفى | الدرجة المالية المعادلة | المربوط المالى | | المدة البينية للترقى | العلاوة السنوية ( بالجنيه ) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | بداية المربوط | نهاية المربوط | | |
| معلم حديث | الثالثة التخصصية | ٣٠٠٠ | ٤٨٠٠ | ٥ سنوات | ٣٦٠ |
| معلم أول | الثالثة التخصصية | ٤٨٠١ | ٥٨٨١ | ٣ سنوات | ٣٦٠ |
| معلم أول (أ) | الدرجة الثانية التخصصية | ٥٨٨٢ | ٦٩٦٢ | ٦ سنوات | ٣٦٠ |
| معلم خبير | الدرجة الأولى التخصصية | ٦٩٦٣ | ٧٦٨٣ | سنتان على الأقل | ٣٦٠ |
| كبير معلمين | مدير عام / كبير باحثيين | ٧٦٨٣ | ٨٠٤٣ | سنة واحدة على الأقل | ٣٦٠ |
| إجمالى التكاليف السنوية لهذا التدرج المالى = ٧٦٤١٥ مليون جنيه . | | | | | |

٤-وتتوزع هذه التكاليف السنوية على النحو التالى :

- معلم = ٤٦٨٠ مليون جنيه .
- معلم أول = ١٦٠٢٣ مليون جنيه .
- معلم أول ( أ ) = ١٩٢٦٦ مليون جنيه .
- معلم خبير = ١٧٥٧٥ مليون جنيه .
- كبير معلمين = ١٨٨٧١ مليون جنيه .
- المجموع = ٧٦٤١٥ مليون جنيه .

٥-يضاف إلى ذلك أجور ومرتبات الإداريين (٣٥٠ ألفا ) الذين يتوزعون بين الوظائف التخصصية والوظائف الكتابية بمتوسط أربعة آلاف جنيه شهريا مع التدرج المالى = ١٦.٨ مليار جنيه سنويا .

٦-وعمال الخدمات المعاونة (٣٥٠ الفا ) بمتوسط ألفى جنيه شهريا للعامل الواحد مما سيكلفنا = ٨.٤ مليار جنيه سنويا .

أى أن مجموع تكاليف الوظائف الإدارية والخدمات المعاونة فى قطاع التعليم قبل الجامعى = ٢٥.٢ مليار جنيه سنويا ) .

وبالتالى تصبح تكاليف أجور ومرتبات العاملين فى قطاع التعليم قبل الجامعى سنويا = ١٠١.٠ مليار جنيه .

٧–فإذا قارنا بين هذا المبلغ المطلوب (١٠١.٠ مليار جنيه سنويا ) وذلك المبلغ الوارد فى الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ كأجور بقطاع التعليم قبل الجامعى وهو ٨٤.٤ مليار جنيه ، نكتشف أن لدينا فجوة مالية قدرها حوالى ١٦.٦ مليار جنيه .. فمن أين نأتى بهذا المبلغ المطلوب ؟

الإجراءات المطلوبة لتصحيح أوضاع الأجور وتوفير التمويل اللازم :

١–بداية لابد من التصحيح الهيكلى لبند الأجور الراهن فى قطاع المعلمين والتعليم قبل الجامعى عموما ، وهو الخاص ببند " مكافآت الإمتحانات " والتى تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف جنيه تصرف فى نهاية العام الدراسى كدفعة واحدة ، ويظل المعلم يتضور من تدنى مستحاقاته الشهرية ، مما يدفع عشرات الآلاف من المعلمين تحت ضغط الحاجة إلى الإندفاع إلى تعاطى الدروس الخصوصية التى هى أحد مصائب إنهيار المنظومة التعليمية على مدى الخمسين عاما الماضية ومن ثم إنهاء ذلك الوضع الشاذ والمعقد، وذلك بإعادة احتساب متوسط نصيب المدرس والموظف بالتربية والتعليم وعددهم ١.٧ مليون ، من مكافأة الامتحانات (ما يعادل أجر ٢١٠ يوما من المرتب الأساسى ) ، ومكافأة التصحيح وضمهما إلى الأجر الوظيفى ، بما يؤدى عمليا إلى رفع هذا الراتب بمقدار ٦٠٠ جنيها إلى ٧٥٠ جنيها شهريا ، دون أن تتكلف الموازنة العامة للدولة مبالغ أضافية .

٢–ضم كل العلاوات الخاصة وبقية عناصر الأجر المتغير ( حافز ) إلى المستحقات الأجرية كأجر وظيفى وإلغاء ما يسمى " الأجر المجرد " من المصطلحات المتداولة فى النظام الأجرى المصرى والاستناد إلى جدول التدرج المالى المقترح من جانبنا

٣–بالنسبة للفجوة التمويلية البالغة (١٦.٦ مليار جنيه ) فينبغى إتباع مجموعة من الإجراءات على مستوى النفقات وعلى مستوى الإيرادات العامة على النحو التالى :

أولا : على مستوى ضبط النفقات العامة

- مراجعة فاتورة الأجور والمكافآت فى الوزارات والمصالح الحكومية بالعاصمة المصرية ( الجهاز الإدارى للدولة ) مثل وزارات المالية والضرائب ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والقوات المسلحة والقضاء وغيرها ، والمبالغات القائمة فى تلك الجهات وهو ما يوفر ما بين ٧ إلى ١٠ مليارات جنيه سنويا على الأقل .
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق فى الموازنة العامة للدولة ، خاصة ما يتعلق بمخصصات قطاع الأمن والدفاع والعدالة ، فلا يجوز – فى ظل دعاوى السلام وأخر الحروب – أن تتجاوز تلك المخصصات حوالى ١٥% إلى ٢٠% من إجمالى مصروفات الموازنة العامة للدولة ، خاصة بالنسبة إلى وزارة الداخلية التى أصبحت تمثل عبئا أضافيا على

المجتمع وموارده وهذا من شأنه توفير حوالى عشرة مليارات جنيه سنويا ، توجه لصالح تعزيز وبناء النظام الجديد للأجور والمرتبات .

- ويستدعى الأمر كذلك الحد من بند " الاعتماد الإجمالى " الذى بات يشكل إنتهاكا دستوريا وقانونيا لمبدأ الرقابة والمشروعية المالية ، ويمثل سردابا ودهليزا غامضا وواسعا لما يقارب ١٠ إلى ٢٠ مليارات جنيه كل عام ، لا تخضع لأدنى رقابة مالية أو تشريعية ، حيث توجه لصالح تعزيز لبنود لا تخضع للرقابة المالية والبرلمانية .
- خفض الإنفاق الترفى والمظهرى ، المبالغ فيه على المهرجانات وبند الدعاية والإعلان والاستقبالات والتى يمكن أن توفر حوالى ٢٥٠ مليون جنيه أخرى .

ثانيا : على مستوى الإيرادات العامة

- إعادة النظر فى نظم الإعفاءات الضريبية التى تمنح لبعض الفئات الوظيفية فى مؤسسات القوى فى الدولة المصرية ، وهو ما يوفر حوالى ٣ إلى ٤ مليارات جنيه سنويا .
- إعادة النظر فى نظم الإعفاءات الضريبية والجمركية المبالغ فيها التى تمنح لمشروعات رجال المال والأعمال والمستثمرين ، والتى يقدرها رجال الضرائب بأكثر من ٥٠ مليار جنيه سنويا من خلال إعادة النظر فى فلسفة قانون ضرائب الدخل ( رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ) وتعديلاته ، وانتهاج مبدأ الضرائب التصاعدية وفقا لشرائح الدخل وبحد أقصى ٣٥% بدلا من الأسلوب القطعى الراهن (٢٢% ) ، وهو ما من شأنه تدبير حوالى ٥٠ مليار جنية سنويا للخزانة العامة للدولة .
- إعادة النظر فى النظام الضريبى المصرى ككل ( الضرائب على الدخل – ضرائب القيمة المضافة – الضرائب على الأرباح الرأسمالية – الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية – الضرائب على المهنيين من الأطباء والمكاتب الاستشارية والمكاتب الهندسية ومكاتب المحامين – والضرائب العقارية على القصور والفيلات والشاليهات السياحية الفاخرة – وضرائب الكسب وغيرها ) وهذا قد يوفر للدولة المصرية ما بين ٥٠ إلى ٧٥ مليار جنيه سنويا .

–رفع كفاءة ونسب التحصيل الضريبى ووفقا لما وود فى البيان المالى لوزير المالية عن العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فقد بلغت المتأخرات الضريبية حوالى ٢٨ مليار جنية معظمها لدى رجال المال والأعمال والقطاع الخاص عموما ، وقد استمرت هذه الظاهرة السلبية الخطيرة خلال السنوات اللاحقة ، برغم التيسيرات الواردة فى القانون الجديد ( رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) ، وبرغم كثرة المناشدات والبرامج الإعلانية المتكررة والمكلفة ، ويعود السبب فى تزايد واستمرار تلك الظاهرة ، إلى عدم تغليظ العقوبات الجنائية والمدنية على جريمة التهرب الضريبى كما هو متبع فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، حيث تعتبر هذه الجريمة من الجرائم المخلة بالشرف والاعتبار تحرم مرتكبيها من حقوقه المدنية والسياسية ( كحق الترشيح والتصويت وشغل المناصب العامة ) ، بل على العكس أتبعت الحكومات المصرية مبادىء فاسدة ومفسدة فى صياغة القوانين الضريبية ، وفى غيرها من القوانين المالية التى قد

تمس رجال المال والأعمال ، فرخصت للوزير المختص سلطة التصالح ووقف الإجراءات الجنائية ، أو المدنية ووقف السير فى دعوى الخصومة فى أى لحظة يراها الوزير المختص ، بما فتح الباب واسعا على الفساد والمجاملة والتهرب الضريبى ، بل والأخطر تنامى الإحساس لدى المواطنين بأنهم ليسوا متساوين أمام القانون ، وأن من له وساطة لدى الوزير أو رئيس مصلحة الضرائب أو الجمارك أو البنوك يستطيع الخروج من المأزق وقتما يشاء ..!! وتتم رفع نسب التحصيل من خلال إجراءين أساسيين هما أ– زيادة عدد الدوائر القضائية المتخصصة فى منازعات الضرائب للتخلص من ظاهرة المتأخرات الضريبية والتخلص من ظاهرة التملص الضريبى التى تزيد عاما بعد أخر وتجاوزت ٣٠ مليار جنيه سنويا ب– إعادة بناء مؤسسة الجباية الضريبية مثل مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب العقارية وغيرها ، ووضع نظام قانونى صارم يسمح بالتخلص من العناصر الفاسدة فى هذا الوسط الوظيفى الهام .

- مراجعة تجربة المناطق الحرة العامة أو المناطق الحرة الخاصة التى لعبت دورا خطيرا فى التهرب الضريبى وتهريب السلع على مدى أربعين عاما ماضية .

والحقيقة أن من شأن إعادة تنظيم وهيكلة نظم الإنفاق الحكومى والإيرادات العامة أن يوفرا جانبا كبيرا من تمويل النظام الأجرى الجديد والحد الأدنى الإنسانى للأجور والمرتبات الذى نقترحه .
أذن .. من الناحية المالية والواقعية لن يؤدى تطبيق النظام الجديد " العادل والمتوازن للأجور والمرتبات " إلى زيادة كبيرة فى الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة ، وإنما كل ما يتطلبه الأمر وقف حالة " الفوضى المنظمة " والمقصودة لذاتها التى تؤدى إلى سيرك مالى وإدارى ، وإعادة تنظيم مالية الدولة ومؤسساتها ، بما يسمح بتحقيق قدر أفضل من العدالة فى توزيع الموارد المالية للدولة .

***********

## هوامش الفصل السابع

(١)تعددت لقاءا الدكتور طارق شوقى التليفزيونية أثناء توليه منصب مستشار رئيس الجمهورية ، أو بعد تولى منصب وزير التربية والتعليم ، وفى الكثير منها صرح بمعاداته لمجانية التعليم راجع : د. طارق شوقى ، لقاء مع قناة ... بتاريخ / / ٢٠١٦ . وكذا لقاءه مع قناة ... بتاريخ / / .

(٢)خطة البنك الدولى :

The World Bank, "Project Appraisal Document On A Proposed Loan In The Amount Of US500 Million To The Arab Republic Of Egypt For A Supporting Egypt Education Reform Project , march 23, 2018 .

(٣) Ibid .

(٤) د. أحمد الحفناوى ، تقرير مراجعة خطة تطوير إصلاح التعليم " ، القاهرة ، ١٤ مايو ٢٠١٨ . وهو مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة المعرفة للجميع ، ومنسق اجتماعات ملتقى فكر التعلم بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٧. وكذلك : د. أحمد الحفناوى " إصلاح منظومة المعرفة المصرية .. مع التركيز على التعليم قبل الجامعي " ، القاهرة ، ملتقى فكر التعليم محاضرة مقدمة فى ندوة ، بدون تاريخ . وكذلك : أحمد عبد الوهاب " الانفاق على التعليم بين مطالب الشارع المصرى والتطبيق " ، المركز المصرى لدراسات السياسات العامة ، برنامج الحرية الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠١٨ .

(٥) Ibid, The World Bank .

(٦) Ibid, The World Bank .

(٧) وزارة التخطيط ، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة " تقرير التنمية البشرية فى مصر عام ...

(٨) Understanding Poverty and Inequality in Egypt (English), op .cit و, Steven William

(٩)عبد الخالق فاروق " البطالة فى مصر .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والمعلومات والتوثيق ، ٢٠٠٤ .

(١٠) أنظر القرار الوزارى رقم (١١٩) لسنة ٢٠٢١ ، الصادر من وزير التربية والتعليم .

(١١) لمزيد من التفاصيل حول حجم إنفاق الأسر المصرية على التعليم عموما وعلى الدروس الخصوصية بشكل خاص راجع : عبد الخالق فاروق " كم ينفق المصريون على التعليم " ، القاهرة ، الطبعة الأولى دار العين ، ٢٠٠٨ ، والطبعة الثانية مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦ .

(١٢) أنظر فى ذلك عبد الخالق فاروق " كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى " ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ . وكذلك كتاب " كم ينفق المصريون على التعليم " ، مرجع سبق ذكره .

(١٣) عبد الخالق فاروق " كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى " ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ ، وكذلك : عبد الخالق فاروق " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٤ .

(١٤) د. أحمد الحفناوى ، ، تقرير مراجعة خطة تطوير إصلاح التعليم ، مرجع سبق ذكره .

# الفصل الثامن

# تأثير السياسات الإيرادية للجنرال السيسى على زيادة الفقر ومعاناة المصريين

تمثل الإيرادات العامة للدول المصادر التى تمكنها من تحقيق أهدافها فى الرفاهية لشعبها ، خاصة إذا كان قطاع الأعمال الخاص ، والاستثمار المحلى والأجنبى غير قادر على إنجاز التنمية والنمو بالصورة التى يرغبها المجتمع ومواطنيه .

وتختلف الدول من حيث تطورها وفاعليتها ، بالنظر إلى مركز النظام الضريبى فى بنية الإدارة المالية فيها ، ومستوى فاعلية الجهاز الضريبى ، وشفافية النظام التشريعى ، وكفاءة جهاز التحصيل لديها ، كما تتفاوت الدول نضجا وكفاءة من حيث درجة إنتشار أو تراجع وإنحسار ظاهرة التهرب الضريبى .

وفى مصر .. يعانى النظام الضريبى من إختلالات عميقة ، وتشوهات بنيوية ، بل وحتى أخلاقية منذ سنوات طويلة ، وإن كانت قد تعمقت أكثر فى السنوات السبع الأخيرة التى حكم فيها الجنرال السيسى ومعاونيه من الجنرالات والعسكر . ذلك أن مقابل العصف الضريبى القاسى لفئات المجتمع من الفقراء ومحدودى الدخل ، والطبقة الوسطى ، تنامت ظاهرة الإعفاء الضريبى لفئات من العاملين فى أجهزة ومؤسسات القوة ، كما تمتعت طبقة رجال المال والعمال والمستثمرين بكثير من المزايا والإعفاءات كما سوف نرى .

فلنتأمل فى بنية هذا النظام الضريبى المشوة ، وكيف عمق الجنرال السيسى بسياساته المالية والصريبية هذا التشوة وهذا الخلل . خاصة بعد أن توغل وتغول فى الإستدانة من الداخل ومن الخارج ، وآن آوان السداد أو أقتربنا منه ، فلم يجد سوى أن يعصف بما بقى من مستوى معيشة للفقراء والطبقة الوسطى ، ليعتصر منها عصرا ما لدى البعض من مدخرات مودعة للزمن ، ومن كاسبى الأجور والمرتبات ليزداد فقرهم ، ومن الأسر المصرية ، فلم يبقى لها سوى الدعاء بإزاحة الغمة ، وإنقاذ الأمة .

## المبحث الأول

## هيكل وبنية الإيرادات الحكومية فى مصر

تتكون الموارد الرسمية للموازنة العامة للدولة فى مصر من ثلاثة روافد أساسية هى:

الأول: الإيرادات العامة بمصادرها الثلاثة هى ( الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى ) .

وتمثل المصادر الضريبية الثقل الرئيس فى الإيرادات العامة، والتى تضاعفت خلال السبع سنوات العجاف من حكم الجنرال السيسى ( ٢٠١٤/٢٠٢١ ) أربعة مرات ، من ٢٦٠.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، إلى ٩٦٤.٨ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وظلت تشكل حوالى ١٤.٠% من الناتج المحلى الإجمالى ، ولكنها تشكل حوالى ٧٥% تقريبا من الإيرادات العامة للدولة المصرية .

الثانى: المتحصلات من حيازة الأصول المالية( هى المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية ) .التى زادت عاما بعد أخر من ٥.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، إلى حوالى ٢١.١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ (وتقدر بأقل من ٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى ) .

الثالث: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية ( لتمويل عجز الموازنة العامة ) ، التى زادت من حوالى ٦٥٣.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة ١٨.٨% من الناتج المحلى الإجمالى ، إلى ٩٨٧.٧ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة ١٤.٥% من الناتج المحلى ).

وهكذا يبدو واضحًا أن الموازنة العامة تعتمد على ثلاثة مصادر رئيسية هى:

- الضرائب ( فى المتوسط بين ٧٠% إلى ٨٠% ) .
- *والاقتراض* من الداخل ومن الخارج.
- المنح.
- علاوة بالطبع على الإيرادات الأخرى التى زادت بصورة كبيرة جدا فى عهد الجنرال السيسى .

لقد شهدت هذه السنوات السبع زيادة مؤلمة فى الأعباء الضريبية كم أشرنا ، فأرتفعت الحصيلة الضريبية من ٢٦٠.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، إلى ٩٦٤.٨ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، أما الإيرادات الأخرى فقد زادت بدورها من ٩٤.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، إلى أكثر من ٢٧٤.٠مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (١)

المصادر الرئيسة لإيرادات الموازنة العامة للدولة خلال السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠٢٠/٢٠٢١ (بالمليار جنيه)

| البيان | ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة | ٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعليات | | | | | | | | |
| الإيرادات الضريبية | ٢٥١.١ | ٢٦٠.٣ | ٣٠٦.٠ | ٣٦٢.٥ | ٤٦٢.٠ | ٦٢٩.٣ | ٧٣٦.١ | ٨٥٦.٧ | ٩٦٤.٨ |
| % الزيادة السنوية | – | ٣.٦% | ١٧.٦% | ١٨.٥% | ٢٧.٥% | ٣٦.٢% | ١٢.١% | ١٦.٤% | ١٢.٦% |
| نسبة الضرائب إلى مجموع الإيرادات العامة | ٧١.٧% | ٥٧.٠% | ٥٧.٠% | ٦٤.٥% | ٧٠.١% | ٧٦.٧% | ٧٨.٢% | ٧٥.٥% | ٧٥.٠% |
| المنح | ٥.٢ | ٩٥.٩ | ٢٥.٥ | ٢.٢ | ١٧.٧ | ٣.٢ | ٢.٦ | ٣.٨ | ٢.٢ |
| الإيرادات الأخرى | ٩٤.٠ | ١٠٠.٦ | ١٣٣.٩ | ١٩٧.٦ | ١٧٩.٥ | ١٨٨.٦ | ٢٠٣.٢ | ٢٧٤.٠ | ٣٢١.٨ |
| مجموع الإيرادات العامة | ٣٥٠.٣ | ٤٥٦.٥ | ٤٦٥.٤ | ٥٦٢.٣ | ٦٥٩.٢ | ٨٢١.١ | ٩٤١.٩ | ١١٣٤.٥ | ١٢٨٨.٨ |

المصدر : البيان التحليلى للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، والبيان التحليلى للموازنة العامة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

وكما هو واضح فقد زادت الحصيلة الضريبية عاما بعد عام ، وأصبحت تشكل فى المتوسط بين ٧٠% إلى ٨٠% من الإيرادات العامة للدولة المصرية ، بينما الإيرادات الأخرى تضاعفت من ١٧٩.٥ مليار حنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٣٢١.٨ مليار جنيه ، وهى التى تشمل عوائد الملكية الحكومية وأرباح الأسهم وعقود الإيجارات وحصيلة بيع السلع والخدمات ، مثل الخدمات الزراعية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، ومبيعات البضائع والموارد الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة ، وحصيلة الغرامات والتعويضات .

كما يتبين أن ٨٠% إلى ٩٠% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًا تأتى من الجهات الحكومية وشركاتها وهيئاتها وموظفيها. وأن الجهات الضريبية ووزارة المالية ونظام الحكم منذ أربعين عامًا وحتى اليوم، يمتنع تمامًا عن الإفصاح عن حصة رجال المال والأعمال ، أوما يُسمى المستثمرون المصريون والعرب والأجانب، وشركاتهم وأنشطتهم من الحصيلة الضريبية سنويًا، حتى يتكشف للرأى العام والخبراء الاقتصاديين ثمار ما يُسمى التنمية والنمو، الذى جرى فى الخمسين عامًا الأخيرة، ومنذ إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى، وحجم المزايا الضريبية، التى يحصل عليها هؤلاء، والأعباء الضخمة التى يتحملها الفقراء وكاسبى الأجور والمرتبات فى الحصيلة الضريبية، التى تذهب معظمها فى بناء وإقامة البنية التحتية والأساسية، التى يستفيد منها قطاع المال والأعمال أكثر من غيرهم، وسوف نقدم نماذج للأرباح الضخمة، التى يحققها كبار رجال المال والأعمال، ونصيبهم المتدنى والمتواضع من العبء الضريبى ، كما سبق وعرضنا .

## المبحث الثانى

## السياسات الضريبية للجنرال السيسى

على أية حال ، إذا تأملنا أرقام وبيانات الموازنات المالية التى أقرت فى السنوات السبع العجاف من حكم الجنرال السيسى ، نجدها لا تختلف كثيرًا عن سابقاتها سوى فى إلقاء مزيد من الأعباء على الفقراء وكاسبى الأجور والطبقة الوسطى فى البلاد، مقابل منح المزايا والإعفاءات المتنوعة لطبقة رجال المال والأعمال تحت الشعار التاريخى ( تشجيع الاستثمار والمستثمرين ) .

### أولا : الضرائب العامة

تتوزع الحصيلة الضريبية فى النظام الضريبى المصرى غير العادل وغير المتوازن على خمس مجموعات رئيسة هى:

- المجموعة الأولى : الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية، وهو مسمى خادع ومخادع كما سوف نرى وهى تضم (بندين و ٤ أنواع و ١٩ فرعًا)، وتشكل فى المتوسط بين ٣٥% إلى ٤٠% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًا.
- المجموعة الثانية : الضرائب على الممتلكات (وتتضمن ٣ بنود و ٤ أنواع و ٣ فروع) وتمثل فى المتوسط ٧% إلى ٨% من الحصيلة الضريبية سنويًا.
- المجموعة الثالثة: الضرائب على السلع والخدمات (وتضم ٣ بنود و ٢٣ نوعًا و ١٩ فرعًا)، وتمثل فى المتوسط ٤٠% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًا.
- المجموعة الرابعة: الضرائب على التجارة الدولية (وتشمل ٣ بنود وفرعين) ، وتمثل فى المتوسط ٦% إلى ٨% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًا.
- المجموعة الخامسة: الضرائب الأخرى (وتضم بندًا واحدًا و ٣ أنواع) وتشكل فى المتوسط بين ٦% إلى ١٢% من الحصيلة الضريبية سنويًا.

فكيف انعكست هذه الأوضاع الشاذة على البنية الضريبية فى مصر، والتى استمرت على حالها بعد أن تولى العسكريون الحكم والإدارة مباشرة بعد ٣ يوليو عام ٢٠١٣.

فإذا تأملنا تطور الحصيلة الضريبية – التى هى المصدر الرئيسى لموارد الحكومة المصرية سواء قبل تولى الجنرال السيسى أو أثناء حكمه – نكتشف مجموعة من الحقائق التى تؤكد طبيعة الإنحيازات الاجتماعية والسياسية لهذا النظام ، ما بين المغالاة فى منح المزايا والإعفاءات لما يسمى المستثمرين ، مقابل مزيد من الأعباء على الطبقات الفقيرة والوسطى فى البلاد و يظهر الجدول التالى تطور الحصيلة الضريبية فى كل المجموعات ، ومنها سوف نكتشف الخلل البنيوى والتحيز الاجتماعى للنظام الضريبى المصرى ، الذى زاده تشويها السياسات التى أتبعها الجنرال السيسى ومعاونيه خلال السنوات السبع الأخيرة .

جدول رقم (٢)

تطور الحصيلة الضريبية فى الموازنة العامة للدولة وتوزيعاتها خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠/٢٠٢١ " بالمليون جنيه "

| البيان / السنوات | فعليات | | | | | | فعلى | فعلى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢٠١٤/٢٠١٥ | 2016/2015 | ٢٠١٦/٢٠١٧ | ٢٠١٧/٢٠١٨ | ٢٠١٨/٢٠١٩ | ٢٠١٩/٢٠٢٠ | ٢٠٢٠/٢٠٢١ |
| حصيلة الضرائب | ٢٠٧٤١٠ | | ٢٦٠٢٨٩ | ٣٠٥٩٥٧ | ٣٥٢٣١٥ | ٤٦٢٠٠٧ | 629302 | ٧٣٦١٢١ | ٨٥٦٦١٦ | ٩٦٤٧٧٧ |
| المجموعة الأولى :الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية وتتكون من | | | | | | | | | | |
| ـ على الدخول من التوظف | ١٦٠١٠ | ١٩٧٠٨ | ٢٢٢٥٢ | ٢٦٨٠١ | ٣٢٠٣١ | ٣٧٩٦٤ | ٤٥٦٦٠ | ٥٩١٨١ | ٦١٥٤٠ | ٨٠١٩٩ |
| لنشاط التجارى والصناعى | ٥٢٦٣ | ٦١٠٠ | ٨٤٣١ | ١٠٥٨٩ | ٩٢٤٧ | ١١٥٠٨ | ١٦٨١٥ | ٢٤٦٥٧ | ٣٣٧٨٢ | ٤٢٧٠٠ |
| ى( الأطباء– المهندسين – المحامون ن وغيرهم ) | ٣١٧ | ٣٣٣ | ٥٠٩ | ٥٤٤ | ٧٣١ | ١١٥٤ | ١٦٥٠ | ٢٥٠٦ | ٣٧١٤ | ٤٩٠٠ |
| (ج) عناصر غير ذى قيمة مالية | ٢ | ٣ | ٢ | ٢ | ٤ | ٣ | | | | |
| ى دخول الأفراد بخلاف التوظف | ٥٥٨٢ | ٦٥٢٣ | ٩١٦٠ | ١١١٣٤ | ٩٩٨٢ | ١٢٦٦٦ | ١٨٤٦٩ | ٢٧٢٠١ | ٣٧٥٠٦ | ٤٧٦١٢ |
| ضرائب على الأرباح الرأسمالية | ١٠٤ | ٨٧ | ٢١٨ | ٢٧٩ | ٣٤٣ | ٣٨٤ | ٤٥٠ | ٩٢٤ | ١٧٢٠ | ٢٠٢٤ |
| الضريبة على أرباح شركات الأموال | | | | | | | | | | |
| (أ)هيئة البترول والشريك الأجنبى | ٣٤٠٧٥ | | ٤٦٠٦٠ | ٣٦٠٠ | ٣٧٣١٣ | ٤٢٤٦٤ | ٥١٩٧٦ | ٤٢٥٣٢ | ٤١٨٠٢ | ٤١٦٠٢ |
| (ب)ضرائب قناة السويس | ١١٨٠٠ | | ١٤٣١٢ | ١٣٤٠٠ | ١٤٩٠٣ | ٢٢٣٠٠ | ٢٩٩٠٠ | ٣٤٤٨٠ | ٣٧٥٨٣ | ٣٤٢٠٤ |
| (ج)من البنك المركزى | غير مبين | | ٤٠٤٢ | ٣٦٩١ | ١٣٢٤٥ | ٣٨٦٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| (د)باقى الشركات | ٢٣٦٧٤ | ٢٥٢٧٥ | ٢٥٠٩٩ | ٣٨٥١٢ | ٣٦٩٢٦ | ٤٧٢٥٩ | ٦٠٧٧٦ | ٨٥٧٦٣ | ١١٠٩٨٣ | ١٤٥٩٤٤ |
| رائب على أرباح شركات الأموال | ٦٩٥٥٠ | ٨٩٧٤٠ | ٨٩٥١٢ | ٩١٦٠٣ | ١٠٢٣٨٧ | ١١٥٨٨٣ | ١٤٢٦٥٢ | ١٦٢٧٧٥ | ١٩٠٣٦٩ | ٢٢١٧٥٠ |
| المجموعة الثانية :الضرائب على الممتلكات تتكون من | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دورية على الممتلكات (أراضى ومبانى ) | ٥٢٠ | ٥٣١ | ٤٢٨ | ٦٣٧ | ١١٧٢ | ٢٠٥٥ | ٢٩٧٦ | ٤٨٥٦ | ٦٨٦٠ | ٧٠٧٤ |
| ى العمليات المالية التجارية والرأسمالية | ١٠٥٧٥ | ١٣٩٠٥ | ١٦٠٥٥ | ١٧٦٢٩ | ٢٤٠٧١ | ٣١٩٩٧ | ٤٤٩٥٧ | ٤٨٣٣٥ | ٥٣٠٢٦ | ٥٥٧٦٢ |
| ٣- ضرائب ورسوم على السيارات | ١٩٩٣ | ٢٠١٧ | ٢٢٧٩ | ٢٨٤١ | ٢٧٤٧ | ٢٤٨٧ | ٣٤٧٧ | ٥٧٠٢ | ٩٦٤٥ | ٨٠٢٥ |
| مجموع الضرائب على الممتلكات | ١٣٠٨٩ | ١٦٤٥٣ | ١٨٧٦٢ | ٢١١٠٧ | ٢٧٩٩٠ | ٣٦٥٣٩ | ٥١٤١٠ | ٥٨٩٠٧ | ٦٩٥٣١ | ٧٠٨٦١ |
| المجموعة الثالثة :الضرائب على السلع والخدمات وتتكون من | | | | | | | | | | |
| ١-الضريبة على القيمة المضافة & | ٣٧١٧٤ | | ٤٢٩٧٤ | ٥٣٤٢٥ | ٥٧٤٥٤ | ٩٤٣٨٤ | ١٢٧٠٣٨ | ١٥٥٣٥١ | ٢٠٩١٤٥ | ٢٢١٢٥٨ |
| - ضرائب القيمة المضافة على الخدمات | ٩١٤١ | | ٩٤٦٣ | ١٢٠٩٨ | ١٤٠٧٢ | ١٨١٣٩ | ٢٩٢٣٨ | ٤٢٣٢٨ | ٥١٩٦٧ | ٦٦٩٥٦ |
| رائب على سلع محلية الجدول رقم( ١) | ٢٦٠٥٦ | | ٢٤١٩٠ | ٣٩٧٥٠ | ٤٨١٢٥ | ٧٠٥٣٣ | ١٠٣٦٢٢ | ١١٠٩١٠ | ١٠٢٢٧٨ | ١١٢٦٨٢ |
| ب على سلع مستوردة الجدول رقم( ١) | ٧١ | | غير مبين | ٢٥٩ | ٣٩٦ | ٤١٥ | ١٦١١ | ٣٨١ | ١٢٦٧ | ٢٢٤ |
| ٥-الضرائب على الخدمات الخاصة | ٨٨٠ | | ١١٦٧ | ١٣٨٢ | ٢٣١١ | ١٧٩٨ | ٢٣١٤ | ٢٥٩٨ | ٣٢٨٠ | ٢٣٣٠ |
| ٦- ضريبة الدمغة – عدا الماهيات | ٥٤٦٥ | | ٦٦٩٤ | ٧٧٢١ | ٩٧٠٧ | ١١٠١٧ | ١٣٤٥٩ | ١٧٦٣٥ | ٢٢٤٥٧ | ٢٥٣٢٢ |
| ٧- رسوم تنمية الموارد | ١٣١٦ | | | ١٨٦٧ | ١٩٤٧ | ١٤١٩ | ١٣٧٤ | ٣٦٩٧ | ٥٦٠٠ | ٢٣٧٩٢ |
| ٨- ضرائب على إستخدام السلع أو الترخيص بإستخدامها | ٤٥٦٢ | | | ٦٤٢٨ | ٦٥١٢ | ١٠٩١٩ | ١٥٦٠٠ | ١٧٦٧٧ | ١٩٣٥٧ | ١٧٠٣٥ |
| جموع ضرائب المجموعة الثالثة | ٨٤٥٩٤ | | | ١٢٢٩٢٩ | ١٤٠٥٢٥ | ٢٠٨٦٢٤ | ٢٩٤٢٥٧ | ٣٥٠٥٧٦ | ٤١٥٣٥١ | ٤٦٩٥٩٩ |
| المجموعة الرابعة : ضرائب التجارة الدولية وتتكون من | | | | | | | | | | |
| ١-ضرائب على الواردات | ١٤٣٩٦ | | ١٧٣٥٢ | ٢١٤٦٠ | ٢٧٥٣٤ | ٣٣٤١١ | ٣٦٨٤٨ | ٤٠٩٩٥ | ٥٠٦٣٧ | ٤٣٤٠٤ |
| ٢-ضرائب على التجارة الدولية الأخرى | ٣٩٣ | | ٣٢١ | ٤٠٧ | ٥٥٧ | ٨٤٤ | ١٠٦٠ | ١٠٢٥ | ١٠٩٩ | ١١٠٠ |

| مجموع المجموعة الرابعة | ١٤٧٨٨ | | ١٧٦٧٣ | ٢١٨٦٧ | ٢٨٠٩١ | ٣٤٢٥٥ | ٣٧٩٠٨ | ٤٢٠٢٠ | ٥١٧٣٧ | ٤٤٥٠٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموعة الخامسة :ضرائب أخرى وتتكون من | | | | | | | | | | |
| ١-على الأعمال التجارية وكلها أموال منقولة من البنك المركزى | ٣٦٩٤ | | ١١٠٦٢ | ١٠٢٣٥ | ١٠٩٦٦ | ١٥٦٩١ | ٣٨٤٩٧ | ٣٤٥٣٨ | ٢٨٨٦٤ | ٢٨٢٢٩ |
| جمالى الضرائب المحصلة من المجموعات الخمسة | ٢٠٧٤١٠ | | ٢٦٠٢٨٩ | ٣٠٥٩٥٧ | ٣٥٢٣١٥ | ٤٦٢٠٠٧ | ٦٢٩٣٠٢ | ٧٣٦١٢١ | ٨٥٦٦١٦ | ٩٦٤٧٧٧ |

المصدر :البيان المالى لموازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، والبيان التحليلى لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ ص ٢١ ص٢٢، والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ص٢٤ ، والبيان التحليلى لموازنة عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

١- الضرائب على المجموعة الأولى وتشمل كما أشرنا الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية، وهو مسمى خادع ومخادع كما سوف نرى وهى تضم (بندين و ٤ أنواع و ١٩ فرعًا)، وتشكل فى المتوسط بين ٣٥% إلى ٤٠% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًا ، وأهمها على الإطلاق الضرائب على الدخول من التوظف .

(أ)الضرائب على الدخول من التوظف : نجد أن تفاقم العبء الضريبى عاما بعد أخر فى السنوات السبعة العجاف للجنرال السيسى ، لم تتوزع بالتوازن والعدل بين كافة الفئات الاجتماعية ، حيث تعاظمت بصورة كبيرة الضرائب على دخول الموظفيين والعاملين بأجر ، من ١٩.٧ مليار عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن بلغت عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالى ٨٠.٢ مليار جنيه ، أى تضاعفت أربعة مرات ، فما زاد من أجور ومرتبات للعاملين فى القطاعات الحكومية بعد ثورة يناير عام ٢٠١١ من ناحية، ابتلعت معظمه الزيادة فى الضرائب من ناحية أخرى ، والتضخم وإرتفاع الأسعار فى الأسواق من ناحية أخرى بينما الضرائب على الأرباح الرأسمالية التى تفرض على أرباح التداول فى البورصات وفى التصرفات العقارية وأنشطة السمسرة التى كانت فرضت لفترة قصيرة جدا بعد ثورة يناير عام ٢٠١٢ – وألغاها الجنرال السيسى عام ٢٠١٥ ، قدرت بحوالى ٢.٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، وظلت تراوح دون ٥٠٠.٠ مليون جنيه فى السنوات السابقة ، وكذلك هناك أنشطة تكاد تكون معافة من الضرائب مثل شركات الأسمنت التى تحقق أرباحا هائلة يضاف إلى هذا إلى حقيقة أن الربط الضريبى على الفئات المختلفة مثل أصحاب المرتبات وما فى حكمهم والشركات الحكومية يجرى تحصيلها مباشرة وفوريا ، بينما أصحاب الشركات الخاصة يماطلون فى تسديد الضريبة المفروضة عليهم ، عبر التنازع القانونى ، كما يظهرها بيانات المتأخرات الضريبية سنويا .

(ب) يأتى بعدها الضرائب على دخول الأفراد بخلاف التوظف التى زادت بدورها من ١٢.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، حتى بلغت ٤٧.٦ مليار جنيه فى العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، واهمها على الإطلاق الضرائب على النشاط التجارى والصناعى ، ثم الضرائب على المهن غير التجارية .

–فإن ضرائب النشاط التجارى والصناعى الذى تتحمله الشركات التجارية والصناعية ومعظمها من القطاع العام والأعمال العام ، لم تتعد ١١.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ومقدر لها أن تبلغ ٤٢.٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، بما لا يتناسب إطلاقًا مع حجم النشاط التجارى والصناعى فى البلاد، وخصوصًا لدى الشركات الخاصة، والقوى المالية والاحتكارية المهيمنة على اقتصاد البلاد.

– أما نصيب ضرائب المهن غير التجارية حيث ( لدينا ١٨٠ ألف عيادة خاصة + أكثر من أربعة آلاف مستشفى ومستوصف طبى خاص ، وآلاف المكاتب الهندسية الاستشارية ، وأكثر من ٤٠٠ ألف محامى منهم ٨٠ ألف لديه مكتب محاماة خاص– المدرسين خارج النطاق الوظيفى...إلخ)، ولم تتجاوز حصتهم من الضرائب ٣١٧.٠ مليون جنيه فقط عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، لم تتعد المقدر منها فى موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالى ١.٢ مليار جنيه فقط لا غير،

وقدر لها أن تزيد إلى ٣.٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وكذلك إلى ٤.٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وهى مجرد تقديرات ، غالبا ما تقل فى نهاية السنة المالية والضريبية ، حيث تعد هذه الفئات من أكثر الفئات تهربا من أداء الضريبة العامة ، ، بينما هذه الفئات تتحرك وسط ما لا يقل عن ٣٠٠ مليار جنيه إلى ٥٠٠.٠ مليار جنيه سنويًا خلال السنوات العشر الماضية فى صورة دخول ومكاسب.

– ومن المثير للدهشة حصة ونصيب ما يسمى الضريبة على الأرباح الرأسمالية ، حيث ظلت دون المستوى المتناسب مع الأرباح الضخمة التى تتحقق من هذه الأنشطة ، سواء فى البورصات ، أو مبيعات العقارات والأراضى وغيرها ، فقد سجلت عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالى ٣٨٤.٠ مليون جنيه فقط ، وزادت قليلا حتى بلغت عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٢.٠ مليار جنيه . وبالتالى فأن ما يُسمى الأرباح الرأسمالية (الثروة العقارية وتوزيعات الأرباح وإعادة التقييم)، ظلت عند مستواها المتدنى؛ حيث لا تشكل سوى أقل من ١.٠% فقط لا غير، بما يؤكد الخلل الهيكلى فى النظام الضريبى المصرى وتحيزه لصالح الأغنياء ورجال المال والأعمال .

– أما الضريبة على أرباح شركات الأموال وأهمها على الإطلاق هيئة البترول وقناة السويس والبنك المركزى وباقى الشركات) ، حيث زادت هذه الحصيلة من ١١٥.٩ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن بلغت حوالى ٢٢١.٨ مليار جنيه فى العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ . وإذا تأملنا بياناتها نجد أن الحصيلة الضريبية على هيئة قناة السويس قد زادت من ٤٢.٥ مليار جنيه ، إلى ٣٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة . وهيئة البترول زادت الحصيلة الضريبية منها من ٢٢.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن بلغت ٤١.٦ مليار جنيه فى العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .وأخيرا البنك المركزى المصرى فقد تلاشت الضريبة المفروضة على أنشطته والقطاع المصرفى من ٣.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وأختفت تماما فى السنوات اللاحقة ( صفر) . أما الضرائب على باقى الشركات، ومنها حوالى ٥٠% حكومية تقريبا والباقى من القطاع الخاص ، فقد زادت حصيلتها ٤٧.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن بلغت ١٤٥.٩ مليار جنيه تسدد معظمها الشركات التابعة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام ، ولا تزيد حصة الشركات الخاصة والرأسمالية لكبار أباطرة المال والأعمال عن ٢٠% على أحسن تقدير .

٢–نأتى إلى الضرائب على المجموعة الثانية ( الضرائب على الممتلكات ) ، التى زادت من ٣٦.٥ مليار جنيه فى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن بلغت عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٧٠.٩ مليار جنيه ، بيد أن الملاحظ ، مدى التدنى والتواضع فى الضرائب المفروضة على المبانى والأراضى، برغم ما يحوزه كبار رجال المال والأعمال، وما يُسمى المطورون العقاريون والمقاولون وأصحاب العقارات ، والأبراج الضخمة فى القاهرة ، وبقية المدن المصرية الكبرى، حيث لم تزد عن ٢.١ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ولم تتجاوز عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ تقدير ٧.١ مليار جنيه .بينما الأعباء المقابلة التى تزايدت على رسوم وضرائب السيارات، بصرف النظر عن طبيعة استخدام تلك السيارات (أجرة – سرفيس – نقل – خاصة...إلخ).التى زادت من ٢.٥ مليار جنيه إلى ٨.٢ مليار جنيه ، أما الحصيلة الضريبية على

العمليات المالية والتجارية والرأسمالية التى تشمل طيفا واسعا من البنود والعناصر ( وأهمها الضرائب على عوائد الأذون والسندات ورسوم نقل الملكية ) فقد أرتفعت بدورها من ٣٢.٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن بلغت عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٥٥.٨ مليار جنيه .

٣- أما المجموعة الثالثة (الضرائب على السلع والخدمات)، فقد زادت حصيلتها من ٨٤.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى أن بلغت ، ٢٠٨.٦ مليار جنيه فى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم إلى ٤٧٠.٠ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وتمثل الثقل الرئيس الذى يتحمله جموع المستهلكين والمواطنين فى البلاد، بصرف النظر عن مستواهم الاجتماعى والاقتصادى وهذا النوع من الضرائب يتضاعف فى أثناء التداول السلعى والخدماتى ، فيما يعرف بمضاعف العبء الضريبى وفى أسعار الأسواق .ومن أهمها على التوالى :

(أ)أول ما يلاحظ فى هذه المجموعة القفزة الرهيبة فى حصيلة بند " رسوم تنمية الموارد " الذى تضاعف أربعة مرات خلال عشر سنوات من ١٣١٦.٠ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٢٣.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، والقفزة الكبرى حدثت فى هذا البند منذ تولى الجنرال السيسى الحكم حيث زادت من ١٣٧٤.٠ مليون جنيه فقط عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، إلى تلك القفزات الرهيبة خلال ثلاث سنوات تالية لتصل إلى ٢٣.٨ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

(ب)أما السجائر والتبغ فقد زادت بدورها زيادة مرهقة من ٣٥.١ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٧٤.٦ مليار فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

(ج) وبالمقابل فأن أعمال المقاولات والبناء والتشييد فقد ظلت تدور حول ٣.٠ مليار جنيه ، فى تحيز واضح وسافر لهذه الفئة ، خصوصا بعد دخول الجيش والإدارة الهندسية للقوات المسلحة فى هذا السوق بقوة وشراسة بعد تولى الجنرال السيسى الحكم مباشرة . كما أن الضرائب على الثروة العقارية( العقارات والأراضى والأطيان ) متدنية للغاية لا تعكس أبدا التطور العقارى الذى تم فى كافة المدن اللمصرية طوال الأربعين عاما الماضية وخصوصا فى بناء عشرات المبوندات Compounds ، تضم آلاف الفيلات والقصور والإسكان الفاخر .

(د) كما نلاحظ أن مادة الأسمنت شبه معفاة من الضرائب، وجلها تقريبًا مملوكة أما لشركات أجنبية ، أو لشركات للجيش تكاد تحتكر وتهيمن على هذه الصناعة، والشركة القومية الوحيدة التى كانت مملوكة لقطاع الأعمال العام جرى تصفيتها وضمها للمتلكات الجيش دون سداد جنيه واحد قيمة أصول ومعدات هذه الشركة ، وبرغم ذلك فإن هذه السلعة يتزايد أسعارها فى السوق المصرية بصورة كبيرة دون مبرر معقول؛ حيث زاد سعر طن الأسمنت من ٥٥٠ جنيهًا فى يونيه عام ٢٠١٣ ، إلى ٧٧٠ جنيهًا فى سبتمبر عام ٢٠١٧، ثم إلى ٩٥٠ جنيها للطن فى مارس عام ٢٠١٩ ، ثم

تجاوزت حاجز ١١٠٠٠.٠ جنيه للطن فى عام أواخر عام ٢٠٢٠ (ص ٢٣ من البيان التحليلى للموازنة العامة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧) .

(هـ) أما الضرائب على الاتصالات التى لم تكن سوى صفر عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وكانت مناط إهتمام والأحاديث المسربة للفريق عبد الفتاح السيسى مع بعض الضباط ، والتى قال فيها ( والله لو أملك أدفع اللى بيتكلم وأدفع اللى يستمع لكنت فعلت ) ، وبمجرد توليه الحكم ، زادت الضرائب التى يدفعها عملاء شبكات المحمول فزادت من صفر عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٢.٥ مليار فى العام التالى ، ثم إلى ١.٤ مليار جنيه فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ثم إلى ٢.٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وأخيرا قدرت بحوالى ١.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

(و) كما نلاحظ تدنى الضرائب على الصادر والمصدرين، حيث ظلت تتراوح بين ٢٥٧.٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، إلى ٤٢٨.٨ مليون جنيه فى العام التالى ، ثم إلى ٤٢٦.٨ مليون جنيه فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، وإلى ٤١٨.٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وأخيرا ٣٦٨.٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وإن كان أضيف إليها فى ذلك العام ما يسمى ( رسم صادر على الصادرات ) بقيمة ٥٢٣.٠ مليون جنيه ، وبالمقابل فأن الحكومة المصرية تمنح المصدرين دعمًا للصادرات بزعم تشجيع الصادرات تجاوز عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالى ٧.٠ مليارات جنيه ، فإذا بها تتحول إلى باب خلفى للتلاعب والفساد كما ظهر فى التحقيقات التى جرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، والتى كانت أحد أسباب تقديم وزير الصناعة والتجارة الهارب (رشيد محمد رشيد) إلى المحاكمة والحكم عليه بالسجن لخمس سنوات بتهم الفساد.

(ل) وبالمقابل تضاعفت ضريبة الدمغة (عدا دمغة الماهيات) حيث زادت بدورها بأكثر من أربعة أضعاف خلال السبع سنوات الأخيرة من ٥.٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، إلى ١١.٠مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ثم وصلت إلى ٢٥.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وهى تقع معظمها على عقود اشتراكات المياه والكهرباء والغاز والبوتاجاز وعلى المحررات المصرفية ، ورسوم تنمية على مغادرة البلاد، وكذلك على استهلاك المياه والنور والغاز والكهرباء والتليفون من ١.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى حوالى ٤.٠ مليار جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، وأذا أضفنا إليها ضريبة الدمغات التى فرضت على كثير من الخدمات الأخرى ( بطاقات التموين – على الشهادات والإقرارات – على العقود وما فى حكمها – على التأمين – على خدمات النقل – على تأسيس الشركات – على جوازات السفر – .. الخ ) فأن الرقم قد يتجاوز ١٠.٠٠ مليارات جنيه أخرى ، مما يمثل أعباءً متزايدة على المواطنين المصريين. مقابل تدنى ضريبة الدمغة على أعمال البورصة .

وإذا تأملنا قائمة ( الضرائب ) بتفاصيلها الدقيقة من البيان التحليلى للموازنة العامة فى أى سنة من السنوات ، وخصوصا فى السنوات السبع الأخيرة ، سوف يدهشنا هذا النهم والتغول فى فرض الضرائب والرسوم على كافة

الأنشطة والخدمات ، بصورة أرهقت المواطنين وبعض أصحاب الأعمال المتوسطين ، حيث يحظى كبار رجال الأعمال المتحالفين مع نظام الجنرال السيسى بالكثير من المزايا والإعفاءات .

٤–أما المجموعة الأربعة الضريبية (التجارة الدولية) فقد تضاعفت قيمتها بدورها خلال نفس الفترة من ١٤.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٣٤.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وفى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بلغت حوالى ٤٤.٥ مليار جنيه

وهذه المجموعة يقع عبئها مباشرة على عاتق المستهلكين وغالبيتهم من الطبقات الفقيرة والمتوسطة ،لأنها فى معظمها تأتى فى صورة ضرائب على الواردات .

٥– وأخيرًا إذا انتقلنا إلى المجموعة الضرائبية الخامسة والأخيرة وهى (الضرائب الأخرى)، والتى زادت قيمتها من ٣.٧ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٣٤.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم بلغت ٢٨.٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ . وهى تضم ( ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة من البنك المركزى وضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة من جهات أخرى ) مما ينعكس على العمل المصرفى والبنكى فى البلاد ، وزيادة مصروفاته ، مما يؤثر سلبا على معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ، وعلى القدرة والمرونة المتاحة للبنوك فى مصر .

هذه التركيبة الضريبية لا تتناسب مع نمط وهيكل الدخول والثروات الهائلة المتاحة لدى الأفراد والجماعات، خصوصًا فى قطاعات المقاولين والموردين وما يُسمى المطورون العقاريون، والمصدرين ورجال المال والأعمال والسماسرة والمضاربين فى البورصات ، ومن هنا فإن العودة لدراسات توزيع الدخول والثروات فى المجتمع المصرى، ضرورة تقتضيها مسألة حُسن إدارة السياسة الضريبية والمالية فى البلاد، وليس من باب التدخل أو التطفل على الحياة الخاصة لقطاع من للمواطنين.

وهنا ينبغى أن نطرح مشكلتين هيكليتين فى النظام الضريبى المصرى ، والسياسات الضريبية المتبعة منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، وزادت وطأتها بعد تولى الجنرال السيسى الحكم فى يونيه عام ٢٠١٤ :

الأولى تتمثل فى أن القوى الاجتماعية والطبقية القادرة على تحمل العبء الضريبى الأعلى والأكثر عدالة (من ٣٥% إلى ٤٥% من الأرباح والدخول المرتفعة ) غير راغبة فى ذلك ، بل على العكس تستمر فى الضغط على الحكومات المصرية المختلفة – فى إطار التحالف بينهما – لتخفيض الوقع والاستقطاع الضريبى ، ملوحة تارة بشعار تشجيع الاستثمار ، ومهددة تارة بالخروج من السوق المصرية فى حال عدم الإذعان لمطالبها .

الثانية : أن القوى الاجتماعية التى تتحمل فعلا العبء المتزايد لهذه السياسات الضريبية الضارة ، من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة وكاسبى الأجور والمرتبات ، والحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لم تعد قادرة على

تحمل هذه السياسات لفترة أطول ، خصوصا وأنه قد تزامن مع هذه السياسات – التى أطلق عليها ظلما وعدوانا (الاصلاح الاقتصادى) – مظاهر للإنفاق السفيه من جانب الجنرال السيسى ومعاونيه مثل بناء القصور الرئاسية ، وتأثيثها بصورة مبالغ فيها ، والانفاق على الحفلات والمهرجانات وغيرها من مظاهر الترف .

## ثانيا : المنح

إذا ما انتقلنا إلى المصدر الثانى للإيرادات العامة وهى "المنح"، نكتشف أن نظام الجنرال السيسى قد حصل على أكبر حجم من المنح والمساعدات والقروض التى حصلت عليها مصر فى تاريخها الحديث ، فخلال ثمانى سنوات فقط من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، بالتحديد بعد أحداث ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ وإزاحة الرئيس الأخوانى محمد مرسى وجماعته من الحكم ،حصل نظام الجنرال السيسى على حوالى ١٥٣.٤ مليار جنيه (ما يعادل ٩.٦ مليار دولار) فى صورة منح لا ترد (١) ، هذا بخلاف القروض والاستثمارات وأشكال المساعدات الأخرى التى تجاوزت ٤٠.٠ إلى ٥٠.٠ مليار دولار أخرى فى صورة قروض واستثمارات . وبرغم ذلك لم يتحسن الوضع الاقتصادى فى البلاد، بل اندفع الجنرال السيسى فى مشروعات واسعة، مفتقرة إلى دراسات جدوى حقيقية من وجهة النظر التنموية، ومعظمها ذهب إلى مشروعات البنية التحتية، خدمة للمستثمرين وتهيئة البلاد للاستثمار على حد قوله، وهو معزوفة رددها الرؤساء السابقون لمصر منذ عام ١٩٧٤، فابتلعت أكثر من ٤٤٥.٠ مليار جنيه، ولم تهيئ بعد البلاد للاستثمار..!.

## ثالثا : الإيرادات الأخرى

والتى تشتمل على خمسة أنواع رئيسة هى:

- عوائد الملكية، والتى تضم الفوائد المحصلة على السندات ، وعلى الإقراض وأرباح الأسهم وإيرادات المناجم وغيرها.
- حصيلة بيع السلع والخدمات، التى تضم إيرادات الخدمات ومبيعات البضائع وإيجار المبانى الحكومية وغيرها.
- والتعويضات والغرامات،التى تشتمل على حصيلة الأموال المستردة وإيرادات النقد المصادر وغيرها.
- والتحويلات الاختيارية، والتى تضم فائض لجنة المساعدات وإيرادات أنشطة مختلفة وغيرها.
- والإيرادات المتنوعة، والتى تشتمل على إيرادات أسواق وإيرادات غرامات مبان وغيرها.

وقد بلغت مجتمعة عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالى ١٠٠.٦ مليار جنيه، زادت حتى تجاوزت عام ٢٠١٨/٢٠١٩ حوالى ٢١٧.٧ مليار جنيه، ثم إلى ٣٢١.٧مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، حوالى ٤٤.٠% منها يأتى من الإيرادات المتنوعة ، وحوالى ٣٤% تأتى من عوائد الملكية ، بينما ٢٢% تأتى من بيع السلع والخدمات ( أنظر الجدول رقم ٤) .

****************

## المبحث الثالث

## الغرق فى الديون .. مأشبه الليلة بالبارحة .!!

أما الباب الرابع من الموارد العامة والمسمى " المتحصلات من الحيازة " والتى تشتمل متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية"، ، فقد زاد هذا الباب من ٤.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٥.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم إلى ١٠.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ثم إلى ١٦.٦ مليار جنيه فى العام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، وفى العام التالى زاد إلى ٢٣.٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، وأخيرا فى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بلغ ٢١.١ مليار جنيه ، ويتحقق هذا الإيراد من الأقساط المحصلة من الإقراض السابق، ومن الهيئات الاقتصادية ، وشركات قطاع الأعمال العام ، وشركات القطاع العام، حيث تشكل الجزء الأكبر من هذه الحصيلة، ومن بعدها تأتى حصيلة بيع الشركات العامة (الخصخصة) التى تكاد قد توقفت فى السنوات الخمسة الماضية الأولى من حكم الجنرال السيسى ، ثم بدأت فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ فى صياغة برنامج للخصخصة من جديد وتطرح شركات للبترول والتأمين والبنوك على مسار البيع.

أما الباب الخامس (الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم)، فهو أحد المصادر الأساسية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وأحد المصائب الكبرى لحاضر ومستقبل هذه البلاد، حيث تمثل ديونًا هائلة على الاقتصاد والدولة والمجتمع المصرى كله.

لقد زاد هذا الباب عامًا بعد آخر، منذ تولى الجنرال السيسى الحكم، حيث زاد من ٣٦٣.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أن بلغ ٦٣٥.٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ،ثم تجاوز ٩٨٧.٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ ( أنظر الجدول رقم ٥) .

ويردد بعض المسئولين فى وزارة المالية مقولة خاطئة، وهى أن سداد القروض المحلية أو الأجنبية لا يشكل عبئًا حقيقيًا على الموازنة العامة للدولة ؛ لأنه لا يرتبط بالمصروفات العامة الدورية، لكنه فى حقيقته إهلاك لجانب من الدين العام على الدولة (ص ٨ من البيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠١٧/٢٠١٨). والحقيقة أن هذا القول المغلوط مردود عليه من زاويتين هما (٢):

الأولى: أن تسديد جانب من القروض المحلية أو الأجنبية يؤدى – للأسف – إلى نزول الدولة مرة أخرى إلى سوق الاقتراض المحلية أو الأجنبية فى صورة سندات وأذون خزانة من أجل سداد استحقاقات أقساط الدين الداخلى أو الخارجى.

الثانيـة: أن هذه العقليـة الماليـة البيروقراطيـة، تنظـر إلـى القروض والاقتراض وكأنها أمـر اعتيـادى، ينبغـى التعامل معه باستمرار، وليس بوصفه عبئًا سياسيًا واقتصاديًا على الدولة والمجتمع المصرى، وأن من شأن الاستمرار فيه الوقوع فى مصيدة الديون وبالتالى تكريس التبعية وربما الاحتلال الحقيقى للدولة.

المثيـر للدهشـة أنـه بـرغم هيكلـة الـدين المصـرى بـدءا مـن عـام١٩٩٢ ، بعدالإتفاق مـع الـدائنين فـى نـادى بـاريس ، و صندوق النقد الدولى ، شهدت الفوائد المدفوعة عن الدين المحلى والدين الأجنبى زيادة كبيرة ، من ٢.٣ مليار جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ ، إلى ٣.٠ مليار فى العام التالى ، ثم إلى ٨.٦٥ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ ، وإلى ١٣.٣ مليار جنيه فـى عـام ١٩٩٣/٩٢ ، وإلـى ١٥.٦ مليـار جنيـه عـام ١٩٩٤/٩٣ ، إلـى ١٤.٦ مليـار جنيـه عـام ١٩٩٥/٩٤ ، وإلـى ١٥.٣ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ ، ومن بعدها إلى ١٥.٩ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (٣) ، وهى نفس الفترة تقريبا التى شهدت أعلى تركز للثروات ومعدلات الأرباح التى تحققت لطبقة رجال المال والأعمال ورأسمالية المحاسيب ، وكذا لكبار المسئولين فى الدولة ، وكما دللت بحق الخبيرة الاقتصادية الأمريكية بينى جولدبيرج Penny Goldberg كبيرة أقتصاديين البنك الدولى chief economist of the world bank وفريقها البحثى ، ومن النتائج المثيرة للبحث ، أنه وجد علاقة طردية قوية بين توقيت تسلم القروض والمساعدات من البنك الولى ، وزيادة التحويلات إلى الحسابات المصرفية فى الملاذات الآمنة للنخبة وكبار المسئولين إلى خارج البلاد offshore bank accounts in safe havens. ، وقد نشرت الدراسة تحت عنوان " Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from Offshore Bank Accounts(٤)

ومع الاستمرار فى هذه السياسة الضارة طوال السنوات السبع الماضية من حكم الجنرال السيسى (٢٠١٤-٢٠٢١ ) تضـاعف حجم الدين الداخلى من ٨٨٨.٠ مليار جنيه عشية خلع الرئيس الأسبق حسنى مبارك فى ١١ فبراير عام ٢٠١١، إلى ٢.٥ تريليون جنيه فى مارس ٢٠١٦ ، ثم إلى ٤.٣ تريليون جنيه فى سبتمبر من عام ٢٠١٩ . وإلى ٤.٧ تريليون جنيه بحلول يونيه عام ٢٠٢١.

وتظهر مقارنة الديون الخارجية بالناتج المحلى الإجمالى GDP مقدار المشكلة وعمقها؛ فقد زادت هذه النسبة عند تولى الرئيس السادات الحكم عام ١٩٧٠ من ٢٣.٧% إلى ٦٩.٢% عام ١٩٧٧ ، ثم إلى ١٤١% عام ١٩٨١ (٥)

لقد أصبح أحد أهم مقاييس النجـاح لأى وزير أو مجموعة وزاريـة فـى هذه الفتـرة ، هو قدرتها علـى جلـب الـديون باعتبارها – كما قيل وقتئذ – تعبيرا عن ثقة دولية فى الاقتصاد المصرى !؟

وهو ما عاد وتكرر بصورة فجة وخطيرة ، إن لم تكن كارثية في عهد الجنرال عبد الفتاح السيسى خلال الخمس سنوات الأولى من توليه توليه الحكم حيث أصبحت كلمته الشهيرة وسط مرؤسيه ( الفلوس .. الفلوس .. الفلوس ) ، بمثابة أيدلوجية للنظام والحكم .



بينى جولدبيرج

ووفقا لبيانات البنك المركزى المصرى قفز الدين الخارجى لمصر من حوالى ١٠٨.٧ مليار دولار فى يونيه ٢٠١٩ إلى ١١١.٢٩ مليار دولار فى مارس ٢٠٢٠ ، ثم إلى ١٢٣.٤٩ مليار دولار فى يونيه ٢٠٢٠ ، ليسجل بذلك زيادة بنسبة ١٢.٢% خلال الثلاثة شهور الأخيرة من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ .أى أنه خلال ثلاثة شهور فقط أقترض نظام الجنرال السيسى حوالى ١٢.٢ مليار دولار .

وترجع أسباب هذا الإرتفاع فى الدين الخارجي في الثلاثة أشهر الأخيرة ( مارس – يونيه ٢٠٢٠) ، إلى حصول مصر على تمويلين من صندوق النقد الدولي أحدهما عبر برنامج التمويل السريع بنحو ٢.٨ مليار دولار، والآخر بقيمة ملياري دولار هي الدفعة الأولى من اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٥.٢ مليار جنيه على مدار عام ، كما باعت مصر سندات في الأسواق الدولية بقيمة ٥ مليارات دولار في مايو ٢٠٢٠(٦) كما كشفت بيانات البنك المركزى تفاصيل هذه المديونية، حيث ارتفع الدين الخارجي طويل الأجل ليصل الى ١١٢.٦ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٠ ، بينما تقلص الدين الخارجي قصير الأجل ليسجل ١٠.٨٦ مليار دولار ، كما أرتفع نصيب البنك المركزي من الدين الخارجي خلال الربع الأخير من العام المالي ( ٢٠١٩/٢٠٢٠ ) ، إلى ٢٧.٨٨٥ مليار دولار ، مقابل ارتفاع نصيب الحكومة من الدين الخارجي ليسجل ٦٩.٣٥ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠٢٠، نهاية مارس ٢٠٢٠ ، أى بزيادة بنحو ٨.٩٥ مليار دولار.

لقد ظل النهج المتبع منذ عام ١٩٧٤ للحكومات المصرية هو تسول المساعدات من الدول العربية والحلفاء الغربيين ، وكان الثمن أن أصبحت مصر وسياساتها وقراراتها ورجالاتها مجرد أداة طيعة وتابعة لمراكز صنع القرار في هذه الدول ، بما أوصلنا إلى التنازل عن بعض أراضينا ( تيران وصنافير) في عام ٢٠١٦ ، مقابل مساعدات تنقذ النظام والحكم

من هاوية لا قرار لها . وزاد الأمر سوءا ، لجوء الحكومات المصرية المتعاقبة إلى الخديعة وعدم الإفصاح عن الحجم الحقيقى للدين سواء المحلى أو الأجنبى ، واللجوء إلى أساليب أحصائية ومحاسبية مخادعة لإظهار نسبة الدين العام بأقل من قيمته الحقيقية ، حيث تتمسك سنة بعد أخرى بأن هذا الدين لا يزيد على ٩٠% من الناتج المحلى الإجمالى . و بدءا من حكومة أحمد نظيف ( ٢٠٠٤- يناير ٢٠١١ ) ، ووزير ماليته الهارب يوسف بطرس غالى ، لجأت الحكومات إلى أساليب جديدة ومخاتلة محاسبية ، فى حساب مصفوفة الناتج المحلى الإجمالى GDP Matrix ، تؤدى عمليا إلى أظهار الناتج المحلى الإجمال بأكبر من قيمته الحقيقية ، سواء بإدخال عناصر فى حساب الناتج لم تكن تحسب من قبل فى المصفوفة ، من قبيل استثمارت شركات البترول الأجنبية ، واستثمارات البورصة وتدفقاتها السريعة والساخنة ، وكذا إحتساب حصة الشريك الأجنبى من البترول والغاز كجزء من الناتج المحلى الإجمالى ، وكذا حساب الناتج المحلى محملا بمعدلات التضخم وإرتفاع الأسعار المبالغ فيها والمرتفعة ، مما قفز بالناتج المحلى الإجمالى المصرى بصورة غير طبيعية ، فالناتج المحلى الاجمالى المصرى الذى لم يكن يزيد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ على ٤٥٠.٠ مليار جنيه شهد قفزة غير مبررة ، وبنصيحة من موظفى صندوق النقد الدولى ، ، بهدف أبراز نجاحات ليست لها فى الحقيقة وجود ، وهو ما كان يرضى الرئيس حسنى مبارك والمجموعة المحيطة به .ولذلك روجت المؤسسات التمويلية الغربية ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى أكذوبة معدل النمو فى الناتج المصرى بأكثر من ٧% فى السنوات الخمس التى تولى فيها شلة رجال المال والأعمال المسئوليات الوزارية فى مصر فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس حسنى مبارك ونجله جمال مبارك ، وقد سار على نفس النهج الجنرال عبد الفتاح السيسى ومجموعة البورصجية المحيطون به .

فالتلاعب فى الناتج المحلى الاجمالى يسمح بإظهار نسبة الدين العام بأقل من حقيقته ، وبكلمة فأن متوسط نصيب الفرد الواحد فى مصر من هذا الدين بمن فيهم الأطفال الرضع يتراوح بين ٦٧.٠ ألف جنيه فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وإذا حسبنا نسبة الدين العام المصرى ( المحلى والأجنبى ) إلى الناتج المحلى الإجمالى فى سبتمبر من عام ٢٠١٩ نجده قد تجاوز ١٣٥% إلى ١٤٠% من الناتج المحلى الإجمالى ، بعكس ما تعلن عنه المصادر الحكومية الرسمية بأنه لم يتجاوز ٩٥% .

<u>وهكذا تحولت إدارة الدين العام المصرى إلى كارثة أقتصادية ومالية أضافية ، خصوصا بعد أن تولى الجنرال عبد الفتاح السيسى منصب رئيس الجمهورية فى يونيه عام ٢٠١٤ ، فبدأ عصر جديد من الديون والإنفاق السفيه وغير المسئول ( القصور الرئاسية والعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين الجديدة والقطار الكهربائى ) ، بما يذكرنا بمصيبة الخديوى إسماعيل والمصير البائس الذى واجهته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر .</u>

والسؤال الذى يطرح نفسه بقوة وإلحاح هنا ، هل هناك علاقة عضوية بين زيادة هذه المديونية الخارجية والداخلية ، وبين ذلك التراكم والإنتعاش الهائل الذى تحقق في ثروات هذه الطبقة الهجينة الجديدة من رجال المال والأعمال أو ما يسمونهم " المستثمرون " وما أضيف إليهم بعد تولى الجنرال السيسى الحكم من كبار جنرالات الجيش المحيطين به ؟

جدول رقم (٥)

تطور الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧ (بالمليون جنيه)

| البيان/ السنوات | ٢٠١٤/٢٠١٣ | ٢٠١٥/٢٠١٤ | ٢٠١٦/٢٠١٥ | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ موازنة | ٢٠٢١/٢٠٢٠ مشروع موازنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | فعليات | | | | | | | |
| أولاً: الإقتراض وإصدار أوراق مالية محلية | | | | | | | | |
| سندات على الخزانة العامة | ٢٩١٦٣ | ٢٠٨٩٢٦ | ٢٥٦٤٦٧ | ٢٦٧٩٨٦ | ١٨٠٨٥٩ | ٣٧٣٢٨٣ | ٥٥٠٠٠٠ | ٧٠٠٠٠٠ |
| أذون على الخزانة العامة | ٥٣٤٦٠ | ٧٨٤٩١ | ١٩١٩١٠ | ١٣٠٩٦٩ | ٢٦٠٠٣٩ | ٢٧١٠١٧ | ٢٦٤٠٢١ | ٢٧٤٤٨٣ |
| أخرى | – | ١١٣ | ٥٥ | | | | | |
| قروض خارجية معاد أقراضها عن طريق الخزانة العامة | ٠ | ١٤٨ | ٦٥٤ | ٦٦٦ | ١٩٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| اقتراض من مصادر أخرى | ٥٠٣٥٥ | ٢١٥٢٠١ | ١٣٦٤٥٢ | (٦٣٧) | (٣٣٤١) | (١٢٤١) | ٠ | ٠ |
| مجموع (١) | ٣١٢٩٧٨ | ٥٠٢٨٧٩ | ٥٨٨٥٣٨ | ٣٩٨٩٨٥ | ٤٣٧٧٤٧ | ٦٤٣٠٥٨ | ٨١٤٠٠٢١ | ٩٧٤٤٨٣ |
| ثانيًا: الاقتراض وإصدار أوراق مالية أجنبية | | | | | | | | |
| لتمويل الاستثمارات | ١٢٢٠ | ١٨٤٨ | ٢٠٤٢ | ٥٩١٨ | ٨١٧٠ | ٥٩٠٥ | ٦٩٣٥ | ١٣١٨٠ |
| لتمويل التزامات رأسمالية | ٤٩١٠٣ | ١١١٧٠ | ٧٣٧ | ٢٤٥٨٤٤ | ٢٥٣٧٠٥ | ٢٣١٦١ | ٠ | ٠ |
| مجموع (٢) | ٥٠٣٢٣ | ١٣٠٠١٧ | ٢٧٧٩ | ٢٥٤٣٦٥ | ٢٦٢٤٦٥ | ٢٩٥٢٤ | ٦٩٣٥ | ١٣١٨٠ |
| الإجمالى (١+٢) | ٣٦٣٣٠١ | ٥١٥٨٩٧ | ٥٩١٣١٧ | ٦٥٣٣٥٠ | ٧٠٠٢١٢ | ٦٧٢٥٨٢ | ٨٢٠٩٥٦ | ٩٨٧٦٦٣ |

المصدر: البيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ص ٣١.

وعلينا أن نلاحظ هذا الخلل البنيوى حتى فى الاقتراض الخارجى، حيث معظمه لتمويل التزامات رأسمالية، بينما ما ذهب منها لتمويل استثمارات لا يتعدى النذر اليسير.

وقد ترتب على هذا الإفراط الخطير فى الإقتراض المحلى والأجنبى طوال السنوات السبع من حكم الجنرال السيسى ( ٢٠١٤-٢٠٢١) ، والإستغراق فى مشروعات الطرق والكبارى وعاصمته الإدارية ، وبناء القصور الرئاسية وأقامة المهرجانات ومظاهر الترف والإستعراض ، أن زاد الحمل على الموازنة العامة للدولة ، ومدفوعات خدمة الدين ، حتى بلغ مجموع ما سددته الدولة المصرية ( الفوائد + الإقساط ) خلال سبع سنوات فحسب من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ، حوالى ٥.٣ تريليون جنيه ، وهذا العبء الضخم يكشف عن خلل جوهرى فى السياسات المالية لنظام الجنرال السيسى. فى ظل سياسات إهدار ونهب المال العام ، وآخذ البلاد إلى حافة الإفلاس والإنهيار المالى .

والجدول التالى يبين هذا الوضع المالى المختل :

جدول رقم (٢٧)

خدمة الدين العام خلال السنوات من ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ( بالمليون جنيه )

| البيان / السنوات المالية | ٢٠١٧/٢٠١٦ | ٢٠١٨/٢٠١٧ | ٢٠١٩/٢٠١٨ | ٢٠٢٠/٢٠١٩ | ٢٠٢١/٢٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| أولا : الفوائد الخارجية | | | | | |
| فوائد الدين العام الخارجى | ٩٤٢٦ | ٢٢١٠٤ | ٣٥١٣٧ | ٤٤٣٧٤ | ٤٨٤١٩ |
| فوائد خارجية تسددها الجهات | ١٧٣ | ٩٥ | ٧٢ | ٣٣٠ | ٣٥٢ |
| مجموع الفوائد الخارجية (١) | ٩٥٩٩ | ٢٢١٩٩ | ٣٥٢٠٩ | ٤٤٧٠٤ | ٤٨٧٧١ |
| ثانيا : فوائد محلية ( المقيمين ) | | | | | |
| فوائد سندات البنك المركزى | ٥٨١٩٣ | ١٠٩٧٧٨ | ١١٨٤١١ | ٩٦٧٣٠ | ٧٠٧٠٣ |
| فوائد السندات الدولارية بالعجز فى مركز العملات الأجنبية | ١٩٩٨٠ | ٣٤٥٢ | ٢٢٩٢ | ٢٢٨٦ | ٥٨٨٢ |
| فوائد الأذون على الخزانة العامة | ٩٠٩٧٥ | ١٦٤٣١٦ | ٢٠٨٢٣٣ | ٢٣٥٦٥٧ | ٢١٥٧٨٧ |
| فوائد سندات الخزانة العامة | ١٠٧٨٠٦ | ١١٠١٤٠ | ١١٢٨٨٩ | ١٢٩١٥٦ | ٢٠٦٧٢٢ |
| فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين | ١٦٥٣٢ | ٣٥٦٤ | ٧٤٤٤ | ٧٥٥٠ | ٥٠٠٠ |
| فوائد سندات العجز الإكتوارى | ١٦٠ | ١٦٠ | ١٦٠ | ١٠٠ | ٨٦ |
| وائد السندات المتوقع إصدارها لصالح صندوقى التأمين | ٠ | ٠ | ٠ | ٢٢٨٩ | ٠ |
| فوائد ال ٥% سندات حكومية | ٧٥ | ٧٨ | ٨١ | ١٠٠ | ٨٦ |
| أخرى | ٢٣٨ | ١٧٩ | ٥٦٨١ | ١٥٠٠٧ | ١٠٢٢٦ |
| فوائد للخزانة العامة<br>شمل فوائد القروض الخارجية والمعاد أقراضها من الخزانة | ٤٢٤ | ١٠٧٨ | ١٦٠٥ | ٢١٥٣ | ٢٦٧١ |
| لجهات أخرى | ٢٢١٦ | ١٧٧ | ١٦٨ | ١٦٥ | ١٥٢ |

| الفوائد الإجمالية الإحتياطية العامة | ٢١٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| المجموع (٢) | ٣١٦٦٠٢ | ٤٣٧٤٤٨ | ٥٣٣٠٤٥ | ٥٦٩١٣٥ | ٥٦٦٠٠٠ |
| ثالثا : الأقساط ( سداد القروض المحلية والأجنبية ) | | | | | |
| ( سداد القروض المحلية والأجنبية )(٣) | ٢٧٣٧٦٣ | ٢٦٧٦٣٢ | ٢٤٢٦٣١ | ٣٧٥٥٦٦ | ٥٥٥٥٦٩ |
| إجمالى خدمة الدين العام (١+٢+٣) | ٥٩٠٣٦٤ | ٤٦٥٠٨٠ | ٧٧٥٦٧٦ | ٩٤٤٧٠١ | ١١٢١٥٦٩ |

المصدر : البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامو للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

ومقابل كل هذا الإسراف وسوء الإدارة المالية ، والتوسع غير المبرر وغير التنموى فى الإنشاءات العقارية برغم وجود فائض فى المعروض السكنى يقدر بحوالى ١٢.٥ مليون وحدة سكنية (٧) ، والأفراط فى مشروعات الطرق والكبارى فى كافة المحافظات ، بينما يعانى أهم قطاعات التنمية – مثل التعليم والصحة – من إنهيار شبه كامل تعمدت حكومات الرئيس الجديد (الجنرال السيسى ) الزيادات المستمرة والدورية فى أسعار كافة السلع والخدمات طبقا لبرنامج صندوق النقد الدولى الذى وقعته فى أكتوبر عام ٢٠١٦ .مثل أسعار الكهرباء ، ومياة الشرب ، والمشتقات البترولية مثل البنزين والسولار والكيروسين وغيرها ، كما تكشف التسجيلات المسربة للقاءات الفريق عبد الفتاح السيسى حينما كان وزيرا للدفاع ، مفاهيمه الشديدة الضيق والحنق على المصريين ، ورغبته فى تسديد المصريين لتكاليف كافة الخدمات المقدمة لهم تحت شعار ( مفيش حاجة ببلاش ) ، بما يجعله متطابقا تماما مع مفاهيم الليبرالية المتوحشة ومنهج صندوق النقد والبنك الدوليين (٨).

وتكشف الزيادات المتتالية والمتلاحقة فى أسعار الخدمات التى تقدمها الجهات الحكومية التى فرضت على المواطنيين المصريين طوال السنوات السبع من حكم الجنرال السيسى ( يونيه ٢٠١٤ – يوليو ٢٠٢١ ) ، مقدار العنت والمعاناة التى تعرض لها الفقراء ومحدودى الدخل ، والطبقة الوسطى من سياسات الرجل ، وجاء قرار أول رئيس لمجلس الوزراء ( إبراهيم محلب ) فى نظام الجنرال السيسى عام ٢٠١٤ ، بزيادة أسعار بيع الطاقة الكهربائية تدريجيا لمدة خمس سنوات أعتبارا من أول يوليو عام ٢٠١٤، حتى يوليو ٢٠١٨ ، وتتالت الزيادات المتلاحقة من رؤساء الوزرات المتلاحقين ( هشام إسماعيل – مصطفى مدبولى ) ، بما يؤكد أن هذه هى سياسات الجنرال نفسه وتحيزاته الاجتماعية والسياسية ، كما تكشفها خطاباته العامة ، ولغته الحادة المصحوبة بدرجة من الغطرسة والحقد على المصريين ، وخصوصا الفقراء ومتوسطى الدخول ، بينما لم ينطق بكلمة واحدة فيها إساءة لكبار رجال المال والأعمال الذين يحققون أرباحا هائلة ويعفون من دفع المستحقات العادلة من الضرائب .

| جدول رقم (٢٨) قرارات الحكومة المصرية بزيادة أسعار الكهرباء للمنازل منذ يوليو ٢٠١٤ حتى يوليو ٢٠١٩( بالقرش ) | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| م | شرائح الاستهلاك | سعر الكيلو وات ٢٠١٤ | سعر الكيلووات فى يونيه ٢٠١٥ | سعر الكيلووات يوليو ٢٠١٦ | سعر الكيلووات يوليو ٢٠١٧ | سعر الكيووات يوليو ٢٠١٩ | يوليو ٢٠٢٠ | يوليو ٢٠٢١ | مضاف إليها رسوم خدمة عملاء |
| ١ | حتى ٥٠ كيلووات | ٧.٥ قرش | ٩ قرش | ١١ قرش | ١٣ قرش | ٣٠ قرش | ٣٨ قرش | ٤٨ قرشا | ١ جنيه |
| ٢ | من ٥١- ١٠٠ كيلووات | ١٤.٥ قرش | ١٧ قرش | ١٩ قرش | ٢٢ قرش | ٤٠ قرش | ٤٨ قرش | ٥٨ قرشا | ٢ جنيه |
| ٣ | ١٠١- ٢٠٠ كيلووات | ١٦ قرش | ٢٠ قرش | ٢١.٥ قرش | ٢٧ قرش | ٥٠ قرش | ٦٥ قرش | ٧٧ قرشا | ٦ جنيه |
| ٤ | ٢٠١-٣٥٠ كيلووات | ٢٤ قرش | ٢٩ قرش | ٤٢.٥ قرش | ٥٠ قرش | ٨٢ قرش | ٩٦ قرش | ١٠٦ قرشا | ١١ جنيه |
| ٥ | ٣٥١-٦٥٠ كيلووات | ٣٤ قرش | ٣٩ قرش | ٥٥ قرش | ٧٥ قرش | ١٠٠ قرش | ١١٨ قرش | ١٢٨ قرشا | ١٥ جنيه |
| ٦ | ٦٥١ – ١٠٠٠ كيلووات | ٦٠ قرش | ٦٨ قرش | ٧٥ قرش | ١٢٥ قرش | ١٤٠ قرش | ١٤٠ قرش | ١٤٠ قرشا | ٢٥ جنيه |
| ٧ | أكثر من ١٠٠٠ كيلووات | ٧٤ قرش | ٧٨ قرش | ١٢٥ قرش | ١٣٥ قرش | ١٤٥ قرش | ١٤٥ قرش | ١٤٥ قرشا | ٤٠ جنيه |
| عام ٢٠١٤ قرار رئيس الوزراء رقم (١١٦٠) لسنة ٢٠١٤ ، وعام ٢٠١٥ قرار رئيس الوزراء رقم ( ) لسنة ٢٠١٥ ، وفى عام ٢٠١٦ قرار رئيس الوزراء رقم (٢٨٠٧) لسنة ٢٠١٦ ، و قرار رئيس الوزراء رقم (١٤٣٥) لسنة ٢٠١٧ ، وقرار وزير الكهرباء رقم (١١١) لسنة ٢٠١٩ ، وكذلك منشور فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ الأثنين ٢٠١٤/٧/٢١ ، وجريدة الوفد بتاريخ ٢٠١٧/٧/٧ | | | | | | | | | |

وكما يتبين فقد تضاعفت اسعار فواتير الكهرباء على المواطنين خلال السنوات السبع العجاف من حكم الجنرال السيسى ما بين الضعفين إلى أربعة أضعاف ،بحيث اصبحت فى كثير من الحالات فوق طاقة الأسر المصرية على التحمل ، وكذلك فواتير المياة ، التى أضيف إليها لأول مرة فى تاريخ هذه الخدمة ما نسبته ٧٥% لصالح الصرف الصحى .

جدول رقم (٢٩)

زيادة أسعار الكهرباء للمحال التجارية بشرائحها المختلفة

| الشريحة | يوليو ٢٠١٦ | يوليو ٢٠١٧ | يوليو٢٠١٩ | يوليو ٢٠٢٠ | يوليو ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|---|
| الأول : صفر إلى ١٠٠ كيلووات | ٣٥ قرشا | ٤٥ قرشا | ٦٥ قرشا | ٦٥ قرش | |
| الثانية : صفر إلى ٢٥٠ كيلووات | ٦٩ قرشا | ٨٤ قرشا | ١١٥ قرشا | ١٢٠ قرش | |
| الثالثة : صفر إلى ٦٠٠ كيلووات | ٦٩ قرشا | ٩٦ قرشا | ١٤٠ قرشا | ١٤٠ قرش | |
| الرابعة :من ٦٠١ إلى ١٠٠٠ كيلووات | ٩٦ قرشا | ١٣٥ قرشا | ١٥٥ قرشا | ١٥٥ قرش | |
| الخامسة : أكثر من ١٠٠٠ كيلووات | ٩٦ قرشا | ١٤٠ قرشا | ١٦٠ قرشا | ١٦٠ قرش | |

تحسب الفاتورة كالتالى = سعر الكيلووات مضروبة فى حجم الاستهلاك مضافا إليها رسوم خدمة العملاء ، ويضاف إلى ذلك رسوم النظافة فى المدن وتبلغ رسوم خدمة العملاءإلى ٣٥ جنيها للجهد الفائق والعالى والمتوسط ، وأنشطة الرى

جدول رقم ( ٣٠ )

تعريفة مياة الشرب الجديدة والصرف الصحى شهريا للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

| أنشطة الاستهلاك | تقسيم الشرائح | التعريفة ( بالجنية / متر مكعب ) | إجمالى التكلفة على المواطن ( بالجنيه ) شهريا |
|---|---|---|---|
| أولا : المنزلى | من صفر إلى ١٠.٠٠ م مكعب | ٠.٩٥ جنيها | ٩.٥ جنيها |
| | من ١١ إلى ٢٠ م مكعب | ١.٩٠ جنيها | ٢٨.٥ جنيه فى المتوسط |
| | من ٢١ إلى ٣٠ م مكعب | ٢.٢٥ جنيها | ٥٦.٢٥ جنيها فى المتوسط |
| | من ٣٠ إلى ٤٠ م مكعب | ٢.٧٥ جنيها | ٩٦.٢٥ جنيها فى المتوسط |
| | أكثر من ٤٠ م مكعب | ٣.١٥ جنيها | ١٥٧.٥ جنيها فى المتوسط |
| مقابل الصرف الصحى المنزلى | نسبة من تعريفة المياه منزلى | %٧٥ | يضاف إليها نسبة الصرف الصحى %٧٥ |
| ثانيا : غير المنزلى | خاص | ٣.٣٠ جنيها | |
| | حكومى | ٣.٤٠ جنيها | |
| | تجارى | ٣.٩٠ جنيها | |
| | صناعى | ٤.٥٥ جنيها | |
| | | ٤.٦٠ جنيها | |
| | أخرى | ٩.٠٠ جنيها | |
| | أندية رياضية وإجتماعية وما يماثلها | ١٠.٠٠ جنيها | |
| مقابل الصرف الصحى غير المنزلى | نسبة من تعريفة المياه غير المنزلى | %٩٨ | |
| ياه بالمحافظات الحدودية ( سيناء حمر – مطروح ) للأنشطة الحكو | نسبة الصرف الصحى | ٢٣.٠٠ جنيها | %٥٠ |

الجريدة الرسمية ، العدد (٢٢ تابع ) بتاريخ ٣١/ مايو ٢٠١٨ ، ويتم تطبيق الأسعار الواردة فى الجدول عاليه إعتبارا من إصدار فواتير يونيه ٢٠١٨ عن إستهلاك مايو ٢٠١٨ .

وقد ترتب على ذلك مضاعفة فواتير الكهرباء للمستهلكين بالمنازل بأكثر من أربعة إلى خمسة أضعاف ، سواء لأدنى المستهلكين ، وقد تصل إلى عشرة أضعاف لمتوسطى المواطنين .

أما فواتير المياة – وقد أضيف إليها لأول مرة فى تاريخ مصر نسبة جزافية تتراوح بين ٥٥% إلى ٧٥% من قيمة فاتورة إستهلاك المياة للصرف الصحى – فقد زادت بصورة غير مسبوقة كما يظهرها البيان التالى :

أما المشتقات البترولية مثل البنزين بأنواعه والسولار والكيروسين التى تمثل عصب الحياة الاقتصادية فى مصر ، فقد أصدرت حكومات الجنرال السيسى منذ عام ٢٠١٤ زيادات متتالية – حتى قبل التوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أكتوبر عام ٢٠١٦ – تحت ضغط ومطالب رجال المال والأعمال والمستثمرين العرب والأجانب الذين أصبح لهم ثقل هائل فى القرارات الاقتصادية والمالية ، وخصوصا بعد أن طالت سياسات الخصخصة بيع أبار البترول وشركاته ، والسماح للقطاع الخاص المصرى بالاستثمار فى هذا المجال ، ومن ثم تضاعفت أسعار المشتقات البترولية بأكثر من خمسة أضعاف خلال أقل من خمس سنوات كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم ( ٣١ )

زيادات أسعار البنزين والسولار والكيروسين فى مصر خلال الفترة يوليو ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠٢١ ( بالقرش ) تسليم المستهلك

| المادة / السنة | يونيه ٢٠١٤ | يوليو ٢٠١٤ | يوليو ٢٠١٦ | يوليو ٢٠١٧ | يوليو ٢٠١٨ | يوليو ٢٠١٩ | سبتمبر ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لتر بنزين (٩٥) أوكتين | ٥٠٠ قرش | ٦٢٥ قرشا | وفقا للأسعار العالمية | | ٧٧٥ قرشا | ٩٠٠ قرشا | ٩٠٠ |
| لتر بنزين (٩٢) أوكتين | ١٨٥ قرشا | ٢٦٠ قرشا | ٣٥٠ قرشا | ٥٠٠ قرشا | ٦٧٥ قرشا | ٨٠٠ قرشا | ٨٢٥ |
| لتر بنزين (٩٠) أوكتين | ١٣٠ قرشا | ٢٠٠ قرشا | تم إلغاء هذا النوع من البنزين | | | | |
| لتر بنزين (٨٠) أوكتين | ٩٠ قرشا | ١٦٠ قرشا | ٢٣٥ قرشا | ٣٦٥ قرشا | ٥٥٠ قرشا | ٦٧٥ قرشا | ٧٠٠ |
| لتر سولار للمستهلك لشركات الكهرباء أيضا | ١١٠ قرشا | ١٨٠ قرشا | ٢٣٥ قرشا | ٣٦٥ قرشا | ٥٥٠ قرشا | ٦٧٥ قرشا | ٦٧٥ |
| لتر كيروسين | ١١٠ قرشا | ١٨٠ قرشا | ٢٣٥ قرشا | ٣٦٥ قرشا | ٥٥٠ قرشا | ٦٧٥ قرشا | ٦٧٥ |
| أنبوبة البوتاجاز سعة ٢.٥ و جرام تسليم المستودع | ٨ جنيه | ١٥ جنيه | ١٥ جنيه | ٣٠ جنيه | ٥٠ جنيه | ٥٠ | ٥٠ |
| ة البوتاجاز سعة ٢٥ كيلو جرام تسليم المستودع | ٣٠ جنيه | ٤٥ جنيه | ٥٠ جنيه | ٦٠ جنيه | ١٠٠ جنيه | ١٠٠ | ١٠٠ |

قرارات رئيس الوزراء أرقام (١١٦٠) لسنة ٢٠١٤، والقرار (٢٨٠٧) لسنة ٢٠١٦ ، والقرار (١٤٣٥) لسنة ٢٠١٧ ، والقرار (١٤٣٦) لسنة ٢٠١٧ والقرار (١١٣٠) لسنة ٢٠١٨ ، والقرار (١١٣١) لسنة ٢٠١٨ والقرار (١٥٥٢) لسنة ٢٠١٩.الجريدة الرسمية العدد ٤٤ (مكرر) السنة التاسعة والخمسون ، 4صفر سنة ١٤٣٨هـ، الموافق ٤ نوفمبر سنة ٢٠١٦م، والجريدة الرسمية ) مكرر بتاريخ ٢٨ يونيه ٢٠١٧العدد

وكذلك جرى للغاز الطبيعى الممدودة شبكاته داخل المنازل المصرية ، التى جرى تغيير تركيبة الشرائح ، أوبالنسبة للغاز المقدم للمنشأت الصناعية ومحطات توليد الكهرباء ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٣٢)

زيادات أسعار الغاز الطبيعى للإستخدام المنزلى خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يوليو ٢٠١٩( قرش / للمتر المكعب )

| | شريحة الاستهلاك / السنة | يوليو ٢٠١٤ | يوليو ٢٠١٦ | يوليو ٢٠١٧ | يوليو ٢٠١٨ | يوليو ٢٠١٩ | يوليو ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأولى | من صفر إلى ٣٠ متر مكعب | ٤٠ قرشا | | ١٠٠ قرش | ١٧٥ قرش | ٢٣٥ قرش | |
| الثانية | من ٣٠ إلى ٦٠ متر مكعب | ١٠٠ قرش | | ١٧٥ قرش | ٢٥٠ قرش | ٣١٠ قرش | |
| الثالثة | أكثر من ٦٠ متر مكعب | ١٥٠ قرش | | ٢٢٥ قرش | ٣٠٠ قرش | ٣٦٠ قرش | |
| كانت الشرائح فى عام ٢٠١٤ مختلفة كالتالى : (١) من صفر حتى ٢٥ متر مكعب (٢) من ٢٥ متر إلى ٥٠ متر مكعب (٣) أكثر من ٥٠ متر مكعب وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٤) | | | | | | | |

نتائج هذه السياسة المالية بعد كتابة الفصل السابع الخاص بالسياسة الضريبية

ومن جانب أخر فقد ترتب على هذه السياسات المالية والاقتصادية ، تزايد معدلات الفقر بين المصريين ، ووفقا لتقرير "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء" عن الدخل والإنفاق والاستهلاك وخريطة الفقر ٢٠١٨/٢٠١٧" ، الصادر فى يوليو ٢٠١٨، والذى أستغرق أعداده عامين من البحث الميداني والتحليلي على ٢٦ ألف أسرة من مختلف المحافظات ، فأظهرت النتائج ارتفاع معدلات الفقر في البلاد من ٢٧.٨% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ، إلى ٣٢.٥ % من عدد السكان ، وسجل حد خط الفقر ب ٨٨٢٧ جنيه سنوياً، بواقع ٧٣٥.٥ جنيه شهرياً للفرد( أى بواقع ٢٤.٥ جنيه يوميا وهو ما يعادل ١.٢٥ دولار امريكى ) (٩)، وجاء ذلك بعد عام من تطبيق "برنامج الإصلاح الاقتصادي"، وشروط صندوق النقد الدولي الذي منح قرضاً لمصر بقيمة ١٢ مليار دولار مقابل الزيادة التدريجية لأسعار كافة السلع والخدمات مثل الوقود والمواصلات والصحة والتعليم، وتحرير سعر الصرف، ليقفز سعر الدولار خلال ثلاثة أعوام من ٩.٠ جنيهات إلى ١٨.٠ جنيه مصري.

كما شمل التقرير أرقاماً أخرى هامة مثل التوزيع الجغرافي للفقر، وعلاقته بمستوى التعليم، فتصدر صعيد مصر (جنوبي البلاد) قائمة المحافظات الأكثر فقراً في الجمهورية، حيث سجلت محافظة أسيوط نسبة فقر بين مواطنيها بلغت ٦٦.٧ %، تلتها محافظة سوهاج بنسبة ٥٩.٦ %، وجاءت المحافظات الأقل فقراً بمحاذاة الساحل، وعلى رأسها محافظتى "بورسعيد" و"دمياط" .

كما أشار التقرير إلى أنه لا يزال هناك نحو ٥٢ % من السكان في الصعيد لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ويبلغ عددهم نحو ١٢.٥ مليون مواطن. وكذلك فأن ما يقرب من ٤٦ قرية في محافظة سوهاج، تتراوح نسبة الفقر فيها بين ٨٠ إلى ١٠٠ % من سكانها ، فضلاً عن معاناة ٢٣٦ قرية، بما يمثل ٨٧ % من القرى ككل في تلك المحافظة (١٠) .

أما البنك الدولى فقد نشر فى إبريل عام ٢٠١٩ ، نتائج تقديره عن معدلات الفقر فى مصر كان بمثابة قنبلة هائلة ، زلزلت الوسط الاقتصادى والسياسى فى البلاد ، حيث أشار التقرير إلى أن معدلات الفقر فى مصر قد زادت من ٢٤% عام ٢٠١٠ ، إلى ٢٧.٨ % لعام ٢٠١٥/ ٢٠١٦، ثم إلى ٣٢.٥ % عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وزاد عليها فى حوالى ٢٦% أخرين أطلق عليهم التقرير ( المهددون بالسقوط فى وهدة الفقر not poor but vulnerable to falling into poverty ، وبهذا فأن نسبة الفقراء والمهددون بالفقر فى البلاد تكون قد وصلت إلى ٦٠% من السكان عام ٢٠١٩ (١١) .

وبالمقابل كان أغنى أغنياء مصر وفى مقدمتهم آل ساويرس تتعاظم أرباحهم وفقا للتقارير الدولية التى نشرت فى الشهور الأولى من عام ٢٠٢١ عن مجلة فروبس المتخصصة فى هذا المجال .




ويصل التقدير بأنها ثانى أكبر دولة فى تنامى ثروة الأغنياء فى عهد الجنرال السيسى


توقعات .. مصر ثاني أكبر دولة نموا
في عدد الأثرياء بالعالم في 2024
ECONOMY
التغير
العدد 2024
العدد 2019
الصين
61,587
97,082
%58
مصر
764
1,269
%66
فيتنام
458
753
%64
الهند
5,986
10,354
%73
إندونيسيا
675
1,060
%57
أكثر 5 دول بها أغنياء تزيد ثرواتهم عن 30 مليون دولار في 2020
"عدد الأثرياء بالألف"
240.6
61.6
23.1
18.8
17
أمريكا
الصين
ألمانيا
فرنسا
اليابان
%12
زيادة متوقعة في الأثرياء على مستوى العالم حتى 2024
%8
زيادة متوقعة في عدد أصحاب الثراء الفاحش بالشرق الأوسط حتى 2024
ملاحظة: فاحشو الثراء هم من تزيد ثرواتهم عن 30 مليون دولار
المصادر: knightfrank

## هوامش الفصل الثامن

(١) البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ص ، وكذلك البيان التحليلى لمشروع موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ص ٢٧ . و البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ ، ص ٤٧ .

(٢) البيان التحليلى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ص ٨ .

(٣) البيان التحليلى لموازنة العام ١٩٩٥/٩٤ ، والبيان التحليلى لموازنة عام ١٩٩٧/٩٦ .

(٤) Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from Offshore Bank, Authored by economists Jorgen Juel Andersen, Niels Johansson, and Bob Rijkers

(٥) د. جلال أمين " قصة الاقتصاد المصرى " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ .

(٦) جريدة المال بتاريخ الأثنين ٢٦ / ١٠ /٢٠٢٠.

(٧) أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمنشأت فى مصر عام ٢٠١٧ ، وجود فائض من الوحدات السكنية الشاغرة سواء كوحدات مكتملة ومغلقة ، أو وحدات غير مكتملة يقدر بحوالى ١٢ مليون وحدة سكنية ، والكثير منها مغلق منذ أكثر من عشر سنوات .

(٨) يمكن الرجوع إلى عشرات اللقاءات المسجلة والمنشورة على اليوتيوب للجنرال عبد الفتاح السيسى ، سواء مع الضباط أو لقاءات مؤتمرات الشباب الثمانية التى عقدت منذ عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩ .

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، " بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك وخريطة الفقر ٢٠١٨/٢٠١٧ "، القاهرة ، يوليو ٢٠١٨ .

(١٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المرجع السابق .

(١١) Understanding Poverty and Inequality in Egypt (English), op .cit, و Steven Williams

و يمكننا الربط بين زيادة الدين العام للدولة المصرية فى تلك الفترة من تاريخ مصر ، بالتراكم والتركز الهائل للثروات لطبقة رجال المال والأعمال وكبار المسئولين فى الدولة ، وهنا قد يكون مفيدا الإشارة إلى الدراسة الهامة التى قامت بها أستاذة الإقتصاد الأمريكية وكبيرة الاقتصاديين بالبنك الدولى " بينى جولد بيرج Penny" Goldberg, وفريقها البحثى Jørgen Juel Andersen, Niels Johannesen, and Bob Rijkers عام ٢٠١٩ ، و بينى جولد بيرج أمريكية من أصل يونانى ، وهى أستاذة الاقتصاد بجامعة بيل Yaleالأمريكية الشهيرة ، تم تعيينها كبيرة أقتصاديى البنك الدولى chief economist of the world bank منذ ١٥ شهرا أستاذة متميزة فى الاقتصاد ، وتم انتخابها عضوا فى الكاديمية الوطنية للعلوم الأمريكية ، فى ١٣ فبراير ٢٠٢٠ ، تقدمت بينى جولد بيرج بإستقالة مفاجئة من منصبها فى البنك الدولى ، لتدخل حيز التنفيذ أعتبارا من ٢٨ فبراير ٢٠٢٠ ، وفى يوم ١٨ فبراير ٢٠٢٠ قامت جولدبيرج منذ فترة بحكم منصبها بتمويل بحث يقوم بع ثلاثة من الباحثين ، الأول من كلية إدارة الأعمال بالنرويج ، والثانى من جامعة كوبنهاجن بالدينمرك ، والثالث أحد خبراء البنك الدولى ، والبحث كان ينظر فى علاقة القروض والمساعدات التى يقدمها البنك الدولى للدول النامية ، مع حجم التدفقات المصرفية فى تلك البلاد . ومن النتائج المثيرة للبحث ، أنه وجد علاقة بين توقيت تسلم القروض والمساعدات من البنك الدولى إلى كثير من الدول النامية ، وزيادة التحويلات المصرفية غير المشروعة إلى الحسابات المصرفية لكبار المسئولين إلى الملاذات الآمنة إلى خارج البلاد offshore bank accounts in safe havens. البحث وجد أن نسبة التحويلات الخارجية تزداد ثلاثة أضعاف بعد وصول تحويلات البنك الدولى ، وعند مواجهتها للمسئولين فى البنك الدولى بهذه النتائج ، رفض كبار المسئولين فى البنك الدولى هذه النتائج البحثية ، فتقدمت بإستقالتها ، وبعد خمسة أيام من تقديم إستقالتها ، ظهر البحث بالفعل على موقع جامعة كوبنهاجن بالدينمرك تحت أسم Elite Capture of Foreign Aid: Evidence

from Offshore Bank Accounts ، المنشورة فى موقع **[his website](#)** Johannesen on ، بأختصار فأن البحث يثبت بشكل أكاديمى موثق ما يقوله ويعتقده فيه كثير من الناس بأن القروض والمساعدات القادمة من البنك الدولى والمؤسسات التمويلية الدولية إلى الدول النامية ، والتى يصاحبها عادة إجراءات تقشف اقتصادى صعبة مثل رفع الأسعار وتعويم العملة تستفيد بها النخبة من الطبقة الحاكمة والمقربين منها ، ويتم تحويل جزء منها إلى حساباتهم المصرفية خارج البلاد .

قرارات زيادات اسعار الكهرباء كالتالى :

-عام ٢٠١٤ قرار رئيس الوزراء رقم (١١٦٠) لسنة ٢٠١٤ ، وعام ٢٠١٥ قرار رئيس الوزراء رقم ( ) لسنة ٢٠١٥ .

-وفى عام ٢٠١٦ قرار رئيس الوزراء رقم (٢٨٠٧) لسنة ٢٠١٦ ،

-قرار رئيس الوزراء رقم (١٤٣٥) لسنة ٢٠١٧ ، وقرار وزير الكهرباء رقم (١١١) لسنة ٢٠١٩ ،

– وكذلك منشور فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ الأثنين ٢٠١٤/٧/٢١ ، وجريدة الوفد بتاريخ ٢٠١٧/٧/٧

# الفصل التاسع

# المخاطر الاستراتيجية لإنشاء الصندوق السيادى على حاضر ومستقبل مصر

منذ أن طويت الحقبة التجارية فى الاقتصاد الأوربى ، أو ما عرف بالفترة الماركينتيلية Mercantilism التى أمتدت من مطلع القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن السابع عشر ، ودخلت أوروبا إلى العصر الرأسمالى الحديث القائم على الميكنة والتجميع الصناعى الكبير manufacturing ، لم تعد قضية تراكم الفوائض المالية المتمثلة فى الذهب والفضة ، تمثل ركيزة الثروة والنفوذ فى الدول والمجتمعات الأوروبية ، بقدر ما أصبحت دورة الانتاج والتشغيل والاستثمار هى مقياس القوة ومناط النفوذ فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية .

لقد تميزت المرحلة الميركنتيلية ( التجارية ) بسمات مميزة هى :

الأولى : أن التوسع فى الانتاج قد أستدعى بالضرورة وصاحبه اقتحام الدول لأسواق الشعوب الأقل انتاجا فى آسيا وأفريقيا والأمريكيتين ، ولهذا لم يكن غريبا أن تتكون الإمبراطوريات الإستعمارية الأوربية من الدول الساحلية الأساسية فى القارة العجوز ( البرتغال – أسبانيا – فرنسا – انجلترا – إيطاليا ) .

الثانية : أن هذا الفائض فى الانتاج والتوسع فى الكشوفات الجغرافية والغزو الاستعمارى قد أديا إلى تحقيق فوائض مالية ضخمة تمثلت فى المعادن الثمينة وخصوصا الذهب والفضة ، اللتين أمتلأت بهما خزائن الملوك والنبلاء والتجار الأوربيين ، فشكلت بذلك ركيزة أساسية من ركائز القوة والنفوذ ومقياسا للثراء فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فى ذلك الوقت (١).

ومع إنتقال بعض تلك الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية إلى النموذج الرأسمالى الصناعى الحديث بدءا من القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين ، حدث التحول الهائل فى المفاهيم الاقتصادية وآليات العمل الاقتصادى ، فلم يعد الفائض والثروات من الذهب والفضة والمعادن الثمينة مقياسا للقوة وتعبيرا عن النمو ، وأنما أصبح النمو والقوة تتمثل فى قدرة هذه الدولة أو تلك ، وهذا المجتمع أو ذاك على توظيف فوائضه وإعادة إستثمارها فى توسيع الطاقة الانتاجية الصناعية ، وهكذا أنتقل مفهوم الثراء من تكديس المال فى الخزائن إلى إعادة الاستثمار وتوسيع دورة الانتاج والتشغيل ، فيما عرف بالانتقال من التراكم المالى Financial Accumulation إلى التراكم الرأسمالى الحديث Capital Accumulation .

وبقدر هذا التوسع الذاتى للنماذج الرأسمالية الصناعية الحديثة ، على المستوى الأفقى ( زيادة خطوط الانتاج والمصانع والطاقة الانتاجية ) ، وعلى المستوى الرأسى ( التطوير التكنولوجى المكثف والمتسارع ) ، بقدر السيطرة الاقتصادية والسياسية عبر تجاوز الحدود الجيو– سياسية ، من خلال الأشكال الجديدة للإستنزاف ونهب ثروات الشعوب الأقل تطورا المتجسدة فى الشركات عابرة القومية ، أو ما أطلق عليها أستاذنا د. محمد دويدار المتعدية الجنسية Cross – national Enterprises(٢) .

وهكذا لم تعرف النظم الرأسمالية الحديثة فكرة تخزين الفوائض المالية ، بالمعنى القديم ، إلا مع النظم الريعية النفطية منذ مطلع عقد الثلاثينات من القرن العشرين ، حينما جرى إكتشاف النفط بكميات كبيرة ، فى ظل بنية إجتماعية وسياسية قائمة على القبيلة والعائلة ، وفى ظل علاقات داخلية شديدة التخلف (٣) .

ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه الحالة السيالة ، قد أستدعت من الدول الاستعمارية وشركاتها النفطية الكبرى ، العمل على تحويل تلك المناطق الجغرافية الشاسعة فى الصحراء العربية إلى كيانات جيو– سياسية ، فأنشأت دول وإمارات ومشيخات مثل السعودية والكويت وأبو ظبى والبحرين وسلطنة عمان و قطر وغيرها ، وتحولت بذلك الإقطاعيات العائلية ( مثل عائلة الصباح ، وآل نهيان ، وآل سعود ، وآل ثان ، وآل خليفة ، وآل سعيد .. الخ ) إلى دول وفقا للشكل الحديث للدول ، وإن ظلت على علاقاتها وبنيتها الاجتماعية والسياسية شديدة الرجعية والتخلف .

وخلال الفترة الأولى من تجربة هذه الدول / المشيخات ، التى أمتدت من ثلاثينيات القرن العشرين حتى عشية حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، لم تكن الفوائض المالية من الضخامة بحيث تزيد عن أحتياجات التحديث المتواضع للمجتمع ( مدارس – مستشفيات – إدارة حكومية ) ، وحسابات مصرفية وخزائن مملؤوة للحكام وعائلاتهم ، ومقتضيات شراء الولاءات للقبائل المتناثرة داخل حدودهم الجديدة ، فلم يستدع الأمر إنشاء صناديق سيادية ، ووسائط مالية دولية كبرى ، ولم يكن هناك مسافة بعيدة بين الجيب الشخصى للملك أو الأمير أو الشيخ ، وبين ميزانية الدولة فكليهما تحت طوع وأمر الملك / الشيخ .

## المبحث الأول

## حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والفوائض المالية الهائلة

بإندلاع حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، أنتقل مركز الثقل المالى والسياسى لصالح الدول المنتجة للنفط عموما ، والدول العربية خصوصا ، لقد زاد سعر برميل النفط من أقل من ثلاثة دولارات عشية الحرب إلى ٥.١٨ دولار فى أواخر نوفمبر عام ١٩٧٣، ثم أخذ فى التزايد يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر حتى سبتمبر عام ١٩٨٠ ، وهكذا زادت إيرادات الدول العربية الثمانية أعضاء منظمة أوبك من حوالى ٥.٢ مليار دولار عام ١٩٧٢، إلى ١٢٤.٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ (٤) ، فدولة مثل السعودية زادت إيراداتها وبعد زيادة الأسعار الأولى أثناء حرب أكتوبر من ٥.١ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٧٣ ، إلى ٥٤.٢ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، وكذلك الكويت من ١.٩ مليار دولار إلى ١٣.٣ مليار دولار ، وبالمثل الامارات من ٩٠٠ مليون دولار إلى ٩.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة وهكذا لبقية الدولة / المشيخات الخليجية والدول العربية الأخرى المنتجة للنفط مثل الجزائر وليبيا والعراق .

وبهذا الكنز الهائل أو كما عبر وزير الخزانة الأمريكية فى ذلك الحين " وليم سيمون " فأنهم لم يكونوا سوى غفراء على هذا الكنز النفطى لا أكثر ولا أقل " these people do not Owen the oil they only sit on it

وهنا أسقط فى يد تلك الدول / المشيخات ، فقد كانت الثروة الجديدة أكبر كثيرا حتى من أحتياجاتها من كافة الإستخدامات المشروعة ( كالتنمية والتحديث ) ، وغير المشروعة ( السرقات العائلية ، والتبديد والإنفاق السفيه ، وتوزيعات الغنائم ، وشراء الولاءات القبائلية والعشائرية بل وحتى الدولية )، فلجأت تحت مشورة الخبراء الغربيين – وجلهم تقريبا أمريكيين وبريطانيين – إلى أنشاء صناديق ، أطلق عليها فيما بعد زورا وبهتانا " صناديق سيادية "

Sovereignty Funds ، توضع فيها تلك الفوائض المالية ، ويتولى الخبراء القائمون عليها – وجلهم أمريكيون وبريطانيون كما أشرنا – إعادة إستثمارها وتوظيفها فى الخارج ، وتكوين محافظ مالية ضخمة مكونة من أسهم شركات ، وسندات وأذون خزانة على تلك الحكومات الغربية وخصوصا الأمريكية والبريطانية ، وإيداعات مصرفية فى تلك الدول الغربية أيضا ، وأصبحوا بالتالى فريسة ولعبة فى عمليات إبتزاز غربى من جهة ، ومرهونة بالإنهيارات المتعددة فى أسواق المال الغربية ولعبة البورصات ، والأزمات العاصفة التى مرت بها تلك الاقتصادات الغربية بصورة مستمرة .

ومع كل أزمة من الأزمات التى مر بها الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتقلص الفترات البينية لتلك الأزمات أو الدورات فى المتوسط من عشر سنوات ، إلى أقل من خمس سنوات ، مثل الأزمات العاصفة التى تكررت على مدار السنوات ( ١٩٧١، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٨ ) ، وسواء كانت هذه الأزمات العاصفة شاملة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ككل ، أو أزمات لبعض مكوناته الإقليمية الهامة ( مثل جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ ) ، أو المكسيك عام ١٩٩٤ ، أو الأزمة الروسية الكبرى عام ١٩٩٩، أو الأرجنتين عام

٢٠٠٠ ، أو البرازيل عام ٢٠٠٣ ، أو فى غيرها (٥). فقد كانت الصناديق " السيادية " العربية تخسر مئات المليارات ، وكان أصحاب الأموال العرب يخسرون بدورهم .

لقد خسر العالم من جراء الأزمة العاصفة عام ٢٠٠٨ فى أسابيعها الثمانية الأولى ، ما يتجاوز خمسة عشرة تريليون دولار، منها حوالى تريليون دولار لأصحاب فوائض النفط العربى فى الخليج ، وما زال الحبل على الجرار

صحيح أن بعض تلك الأموال " العربية " قد ساهمت فى إقراض وتمويل مشروعات تنموية فى بعض الدول العربية وغير العربية من خلال إنشاء صناديق للتنمية وأبرزها الصندوق الكويتى ، وصندوق أبو ظبى ، والصندوق العراقى – قبل تدمير العراق بحروب صدام حسين المتتالية –بيد أن الغالبية الساحقة من تلك الأموال " العربية " قد ذهبت إلى الأسياد الغربيين فيما عرف فى الأدبيات الاقتصادية الغربية إعادة التدوير Recycling.

أذن من الناحية الشكلية كانت هذه الدول العربية / المشيخات ، لديها فوائض Surplus مالية يجرى توظيفها فى قنوات إستثمارية فى الخارج ، بصرف النظر عن الملابسات والملاحظات والمخاطر المحيطة بها ، بما فى ذلك إحتمالات التجميد وفقا للقوانين الأمريكية مثل قانون صلاحيات الرئيس أثناء الحرب أو الطوارىء الصادر عام ١٩٧٧ ، والذى جرى إستخدامه فعلا ضد ليبيا والعراق وغيرها من الدول (٦) .

فماذا عن ما يسمى الصندوق السيادى لمصر ؟

وفقا لما عرضناه فى السطور السابقة ، هل يمكن وصف ما يسمى الصندوق المزمع إنشائه فى مصر بأنه صندوق سيادى ؟ الحقيقة .. كلا وذلك لعدة أسباب هى :

السبب الأول:أن مصر كدولة لا تمتلك فوائض مالية كما هو الحال فى دول الخليج العربى والدول النفطية عموما.

السبب الثاني: أن الأصول الاقتصادية التى تملكها الدولة المصرية مثل الأراضى والشركات العامة والمرافق العامة هى إصول للانتاج والخدمات وليست فوائض مالية بالمعنى الاقتصادى للكلمة .

السبب الثالث: أن قراءة دقيقة للقانون الصادر بإنشاء ما يسمى الصندوق السيادى لمصر رقم (١٧٧) لسنة ٢٠١٨ والنظام الأساسى لهذا الصندوق الصادر به قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠١٩ ، يؤكدان بما لا يدع مجالا للشك أننا بصدد أكبر عملية خداع إستراتيجى للشعب المصرى ، حيث نحن بصدد إستكمال لبرنامج بيع الأصول العامة ، والإقتراض بضمانها لشركات ومؤسسات وأفراد من الأجانب ومن العرب على وجه التحديد ، كما سوف نعرض بعد قليل .

السبب الرابع :هو أن السياق الذى تدار به الشئون الاقتصادية والمالية المصرية منذ عام ١٩٧٦، تكشف درجة إستمراء القائمين على الحكم والإدارة لفكرة الصناديق والحسابات الخاصة ، التى تخرج كميات مالية واقتصادية من الإدارة المالية المنظمة خصوصا الموازنة العامة للدولة ، نظرا لضعف الرقابة على مثل تلك الصناديق والحسابات الخاصة ، هكذا فعل الرئيس المخلوع حسنى مبارك فى بداية حكمه ( حساب تبرعات سداد ديون مصر ) ، وكذا رئيس الجمهورية الحالى الجنرال عبد الفتاح السيسى ( صندوق تحيا مصر ) .

ولم يكن طرح فكرة الصندوق الراهن جديدة ، خاصة بعد أن بدا ان برنامج الخصخصة وبيع الأصول والممتلكات العامة الذى بدأ منذ عام ١٩٩٢ ، يكاد قد توقف عمليا بعد الأزمة الاقتصادية العاصفة التى حدثت فى الاقتصاد العالمى عام ٢٠٠٨ ، وهو ما دفع نظام الرئيس مبارك ولجنة سياسات الحزب الوطنى الحاكم – وقتئذ – إلى طرح فكرة قانون " الصكوك الشعبية فى ديسمبر عام ٢٠٠٨ (٧) .

ومع التصدى الواسع النطاق للفكرة ، جرى تداول فكرة أخرى على إستحياء وهى فكرة إنشاء صندوق كوعاء يجمع بداخله كل الشركات والأصول الحكومية بحجة إدارة أفضل لها ، والإلتفاف على المعارضة الشعبية الواسعة لإستمرار برنامج الخصخصة وبيع الأصول والشركات العامة التى أودت فى النهاية إلى إهدار ما يقارب ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليار جنيه بسبب بيع ١٩٤ شركة من الشركات العامة خلال تلك المرحلة بأبخس الأثمان .

وتذكرنا فكرة الصندوق السيادى فى مصر ، بما جرى فى صناديق مشابهة كانت مصحوبة بالفساد مثل " لجنة إدارة أملاك الدولة " فى روسيا فى فترة إنحطاطها فى عهد الرئيس المخمور بوريس يلتسن وجماعته عام ١٩٩٢ ، وكذلك صندوق ماليزيا السيادى IMOB الذى شهد أكبر عملية فساد ونهب فى تاريخ ماليزيا فى عهد رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق عام ٢٠١٤ ، وإختفاء ٤.٣ مليار دولار من حساباته .

الأن .. توافر ظرف جديد لتطبيق فكرة كان قد رفضها القطاع الأوسع من الشعب المصرى ، والمتمثل فى وجود رئيس مندفع ، يحمل برنامج وأجندة غير معروفة الأبعاد ، بدأها عام ٢٠١٦ ، بالتنازل عن جزء من الأراضى المصرية ( جزيرتى تيران وصنافير ) مقابل وعود بمساعدات اقتصادية من المملكة السعودية قدرها ٢٥ مليار دولار، وذهب فيها إلى المدى الذى لم يسبقه فيه حاكم مصرى سابق ، وهو الإطاحة بأحكام قضائية من أعلى المحاكم المصرية ، وضرب المؤسسات القضائية بعضها ببعض ( محاكم الأمور المستعجلة غير المختصة ثم المحكمة الدستورية العليا ) ، وكذلك خلق صراع بين القضاء ومجلس نواب مصطنع أمنيا ، مما هدد أحد أهم أركان الدولة الحديثة ، وذلك من أجل تنفيذ ما وعد به حكام المملكة السعودية .

فما هى الأحكام والنصوص القانونية التى أتى بها القانون رقم (١٧٧) لسنة ٢٠١٨ ؟ (٨)

تضمن القانون عشرين مادة ، بعضها إجرائى وتنظيمى وبعضها الأخر موضوعى يضع أسس وقواعد خطيرة لإدارة الأصول المصرية المملوكة للدولة المتبقية من أكبر عملية بيع وإهدار للثروة الانتاجية المصرية ، و يبلغ عدد هذه المواد الخطيرة ثلاثة عشرة مادة هى المواد ( ٣-٥-٦-٧-٨-٩-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٨-١٩) .

١- فقد نصت المادة الأولى من القانون على أن يكون للصندوق موازنة مستقلة ، ويعد الصندوق قوائم مالية سنوية وربع سنوية ، على أن يتم ترحيل الفائض من عام إلى أخر، بما يعنى أنه خارج الموازنة العامة للدولة تماما .

٢- وفقا للمادة (٣) : وبعد الديباجة المعتادة فى مثل تلك القوانين التى صدرت منذ عام ١٩٧٤ وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، حيث الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو ( المساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله

وأصوله ...) لتعظيم قيمتها من أجل الأجيال القادمة ، وله فى سبيل ذلك التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والجنبية النظيرة والمؤسسات المالية المختلفة . أى أن الأهداف المحددة من إنشاء هذا الصندوق هى :

- المساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة .
- إدارة الأموال والأصول الثابتة والمنقولة التى سيتم نقلها إليه .
- إستغلالها الإستغلال الأمثل وفقا للمعايير والقواعد الدولية لتعظيم قيمتها .
- من أجل الأجيال القادمة .
- وبالتعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية النظيرة والمؤسسات الماليةالمختلفة .

٣– أما المادة (٥) : فقد حددت رأسمال الصندوق المرخص بمائتى مليار جنيه ، بينما رأسماله المصدر خمسة مليارات جنيه ، أما رأس المال المسدد فهو مليار جنيه فقط تسددها الخزانة العامة للدولة عند التأسيس ، ويسدد الباقى وفقا لخطط فرص الاستثمار المقدمة من الصندوق خلال ثلاث سنوات . وهنا يثور التساؤل ما هو المقابل الذى ستحصل عليه الخزانة العامة للدولة مقابل تسديديها المليار جنيه الأولى من رأسمال الصندوق المصدر ؟ لا يقدم لنا القانون ولا النظام الأساسى للصندوق الذى صدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء ( رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠١٩ ) أية إجابة حول هذا الموضوع ، خصوصا أن الصندوق كما سوف نرى قد تحرر تماما من القيود والقواعد الحكومية ، وأصبح شخصية مستقلة تماما عن الموازنة العامة والخزانة العامة للدولة .

وبرغم ما ورد فى الفقرة الثانية لهذه المادة من حكم جواز زيادة رأسمال الصندوق نقدا أو عينا وفقا للضوابط الواردة فى النظام الأساسى ، نكتشف بمراجعة النظام الأساسى الذى صدر بقرار رئيس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠١٩ ، عدم وجود لتلك الضوابط المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون .

بل أن الفقرة الثالثة من هذه المادة قد نصت على ( أن أموال هذا الصندوق من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ) ، مما يفتح الباب للتصرف فيها بالبيع والشراء وكافة التصرفات بعيدا عن السلطة التشريعية ( مجلس النواب ) وبعيدا عن بقية أجهزة الدولة ورقابتها ، أكتفاء بجمعية عمومية مكونة من ١٢ شخصا كما سوف نرى.

٤– وجاءت المادة (٩) لتحدد موارد الصندوق على النحو التالى :

- رأسمال الصندوق .
- الأصول التى تنتقل ملكيتها للصندوق .
- العائد من استثمار أمواله وإستغلال أصوله .
- القروض والتسهيلات التى يحصل عليها ، وحصيلة إصدار السندات والأدوات المالية الأخرى .

- الموارد الأخرى التى يقرها مجلس الإدارة .

وهنا مناط وجوهر العملية كلها ، فنحن إزاء صندوق سوف توضع فيه كل الأصول المتبقية للدولة المصرية ( من أراضى – شركات – مشروعات وغيرها ) بهدف جعلها محل الرهن والضمان من أجل الحصول على مزيد من القروض الأجنبية والمحلية .

٥- وفى المادة (٦) : فقد منحت رئيس الجمهورية حقا مطلقا فى ( نقل ملكية أى من الأصول غير المستغلةالمملوكة ملكية خاصة للدولة ، أو لأى من الجهات التابعة إلى الصندوق بعد عرض رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص ، أو أى من الصناديق التى يؤسسها والمملوكة له بالكامل ، أما بالنسبة للأصول المستغلة فيكون العرض من رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية وبالتنسيق مع الوزير المعنى ) .

أى أن المادة قد ميزت من حيث الشكل بين الأصول غير المستغلة ( مثل الأراضى المملوكة للشركات أو الجهات الحكومية المختلفة ، أو المبانى غير المستغلة ، أو أى أصل أو معدات غير مستغلة .. الخ ) ، والأصول المستغلة ، والفارق بين النوعين شكلية ، حيث الكل سوف يجرى نقل ملكيته إلى الصندوق ( الأم ) ، أو الصناديق الفرعية التى سوف ينشأها الصندوق ، أو الشركات المنشأة حديثا ، والفارق بين الحالتين هى أن الأولى ( غير المستغلة ) لا تحتاج سوى إلى العرض من رئيس الوزراء ووزير التخطيط ( الوزير المختص ) على رئيس الجمهورية ليصدر القرار بنقلها ، بينما الأصول من النوع الثانى ( المستغلة ) ، يضاف إلى رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، الاتفاق – وليس الموافقة – لكل من وزير المالية والتنسيق مع الوزير المعنى ( أى الذى يتبعه هذا الأصل سواء كان شركة أو أراضى أو أوراق مالية أو غيرها ) .

وهكذا سوف يجرى تسريب الأصول المتبقية المملوكة للدولة والمجتمع المصرى إلى أطار قانونى وتنظيمى جديد ، فى شراكة مع المؤسسات والبنوك والشركات الأجنبية ، وتكرار تجربة القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، المسمى قانون قطاع الأعمال العام الذى جرى فى ظله أكبر وأخطر عملية لنهب وإهدار الأصول الانتاجية المملوكة للدولة والمجتمع المصرى ، والتى أضاعت على الدولة المصرية ما يربوا على ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليار جنيه .

ومن ناحية أخرى ، فأن تعبير الأصول غير المستغلة هو تعبير مطاط ، يحمل فى داخله الكثير من إمكانيات التلاعب بقيمة الأصل أثناء عملية نقل ملكيته إلى الصندوق ( الأم ) أو الصناديق الفرعية أو الشركات التى سوف تنشأ بالتعاون والمشاركة مع المؤسسات الأجنبية والعربية .

كما نصت الفقرة الثانية من المادة (٦) ، على أن يتم قيد هذه الأصول المنقولة فى دفتر الصندوق بالقيمة السوقية وفقا لقواعد وإجراءات التقييم التى يحددها النظام الأساسى ، وبما لا يتعارض مع الآليات والأحكام المنصوص عليها فى المادة الثامنة .

ولكن بالرجوع إلى النظام الأساسى الذى صدر به قرار رئيس الوزراء رقم ( ٥٥٥) لسنة ٢٠١٩ ( الجريدة الرسمية ، العدد ٩ تابع بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٨ ) ، والذى أشتمل على ٤٨ مادة ، لم نجد على الإطلاق تلك القواعد وإجراءات التقييم للقيمة السوقية لتلك الأصول ، مما يفتح الباب للكثير من علامات الاستفهام حول من سيقوم بالتقييم ، وعلى أى أسس اقتصادية وعلمية ، خصوصا وأن تجربة الخصخصة الإجرامية التى جرت فى مصر طوال ستة عشرة عاما ( ١٩٩٢- ٢٠٠٨ ) ، والتى أدانتها المحاكم المصرية والقضاء المصرى ، مازالت ماثلة فى الأذهان .

٦- وتكشف المادة (٨) من القانون عن جوهر ومناط الغرض من هذا الصندوق فقد نصت على أن ( التصرف فى الأصول المملوكة للصندوق أو الصناديق الفرعية المملوكة للصندوق ( الأم ) بالكامل سوف تتم بأحد الصور التالية :

- البيع .
- أو التأجير المنتهى بالتملك .
- أو الترخيص بالانتفاع .
- أو المشاركة كحصة عينية .

وذلك كله وفقا للقيمة السوقية ، وبما لا يقل عن التقييم الذى يتم على أساس متوسط القيمة المحددة بموجب ثلاثة تقارير من مقيميين ماليين معتمدين من الهيئة العامة للرقابة المالية ( التى يعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية ) والبنك المركزى المصرى ( الذى يعين محافظها ونوابه من قبل رئيس الجمهورية أيضا ) .
والحقيقة أن هذه التقارير ومن هذه الجهات تحديدا ، لا يمكن الارتكان إليها فى تحديد متوسط القيمة السوقية للأصل محل التصرف بالبيع أو التأجير أو غيرها من التصرفات التى من شأنها إهدار تلك الأصول بالبيع أو بجعلها ضمانة للقروض الهائلة التى يستهدف النظام ورئيس الجمهورية الحصول عليها ، خاصة فى ظل سيطرة جماعات مصالح فاسدة من جميع الأنواع والاتجاهات والتحالفات الدولية .

٧-وهذا ما تكشفه بوضوح وجلاء نص المادة (٧) من القانون التى نصت على أن هذا الصندوق سوف يقوم بالأنشطة التالية :

-المساهمة بمفرده أو مع الغير فى تأسيس الشركات أو زيادة رؤوس أموالها ( أقتباسا للمادة الثالثة من القانون سىء الصيت المسمى قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لصاحبه وطباخ السم كله د. عاطف عبيد ) .
-الاستثمار فى الأوراق المالية المقيدة أو غير المقيدة بأسواق الأوراق المالية وأدوات الدين وغيرها داخل مصر وخارجها .
-الإقتراض والحصول على التسهيلات الائتمانية وإصدار السندات وصكوك التمويل وغيرها من أدوات الدين .
-شراء وبيع وتأجير وإستئجار وإستغلال الأصول الثابتة ( كالأراضى ) والمنقولة والانتفاع بها .

-إقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة التى يملكها أو يساهم فيها مع الغير .
وهنا بيت القصيد من هذه العملية كلها ، أن يكون هذا الصندوق منصة للإقتراض ، وبضمان هذه الأصول الضخمة التى سوف يجرى بيعها تدريجيا والتى قدروها بحوالى مائتى مليار جنيه ، أما تسديدا للديون التى أغرقناها فيها هذا الرئيس وجماعته ، أو تحقيقا لإيرادات لتغطية العجز فى الموازنة ببيع هذه الأصول للسماسرة العرب أو الأجانب .

٨-أما المادة (١٢) فقد أقرت مبدأ فى غاية الخطورة يأتى فى سياق كل حرف من حروف هذا القانون الخطير حيث نصت على ( أن يدير الصندوق أمواله وأصوله بذاته ، كما له أن يعهد بإدارتها كلها أو بعضها إلى شركات ومؤسسات متخصصة فى إدارة الأصول ) .
وهنا مكمن أضافى للخطر ، فمثل تلك المؤسسات والشركات المتخصصة فى إدارة الأصول لا توجد سوى لدى الشركات والمؤسسات والبنوك الغربية وخصوصا الأمريكية والبريطانية ، برغم أن تلك الصناديق ومنها صناديق التحوط – التى كان يدير أحداها د . محمد العريان – لم تنجح فى إنقاذ الاقتصاد الأمريكى خصوصا والغربى عموما من الكارثة التى حلت به فى الأزمة العاصفة عام ٢٠٠٨ ، والتى ما زالت أثارها وتداعياتها قائمة حتى يومنا .

٩-وعلى نفس المنوال الخطير والمدمر جاءت المادة (١٣) ، حيث نصت على أن ( للصندوق ( الأم ) تأسيس صناديق فرعية بمفرده أو بمشاركة مع الصناديق المصرية والعربية والأجنبية النظيرة ، والمصارف والمؤسسات المالية والشركات المصرية والأجنبية ، أو أى منها دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية) . وبرغم إحالة المادة إلى النظام الأساسى لوضع الضوابط ، فأننا وبالرجوع إلى قرار رئيس الوزراء بشأن النظام الأساسى رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠١٩ ، لم نعثر على اية إشارة لتلك الضوابط والمعايير والقواعد ، بل على العكس تماما ، جاء فيها التأكيد على أن كل هذه العمليات الكبرى من بيع وتأجير وإنتفاع وإقتراض سوف تتم بعيدا عن القواعد والنظم الحكومية ، مما يزيد من ظلال الشك والقلق على مصير تلك الأصول وطريقة التصرف فيها بعيدا عن أية رقابة حقيقية كما جرى فى برنامج الخصخصة ( ١٩٩٢- ٢٠٠٨ ) السىء الصيت .

١٠-ولهذا جاءت المادة (١٤) التى نصت على أن ( الصندوق والصناديق الفرعية التى يؤسسها أو يشارك فى تأسيسها من أشخاص القانون الخاص أيا كانت نسبةمساهمة الدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام فيها ، ولا يتقيد أى منها بالقواعد والنظم الحكومية ) .
والحقيقة فأن هذا الإصرار على أبعاد أى نوع من الرقابة بما فيها رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على هذا الصندوق والصناديق الفرعية التابعة ، برغم إمتلاكه لأصول الدولة المصرية وأراضيها غالبا ، يضع ألف علامة إستفهام حول نوايا

القائمين على هذا الأمر والدوافع الحقيقية لإنشاء هذا الصندوق ، تماما كما هو حالة صندوق ( تحيا مصر ) ، الذى لا يعرف عنه المواطن المصرى والرأى العام والمتخصصين فى الاقتصاد المصرى ، حجم إيراداته وحجم نفقاته ومدى الجدوى من تلك النفقات وغيرها .

١١–وقد زادت المادة (١٩) فنصت على ( إعفاء كافة المعاملات البينية للصندوق والكيانات المملوكة له بالكامل من جميع الضرائب والرسوم وما فى حكمها ) ، وإن كانت قد أبقت على الرسوم والضرائب على معاملات الصناديق الفرعية التى يساهم فيها الصندوق ( الأم ) ، كما أبقت على الضرائب والرسوم على توزيعات الأرباح الناتجة عن معاملات الصندوق ( الأم ) أو الصناديق والشركات الفرعية .

وقد عرفت المادة (٣٠) من النظام الأساسى الصادر بها قرار رئيس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠١٩ المعاملات البينية بأنها ( جميع التعاملات والتصرفات القانونية التى تتم بين الصندوق والكيانات المملوكة له بالكامل ، سواء أتخذت هذه الكيانات شكل صناديق فرعية أو شركات متمتعة بالجنسية المصرية أو جنسية أية دولة أجنبية أخرى ) .

كما ذكرت الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من النظام الأساسى ( أن هذا الإعفاء من الرسوم والضرائب سوف يتم طبقا للضوابط التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالتشاور مع الوزير المختص ( أى وزير التخطيط ) ، ويندرج تحت إطار المعاملات البينية على سبيل المثال التعاملات التالية :

- عمليات البيع والشراء والاستغلال والانتفاع .
- عمليات الإيجار والاستئجار .
- عمليات الإقراض والإقتراض .

وهنا مناط جديد للضرر ، خصوصا إذا عرفنا أن هذه التعاملات من الضخامة المالية والاقتصادية من ناحية ، وكذا فأن إنتقال ملكية هذه الأصول والشركات غيرها إلى هذا الصندوق قد حرم الخزينة العامة من مصادر للدخل والإيرادات السيادية متمثلة فى الرسوم والضرائب بكافة أنواعها التى كانت تدفعها قبل أنتقال ملكيتها إلى هذا الصندوق ، أى مزيد من الخلل فى الموازنة العامة للدولة . كما أن أعفاء الشركات والصناديق التى يشارك فيها الأجانب سواء كانوا عربا أو عجما يعنى نقل جزء من الثروة المصرية لصالح هؤلاء على حساب الشعب المصرى والخزينة العامة المصرية .

ولمزيد من الكرم وعملا بالقول المأثور ( أعطى من لا يملك مزايا لمن لا يستحق ) فقد نصت المادة فى فقرتها الثانية على أنه ( وذلك كله دون الإخلال بأى أعفاءات منصوص عليها فى أى قانون أخر) سواء كان قانون الاستثمار الجديد رقم ( ) لسنة ٢٠١٨ ، أو قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ، أو قانون المجتمعات العمرانية الجديدة ( رقم ٥٩) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته أو غيرها .

١٢-أما المادتين (١٥) و (١٨) فقد خصصتا لتشكيل مجلس إدارة هذا الصندوق ، وكذا الجمعية العمومية له ، ووفقا للمادة (١٥) يشكل مجلس إدارة هذا الصندوق بقرار من رئيس الجمهورية – بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء – ويتكون المجلس من عشرة أشخاص هم :

- الوزير المختص ( أى وزير التخطيط ) رئيسا لمجلس الإدارة غير التنفيذى .
- خمسة أعضاء مستقلين – ولا نعرف مستقلين عن من ؟ – من ذوى الخبرة .
- ممثل عن كل وزارة من الوزرارت المعنية بشئون التخطيط والمالية والاستثمار .
- مدير تنفيذى للصندوق متفرغ لإدراته ويمثله فى صلاته مع الغير وأمام القضاء .

أما المادة (١٨) فقد نصت على تشكيل الجمعية العمومية للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية ويتكون من (١٢) عضوا هم :

- رئيس مجلس الوزراء رئيسا للجمعية العمومية .
- الوزير المختص ( وزير التخطيط ) .
- الوزيرين المعنيين بالشئون المالية والاستثمار .
- أحد نائبى محافظ البنك المركزى المصرى .
- بالإضافة إلى سبعة أعضاء من ذوى الخبرة فى المجالات المالية والاقتصادية والقانونية ،وفى إدارة الصناديق النظيرة ، والشركات الاستثمارية العالمية يرشحهم رئيس مجلس الوزراء .

فإذا تأملنا فى هذا التكوين ، سواء مجلس الإدارة ، أو الجمعية العمومية ، فسوف نكتشف ببساطة أن لدينا حوالى ١٠ أشخاص على الأكثر يسيطرون تماما على هذا الصندوق الضخم وفروعه وشركاته ، ولرئيس الجمهورية الحق المطلق فى تعيينهم وفى عزلهم .

ومن هنا يطرح العرض السابق مجموعة من الملاحظات الجديرة بالتسجيل وهى :

أولا : أننا بصدد مشروع يحمل الكثير من المخاطر ، والمرجح عندنا أنه إستكمال لمسار الخصخصة وبيع الأصول العامة ويزيد عليها هذه المرة ، الإقتراض بضمان هذه الأصول .

ثانيا : أن الدور المنوط للأجانب فى إدارة هذا الصندوق والصناديق الفرعية والشركات دور رئيسى ومؤثر ، ولا نبالغ إذا قلنا أنه المقرر والمخطط والمنفذ على أرض الواقع ، ووفقا للمادة الأولى من النظام الأساسى فأن مدير الاستثمار لهذا الصندوق ( شركة أو مؤسسة متخصصة فى إدارة الأصول يعهد إليها بإدارة الأصول أوالاستثمارات المنصوص عليها فى المادتين (١٢) و (١٣) من قانون الصندوق وفقا لإتفاقية إدارة الاستثمار الموقعة بين الصندوق ومدير الاستثمار . وإذا أضفنا دور أمين الحفظ الذى عرفته المادة الأولى من النظام الساسى بأنه ( شركة أو مؤسسة متخصصة فى نشاط أمناء الحفظ يعهد

إليها بأعمال أمين الحفظ لحافظة الأوراق المالية المملوكة للصندوق وفقا لإتفاقية موقعة بين الصندوق وأمين الحفظ ، وكذا دور المدير التنفيذى الذى من الأرجح أن يكون أجنبيا ، فنحن إزاء سيطرة الأجانب على الأصول المصرية المتبقية فى ذمة الدولة المصرية .

ثالثا : والغريب أن يكون الصندوق من أشخاص القانون الخاص ولا يتقيد بالقواعد والنظم الحكومية ، ثم تتولى الخزانة العامة تسديد الجزء المدفوع من رأسماله قدرها مليار جنيه دون أن تحصل الخزانة العامة على أى مقابل لهذا

رابعا : ووفقا للمادة العاشرة من النظام الأساسى للصندوق والخاص بتحديد الحد الأقصى لمدة تنمية الأراضى الفضاء المملوكة للدولة أو شركاتها ، فأن الخطير أن هذه الأراضى التى يركز عليها القائمون على هذا المشروع الخطير خى جزء من الهيكل المالى والاقتصادى لهذه الشركات العامة ، ونزعها أو نقل ملكيتها من هذه الشركات بدعوى عدم الاستغلال ، من شأنه أن يخل بالتوازن المالى والاقتصادى لتلك الشركات العامة .

خامسا : ولم ينسى القائمون على هذا المشروع الخطير إسترضاء بعض جماعات المصالح وشلل المنتفعين ، فقد نصت المادة (١٥) من النظام الأساسى ضمن أختصاصات الجمعية العمومية ( أقتراح تشكيل مجلس إستشارى متخصص فى المجالات ذات الصلة بأغراض الصندوق لتقديم المشورة فى سياسات الاستثمار ويصدر بتشكيلة قرار من رئيس الجمهورية ) وهو ما يذكرنا بالجمعيات العمومية التى أنشأها قانون الخصخصة الشهير رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، والذى كون جمعيات عمومية لكل شركة من الشركات القابضة والشركات التابعة وكل للمكافآت الهائلة التى كان يحصل عليها عؤلاء الأعضاء فعل السحر فى القبول والموافقة على ما جرى من جرائم خصخصة وبيع الشركات العامة بأبخس الأثمان كما سجلته أحكام المحاكم الإدارية .

ويزيد على ذلك نص المادة (٣٣) من النظام الأساسى بتكوين مجالس إدارات للصناديق الفرعية ويتراوح عدد أعضاء مجلس إدارة كل صندوق فرعى بين ١١ عضوا إلى ١٥ عضوا ، تكون عضويته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى ، وغالبا سيكونوا من جنرالات المؤسسة العسكرية والأمنية .

كما يكون للصندوق الفرعى تعيين مدير للاستثمار قد يكون شركة أو مؤسسة متخصصة مصرية أو أجنبية ، ولكل صندوق فرعى نظام اساسى جديدومستقل ( م ٣٤ ) . وله حق الإقتراض والإقراض .

سادسا : لم يضع النظام الساسى الضوابط المطلوبة لتجنب تعارض المصالح ، أنما تركها ليضعها النظام الأساسى لكل صندوق فرعى على حدة .

وتكشف المادة (٣٨) من النظام الأساسى للصندوق ( الأم ) أن مجلس الإدارة يتولى وضع نظم الرقابة على الصناديق الفرعية وكذا اللوائح والنظم الداخلية الخاصة بمتابعة أداءها دون الإحلال بإستقلالية تلك الصناديق الفرعية

سابعا :وقد أوردت المادة (٣٩) من النظام الأساسى مبدأ ( ترحيل الفائض للصندوق ( الأم ) أو الصناديق الفرعية من عام إلى أخر ، وبالتالى لن يطل الخزانة العامة منها مليما واحدا ، كما نصت المادة (٤٢) على عدم التقيد بالقواعد والنظم الحكومية بشأن مراجعة حساباتها أو الحد الأقصى للأجور وغيرهامن القواعد .

وإذا جاز لنا أن نصف هذا القانون بصفة ، فهو أكبر مثال على الفساد بالقانون ، وإهدار الموارد والقدرات الوطنية بالقانون .

الخطوة قبل الأخيرة فى بيع كافة أصول الدولة :

وفى ٢٦ ديسمبر من عام ٢٠١٩ ، خطت الحكومة المصرية والجنرال السيسى خطوة جديدة وخطيرة فى بيع كل أصول الدولة ، وذلك بإدخال تعديلات جديدة على القانون رقم (١٧٧) لسنة ٢٠١٨ بهدف تحصين قرارات رئيس الجمهورية وعقود صندوق مصر السيادى ، بما يجعل من المستحيل على أى طرف أو شخص طبيعى أو معنوى الطعن على التصرفات المالية التى يقوم بها هذا الصندوق والقائمين عليه . حيث جاء فى تلك التعديلات بالقانون رقم (١٩٧) لسنة ٢٠٢٠ الأتى (٩):

– ينص المشروع في مادته الأولى على أن يستبدل بعبارة " صندوق مصر " عبارة" صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية " أينما وردت في القانون رقم 177 لسنة 2018 وفي أي من القرارات .

– ونص مشروع القانون في مادته الثانية على أن يُستبدل بنصوص المواد( 3 و 6 فقرة ثالثة ، و 19 فقرة أخيرة من القانون رقم 177 لسنة ٢٠١٨) المواد التالية :

–مادة (3 ) وتنص على أن الصندوق يهدف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، أو أموال وأصول الجهات والكيانات المملوكة للدولة ، أو الجهات التابعة لها، أو الشركات المملوكة للدولة، أو تساهم فيها التي يُعهد إلى الصندوق بإدارتها، وفقاً للضوابط المنصوص عليها في النظام الأساسي، وتحقيق الاستغلال الأمثل لتلك الأموال والأصول وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية؛ لتعظيم قيمتها من أجل الأجيال القادمة، وللصندوق في سبيل ذلك التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية النظيرة والمؤسسات المالية المختلفة.

–كما تنص المادة الثالثة من مشروع القانون على أن يضاف للقانون رقم 177 لسنة 2019 بإنشاء صندوق مصر، مواد جديدة بأرقام( 6) :مكررا، و 6مكررا أ ، و 6 مكررا ب ) بحيث تنص المادة 6 ) مكررا (على أن يُودع قرار رئيس الجمهورية بنقل ملكية الأصول المنصوص عليها بالمادة (6) من القانون رقم 177 لسنة 2018 بإنشاء صندوق مصر مكتب الشهر العقاري المختص، بغير رسوم، ويترتب على هذا الإيداع آثار الشهر القانونية.

( أى أن قرارات رئيس الجمهورية الجنرال السيسى سوف تصبح من الأن فصاعدا لها قوة الإشهار القانونى فى نقل وبيع والتصرف فى اصول الدولة دون رقيب أو حسيب )

وبهذا أصبح الصندوق مهيمنا هيمنة مطلقة على كافة أصول الدولة إينما كانت وتتبع لأى وزارة ، أو مصلحة حكومية.

– حظر الطعن فى قرارات رئيس الجمهورية بنقل ملكية الأصول أى بيعها : ولعل أخطر ما جاء فى هذا القانون ولم يسبق له أن جرى طوال الخمسين عاما الماضية ، هو ما جاءت به المادة (٦ مكرر أ ) حيث نصت على :

( أنه مع عدم الإخلال بحق التقاضي، يكون الطعن في قرار رئيس الجمهورية بنقل ملكية الأصول، أو الإجراءات أو التي اتخذت بناء على هذا القرار، من الجهة المالكة أو الصندوق المنقول لـه ملكية ذلك الأصل دون غيرهما، ولا ترفع الدعاوي ببطلان العقود التي يبرمها الصندوق، أو التصرفات التي يتخذها لتحقيق أهدافه، أو الإجراءات التي اتخذت استناداً لتلك العقود، أو التصرفات إلا من أطراف التعاقد، دون غيرهم، وذلك ما لم يكن قد صدر حكم بات بإدانة أحد أطراف التعاقد، أو التصرف في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وكان العقد أو التصرف قد تم إبرامه بناء على تلك الجريمة.

كما نصت المادة (٦ مكرر ب ) على : ( أنه مع عدم الإخلال بالأحكام القضائية الباتة، تقضي المحكمة، من تلقاء نفسها، بعدم قبول الطعون، أو الدعاوى المتعلقة بالمنازعات المنصوص عليها في المادة(٦ مكررا أ (من هذا القانون المقامة من غير الأطراف المذكورين فيها ) .

وهكذا حصن رئيس الجمهورية قراراته – بالمخالفة لنصوص الدستور المصرى وكل الدساتير فى الدول المتحضرة – من دعاوى الإلغاء ورغبة أطراف وطنية فى حماية الموارد والقدرات والأصول المملوكة للدولة والمجتمع المصرى .

(٤) قيد الأصول المحالة لصندوق مصر السيادي بالقيمة السوقية ، فقد نصت المادة( 6 فقرة ثالثة) فأصبحت تنص على أن يتم قيد الأصول في دفاتر الصندوق بالقيمة السوقية وفقاً لقواعد وإجراءات التقييم التي يحددها النظام الأساسي، وبما لا يتعارض مع الآليات والأحكام المنصوص عليها في المادة (8) من هذا القانون، ولمجلس إدارة الصندوق أن يعهد بإجراء التقييم إلى أحد بيوت الخبرة العالمية في الأحوال التي تقتضي ذلك.

(وهكذا وبنص القانون – وليس أوامر وقرارات إدارية يمكن الطعن عليها – أصبح اللجوء إلى المؤسسات الدولية وبيوت الخبرة الأجنبية والمكاتب الإستشارية الأجنبية هى صاحبة الولاية فى التقييم وتقدير الأصول ) .

–أما المادة ( 19 فقرة أخيرة ) : فتنص على أن ترد الضريبة على القيمة المضافة التي تسدد من الصناديق الفرعية، أو الشركات التي يساهم فيها الصندوق بنسبة تزيد على ٥٠%من رأسمالها، في حدود نسبة مشاركته فيها، وذلك كله دون الإخلال بأي إعفاءات منصوص عليها في أي قانون آخر.

كما نص القانون على رد ضريبة القيمة المضافة التي تسددها الصناديق والشركات التابعة لمصر السيادي .

– وقد صدر القانون فعلا برقم (١٩٧) لسنة ٢٠٢٠ ، بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧ ، وتضمن نفس المقترحات مع إجراء مناورات شكلية مثل إدخال مادتين جديدتين هما ( ٦ مكرر، و٦ مكرر أ ) بدلا من ثلاثة ، ولكنه بسلوك اللصوص الأغبياء قام بضم المواد الثلاثة المقترحة فى مادتين فقط ، والهدف منهما تحصين قرارات نقل الملكية ( بالبيع أو التأجير المنتهى بالتملك أو الترخيص بالانتفاع أو المشاركة كحصة عينية ) التى يقوم بها رئيس الجمهورية وتصدر فى صورة عقود ، وإلزام

المحاكم بعدم قبول دعاوى الإبطال أو الإلغاء من طرف ثالث ، مثل النقابات أو العاملين فى تلك المنشأت أو الشخصيات العامة ، أو أى صاحب مصلحة فى إلغاء هذه التصرفات الضارة بالقدرات والموارد المصرية المملوكة للمجتمع المصرى فى مجموعه ، وبأعتبار قرار رئيس الجمهورية بنقل الملكية بمثابة وثيقة توثيق لدى الشهر العقارى بدون سداد رسوم توفيرا للمستثمر أو المنقول إليه الأصل (١٠).

– كما أدخل القانون المعدل عبارة أو فقرة جديدة على المادة (٨) فى غاية الخطورة ، حيث نص على أن يكون ( لمجلس إدارة الصندوق أن يعهد بإجراءات التقييم إلى واحد أو أكثر من بيوت الخبرة العالمية المصرية أو الأجنبية ، وذلك كله وفقا للضوابط التى يضعها مجلس الإدارة ) وهكذا أصبحت بيوت الخبرة الأجنبية أو حتى المصرية المرتبطة بالأجانب ( مثل بيكر أند ماكينزى فى القاهرة ) حاضرة بقوة القانون هذه المرة ، وليس مجرد رأى إستشارى قد نأتى بها أو لا نأتى بها ، وقد عرفنا ما قامت به بيوت الخبرة الأجنبية منذ تطبيق برنامج الخصخصة وبيع الأصول المملوكة للدولة منذ عام ١٩٩٢ ، ومقدار الخراب ونهب المال العام الذى شاركت فيه ، وبهذا تصبح الأصول المصرية التى فى حوذة هذا الصندوق ( اللقيط ) خاضعة لقوى وأطراف أجنبية ودولية محاطة بالكثير من الشكوك وبعلاقاتها المريبة بدوائر المال والأعمال الأجنبية والصهيونية .

– كما أدخل أضافة جديدة فى غاية الخبث والدهاء على المادة (١١) ، فبعد أن اسندت المادة مراجعة حسابات الصندوق لمراقبا حسابات أحدهما من الجهاز المركزى للمحاسبات ، والأخر من المراقبين المقيدين لدى البنك المركزى أو الهيئة العامة للرقابة المالية ( ورؤساء هذا الجهات تخضع لسلطة رئيس الجمهورية خصوصا بعد تجربة العصف بالمستشار هشام جنينة وسجنه خمس سنوات فى تهم محل شك كبير ) ، نصت الفقرة على أن تعرض حسابات الصندوق وخطتها على الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية ، وعلى رئيس الجمهورية ، ثم اضاف وعلى رئيس مجلس النواب ، دون أن يقول بالعرض على مجلس النواب ذاته ، وهنا ليس هناك إلزام بأن يقوم رئيس مجلس النواب ، بعرض هذه التقارير الحسابية على الجهاز الرقابى والتشريعى الأول ، فترك أمر العرض متروكا بحرية إلى رئيس المجلس فقط ؟؟ وأخرجها بالتالى من صلاحيات مجلس النواب .

وأخيرا ووفقاً للمادة الرابعة من مشروع القانون، يصدر رئيس مجلس الوزراء، بناء على عرض الوزير المختص، قراراً بتعديل النظام الأساسي لصندوق مصر لتنفيذ أحكام هذا القانون.

هكذا بوضوح تام نحن إزاء أخطر وأكبر عملية تلاعب قانونية ، ودستورية من أجل بيع وتهريب الأصول المصرية المملوكة للدولة والتى بناها الشعب المصرى طوال سبعين عاما سابقة ، فالمشترى حاضر ، والبائع متلهف على البيع غير العادل وما أخفى كان أعظم ؟؟

## المبحث الثانى

## قانون توريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة.. آلية جديدة لرهن وبيع الأصول المصرية

أكدت كل المصادر التاريخية الموثوقة – خصوصا فى عصر الخديوى إسماعيل – على حقيقة الدور الذى لعبته عمليات رهن ديون مصر ، وديون الخديوى و صغار وكبار الملاك لصالح الدائنين ، من خلال أحتجاز الإيرادات المتوقعة للمرافق العمومية ( مثل السكك الحديدبة – إيرادات الجمارك – إيرادات البريد –.. وغيرها ) ، أو الملكيات الخاصة بالخديوى أو المتعثرون من الفلاحين وكبار الملاك ، فى أرتهان الدولة المصرية ومواردها وقراراتها السياسية والاقتصادية للدائنين من ناحية ، وللدول الدائنة أو أصحاب الولاية أو الحماية لهؤلاء الدائنين (١١) .

ومنذ أن أعيد إنشاء البورصة المصرية من جديد عام ١٩٩٢ ( بالقانون رقم ٩٥) ، فى ظل برنامج ما سمى التعديل أو التصحيح الهيكلى Structural Readjustments برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهناك مراحل تنتقل فيه أدوار هذه البورصة وسوق الأوراق المالية من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، وهى فى كل واحدة تؤدى دورا خطيرا فى عمليات نهب وإستنزاف الثروة الوطنية المصرية .

وقد صاحب كل مرحلة من تلك المراحل إجراء بعض التعديلات التشريعية ، واللوائح التنفيذية لعمل البورصة ، فإذا كان البعض يعتبر سوق الأوراق المالية ( البورصة) أداة هامة لتحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز بما تمثله من فرص استثمارية ممتازة ، وعامل هام فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ، وتأمين الموارد التمويلية الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية التى تحتاج للمزيد من الموارد تفوق مدخراتها مقابل إيجاد فرص مواتية للتوظيف الفعال للفوائض التى تتحقق لدى المدخرين بما يفوق إحتياجاتهم الاستثمارية (١٢) .فأن هؤلاء الخبراء قد توصلوا إلى أن البورصة المصرية قد تخلفت عن أداء وظائفها فى خدمة الاقتصاد القومى وتحولها لأداة لخصخصة الأموال العامة إلى الخاصة ، وسيطرة قلة من ذوى النفوذ والمصالح عليها ، واستغلال المعلومات الداخلية والقوانين الفاسدة التى تطبق على الورق فقط ، وعلى صغار المتعاملين دون غيرهم وزيادة عمليات التربح دون وجه حق، مما ترتب عليه ضياع مدخرات العديد من المستثمرين المصريين ( والمضاربين فيها ) ، وإنتشار أساليب الغش والتدليس والاستغلال الداخلى للمعلومات ، واتباع سياسة التفويتات لبعض الشركات دون شركات أخرى مما ترتب عليه ضياع مدخرات صغار المستثمرين وخسارة أموالهم .وكذا غياب عنصرى الإفصاح والشفافية بالقدر المناسب والذى يساعد المستثمر فى اتخاذ القرار الصحيح ، سواء بالنسبة للشركات المقيدة أو لأطراف المنظومة القائمة على ادارة سوق المال المصرى ، و تحول البورصة لأداة لخصخصة أموال الشعب الى صالح فئة معينة تحقق نفعاً خاصاً دون أن يرتبط ذلك بالنفع العام للمجتمع أو الدولة ككل ، بما يثرى طبقة على حساب طبقة أخرى ويزيد من معدلات الفقر داخل المجتمع المصرى ، فضلاً عن عدم وجود طريق قانونى يحمى هؤلاء المستثمرين حالة التعرض لغش أو تدليس أو خداع ، أو نصب لتعويضهم أو حل مشاكلهم ، وهشاشة المؤسسات القائمة على إدارة سوق المال ، وضعف أدواتها المالية وغياب الرؤية الشاملة لتطوير المنظومة (13) .

ومن أبرز تلك الجوانب السلبية فى أداء البورصة المصرية طوال عشرين عاما ، تعيين أبناء المشاهير من الممثلين والممثلات وغيرهم من السياسيين وذوى السلطة بمرتبات مرتفعة جداً دون أن يكون لديهم أدنى كفاءة أو خبرة مسبقة فى حين وجود العديد من ذوى الخبرة والكفاءة للعمل بهذا القطاع ولكن دون جدوى فسيطرة المحسوبية والمجاملات تسيطر على هذه المجموعة بشكل فج (14).

وضعف الرقابة من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات على بنود ايرادات ونفقات الأطراف العاملة فى هذه المنظومة متمثلة فى ادارة البورصة وهيئة الرقابة المالية وصندوق المخاطر ومصر للمقاصة .

وتخلى البورصة عن القيام بوظائفها فى خدمة الاقتصاد القومى كونها أداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أو وسيلة لتسعير الأصول المالية بقيمتها الحقيقية نظراً للتلاعب بالقيم الحقيقة للأسهم بالبورصة ، إما بأعلى من قيمتها بكثير ، أو أقل من قيمتها بكثير وتحولها من أداة تجمع بين جمهور المستثمرين وجمهور المدخرين ، إلى أداة لإستنفاذ أموال المدخرين وإعطائها لقلة من رجال الأعمال وذوى المصلحة والسلطة والمحسوبية بدون تكلفة فيما يشبه الاحتيال القانونى على أموال المدخرين من صغار الافراد (15) .

بيد أنه مع نمو قوة ونفوذ جماعات المصالح الاقتصادية الخاصة والأجنبية فى مصر ، وتفشى ممارسات الفساد المحمى معظمها من رجال الحكم والإدارة (١٦) ، تعاظم دور البورصة وسوق الأوراق المالية كوسيلة للتمويل المحدود من جهة ، وكأداة هائلة لعمليات تهريب وغسل الأموال والتهرب الضريبى عبر الملاذات الضريبية الآمنة من جهة أخرى .

ومن هنا جرى عدة تعديلات قانونية على قانون سوق المال الصادر عام ١٩٩٢ ، فصدر التعديل الأول بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠٤ ، الذى أدخل " نشاط التوريق " فى أعمال البورصة المصرية وسوق رأس المال ، والذى يقصد به تأسيس شركات التوريق ( التى تزاول نشاط اصدار سندات قابلة للتداول فى حدود ما يحال إليها من حقوق مالية ، ومستحقات آجلة الدفع بالضمانات المقررة لها ، وتعد شركات التوريق فى تطبيق أحكام هذا القانون من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية ، ويطلق على الحقوق والمستحقات والضمانات المحالة أسم ( محفظة التوريق ) ، ويقتصر غرض هذه الشركة على مزاولة النشاط المشار إليه دون غيره ، ولا يجوز بغير ترخيص من مجلس إدارة الهيئة أن يحال إلى الشركة أكثر من محفظة توريق واحدة . أو أن تقوم بأكثر من إصدار واحد للسندات ، وذلك طبقا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة ) (١٧) .

تتم حوالة محفظة التوريق بموجب اتفاق بين المحيل وشركة التوريق المحال إليها وفقًا للنموذج الذى تعده الهيئة. ويجب أن تكون الحوالة نافذة وناجزة وغير معلقة على شرط وناقلة لجميع الحقوق والمستحقات والضمانات المحالة، وأن يكون المحيل ضامنًا لوجودها وقت الحوالة. ولا يكون مسئولاً عن الوفاء بأى منها بعد إتمام الحوالة إلى شركة التوريق، ويجب إخطار الهيئة بذلك ونشر ملخص واف لاتفاق الحوالة فى جريدتين يوميتين صباحيتين واسعتى الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

ويتولى المحيل تحصيل الحقوق والمستحقات المحالة ومباشرة حقوق شركة التوريق فى مواجهة المدينين لصالح حملة السندات التى تصدرها الشركة بصفته نائبًا عنها، فإذا تم الاتفاق على غير ذلك تعين على المحيل إخطار المدينين الملتزمين بالحقوق والمستحقات والضمانات المحالة بهذا الاتفاق، وذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول. وتكون الحوالة فى جميع الأحوال نافذة ومنتجة لأثرها دون اشتراط موافقة المدين أو إخطاره بها(١٨) .

وقد كانت عمليات التوريق من العوامل التى أدت إلى حدوث إنهيارات مالية فى الأسواق المالية بصورة دورية ، كان أخرها ما جرى فى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (١٩)

وعلى شركات المساهمة من غير شركات التوريق الراغبة فى إصدار سندات توريق بضمان محفظة مستقلة من حقوقها المالية أن تتقدم بطلب إلى الهيئة مرفقًا به بالإضافة إلى المستندات المبينة فى المادة (٧) من هذه اللائحة

ويحظر على شركة التوريق أن تعقد اتفاقًا لحوالة محفظة توريق مع محيل تزيد مساهمته سواء كان منفردًا أو مع مجموعة مرتبطة على (٢٠%) من رأس مالها.

ويقصد بالمجموعة المرتبطة الأشخاص الذين يخضعون للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية أو الذين يجمع بينهم اتفاق يتعلق بالمساهمة فى شركة التوريق.

على أية حال .. جاء التعديل التالى للقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ، بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨ ، أستجابة لطلبات وضغوط مجموعات البورصجية المحيطون بالجنرال عبد الفتاح السيسى ، ومن ورائهم جماعات المصالح المحلية والعربية والأجنبية التى تمارس عمليات التلاعب بسوق الأوراق المالية والبورصة المصرية .

وقد أدخل التعديل الجديد الذى وافق عليه مجلس النواب فى جلسته العامة بتاريخ الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٢/١٣

أدوات مالية جديدة للبورصة من بينها الصكوك بأنواعها ، والسماح بإنشاء بورصة للسلع والعقود الآجلة، وتتيح هذه التعديلات وفقا لما ورد فى المذكرة التفسيرية للقانون جذب شريحة كبيرة من المستثمرين المحليين والعرب، والتى ترفض الاستثمار فى أدوات الدخل الثابتة من خلال إتاحة أدوات مالية جديدة للاستثمار مثل البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلى.

كما تتيح بورصة العقود الخاصة بالسلع اتفاق المتعاملين على تفاصيل بيع وشراء سلعة بسعر طويل الأجل، بما يعنى موافقة البائع على تسليم كمية معينة من سلعة ما، فى تاريخ مستقبلى، مقابل سعر يحدد عند إبرام العقد، بغض النظر عن سعر السلعة يوم التسليم، ويمكن تداول تلك العقود الآجلة، وانتقالها من متداول إلى آخر.

كما قدم التعديل الجديد مزيد من المزايا والتنازلات لصالح المتعاملين فى البورصة ( المضاربين والسماسرة غالبا ) ، من بينها :

١- ما تضمنته المادة (١٥/ الفقرة الثانية) من جواز قيد الورقة المالية أو الأداة المالية فى أكثر من بورصة بموافقة الهيئة، ووفقًا للشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

٢- جواز موافقة مجلس إدارة الهيئة إنشاء بورصات تكون لها الشخصية المعنوية الخاصة، تتخذ شكل شركة مساهمة، ويقتصر التداول فيها على نوع أو أكثر من الأوراق المالية.( المادة ٢٦) .

٣- المادة (٣٥) أجازت أنشاء صناديق استثمار تهدف إلى استثمار المدخرات فى الأوراق المالية فى حدود ووفقًا للأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.ولمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل فى القيم المالية المنقولة الأخرى، أو فى غيرها من مجالات الاستثمار، طبقًا للقواعد والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأس مال نقدى، ويحدد مجلس إدارة الهيئة ضوابط هيكل تشكيل مجلس الإدارة بمراعاة طبيعة نشاط صناديق الاستثمار.

٤- مادة (٤١): أجازت للبنوك بعد موافقة البنك المركزى المصرى، وللشركات التى تباشر أنشطة مالية غير مصرفية التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة الهيئة، أن تباشر بنفسها أو مع غيرها، نشاط صناديق الاستثمار بترخيص من الهيئة.

٥- أما المادة (٦٨/ الفقرة الأولى) ، فقد قصرا عقاب المخالف على المسئول عن الإدارة الفعلية للشركة، بالعقوبات المقررة عن الأفعال التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون متى ثبت علمه بها، وكانت المخالفة قد وقعت بسبب إخلاله بواجباته الوظيفية. وأستبعدت بالتالى صاحب الشركة ، وهو ما أستفاد منها كثير من كبار رجال المال والأعمال وفى مقدمتهم آل ساويرس .

٦- استحدثت المادة (١٢) أدوات مالية جديدة مثل السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى بقرار من الجمعية العامة للشركة، ووفقًا للقواعد والإجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بترخيص من الهيئة طرحها فى إكتتاب عام. فإذا كانت السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المشار إليها قصيرة الأجل لمدة لا تجاوز سنتين، يجوز أن يكون قرار الإصدار بناءً على موافقة مجلس إدارة الشركة بشرط حصوله على تفويض من الجمعية العامة للشركة ، أوموافقة السلطة المختصة فى غيرها من الأشخاص الاعتبارية، ووفقًا للقواعد والإجراءات التى يضعها مجلس إدارة الهيئة فى شأن إصدارها وطرحها فى اكتتاب عام أو خاص.

وفى جميع الأحوال، يجب أن يتضمن قرار الإصدار العائد الذى يجنيه السند أو الصك أو الورقة المالية، وأساس حسابه، دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى قانون آخر.

٧-أما المادة (١٥/ الفقرة الثانية):فقد أجازت قيد الورقة المالية أو الأداة المالية فى أكثر من بورصة بموافقة الهيئة، ووفقًا للشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

وفى مايو ٢٠٢١ بدأت الموجة الجديدة من أجل تعديل جديد لقانون البورصة وسوق الأوراق المالية ، بهدف أدخال تنظيم قانوني جديد هو «توريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة" ، واستحداث آلية لتوريق هذه الحقوق ، كبديل تمويل غير تقليدي يتيح توفير التمويل اللازم للجهات القائمة على شئون المرافق والخدمات العامة في الدولة سواء من القطاع الحكومى والعام ، أو من القطاع الخاص ، وشركات المرافق العامة بما يمكنها من دعم استثماراتها ذاتيا وتمكينها من القيام بأعمالها

وأنشطتها في مشروعات البنية التحتية من مشروعات الطرق والمواصلات بالإضافة إلى ما سبق وإدراجه فى التعديل القانونى السابق الخاص «تنظيم توريق الحقوق المالية الآجلة» (٢٠) .

وأشار رئيس هيئة الرقابة المالية د. محمد عمران ، وهو أحد المشبوهين فى قضايا فساد منذ سنوات بعيدة قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، إلى أن قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠٤ المعدل للقانون الأصلى رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ قد نظم نشاط ( توريق الحقوق المالية آجلة الدفع ) باعتباره أحد الوسائل الفعالة للتمويل ، وذلك من خلال إصدار سندات قابلة للتداول مقابل حوالة حقوق مالية ومستحقات قائمة آجلة الدفع. **والأن فقد جاء الدور على** «توريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة

ويأتى هذا التعديل مدعوما بطفرة فى إصدارات سندات التوريق فى العام ٢٠٢٠، حيث تجاوزت قيمتها ٢٤ مليار جنيه، وفقا لبيانات هيئة الرقابة المالية، ما يشير إلى أن النشاط أصبح مصدراً رئيسياً لتمويل المشروعات.

وأضاف رئيس هيئة الرقابة المالية أنه من أهم القطاعات التى يمكن أن تستفيد من توريق حقوقها المالية المستقبلية المتوقعة، مع ضخامة المستفيدين من تمويلها هى : قطاع الكهرباء، قطاع الغاز، قطاع المياه، قطاع الاتصالات، قطاع الطرق والكبارى، قطاع نقل الركاب والبضائع سواء برياً أو بحرياً أو جوياً بما فى ذلك رسوم بوابات الطرق ومترو الأنفاق وشبكة السكك الحديدية، قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع الإسكان.

ومن خلال توريق حقوقها المالية المتوقع دخولها فى ذمتها المالية فى المستقبل. نظرا لاعتمادها على تدفقات مالية مستقبلية مضمونة بناء على المسار التاريخى للجهة المصدرة، بينما تعتمد توريق الحقوق المالية الآجلة على حقوق مدينة منشأة بالفعل، ومُدرجة بموازنة الجهة المُصدِرة.

وأكدوا أن عملية التصنيف الائتمانى للجهات التى قد تلجأ للآلية الجديدة تشمل جميع الجوانب التى تضمن نجاح الإصدارات، وكفاءتها، وأهمها التدفقات المالية المستقبلية للجهة بناء على أرباحها تاريخيا.

ومن أبرز الأحكام التى جاء بها مشروع القانون الجديد :االسماح لشركات التوريق المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار سندات قابلة للتداول توجه حصيلتها لتمويل أشخاص القانون العام ، والأشخاص الاعتبارية الخاصة مقابل ما ينشأ لصالح هذه الجهات من حقوق مالية مستقبلية متوقعة نتيجة إدارة مرافق عامة ، أو تقديم خدمات عامة للجمهور ، وكذا السماح لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بإضافة أنواع أخرى من الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة التى يتم إصدار سندات توريق مقابلها.وأخيرا النص على سريان الأحكام المنصوص عليها بقانون سوق رأس المال والمنظمة لتوريق الحقوق المالية الآجلة فى شأن توريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة وذلك فيما لم يرد بشأنه تنظيم خاص لهذا النوع من الحقوق.

وعندما نتأمل أسماء المؤيدين بقوة لمثل هذا القانون نجدهم من العاملين فى البورصات ( البورصجية ) ن الذين نجحوا تما فى السيطرة على توجهات الجنرال السيسى طوال السبع سنوات الأولى من حكمه من أمثال : السيد " معتز الدرينى " الشريك

المؤسس فى مكتب الدرينى وشركاه ، و" د.عمرو حسنين " رئيس شركة ميريس للتصنيف الائتمانى التابعة لوكالة موديز للتصنيف الائتمانى ، و " أيمن أبو هند " الشريك المؤسس لمجموعة «أدفيسبل» للاستثمار الأمريكية ، وغيرهم كثيرين .

وجميعهم قد أتفقوا على أن قرار هيئة الرقابة المالية يتيح للجهات التى تقدم خدمات عامة، سواء كانت عامة أو خاصة مثل، شركات الاتصالات، والجامعات، ، ومرفق المياه، وشركات الكهرباء ، والصحة ، وهيئة السكة الحديد نظرا لاحتياجها لتمويلات لتطويرها، وشركات المرافق العامة، ، والشركات التى تقدم خدمات تعليمية بالقطاعين العام والخاص، و الشركة الشرقية للدخان على اعتبار أن هذه الجهات حقوقها المالية مضمونة، نظرا لأنها تقدم خدماتها حصريا، ومخاطر محفظتها المستقبلية محدودة للغاية، فضلا عن أنها تقدم خدمات ضرورية وأساسية، و مدللا أن البلدان بالخارج يتم أحيانا توريق الحقوق المالية لتذاكر مباريات كرة القدم، وشركات الطيران (تذاكر السفر)، على اعتبار أنها حقوق مالية مستقبلية مضمونة(٢١) .

وقدر هؤلاء أن طرح هذه الآلية الآن يتماشى مع خطة الدولة لتحسين الاستثمارات الحكومية، وأيضا يدعم هيكلة قطاعات عديدة كانت بحاجة لأدوات تمويلية جديدة، تستغل الأصول المالية المتاحة لها، بدلا من الاقتراض من البنوك، وكذلك مرافق وزارة النقل التى تنفذ حاليا خطة لتطوير السكة الحديد، بهدف تقليل حوادث القطارات، من خلال تنفيذ ٢٥٧ مشروعا بإجمالى تكلفة ٢٢٥ مليار جنيه حتى عام ٢٠٢٤

وأوضحوا أن الآلية المستحدثة تختلف، عن الآلية الحالية ( الآجلة ) التى تم اللجوء إليها سابقا من قبل عدد من الشركات فى طبيعة الحقوق المالية التى يتم إصدار السندات بموجبها، حيث إن الآلية الحالية يجب أن تكون لحقوق مالية تم إنشاؤها بالفعل، وتم إبرام عقود بشأنها، تخلق التزاما على مدين بسدادها، بينما الآلية المستحدثة تعتمد على حقوق مالية مستقبلية بناء على توقعات تدفقات مالية معينة بناء على المؤشرات التاريخية للجهة.وقد انتشرت آلية التوريق بين شركات التطوير العقارى والتمويل الاستهلاكى، وصارت بديلا مهما لسندات الشركات، ومن أبرز الشركات (بالم هيلز ) ، و( شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير) ، و( شركة طلعت مصطف) .

كما إن تأثير القرار جيد، سيساهم فى توسيع قاعدة إصدارات سندات التوريق، وهو يصب فى صالح سوق المال، ويجذب عدد أكبر من المستثمرين، وأن عملية التصنيف الائتمانى لهذه السندات، تتضمن دراسة المنشأة تاريخيا، وقدرتها على التحصيل، وحجم التحصيلات، والهيكل المؤسسى الذى يؤهلها للتحصيل بشكل مضبط.

وكانت شركة «ميريس» قد أجرت تقييما للشركة الشرقية للدخان منذ سنوات، سجل أعلى درجة مع عدم وجود منافس للشركة فى صناعتها، وارتفاع مبيعاتها، وقوة مواردها المالية وانضباط العمل بداخلها، وبالتالى فى حالة سماح القرار بذلك يمكنها الاستفادة. وتخدم هذه الآلية إعادة هيكلة القنوات التمويلية للدولة لجميع الشركات التابعة للدولة، ولقطاع الأعمال، وكذلك تلك التى تمت خصخصتها بشكل جزئى، وأيضا الشركات التابعة للصندوق المصرى السيادى، وصندوق تحيا مصر.

وهنا مربط الفرس .. الصندوق السيادى المصرى .

فجماعات المصالح المحلية ، ومن يقف ورائهم خلف الستار من العرب والأجانب ، الذين أستنزفوا البلاد لأكثر من أربعة عقود ونيف (١٩٧٤- ٢٠٢٠ ) ، قد بدأت الأن فى التلمظ والتجهيز لأكبر عملية نهب لما بقى من الأصول المملوكة للدولة المصرية من الأراضى والشركات والعقارات والمرافق العامة وغيرها . تماما كما جرى فى روسيا فى عهد الرئيس المخمور " بوريس يلتسن " .

فكيف ستتم هذه العملية الإجرامية ؟

١- هناك أصول سوف يجرى الإقتراض بضمانها ، وقد بدأت بالفعل مع بداية الحديث حول هذا القانون المقترح .

٢- وهناك أصول سوف يجرى رهن إيراداتها المستقبلية مثل السكك الحديدة وشركات الطيران شركات الكهرباء وشركات الاتصالات والمرافق العامة ذات الإيراد المضمون ، ويوفر هذا القانون الجديد المظلة القانونية لهذه العملية .

٣- وهناك أصول سوف يتم طرحها فى صورة سندات توريق فى البورصات العالمية لمن يشترى سواء من الشركات أو البنوك ، أو جماعات اليهود والصهاينة .

٤- ولدينا أصول سوف تستخدم لتربح السماسرة المحليون ، فهم الواجهة لمشترين من وراء الستار ، وهؤلاء هم البورصجية وكثير منهم من المحيطون بالجنرال الحاكم ومعاونيه .

٥- وبقدر ما كشفت دراسات علمية مرموقة عن العلاقة الطردية الخفية بين زيادة ديون دولة ما – مثل مصر – ومقدار الثراء الذى تراكم لطبقة اجتماعية من كبار رجال الحكم والإدارة (٢٢) ، فأننا الأن أمام حالة لا تخطئها العين عن عمليات النهب والفساد المصاحب لها فى عهد هذا الرجل .

٦- وكما كان عملية رهن إيرادات بعض الأصول والمرافق الحكومية فى عهد الخديوى إسماعيل ، مدخلا لسيطرة الأجانب على هذه الأصول والممتلكات ، فأننا اليوم نواجه نفس الحالة وإن بمظهر جديد ومختلف ، فكما جاء نظام BOOT الحديث بأشكاله وأنواعه المختلفة ،وريثا لنظام الإمتياز الاستعمارى القديم (٢٣) ، يأتى ما يسمى نظام " التوريق للحقوق المالية المستقبلية المتوقعة " ، وريثا لنظام الرهن والحجز المالى القديم .

وتثبت عمليات البيع المتسارعة لبعض الأصول العقارية والحدائق التاريخية التى بدأت بطرح مبنى مجمع التحرير الإدارى للبيع بعد صدور قانون الصندوق السيادى عن مستقبل يحمل الكثير من المخاطر .

ووفقا لما أعلنته الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط ، أثناء مداخلة تليفونية مع برنامج تقدمه المذيعة لميس الحديدى بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ ، فقد جرى توقيع اتفاقية تطوير وإعادة تأهيل مجمع التحرير مع تحالف يضم ٣ من الشركات الدولية ، وقالت الوزيرة إن مجمع التحرير بعد تطويره سيكون عبارة عن غرف فندقية وبعضها شقق فندقية وجزء إداري وتجاري، مشيرة إلى أن التحالف الذي سيباشر العمل في المجمع يضم شركات لديها خبرات كبيرة في تطوير المباني التاريخية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وأن التحالف الأمريكي هو المسؤول عن ضخ استثمارات في هذا المشروع والتى تصل قيمته إلى ٣.٥ مليار جنيه" أى ما يعادل ٢١٨.٠ مليون دولار مشيرا إلى أن الانتهاء من المشروع

سيكون خلال ٢٤ شهرًا منذ بدء العمل واستلام التحالف المجمع ، وأشارت إلى أن التحالف الأمريكي هو الذى فاز بعملية استغلال وتطوير مجمع التحرير، لافتة إلى أن: "مصر ستشارك بالأرض والتحالف الأمريكي سيشارك بالتمويل" .

والحقيقة أن ما لم تعلنه الوزيرة صراحة هو وجود شركات إماراتية وراء هذا الموضوع ، وهى حريصة على التخفى والتماهى وراء شركات أمريكية ، نظرا لما أصبح يثيره دور الإمارات من مخاوف على الاقتصاد المصرى ، وأقتحامها للدولة المصرية ، وشراء الكثير من الأصول والخدمات مستغلة الظروف الاقتصادية غير المواتية فى مصر ، ووجود الجنرال عبد الفتاح السيسى على رأس السلطة فى هذا البلد .

كما كشفت الوزيرة فى تصريحاتها التى نشرتها جريدة الدستور بتاريخ **الثلاثاء، ٧ ديسمبر ٢٠٢١** عن مصير أرض الحزب الوطني بالتحرير وأيضا وزارة الداخلية والقرية الكونية قائلة: "أرض الحزب الوطني سيتم طرحها خلال أسابيع قليلة لأننا انتهينا من كافة الدراسات، ولكن لدينا بعض الاشتراطات التي سيتم التأكد منها أولا ثم يتم طرحها" ، وأوضحت الوزيرة أن من ضمن المستهدف خلال عام ٢٠٢٢، وعبر الصندوق السيادي هو دراسة استغلال بعض المباني الهامة مثل أرض القرية الكونية ، وأيضا أرض مبني وزارة الداخلية في التحرير ، وأرض معهد ناصر على كورنيش النيل ، وأضافت أنه: "مع الانتقال للعاصمة الإدارية ندرس مع عدد من المستثمرين الاستغلال الأمثل للمباني الهامة كنوع من التنشيط السياحي مثل منطقة باب العزب والتي سينتهي الدراسات الخاصة بها نهاية ديسمبر الجاري ( ٢٠٢١ ) بالشراكة مع شركة (بدايات ) لتحويلها لمنطقة ثقافية ، والمعروف أن شركة بدايات مملوكة لمشايخ إماراتيين وفى الواجهة يظهر الوزير الهارب والمحكوم عليه بالسجن رشيد محمد رشيد .وأكدت الوزيرة أنه بتكليف من الرئيس السيسي يتم النظر في إستغلال بعض الحدائق مثل الأورمان حدائق الحيوان والأسماك والأورمان والميرلاند وغيرها من الحدائق، ونعمل عليها الآن واستغلالها بشكل أمثل.

*********************

***************

## المبحث الثالث

## مخاطر وأضرار قانون الاستثمار الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥

ويكشف التحليل المتأنى للتشريعات الاقتصادية – ناهيك عن التشريعات السياسية المقيدة للحريات العامة وحق التعبير والتنظيم – طوال السنوات السبع التى تولى فيها الجنرال عبد الفتاح السيسى الحكم فى مصر ، مقدار العسف والغل والكراهية المبثوث فى كل حرف من حروف هذه القوانين والتشريعات والقرارات التنفيذية بكافة مستوياتها ( رئيس الجمهورية – رئيس مجلس الوزراء – الوزراء – المحافظون – رؤساء الهيئات والمصالح والمرافق العامة ) ، وهى بمئات القرارات والوائح التى يطلق عليها فى علم القانون الإدارى " القوانين غير المشرعة " ، مثل قانون الخدمة المدنية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ ، وتعديله بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ ، وعشرات غيرها ، مقابل تلك التنازلات والتخلى عن حقوق الدولة والمجتمع المصرى لصالح كبار رجال المال والأعمال و" المستثمرين " من كل حدب وصوب ، مثل قوانين الاستثمار المتتالية ، وتعديلات قانون المناقصات والمزايدات ، وقانون التصالح مع رجال نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك المتهمين بالفساد ونهب وإهدار المال العام .

فعلى سبيل المثال ، وبرغم كل المزايا والتنازلات التى قدمها قانون الاستثمار الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ الذى أصدره الجنرال عبد الفتاح السيسى ، فى مستهل حكمه ، فلم يكن مرضيا لرجال المال والأعمال – و المستثمرين – فجرى إعادة النظر فيه بعد أقل من عامين ، وأصدار تعديل له بالقانون الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ، ليقدم مزيد من التنازلات لصالح رجال المال والأعمال والمستثمرين .

وهنا سوف نقدم مثالا عمليا للقانونين كتعبير وتجسيد لتلك الحالة المفارقة ، وربما المصحوبة بالبارانويا ، والشعور المتناقض بالسادية أحيانا ، والمازوكية أحيانا أخرى .

أصدر الرئيس الجديد ( عبد الفتاح السيسى ) قرارا جمهوريا بقانون برقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ ، يقضى بتعديل بعض أحكام عدد من القوانين المتعلقة بتسهيل عمل المستثمرين ورجال المال والأعمال ، حيث شملت تلك التعديلات :

- قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .
- قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١ .
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ .
- قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

### أولا : دوافع إصدار هذا القانون

أنطلقت الحملة الإعلامية الحكومية المصاحبة لإعداد وإصدار هذا القانون من عدة مقولات ، أسست الفلسفة الحاكمة لهذا القانون ومن أبرزها :

١– أن قوانين الاستثمار السارية فى مصر وأخرها القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته ، لم تعد كافية لتوفير ضمانات وحماية للمستثمرين .

٢– أن أحداث ثورة ٢٥ يناير وما تلاها أدت إلى مخاوف كثير من رجال المال والأعمال والمستثمرين العرب والأجانب

٣– أن مؤتمر شرم الشيخ المزمع تنظيمه فى مارس ٢٠١٥ يحتاج إلى حدث كبير يلفت الأنظار ويقدم مزايا أضافية للمستثمرين ورجال والمال والأعمال .

ومن هنا خرج القانون الجديد بتلك الصيغ التى شملت كثير من المزايا الإضافية غير المسبوقة فى تاريخ التشريع الاقتصادى فى مصر ، وربما فى كافة الدول الجاذبة للإستثمار فى العالم . حيث تضمنت إستبدال ١٤ مادة فى قانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، وأضافة ١١ مادة مكررة ، علاوة على إضافة ١٧ مادة على ثلاثة أبواب جديدة .

ثانيا : المغالطات التى أنطلق منها المتحمسون لهذا القانون

إنطلقت الحملة الاعلامية لرجال الحكم والإدارة ، ورجال المال والأعمال المصريين من مقولة أساسية تمثل مغالطة فاضحة وهى أن قوانين الاستثمار السارية فى مصر حتى الأن ( ٢٠١٥ ) ، لا توفر الضمانات الكافية لحماية الاستثمار والمستثمرين .

والحقيقة أن هذا الكلام يفتقر إلى الحقيقة ويرقى إلى مستوى الكذب البواح لعدة أسباب :

١– لقد صدر فى مصر منذ عام ١٩٧٤ وحتى عام ٢٠٠٥ ، سبعة قوانين متتالية لتشجيع الاستثمار المحلى والعربى والأجنبى وجذب المستثمرين ، وهذه القوانين هى :

- القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ .
- ثم صدر القانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ .
- أعقبه القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، الذى أجرى عليه ثلاثة تعديلات لاحقة بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٢ ، والقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ ، والقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ .

وكل منها كان يقدم مزيدا من المزايا الأضافية والتنازلات المجانية لرجال المال والأعمال والمستثمرين والسماسرة من كل حدب وصوب .

٢– كذلك تعدلت عشرات القوانين الأخرى المرتبطة بشكل أو بأخر بالنشاط الاستثمارى مثل قوانين المناقصات والمزايدات ( رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الذى أجرى عليه أكثر من ستة تعديلات) ، والاستيراد والتصدير ( ) والنقد الأجنبى ( ٣٨ لسنة ١٩٩٤وتعديلاته ) والضرائب على الدخل والأرباح ( بدءا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ثم القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ) والجمارك ( رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ) ، وقانون هيئة المجتمعات العمرانية رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته ، وقانون الأراضى الصحراوية رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ، وقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته اللاحقة بالقانون رقم (١٧) لسنة

٢٠١٨ والقانون رقم ( ١٤٣) لسنة ٢٠٠٤ ، وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته اللاحقة ، وقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ ، وغيرها من القوانين التى تزيد على مائة وعشرين قانونا فى كافة مجالات النشاط التى تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستثمار والمستثمرين ورجال المال والأعمال.

٣- وفرت القوانين الاستثمارية المتتالية والمتلاحقة ضمانات وحماية أكثر من كافية للنشاط ، بحيث بدا الأمر وكأننا أمام حالة تسليم الدولة واقتصادها لرجال المال والأعمال تسليم مفتاح ، ويكفى أن نشير للضمانات والحماية المقررة فى القوانين السابقة للاستثمار والمستثمرين على النحو التالى :

## ثالثا : الضمانات والحماية المقررة للإستثمار والمستثمرين ورجال المال والأعمال فى قوانين الاستثمار المصرية قبل عام ٢٠١٥

تضمنت قوانين الاستثمار فى مصر الكثير من الحصانات والضمانات للمستثمرين ومشروعاتهم وكان أخرها القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ومن أبرز هذه الضمانات الأتى :

١-لا يجوز تأميم الشركات والمنشأت الخاضعة لأحكامه أو مصادرتها (م ٨) .

٢-لا يجوز فرض الحراسة عليها أو أموالها ، أو الاستيلاء ، أو التحفظ عليها ، أو تجميدها أو مصادرتها (م ٩)

٣-للمنشأت والشركات وحدها حق تسعير منتجاتها وتحديد أرباحها تمشيا مع آليات السوق ومع الظروف الاقتصادية السائدة ( م ١٠) .

٤-لا يجوز لأية جهة حكومية إلغاء أو إيقاف التراخيص للإنتفاع بالعقارات ، إلا فى حالة مخالفة شروط الترخيص (م ١١) .

٥-الحق فى تملك الأراضى للبناء والعقارات أيا كانت جنسية الشركاء أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم ( م ١٢مستبدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ ) .

٦-فى مجال الاستيراد والتصدير للشركات والمنشأت الخاضعة لهذا القانون الاستيراد بذاتها أو عن طريق سجل المستوردين ( منفذ لتهريب البضائع ) وكذلك تصدير منتجاتها بالذات أو بالواسطة ودون حاجة إلى قيدها فى سجل المستوردين ( م ١٣) .

٧-التحرر من نطاق أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، خصوصا المواد ١٧و١٨ و ١٩ المتعلقة بإجراءات تأسيس الشركات ، والمادة (٤١) المتعلقة بتحديد نصيب العاملين فى الأرباح التى يتقرر توزيعها ، والفقرتين الأولى والرابعة من المادة (٧٧) ، والمواد ٨٣ و٩٢ و ٩٣ المتعلقة بمجلس الإدارة وتمثيل العاملين فى مجالس إدارات تلك الشركات ( م ١٤ المعدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ ).

٨–سمح القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بجواز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين الأوليتين للشركة ، بموافقة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه ( عادة وزير الاستثمار ) بينما كانت القوانين لا تسمح بذلك قبل مرور ثلاث سنوات ضمانا للجدية وعدم التلاعب ( م ١٤ المعدلة ) .

٩–لا تخضع الشركات المساهمة لأحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن شروط وإجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارات شركات القطاع العام ،وبالتالى أصبح ممثلى العمال بالمنشأت الخاضعة لهذا القانون يعينها مجلس الإدارة ويحدد مكافآتها ، وليس لها تمثيل مستقل للعمال وهى لجنة شكلية لا دور حقيقى لها( م ١٤ المعدلة ) .

١٠–استثنى قانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ هذه الشركات والمنشأت الخاضعه لأحكامه من أحكام القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٥٨ بشأن ضرورة الإعلان عن الوظائف الخالية والمسابقات وطريقة اعلان النتائج (م ١٥) .

١١–أعفيت الشركات الخاضعة لقانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ من نص المادة (٢٤) من قانون العمل رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨١ الخاص بحق وزير القوى العاملة فى إلزام المنشأت باستخدام العمال وفقا لتواريخ قيدهم لدى الجهات الإدارية المختصة .

رابعا : الأعفاءات والمزايا الضريبية والجمركية

قبل صدور قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، كانت المشروعات والشركات والمنشأت الخاضعة لقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ تحظى بالمزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التالية :

١–تعفى لمدة خمس سنوات من الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين ( الأفراد ) أنصبة الشركاء فيها بالنسبة لإيرادات النشاط التجارى والصناعى ، أو من الضريبة على أرباح شركات الأموال ، أو أرباح الشركات والمنشأت ، تبدأ من أوثل سنة مالية تالية لبداية الانتاج ومزاولة النشاط ( من يحدد ؟؟ ) .

٢–يكون الأعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للشركات والمنشأت التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة ( المنيا الجديدة – بنى سويف الجديدة – أسيوط الجديدة – السادات – العاشر من رمضان .. الخ ) ، والمجتمعات العمرانية الجديدة ، والمناطق النائية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ( وكله بثمنه ؟؟) .

٣–أعفت المادة (١٧) أرباح المنشأت والشركات التى تمارس نشاطها – خارج الوادى القديم – وكذلك أنصبة الشركات من الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى ، أو من الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال لمدة عشرين عامامن أول سنة تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط ( هى مادة مستحدثة فى قوانين الاستثمار فى مصر ) .

٤–أعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية ( م ١٨) .

٥–أعفاء المشروعات والمنشأت من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر ، وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها لمدة ٣ سنوات من تاريخ القيد فى السجل ( جرى تعديلها لتصبح ٥ سنوات بدلا من ٣ سنوات بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٢ ) .

٦–أعفت المادة (٢١) أرباح شركات الأموال ( مثل البنوك ) من الضريبة بما يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة ، وأن تكون أسهمها مقيدة بأحدى بورصات الأوراق المالية ، وهى تفوق النسبة التى قررتها المادة (١٢٠) من قانون الضرائب رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ الخاصة بالضرائب على الدخل المعدل بالقانون رقم (١٨٧) لسنة ١٩٩٣ .

٧–أعفت المادة (٢٢) من الضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التى تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح فى أكتتاب عام ، وأن تكون مقيدة ببورصات الأوراق المالية ( أى من الأرباح الرأسمالية Capital Gains ) .

٨–ورد فى المادة (٢٣) من قانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم (١٨٦) لسنة ١٩٨٦ بتحصيل ضريبة ٥% فقط من قيمة جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها ( م٢٣ ) ، ( جرى تخفيضها فى قانون الاستثمار الجديد رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ إلى ٢.٥% فقط ) .

٩–تعفى الأرباح الناتجة عن إندماج أو تقسيم أو تغيير الشكل القانونى للشركة من الضرائب والرسوم التى تستحق بسبب هذا الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانونى (م ٢٤ من قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ ) وهى ثغرة للتهرب الضريبى واضحة للعيان ( أحتفظ قانون الضرائب على الدخل الجديد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بنفس النص ) .

١٠–أما المادة (٢٥) فقد منحت مزايا تمتع الشركات والمنشأت المندمجة والدامجة ، أو التى جرى تقسيمها أو تغيير شكلها القانونى بالاعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير شكلها القانونى إلى أن تنتهى مدة الأعفاء الخاصة بها .

١١–المادة (٢٦) تعفى أرباح شركات الأموال وإيرادات النشاط التجارى والصناعى من الضريبة الناتجة عن تقييم الحصص العينية التى تدخل فى تأسيس شركات مساهمة أو التوصية بالاسهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة ، أو فى زيادة رأسمالها .

١٢–شمل مجال سريان هذا القانون ومزاياه أنشطة ١٦ مجالا واسعا تشمل تقريبا كل أوجه النشاط الاقتصادى والمالى فى الدولة مثل (إستصلاح الأراضى بجميع أنواعها – الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى – الصناعة والتعدين – تصميم الآلات والمعدات الصناعية – صناعة السينما ودور عرضها – التنقيب عن المعادن – الفنادق والموتيلات والشقق والقرى السياحية والنقل السياحى وأستكمال منشأتها – النقل المبرد للبضائع والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الغلال – أعمال الشحن والتفريغ – النقل الجوى للركاب والبضائع وإستغلال المطارات – النقل البحرى وأعالى البحار ونقل الركاب والشحن – الخدمات البترولية المساندة لعمليات الحفر والاستكشاف ونقل وتوصيل الغازك – الإسكان بشرط ألا تقل عن ٥٠ وحدة سكنية فى شكل بناء واحد – مشروعات البنية الأساسية من مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والطرق والاتصالات – المستشفيات والمراكز الطبية والعلاجية التى تقدم ١٠% من طاقتها

بالمجان – التأجير التمويلى – ضمانات الإكتتاب فى الأوراق المالية – رأس مال المخاطر والمشاركة فى المشروعات – إنتاج برامج وأنظمة الحاسبات الإليكترونية – المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية ) ويجوز لرئيس الوزراء أضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد ، وذلك بناء على التفويض التشريعى الذى خوله القانون لمجلس الوزراء .

صحيح أن قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ قد نص على إلغاء الإعفاءات الضريبية للمشروعات والمنشأت الجديدة التى تعمل وفقا لقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ، إلا أنه قد نص أيضا على إحتفاظ المشروعات القائمة قبل صدور القانون الجديد ( رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ) على الإعفاءات والمزايا الضريبية القائمة حتى إنتهاء مدتها سواء كانت خمس سنوات أو عشر أو عشرين عاما ..!!

## خامسا : ما الذى جاء به قانون الاستثمار الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ ؟

جاء القانون الجديد بالكثير من المزايا وأعاد العمل بنظم الإعفاءات الضريبية والجمركية الذى كاد أن يوقفه قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وإن على المدى المتوسط ، والأخطر أن قانون الاستثمار الجديد الذى أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسى قد جاء بمبادىء جديدة وخطيرة من أبرزها (٢٤):

١–أسقاط المسئولية الجنائية للشخص الاعتبارى بما يتفق وطبيعته تشجيعا للاستثمار فى مصر لحماية للمستثمر غير المسئول عن " الإدارة الفعلية " من الخضوع للعقوبات الجنائية المقيدة للحرية عن الأفعال المرتكبة باسم الشركة أو المنشأة ، وقصر العقوبات الموقعة على الشخص الاعتبارى فى الغرامة مع الإيقاف ، وإلغاء ترخيص مزاولة النشاط كعقوبات أصلية ، هذا بالإضافة إلى العقوبات التبعية أو التكميلية التى تتفق وطبيعة الشخص الاعتبارى.

٢–توسيع نطاق الضمانات التى يتمتع بها المستثمر بما يكفل له إنشاء مشروعه الاستثمارى وتمويله وتملكه وإدارته والتصرف فيه ، وتصفيته دون قيود عليه فى ذلك ، واحترام نفاذ العقود المبرمة بين الدولة والمستثمر( وفقا لما صدر من قرارجمهورى بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحصين العقود بين الحكومة والمستثمرين ) .

٣–خولت الدولة حق منح حوافز إضافية غير ضريبية لتشجيع الاستثمار فى المشروعات ذات التشغيل كثيف العمالة ، والمشروعات التى تعمل على زيادة نسبة المكون المحلى فى المنتج النهائى التى تستثمر فى مجال الخدمات اللوجستية ، أو مجالات تنمية التجارة الداخلية ، أومجالات الطاقة التقليدية أو الجديدة أو المتجددة ، أو التى تستثمر فى المناطق النائية والمحرومة ، وبناء على سياسة الدولة الموجهة نحو الحد من الاستثمار بنظام المناطق الحرة لما فيه من أضرار على الخزانة العامة للدولة .

٤–إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٣١ من القانون مؤداها الاكتفاء بصدور الترخيص للتعامل مع أجهزة الدولة للحصول على الخدمات والتيسيرات للمشروع دون الحاجة إلى قيدها بالسجل الصناعى.

٥-إضافة مادة جديدة تنص على سريان قواعد السماح الجمركى المؤقت والدورباك التى تحدد بقرار رئيس مجلس الوزراء على المناطق الاستثمارية .

٦-إضافة مادة جديدة خاصة باستخدام نظام جديد متميز بمقتضاه تستوفى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، جميع التراخيص والموافقات الخاصة بالمشروعات التى تستثمر فى مجالات محددة نيابة عن المستثمر ، ويتم تحديد تلك المجالات بقرار من رئيس الجمهورية .

٧-إضافة مادة جديدة تفيد براءة ذمة المستثمر من أى التزامات تجاه الجهة الإدارية ، حال مضى ١٢٠ يوما من تاريخ تقديمه طلب تصفية الشركة ، أوالتخارج منها دون موافاته ببيان لهذه الالتزامات .

٨-تم استحداث نظاما جديدا لضبط آلية تخصيص الاراضى والعقارات المملوكة للدولة أو المملوكة للأشخاص الاعتبارية العامة .

٩-تم استحداث باب سادس تحت مسمى ( الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والمركز القومى لتنمية وترويج الاستثمار ) يتضمن فصلين هما :-

الفصل الأول : إعادة هيكلة الهيئة لزيادة فعاليتها ، وأن تكون للهيئة موازنة مستقلة تعد على نمط موازنات الهيئات الاقتصادية .

-يتم تحديد اختصاصات الهيئة ، والتى من أهمها تفعيل نظام الشباك الواحد والذى تم وضع خطة لتطويره ، وميكنة الإجراءات والخدمات التى يقدمها للمستثمرين بمعاونة بعض المؤسسات الدولية ، التى ساهمت فى تطوير نظام الشباك الواحد فى دول أخرى .

الفصل الثانى :إنشاء قطاع مستقل بالهيئة يسمى(المركز القومى لتنمية وترويج الاستثمار ) ، يكون المسئول دون غيره عن إعداد الخريطة الاستثمارية للدولة ، فضلا عن وضع الخطة الخاصة بجذب الاستثمار والترويج له ، وتحسين صورة المناخ الاستثمارى للبلاد فى الداخل والخارج .

١٠-إضافة باب سابع تحت مسمى ( تسوية منازعات الاستثمار ) يتضمن ٣ فصول تشمل الآتى :

-الفصل الأول : تنظيم لجان التظلمات من القرارات الصادرة عن الهيئة .

-الفصل الثانى : تنظيم اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار التى تفصل فى الشكاوى والطلبات والمنازعات التى تنشأ مع الجهات الإدارية .

-الفصل الثالث : تنظيم اللجنة الوزارية لتسوية منازعات الاستثمار .

تعالوا نتأمل معا هذه المبادىء والقواعد الجديدة فى التعامل مع المستثمرين ورجال المال والأعمال فى صياغتها القانونية :

- المادة (٢) الجديدة : أضافة فقرة ثالثة للمادة (٣) من القانون تنص على " تخفيض سعر الضريبة على الآلات والمعدات المستخدمة فى الانتاج إلى ٥% فقط بدلا من ١٠% المنصوص عليها فى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١ .
- المادة (٣١) فقرة الثانية : وترد الضريبة على الآلات والمعدات التى تستخدم فى إنتاج سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة عند تقديم أول إقرار ضريبى .
- المادة (١١) : ألغى أى دور لأية جهة إدارية – محافظة أو وزارة أو هيئة المجتمعات أو هيئة التنمية الزراعية وغيرها – فى إيقاف أو إلغاء الترخيص بالانتفاع بالعقارات وحصرها فقط فى سلطة رئيس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ( أى هيمنة وزير الاستثمار على الموضوع ) .
- المادة (١٢) : سبق تعديلها بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ وهنا عدلت ايضا إلى " يكون للشركات والمنشأت الحق فى تملك الأراضى والعقارات أيا كانت جنسية المشاركين أو المساهمين أو محل إقامتهم ( .... ) ذلك عدا الأراضى والعقارات الواقعة فى المناطق التى تنظمها قوانين خاصة أو يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء " وكانت قبل ذلك التى يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء فقط أى أنه قيد السلطة التنفيذية وحصن ملكية المستثمرين من خلال النص على صدور قانون خاص يصدر من البرلمان لتنظيم الحق فى التملك للمستثمرين حتى لو كانوا إسرائيليين أو من جنسيات معادية لمصر .
- المادة (١٤) الفقرة الأولى : كانت هذه المادة قد جرى عليها تعديل بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ ، فأسقط أحكام المواد (٨٣و ٩٢و ٩٣) من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، ثم جاء التعديل الجديد بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ فأسقط عنها أحكام المواد (١٧و١٨و١٩و٤١ والفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٧٧ ) من قانون الشركات المشار إليها ، وسوف نعود بالشرح على مضامين هذه المواد فى قانون الشركات التى أسقطت فى القانون الجديد لنكشف مقدار التنازلات الضارة والخطيرة التى قدمت للمستثمرين ورجال المال والأعمال من جديد تحت الشعارالفاسد المسمى تشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين .
- المادة (٢٣) : قدمت ميزة أضافية أضافية للمستثمرين فى مجال الإعفاءات الجمركية فخفضت الفئة الجمركية للضريبة من ٥% إلى ٢% من قيمة جميع ما تستورده الشركات من آلات ومعدات وأجهزة .
- المادة (٢٩) : كانت مضافة بالقانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ ، وجاء القانون الجديد ليقيد فوضى إنشاء المناطق الحرة التى أدت إلى إضرار اقتصادية طوال الثلاثين عاما الماضية من قبيل :

١– أسقط دور أية جهة إدارية فى تقديم إقتراح بإنشاء منطقة حرة إلى مجلس الوزراء وحصرها فقط فى وزير الاستثمار .

٢– أسقط حق الجهة الإدارية المختصة فى تحويل أحد المشروعات المقامة داخل البلاد إلى المنطقة الحرة .

٣- حظر الترخيص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة فى مجال صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتسييل الغاز وغيرها من الصناعات الكثيفة إستخدام الطاقة .

-المادة (٣١) الفقرة الثانية : كانت مستبدلة بالقانون (٩٤) لسنة ٢٠٠٥ فأضافت المادة الجديدة حكما يسهل على رجال الأعمال والمستثمرين من حيث جهات التظلم من أية قرارات قد يراها المستثمر غير مفيدة له ، حيث نقلت تظلم المستثمر من الجهة الإدارية إلى لجنة إدارية يصدر بها قرار من وزير الاستثمار منفردا ، ويهدف بذلك من إبعاد المستثمر عن التعامل مع الجهات الحكومية المعنية (منصوص عليها فى المادة (١٠١)) .
-المادة (٣٢) : أكدت المادة الجديدة على الإعفاءات من قواعد الاستيراد والتصدير لمشروعات المناطق الحرة ، وأسقطت شرط " اللازمة لمزاولة النشاط المرخص للمشروعات داخل المنطقة الحرة عدا سيارات الركوب " ، وبمعنى أخر اسقطت المادة الجديدة الربط بين الإعفاءات تلك ومزاولة النشاط المرخص .
-المادة (٣٥) الفقرة الثانية : أسقط عبارة " المحددة الوجهه " فقد كان النص يقول ( تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره ١% من قيمة السلع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين ، ومن قيمة السلع عند الخروج بالنسبة لمشروعات التصنيع والتجميع ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة ( الترانزيت ) المحددة الوجهه ) . وبهذا وبطلب من المستثمرين والمهربين ورجال الأعمال أسقطت أحدى القيود على حركة البضائع الترانزيت فأصبحت سهلة الحركة معفاة فى أية إتجاهات حتى لو كانت هذا البضائع سوف تهرب إلى الداخل أو إلى الخارج .
-المادة (٤٣) الفقرة الأول : أسقطت إلتزام المشروعات بالمناطق الحرة بقانون العمل وخصوصا المادة (٢٤) والفصل الخامس من الباب الثالث منه .التى كانت تنص على (يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل ، وعلى الأخص القرارات المتعلقة بواجبات الشركات المرخص لها بالعمل فى مجال التشغيل و الشروط الواجب توافرها فى مقر الشركة وتنظيم إجراءات العمل فى هذا النشاط وتحديد السجلات التى يتعين إمساكها و اللازمة لمباشرة عملها وقواعد القيد فيها والرقابة والتفتيش عليها الواجب توافرها فى الإعلانات التى تنشر فى جمهورية مصر العربية عن فرص العمل وكذلك تحديد أسلوب ووسيلة إخطار الجهات المنصوص عليها فى المادتين (١٧،١٨ ) من هذا القانون باعتراض الوزارة وذلك كله خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ) . والفصل الخامس الخاصة بحقوق العمال فى الأجور والأجازات وغيرها .
ثم أضاف القانون الجديد رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ ثمانى مواد جديدة وخطيرة ، بالإضافة إلى ثلاثة فقرات جديدة على بعض المواد القائمة ، كما أضاف ثلاثة أبواب جديدة ( خامسا وسادسا وسابعا ) لترسيخ دور هيئة الاستثمار ووزير الاستثمار وهيمنته على هذا النشاط .
فلنتأمل معا هذه الإضافات الجديدة وما تقدمه من تنازلات خطيرة لرجال المال والأعمال والمستثمرين بما يتناقض مع سيادة الدولة القضائية وولايتها العامة :

–المادة ( ٧ مكررا ١) : من أخطر المبادىء والمواد التى أتى بها القانون الجديد هو إعفاء المستثمر من المسئولية الجنائية حيث نصت المادة على ( فى الأحوال التى ترتكب فيها الجريمة بأسم ولحساب الشخص الإعتبارى ( الشركة أو المنشأة ) لا يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية إلا إذا ثبت علمه بالجريمة وأتجهت إراداته لإرتكابها تحقيقا لمصلحة لنفسه وغيره ) . ولم تكتفى المادة بذلك وأنما أستطردت بالنص ( وفى الحالة التى لا تثبت فيها مسئولية الشخص الإعتبارى بغرامة لا تقل عن أربعة أمثال الغرامة المقررة قانونا للجريمة ولا تجاوز عشرة أمثالها ) .

–المادة (٢٠ مكرر) : لقد أجازت بقرار من مجلس الوزراء منح تيسيرات وحوافز إضافية غير ضريبية للمشروعات مثل :

أ – السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات أو واردات المشروع الاستثمارى بالاتفاق مع وزير المالية ( وهو ما سبق وقام به وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالى ) .

ب– منح المشروعات أسعار مخفضة للطاقة أو تيسيرات فى السداد .

ج– رد توصيل المرافق إلى الأراضى المخصصة للمشروع الاستثمارى .

د– تحمل الدولة جزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين .

هـ– تحمل الدولة حصة العامل وصاحب العمل فى التأمينات لمدة محددة .

و– التصرف فى الأراضى والعقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة .

–المادة ( ٣٠ مكرر ) : أجازت هذه المادة لهيئة الاستثمار أن تستكمل مقومات البنية الأساسية للمناطق الحرة العامة غير المملوكة لها ، ثم تؤول للهيئة قيمة ما أنفقته خصما من مقابل الانتفاع الذى تحصله من المشروعات .

–المادة (٣١ فقرة ثالثة ) : تيسيرا أضافيا بالإكتفاء بالترخيص عند التعامل مع أجهزة الدولة للحصول على الخدمات دون حاجة لقيدها فى السجل الصناعى .

–المادة (٣٣ الفقرة الثانية ) : سمح فيها باستيراد المواد والنفايات الناتجة عن أنشطة المشروعات العاملة بالمناطق الحرة بغرض التخلص منها فقط على نفقة صاحب الشأن .

–المادة (٤٦ مكرر ١) : تسرى على المناطق الاستثمارية القواعد الخاصة بالسماح الجمركى المؤقت والدروباك وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

–المادة (٥١ مكرر ) : قصر تعامل المستثمر مع هيئة الاستثمار التى تتولى بدورها التعامل مع الجهات الإدارية المختصة ( ما يسمى الشباك الواحد ) .

–المادة (٥٤ الفقرة الثانية ) : أسقط شرط الإلتزام بأحكام قانون المناقصات والمزايدات وفقا للأئحة التنفيذية .

-المادة (٦٠ مكرر ) : تيسيرا على المستثمرين ألزمت تلك المادة الجهات الإدارية ( أى الحكومة ) المعنية بإخطار الشركة تحت التصفية ببيان ما عليها من إلتزامات خلال مدة أقصاها ١٢٠ يوم عمل ، تبدأ من تاريخ تقديم المصفى طلبا مرفقا به المستندات اللازمة لذلك ، ويعتبر إنقضاء هذه المدة دون بيان تلك الإلتزامات إبراءا لذمة الشركة تحت التصفية .

-المادة (٧١) : قننت هذه المادة التصرف فى أراضى الدولة وعقاراتها المملوكة لها ملكية خاصة دون الرجوع إلى قانون المناقصات والمزايدات .

-المادة (٧٢) : منحت هذه المادة ميزة أضافية للمستثمرين إذ حددت طريقة التصرف فى أراضى وعقارات الدولة سواء بالبيع أو التأجير أو بالمشاركة بالأرض فى المشروع الاستثمارى كحصة عينية بناء على طلب المستثمر أو بدعوة من هيئة الاستثمار ، ولم تحدد هذه المادة طريقة تقييم هذه الأراضى أو الحصة العينية ، ومن المناط إليه تقييم وتحديد قيمة هذه الأرض .

-المادة (٧٤) : أجازت هذه المادة التصرف فى أراضى الدولة والعقارات المملوكة لها بدون مقابل فى المناطق التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ، وفى هذه الحالة يقدم المستثمر ضمانا نقديا أو ما يقوم مقامه إلى جهة التصرف ، يستردها بعد مرور خمس سنوات على بدء الانتاج الفعلى للمشروعات أو بدء مزاولة النشاط .

-المادة (٧٥) : سمحت هذه المادة بالتصرف فى الأراضى والعقارات بنظام الترخيص بحق الانتفاع بمقابل لمدة لا تزيد على ثلاثين عاما ، يجدد تلقائيا إذا كان المشروع مستمرا فى نشاطه .

-المادة (٧٦) : بعد أن نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن لاتنتقل ملكية الأراضى أو العقارات للمستثمر إلا بعد سداد كامل الثمن ، وبدء الانتاج الفعلى أو مزاولة النشاط، عاد فى الفقرة الثالثة ليسمح للهيئة بناء على طلب المستثمر الاتفاق على تأجيل سداد كامل الثمن أو بعضه أو غير ذلك من التيسيرات إلى ما بعد التشغيل الفعلى للمشروع .

-المادة (٧٧) : مرة ثانية تأتى المادة فى التعامل مع الأراضى والعقارات دون الإشارة إلى قانون المناقصات والمزايدات تماما .

-المادة (٧٨) : أجاز فيها للجهات الإدارية صاحبة الولاية على الأراضى والعقارات المعدة للاستثمار أن تشترك فى تلك المشروعات بتلك الأراضى أو العقارات كحصة عينية ، وترك للائحة التنفيذية ترتيب أوضاع وإجراءات وكيفية الاشتراك .

-المادة (٧٩) : وتسهيلا للإستثمار وتدعيما للمستثمرين ورجال المال والأعمال ، أجازت هذه المادة لهيئة الاستثمار بالتنسيق مع الجهات الإدارية توجيه الدعوة لإقامة مشروعات استثمارية فى مناطق ومجالات محددة ، وتوفير الأراضى والعقارات بأسعار محددة سلفا بنسبة تخفيض لا تجاوز نصف القيمة المقدرة لتلك الأراضى أو العقارات . وفى حال التزاحم تجرى القرعة بين المستثمرين المتقدمين ، وهكذا جرى مرة أخرى إهدار قانون المناقصات والمزايدات ، وترك الأمر فى أيدى مسئولين ، سواء فى الهيئة أو تلك الجهات الإدارية يتفاوضون ويديرون الموضوع مع المستثمرين وفقا لقواعد غير محددة .

–المادة (٨٠) : تركت هذه المادة للائحة التنفيذية الإجراءات اللازمة لمباشرة عملية تقدير ثمن بيع الأراضى أو العقارات ومدة صلاحيته .

–المادة (٨١) : نصت على تشكيل لجان فنية بمعرفة الهيئة للبت فى طلبات تخصيص الأراضى والعقارات للمشروعات الاستثمارية ، كما تركت للائحة التنفيذية إجراءات إعداد العقود وتحديد طرق السداد وغيرها من الموضوعات الحيوية .

–المادة (٨٢) : سمحت هذه المادة للستثمر بتغيير الغرض من الأراضى والعقارات التى خصصت له ، بعد موافقة كتابية من هيئة الاستثمار .

–المادة (٨٣) : برغم أن هذه المادة قد منحت الهيئة الحق فى فسخ العقد وسحب الأرض أو العقار من المستثمر فى حالات حددتها على وجه الحصر ( ٥ حالات ) ، إلا أن العبرة دائما بميزان القوى على الأرض ، فدولة تهرول بهذه الصورة المؤسفة مستجدية المستثمرين وتقدم إليهم كل هذه التنازلات المقبولة وغير المقبولة ، لا يمكن أن تقدم على تصرف قد يؤدى إلى زيادة مخاوف المستثمرين ، فتظل حالة الابتزاز الأجبارى التى أختارتها الدولة المصرية قائمة .

أما الباب السادس الخاص بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ( المواد من ٨٤ حتى ١٠٠ ) فقد أشتملت على مواد ومبادىء خطيرة وضارة ، أعتاد عليها التشريع المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية ، ومن أبرزها عدم تقيد هيئة الاستثمار بالقواعد المالية والإدارية المعمول بها بالنظم الحكومية (م ٨٤) ، وأستقدام والاستعانة بما يسمى الخبرات النادرة ( النوادر ) ، وإنشاء حساب وصندوق خاص لموارد الهيئة المالية ( م ٩١) ، كما شمل القانون التوسع فى الهيكل التنظيمى لهيئة الاستثمار كما هى عادة البيروقراطية المصرية بإستغلال الأحداث ( مؤتمر شرم الشيخ والاهتمام بالاستثمار ) فى توسيع فرص الوظائف والمغانم العليا ( مواد ٩٦و ٩٧وحتى المادة ١٠٠) .

***************

أما الباب السابع الخاص بتسوية منازعات الاستثمار ( المواد من ١٠١ حتى المادة ١١٠ ) ، فقد إنشئت لجنتين وزارتين أحدهما لفض منازعات الاستثمار والثانية لتسوية منازعات عقود الاستثمار ، وهى بهذا تخلق إطارا غير قضائيا لحل المنازعات ، والفصل فى الحقوق والالتزامات للأطراف المختلفة ، ولذا فهى أضافة وتسهيلا للمستثمرين ورجال المال والأعمال بعيدا عن القضاء المصرى ، وحصر تلك المنازعات داخل أروقة اللجان الوزارية التى يتولاها رجال الحكم والإدارة المتحالفين دائما والمشاركين عادة مع رجال المال والأعمال والمستثمرين ، سواء عبر مكاتبهم الاستشارية أو كوزراء يطبقون سياسة دولة لا ترعى سوى مصالح تلك الفئة الاجتماعية منذ عام ١٩٧٤ حتى يومنا هذا .

**************

وبرغم كل هذه المزايا والتنازلات التى قدمها قانون الاستثمار الجديد الذى أصدره الجنرال عبد الفتاح السيسى رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ ، فى مستهل حكمه ، فلم يكن مرضيا لرجال المال وال؟عمال – المسمى مستثمرين – فجرى إعادة النظر فيه بعد أقل من عامين وأصدار قانون جديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ، ليقدم مزيد من التنازلات لصالح رجال المال والأعمال والمستثمرين .

## المبحث الرابع

## قانون الخدمة المدنية الجديد رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥

منذ فترة ليست بالقصيرة ( ٢٠٠٥ ) تكرر الحديث من جانب المسئولين حول ضرورة تعديل قانون العاملين المدنيين بالدولة ، والذى يطلق عليه أحيانا قانون الخدمة المدنية ، أو قانون الوظيفة العامة ، خصوصا وأن القانون الذى كان ساريا رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ قد مضى عليه أكثر من خمسة وثلاثين عاما ، مما قد يجعله غير متوافق مع روح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البلاد خلال هذه الفترة الطويلة نسبيا ، وبعد أن أصبح الفكر المسيطر والحاكم يعتمد كفلسفة ونهج مفهوم اقتصاد السوق والخصخصة وبيع الأصول والشركات العامة ، فما المانع أن يشمل التغيير النظر إلى قوانين العاملين المدنيين بالدولة .

ففى حكومة د. أحمد نظيف ووزيره للتنمية الإدارية (د. أحمد درويش) ، أقدمت الحكومة عام ٢٠٠٩ على إعداد مشروع قانون للوظيفة العامة ، شمل أفكارا جديدة وخطيرة ، ووضعت لبنات لتقنين التعيينات بالوساطة والمحسوبية ، وشللية لجنة السياسات وتابعيها – المهيمنة وقتذاك – على شئون البلاد والعباد .

والحقيقة ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب ، ربما من أبرزها تصدى عدد من الكتاب والمفكريين والمتخصصين – ومن بينهم كاتب هذه السطور – للأفكار التى تسربت دون قصد من اللجنة السرية التى عكفت على إعداد هذا المشروع ، كما أن موقف مجلس الدولة وقسمى الفتوى والتشريع فيه ، كان أيضا حاسما حينما رد هذا المشروع بطريقة فيها درجة من الاستخفاف بأفكار وطريقة صياغة هذا المشروع .

وقد استمر العقل المسيطر على الجهاز التنفيذى والتشريعى فى البلاد منذ ذلك التاريخ ، محافظا على نفس الهدف والاتجاه ، وقد واتته الفرصة حينما تجمعت سلطتى التنفيذ والتشريع فى يد رئيس الجمهورية ، وغياب المجلس التشريعى المنتخب بعد ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ ، ففوجئنا بإصدار القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن نظم الخدمة المدنية ، دون إجراء إى حوار مجتمعى من أى نوع ، فما هو عوار ومخاطر هذا المشروع الجديد ؟

### محاور مناقشة قانون الخدمة المدنية الجديد

يتكون القانون الجديد من عدد من الأبواب يمكن توزيعها على المحاور الثمانية التالية :

المحور الأول : الأحكام العامة ويضم ثمانى مواد هى ( ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) .

المحور الثانى : الوظائف والعلاقة الوظيفية ويضم عشرين مادة هى ( ٩،١٠،١١،١٢،١٣، ١٤، ١٥،١٦،١٧،١٨، ١٩، ٢٠،٢١،٢٢، ٢٣، ٢٤،٢٥،٢٦، ٢٧، ٢٨) .

المحور الثالث : الترقية والنقل والندب والإعارة والحلول ولأول مرة يستخدم المشرع القانونى تعبير أو مصطلح الحلول ، ويضم هذا المحور ستة مواد هى (٢٩،٣٠،٣١،٣٢، ٣٣ ، ٣٤)

المحور الرابع : الأجور والعلاوات ويضم هذا المحور الهام ثمانى مواد هى (٣٥، ٣٦ ، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢ ) .

المحور الخامس : فى الأجازات ويضم هذا الباب أحدى عشرة مادة هى(
٤٣،٤٤،٤٥،٤٦،٤٧،٤٨،٤٩،٥٠،٥١،٥٢،٥٣) .

المحور السادس : السلوك الوظيفى والتأديب ويضم هذا المحور أثنتى عشرة مادة هى ( ٥٤،٥٥،٥٦،٥٧،٥٨، ٥٩، ٦٠،٦١،٦٢،٦٣،٦٤، ٦٥) .

المحور السابع : إنتهاء الخدمة ويضم هذا الباب مادتين فقط هما ( ٦٦، ٦٧) .

المحور الثامن والأخير : أحكام إنتقالية ويضم خمسة مواد هى ( ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢ ) .

وسوف ندمج بعض المحاور ببعضها البعض من أجل ضمان إدارة أوسع حوار ممكن ، لكن الأهم هو ما يظلل هذا القانون بما يسميه فقهاء القانون " فلسفة القانون " أو الروح المهيمنة خلف نصوص ومواد القانون ، والتى يغلب عليها الانتقاص من حقوق كاسبى الأجور والمرتبات من الموظفين الخاضعين لأحكامه وخصوصا شاغلى أدنى الدرجات الوظيفية من ناحية ، وتغليب كافة صاحب العمل الذى هو هنا الحكومة ، فى إخلال يكاد يكون واضحا بين الطرفين .

كما أن القانون قد صدر فى ظل بيئة ومناخ الحرب ضد الإرهاب ، والحرب ضد تنظيم الأخوان المسلمين بكل تشعباته وتغلغله فى الإدارات الحكومية فى كافة القطاعات ، ومن هنا يمكن تفسير الكثير من النصوص التى تستسهل فكرة إنهاء العلاقة الوظيفية ، والإحالة للتقاعد أو نقل العاملين وخصوصا فى الوظائف القيادية والعليا فى الجهاز الإدارى للدولة .

كما هيمنت على ظلال القانون فكرة " شيطانية " سادت طوال العشرين عاما الماضية ، وخصوصا منذ عام ٢٠٠٠ ، وهى إستجلاب قيادات من خارج الهيئة الوظيفية فى كل المواقع تحت مسمى " الخبرات النادرة " وكانت للحقيقة والانصاف محاولة لتحزيب الوظيفة العامة وهيمنة أعضاء وقيادات الحزب الحاكم وقتئذ ( الحزب الوطنى ولجنة سياساته ) على كافة مفاصل الأجهزة الإدارية والمصرفية والاقتصادية والشركات العامة والشركات القابضة . فجاء نص المادة (١٨) من القانون الجديد ليرسخ ويقنن هذا المفهوم الذى كان يجرى من قبل دون مظلة من نص قانونى واضح .

كما أن إحالة الكثير من الأمور الهامة فى العلاقات الوظيفية والحقوق والواجبات إلى اللائحة التنفيذية للقانون ، يمثل أحد آفات العمل التشريعى المصرى طوال الثلاثين عاما الماضية ، وهو ما جرى فى هذا القانون ، حيث غالبا ما سنرى نصوص واردة فى اللائحة التنفيذية مخالفة أو آتيه بأحكام جديدة لم ينص عليها القانون .

أولا : فى الأحكام العامة والوظائف والعلاقة الوظيفية ويشملها المواد من ( ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) و المواد ( ٩،١٠،١١،١٢،١٣، ١٤، ١٥،١٦،١٧،١٨، ١٩، ٢٠،٢١،٢٢، ٢٣، ٢٤،٢٥،٢٦، ٢٧، ٢٨) .

تضمن القانون مجموعة من المبادىء والأفكار الجديدة ، لعل من أهمها :

١- لأول مرة يجرى دمج المرتب الأساسى مع العلاوات الخاصة التى تقررت منذ عام ١٩٨٧ فيما يسمى " الأجر الوظيفى " تبسيطا لجدول الأجور والمرتبات ، ولكنه أبقى على بقية عناصر الأجور المتغيرة وأطلق عليها " الأجر المكمل " ، التى أصبحت تشكل حوالى ٦٠% إلى ٧٠% من الدخل الشامل الذى يحصل عليه الموظف الحكومى ، ونظرا للتفاوت الكبير

بين الأجور المتغيرة بين الأجهزة الحكومية المختلفة ( رئاسة الجمهورية – مجلس الوزراء – وزارة المالية – وزارة التخطيط – الجهاز المركزى للمحاسبات وغيرهم ) وبين الأجور المتغيرة لدى المحليات التى يعمل فيها حوالى ٦٠% من الموظفيين الحكوميين فأن المشكلة ستظل قائمة ، فيما أطلقنا عليه من قبل سيرك الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى فى مصر ، نظرا لإحتساب العلاوات الدورية ( بنسبة ٥% من الأجر الوظيفى ) أو علاوات الترقية ( ٢.٥% من الأجر الوظيفى أو علاوة التميز ٢.٥% ) . عموما فعل القائمون على هذا المشروع خيرا حينما أخذوا بالمبدأ الذى طالما طالبنا به فى مؤلفاتنا حول النسب وليس المبلغ القطعى المتواضع .

٢- ولكن المشروع جاء بتعبير جديد تحت مسمى " الأجر المكمل " ويقصد به بالطبع عناصر الأجور المتغيرة الأخرى التى تكاد تشكل حوالى ٦٠% على الأقل من المرتب الوظيفى الجديد مثل المكافآت الدورية والحوافز والأجور الأضافية ، وبهذا فأن المشروع الجديد لم يعالج جوهر الخلل فى النظام الأجرى بالوظائف الحكومية ، ولا نبالغ إذا قلنا أنه قد أضاف إلى الغموض مزيدا من الغموض .

٣- إنشاء ما يسمى " مجلس الخدمة المدنية " بصورته الجديدة يجعل الوزير المختص سواء كان وزير التخطيط أو وزير تنمية إدارية أو غيره مهيمنا عليه بصورة كاملة ، فيفقده إستقلاليته فى إدارة شئون الخدمة المدنية ، عكس التجارب الناجحة فى دول مثل اليابان التى يستقل فيها جهاز الأفراد القومى National Personnel Authority بشئون الخدمة المدنية تماما بعيدا عن هيمنة وزير فى الحكومة .

٤- نصت المادة (٤) على إنشاء لجنة مختصة للموارد البشرية فى كل وحدة إدارية سواء كانت وزارة أو هيئة أو غيرها ، تضم فى عضويتها أحد المتخصصين من داخل أو خارج الوحدة ، وهى ثغرة أخرى لتعيين بعض من يراهم ويرشخهم صاحب السلطة المختصة وهى أيضا وسيلة إتفافية للوساطة والمحسوبية والشللية .

٥- أنهت المادة (٩) بصورة كبيرة دور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى وضع الهياكل التنظيمية للوحدات الإدارية الحكومية بحيث أصبخت كل وحدة تتولى بنفسها وضع هيكلها التنظيمى والوظيفى ، ويصبح للجهاز دورا شكليا فى إعتماد تلك الهياكل مما سيزيد الفوضى الإدارية القائمة فى هيكل وبنية الإدارة الحكومية الراهنة .

٦- المادة (١٠) أنشأت لأول مرة وظيفة ما يسمى " الوكيل الدائم للوزارة ، إقتباسا من النظام الأنجلو – سكسونى ، يختاره الوزير لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد .

٧- المادة (١٣) أسقطت شرط الإعلان بالصحف عن الوظائف الشاغرة بالوحدات الحكومية وقصرتها فقط على البوابة الاليكترونية للحكومة ، ولعودة مرة أخرى إلى الآفه التى لازمت قوانين الوظيفة العامة لثورة يوليو فى سنواتها الأولى ( القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ) ، حيث نصت على محورية سلطة رئيس الجمهورية فى التعيينات والترقيات لشاغلى الوظائف العليا والقيادية فى الجهاز الإدارى للدولة ، مما يمثل عبء على الرئيس من ناحية ، ويصبغ شغل هذه الوظائف بالطابع السياسى والأمنى .وكذلك ما نصت عليه المادة

(٤١) من سلطة الرئيس للإحتفاظ لبعض الأشخاص بوظيفة أخرى بالأجر الوظيفى والمكمل أو بعضه الذى كان يتقاضاه قبل التعيين بهذه الوظيفة ، وغالبا هى مخصصة للقادة العسكريين الذين يكلفون بوظائف أخرى غير تلك التى كانوا يشغلونها بالقوات المسلحة أو المخابرات العامة أو المخابرات الحربية ، وهو ما يذكرنا مما جرى من إصدار قانون خاص بزكريا عزمى من مجلس الشعب عام ٢٠٠٧ لمد خدمة هذا الرجل بالمخالفة لقوانين العاملين وبقرار من رئيس الجمهورية ، وهى علاوة عن كونها عودة للوراء خمسين عاما ، فهى تشكل عبئا كبيرا على رئيس الجمهورية ، وتضع لأجهزة الأمن مرة أخرى دورا رئيسيا فى شغل الوظائف الحكومية ، وهى مسألة محفوفة بالكثير من الأخطاء وإمكانية التجاوز والتلاعب بتلك الوظائف ، خاصة وأنها تركت للائحة التنفيذية كل المسائل المتعلقة بقواعد الاعلان وتشكيل لجان الاختبار وكيفية وقواعد المفاضلة وطريقة إعلان النتائج .

٨- المادة (١١) دمجت بين مجموعتين نوعيتين وظيفيتين فى مجوعة واحدة وهى " مجموعة الوظائف الحرفية والخدمات المعاونة ، وهما مجموعتان مختلفتان من حيث الواجبات والمسئوليات الوظيفية ، وليس هناك مبرر لذلك سوى الرغبة فى تقليل عدد الوظائف وإطالة المدد البينية للترقى ، ومن ناحية أخرى فهى إستهانة بالوظائف الحرفية ( الميكانيكية – النجاريين – الكهربائيين – .. الخ ) ، بخلاف وظائف الخدمات المعاونة الذين يعملون كسعاة أو عمال نظافة بالوحدات الإدارية .

٩- استحدث هذا القانون فى المادة (١٤) إختصاص لرئيس الوزراء بحجز وظائف للمصابين فى العمليات الحربية والمحارين القدماء ومصابى العمليات الأمنية وذوى الإعاقة والأقزام ، وهى وإن كانت مقبولة ومبررة ، إلا أن التجارب السابقة تثير القلق بشأن إمكانية إستخدامها بصورة خاطئة ، خاصة وأنه ليس هناك آلية فى القانون أو اللائحة التنفيذية للرقابة على سلامة تنفيذ هذه المادة ومضمونها . ووسعت المادة (١٥) من إطارها أكثر بجواز تعيين أزواج الفئات المنصوص عليها أو أحد أولادهم ، أو أحد أخواتهم . والخوف كل الخوف ومن واقع التجربة العملية فى مصر أن تتحول هذه المادة إلى تقنين لثغرة جديدة قد تستغل للوساطة والمحسوبية ، خاصة إذا تركت هكذا دون رقابة من البرلمان أو جهاز رقابى موثوق فى ذمته الوظيفية وأمانته .

١٠- كما أستحدثت المادة (١٦) مبدأ جديدا وهو ضرورة إلتزام المعينون الجدد بالقسم القانونى .

١١- أما المادة (١٨) فقد قننت جرثومة ما يسمى " الخبرات النادرة " ، أو ما نفضل أن نطلق عليه " النوادر " الذين عانت منهم الإدارة الحكومية المصرية طوال العشرين سنة الأخيرة من حكم مبارك ونجله جمال مبارك ، فهى كلمة حق إريد بها باطل ، ولم تكن فى الحقيقة سوى وسيلة للإلتفاف على قانون العاملين رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ وجدول الوظائف المرفق به ، فلم تفلح قرارات أحمد نظيف أرقام (١٧٣٢) لسنة ٢٠٠٤ و (٢٥٥٢) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء وظائف مستحدثة أطلق عليها مرة معاونى الوزراء ورؤوساء وأعضاء مكاتبهم ، وأسماها مرة أخرى مدير تنفيذى للمعلومات بالوزارات والمحافظات ، إلتفافا على قانون العاملين وبأجور ومرتبات خيالية ، ومن أجل تعيين رجال ونساء لجنة السياسات أو أبنائهم .

١٢- أما المادة (١٩) فقد نصت على أن التعيين فى الوظائف العليا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، على عكس التعيين فى مجلس الخدمة المدنية التى تركت بلا سقف زمنى ، وعموما فأن العمل بمبدأ عدم التجديد ألا لمرة واحدة مفيد ، وإن كانت من صلاحيات الرئيس أن يتصرف خارج نطاق هذه المادة ، كما أن التجربة السابقة تؤكد أن فرص التلاعب بهذا المبدأ ممكنة فى المستقبل وبعد تمرير هذا القانون بكل ما فيه من عدم توازن بين الحكومة والعاملين فيها .

١٣- وقد جاءت المادة (٢٠) لتكمل ما بدأته المادة السابقة تفسيرا وتوضيحا ، حيث نصت على أنه فى حال إنتهاء المدة الزمنية لشغل الوظيفة القيادة لمرتين ( أى ٦ سنوات ) فينقل الموظف إلى وظيفة أخرى قد تكون قيادية فى مستوى مماثل ( مدير عام أو وكيل وزارة أو وكيل أول ) ، وهنا لا يتغير الأمر ، أما إذا نقل إلى وظيفه غير قيادية مثل مستشار ( ب) أو مستشار (أ) فقد فتحت له المادة باب طلب إنهاء خدمته ، وبالتالى فتحت باب المعاش المبكر لشاغلى هذه الوظائف . مع إستثناء وارد فى المادة (٢١) فى بعض الوظائف التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وهى وسيلة إلتفافية أخرى للمحسوبية والتلاعب بالوظائف وفقا للأهواء السياسية أو الشخصية .

١٤- حرمت المادة (٢٣) الموظفيين الذين يحصلون على مؤهل أعلى أثناء الخدمة من مكسب تحقق لهم فى السنوات السابقة ، وهى إمكانية تسوية حالاتهم الوظيفية من خلال الانتقال إلى المجموعة النوعية الجديدة مع ضم سنوات الدراسة إلى أقدمية شغل الوظيفة الجديدة ، فجاء النص الجديد خاليا من هذا المكسب .

١٥- أما المادة (٢٤) فقد كانت من حيث الشكل جديدة حيث نصت على عدم جواز أن يعمل موظف تحت الرئاسة المباشرة لأحد أقاربه من الدرجة الأولى فى نفس الوحدة ، ولكنها من حيث المضمون يمكن التلاعب بها ، فالمجموعات المترابطة داخل البنية الإدارية الحكومية تستطيع أن تلتف حول هذه المادة ببساطة ودون عناء من خلال تبادل المصالح والمنافع .

١٦- أما فى تقييم أداء الموظفيين فقد جاءت المادة (٢٥) بأحكام جديدة ، زادت من الإرتباك درجة ، ولم تحل المشكلة الجوهرية المتمثلة فى ( الجميع إمتياز ) ، فبدلا من مستويات التقييم المعمول به حاليا وهو ( ممتاز – جيد جدا – جيد – كفء – ضعيف ) ، جاءت المادة الجديدة بمستويات ( ممتاز – كفء – فوق متوسط – متوسط – ضعيف ) ، فلم يتغير من الأمر شيئا ، وغالبا طالما أن نظام العمل الحكومى لم يجر عليه تغيير فسوف يحصل الجميع فى الفترة القادمة على تقدير ممتاز .

١٧- أما المادة (٢٦) فقد حافظت على مبدأ علانية تقارير الكفاية للعاملين الذى أتى به القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ والذى كان مكسبا كبيرا للعاملين فى الدولة .

١٨- ولعل من أسوأ ما جاء به القانون الجديد جدول الوظائف ، حيث إعاد القانون تقسيم الوظائف الحكومية إلى ما كان عليه الوضع فى عام ١٩٥١ وفقا للقانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ ، بتقسيم الجدول الوظيفى إلى طابور طويل ، والهدف بالطبع إطالة أمد بقاء الموظف فى الدرجة الوظيفية أو المالية لأطول فترة ممكنة ، فخريج الجامعة الذى يجرى تعيينه على

الدرجة الثالثة التخصصية ، والذى يفترض وفقا للقانون الملغى رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ أن يبقى فى هذه الدرجة ثمانى سنوات على الأقل حتى يجرى ترقيته إلى الدرجة الثانية ( ما يسمى المدة البينية ) ، والحاصل أنه يبقى فى هذه الدرجة على الأقل فى المتوسط عشر سنوات وقد تصل إلى ١٤ سنة فى كثير من الوحدات الحكومية خصوصا فى المحليات ، ووفقا للتقسيم الجديد للقانون الأن ، فقد قسمت هذه الدرجة إلى ثلاثة مستويات هى ( الثالثة ج – والثالثة ب – والثالثة أ ) ، وتقرر ثلاث سنوات للإنتقال بين كل مستوى منها ، أى زاد المجموع إلى تسع سنوات وليس ثمانى سنوات ، وكل من لدية خبرة فى العمل الإدارى المصرى يعلم أن هذا التحايل القصد منه إطالة – شبة مقننه ورسمية هذه المرة – لبقاء الموظف أطول فترة فى هذه الدرجات الدنيا ، ونفس الشىء بالنسبة للدرجة الثانية والدرجة الأولى اللتين قسمتا إلى مستويين لكل منها ، مع بقاء الفترات البينية للترقى إلى الوظائف القيادية ( من مدير عام حتى الممتازة ) كما كانت فى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، وكأن المقصود إيذاء شاغلى الوظائف الدنيا فى الكادر الوظيفى ، خصوصا وأن نفس المسلك قد تم بالنسبة لجدولى الوظائف الكتابية والفنية من ناحية ، ووظائف الخدمات المعاونة والحرفيين من ناحية أخرى .

ثانيا : فى الترقية والنقل والندب والإعارة والحلول ، ويضم هذا المحور ستة مواد هى (٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤) ، والأجور والعلاوات ويضم هذا المحور ثمانى مواد هى (٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢)

ولأول مرة يستخدم المشرع القانونى تعبير أو مصطلح الحلول ، وقد جاء القانون الجديد بمجموعة من الأحكام والمبادىء الجديدة ، بعضها إيجابى والبعض الأخر سلبى ، ومن أبرز تلك المبادىء والأحكام :

١- ما نصت عليه المادة (٢٩) من ترك أمور حيوية مثل ضوابط ومعايير الترقية للائحة التنفيذية للقانون ، مما يفتح الباب واسعا لهيمنة الحكومة والسلطة المختصة فى وضع معايير تتفق مع ضوابط مطلوبة فى ظل الوضع الصعب الذى تمر فيه البلاد وهو ما سنراه فى إستسهال نقل وفصل وإبعاد القيادات الإدارية التى قد لا تتناسب مع السياسات العامة أو التوجيهات العامة الحكومية المسكونة بالحرب ضد الإرهاب .

٢- وقدنصت المادة (٣٠) على مبدأ جديد إذ جاء فيها أن الموظف المرقى سوف يحصل على الأجر الوظيفى المقرر للوظيفة الجديدة ، أو أجره السابق مضافا إليها علاوة الترقية على أساس " نسبة ٢.٥% من هذا الأجر الوظيفى ، وإن كان القانون ولا اللائحة التنفيذية تحدد هل هذا الأجر الوظيفى يمثل المرتب الأساسى مضافا إليه كل العلاوات الخاصة المضمومة فقط أو تلك المضمومة وغير المضمومة حيث يكون الفارق حوالى ١٠٠% من قيمة المرتب الأساسى فى ٢٠١٥/٦/٣٠ .

٣- أما المادة (٣١) فقد منحت السلطة المختصة – التى تبدأ عادة من رئيس الهيئة أو المصلحة أو الوزير وما فوقه – سلطة نقل الموظف من وحدته إلى وحدة أخرى دون أن تضع أى ضوابط لهذه السلطة التى قد تستخدم فى العسف ببعض العاملين أو النقابيين أو غيرهم ، وحصرت سلطة نقل شاغلى الوظائف العليا فى يد رئيس الوزراء وهى أيضا نصوصا جديدة لم تكن واردة فى قانون العاملين السابق .

٤- فى حال غياب شاغل وظيفة عليا منحت المادة (٣٣) للسلطة المختصة صلاحية عدم التقيد بالأقدمية فى ندب من يشغلها وسمحت لهذه السلطة بأن تأتى بمن يحل محله .

٥- أما فى مجال الأجر الوظيفى فأن نص المادة (٣٥) الذى أحال إلى الجداول الثلاثة المرفقة بالقانون يمثل إرتباكا ومحاولة للتهرب الحكومى من فكرة تطبيق الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع العناصر الثلاثة التى على أساسها توضع الأوزان النسبية لأجر الوظيفة وهى : التأهيل العلمى والخبرة العملية والأقدمية ، فنجد أن الأجر الوظيفى لشاغلى الدرجة الثالثة التخصصية (أى حملة التأهيل العالى والجامعى ) يبدأ من ٨٨٠ جنيها شهريا ، بينما شاغلى الدرجة الرابعة الكتابية والفنية (أى حملة المؤهلات المتوسطة) يبدأ من ٨٤٥ جنيها شهريا ، ثم يأتى شاغلى الدرجة السادسة من الخدمات المعاونة ( أى غير المؤهلين ) ليبدأ من ٨٣٥ جنيها شهريا ، فعلاوة على أن هذا التدرج المالى للوظائف والدرجات المالية يفتقر إلى الموضوعية والعادلة ، فهو أيضا يتجاهل مطلب الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع مستويات معيشية مقبولة وإنسانية ، فضلا على أنه يتجاهل التفاوت الهائل القائم فعلا بين الجهات الحكومية المختلفة فى الأجر المكمل ، أى نظم الحوافز والمكافآت والأجور الأضافية وبقية عناصر الأجور المتغيرة ، ومن ثم فأن هذا النص لا يعالج قضية من أخطر وأهم القضايا المطلوبة من أجل إصلاح الإدارة الحكومية ، ألا وهى نظام أجور ومرتبات عادل ومتوازن .

٦- أحسن القانون فعلا فى نص المادة (٣٦) حينما حدد العلاوة الدورية السنوية للموظف بنسبة ٥% من الأجر الوظيفى بدلا من الوضع القديم الذى كانت تحدد فيه العلاوة الدورية بمبلغ مالى متدنى للغاية يبدأ من ٢.٥ جنيها شهريا ويصل فى أقصاها إلى ٧ جنيهات .

٧- كما أحسن بتحديد نسبة العلاوة التشجيعية للموظف بنسبة ٢.٥% من أجره الوظيفى ( م ٣٧) ، وإن كنا نفضل أن تزيد هذه النسبة إلى ٥% على الأقل . كما لم يأت ذكر فى القانون لعلاوة غلاء المعيشة أو علاوة التضخم وإرتفاع الأسعار أسوة بما هو قائم فى النظم الأجرية الحديثة فى كثير من الدول المتحضرة .

٨- كما جاء نصت المادة (٣٨) على منح علاوة للموظف الذى يحصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة بنسبة (٢.٥% من الأجر الوظيفى ) ، وحصرتها فى المؤهلات فوق الجامعية . وأن كنا نفضل أن لا تقتصر على المؤهلات فوق الجامعية فقط ، وكذلك أن تزيد النسبة إلى ٥% على الأقل تشجيعا للعاملين على تحسين مستواهم العلمى والمعرفى .

٩- ثم جاءت المادة (٤٠) بنفس الآفه القديمة ووسائل الإلتفاف البيروقراطية المعهودة طوال ثلاثين عاما ، حيث نصت على إمكانية أن يقوم الوزير المختص بعرض نظام للحوافز والأجور الأضافية والمكافآت التشجيعية على رئيس الوزراء – وبعد موافقة وزير المالية مع إسقاط حق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى هذا المجال وهو إختصاص أصيل له وفقا لقانون إنشائه – للموافقة عليه ، وهنا تأتى ثغرة إبليس التى من شأنها إعادة الكرة مرة أخرى وإستمرار سيرك الأجور والمرتبات فى أجهزة الحكومة ووحداتها قائما .

١٠- منح المادة (٤١) لرئيس الجمهورية سلطة أضافية تندرج فى باب المحسوبية والعلاقات الشخصية .

١١- أما المادة (٤٢) التى بدأت بتشجيع البحث العلمى والوعى التكنولوجى للعاملين بالحكومة ووحداتها فإنها إنتهت بما هو أخطر ، وهى جواز إنشاء صناديق خاصة وحسابات خاصة فى تلك الوحدات تتكون موارده من حصيلة إستغلال حق هذه الإختراعات والمصنفات ، ويكون الصرف منه طبقا للائحة المالية التى تضعها السلطة المختصة فى تلك الوحدة . وهنا مناط الخطر حيث أن ظاهرة الحسابات والصناديق الخاصة ظلت طوال أربعين عاما تمثل ركيزة من ركائز الفساد والتلاعب بالموارد المالية العامة .

١٢- أدخل القانون الجديد لأول مرة مبدأ المعاش المبكر ( ٥٠ سنة فأكثر ) للموظف فى الجهاز الإدارى للدولة (م ٦٧) ، وهو شديد الضرر وإستمرار هذا النهج ضار جدا بفكرة حق العمل ، ووضع العاملين باستمرار تحت الإحساس بعدم الأهمية هو شعور يؤدى إلى خلق بيئة عمل غير إيجابية على الإطلاق . وفى نفس الوقت جاءت بالمادة ( ٦٦) التى نصت على إمكانية مد الخدمة لمن بلغوا سن الستين لمدة أقصاها ثلاث سنوات بموافقة رئيس الجمهورية .

١٣- تركت المادة (٧١) الفوضى المالية لسيرك الأجور المرتبات الراهن على ما هو عليه لحين إعادة تنظيمها بالتنسيق مع وزارة المالية فى حدود الإعتمادات المالية لكل وحدة إدارية ، وهى ثغرة خطيرة سوف تؤدى لا محالة إلى تخبط مالى وإدارى مربك ومحير .

ثالثا : فى الأجازات ويضم أحدى عشرة مادة هى ( ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣) . و السلوك الوظيفى والتأديب ويضم أنتى عشر مادة هى ( ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣ ، ٦٤، ٦٥) ، وإنهاء الخدمة ويضم مادتين فقط هما ( ٦٦، ٦٧) .

تضمن هذا الجزء من القانون مجموعة من المبادىء الجديدة بعضها جيد والبعض الأخر سلبى جدا ويخل بالعلاقة بين الحكومة كصاحب عمل والعاملين لديها على النحو التالى :

١- من الإضافات الجديدة والجيدة ما نصت عليه المادة (٤٦) من أحقية الموظف من ذوى الإعاقة أجازة أعتيادية سنوية مدتها خمسة وأربعون يوما دون التقيد بعدد سنوات الخدمة ، خروجا على القواعد المعمول بها للفئات الوظيفية وفقا لفترات الخدمة ، وكذلك ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٤٩) من حق الموظفة أجازة وضع لمدة أربعة شهور بحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية بدلا من ثلاثة شهور التى كان معمول بها فى القوانين السابقة ، فيما عدا ذلك فأن القانون قد جاء منتقصا من حقوق العاملين فى بعض المجالات .

٢- المادة (٤٧) وتخلصا من عبء البدل الخاص برصيد الأجازات المجمع للمحالين إلى التقاعد الذى كان محل نزاع قانونى وحمل الحكومة والموازنة العامة بأعباء مالية جاء نص المادة ليمنع تماما حق الموظف أو الوحدة الإدارية بترحيل إجازات الموظف إلا لأسباب تتعلق بمصلحة العمل وفى حدود الثلث على الأكثر ، وهى إشارة لا تخطئها العين العاقلة فى توجيه معظم الوحدات الإدارية بمنع ترحيل تلك الأجازات فتسد بذلك ثغرة مالية كان المحالين إلى التقاعد يحاولون الاستفادة بها

لتعويض تدنى معاشات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة ، والأرجح أن عملية الترحيل سوف تكون قاصرة على أجهزة القوة مثل الأمن ( وزارة الداخلية ) أو غيرها من الجهات المماثلة .

٣- بالنسبة للأجازات المرضية بأجر ، فوفقا للمادة (٤٨) جرى التقيد فيها حيث نصت على أجر وظيفى كامل فى الثلاثة أشهر الأولى ، ثم ٧٥% من الأجرالوظيفى فى الثلاثة أشهر التالية ، و ٥٠% من الأجر فى الستة أشهر التالية ( ترفع إلى ٧٥% لمن يجاوز عمره الخمسين ) ، وهذا يخلاف القانون السابق الذى كان يعطى مدد زمنية أطول ، خصوصا وأن هؤلاء المرضى بقرار من المجلس الطبى هم من أصحاب الأمراض الكبيرة التى اصيبوا بها بعد التحاقهم بالخدمة المدنية .

٤- أما فى السلوك الوظيفى والتأديب فقد أضافت المادة (٥٤) مفاهيم ومصطلحات مطاطة وضارة ، مثل أن يلتزم العاملين بمدونات السلوك وأخلاقيات الخدمة المدنية الصادرة من الوزير المختص ، مع التشديد طبعا على حظر العمل السياسى داخل مقار العمل وهذا مفهوم أو جمع تبرعات أو مساهمات لصالح أحزاب سياسية ، والمشكلة ليست هنا بل فيما سوف يصدره الوزير المختص من مدونات وأخلاقيات غالبا مسكونة بالوضع السياسى الراهن .

٥- توسعت المادة (٥٧) فى سلطات النيابة الإدارية فى التحقيق وتوقيع الجزاءات إستجابة لمطالب هذه الهيئة القضائية .

٦- تشددت المادة (٥٨) فى الجزاءات التى توقع على الموظف فبدأت بالإنذار وأنتهت سريعا إلى الإحالة إلى المعاش ثم الفصل من الخدمة ، أما شاغلى الوظائف العليا فقد بدأت بالتنبيه ثم اللوم وأنتقلت فورا إلى الإحالة للمعاش ثم الفصل من الخدمة ، وهى هنا كانت تحت تأثير المناخ السياسى العام السائد فى البلاد حاليا .كما منحت المادة (٥٩) السلطة المختصة والرؤساء المباشرين صلاحيات واسعة وغير معهودة من قبل فى توقيع هذه الجزاءات كل بحسب مستواه الوظيفى .

٧- أضافت المادة (٦٠) من القانون مبدأ جديدا وخطيرا إلا وهو وقف العامل أحتياطيا من جانب السلطة المختصة لمدة ثلاثة شهور إذا أقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، والصحيح أن تظل هذه الصلاحية فى يد النيابة أو الجهة القضائية التى تمارس التحقيق مع الموظف ، حتى لا تتحول إلى إداة عسف وتصفية حسابات فى يد الوزير أو السلطة المختصة ، ولأن الإيقاف عن العمل بمثابة عقوبة فعلية قبل أن ينتهى التحقيق ، وكل من مارس العمل النقابى والعمل العام فى العهود السابقة يعلم تماما خطورة هذا المبدأ . وهذه أداة قاسية فى يد السلطة المختصة بكل ما تتميز به عادة فى مصر من تعسف فى إستخدام السلطة خاصة فى وجه معارضيها .

وقد كانت هذه السلطة فى السابق من صلاحيات المحكمة التأديبية المختصة بما يصاحبه ذلك من أضرار مادية ومعنوية كبيرة ، وهنا إخلال جسيم بحق من حقوق العامل وحقوق الانسان .

٨- ويفسر هذا العنف البادى فى صلاحيات السلطة المختصة فى وقف العامل أحتياطيا لمدة ثلاثة شهور النص الوارد فى المادة (٦٣) بعدم جواز ترقية الموظف الموقوف عن العمل ، ويصبح الموظف المعارض للسلطة المختصة ألعوبة فى يد هذه السلطة بأمكانية تجاوزه فى الترقية من خلال إيقافه عن العمل أحتياطيا وقبل حركة الترقيات المستحقة .

٩- وتضم المادة (٦٤) أحكاما تحاول أن تحارب الفساد الصغير الذى يقع من موظف أيا كان مستواه حتى وكيل أول وزارة ، أما المتعلق منها بالوزراء ومن هم أعلى ، فلا يوجد حتى الأن أى نص يعالج جرائمهم ، بل على العكس ، يطالب البعض علنا بنسف حمامك القديم ، وأن يوقعوا ولا يخافوا ، وجمل تقال من الرئيس والإعلاميين التابعين للرئيس فى غاية الخطورة . أما المادة (٦٥) فقد قررت إسقاط الدعوى التأديبية بالنسبة للموظف بمضى ثلاث سنوات من تاريخ إرتكاب المخالفة ، وهى مده قصيرة حتى لو تعلل البعض ببساطة تلك المخالفات .

١٠- وفى إنتهاء الخدمة ، فقد جاءت بالأحكام المعتادة فى هذه الحالات ، ولكن الفقرة الثانية من المادة (٦٦) منحت لرئيس الجمهورية رخصة مد خدمة شاغلى الوظائف العليا لمدة ثلاث سنوات ، دون سقف ، لتتكرر مرة أخرى تجربة الرئيس الأسبق ، وتغلق الوظائف العليا أو جزء مؤثر منها على الحلقة الضيقة للنظام والحكم وشخصياته العليا .

١١- أما المادة (٦٧) فقد جاءت بسابقة غير معهودة فى تاريخ الوظيفة العامة فى مصر ،وهى جواز الإحالة للمعاش المبكر بعد سن الخمسين بطلب الموظف ، لتتكرر التجربة المؤلمة لشركات القطاع العام ، والتى أضافت للبطالة رافدا جديدا فى البلاد . وتسهيلا لذلك كرغبة ملحة من جانب الحكومة الحالية فى التخلص من عدد كبير من الموظفين منحت الفقرة الثانية من المادة هؤلاء إشتراكه الكامل فى التأمينات الاجتماعية أو خمس سنوات أيهما أقل .

١٢- أما الأحكام الانتقالية التى تشملها المواد من (٦٨) حتى (٧٢) ، فأهم ما جاء فيها هو إلغاء وظيفة ( كبير باحثين / كبير إخصائيين / كبير كتاب ) والذين يعادلون درجة مدير عام من الجدول الوظيفى ، على أن يحتفظ أصحابها بوظائفهم بصفة شخصية لحين إنتهاء مدة شغلهم لها أو بلوغ سن التقاعد ( م ٦٩) ، علما بأن هؤلاء يقاربون ٨٠٠ ألف إلى مليون موظف فى الوقت الحالى .

١٣- كما أحتفظ إصحاب اللوائح الخاصة والكادر الخاص بوظائفهم ( مثل كادر الشرطة – والمخابرات – والقضاء – الكادر الجامعى والسلكين الدبلوماسى والقنصلى ) ، لم يقترب منهم أحد وكذا بجدولهم المالى ونظم الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية ( م ٧١) بعد تحويلها من نسب مئوية – كالعلاوات الدورية والتشجيعية وغيرها – إلى مبالغ مقطوعة وفقا لما كان قائما فى ٢٠١٥/٦/٣٠ .

١٤- كما نصت المادة (٧٢) على تحديث الوحدات الإدارية المخاطبة بأحكام هذا القانون هياكلها التنظيمية ، بكل ما يحمله ذلك من سيرك سوف ينصب فى الشهور القليلة القادمة .

وهنا لم يترك المشرع فى عهد الجنرال السيسى ، مجالا للقيود والتشدد إلا وأستخدمها ، ولم يجد منفذا أو ثغرة للتقليص من حقوق العاملين بأجر ومزاياهم إلا وأستعملها ، ولم يجد فرصة للفصل والتنكيل بمن تراه جهة الإدارة المهيمن عليها من أجهزة الأمن والمنظور الأمنى فى هذا العهد إلا وطبقها .

وبالمقابل تسهيلات ومزايا مخلة بحقوق الخزانة العامة والمجتمع والدولة لصالح رجال المال والأعمال وما يسمى المستثمرون ، فهذه هى فلسفة التشريع فى عهد الجنرال السيسى .

## هوامش الفصل التاسع

(١)لمزيد من التفاصيل حول هذه الحقبة التاريخية يمكن الرجوع إلى :

– نك روبينز " الشركة التى غيرت العالم " ، ترجمة كمال المصرى ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٩ .

– جون إم . هوبسون " الجذور الشرقية للحضارة الغربية " ترجمة منال قابيل ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٦ .

– ها . جون تشانج " ركل السلم بعيدا .. استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثا " ، ترجمة سجينى دولارمانى وعمر الرفاعى ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٧ .

(٢) د. محمد دويدار " الإتجاة الريعى فى الاقتصاد المصرى " ، الأسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٣ .وكذلك : د. محمد دويدار

(٣)

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كتابنا " النفط والأموال العربية فى الخارج .. خمس دراسات فى الاقتصاد الدولى المعاصر " ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٤ وما بعدها

(٥) كما يشير بذلك Alan Beatty فى جريدة الفايننشيال تايمز ( ٢٨/أكتوبر عام ٢٠٠٨ ) .

(٦) عبد الخالق فاروق " النفط والأموال العربية فى الخارج " ، مرجع سابق .

(٧) أنظر للكاتب مقال قانون الخصخصة الجديد والصكوك الشعبية ، جريدة البديل ، بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٧ .

(٨) الجريدة الرسمية ، العدد (٣٣ مكرر) بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٨ .

(٩) القانون رقم ( ١٩٧) لسنة ٢٠٢٠ ، الجريدة الرسمية ، العدد

(١٠) القانون رقم (١٩٧) لسنة ٢٠٢٠ ، المرجع السابق .

(١١)من أبرز تلك المراجع والمصادر التاريخية :

- لمزيد من التفاصيل حول هذا النهب والاستنزاف لمصر فى عهد الخديوى إسماعيل أنظر الكتاب الهام : " بنوك وباشوات " ، تأليف دافيد سى . لاندوز ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ . والطبعة الثانية ، سلسلة كتب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

– محمد طلعت باشا حرب " علاج مصر الاقتصادى .. ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة " ، القاهرة ، تحقيق د. رووف عباس حامد ، دار الكتب والوثائق القومية ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، طبعة عام ٢٠٠٢ .

– وكذلك إيريك دافيز " دور بنك مصر فى التصنيع ١٩٢٠-١٩٤١" ، ترجمة هشام سليمان عبد الغفار ، مراجعة د. إبراهيم فوزى ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٩ .

–عبد الرحمن الرافعي " عصر اسماعيل" الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة النهضة ، ١٩٣٢ .

– أمين سامى باشا " تقويم النيل " ، ، الطبعة الأولى صادرة من دار الكتب عام ١٩٣٦ ، والطبعة الثانية من الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، فى أربعة أجزاء منشورة ، فى مشروع مكتبة الأسرة .

– د. رضا أسعد شريف " أعيان الريف المصرى فى العصر العثمانى " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم (٢٨٣) ، أصدار ٢٠١٠ .

- الكتاب الهام : ألفريد سكاون بلنت " التاريخ السرى لإحتلال إنجلترا مصر " ، القاهرة ، سلسلة أخترنا لك ، بدون تاريخ والكتاب فى طبعته الإنجليزية صدر عام ١٩٠٧ .

- د. أحمد الحتة " دراسات في تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى في القرن التاسع عشر " ، القاهرة ، تقديم د. السيد فليفل ، دار الكتب والوثائق القومية ، طبعة ٢٠١٢ .

**- لمزيد من التفاصيل حول قناة السويس وعمليات النهب والتحاليل أنظر : د. مصطفى الحفناوى " مذكرات وخلفيات تأميم قناة السويس " ، القاهرة ، دار ميريت ، ٢٠١٩ وكذلك د. على الحفناوى " تاريخيات مصرية " ، القاهرة ، دار ميريت ، ٢٠٢٠ .**
**- د. جلال أمين " قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على إلى عهد مبارك " ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠ ، وإن كانت بيانات الكتاب تتوقف عمليا عند عام ٢٠٠٤ .**

**-الحكومة الفرنسية ، "نص قرار إنشاء صندوق الدين العام لمصر Décret d'institution de la caisse de la dette publique d'Egypte". الحكومة الفرنسية. (١٨٧٦-٠٥-٠٢).^ Text in *League of Nations Treaty Series*، vol. ٢٠٢, pp. ٩٨-١٠**

**– جون بيركنز " الإغتيال الاقتصادى للأمم .. إعترافات قرصان إقتصادى " ، القاهرة ، ترجمة مصطفى طنانى ود. عاطف معتم ، الطبعة العربية الأولى العربية ، دار طنانى للنشر ، ٢٠٠٨ .**
**- د. محمد صبرى الدالى " القوى الأوربية الكبرى والصراع الروسى العثمانى " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ٢٠١٤ .**
**- عادل حسين " الافتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩" ، بيروت ، دار الكلمة للنشر ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.**
**- د. رمزى زكى " أزمة الديون الخارجية .. رؤية من العالم الثالث " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .**
**(١٢) د رمضان معروف " رؤية إصلاحية لأوجه الفساد والقصور فى منظومة سوق المال المصرى (البورصة المصرية ) ، ورقة غير منشورة . وهو باحث اقتصادى وخبير أسواق المال**
**(١٣) د. رمضان معروف ، المرجع السابق .**
**(١٤) د. رمضان معروف ، المرجع السابق .**
**(١٥) د. رمضان معروف ، المرجع السابق .**
**(١٦) لمزيد من التفاصيل حول ممارسات الفساد أنظر كتابنا " اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى ٢٠١١ ، والطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠١٢ .**
**(١٧) ( مادة ٤١ مكرر من القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٤ ، بتعديل بعض أحكام قوانين سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ والتمويل العقارى الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ، الجريدة الرسمية – العدد ٢٥ تابع ( أ ) – فى ١٧/ ٦/ ٢٠٠٤ .**
**(١٨) المادة ٣٠١ من القرار وزير الاستثمار رقم قرار رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣)**
**(١٩) أنظر التقرير الهام الذى أعدته لجنة من الكونجرس الأمريكى لتحليل ما جرى من كارثة مالية فى الولايات المتحدة وأمتد آثارها إلى العالم أجمع :**

**The Financial Crisis Inquiry Report: Final Report Of The National Commission On The Causes Of The Financial And Economic Crisis In The United States , Authorized Edition , New York , 2011**

**وكذلك نشأت عبد العزيز " الأزمة المالية العالمية .. من الاقتصاد الحقيقى إلى الاقتصاد الوهمى " ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ .**
**(٢٠) د. محمد عمران ، رئيس البورصة المصرية ، حديث بتاريخ الأحد ٢٠٢١/٥/١٦ ، بوابة الشروق - نسخة الموبايل"**
**https://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=16052021&id=529cf79b-7090-4424-8a94-f5d50fb5037d**

**(٢١) خبراء: توريق الحقوق المستقبلية بديل تمويلى غير تقليدى ينبئ عن طفرة فى الإصدارات - جريدة المال"**
**https://almalnews.com/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%82-**

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9-
%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%85/

**(٢٢) يمكننا الربط بين زيادة الدين العام للدولة المصرية خلال الأربعين عاما الماضية من تاريخ مصر ، بالتراكم والتركز الهائل للثروات لطبقة رجال المال والأعمال وكبار المسئولين فى الدولة ، وهنا قد يكون مفيدا الإشارة إلى الدراسة الهامة التى قامت بها أستاذة الإقتصاد الأمريكية وكبيرة الاقتصاديين بالبنك الدولى " بينى جولد بيرج Penny" Goldberg, وفريقها البحثى Jørgen Juel Andersen, Niels Johannesen, and Bob Rijkers عام ٢٠١٩ ، و بينى جولد بيرج أمريكية من أصل يونانى ، وهى أستاذة الاقتصاد بجامعة ييل Yaleالأمريكية الشهيرة ، تم تعيينها كبيرة أقتصاديى البنك الدولى chief economist of the world bank منذ ١٥ شهرا أستاذة متميزة فى الاقتصاد ، وتم انتخابها عضوا فى الأكاديمية الوطنية للعلوم الأمريكية ، فى ١٣ فبراير ٢٠٢٠ ، تقدمت بينى جولد بيرج بإستقالة مفاجئة من منصبها فى البنك الدولى ، لتدخل حيز التنفيذ أعتبارا من ٢٨ فبراير ٢٠٢٠ ، وفى يوم ١٨ فبراير ٢٠٢٠ قامت جولدبيرج منذ فترة بحكم منصبها بتمويل بحث يقوم بع ثلاثة من الباحثين ، الأول من كلية إدارة الأعمال بالنرويج ، والثانى من جامعة كوبنهاجن بالدينمرك ، والثالث أحد خبراء البنك الدولى ، والبحث كان ينظر فى علاقة القروض والمساعدات التى يقدمها البنك الدولى للدول النامية ، مع حجم التدفقات المصرفية فى تلك البلاد . ومن النتائج المثيرة للبحث ، أنه وجد علاقة بين توقيت تسلم القروض والمساعدات من البنك الدولى إلى كثير من الدول النامية ، وزيادة التحويلات المصرفية غير المشروعة إلى الحسابات المصرفية لكبار المسئولين إلى الملاذات الآمنة إلى خارج البلاد offshore bank accounts in safe havens. البحث وجد أن نسبة التحويلات الخارجية تزداد ثلاثة أضعاف بعد وصول تحويلات البنك الدولى ، وعند مواجهتها للمسئولين فى البنك الدولى بهذه النتائج ، رفض كبار المسئولين فى البنك الدولى هذه النتائج البحثية ، فتقدمت بإستقالتها ، وبعد خمسة أيام من تقديم إستقالتها ، ظهر البحث بالفعل على موقع جامعة كوبنهاجن بالدينمرك تحت أسم Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from Offshore Bank Accounts ، المنشورة فى موقع Johannesen on his website ، بأختصار فأن البحث يثبت بشكل أكاديمى موثق ما يقوله ويعتقده فيه كثير من الناس بأن القروض والمساعدات القادمة من البنك الدولى والمؤسسات التمويلية الدولية إلى الدول النامية ، والتى يصاحبها عادة إجراءات تقشف اقتصادى صعبة مثل رفع الأسعار وتعويم العملة تستفيد بها النخبة من الطبقة الحاكمة والمقربين منها ، ويتم تحويل جزء منها إلى حساباتهم المصرفية خارج البلاد . أنظر : Elite Capture of Foreign Aid: Evidence from Offshore Bank, Authored by economists Jorgen Juel Andersen, Niels Johansson, and Bob Rijkers**

**Johannesen, and Bob Rijkers, "Elite Capture Juel Andersen, Niles "Penny" Goldberg, Jorgen of Foreign Aid Evidence from Offshore Bank Accounts," looks at "aid capture" — aid making it to a country's elites instead of its people. the authors write, the "implied leakage rate is around 7.5 percent," and it's higher when aid is a bigger percentage of GDP. Notably, there's really not much evidence of any leakage when the aid represents 1 percent of GDP or less. When the aid represents 3 percent of GDP or more, though, average leakage is 15 percent.**

**On February 18, one of the authors — Johannesen — published the paper on his website**

**(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول نظام boot وأنواعه وتأثيراته راجع كتابنا : عبد الخالق فاروق " الاقتصاد المصرى بين عهد الخطيط وعصر الخصخصة " ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والمعلومات والتوثيق ، ٢٠٠٤ .**

**(٢٤) القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن قانون الاستثمار الموحد ، الجريدة الرسمية ، العدد ( ) بتاريخ /٢/٢٠١٥ .**



**السيرة الذاتية وقائمة**

**مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق**

- **ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .**
- **حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .**
- **حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .**
- **حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .**
- **حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .**

– عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠-٢٠٠٢ فترات متقطعة

– وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.( د. فؤاد محيى الدين ) عام ١٩٨٢.

– وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

– وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

– يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية .

– يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

– عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .

– عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .

– مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .

**الجوائز الحاصل عليها :**

– حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم " .

– وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ عن معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ، الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ .

**مؤلفاته :**

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ .

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .

١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .

١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .

١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .

٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .

٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٤–" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٥– " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٦– " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .

٢٧– " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨– " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .

٢٩– كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .

٣٠– " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢–٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩ .

٣١– كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .

٣٢– اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤–٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١

٣٣– الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .

٣٤– اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢

٣٥– اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٦– عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٧– كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢

٣٨– كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .

٣٨– الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣

٣٩– مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .

٤٠– الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣

٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤ .

٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة – طبعة ثانية – صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥.

٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .

٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .

48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦

٤٩- " عشش وقصور .ز كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .

٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦

٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦

٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

٥٣- مال الحكومة السايب .. دراسة لتقدير قيمة الأصول الحكومية ، صادر عن مركز الإستقلال للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

٥٤- هل مصر بلد فقير حقا .. ردا على الجنرال عبد الفتاح السيسى " ، القاهرة ، تم مصادرة أجهزة الأمن للكتاب فى أكتوبر عام ٢٠١٨ ، وجرى نشره على شبكة الإنترنت .

٥٥- " إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٩ .

٥٦-الطريق المسدود .. تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال عبد الفتاح السيسى ، منشور على المواقع الإليكترونية ، أكتوبر ٢٠٢١ .

<u>له تحت الطبع</u>

٥٧- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية ( جزأن ) .

٥٨- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠٢٠) ، خمسة أجزاء .

٥٩- الاقتصاد المصرى بين حكم الأخوان وحكم الجنرالات .

٦٠-كيف نعيد بناء نظام التأمين الصحى الاجتماعى الشامل .. نقد وتحليل للنظام الصحى الحكومى .

٦١-تجربتى بين ثورتين . نسخة مزيدة ومنقحة ، طبعة ثانية .

– هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .

- بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .